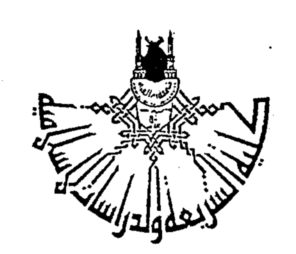




المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم رباعي	عبد الله بن إبراهيم بن علي التركي	كلية	الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم	الدراسات العليا التاريخية والحضارية	التخصص	تاريخ حديث
الأطروحة مقدمة لنيل درجة	الدكتوراه		

عنوان الأطروحة : تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها

١٢٣٧-١٣٢٣هـ/١٨٢٢-١٩٠٥م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد . .

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢١هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه .

والله الموفق ،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف :	المناقش :	المناقش :
الاسم : أ.د.يوسف بن علي الثقفي	الاسم : د. عبد الله بن سراج منسي	الاسم : د. عمر بن سالم بابكور
التوقيع : ٤/١١/١٤٢١	التوقيع : ٤/١١/١٤٢١هـ	التوقيع : ٤/١١/١٤٢١

رئيس قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية

أ . د . ضيف الله بن يحيى الزهراني

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة.

الرقم .... التاريخ / / ١٤هـ المشفوعات : ....

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية



تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها

١٢٣٧-١٣٢٣هـ/ ١٨٢٢-١٩٠٥م

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث

إعداد
عبدالله بن إبراهيم بن علي التركي

إشراف
الأستاذ الدكتور / يوسف بن علي بن رابع الثقفي

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

الجزء الأول


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعـد :

تتناول هذه الدراسة (**تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها ١٢٣٧-١٣٢٣هـ/ ١٨٢٢-١٩٠٥م**) قضية مهمة في التاريخ الإسلامي الحديث لمنطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ، ذلك أنها تعالج موضوعاً جديداً لم يحظ بدراسة علمية خاصة من قبل .

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة إلى تقسيمها إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة ، تناولت في الفصل الأول موقف الإسلام من الرق وهو مدخل مهم يبين المنهج الذي اتبعه الإسلام تجاه الرق ؛ حيث ضيق مصادره وعدد وسائل تحريره . أما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه لتجارة الرقيق بين شرق أفريقية وسلطنة عمان في الفترة الواقعة بين عامي ١٢٣٧هـ /١٨٢٢م - ١٢٧٧هـ/١٨٦١م تناولت فيه الأوضاع السياسية في عمان في تلك الفترة ومصادر الرقيق ومراكز تجارته في عمان وشرق أفريقية . وفي الفصل الثالث تطرقت لتجارة الرقيق في السلطنة العمانية فتناولت أعمال الأرقاء والمعاملة التي كانوا يلقونها وحجم تجارة الرقيق ، وإسهام الفرنسيين والهنود في هذه التجارة . أما الفصل الرابع فقد تركز على دراسة التدخل البريطاني في تجارة الرقيق في سلطنة عمان ؛ فتناولت المعاهدات والمؤتمرات الدولية التي عقدت لمحاربة هذه التجارة ، وأهداف بريطانيا من وراء محاربتها والمعاهدات التي عقدتها لهذه الغاية مع سلاطين عمان ، وتقسيم السلطنة العمانية وأثره على تجارة الرقيق . وفي الفصل الخامس تناولت الدراسة ردود الفعل المحلية والأجنبية على السياسة التي اتبعتها بريطانيا من أجل القضاء على تجارة الرقيق في السلطنة العمانية ، حيث تمثلت ردود الفعل المحلية في الثورات التي قامت بها القبائل العمانية ضد سلاطين عمان ، أما ردود الفعل الأجنبية فقد تمثلت في مسألة الأعلام الفرنسية التي منحت لبعض العمانيين حتى تكون سفنهم تحت حماية فرنسا وهذا ما أثار نزاعاً ومنافسة شديدة بين فرنسا وبريطانيا حول عمان .

وفي الخاتمة تم حصر النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي من أهمها: - أنها كشفت أن مكافحة بريطانيا لتجارة الرقيق في سلطنة عمان خاصة في تلك الفترة لم تكن لدوافع إنسانية كما تدعي ، وإنما كانت تهدف أساساً إلى نشر هيمنتها وبسط نفوذها وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة ، ولتكتسب سياستها الاستعمارية قبولاً في المجتمع البريطاني ، ولذلك تضمنت معظم معاهداتها مع سلاطين عمان بنوداً للقضاء على هذه التجارة ؛ فحققت من وراء ذلك أهدافاً متعددة .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على معظم ما كتب عن موضوعها باللغات : العربية ، والإنجليزية ، الفرنسية ، من خلال الوثائق والمطبوعات الرسمية والتجارية .

الطالب	المشرف	عميد الكلية
عبدالله بن إبراهيم التركي	أ.د . يوسف بن علي الثقفي	أ.د. محمد بن علي العقلا
١٢/٤	١٤٢٥/١/٤	١٤٢١/١١/٥

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

حظيت منطقة الخليج العربي منذ القدم باهتمام الدول الكبرى، وذلك لموقعها المهم بين القارات القديمة، وشواطئها التي تمثل ملاذات آمنة للسفن التجارية والحربية، فكانت طوال تاريخها طريقاً تجارياً يربط الشرق بالغرب ، ومعبراً رئيساً للغزاة والفاتحين ، ومطمعاً للمستعمرين الطامعين . واكتسبت عمان أهمية خاصة في منطقة الخليج عبر تاريخها الطويل ، لأسباب عديدة ، من أهمها موقع عمان المتميز على الخليج العربي وبحر العرب ، ولهذا كانت عمان بمنزلة البوابة الجنوبية للخليج، وملتقاً للطرق التجارية والملاحة الدولية ، ومن هنا تمكن العمانيون من ركوب البحر ، والقيام بنشاطات تجارية مهمة بين شرق أفريقية وجنوب غرب آسيا؛ فاستحوذ العمانيون لفترة طويلة على تجارة المحيط الهندي ، وشرق أفريقية، فأصبحوا بذلك سادة المنطقة .

والواقع أن تاريخ الخليج العربي في العصر الحديث ارتبط بضغوط الاستعمار الأوروبي بشكل عام ، والاستعمار البريطاني بشكل خاص ، منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي حيث بدأت بريطانيا اهتمامها الفعلي في السيطرة على المنطقة ، وإبعاد الدول المنافسة ؛ حتى تؤمن طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في شبه القارة الهندية ، ليس هذا فحسب بل ولتكون المنطقة محطة تجارية مربحة ، وقاعدة للأسطول البريطاني ، ومركز استطلاع ومراقبة لشؤون الشرق عامة . والخليج العربي في الوقت الحاضر أهم من أي وقت مضى ؛ لما يضمه في جوفه من ثروات بترولية هائلة ، هي عصب الحياة المعاصرة .

ومن اللافت للنظر أن اهتمام الباحثين في تاريخ الخليج العربي الحديث قد

تركز على دراسة التاريخ السياسي ، دون تناول الموضوعات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي ، على الرغم من أن الهدف الاقتصادي كان هو الدافع المهم لتلك الأطماع ، ولعل ذلك راجع في تقديري إلى الصعوبات التي تكتنف هذه الموضوعات ، تأتي في مقدمتها ، صعوبة الحصول على مصادر محايدة ، تتناول تلك الموضوعات ، لكون أغلب من كتب فيها من الغربيين ، وخاصة البريطانيين الذين استعمروا المنطقة زهاء قرنين من الزمان ، ولهذا فإن كتاباتهم لا تخلوا من الدس والمبالغة في تقدير بعض الظواهر الاجتماعية ، هذا إضافة إلى قلة المصادر التي تناولت هذا النوع من الدراسات ، وما توفر من معلومات فهي منثورة في بطون المصادر التاريخية . وقد أدركت ذلك جيداً حين عزمت على اختيار موضوع اطروحة لنيل درجة الدكتوراه ، وبناء عليه فقد اخترت موضوع (**تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها ١٢٣٧-١٣٢٣هـ/ ١٨٢٢-١٩٠٥م**) ليكون موضوعاً لدراستي .

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية :

١ - معالجة قضية مهمة في التاريخ العماني ، لم تحظ بدراسة خاصة ، على الرغم من كثرة المؤلفات التي تناولت التاريخ العماني ، ذلك أن مكافحة تجارة الرقيق هي الذريعة الرئيسة التي تذرعت بها حكومة الهند البريطانية [1] للهيمنة على

---

[1] من المهم هنا الإشارة بإيجاز إلى هيئات الحكم البريطاني في الشرق :

كانت شركة الهند الشرقية البريطانية (The East India Company) تتولى تسيير شؤون الشرق ، منذ عام ١٠٠٨-١٢٧٦هـ /١٦٠٠-١٨٥٨م ، ويندرج تحتها مجلس شؤون الهند (India Board) الذي يتفرع منه المجلس السري (Secret Board) والمجالس الأخرى (Other Boards) ، وتتفرع من هذه المجالس حكومة الهند (Government of India) ، والتي يندرج تحتها رئاسة بومباي (Bombay Presidenci) ، وهي التي تسيطر على البحرية الهندية (Indian Navy) ، كما أنها هي المسؤولة عن المقيمين والوكلاء السياسيين في الخليج العربي ، وبغداد ، وعدن ، وغيرها من المناطق
=

منطقة الخليج العربي عامة ، وسلطنة عمان خاصة ، وذلك منذ العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي .

٢ – عدم وجود دراسة مستقلة عن هذا الموضوع ، ذلك أن أغلب الدراسات التي تناولت التاريخ العماني ، لم تتناول هذا الموضوع بشكل وافي ، كما أن معظم الباحثين الذين تناولوا تاريخ شرق أفريقية ، والخليج العربي في تلك الفترة هم من الأجانب ، الذين يمثلون وجهة نظر غير إسلامية ، ولذلك فإن هذه الفترة تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي ، وتمحيص ما جاءت به المصادر الأجنبية ، والكشف عن وثائق متنوعة جديدة ، مع قراءة واعية لما جاءت به المصادر العمانية التي حققت حديثاً . أما الباحثين المسلمين الذين تناولوا التاريخ العماني في شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقية فلم يتناولوا هذا الموضوع بشكل منفرد ، وإنما جاء ضمن تناولهم لتاريخ هاتين المنطقتين بطريقة شاملة ، ولهذا فقد مروا على هذا الموضوع مروراً عابراً دون الدخول في التفاصيل الدقيقة ، وخلفيات الأحداث ، والآثار التي ترتبت عليها وأدت إلى تأثير بالغ في مجرى الأحداث

=

المهمة لبريطانيا .

وفي عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٨م أنشئت وزارة الهند البريطانية (Indian Office) والتي تضم وزير الدولة لشؤون الهند (Secretary State For India) ويُشرف وزير الدولة على اللجنة السرية (Secret Committee) ، واللجان الأخرى (Other Committees) ، وتتفرع من هذه اللجان حكومة الهند (Government of India) ، والتي تتفرع منها حكومة بومباي (Government of Bombay) وهي التي تقوم بنفس عمل رئاسة بومباي في التشكيل السابق ، إلا أن البحرية الهندية أُلحقت بالبحرية البريطانية ، وكان الهدف من إنشاء وزارة الهند البريطانية عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٨م هو وضع هذه الأجهزة تحت الإشراف المباشر للحكومة البريطانية في لندن . انظر : فاروق عثمان أباظة ، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨م ، ب . ط ، طبع ونشر الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص٦٦٧-٦٦٨ .

الداخلية في سلطنة عمان .

٣ - أن معظم الباحثين والكتاب الغربيين أغفلوا دور بريطانيا السلبي في تجارة الرقيق، وركزوا على دورها الإيجابي في محاربة تلك التجارة، وتحرير الأرقاء، ودرج الكثير منهم على مقارنة تجارة الرقيق التي كانت سائدة في غرب أفريقية بتلك التي كانت موجودة في الخليج العربي ، وخلطوا عمداً بينها وبين الرق في الإسلام .

٤ - بيان أن مكافحة بريطانيا لتجارة الرقيق في سلطنة عمان خاصة ، ومنطقة الخليج العربي عامة ؛ لم تكن لدوافع إنسانية كما تدعي ، وإنما تهدف أساساً إلى نشر هيمنتها ، وبسط نفوذها ، وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، ولتكتسب سياستها الاستعمارية قبولاً في المجتمع البريطاني ، ومن هنا تضمنت معظم اتفاقياتها مع سلطنة عمان بنوداً لمكافحة تجارة الرقيق ، وحققت من وراء ذلك أهدافاً عديدة .

٥ - مقارنة الخطوات التي قامت بها بريطانيا لمحاربة تجارة الرقيق بالوسائل التي شرعها الإسلام لتحرير الأرقاء ؛ لتتبين الفروق بينهما ، فبينما قامت بريطانيا بتشجيع الرق في فترة زمنية معينة ، بل وتاجرت به ، نجد أن الإسلام لم يحث على الاسترقاق ، بل شرع العتق ورغَّب فيه ، وجعله كفارة لبعض الذنوب والآثام .

٦ - إيضاح أن ما قام به بعض المغامرين-سواء من العمانيين أومن غيرهم- من خطف وشراء للرقيق من شرق أفريقية أو من غيرها لا يمت إلى الإسلام بصلة، ذلك أنه من المعلوم من الدين بالضرورة أنه ليس كل ما يقوم به المسلمون من ممارسات تتفق مع تعاليم الشرع الحنيف ، ومن هنا فإنه ينبغي ألا يحسب ذلك على الإسلام ولا أهله .

٧ - أن دراسة هذا الموضوع سوف تكشف أن تجارة الرقيق في سلطنة عمان في تلك الفترة لم تكن قائمة على العمانيين وحدهم ، بل شاركتهم في ذلك

جماعات أخرى حققت من وراء ذلك أرباحاً طائلة ، وعلى رأس هـذه الجماعـات الجالية الهندية في القسم الأفريقي من السـلطنة العمانيـة . ومـع ذلـك انصب جـام غضب الباحثين الغربيين على العرب والمسلمين واتهموهم بأنهم وحدهم وراء هذه التجارة ، على الرغم من أن الهنود كانوا هم في الغالب الممولين الرئيسـيين لقوافـل تجارة الرقيق داخل البر الأفريقي .

٨ – العمل على كشف الحقائق التاريخية ، وإزالة المبالغات ، وتجلية الغموض والالتباس الذي يكتنف تجارة الرقيق في سلطنة عمان في تلك الفـترة ، وإبـراز دور العمانيين في نشر الإسلام ورفع لواء الحضارة الإسلامية في شـرق أفريقيـة ، وربـط تلك المناطق بالعالم الإسلامي ، وإظهار المعاملة الحسنة التي تميز بهـا العمـانيون مـع أرقائهم ، تطبيقاً لمنهج الإسلام في ذلك .

٩ – الأثر البالغ الذي خلَّفته مكافحة تجارة الرقيق في شرق أفريقيـة والخليـج العربي على الأوضاع العامة في السلطنة العمانية ، خاصة بعد وفاة السلطان سـعيد ابن سلطان عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م ، وتقسـيم السـلطنة بعـد ذلـك بـين أبنائـه إلى دولتين منفصلتين ، بدعوى أن ذلك من أهم الأسـباب الـتي تسـاعد علـى القضـاء على تجارة الرقيق ، هذا إضافة إلى قيام الأسطول البريطاني بتدمير التجارة العمانيـة المشروعة تحت ذريعة البحث عن السفن التي تتاجر بالرقيق ، الأمـر الـذي أدى إلى قيام ثورات شعبية ضد السلاطين العمانيين ، الذين أصبحوا تحت الهيمنة البريطانيـة الكاملة ، اعتباراً من عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م .

١٠ – أن هذا الموضوع يُعد في رأيي من الموضوعات المهمة، نظـراً لارتباطـه بأحداث سياسية خلَّفت نتائج مؤثرة ليس على سلطنة عمان فحسب ، وإنمـا علـى منطقة الخليج العربي برمتها ، بعد أن اصطدمت الطموحات الإسـلامية بالأطمـاع الاستعمارية لبريطانيا في المنطقة .

لعل ماسبق كان من أهم الأسباب التي دفعتني إلى الاتجاه لدراسة هذا الموضوع .

أما الفترة الزمنية لموضوع هذه الدراسة فقد رأيت أن تبدأ في عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م وهو العام الذي تم فيه عقد أول معاهدة لمنع تجارة الرقيق بين السلطان سعيد بن سلطان وحكومة الهند البريطانية ، أما نهاية الفترة الزمنية لهذا الموضوع فهي في عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م ، وهو العام الذي صدر فيه حكم محكمة لاهاي في النزاع البريطاني الفرنسي حول عمان ، حيث كانت فرنسا تمنح أعلامها لبعض العمانيين ليرفعوها على سفنهم التي تبحر بين شرق أفريقية والخليج العربي ، حتى لا تتمكن سفن الأسطول البريطاني من تفتيشها ما دامت ترفع تلك الأعلام ، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم تجارة الرقيق خاصة في العقدين الأولين من القرن الرابع عشر الهجري ، العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر الميلادي، وبصدور الحكم المذكور بدأ انحسار النفوذ الفرنسي في منطقة الخليج العربي عامة ، وطغى النفوذ البريطاني، و لم يعد هناك أي نشاط يذكر لتجارة الرقيق في السلطنة العمانية.

أما الرقعة الجغرافية المحددة لهذه الدراسة فإن الباحث سيعمل على معالجة هذه الدراسة من بداية الفترة المحددة لها حتى عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م ، بحيث تشمل السلطنة العمانية بشقيها الأفريقي والأسيوي ، والتي كانت دولة واحدة ، وبعد هذا التاريخ ستكون الدراسة مقتصرة على القسم الأسيوي من السلطنة العمانية ، حيث قامت بريطانيا في العام المذكور بتقسيم السلطنة بين أبناء السلطان سعيد إلى دولتين منفصلتين ، تحت مسمى : سلطنة عمان ، وسلطنة زنجبار .

ومن هنا يمكن القول إن تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها في الفترة المحددة لهذه الدراسة من الموضوعات التي لا يمكن تجاهلها وإهمالها ، ذلك أنها جزء من تاريخ المجتمع في فترة زمنية معينة ، ولما كانت هذه السياسة ذات أثر بالغ على السلطنة فإن بحثها سيلقي الأضواء على الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية ، في منطقة الخليج العربي عامة ، وسلطنة عمان خاصة، خلال تلك

الحقبة الزمنية .

والواقع أن هذه الدراسة ستقوم على استخلاص الحقائق التاريخية ، وإعادة بنائها بصورة موضوعية متجردة ؛ من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية المتصلة بهذا الموضوع ، مع استخدام المنهج التحليلي ، ودراسة الآراء المتعارضة ، وتمحيص الأحداث التاريخية مع استخدام النقد والاستنباط، بعد تفحص المعلومات وتدقيقها ، من أجل الخروج بنتائج جديدة ، ودراسة علمية تضاف إلى المكتبة التاريخية الإسلامية .

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة تقسيمها إلى خمسة فصول وخاتمة ، ففي الفصل الأول تناولت موقف الإسلام من الرق ، وهو مدخل مهم يبين المنهج الذي اتبعه الإسلام تجاه الرق ، من حيث تضييق مصادره ، وتعدد وسائل تحريره، وعرضت فيه مفهوم الرق ، والأوضاع التي كان الأرقاء يعيشونها قبل الإسلام ، وفي الأديان والملل السابقة ، ثم تناولت مصدر الرق في الإسلام ، والمنهج الذي شرعه لمعاملة الرقيق ، ثم ختمت الفصل بشرح الوسائل التي شرعها الإسلام لتحرير الأرقاء .

أما الفصل الثاني ، فقد خصصته للحديث عن تجارة الرقيق بين شرق أفريقية وسلطنة عمان في الفترة الواقعة بين عامي ١٢٣٧هـ /١٨٢٢م - ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م، وبدأته بتمهيد ، ثم تناولت الأوضاع السياسية والاجتماعية في عمان وشرق أفريقية في عهد السلطان سعيد بن سلطان ، وذلك لأن حكومة الهند البريطانية أبرمت معه خلال حكمه ثلاث معاهدات لمنع تجارة الرقيق ، فناقشت الأوضاع السياسية في عمان أولاً ، ثم تناولتها في شرق أفريقية ، ثم تطرقت إلى الأوضاع الاجتماعية باعتبار الأرقاء ضمن الفئات الاجتماعية في السلطنة في ذلك الوقت ، فعرضت لأهم فئات المجتمع في تلك الفترة وهي : القبائل العربية ، والبلوش ، والجالية الهندية ، وبعدها انتقلت إلى توضيح مصادر الرقيق ومراكز

تجارته في عمان وشرق أفريقية ، لأن بعضاً من تلك المصارد والمراكز تقع خارج السلطنة العمانية ، ثم ختمت هذا الفصل بعرض طرق تجارة الرقيق الخارجية سواء الطرق البرية داخل القارة الأفريقية ، أو البحرية من القسم الأفريقي من السلطنة العمانية إلى القسم الأسيوي منها ، أو إلى أماكن أخرى .

وفي الفصل الثالث تطرقت إلى تجارة الرقيق في سلطنة عمان ، واستعرضت فيه بداية الأعمال التي كان الأرقاء يقومون بها في السلطنة العمانية ، ثم تناولت المعاملة التي لقيها الأرقاء في المجتمع العماني ، ثم ألقيت الضوء على دور الجالية الهندية في تجارة الرقيق في عمان، باعتبار أن تلك الجالية غريبة على المجتمع العماني، ثم عرضت لحجم تجارة الرقيق في عمان في فترة الدراسة ، وتبع ذلك دراسة الجدوى الاقتصادية لتجارة الرقيق في السلطنة ، ثم تناولت بإيجاز تجارة الرقيق الفرنسية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، لأن الذي باء بإثم هذه التجارة هم العمانيون بينما شاركهم غيرهم في ذلك .

أما الفصل الرابع فقد خصصته لدراسة التدخل البريطاني في تجارة الرقيق في سلطنة عمان ، وقد بدأته بتمهيد ثم أشرت إلى تجارة الرقيق الأوروبية في غرب القارة الأفريقية ، حتى ينكشف الوجه الآخر للادعاءات البريطانية ، وللدول الاستعمارية عامة ، ثم تطرقت إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية لمحاربة تجارة الرقيق ، ثم ألقيت الضوء على أهداف بريطانيا من وراء محاربتها لتجارة الرقيق في سلطنة عمان ، وعرضت بعدها للمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع السلطان سعيد في الأعوام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م ، ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م وأشرت، بإيجاز بعد ذلك إلى أثر تقسيم السلطنة العمانية على تجارة الرقيق ، ثم ناقشت معاهدة عام ١٢٩٠هـ /١٨٧٣م ، وهي المعاهدة الأخيرة التي عقدتها حكومة الهند البريطانية مع السلطان تركي بن سعيد للقضاء على تجارة الرقيق ، وختمت هذا الفصل باستعراض الجهود التي قام بها الأسطول البريطاني للقضاء

على تجارة الرقيق في سلطنة عمان ، والتي أدت إلى تدمير الأسطول التجاري العماني تحت ذريعة محاربة هذه التجارة .

وتناولت في الفصل الخامس ردود الفعل المحلية والأجنبية على السياسة التي اتبعتها بريطانيا للقضاء على تجارة الرقيق في السلطنة العمانية ، وعرضت فيه أولاً ردود الفعل المحلية ، والتي تمثلت بثورة قبيلة الجنبة عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٦م ، ثم تناولت المحاولات التي قامت بها بعض القبائل الأباضية ، من أجل إعادة نظام الإمامة للوقوف ضد الهيمنة البريطانية على عمان ، ثم أشرت إلى تطور الأوضاع السياسية في عمان قبيل معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م ، وأثر ذلك في ردود الفعل المحلية ، وتطرقت بعد ذلك إلى ثورات القبائل الأباضية في عهد السلطان تركي بن سعيد كمظهر من مظاهر سخطها على السلطان العماني من جراء خضوعه لبريطانيا في سياستها الرامية لمكافحة تجارة الرقيق ، وبعدها ناقشت ردود الفعل من جانب القبائل العمانية في عهد السلطان فيصل بن تركي ، وفيما يتعلق بردود الفعل الأجنبية فالواقع أنه لم تكن هناك ردود فعل تذكر إلا ما كان من فرنسا التي وقفت ضد هيمنة بريطانيا على سلطنة عمان بحجة مكافحة تجارة الرقيق، وذلك من أجل إيجاد مناطق نفوذ فرنسية في منطقة الخليج العربي ، ولهذا ألقيت الضوء في المبحث الأخير من هذا الفصل على موقف فرنسا من السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق في السلطنة العمانية .

وفي الخاتمة استعرضت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

مصادر البحث :

اعتمد البحث على معظم ما كتب عنه بلغات مختلفة ، فاعتمد على مصادر أولية في معظم فصوله ، فبالإضافة إلى الوثائق العربية ، رجعت إلى وثائق بريطانية، وأمريكية ، وفرنسية ، غير منشورة ، وعدد كبير من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ، وسوف أشير هنا إلى أبرزها ، وهي كما يلي :

أولاً : وثائق أرشيف زنجبار :

وتمثل هذه الوثائق فتحاً جديداً للباحثين في تاريخ عمان وشرق أفريقية ، حيث فتح أرشيف زنجبار أبوابه أخيراً للباحثين ، ولهذا يمكن القول إن هذا البحث من البحوث الأولى في العالم العربي التي اعتمدت على وثائق أرشيف زنجبار . وعلى الرغم من سوء تنظيم هذا الأرشيف ، إلا أنه يحوي آلاف الوثائق باللغات : العربية، والانجليزية ، والفرنسية ، والسواحلية ، وهي وثائق لم تنشر بعد ، وتحتوي وثائق هذا الأرشيف على عدد كبير من مراسلات وخطابات السلطان سعيد من وإلى المسؤولين الأجانب في دولته ، لاسيما بعد عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ، وهو العام الذي نقل فيه السلطان سعيد عاصمة دولته من مسقط إلى زنجبار ، كما يشتمل هذا الأرشيف على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها السلطان سعيد مع عدد من الدول ، ويضم أيضاً المراسلات والإعلانات التي صدرت عن سلاطين زنجبار بعد عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م . وعلى أي حال فقد تمت الاستفادة من هذا الأرشيف من خلال :

١ – الوثائق العربية :

وتضم عدداً من رسائل السلطان سعيد إلى المسؤولين البريطانيين ، إضافة إلى بعض المراسيم والإعلانات والمراسلات التي صدرت عن السلطان ماجد بن سعيد سلطان زنجبار ، ومن بعده أخيه برغش بن سعيد ، وخليفة بن سعيد ، وممن جاء بعدهم ، كما تمت الاستفادة من عدد من وثائق تحرير الأرقاء ، والتي يكتبها عادة بعض المحسنين في وصاياهم ابتغاء الأجر والمثوبة من الله سبحانه وتعالى .

٢ – الوثائق غير العربية :

وتم الحصول على عدد كبير من الوثائق الانجليزية ، والسواحلية ، والفرنسية ويأتي في مقدمتها كشف بأسماء وقبائل الأرقاء الذين أعادتهم سفن الاسطول

٣٨٩٥

البريطاني إلى زنجبار بعد تحريرهم ، كما استطعت تصوير بعضاً من مراسلات أتكنز هامرتون (Atkins Hamerton) ، التي تبادلها مع بعض التجار الأمريكيين في زنجبار في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ، والتي تكشف عن تورط جهات عديدة في تجارة الرقيق في سلطنة عمان . والواقع أن جزءاً قليلاً من الوثائق الإنجليزية في أرشيف زنجبار ، توجد لها صور في سجلات مكتب الهند في لندن (I. O. R.).

ثانياً : الوثائق البريطانية :

١ – سجلات مكتب الهند (I. O. R.) (India Office Record) :

ويضم هذا الأرشيف ملايين الوثائق والسجلات الخاصة بمنطقة الخليج العربي وفارس ، والدولة العثمانية ، وشرق أفريقية ، وغيرها ، وهو في الأصل أرشيف شركة الهند الشرقية البريطانية ، منذ تأسيسها عام ١٠٠٨هـ/١٦٠٠م ، كما يضم أيضاً سجلات حكومة الهند البريطانية ، التي كانت تتولى الإشراف على المقيمية البريطانية في الخليج العربي ، ووكالاتها المنتشرة في المنطقة .

وقد استفاد البحث من التقارير السياسية والتجارية التي كانت تعدها المقيمية البريطانية في (بوشهر) ، وكذلك الوكالة السياسية في مسقط ، والوكالة السياسية في زنجبار ، والصومال ، والشارقة ، وغيرها .

كما استفاد البحث من الرسائل التي بعثها المكتب السري لحكومة بومباي إلى حاكم عام الهند ، وإلى المقيم البريطاني في الخليج العربي ، كما رجعت إلى الرسائل التي بعثها بعض قادة سفن الأسطول الهندي البريطاني إلى الحاكم البريطاني لجزيرة مورشيوس ، روبرت فانجوهار (Sir. Robrt F. Fanguhar) ، كما أفدت من الرسائل التي بعثها هذا الأخير إلى حاكم عام الهند ، هذا إضافة إلى رسائل العملاء السريين في عمان ، والتي كانوا عادة يبعثونها إلى الممثل السياسي والوكيل البريطاني في مسقط ، خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ، وكذلك الرسائل المتبادلة بين السلاطين العمانيين والقناصل

والممثلين البريطانيين في مسقط ، كما أفاد البحث من بعض رسائل قادة الأسطول الملكي البريطاني بخصوص الأرقاء اللاجئين إلى السفن البريطانية ، والعمليات التي كان يقوم بها ذلك الأسطول لتنفيذ المعاهدات البريطانية العمانية للقضاء على تجارة الرقيق .

ومن الجدير بالإشارة هنا أنه تم الرجوع إلى عدد كبير من الوثائق العربية والفرنسية المحفوظة ضمن أرشيف سجلات مكتب الهند . وإجمالاً فقد تمت الاستفادة من هذا الأرشيف من خلال الملفات التالية :

I. O. R. R/15/6/4 .
I. O. R. R/15/6/20 .
I. O. R. R/15/6/36.
I. O. R. R/15/6/37 .
I. O. R. R/15/1/97 .
I. O. R. R/15/1/171 .
I. O. R. R/15/1/199 .
I. O. R. R/15/203 .
I. O. R. V/23/217 .
I. O. R. R/15/252.
I. O. R. F/4/913 .
L. P. & S/7/55 .
L. P. & S/7/63 .
L. P. & S/7/64 .
L. P. & S/7/65 .
L. P. & S/7/102 .
L. P. & S/7/149 .
L. P. & S/7/155 .

كما تمت الاستفادة من المطبوعات الرسمية التي كانت تصدرها المقيمية البريطانية في بوشهر بصفة سنوية ، وهي عبارة عن تقارير سنوية تجارية ، بُدأ بإصدراها منذ عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م تحت عنوان :

(The Persian Gulf Administration Reports)

وأفدت أيضاً من المطبوعات الرسمية الخاصة بحكومة الهند البريطانية ، وهي

مذكرات سرية أعدت أساساً للاستخدام الرسمي ، وتتناول مواضيع متفرقة ، منها ما يخص التجارة ، والأوضاع السياسية ، وتجارة الرقيق ، ومن أهم ما اطلعت عليه في هذا المجال : **ملخصات سالدانا** (**Saldanha**) ، خاصة الجزء المتعلق بتجارة الرقيق .

هذا بالإضافة إلى الملخصات التي صدرت عن أرشيف اتشسون تحت عنوان: (**Records of Oman 1867 - 1947**) ، وقد تمت الاستفادة من الجزء الأول.

٢- أرشيف دار الوثائق البريطانية العامة (F.O) (Public Record Office):

وهذا الأرشيف يحتوي على : وثائق وزارة الخارجية البريطانية (**Foreign Office**) وهي وثائق متنوعة تتناول مختلف الموضوعات السياسية والتجارية، إلا أنها أكثر تنظيماً من سجلات مكتب الهند ، وقد تمت الاستفادة من الملف رقم **F. O. 54/4** ويحتوي على عدد كبير من المراسلات التي تمت بين علي بن ناصر مبعوث السلطان سعيد وإيرل أبردين (Earl Of Aberdeen) وزير الخارجية البريطانية في الفترة ١٢٥٧-١٢٦٢هـ/١٨٤١-١٨٤٦م ، وتتناول جوانب من المفاوضات التي دارت بين مبعوث السلطان سعيد من جهة ، وأبردين من جهة أخرى تمهيداً لعقد معاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

ثالثاً : وثائق وتقارير القنصلية الأمريكية في زنجبار :

استطعت بفضل الله الحصول على عدداً لا بأس به من وثائق وتقارير القنصلية الأمريكية في زنجبار ، وذلك بعد اتصالات عديدة ، وتعتبر مصدراً محايداً للأوضاع العامة في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، خاصة وأنه لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أطماعاً استعمارية في سلطنة عمان في تلك الفترة. وعلى الرغم من ذلك فقد كان القناصل الأمريكيون في شرق أفريقية يزودون رؤساءهم في واشنطن بتقارير تبين الأوضاع الاقتصادية والسياسية في زنجبار بما في

ذلك تجارة الرقيق في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، والجدير هنا أن هذه الوثائق تستخدم لأول مرة على حد علمي في دراسة تتعلق بسلطنة عمان ، وهذه الوثائق محفوظة في :

(The National Archives of The United States).

تحت عنوان :

(Despatches From United State Consuls in Zanzibar, 1834-1906).

وهي محفوظة في ستة أفلام ميكروفلم تم الرجوع إلى الملف التالي :

Vol. 6, 2 February 1870-25 October 1882.

رابعاً : الوثائق الفرنسية :

وهي مجموعة كبيرة من الوثائق المتنوعة ، وتمت الاستفادة منها من خلال :

١ – أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس :

(Archives Diplomatiques, Ministere des Affaires Etrangeres. Paris.) (AFF. Etr.)

وهذا الأرشيف يحتفظ بكم هائل من الوثائق الفرنسية والانجليزية ، وهي مقسمة على النحو التالي : مراسلات تجارية وقنصلية ، مراسلات سياسية وتجارية، مذكرات ووثائق ، وتتركز معظم الوثائق المتعلقة بعمان في هذا الأرشيف . وتم بفضل الله الحصول على عدد من أفلام الميكروفلم من وزارة الخارجية الفرنسية ، وهي تحتوي على المراسلات التي تمت بين المسؤولين الفرنسيين في مسقط وزنجبار ووزارة الخارجية الفرنسية في باريس ووزارة المستعمرات ، وقد استخدمت وثائق الخارجية الفرنسية التي تقع ضمن المجموعات التالية :

- Consulat de France Amascate Situation Politique 1894 - 1905. N S Mascate Vol 1, 18, 36, 37 .
- Memoires Et Documents Afrique, Mascate, Zanzibar Vol. I-II.
- Tribural D, Arbbitrage. " Le 13 Octobre 1904" .
- Bourtres Mascatais Francises Conslusion. Bour Le Government de La, Republiqua Francaise Paris Imprimerie National .

٢ – وثائق المكتبة البحرية الفرنسية في باريس (Serv. Hist. Marine) :

وتضم هذه المكتبة معظم الوثائق الخاصة بالبعثات التي أوفدتها فرنسا إلى عمان بعد عام ١٢٨٧هـ /١٨٧٠م وقد تمت الإفادة من المجموعات التالية :

- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 888 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1256 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1300 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1311 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1331 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1338 .
- Serv. Hist. Marine. B.B.4. 1669 .

٣ – وثائق المكتبة الوطنية في باريس (Arch. Nat.) :

وتحتوي هذه المكتبة على عدد كبير من الرسائل المتبادلة بين قادة القواعد الفرنسية في المحيط الهندي ومسؤولين في الحكومة الفرنسية ، مما يتعلق بالأوضاع العامة في شرق أفريقية وعمان ، والعلاقات مع السلطان سعيد كما تحتوي على معظم الخرائط التي رسمت لميناء مسقط والموانيء العمانية الرئيسة. وقد تم الرجوع إلى الوثائق المحفوظة ضمن المجموعات التالية :

Arch. Nat. Fom O. I.
Arch. Nat. AF IV 1215 Dossier 4 .
Arch. Nat. F 12-6458 .
Arch. Nat. F 12-8972 .

خامساً : الوثائق المنشورة :

كما تمت الإفادة من عدد كبير من الوثائق المنشورة على هيئة كتب وثائقية ، ويأتي في مقدمتها :

١ – الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية :

جمعها ورتبها الدكتور سلطان بن محمد القاسمي ، وهي مجموعة من الوثائق

العربية العمانية ، التي قام بتصويرها الدكتور القاسمي من : دائرة أرشيف جزيرة ريونيون ، وأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، ومكتبة بلدية مدينة كان الفرنسية، وقد رُتبت هذه الوثائق في هذا الكتاب حسب تسلسلها الزمني ،ابتداء من ذي الحجة عام ١٢٠٠هـ/ أكتوبر ١٧٨٦م ، حتى جمادى الآخرة من عام ١٣٢٣هـ / أغسطس ١٩٠٥م ، وتضمنت هذه الوثائق عرضاً للمراسلات التي تمت بين سلاطين عمان والمسؤولين الفرنسيين في المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي ، إضافة إلى بعض الإعلانات التي صدرت عن سلاطين عمان .

٢ – الجنرال رجبي ، زنجبار وتجارة الرقيق :

(General Rigby, Zanzibar and Slave Trade) .

وهذا الكتاب من إعداد رسل (Russell) حفيدة رجبي القنصل البريطاني في زنجبار ، وجمعت فيه المراسلات التي تمت بين رجبي والمسؤولين في الحكومة البريطانية في لندن ، وبينه وبين الممثلين الفرنسيين في زنجبار ، لاسيما ما يتعلق بتجارة الرقيق ، هذا إلى جانب بعض المذكرات والتقارير الأخرى التي حواها الكتاب .

٣ – تقرير إدارة المفوضية السياسية في الخليج الفارسي ، والمكتب السياسي في مسقط خلال عام ١٨٨٠–١٨٨١م .

(Report on the Adminstration of the Persian Gulf Politcal Residency and Musscat Political Agency For The Year 1880-1881, No. Cl XXXI) .

وقد طبع هذا التقرير الذي أعده روس (Lieutenant Colonel E. C. Ross) لأول مرة في كالوكتا عام ١٢٩٨هـ/١٨٨١م وتأتي أهمية هذا المصدر من أن مُعد هذا التقرير هو أحد المسؤولين البريطانيين الذين كان لهم دور مؤثر في سياسة حكومة الهند البريطانية في الخليج العربي لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الرقيق ، ولهذا فهو يمثل وجهة النظر البريطانية حيال هذا الموضوع ، وتم الأخذ منه في مواضع

معينة .

٤ – دليل الخليج :

(Gazetteer of The Persian Gulf Oman and Central Arabia) j j Lotimer

لمؤلفه ج ج لوريمر ، وهو كتاب كبير ، أُعد بناء على طلب حكومة الهند البريطانية ، وظهر القسم الجغرافي منه في عام ١٣٢٦هـ /١٩٠٨م ، وطبع القسم التاريخي في عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م في مدينة كلكتا ، وطبعت منه أعداد محدودة جداً ، وقد اعتبر عند صدورة وثيقة سرية لا يجوز الاطلاع عليها ، وهذا الكتاب عبارة عن مجموعة ضخمة من الوثائق الانجليزية وقد وجدته مطابقاً في بعض صفحاته لبعض ما لدي من الوثائق والتي احضرتها من الأرشيفات البريطانية ، وفي عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م رفع الحظر عن هذا الكتاب ونشر في طبعة جديدة ، وتُرجم في قطر في عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م ، وهذا الكتاب غني بالمعلومات التي لها صلة بموضوع دراستنا ، وهو معين لا ينضب للباحثين في تاريخ الخليج العربي الحديث ، إلا أنه يمثل وجهة النظر البريطانية .

سادساً : المصادر العمانية :

وقد تم الاطلاع والاستفادة من عدد من المصادر العمانية الأولية ، وسوف أشير هنا إلى أبرزها :

١ – تاريخ إبطال الرق في زنجبار (مخطوط) :

وهو مجهول المؤلف ، محفوظ في وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، قسم المخطوطات ، تحت رقم ٢١٧٠ ، ويقع في ٨٤ ورقة ، وتمت الاستفادة منه فيما يتعلق بالمفاوضات التي تمت بين السلطان برغش بن سعيد والحكومة البريطانية ، تمهيداً لعقد معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م ؛ لمنع تجارة الرقيق في سلطنة زنجبار ، ولم يُسمح لي بتصوير هذا المخطوط أو أجزاء منه ، ولذا

اضطررت إلى كتابة ما يهم البحث منه .

٢ - تاريخ ولاية المزارعة في شرق أفريقية (مخطوط) :

ومؤلف هذا المصدر هو الأمين بن علي المزروعي ، المتوفى سنة ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م ، وقد تناول فيه مؤلفه تاريخ ساحل شرق أفريقية منذ وصول البرتغاليين حتى انتهاء حكم أسرة المزروعي في ممبسة ، وتبدو أهمية هذا المصدر في أن مؤلفه هو أحد أبناء ساحل شرق أفريقية ، وينتسب إلى أسرة عمانية قامت بدور بارز في أحداث المنطقة . وتمت الإفادة منه فيما يتعلق بالصراع بين المزارعة والسلطان سعيد ، ومحاولات بعض المسؤولين البريطانيين عقد اتفاقية لمنع تجارة الرقيق بين حكومة الهند البريطانية والمزارعة .

٣ - الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين :

ومؤلف هذا المصدر هو المؤرخ والأديب العماني: حميد بن محمد بن رزيق، المتوفى عام ١٢٩١هـ/١٨٧٤م تقريباً ، وتمت الإفادة من هذا الكتاب إضافة إلى كتاب آخر للمؤلف نفسه، وهو : " بدر التمام في سيرة الهمام سعيد بن سلطان " وكتابه الأول كان في الأصل مخطوطة عربية ، أهداها السلطان ثويني بن سعيد إلى بادجر (Badager) أثناء قيامه بالتحقيق في النزاع الذي نشب بين حاكمي مسقط وزنجبار ، فقام بادجر بنشرها بعنوان :

(History of The Imames and Seyyids of Oman By Salil Bin Razik From A. D. 661 - 1858) .

وقد تمت الاستفادة من هذا المصدر في مواضع متعددة من هذه الدراسة .

٤ - تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان :

لمؤلفه نور الدين عبدالله بن حميد السالمي المتوفى سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م ، وهو مؤرخ عماني من أنصار الإمامة في عمان ، وركّز في كتابه هذا على التاريخ المحلي لإقليم عمان ، إلا أنه تناول العديد من الحوادث في الخليج العربي وشرق

أفريقية ، وتمت الاستفادة منه من خلال تطور الأوضاع في عمان بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م .

٥ – مذكرات أميرة عربية :

وهي لسالمة بنت السلطان سعيد بن سلطان ، وقد تحدثت في مذكراتها عن أسرتها والحياة داخل قصور السلطان ، وأوضاع الأرقاء في السلطنة العمانية ، كما تناولت المؤامرات والنزاعات التي وقعت بين إخوانها ، وقد أفاد البحث من هذا المصدر في مجالات متعددة ، ومن الجدير بالإشارة أن هذه الأميرة ارتبطت بعلاقة صداقة مع شاب ألماني يعمل في زنجبار ، وحينما انكشف أمرها هربت معه إلى ألمانيا ، واعتنقت النصرانية ، وعاشت في أوروبا كمواطنة ألمانية إلى أن توفيت على ذلك ، إلا أنها كانت تتحدث في مذكراتها بعاطفة عربية ، وهذه المذكرات مترجمة إلى العربية .

٦ – جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار :

ومؤلف هذا المصدر هو : سعيد بن علي المغيري ، المتوفى عام ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م ، وكما هو ظاهر من عنوان هذا المصدر فهو تاريخ محلي لزنجبار، بدأ المؤلف تاريخه بالحديث عن الكشوف الجغرافية حتى أحداث عام ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م ، وقد تمت الاستفادة من هذا المصدر في مواضع متفرقة من هذه الدراسة.

هذا إضافة إلى العديد من المصادر والمراجع العربية التي رجعت إليها في فصول هذه الدراسة .

سابعاً : المصادر الأجنبية :

هناك العديد من المصادر الأجنبية التي رجعت إليها في هذه الدراسة ، ولعل من أهمها :

١ – الخليج بلدانه وقبائله :

(The Countries and Tribes of Persian Gulf)

لمؤلفه سمويل مايلز (S. Miles) وقد ترجم إلى العربية ، وتأتي أهمية هذا المصدر من كون مؤلفه أحد العسكريين والدبلوماسيين البريطانيين ، الذين عملوا في سلطنة عمان ، ممثلاً وقنصلاً لبريطانيا بين عامي ١٢٨٩-١٢٩٨هـ/١٨٧٢-١٨٨٠م ، وقد أفاد البحث كثيراً خاصة فيما يتعلق بقبائل وبلدان عمان خاصة وأنه قام برحلة داخل السلطنة في عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م.

٢ – القبض على الرقيق في المحيط الهندي :

(Slave Catching in The Indian Ocean)

ومؤلف هذا الكتاب الكابتن كولمب (Captain Clomb, R. N.) وهو أحد ضباط الأسطول البريطاني الذين عملوا في مكافحة تجارة الرقيق في الميحط الهندي .

ومعظم مادة هذا المصدر مأخوذة من سجلات الأسطول البريطاني (A Record of Naval Experinces) ، وقد طبع لأول مرة في لندن عام ١٢٩٠هـ /١٨٧٣م ، وتأتي أهمية هذا المصدر من كونه معاصراً للأحداث ، وتمت الاستفادة منه بحذر شديد حيث تحامل كثيراً على العمانيين .

٣ – تجارة الرقيق في شرق أفريقية والإجراءات المقترحة للقضاء عليها من وجهة نظر المقيمين في زنجبار :

(The East African Slave Trade and The Measures Proposed For Its Extingtion AS Viewed by Residents in Zanzibar) .

ومؤلفوا هذا المصدر هم مجموعة من المنصرين والمسؤولين البريطانيين الذين عملوا في شرق أفريقية وهم :

(**Captain H. a Fraser . Bishop Tozer and James Christie, M. D.**)

وتناولوا أوضاع الأرقاء في شرق أفريقية ومعاملتهم ، والأعمال المنوطة بهم ،

وطبع لأول مرة في لندن عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م . وتمت الاستفادة منه بحذر ، لأنه يمثل وجهة نظر غير محايدة .

٤ – تجارة الرقيق في شرق أفريقية :

(The Slave Trade of East Africa) .

وهي مذكرة صادرة من إحدى الجمعيات التنصرية في لندن **(Church Missionar Society,)** وقد حوت مجموعة من المقالات لبعض المنصرين الذين عملوا في شرق أفريقية ، والتي تدعوا إلى قمع تجارة الرقيق ، وفيها تحامل شديد على العرب ، حيث وصفتهم بالقسوة البالغة مع أرقائهم ، وأنهم ليسوا إلا تجار رقيق ، وتناولت هذه المذكرة تطور الجهود البريطانية للقضاء على تجارة الرقيق ، وصدرت هذه المذكرة لأول مرة في عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م ، وقد استفادت منها الدراسة في مواضع متعددة .

٥ – الحركة البريطانية ضد الرق :

(The British Anti - Slavery Movement) .

٦ – شرق أفريقية وغزاتها :

(East Afria And Its Invaders) .

٧ – استعمار شرق أفريقية ١٨٥٠–١٨٩٠م :

(Explotion of East Africa 185-1890) .

ويعتبر كوبلاند **(Coupland R,)** مؤلف هذه الكتب الثلاثة من أبرز الباحثين البريطانيين الذين تناولوا تاريخ شرق أفريقية ، وخاصة تاريخ السلطنة العمانية ، وتمت الاستفادة من مؤلفاته بعد الغربلة والتمحيص ، لأن المؤلف لا يخفي توجهه الغربي في القضايا التي تناولها ، وعلى رأسها تجارة الرقيق .

٨ – الرقيق والبهار والعاج في زنجبار :

(Slaves Spices & Ivory in Zanzibar) .

ومؤلف هذا الكتاب عبدالشريف **(A. Sheriff)** تنزاني الجنسية يعمل

أستاذاً في جامعة دار السلام ، وقد تشبع بآراء الأوروبيين حول دور العرب في تجارة الرقيق ، وتتميز مؤلفات شريف بأنها ذات طابع اقتصادي ، وتمت الاستفادة بحذر من هذا الكتاب في مواضع متعددة في هذه الدراسة ، كما تمت الإفادة من كتاب آخر للمؤلف نفسه.

هذا كما رجعت أيضاً إلى العديد من المصادر والمراجع الفقهية ، والتاريخية ، واللغوية، بالإضافة إلى العديد من الرسائل العلمية ، والموسوعات ، والقواميس ، والمعاجم ، والدوريات العربية والأجنبية . وهي مدونة في آخر هذه الرسالة .

وبعد تسجيل موضوع هذه الدراسة رسمياً بدأت بجمع مادة البحث في داخل المملكة العربية السعودية ، وتطلب ذلك مني زيارات المكتبات المهمة والإفادة من الجهات ذات العلاقة في مدينة الرياض وعلى رأسها :

- سفارة سلطنة عمان .
- سفارة الإمارات العربية المتحدة .
- سفارة دولة قطر .
- سفارة دولة تنزانيا .
- السفارة البريطانية .
- سفارة الولايات المتحدة الأمريكية .
- السفارة الفرنسية .
- مكتبة الملك فهد الوطنية .
- مركز الملك فيصل للبحوث والدارسات الإسلامية .
- مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- مكتبة جامعة الملك سعود .
- مكتبة معهد الإدارة العامة .
- مكتبة الملك عبدالعزيز العامة .

- دارة الملك عبدالعزيز .

وقمت بقراءة واسعة للمادة العلمية التي جمعتها من هذه الجهات ؛ فوجدتها غير كافية لتغطية فصول ومباحث هذه الدراسة ، وأنه لابد من الوصول إلى المادة العلمية الكافية في مظانها ، فقمت برحلة علمية إلى بريطانيا في صيف عام ١٤١٨هـ/١٩٩٨م وكانت إقامتي في وسط لندن ، قريباً من دور الوثائق المهمة ، وقمت بزيارات عديدة إلى أرشيف مكتب الهند ، وصورت ما استطعت من الوثائق ، وطلبت العديد من أفلام الميكروفلم التي تحتوي على وثائق مهمة لموضوع البحث ، وقضيت بين مراكز الوثائق هناك مدة ليست بالقصيرة ، وقمت بتصوير بعض المصادر الانجليزية ، وحينما عزمت على مغادرة الأراضي البريطانية اتفقت مع أحد المختصين في استخراج الوثائق البريطانية من دور الوثائق في لندن، والذي فتح مكتباً لهذه الغاية ، على إرسال ما أطلبه منه مستقبلاً ، وهذا الرجل يدعى : أرمسترونق (J. M. Armstrong) وهو أمريكي الجنسية . وبعد وصولي إلى المملكة ، أرسل لي العديد من أفلام الميكروفلم ، والوثائق المصورة ، وصرت أطلب منه ما أحتاج إليه وأتعامل عن طريق المراسلات ، والحوالات البنكية ، والاتصالات الهاتفية . وقمت باستخراج محتويات أفلام الميكورفلم في كل من : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الذين وافقوا مشكورين على ذلك مقابل الاحتفاظ بأصول الأفلام . وفي أثناء الكتابة قمت بطلب عدة ملفات من وزارة الخارجية البريطانية عن طريق بعض الإخوة هناك ، وبعد الاطلاع على تلك الملفات تبين أنها غير مقروءة نظراً لسوء التصوير ، وقِدَم تلك الوثائق ، لأنها بخط اليد وبشكل صغير جداً ، إلا أنه أمكن تصوير ملف واحد والاستفادة منه .

ثم قمت برحلة علمية إلى عمان ، وحططت رحالي قرب وزارة التراث القومي والثقافة في مسقط ، ومن هناك قمت بزيارة للسفارة السعودية في مسقط

للتنسيق والعمل على تسهيل المهمة ، وبعد ذلك زرت وزارة التراث القومي مرات عديدة، والتقيت برئيس قسم ا لوثائق والمخطوطات ، الذي صحبني إلى قسم الوثائق ، وأفادني المسؤول المذكور بأن الوزارة تعمل على إعادة تنظيم وفهرسة ذلك القسم، ولهذا فليس هناك إمكانية للحصول على وثائق أو تصوير مخطوطات، ولكن بعد محاولات عديدة سمح بالاطلاع على بعض المخطوطات ، وأن أكتب منها ما يهمني فقط دون تصوير ، وأفادني ذلك المسؤول في نهاية المطاف بأنه إذا كنت مصراً على الحصول على الوثائق ، فلابد من إذن خطي استثنائي من وزير التراث القومي والثقافة في السلطنة ، وهذا ما لم أستطع الحصول عليه ، وعلى أي حال فقد قمت بالتجول في مكتبة الوزارة وشراء مطبوعاتها ، وكثير منها مصادر عمانية أصلية ، كما قمت بزيارة معظم مكتبات مسقط ، والمدن القريبة منها . وقبيل انتهاء مرحلة الكتابة اتصلت بقسم الوثائق والمخطوطات بوزارة التراث القومي والثقافة في عمان فأفادني المسؤول باستمرار العمل في الفهرسة والتنظيم . ومهما يكن الأمر فقد علمت من أحد الإخوة الذين زاروا ذلك القسم بأنه لا يحتوي إلا على عدد محدود من الوثائق الحديثة .

وفي صيف عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م زرت السفارة التنزانية بالرياض ، وأخذت بعض المعلومات المهمة عن المراكز العلمية ودور الوثائق في تنزانيا ، ثم شددت الرحال في رحلة علمية جديدة إلى هناك ، ولم أحصل في دار السلام إلا على بعض الكتب التاريخية ، ثم انتقلت إلى جزيرة زنجبار - وكنت قد سمعت عن أرشيف زنجبار من المسؤولين في أرشيف سجلات مكتب الهند في لندن - وصحبني في زيارة أرشيف زنجبار مترجم متخصص في اللغة السواحلية ، وحينما اطلعت على بعض محتويات هذا الأرشيف ، وجدته يضم كنوزاً كثيرة من الوثائق التاريخية البكر ، والتي لم تصل إلى أيدي الباحثين العرب ، لأنها لا تزال بعيدة المنال. وعلى الرغم من سوء تنظيم ذلك الأرشيف ، والمبالغ الطائلة التي تتطلبها

عمليات التصوير وخلافها ، إلا أنني استطعت - بفضل الله - الحصول على كمية كبيرة من الوثائق المتنوعة ما بين ، العربية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والسواحلية ، استفدت منها في هذه الدراسة وستفيدني في بحوث مستقبلية بإذن الله .

كما أخذت صوراً للمواقع التاريخية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، ثم قمت بزيارة إلى مدينة بجامايو ، واستفدت منها بشراء بعض الكتب ، وزرت كنيستها التاريخية ، والتي تزعمت في الماضي ولا تزال حملة ضد المسلمين ، والعمانيين خاصة، حمّلتهم فيها وزر تجارة الرقيق التي كانت موجودة في شرق أفريقية ، في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، وقد أخذت بعض الكتيبات التي تتحدث عن ذلك من هذه الكنيسة ، كما قمت بتصوير بعض المواضع التاريخية ذات الصلة بموضوع الدراسة .

كما قمت برحلة علمية إلى مصر زرت خلالها أهم مكتبات القاهرة ومعرضها الدولي للكتاب ، وأخرى إلى الإمارات العربية المتحدة للغاية نفسها .

والواقع أنني واجهت مشقة كبيرة في بداية الأمر ، خاصة فيما يتعلق بالإحاطة بأطراف هذا الموضوع في قضية مهمة في تاريخنا الحديث ، وهي تجارة الرقيق ، إضافة إلى طول المدة الزمنية المحددة لهذا الموضوع ، واتساع الرقعة الجغرافية حيث أسهما في هذه المشقة . كما واجهتني صعوبة بالغة في الإفادة من الوثائق الأجنبية خاصة الإنجليزية والفرنسية منها ، فقد كان معظم ما استفدت منه قبل عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م مكتوب بخط اليد الدقيق جداً ، الأمر الذي أدى إلى صعوبة ترجمتها والاستفادة منها . هذا بالإضافة إلى ما تحفل به الوثائق الأجنبية عامة من مبالغات وتحامل على العرب والمسلمين ، وهذا ما حفزني على القراءة المتأنية الواعية ، مع التمحيص والمقارنة بما ورد في المصادر العربية .

ومهما يكن الأمر فإنني لم أشأ من ذكر ما قمت به ، وما واجهني من صعاب أن أبين عظم الجهد الذي قمت به ، فهذا أمر متروك لتقدير من يطلع على هذه

الدراسة ، وإنما أردت أن ألتمس العذر فيما عسى أن يكون مظنة للنقد، أو موضع خطأ أو نسيان .

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير لأستاذي المشرف على هذه الرسالة ، الأستاذ الدكتور يوسف بن علي بن رابع الثقفي، أستاذ التاريخ الحديث بقسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، الذي كانت له جهود واضحة في هذه الرسالة ، منذ أن كانت فكرة حتى خرجت بهذا الشكل ، فكانت له اليد الطولى فيما وصلت إليه هذه الرسالة ، فعلاوة على أنه فتح مكتبه في الجامعة للمناقشة والتوجيه ، فقد فتح منزله لهذه الغاية ، والتي قد تمتد ساعات طويلة ، فكان له دور في تذليل المصاعب التي اعترضتني في بعض المباحث ، فلم يبخل علي بتوجيه كريم أسهم في حل الإشكال ، كما كان له جهد مشكور في سرعة قراءة ما يصل إليه من فصول ومباحث هذه الرسالة ، فا لله أسأل أن يجزيه خير ما جزى استاذاً عن تلميذه ، وأن يوفقه إلى ما يحبه ويرضاه .

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى عمادة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ممثلة بفضيلة الشيخ الدكتور محمد العقلا ، وإلى رئيس قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية الأستاذ الدكتور ضيف ا لله الزهراني، وإلى سائر أعضاء القسم وأخص منهم الدكتور عمر بابكور ، كما أن الشكر موصول إلى الدكتور عبدالرحمن بن علي السديس ، الذي أفادني في جوانب متعددة في هذه الرسالة ، فلا أنسى فضله في هذا المجال ، كما أشكر الدكتور عثمان بن عبدالرحمن الصقير ، الذي صحبني في رحلتي العلمية إلى بريطانيا ، والدكتور إقبال دهلوي ، الذي ساعد في الحصول على ما أريده من دور الوثائق البريطانية ، والاستاذ علي البسام الذي أمدني ببعض المصادر اللازمة ، والأخ محمد وليد في لندن ، الذي أرسل لي بعض المصادر من هناك ، كما أن الشكر موصول

إلى كل من تعاون معي ممن لا تحضرني أسماؤهم ، وإلى كل من أسدى إلي معروفاً، فلهم مني جميعاً جزيل الشكر والامتنان .

وأتقدم أخيراً بالشكر والتقدير إلى الاستاذين العزيزين ، عضوي لجنة المناقشة الذين تكرما بقبول قراءة هذه الرسالة ومناقشتها ، وإبداء الملاحظات المتممة لها، وسيكون لملاحظاتهما وتوجيهاتهما دور كبير في تقويم ما قد يكون في هذه الرسالة ، فجزاهما الله خير الجزاء .

وما هذا البحث إلا جهد المقل ، وحسبي أني اجتهدت وبذلت ما في وسعي، سائلاً الله تعالى أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفعنا بما علمنا ، إنه سميع قريب مجيب الدعاء .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وكتبه

الباحث / عبدالله بن إبراهيم بن علي التركي

في يوم الجمعة الفاضل ١٤٢١/٣/٧هـ /٢٠٠٠/٦/٩م

الاختصارات المستعملة في الهوامش

أولاً : اختصارات دور الوثائق :

الجهـــــة	الاختصـــار
سجلات مكتب الهند في لندن India Office Record	I. O. R. L. P. & S.
وثائق وزارة الخارجية البريطانية في لندن Fregn Office	F. O.
الأرشيف الوطني الأمريكي في واشنطن The National Archives of The United States.	U. S. A.
أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس Ministere des Affaires Etrangeres.	AFF. Etr.
المكتبة البحرية الفرنسية في باريس Serv. Hist. Marine	Serv. His Marine.
المكتبة الوطنية الفرنسية في باريس Archives Nationale	Arch. Nat.

ثانياً : اختصارات الكتب :

المصطلح	الاختصـــار
بدون تحديد الطبعة	ب . ط
بدون ناشر	ب . ن
بدون مكان طبع	ب . م
بدون تاريخ طبع	ب . ت

الفصل الأول

موقف الإسلام من الرق

تمهيد .

المبحث الأول : مفهوم الرق .

المبحث الثاني : أوضاع الرقيق قبل الإسلام .

المبحث الثالث : مصدر الرق في الإسلام ومنهجه في معاملة الرقيق.

المبحث الرابع : تحرير الإسلام للرقيق .

تمهيد :

تأتي أهمية هذا الفصل لكونه يمثل مدخلاً مهماً يبين المنهج الذي اتبعه الإسلام تجاه الرق ، من حيث تضييق مصادره وتعدد وسائل تحريره ، وهو منهج في غاية السمو والسماحة . ولا يتأتى بيان هذه المسألة إلا بدراسة مواقف الأديان والملل السابقة من الرق ومقارنتها بموقف الإسلام ، وبناءً على ذلك سيكون اعتماد الباحث هنا على ما جاء في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما كتب في المصادر الفقهية على المذاهب الأربعة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن ذلك لا يغني عن الرجوع إلى ما كتب في هذا الشأن عند غير المسلمين ، حتى يمكن الرد على الذين يرمون الإسلام زوراً في هذه المسألة من خلال مصادرهم، وعلى رأسها كتاب النصارى المحرَّف وهو الذي يسمونه بـ (الكتاب المقدس [1]) .

ولن تتم الإحاطة في هذا الفصل بسائر آراء الفقهاء حول الرقيق لأن تلك مسألة تكتنفها صعوبة بالغة ، ذلك أن مسائل الرق متناثرة في بطون المصادر الفقهية، وأحكام الرقيق ، مبثوثه في معظم أبواب الفقه ، هذا إلى جانب أن هذا الفصل وإن كان في ظاهره بحثاً فقهياً إلا أنه لا غنى عنه للتصدي لدراسة موضوع مثل موضوع هذه الدراسة ، حتى يمكن للباحث في مجال التاريخ أن يناقش هذه المسألة من خلال مصادر متعددة ؛ ليصل في نهاية المطاف إلى كشف بطلان ما نسب للإسلام في هذه المسألة ، وبيان زيف الادعاءات الغربية

---

[1] يضم هذا الكتاب ، كتاب التوراة الذي يقدسه اليهود ، وطبعه النصارى مع أحد الأناجيل التي اتفقت عليها معظم طوائفهم . انظر : " الكتاب المقدس " ، ب . ط ، نشر دار الكتاب المقدس ، ب . م ، ب . ت .

بتحرير الرقيق .

وعلى أي حال فإن كثيراً من المصادر الأجنبية تعمد حين الحديث عن تجارة الرقيق في البلاد الإسلامية إلى محاولة تهويل شأن هذه التجارة ، على أنها جزء مهم من النظام الاجتماعي في الإسلام ، وأن الأوروبيين هم الذين خلّصوا العالم من العبودية البائسة للعرب ، ومن هنا فقد تناول أعداء الإسلام موضوع الرق على أنه مأخذ من المآخذ التي ينالون بها من هذا الدين .

ويشير كثيرٌ من المؤرخين والمستشرقين الأجانب إلى أن الإسلام شجع استرقاق الإنسان لأخيه الإنسان، وذلك في فترات تاريخية متعاقبة ، ويستشهدون لذلك بما كان في قصور الخلفاء والأمراء من الغلمان والإماء ، منذ عهد الدولة الأموية إلى ما كان موجوداً في عهد قريب في قصور بعض الأمراء والملوك في بعض الدول الإسلامية [1] .

وأسهمت الدول الاستعمارية والهيئات التنصيرية التي صحبتها حين سيطرتها على مقدرات القارة الأفريقية منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي في التأكيد على متاجرة المسلمين لاسيما العرب منهم في الرقيق الأفريقي ، وأن العرب هم النخاسون الذين اختطفوا الأفارقة وساقوهم بالسياط والأغلال ، بعد أن استعبدوهم وفرضوا عليهم دينهم وثقافتهم بالقوة [2] .

---

[1] عبدالحميد محمد إبراهيم ، الرق بين الإسلام والأمم الأخرى ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م ، ص٧ .

[2] جمال زكريا قاسم ، العرب والرق في أفريقيا ، ضمن ندوة مسألة الرق في أفريقيا ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٩م ، ص١٩ .

وحين التأمل في دوافع هذه المغالطات التي يروجها هؤلاء المغرضون ، يتبين أن الهدف الرئيس من ورائها هو قطع السبيل أمام انتشار الإسلام في أنحاء متفرقة من قارتي أفريقيا وأسيا ، وذلك بترويج الادعاءات الكاذبة عن الإسلام ؛ لئلا يعتنقه السكان ، لاسيما بعد أن فشلت مهمتهم (التنصيرية) في هذه المناطق ، على الرغم من تلك الإمكانات الهائلة التي سخروها لهذه الغاية ، ولما كان الرقيق غالباً يتخذ من الجنس الأفريقي الأسود ، في الوقت الذي عانى فيه كثير من الأفارقة من خضوعهم للرق ، فقد حاول المنصرون إقناع هؤلاء بأن المسلمين هم الذين مارسوا تجارة الرقيق ، ولكن الواقع أن ممارسة تجارة الرقيق منذ القرن الثاني عشر الهجري ، السابع عشر الميلادي كانت قائمة على شركات أوروبية، ثم تبعتها شركات أمريكية ، ومن شارك في هذه العمليات من المسلمين لم يكونوا سوى سماسرة لهذه الشركات [1] ، وهذا لا يُحسب على الإسلام ولا عامة المسلمين إذ الإسلام بريء من ذلك .

وإن الباحث ليعجب من أولئك الذين مافتؤوا يتهمون الإسلام بأنه شجع الاسترقاق ، وأن المسلمين تاجروا بالرقيق ، وهم قوم يشهد تاريخهم بأنهم سادة الرق أبيضه وأسوده ، وأنهم هم الذين نشروه في بلاد العالم بأبشع الطرق وأشنعها ، فمن السرقة والتمويه ، إلى الاغتصاب والخداع ، ولم يكتفوا بذلك بل جاوزوا فيه الحدود ، فاسترقوا أمماً وشعوباً بأسرها [2] .

وفي الوقت الحاضر يعاني كثير من المسلمين ، لاسيما في القارة الأوروبية

---

[1] عبدالحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص٨ .

[2] محمد عبدالله دراز ، دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية ، ب . ط ، دار القلم ، الكويت ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٤م ، ص٣٧ .

من أسئلة تطرح [1] ، لا يراد لها إجابة ، ولا يقصد من ورائها التماس الحق ، إذ أن إثارة هذه الأسئلة لها أبعاد لا تخفى على عاقل ، ولكن الباحث حينما يعـرف أن الهدف من طرح مثل هذه القضايا ؛ هو التشكيك وزرع الشبهات مـن أجـل استعداء الآخرين ؛ باسم المساواة ، ومحاربة الاسترقاق ، وحماية حقـوق الإنسـان يعلم أن هذه الأسئلة لم تكـن وليـدة السـاعة بـل إنهـا قديمـة قـدم الهجـوم علـى الإسلام .

---

[1] مثل هذه الأسئلة طرحتها " جمعية الآباء البيـض " علـى أحـد المراكـز الإسـلامية في أوروبـا وعَمِدَ " المجلس القاري الأوروبي للمساجد " إلى استكتاب العلماء حول القضايا الـتي يعـاني منها المسلمون في بلاد الغرب عامة ، وجـاء في مقدمـة هـذه الأسئلة موقـف الإسـلام مـن : الرق، الحرية ، المساواة ؛ انظر :

صالح بن عبدا الله بن حميد ، تلبيس مردود في قضايـا إسـلامية حيـة ، ط١ ، مكتبـة المنـارة ، مكة المكرمة ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م ، ص٤ وما بعدها .

المبحث الأول :

مفهـــوم الــــــرق :

الرق لغة : بالكسر مصدر رق الشيء يرق أي صار رقيقاً ، ويقال استرق فلان مملوكه وأرقه ؛ أي نقيض أعتقه ، والرق هو الملك والعبودية ، وأصل العبودية الخضوع ، والرقيق مملوك ذكراً كان أو أنثى ، ويقال للأنثى رقيقة ، والجمع رقيق وأرقاء ، وسُمي العبيد رقيقاً ؛ لأنهم يرقون لمالكهم ، وأصله من الرقة وهي ضد الغلظة في المحسوسات ، فيقال : ثوب رقيق ، وثياب رقاق ، ثم استعمل في المعنويات فقيل : فلان رقيق الدين ، أو فلان رقيق القلب [1] .

وفي المفهوم القانوني فإن الرق هو : تجريد الفرد تجريداً كاملاً من حريته المدنية فلا يحق له إجراء أي عقد أو تحمل أي التزام ، وتنزع عنه أهلية التملك ، ويكون مملوكاً لغيره ، ويتصرف فيه السيد في كثير من شؤونه كما يتصرف في سلعته [2] ، وبهذا فإن الرق وفق المفهوم القانوني لا يعترف بصفة الرشد ويعتبر الرقيق قاصراً ليس له إبرام أي عقد ، ولا يحق له التملك ، بل يكون ملكاً لسيده

---

[1] ابن منظور ، محمد بن مكرَّم ، لسان العرب ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م ، ٥/٢٨٨ - ٢٨٩ ؛

الفيروز آبادي ، محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، ص١١٤٦ ،

الرازي ، محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح ، ب . ط ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، بيروت ، ب . ت ، ص١٩٣ ؛

المنجد في اللغة ، ط٣٣ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٩٢م ، ص٢٧٣ .

[2] علي عبدالواحد وافي ، حقوق الإنسان في الإسلام ، ب . ط ، ب . ن ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٩م ، ص٢٢٠ .

ملكية مطلقة يتصرف فيه السيد كيف يشاء دون أن يكون للرقيق حق الاعتراض أو المناقشة .

والرق اصطلاحاً : عجز حكمي [1] يصيب من يقع أسيراً في حرب مشروعة [2] . وعرَّفه بعض الفقهاء بأنه : عجز حكمي يقوم بالإنسان سببه الكفر [3] .

وللرقيق عند الفقهاء أسماء أخرى بحسب حاله ونوعه ، مثل : القن : وهو من لا عتق فيه أصلاً ، ويقابله المُبعَّض : وهو المعتق بعضه وسائره رقيق ، ومن فيه شائبة حرية وهو : من انعقد له سبب العتق كالمكاتب والمدبر ، والموصى بعتقه ، والمعتق عند أجل ، وأم الولد [4] .

ومن المهم الإشارة هنا إلى خطأ من يعتقد أن الاسترقاق كان قاصراً على الجنس الأسود من البشر ، والواقع أن الاسترقاق لم يكن مقصوراً على لون دون آخر إذ يشمل الأسود والأبيض على حد سواء .

---

(1) أما كونه عجزاً فلأن الرقيق لايملك ما يملكه الحر من الشهادة والقضاء وغيرها ، أما كونه حكمياً فلأن الرقيق يكون أقوى في الأعمال من الحر حساً ؛ فيكون الحجر حينئذ حكمياً لا حقيقة يزول بالفداء والعتق . انظر :

بطرس البستاني ، محيط المحيط ، ب . ط ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ص٣٤٦ .

(2) أحمد شفيق باشا ، الرق في الإسلام ، ترجمة أحمد زكي ، ب . ط ، ب . ن ، القاهرة ، ١٨٩٣م ، ص٥٢ .

(3) إبراهيم بن عبدا لله بن إبراهيم ، العذب الفائض شرح عمدة الفارض ، طبع على نفقة الملك فيصل رحمه ا لله ، ب ، ن ، ب ، ت ، ٢٣/١ .

(4) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت ، الموسوعة الفقهية ، ط٢ ، نشر مكتبة ذات السَّلاسل ، الكويت ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، ١٢/٢٣ .

المبحث الثاني :

أوضاع الرق قبل الإسلام :

لا يعرف زمن محدد لظهور الرق في العالم ، ولكنه وجد منذ قرون عديدة قبل الإسلام ، وقد عرفت الأمم السابقة الرق فهو جزء مهم من الحياة الاقتصادية ، وتقوم عليه روافد الإنتاج في العالم ، واعتمدت عليه الحياة الاجتماعية في بعض جوانبها ، لذا فمن المهم التأكيد على أن الرق لم يكن متزامناً في ظهوره مع الإسلام ، فالرق حينذاك كان نظاماً معترفاً به في أنحاء العالم ، فهو شائع عند اليونانيين ، والرومانيين ، وعند الهنود ، والصينيين ، وعند الفرس ، وقدماء المصريين ، وكان مباحاً لدى الشرائع والديانات والأعراف البشرية ، فهو جزء مهم يقوم عليه بناء الأمم الاجتماعي والاقتصادي [1] .

ومن أهم مصادر الرق في العالم قبل الإسلام ما يلي :

١ - الحروب بمختلف أشكالها ، فالذي يقع في الحرب أسيراً ليس له إلا الاسترقاق أو القتل .

٢ - الفقر أو عدم الوفاء بالدين ، إذ للدائن أن يأخذ مدينه عبداً عنده إلى حين سداد دينه ، وإن عجز فيبقى رقيقاً لدائنه .

٣ - تناسل الرقيق ، فكان بعض الناس يصبحون رقيقاً بمجرد ولادتهم ؛ لأن آباءهم وأمهاتهم أرقاء .

---

[1] عباس محمود العقاد ، حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ، ب . ط ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ب . ت ، ص١٨٩ ؛

أمير عبدالعزيز ، الإنسان في الإسلام ، ط١، دار الفرقان ، عمان ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ، ص١٦١ .

٤ – ارتكاب بعض الجرائم كالسرقة أو القتل ؛ فكان يحكم على مرتكبها بالرق .

٥ – الخطف والسبي ، حيث يحكم على هؤلاء بالاسترقاق .

٦ – بيع الأولاد خشية النفقة ، فبعض الأحرار يبيعون أولادهم ليخلصوا من نفقة تربيتهم .

٧ – الذين تصدر منهم إساءة إلى الأشراف والكبراء [١] .

٨ – من صدرت في حقهم أحكام ببيعهم ، نتيجة رفضهم القيام بعمل وطني طلب منهم .

٩ – إذا زنت المرأة ، أو غش التاجر فإنهم يصبحون في عداد الأرقاء .

١٠ – إذا لم يسلك الرقيق سلوك الأحرار في تصرفاته بعد تحرره ؛ يعود إلى الرق ثانية [٢] .

ولهذا فقد وجدت أسواق كبيرة لتجارة الرقيق ، بل اتخذ عدد من الناس هذه التجارة مهنة لهم ، وهم الذين عرفوا بالنخاسين ، فكانوا يتابعون أنباء المعارك ، ويسيرون خلق الجيوش المنتصرة ، ليشتروا الأسرى ، وبعد شرائهم يصبحون كأي سلعة في أيديهم ، يتصرفون فيهم كيف شاءوا ؛ فيعمدون إلى تقسيمهم إلى درجات وفئات متفاوتة ، لكل منها ثمنها المعلوم [٣] .

---

[١] المغيري ، سعيد بن علي ، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار ، تحقيق عبدالمنعم عامر ، ب.ط ، وزارة التراث القومي في سلطنة عمان ، مسقط ، ب . ت ، ص٣١٢ ؛
عبدا لله ناصح علوان ، نظام الرق في الإسلام ، ط٤ ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م ، ص١١-١٢ .

[٢] عبدالحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤-١٥ .

[٣] علي شحاته ، الرق بيننا وبين أمريكا ، ط١ ، دار الفكر الإسلامي ، دمشق ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م ، ص١٥ .

أما معاملة الرقيق فإنها لم تكن على درجة واحدة بين الأمم إذ كانت تختلف من أمة إلى أخرى في مدى قسوتها ، فعند اليونان يرى أفلاطون أن البشر ينقسمون إلى قسمين : يونانيين عاقلين ، وبرابرة متوحشين ، فمن لم يكن يونانياً ولا يتكلم اليونانية فهو بربري متوحش ، وجدير أن يكون عبداً لليونانيين ، وينقسم مجتمع المدينة في رأي أفلاطون إلى ثلاث طبقات :

١ - العاملون : وهم الزراع والصناع الذين ينتجون ما يحتاج إليه مجتمع المدينة .

٢ - الحراس : وهم الجند الذين يدافعون عن المدينة .

٣ - الحكام : وهم الفلاسفة الذين يشرعون القوانين ويحكمون بين الناس.

ويرى أفلاطون أن العدل لا يقوم على المساواة ، وإنما يقوم على التوازن بين هذه الطبقات ، فإذا تجاوز أحد حدود طبقته اختل هذا التوازن [1] ، ويعتقد أن الحرية والرق ظاهرتان طبيعيتان وأن المعيار الفاصل بينهما هو العقل ، فمن وهبته الطبيعة - حسب زعمه - عقلاً قوياً فهو حر بطبيعته ، وهو الخليق وحده بأن يطاع [2] ، ولكي تتكامل عناصر المدينة الفاضلة فلابد من حرمان العبيد من حق المواطنة ، وعليهم الطاعة والخضوع لأسيادهم الأحرار ، وكل من يتطاول منهم على سيد فإن على الدولة أن تسلمه إليه ليقتص منه كما يشاء [3] .

---

[1] فؤاد زكريا ، جمهورية أفلاطون ، ب. ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م ص٣٢٤-٣٢٥ .

[2] علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦-١٧ .

[3] العقاد ، حقائق الإسلام ، ص١٩٠ ؛

سعد المرصفي ، محاكمة اليهود ، ط١ ، نشر مكتبة آلاء ومكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م ، ص٤٢ .

ويعتقد أرسطو كما يعتقد أستاذه (أفلاطون)بأن الرق نظام طبيعي ، فالطبيعة عنده هي التي جعلت أجسام اليونانيين مغايرة لأجسام البرابرة ؛ فهي التي أعطت القوة لهؤلاء ليؤدوا الأعمال الشاقة التي يحتاج إليها المجتمع ، ويعتبر أرسطو أن الرقيق من الآلات التي يحتاج إليها اليونانيون لبناء حضارتهم ، ولهذا فإن الذين تختطفهم السفن اليونانية يصبحون رقيقاً ، ويجب عليهم أن يقدموا الرفاهية والسعادة للشعب اليوناني ، وفي الوقت نفسه نراه يندد باستعباد اليوناني لليوناني ولو وقع في الأسر ، لأن ذلك لا يؤدي به إلى الرق ، إذ يستحيل ذلك ما دام أنه لم يخلق بطبيعته ليكون رقيقاً ، وذلك انطلاقاً من اعتقاده : بأن بعض الناس يكونون أرقاء أينما كانوا ، وأن آخرين لايمكن أن يكونوا أرقاء في أي مكان لأن ذلك منافياً لطبيعتهم [1] ، إلا أن النزاع الذي كان يقوم بين المدن اليونانية ، وينتج عنه نشوب قتال فيما بينها ، فإنه كثيراً ما يؤدي إلى استرقاق اليونانيين بعضهم لبعض ، ولذلك كثر عدد الأرقاء في بلاد اليونان حتى قدر أحد الباحثين [2] عددهم في أثينا بأربعمائة ألف ، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد الأحرار عشرون ألفاً .

وكان للسيد الحق في بيع عبده أو أمته ، وله أن يرهنه وأن يعيره ويؤجره، وله أن يُجبره على أي عمل ، وربما قام السيد بإنشاء دار للبغاء وأرغم إماءه على ممارسة الرذيلة ليكون الكسب من نصيبه ، بل أسهمت الدولة في تنظيم هذه العلمية والإشراف عليها ، وكان أحد زعماء اليونان يشتري عدداً من

---

[1] عبدالسلام الترمانيني ، الرق ماضيه وحاضره ، ب . ط . نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ، ص٢٢ .

[2] علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ، ص١٨ .

الإماء لهذه الغاية الدنيئة على أن تتولى الدولة جمع الأموال التي يحصلن عليها ، وقد نتج عن ذلك أن ظهر ما يُسمى بـ (البغاء الديني) بعد أن قام بعض السادة بالتبرع بثمن البغاء لصالح المعابد ، و لم يكن للسيد عتق رقيقه فمن فعل ذلك فهو مناوءُ للدولة ، ومَنْ استطاع من الأرقاء أن يتحرر فيُحمل من الأعباء نحو سيده ما يجعله يختار الرق على الحرية [1] .

أما الرومان فقد كان الرقيق في عرفهم كائناً لا حقوق له ، وعليه حمل ثقيل من الواجبات ، والمصدر الرئيس للأرقاء عندهم هو الغزو الذي لم يكن لتحقيق فكرة أو مبدأ وإنما كان سببه الوحيد كما عبر أحد الباحثين [2] هو استعباد الآخرين وتسخيرهم لمصلحة الشعب الروماني ، إضافة إلى أن القانون الروماني كان يحكم بالاسترقاق على من يفرون من الجيش، أو يرفضون دفع الضريبة [3]، و لم يكن هناك أي احترام في معاملة الرقيق ؛ فلكي يعيش الرومانيون عيشة الترف والرخاء ويتمتعوا بسائر الملذات الفاجرة كانوا يرون استعباد الشعوب الأخرى ، وامتصاص دمائها ، وكانت مصر مثال واضح في هذا الشأن ، حين كانت تحت حكم الرومان ، قبل أن يدخلها نور الإسلام [4] .

وفي النقاط التالية يتبين صنوف العذاب التي كان يعانيها الأرقاء في الدولة الرومانية :

---

[1] المرجع نفسه ، ص١٩-٢٠ .

[2] محمد قطب ، شبهات حول الإسلام ، ط١٠ ، دار الشروق ، بيروت ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ، ص٣٩ .

[3] علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٢ .

[4] محمد قطب ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٩ .

* لم يكـن الرومـان يطعمـون أرقـاءهم إلا بـالقدر الـذي يحفـظ لهـم الحيـاة ليقوموا بما وكل إليهم من عمل دون شفقة .

* كان الرقيق يعملون في الحقـول وهـم مصفـدون بـالأغلال الثقيلـة ، الـتي تمنعهم من الفرار، فكانت أعمالهم شاقة ومضنية ، تمتد من أول النهار إلى آخـره، تحت ضربات السياط التي تلهب الأجســاد ، لا لشـيء ارتكبـوه ولكـن لإشباع نزوات أسيادهـم ، فكان هؤلاء الأرقاء يقضون نهارهـم في جحيم لايطاق .

* عمـد الرومـان في أحـايين كثيرة إلى عقـد حلقـات المبـــارزة بالسـيوف والرماح ، حيـث يجتمـع السـادة وعلـى رأسـهم الامـبراطور ؛ ليشـاهدوا الرقيـق يتبـارزون مبـارزة حقيقيـة فيتطـاعن الأرقـاء فيمـا بينهـم بالرمـاح ، ويتبــارزون بالسيوف ويحاول كل فريق أن يكسب الجولـة ، فيتفنـن في الطعـن والضـرب في أي مكان في الجسم ، بلا تحرز ولا احتياط مــن القتـل ، وينتهـي الأمـر بسـقوط أحد المتبارزين وقد أُزهقت روحه ، وحينئذ يصـل المـرح أقصـاه فـيرتفع الهتـاف والضحك ، ويعم الفرح ، ثم يُجر الرقيق المقتول ويرمى كما ترمى الجيف .

* أما من الناحية القانونية ، فالقانون الروماني يعطي السيد الحـق المطلـق في قتل رقيقه وتعذيبه واستغلاله ، دون أن يكون له حق الشـكوى ، إذ ليـس هنـاك جهة يمكن أن تنظر في الشكوى [1] .

و لم تكن معاملة الرقيق في الهند بأحسن حال مما سبق ، إذ يعتقــد الهنـود أن

---

[1] للتفصيل حول هذه النقاط والاستزادة منها انظر :

محمد قطب ،المرجع نفسه ، ص٣٩-٤٠ .

عبدا لله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣-١٥ .

علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٢-٢٥ .

الرقيق من (طبقة المنبوذين) خلقوا من قدم الإله ، لذلك فهم أذلاء محتقرون ، لايمكن أن ينجوا من هذه الذلة إلا بتحمل العذاب والهوان ، عسى أن تنسخ أرواحهم بعد موتهم إلى مخلوقات أفضل درجة !![1] ، ومن هنا فمن حق السيد إذا ما غضب على رقيقه أن يقتله ، أو يقطع لسانه ، أو يُمثل به على ملأ من الناس[2] .

أما الفرس فكانوا يقسمون الأرقاء إلى صنفين :

١ - الأرقاء الرعاة .

٢ - أرقاء الزينة والثروة[3] .

والواقع أن الفرس كانوا لا يعاقبون الرقيق على أول ذنب يرتكبه ، ولكن إذا اقترف الذنب مرة أخرى ؛ فمن حق السيد تعذيبه بما يشاء أو قتله[4] ، ويعمل بعض الأرقاء في منطقة فارس والعراق بالزراعة[5] .

أما اليهود فكان الرق عندهم يقوم على التمييز ، حيث ميَّز اليهود بينهم

---

(١) محمد قطب ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٢ .

(٢) للمزيد من ذلك :

عبدالحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥-١٦ .

أحمد محمد جمال ، مفتريات على الإسلام ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص١٣٠ .

(٣) علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧ .

(٤) عبدالحميد إبراهيم مرجع سبق ذكره ، ص١٦ .

(٥) ول ديورانت ، قصة الحضارة ، ترجمة زكي نجيب محمود ، ط٣ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥م ، ٢/٢٠٠ .

وبين غيرهم فقسموا الناس إلى قسمين :

القسم الأول : بنو إسرائيل .

القسم الثاني : سائر البشر .

أما بنو إسرائيل فلا يجوز استرقاقهم ؛ لأنهم عبيد الله الذين اختارهم وأخرجهم من أرض مصر فلا يباعون بيع العبيد ، إلا أنهم يُجيزون استرقاق اليهود بعضهم لبعض ، وذلك في نطاق محدود جداً ، كأن يفتقر اليهودي ويعجز عن وفاء دينه ؛ فيضطر إلى بيع نفسه إلى دائنه ،وحينئذ يجب على السيد أن يعامله معاملة الخادم ، ويتحرر بعد ست سنوات من الخدمة أو قبل ذلك ، جاء ذلك في أحد نصوص كتاب اليهود والنصارى المحرَّف ، فقال : " وإذا افتقر أخوك عندك وبيع لك فلا تستعبده استعباد عبد . كأجير كنزيل عندك . إلى سنة اليوبيل يخدم عندك . ثم يخرج من عندك هو وبنوه معه ويعود إلى عشيرته وإلى ملك آبائه يرجع ، لأنهم عبيدي الذي أخرجتهم من أرض مصر لايباعون بيع العبيد "[1] .

أما غير اليهود فهم أجناس منحطة يجوز استرقاقهم ؛ لأنهم سلالات كتبت عليها الذلة باسم السماء ، فيُسترقون بالحرب أو الشراء . ويعامل اليهود الرقيق بقسوة بالغة ، فلا يجيزون تحريرهم أو افتداءهم ، فيستمر الأرقاء في الرق حتى يموتوا ، فقد جاء في أحد نصوص كتاب اليهود والنصارى المحرَّف قوله : " وأما عبيدك وإماؤك الذين يكونون لك فمن الشعوب الذين حولكم . منهم

---

[1] كتاب اليهود والنصارى المحرَّف " الكتاب المقدس " ، مصدر سبق ذكره ؛ سفر الأويين (إصحاح ٢٥ ، فقرة ٣٩ - ٤٣) .

تقتنون عبيداً وإماءً ، وأيضاً من أبناء المستوطنين النازلين عندكم منهم تقتنون ومن عشائرهم الذين عندكم الذين يلدونهم في أرضكم فيكونون ملكاً لكم . وتستملكونهم لأبنائكم من بعدكم ميراث ملك تستعبدونهم إلى الدهر "[1] .
وبهذا يتبين أن اليهودية تتوافق مع الفلسفة اليونانية في عدم استرقاق اليوناني ، إذ لليهودي الحق في استرقاق غيره من البشر دون أدنى شفقة ، فاليهودية إذاً تقوم على التمييز العنصري .

وتبيح اليهودية استرقاق جميع أهل البلاد المنهزمين في الحروب من النساء والأطفال ، أما الرجال فيقتلون دون استثناء ، إلا أن اليهود كانوا كثيراً ما يخالفون تعاليم دينهم فيسترقون الرجال ، ومع ذلك فلم يقتصر اليهود على رق الحرب ، بل أباحوا رق السطو ، والخطف ، والفقر ، وقد جاء في كتاب اليهود والنصارى المحرَّف قوله : " حين تقترب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح ، فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير ويستعبد لك ، وإن لم تسالمك بل عملت معك حرباً فحاصرها ، وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف ، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة كل غنيمتها ستغتنمها لنفسك "[2] .

أما النصرانية فقد ظهرت في وقت كان الرق فيه مباحاً فلم تحرمه ، و لم تعمل على تحريمه في المستقبل[3]، إذ لم يوجد نص في الإنجيل يحرمه أو يستنكره، بل يزعم النصارى أن تعليمات عيسى عليه السلام توصي الأرقاء بطاعة أسيادهم

---

[1] مصدر سبق ذكره ، سفر الأويين (إصحاح ٢٥ ، فقرة ٤٤ - ٤٦) .
[2] مصدر سبق ذكره ، سفر التثنية (إصحاح ٢٠ ، فقرة ١٠-١٤) .
[3] عباس العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٩ .

كطاعتهم له ، وأوصى بولس [1] ، أتباعه من الأرقاء بقوله : " أيها العبيد أطيعوا سادتكم حسب الجسد بخوف ورعدة ، في بساطة قلوبكم كما للمسيح ، لا بخدمه العين ، كمن يرضي الناس بل كعبيد المسيح ، عاملين بمشيئة ا لله من القلب ، خادمين بنية صالحة كما للرب ليس للناس " [2] .

فهو هنا يدعو الأرقاء إلى طاعة أسيادهم وتسخير أجسادهم لخدمة الأسياد بإخلاص ، لا بالمظهر الذي يرضي الناس ؛ ولكن بالقلب الذي يرضي ا لله .

ويرى زعماء النصرانية أن مجرد اختلاف اللون عند النصارى يجعل الملونين في منزلة دون منزلة البيض ، ولعل ذلك كان من أهم عوائق انتشار النصرانية في أفريقية .

ويعتقد النصارى الأوروبيون أن الرقيق ملكاً للسيد فله مطلق الحرية فيه ، فيتصرف به كيف يشاء ، إذ من حقه أن يقتله ، ولذلك منعت قوانينهم أن تتزوج الحرة من الرقيق ، فإذا فعلت ذلك فتقتل الزوجة الحرة ،ويُحرق الرقيق حياً [3] .

---

[1] ولد بولس في السنة الثانية للميلاد ، من أبوين يهوديين ، واعتنق المسيحية ، ويعتبر من أشهر دعاتها ،إذ طاف أرجاء الأمبراطورية الرومانية داعياً إليها ، ويعتقد كثير من النصارى أن تعاليمه جزء من الديانة النصرانية ، توفي في عام ٦٧م . انظر :

التزمانيني ، مرجع سبق ذكره ، ص٢١.

محمد أبو اليسر عابدين ، القول الوثيق في أمر الرقيق ، ط١ ، دار البشائر ، دمشق ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م ، ص٦٤ .

[2] كتاب اليهود والنصارى المحرَّف " الكتاب المقدس " ، مصدر سبق ذكره ، سفر أفسس (إصحاح ٦ ، فقرة ٥-٧) .

[3] عبدالحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦-٢٨ .

وقد ظل الأرقاء مصدراً مهماً في اقتصاد الكنيسة وأملاك البابوية ، حتى أن القانون الكنسي يُقدر ثمن أراضي الكنيسة بعدد ما فيها من الأرقاء ، ولذلك كان البابوات يستخدمون مئات الأرقاء للعمل في مزارع البابوية ، ومن هذا المنطلق فإن التشريعات النصرانية تمنع الأرقاء من أن يكونوا قساوسة [١] .

وعلى أي حال فقد مرت عصور عديدة على العالم والرق شائع في أرجائه في القارات الثلاث ، وتركز وجوده في الأمم المتحضرة ، والقبائل التي تكثر فيها غارات السلب والنهب ، وقلَّ وجود الرقيق بين الأمم الزراعية ، ومع هذا كان عدد الأرقاء في البادية العربية قليلاً إذا ما قيس بالأمم المتحضرة آنذاك ، فكان عددهم بين المسلمين الأوائل ضئيلاً [٢] ، ومع ظهور الإسلام على يد المصطفى ﷺ أصبحت أوضاع الرقيق مختلفة كلياً ، حيث ساعد الإسلام بوسائل متعددة على القضاء على الاسترقاق وتضييق مصادره كما سيتضح ذلك في المبحث التالي .

---

[١] المرجع نفسه ، ص٢٧ .

[٢] عباس العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٠-١٩١ .

المبحث الثالث :

مصدر الرق في الإسلام ومنهجه في معاملة الرقيق :

عندما أشرق نور الإسلام كان للرق نظامه السائد في العالم بمصادره المختلفة (رق الأسر في الحروب ، رق الجنس ، رق الجرائم ، رق البيع والشراء، رق الفقر ، رق الخطف والسبي) تحكمه شرائع سماوية محرَّفة ، وقوانين وضعية بائسة ، وتقوم عليه كثير من مناشط الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا لم يحرمه الإسلام ، ولكنه أغلق جميع المنافذ المؤدية إليه عدا منفذاً واحداً كان لابد منه كما سيأتي .

وجاء الإسلام بنظام متكامل للرق، تضمنته آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، واهتم به فقهاء الإسلام وأدرجوه في مصنفاتهم ، واجتهدوا فيما لم يكن صريحاً في القرآن والسنة .

واتفق فقهاء الإسلام على أن الأصل في الإنسان الحرية لا الرق ، فلو وُجد لقيط ولم يعرف نسبه يكون حراً وإن احتمل أنه رقيق ؛ لأن الأصل في الآدميين الحرية ، فالله تعالى خلق آدم وذريته أحراراً والرق يصيب الإنسان لعارض ، فإذا لم يُعلم هذا العارض فله حكم الأصل [1] ، وإذا كان الله خلق الإنسان حراً فليس لأحد أن يبطل هذه الحرية إلا بحكم الشرع ، ولهذا فقد قرر العلماء أنه لايجوز استرقاق الحر ولو رضي بذلك [2] .

---

[1] البهوتي ، منصور بن يونس ، كشاف القناع ، تعليق هلال مصطفى ، ب . ط ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ، ب . ت ، ٣٩٢/٦ .

[2] الموسوعة الفقهية ، ١٣/٢٣ .

وحَرَّم الإسلام جميع وسائل الاسترقاق التي كانت تمارس في العالم آنذاك ، إلا وسيلة واحدة وهي رق الحرب [1] ، وهو الذي أبقاه العالم المتحضر اليوم ، فإن الدول التي سعت في محاربة تجارة الرقيق ، هي التي اتفقت على استبقاء أسرى الحروب إلى أن يتم الصلح بين المتحاربين على تبادل الأسرى أو افتدائهم بالمال [2] ، ولم يرد نص واحد في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة يدعو إلى الاسترقاق ، في الوقت الذي جاءت فيه عشرات النصوص التي تدعو إلى العتق وترغب به .

ومن هنا فإن الأمر يستوجب المقارنة مع التجرد وقصد الحق بين موقف الإسلام من الرق من حيث مصدره وأسبابه ، وكيفية معاملة الرقيق ، وحقوق الرقيق على سيده ، ووسائل نيل الحرية وكثرة أبوابها ، وبين ما كان موجوداً في العالم قبل الإسلام حيث تعدد مصادر الرق ، ونُدرة وسائل تحقيق الحرية ، وما كان سائداً في العالم المعاصر حيث الاسترقاق الجديد المستتر باسم الحضارة والتقدم .

ولما كان المصدر الوحيد للرق في الإسلام هو أسرى الحرب ، فللمرء أن يتساءل أي حرب هذه التي يمكن أن تبيح استرقاق الأسرى ؟ وللإجابة على هذا التساؤل يمكن القول إنها الحرب التي تقوم على المبادىء التالية [3] :

١ - أن يكون القتال لإعلاء كلمة الله تحقيقاً لقول الله عز وجل :

---

[1] سيد سابق ، فقه السنة ، ط٤ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ٨٨/٣ .

[2] يوسف القرضاوي ، وأحمد العسال ، الإسلام بين شبهات الضالين وأكاذيب المفترين ، ب . ط ، مطبعة الجامع الأزهر ، القاهرة ، ب . ت ، ص٢٨ .

[3] عبدالله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩-٢٥ .

﴿ **الذين آمنوا يقاتلون في سبيل ا لله ...** ﴾ [1] ، وهذا يعني أن الحرب في الإسلام [2] لاتقوم إلا من أجل هداية الناس ، وإخراج البشرية من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ، فلا تقوم من أجل أهداف اقتصادية أو سياسية أو استبدادية ، ولا تكون الحرب في سبيل ا لله إلا إذا كانت من أجل رد الاعتداء عن بلاد المسلمين كما قال تعالى : ﴿ **وقاتلوا في سبيل ا لله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن ا لله لا يحب المعتدين** ﴾ [3] ، أو من أجل القضاء على الفتنة وحماية المجتمع الإسلامي ، كما قال تعالى : ﴿ **وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ...** ﴾ [4] ، أو من أجل قتال الطواغيت ، والقوى المستبدة الظالمة ، كما قال تعالى : ﴿ **والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفاً** ﴾ [5] ، أو بسبب نكث العهد مع المسلمين ، كما قال تعالى : ﴿ **وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون** ﴾ [6] .

أما الحروب التي تقوم لغير هذه الحالات فلا تعتبر حروباً مشروعة في الإسلام، ولهذا لا يباح فيها الاسترقاق .

---

[1] سورة النساء : آية ٧٦ .

[2] للتوسع حول أهداف القتال في الإسلام . انظر :

محمد بن ناصر الجعوان، القتال في الإسلام ، ط١ ، ب . ن ، ب . م ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ٩١-١١٠ .

[3] سورة البقرة : آية ١٩٠ .

[4] سورة الأنفال : آية ٣٩ .

[5] سورة النساء : آية ٧٦ .

[6] سورة التوبة : آية ١٢ .

٢ - وحين يعزم المسلمون على قتال الأعداء فإن عليهم أن يبلغوهم دعوة الإسلام ويعرضوا عليهم أموراً ثلاثة :

- إما الإسلام .
- وإما الجزية .
- وإما الحرب .

فإن أسلموا واهتدوا إلى دين الحق طواعية ، فلا قتال حينئذ ولا عداء ، بل إنهم من زمرة المسلمين ، لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا ، وليس لأحد فضل على أحد إلا بالتقوى ، ومن رفض الإسلام وآثر الاحتفاظ بدينه تحت حكم المسلمين فله ذلك على أن يدفع الجزية مقابل حماية المسلمين له [١] ، تحقيقاً لقول الله عز وجل ﴿ **لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي** ... ﴾ [٢] .

فمن أبى أن يسلم أو يدفع الجزية وقام يقاتل المسلمين لزم قتاله ، فغاية القتال في الإسلام هي إعلاء كلمة الله ونشر الدعوة ، ولذلك وجب على المسلمين تبليغ الدعوة قبل القتال ، وفي أثناء القتال نهى الإسلام عن قتل النساء والصبيان والمرضى والعجزة ، بل نهى عن قتل الرهبان والقسس الذين انقطعوا للعبادة [٣] ، وكان ذلك من وصايا الخلفاء للمجاهدين إبان الفتوحات الإسلامية [٤] .

---

[١] عبدالله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ١٩-٢٠ .

[٢] سورة البقرة : آية ٢٥٦ .

[٣] محمد الجعوان ، مرجع سبق ذكره ، ص٢١٦ .

[٤] ابن الأثير ، علي بن محمد ، الكامل في التاريخ ، ط٤ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م ، ٢٢٧/٢ .

٣ - وحين القتال إذا مال الأعداء إلى المسالمة والمصالحة فعلى المسلمين أن يقبلوا منهم ذلك [(١)] ، عملاً بقول الله تعالى : ﴿ **وإن جنحوا للسَّلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم** ﴾ [(٢)] ، شريطة أن لايكون ذلك فيه ضرر على المسلمين ومصلحة للعدو . تلك هي أهم مبادىء الحرب المشروعة في نظر الإسلام التي تبيح لولاة أمور المسلمين أن يسترقوا الأسرى .

فإذا انتهى القتال وفتح الله على المسلمين ، كان على الإمام أن يأخذ الرجال القادرين على القتال لئلا يجتمعوا لقتال المسلمين ، وأن يسبي النساء اللاتي يلدن لكي لا يكثر بهن عدد العدو ، وإذا أسلم أحد من العدو قبل أسره سلم من القتال أو الاسترقاق ، بل له الحق في أمواله وذريته ، وإذا أسلم بعد الأسر فلا يقتل ولكنه يسترق ، لتعلق حق المسلمين به بعد أسره [(٣)] .

وتجب الإشارة هنا إلى أن الإسلام لم يجعل الرق نتيجة لازمة للقتال كما كان سائداً قبل ذلك ، بل حرص على التخفيف منه ، ومن هنا فإن إمام المسلمين مخيَّر في معاملة الأسرى بين أربعة أمور :

١ - المن : وهو إطلاق سراحهم بلا مقابل .

٢ - الفداء : وهو إطلاق سراحهم بمقابل .

٣ - القتل .

---

(١) ابن كثير : ابو الفداء إسماعيل ، تفسير القرآن العظيم ، ب . ط ـ نشر عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، ٣٢٢/٢ .

(٢) سورة الأنفال : آية ٦١ .

(٣) الشوكاني ، محمد بن علي ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، ب . ط ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد ، الرياض ، ب . ت ، ١٤٥/٨ .

٤ - الاسترقاق .

وذلك مأخوذ من قول الله تعالى : ﴿ **فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما مناً بعد وإما فداء** ... ﴾ [(١)] ، ورأى بعض العلماء أن الاسترقاق قد فهم من الأمر بشد الوثاق ، ويؤكد ذلك ما روي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استرق بعض العرب كهوازن وبني المصطلق وقبائل أخرى من العرب [(٢)] .

ويرى جمهور العلماء أن لإمام المسلمين أن يفعل في الأسرى من الكفار من الرجال ما هو أصلح للإسلام والمسلمين ، ناظراً في حال المسلمين من ضعف أو قوة ، وإلى معاملة الأعداء لأسرى المسلمين ليعاملوهم بالمثل [(٣)] ، إذ من المعروف أن المسلم إذا وقع في الأسر عند الأعداء فإنه نادراً ما ينجو من الاسترقاق ، ولهذا فليس من العدل أن يُسترقّ أسارى المسلمين ويعاملوا بالعنف والظلم ، ولا يكون الكافر رقيقاً عند المسلمين الذين أسروه ، وهنا تتجلى عدالة الإسلام في معاملة الأعداء ، وعلى الرغم من ذلك فلم يجعل الإسلام الرق أمراً لا محيد عنه بعد الأسر ، بل جعل لإمام المسلمين أن يختار بين المن على الأسير

---

(١) سورة محمد : آية ٤ .

(٢) البخاري ، محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري ، ط٤ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م ، ٢٩٥/٣ ؛

ابن هشام ، عبدالملك ، السيرة النبوية ، ب.ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب.ت ٣٠٧/٣ ، ١٣١/٤ ؛

وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته ، ط٢ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، ٤٧٤/٦ .

(٣) الشوكاني ، نيل الأوطار ، ١٤٥/٨ .

بالعتق ولو بغير فدية ، أو قبول الفداء ، أو الاسترقاق ، أو القتل ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

والحكمة من جواز استرقاق السبي ، خشية أن تبقى النساء والأطفال بعد القتال بلا عائل ، وبما أنهم ليسوا من ذوي القدرة على العمل والتكسب كالرجال فمن رحمة الإسلام بهم حينئذ أن يبقوا تحت رعاية المسلمين مع وجود أمل قريب بعتقهم أو مبادلتهم بأسرى من المسلمين [1] .

وليس من الحكمة أن يطلق المسلمون سراح من يقع في أيديهم من الأعداء كما أنه ليس من حسن السياسة أن تساعد عدوك بإطلاق أسراه في الوقت الذي يعاني أسرى المسلمين من العذاب عند هؤلاء الأعداء ، فهذا هوان في حق الإسلام والمسلمين وإطماع للأعداء فيهم .

وإذ كان الإسلام عمل على تجفيف منابع الرق وموارده ، فإنه لم يقرر بنص وجوب استرقاق أسرى الحرب المشروعة ، كما انه لم ينه عن استرقاقهم ، وترك للدولة الإسلامية أن تعامل أسراها حسب ما تقتضيه مصلحتها ، ومن هذا المنطلق فإن الإسلام لا يمانع أن تتفق دول العالم على تحريم الاسترقاق سواء في الحروب أو في غيرها ، إذ أن القضاء على الرق ، وتوسيع منافذ الحرية ، من مقاصد الإسلام العظيمة .

وإذا كان الأسر هو المصدر الوحيد للرق في الإسلام ، فقد وضع الإسلام ضمانات تكفل حياة كريمة للمرء الذي يقع في الأسر ويصبح رقيقاً ، من

---

[1] وهبة الزحيلي ، آثار الحرب في الفقه الإسلامي ، ط٣ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ص٤٢٠ - ٤٢١ .

أهمها [1] :

١ - وجوب معاملة الأسير معاملة حسنة ، حيث كان المسلمون كما ذكر بعض المؤرخين يطعمون أسراهم في بدر من التمر والخبز الذي يعتبر العذاء الرئيس لهم .

٢ - يحرِّم الإسلام أخذ أي ثمن من الأسير لقاء ما يقدم له من طعام أو شراب حال أسره، بل ينفق عليه من بيت مال المسلمين؛ عملاً بقول الله تعالى : ﴿ **ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً . إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءً ولا شكوراً** ﴾ [2] .

٣ - حرص الإسلام على عدم قتل الأسرى ، إلا إذا كان الأسير قد وقعت منه جرائم قبل أسره تقتضي العقاب ، فينال عقابه على قدر جرائمه كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته [3] .

٤ - منع الإسلام التفريق في السبي بين الوالدة وولدها[4]، وأوصى الإسلام بالمحافظة على سلامة الأسير من الحر أو البرد [5] .

وعلى الرغم من أن الأسر هو المصدر الوحيد للرق في الإسلام ، والإمام

---

[1] عبدالحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٠-٤١ .

[2] سورة الإنسان : آية ٨ ، ٩ .

[3] ابن القيم ، محمد بن أبي بكر ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، ط٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٤١١/٣ .

[4] المصدر نفسه ، ١١٤/٣ .

[5] عبدالحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص٤١ .

مخيَّر بين المنِّ والفداء قبل الاسترقاق ، فإن هذا المصدر قد ضُيق أيضاً إذ لا يصح الاسترقاق إلا بأمرين :

أحدهما : أن يكون الأسير وقت أسره غير مسلم .

والآخر : أن يضرب الإمام عليه حكم الرق [1] .

وخلاصة القول إن الإسلام ظهر وللرق مصادر متعددة - كما أشير إليه سابقاً - فحرّم جميع هذه المصادر سوى مصدر واحد فقط وهو الحرب المشروعة التي تكون غايتها إعلاء كلمة الله ، ومع ذلك فلا يصح فيها الاسترقاق إلا بضوابط معينة .

أما من حيث المعاملة فإن الإسلام قد قرر ابتداء أن الله تعالى خلق الإنسان كامل المسؤولية ، ومكلف بالتكاليف الشرعية ، ولهذا رتب الثواب والعقاب على اختياره ومقدار عمله ، فليس لأحد كائناً من كان أن يُقيد إرادته أو يسلب اختياره ، ومن اجترأ على عمل ذلك فهو ظالم جائر [2] ، كما قرر الإسلام المساواة بين الناس ، فهم متساوون في بشريتهم ، فليس هناك جماعة تفضل على غيرها بعنصرها الإنساني، أو انحدارها من سلالة خاصة ، ذلك أن التفاضل بينهم إنما يعتمد على أمر ليس ذا صلة بطبيعة الإنسان وسلالته ، فيقوم على أشياء مكتسبة مثل التقوى ، والكفاية ، والعلم ، والمعاملة ، فالإسلام ساوى بين الطبقات المنبوذة وطبقات الأشراف؛ فليس لعنصر الإنسان أو لونه أو لغته أو طبقته أثر في تميزه عن الآخرين كما قال تعالى : ﴿ **يا أيها الناس إنا خلقناكم**

---

[1] حسن السخي ، الإسلام والرق رؤية إسلامية معاصرة ، ط١ ، نشر دار الكنوز الإسلامية ، القليوبية ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م ، ص٣٦-٣٧ .

[2] صالح بن حميد ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٤-٤٥ .

من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند ا لله أتقاكم إن ا لله عليم خبير ﴾ [1] .

أما من حيث التفاضل فيقرر الإسلام أنه لا فضل لسيد على رقيق ، ولا لأبيض على أسود، ولا لعربي على عجمي إلا بالتقوى ، كما قال تعالى في الآية السابقة : ﴿ **إن أكرمكم عند ا لله أتقاكم** ... ﴾ [2] ، وقال النبي صلى ا لله عليه وسلم : " ... أنتم بنوا آدم ، وآدم من تراب ، وليدعن رجال فخرهم بأقوام ، إنما هم فحم من فحم جهنم ، أو ليكونن أهون على ا لله من الجعلان التي تدفع بأنفها النتن " [3].

فلا سيد إلا من رفعته تقواه ، ولا عبد إلا من استعبدته أهواؤه وشهواته ، إذ ربما كان الرقيق المحتقر عند بعض الناس أرفع شأناً وأعلى منزلة عند ا لله ، وما كان سخط كفار قريش إلا لأن الإسلام رفع منزلة الأرقاء المسلمين ، وحط من قدر الأشراف المشركين [4] .

واعتبر الإسلام أن العلاقة بين السيد ورقيقه إنما هي علاقة أخوة ومودة ، يتساوون فيها بكثير من شؤونهم ، قال رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم : " إن إخوانكم خولكم جعلهم ا لله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم ما

---

[1] سورة الحجرات : آية ١٣ .

[2] سورة الحجرات : آية ١٣ .

[3] أخرجه أبو داود في سننه ، الأزدي ، سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود ، تعليق محمد عبدالحميد ، ب.ط ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ب.ت ، ٣٣١/٤ .

[4] ابن كثير ، مصدر سبق ذكره ، ١٣٤/٢-١٣٥ .

يغلبهم فأعينوهم " [1] ، وفي سياق تقرير الإسلام لمبدأ حسن معاملة الرقيق نهى عن تعيير الرقيق بما يتأذون به من أجل أن يشعروا أنهم بين أهليهم وذويهم ، ففي الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا يقل أحدكم : عبدي وأمتي ، وليقل فتاي وفتاتي وغلامي " [2] ، وفي هذا الحديث نهي بليغ عن أن يختال السيد على رقيقه أو أن يفخر عليهم ، أو ينقص من شأنهم ويحط من كرامتهم .

ورفع الإسلام شأن الأرقاء حتى قرن معاملتهم والإحسان إليهم بالإحسان إلى الوالدين وذي القربى ، فقال تعالى : ﴿ **واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً** ﴾ [3] ، واعتبرت الشريعة الإسلامية أن العلاقة بين السادة والأرقاء ليست علاقة استعلاء واستعباد ، بل هي علاقة قائمة على التكريم ، فكما أن الحرة لا تنكح إلا بإذن وليها ؛ فكذلك الجارية يستأذن سيدها في زواجها ، لأنها من أهل بيته ، قال تعالى : ﴿ ... **فممن ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن بإذن أهلهن وءاتوهن أجورهن بالمعروف** ... ﴾ [4] ، وهنا نجد أن نكاح الأمة لايصح إلا بصداق وولي وشهود كالحرة [5] .

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه ، ٣/٢٩٧ .

[2] أخرجه البخاري في صحيحه ، ٣/٢٩٨-٢٩٩ .

[3] سورة النساء : آية ٣٦ .

[4] سورة النساء : آية ٢٥ .

[5] أبو بكر الجزائري ، أيسر التفاسير ، ط١ ، النادي الأدبي في المدينة النبوية ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، ١/٣٨٦-٣٨٧ .

وقد بلغ بعض الموالي في الإسلام منزلة عظيمة ، فلم يحل كونه مولىً أن يتولى القيادة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم مع وجود من هو أفضل منه، وذلك حين أرسل مولاه زيد بن حارثة على رأس جيش فيه من سادات المهاجرين والأنصار لقتال الروم في غزوة مؤتة [1] ، وحين عزم على بعث جيش لقتال الروم في آخر حياته صلى الله عليه وسلم ولى أسامة بن زيد القيادة العامة، وكان تحت إمرته أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم [2] ، فلم يقف الأمر هنا على مجرد التقدير وحسن المعاملة ، بل أُعطي بعض الموالي حق القيادة والرئاسة إذا توفرت فيهم الكفاءة ، ويقرر الإسلام وجوب السمع والطاعة لوالي المسلمين دون النظر إلى لونه أو جنسه ، ذلك أن الرقيق يتقدم على الحر فيما يفضله من شؤون الدين والدنيا ، فما دامت الكفاءة متوفرة فيه فهو جدير بها. وبعد أن طعن عمر بن الخطاب ﷺ قال في شأن الاستخلاف من بعده : لو أدركني أحد رجلين ثم جعلت هذا الأمر إليه لوثقت به، سالم مولى أبي حذيفة [3] ،

---

[1] ابن عبد الوهاب ، محمد، وابنه عبد الله ، مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ب . ط ، دار الفكر ، بيروت ، ب . ت ، ص ٣٢٧ .

[2] أكرم ضياء العمري ، السيرة النبوية الصحيحة ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ١٤١٦هـ /١٩٩٦م ، ٥٢/١ .

[3] هو سالم بن معقل ، كان مولى لامرأة من الأنصار ، فأعتقته فوالى أبا حذيفة أحد السابقين إلى الإسلام ، كان يؤم المهاجرين الأولين في قباء وفيهم عمر ، قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم : " الحمد لله الذي جعل في أمتي مثله " حمل راية المسلمين في اليمامة حتى قتل سنة ١١هـ . للتفصيل انظر :

الذهبي ، محمد بن أحمد ، سير أعلام النبلاء ، ط٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، ٤٦٧/٢ - ٤٦٩ ؛

ابن حجر ، أحمد بن علي ، الإصابة في تمييز الصحابة ، ب . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ب . ت ، ٥٦/٣ - ٥٧ .

وأبو عبيدة بن الجراح [1] .

وقد أفرد فقهاء الإسلام في مصنفاتهم أبواباً عديدة لبيان حقوق الأرقاء على أسيادهم ، وهي مستمدة مما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية من النصوص التي تؤكد وجوب الإحسان إلى الرقيق والرفق به ، ويمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً : تجب نفقة المملوكين على مالكيهم وذلك بإجماع الفقهاء ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " للملوك طعامه وكسوته لا يكلف من العمل ما لا يطيق " [2] . والواجب من ذلك قدر ما يكفي حاجته ، ولا ينظر إلى دين الرقيق في وجوب النفقة ، بل هي واجبة سواءً كان الرقيق موافقاً لدين مالكه أو مخالفاً له ، فالواجب من الطعام كفايته من غالب ما يأكله الناس ، والواجب من الكسوة كسوة أمثاله من المماليك في البلد الذي يقيم فيه ، فلا يجوز الاقتصار في الكسوة على ما يستر عورة الرقيق وإن كان لا يتأذى بحرّ أو برد[3]، وإذا امتنع السيد عما يجب عليه من نفقة أو كسوة لرقيقه ، فللرقيق أن يرفع أمره إلى الحاكم الشرعي ، وعلى الحاكم أن يلزم السيد ببيعه ، سواء كان امتناع السيد

---

(1) السيوطي ، جلال الدين بن أحمد ، تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد عبد الحميد ، ب . ط ، ب. ن ، ب . م ، ب . ت ، ص٣١٦ ؛
محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي ، ط٤ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م، ١٩٥/٣ .

(2) أخرجه مسلم في صحيحه ، القشيري ، مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم ، ب . ط ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ب. ت ، ١٢٨٤/٣ .

(3) الموسوعة الفقهية ٢٥/٢٣ .

عن الانفاق لعجزه أو لأي سبب آخر[١] ، ويدخل ضمن النفقة نفقة العلاج [٢].

ثانياً : يرى بعض العلماء أنه يجب على السيد إعفاف أرقائه ذكوراً كانوا أو إناثاً إذا ما طلبوا ذلك استجابة لقوله تعالى : ﴿ **وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم** ﴾ [٣] ، وذلك لوجوب النكاح لمن قدر عليه[٤] ، قال ابن عباس : " من كانت له جارية فلم يزوجها و لم يصبها ، أو عبد فلم يزوجه فما صنعا من شيء كان على السيد " فلو لم يكن الإعفاف واجب لما لحق السيد إثم بفعلهما ، فمتى طلب الرقيق من سيده تزويجه وجب على سيده ذلك ، وإذا طلبت الأمة الزواج فللسيد أن يزوجها ، أو أن يطأها ليغنيها عن الزواج لأن المقصود دفع حاجتها [٥] .

ثالثاً : قرر فقهاء الإسلام وجوب الإحسان إلى الرقيق ، وترك ظلمه والإساءة إليه سواء كان ذلك بضرب ، أو شتم ، أو تحقير ، فقد قال أبو مسعود الأنصاري [٦] رضي الله تعالى عنه : " كنت أضرب غلاماً لي فسمعت من خلفي صوتاً : اعلم أبا مسعود – قال راوي الحديث : مرتين – لله أقدر منك

---

[١] ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد ، المغني ، ب.ط ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م ، ٦٣٢/٧ .

[٢] البهوتي ، مصدر سبق ذكر ، ٤٩٠/٥ .

[٣] سورة النور : آية ٣٢ .

[٤] ابن كثير ، مصدر سبق ذكره ٢٨٦/٣ .

[٥] البهوتي ، مصدر سبق ذكره ، ٤٨٩/١ ؛ الموسوعة الفقهية ، ٢٦/٢٣ .

[٦] هو : عقبة بن عامر ، صحابي جليل من أصحاب الصفة ، ومن الرماة المشهورين ، مقرئاً فصيحاً ، شهد فتح مصر ، وولي الجند فيها لمعاوية ، توفي في مصر سنة ٥٨هـ ، انظر : الذهبي ، مصدر سبق ذكره ٤٦٧/٢ – ٤٦٩ .

عليه فالتفت فإذا هو رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم ، فقلت يا رسول ا لله : هو حرّ لوجه ا لله . قال : أما إنك لو لم تفعل للفحتك النار أو لمسَّتك " [1] ، ومن الإحسان إلى الرقيق أن يبيعه عند عدم الملائمة ، وذلك إذا ساءت العلاقة بين الرقيق وسيده ؛ لئلا يستمر أذاه . قال بعض العلماء : لو لم تلائم أخلاق العبد أخلاق سيده لزمه إخراجه عن ملكه ؛ لقوله صلى ا لله عليه وسلم : " من لائمكم من مملوكيكم فأطعموه مما تأكلون ، واكسوه مما تلبسون ، ومن لم يلائمكم منهم فبيعوه ، ولا تعذبوا خلق ا لله " [2] ، ومن حقوق الرقيق على سيده أن يحسن اسمه لما ورد في الحديث : " نهانا النبي صلى ا لله عليه وسلم أن نسمي رقيقنا بأربعة أسماء : أفلح ، ورباح ، ويسار ، ونافع ... " [3] ، وأن يحسن أدبه وتعليمه لقول النبي صلى ا لله عليه وسلم : " من كانت له جارية فعالها فأحسن إليها ثم أعتقها وتزوجها كان له أجران " [4] ، وهما أجر التعليم والعتق [5] .

رابعاً : إن من واجبات إمام المسلمين رعاية الرقيق ، ومن ذلك إذا كان السيد يلزم رقيقه بمقدار من المال لايطيقه ، أو إذا كلفه بعمل لا يطيقه ؛ فيلزم إمام المسلمين منعه من ذلك ، وقد كان عمر بن الخطاب رضي ا لله عنه يخرج إلى العوالي كل سبت فإذا وجد رقيقاً في عمل لا يطيقه وضع عنه [6] . وإذا

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه ، ٣/١٢٨١ .

(2) أخرجه أبو داود في سننه ، ٤/٣٤١ .

(3) أخرجه مسلم في صحيحه ، ٣/١٦٨٥ .

(4) أخرجه البخاري في صحيحه ، ٣/٢٩٦.

(5) المصدر نفسه .

(6) الموسوعة الفقهية ٢٣/٣١ .

شعر الرقيق أن سيده لم يعطه كامل حقوقه التي قررها له الإسلام فللرقيق حينئذ أن يرفع أمره إلى القاضي . ويشير بعض الفقهاء [1] إلى أن من وظائف المحتسب في الدولة الإسلامية أخذ حقوق الأرقاء من سادتهم ، وأن يضعوا عنهم ما لا يطيقون من الأعمال .

والمتأمل في كتب الفقه الإسلامي يجد أن الإسلام قد قرَّر حقوقاً للأرقاء تضمن لهم حياة كريمة ، بل إن المستوى المعيشي الذي كفله الإسلام للرقيق لم تأت به الشرائع السماوية السابقة و لم تشرعه القوانين الوضعية اللاحقة ، ولا يتبين ذلك جلياً إلا حين مقارنة هذه الحقوق بما كان سائداً بين الأمم السابقة ، وبما يوجد في بلاد العالم اليوم من انتهاكات جلية لحقوق الإنسان .

---

[1] الماوردي ، علي بن محمد ، الأحكام السلطانية ،ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م ، ص٣٢٠ ؛

الفراء ، محمد بن حسين ، الأحكام السلطانية ، تحقيق : محمد الفقي ، ب . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ص٣٠٥ .

المبحث الرابع :

تحرير الإسلام للرقيق :

يعتبر الرق في الإسلام حالة طارئة على الإنسان ، فالأصل في الآدميين الحرية ، وإنما الرق نظام استثنائي أملته ظروف الحرب مع الكفار ، فهو سبب مؤقت يزول بزواله ، ولذلك لم يقف الإسلام عند تضييق مداخل الرق في الحرب المشروعة ، و لم يكتف بالأمر بالإحسان إليهم ، بل فتح لهم أبواباً متعددة لتحقيق الحرية ، وشرع وسائل شتى لإنقاذهم من الاسترقاق ، و لم يكن ذلك خشية حدوث صراع طبقي أو مشكلة اقتصادية بل تقريراً لمبدأ من مبادىء الإسلام الخالدة وهو حرية الإنسان ، و لم يكن فعل النبي صلى الله عليه وسلم حينما أطلق أرقاء بني المصطلق ، وأرقاء مكة، وأرقاء حنين ، إلا تطبيقاً واقعياً لهذا المبدأ .

فكان العتق من الأسباب العظيمة لانتشار الإسلام وليس أدل على ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في بني المصطلق فحين سبى المسلمون نساءهم؛ وقعت جويرية بنت الحارث سيد بني المصطلق أسيرة مع نساء كثيرات من بني قومها ، وبعد تقسيم السبي كانت من نصيب أحد الصحابة فكاتبها على مال ، فجاءت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم تستعينه لإنفاذ هذه المكاتبة ، فعرض عليها الرسول صلى الله عليه وسلم أن يقضى عنها كتابتها ويتزوجها ؛ فوافقت على ذلك ، و لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يريد من وراء هذه المصاهرة مجرد تحرير رقبتها فقط ، بل لهدف أعلى وغاية أسمى ، فحين انتشر الخبر بين الصحابة سرعان ما أخذهم الخجل من أن تبقى نساء أصهار رسول الله تحت أيديهم فأعتقوهن تكريماً لهذه المصاهرة ، فنتج عن ذلك أن أسلم من بني

المصطلق عدد غير يسير [1] .

ومن هذا المنطلق فإنه يمكن القول أن نظام الرق في الإسلام " أشبه بجدول كثرت مصباته ، وانقطعت عنه منابعه التي يستمد منها الماء ، وحري بجدول هذا شأنه أن يكون مصيره الجفاف . وبذلك كفل الإسلام القضاء على الرق في صورة سليمة وهادئة ، وأتاح للعالم فترة للانتقال يتخلص فيها شيئاً فشيئاً من هذا النظام " [2] . ومن هنا فقد تنوعت وسائل الإسلام التي يُحرر فيها الأرقاء ، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي :

أ – العتق التطوعي .

ب – العتق الواجب .

جـ – العتق بالمكاتبة .

د – العتق من بيت المال .

هـ – العتق بأم الولد .

و – العتق بإساءة المعاملة .

فأما العتق التطوعي فهو إعتاق الأرقاء بغية الأجر والمثوبة من الله عز وجل، وقد ندب الله عباده إلى ذلك فقال تعالى : ﴿ **فلا اقتحم العقبة . وما أدراك ما العقبة . فك رقبة** ﴾ [3] . فهذه الآية دعوة للمسلمين للتقرب لله تعالى بعتق

---

[1] الواقدي ، محمد بن عمر ، المغازي ، تحقيق مارسدن جونس ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، ٤١١/١ .

ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي ، الوفاء بأحوال المصطفى ، تحقيق : مصطفى عطا ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ص٧١٢ .

[2] علي وافي ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٠٢ .

[3] سورة البلد : آية ١١ – ١٣ .

الأرقاء والإسهام في تحقيق الحرية لهم ليعيشوا أحراراً كسائر المسلمين . والأحاديث الداعية إلى العتق كثيرة ، منها قول النبي صلى الله عليه وسلم : " أيما مسلم أعتق رجلاً مسلماً فإن الله جاعل وفاء كل عظم من عظامه عظماً من عظام محرره من النار ؛ وأيما مسلمة امرأة أعتقت امرأة مسلمة فإن الله جاعل وفاء كل عظم من عظامها عظماً من عظام محررها من النار " [1] .

وفي حديث أبي هريرة يقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل إرب منها (أي عضو) إرباً منه من النار ، حتى ليعتق اليد باليد ، والرجل بالرجل ، والفرج بالفرج " [2] . ولما سمع أحد التابعين هذا الحديث من الراوي دعا أحد غلمانه ويدعى (مطرفاً) وكان قد أُعطي فيه ألف دينار من ذهب ، فلما وقف بين يديه قال اذهب فأنت حر لوجه الله . وفي حديث آخر يقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداءه من النار " [3] .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدوة صالحة في ذلك إذ أعتق جميع من ملك من الأرقاء ، وتابعه بذلك أصحابه فقد أنفق أبو بكر رضي الله عنه جزءاً من ماله لشراء الأرقاء من سادات قريش ؛ ليعتقهم لوجه الله [4] ، وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا أعجبه شيء من ماله قرَّبه إلى الله عز وجل ، فلما علم بعض أرقائه بذلك بدؤوا يلزمون المسجد ، فإذا رأى ابن عمر أحداً منهم

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه ، ٢٩/٤ .

[2] أخرجه مسلم في صحيحه ، ١١٤٧/٢ .

[3] أخرجه أبو داود في سننه ٣٠/٤ .

[4] السيوطي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩ .

كثير المكوث في المسجد أعتقه ، فقال له أصحابه : إنهم يخدعونك ، فيقول : ما خدعنا أحد با لله إلا انخدعنا له " [1] . وقد روي عن أحد أمراء بني العباس أنه أعتق عشرين ألفاً من أرقائه [2] .

ويكون أجر العتق أعظم إذا أعتق السيد أنفس أرقائه ،كما قال تعالى: ﴿**لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون**﴾ [3] ، وقد سئل النبي صلى ا لله عليه وسلم : " أي الرقاب أفضل ؟ قال : أعلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها ... " [4] ، ومن هنا فقد رأى الإمام مالك [5] جواز إعتاق الرقيق الكافر إذا كان أكثر ثمناً . ونتج عن ذلك أن تحققت الحرية لكثير من الأرقاء في بلاد المسلمين ، ابتغاء مرضاة ا لله عز وجل .

أما العتق الواجب فهو : ما تعلق بفعل صادر عن المكلف نفسه . وهو من أعظم الوسائل التي شرعها الإسلام للقضاء على الرق إذ جعل تحرير الرقاب كفارة لبعض الذنوب والجرائم التي يكثر حدوثها في المجتمعات ، فيكون العتق حينئذ لا محيد عنه ؛ لأن مرتكب الذنب قد باشر أسبابه ، وحين يرتكب المسلم ذنوباً يكون من وسائل تكفيرها إعتاق الرقاب فهذا يدل على أن الإسلام فتح

---

[1] ابن خلكان ، أحمد بن محمد ، وفيات الأعيان ، تحقيق ، إحسان عباس ، ب . ط ، دار صادر ، بيروت ، ب . ت ، ٣/٣٠ - ٣١ ؛

محمد رضا عبدالعال محمد ، الموالي والرقيق في نجد والحجاز في العصر الأموي ، مجلة المؤرخ المصري ، جامعة القاهرة ، العدد الثالث عشر ، يوليو ١٩٩٤م ، ص٢١٣-٢١٤ .

[2] الترمانيني ، مرجع سبق ذكره ٧٧ .

[3] آل عمران : آية ٩٢ .

[4] أخرجه البخاري في صحيحه ، ٣/٢٨٧ .

[5] الشوكاني ، نيل الأوطار ، ٦/٢٠١ .

أبواباً واسعة للقضاء على الرق بطريقة هادئة ومتدرجة ، ومن أهم وسائل العتق الواجب :

١ - شرع الله تعالى كفارة قتل الخطأ تحرير رقبة ، ودية مسلمة إلى أهل المقتول ، فقال تعالى : ﴿ **ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله** ﴾ [1]، وأمر الإسلام بتحرير رقبة ودفع دية إذا قتل مسلم مسلماً آخر، وكان قوم المقتول كافرين بينهم وبين المسلمين معاهدة وعقد [2] كما قال تعالى: ﴿ **وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة** ﴾ [3] ، فالقتيل هنا روح إنسانية فقدها أهلها كما فقدها المجتمع ، دون وجه حق ؛ لذا قرر الإسلام أن يكون التعويض عنها من جانبين ، الجانب الأول: التعويض لأهلها بالدية المسلمة لهم ، والجانب الثاني : التعويض للمجتمع بتحرير رقبة مؤمنة ، فكأن التحرير إحياء لنفس بشرية تعوض المجتمع عن النفس التي فقدت بالقتل الخطأ ، فالرق يقابل الموت في نظر الإسلام ، رغم وجود ضمانات أحاط بها الأرقاء [4] .

٢ - جعل الإسلام من وسائل كفارة الحنث باليمين المنعقدة تحرير رقبة ؛ قال تعالى : ﴿ ... **ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة**

---

(١) النساء : آية ٩٢ .

(٢) الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير ، ب.ط ، دار الفكر، بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ٥٠٠/١ .

(٣) سورة النساء : آية ٩٢ .

(٤) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ط٧ ، دار الشروق ، القاهرة و بيروت ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ٧٣٥/٢ .

مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ...﴾ [1].

٣ – وإذا نوى المسلم الظهار [2] وتلفظ به ثم رجع عنه وأراد العودة ؛ فكفارة ذلك تحرير رقبة كما قال تعالى: ﴿ **والذين يظاهرون منكم من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ...** ﴾ [3] .

٤ – وإذا تناول الصائم أحد المفطرات في نهار رمضان عامداً فعليه ابتداء عتق رقبة لما ورد في حديث الرجل الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " هلكت ، قال مالك ؟ قال : وقعت على امرأتي وأنا صائم ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم : هل تجد رقبة تعتقها ... " [4] .

ومن الوسائل التي يقضي بها الإسلام على الرق المكاتبة [5] ، وتعني أن ينال الرقيق حريته من سيده متى طلبها مقابل مبلغ من المال يؤديه إلى مالكه مقسّطاً فإذا أدّاه فهو حر، قال تعالى : ﴿ **والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم**

---

[1] سورة المائدة : آية ٨٩ .

[2] الظهار : أن يشبه الرجل زوجته أو جزء منها بمن تحرم عليه ولو إلى أمد كأخت زوجته ، وكانت هذه اليمين من أيمان الجاهلية ، ويترتب عليها عند العرب في الجاهلية أن الزوجة تبين من زوجها . انظر : الكرمي ، مرعي بن يوسف ، غاية المنتهى ، ط٢ ، المؤسسة السعيدية ، الرياض ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م ، ١٨٢/٣ ؛
الترمانيني ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٦ .

[3] سورة المجادلة : آية ٣ .

[4] أخرجه البخاري في صحيحه ٧٣/٣-٧٤ ، واللفظ له ؛ وأخرجه مسلم في صحيحه ، ٧٨١/٢-٧٨٢ .

[5] النووي ، يحيى بن شرف الدين ، روضة الطالبين ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ٢٠٩/٢ .

فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال ا لله الذي آتاكم ...﴾ [1] ، وعقد المكاتبة عقد لازم لايملك السيد فسخه من غير رضا المكاتب ، فأوجب الإسلام إجابة الرقيق إلى طلب المكاتبة على حريته كما يرى بعض المفسرين [2]، ومما يؤكد هذا الوجوب أن سبب نزول هذه الآية أن أحد الأرقاء طلب من سيده المكاتبة ، فأبى ، فأنزل ا لله هذه الآية ، فكاتبه على مئة دينار [3] ، ومنذ المكاتبة يصبح مال الرقيق وأجر عمله له ، وله نصيب من الزكاة كما قال ا لله تعالى في الآية السابقة : ﴿ **وآتوهم من مال ا لله الذي آتاكم** ﴾ شريطة أن يعلم سيده أن فيه خيراً للإسلام أولاً ، وخيراً لنفسه بالقدرة على العمل والتكسب ، فلا يكون الرقيق بعد تحرره كلاً على المجتمع ، فيلجأ إلى أعمال بغيضة ليتكسب من ورائها فالإسلام نظام تكافل ، إذ ليس المهم أن يتحرر الرقيق ، بل لابد أن يكون ذا قدرة على العمل ليكفي مؤنة نفسه [4] ، ومن هنا فقد ندب الإسلام إلى إعانة المكاتب الذي لايجد ما يؤدي به كتابته ، قال تعالى : ﴿ **ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن با لله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتي المال على حبه ذوي القربى واليتامى**

---

[1] النور : آية ٣٣ .

[2] ممن رأى الوجوب : عكرمة ، وعطاء ، ومسروق ، وعمرو بن دينار ، والضحاك ، وبه قال عمر بن الخطاب ، واختاره ابن جرير وأهل الظاهر ؛ انظر :
الشوكاني ، فتح القدير ، ٢٩/٤ .

[3] لمزيد من التفصيل حول ذلك ، انظر : القرطبي ، محمد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن ، ب . ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب . ت ، ٢٤٤/١٢-٢٥٤ .

[4] سيد قطب ، مرجع سبق ذكره ، ٢٥١٦/٤ .

والمساكين وابن السبيل وفي الرقاب ... ﴾ [1] .

ويعلق أحد الباحثين على أحكام الرقيق المكاتب في الإسلام بقوله : " وهذه الأحكام التي شرعها الإسلام للرقيق المكاتب وسيلة تشريعية أخرى في تحريره ، بل من كبرى الوسائل في فتح باب التحرير على مصراعيه لمن أحسَّ من الأرقاء في داخل نفسه برغبة التحرير ، ولم ينتظر أن يتطوع سيده بتحريره في فرصة قد تسنح أو لا تسنح في المستقبل الطويل " [2] .

ومن الوسائل التي شرعها الإسلام لتوسيع منافذ الحرية العتق بالتدبير وهو : تعليق الحرية بموت السيد ، مثل أن يقول : أنت حر بعد موتي ، أو أنت مدبر ، وحكمه الاستحباب ابتغاء الأجر والمثوبة فإذا مات السيد صار الرقيق حراً على سبيل الوجوب ، ولهذا عمل الإسلام على ضمان حرية المملوك بعد وفاته مالكه، فحرم على المالك التصرف في عبده المدبر بالبيع أو الرهن أو الهبة ، وكذلك بالنسبة للابن الذي تلده الجارية المدبرة [3] .

ومن تلك الوسائل أيضاً العتق من بيت المال وهو تخصيص جزء من أموال الدولة الإسلامية لمساعدة الأرقاء ، وتخليصهم من الرق بشرائهم وإعتاقهم ، ولمعاونة المكاتبين ، قال تعالى : ﴿ **إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب** ﴾ [4] .

---

[1] سورة البقرة : آية ١٧٧ .

[2] عبدا لله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧-٥٨ .

[3] ابن قدامة ، عبدا لله بن أحمد ، الكافي ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م ، ٢/٥٩٠ وما بعدها .

[4] سورة التوبة ، آية ٦٠ .

وكان أمين بيت المال في عصور الخلفاء يشتري من سوق النخاسة أرقاء فيحررهم بمعرفة الدولة ، كلما زادت الأموال عن حاجة الفقراء والمساكين ، قال أحد عمال عمر بن عبدالعزيز : " بعثني عمر بن عبدالعزيز على صدقات إفريقية فجمعتها ثم طلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيراً ، ولم نجد من يأخذها منا ، فقد أغنى عمر بن عبدالعزيز الناس ، فاشتريت بها عبيداً فأعتقتهم "[1] . وهذه الوسيلة من أعظم الوسائل التي تقضي على الرق في المجتمع الإسلامي .

ومن وسائل تحرير الرقيق في الإسلام (العتق بأم الولد) ، وهو أن تلد الأمة مولوداً من سيدها ، ويعرف بالاستيلاد ، إذ للسيد أن يعاشر أمته معاشرة الزوج لزوجته فإذا ولدت منه تكون " أم ولد " وحينئذ يحرم بيعها ، وإذا مات السيد ولم يعتقها في حياته فإنها تصبح حرة بعد مماته[2] ، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيما رجل ولدت أمته منه فهي معتقة عن دبر منه "[3] ، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم في سُريته مارية القبطية حينما أنجبت له إبراهيم : " أعتقها ولدها "[4] ، وهذا احترام من الشارع الحكيم للفطرة البشرية ، وتكريماً للمرأة ، حيث إن استرقاق المرأة في غير بلاد الإسلام يعني أن يكون عرضها متاحاً لكل طالب ، دون مراعاة لأبسط

---

[1] محمد قطب ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٤ .

[2] ابن قدامة ، الكافي ، ٢/٦٢٣ ؛

عبدا لله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٢ .

[3] أخرجه ابن ماجه في سننه ، القزويني ، محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجه ، ب . ط ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ب . ت ٢/٨٤١ . إلا أن الألباني ضعّف هذا الحديث ، انظر : محمد ناصر الدين الألباني ضعيف سنن ابن ماجه ، ط١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ص١٩٩ .

[4] أخرجه ابن ماجه في سننه ، ٢/٨٤١ .

حقوقها ، فكان استرقاقها في الإسلام تكريماً لها وحفاظاً على شرفها ، وفتحاً لأبواب متعددة من الحرية .

ومن الوسائل أيضاً العتق بإساءة المعاملة ؛ لأن الإسلام يعتبر الرقيق كائناً إنسانياً له حق الاحترام والتقدير ، فليس للسيد ولا لغيره أن يعتدي عليه بالقول أو بالفعل وقد سبقت الإشارة إلى منهج الإسلام في معاملة الأرقاء ، إذ يجب أن تتبنى العلاقة بين السيد ورقيقه على الشفقة والمودة ، ولذلك أنكر الرسول صلى ا لله عليه وسلم على أبي مسعود الأنصاري حينما ضرب غلامه .

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الإسلام أباح للسيد أن يؤدب أرقاءه إذا أساؤوا ، ولكن بضوابط معينة ، فليس للسيد أن يتعداها ، فإذا تجاوزها كأن لطم الرقيق على خده، أو ضربه ضرباً مبرحاً ، أدى إلى إحداث أذىً في جسده؛ كان هذا التعدي وهذه الإساءة مبرراً شرعياً لتحرره من الرق [(١)] ، وكان ابن عمر قد دعا بغلام له فرأى بظهره أثراً فقال له :أوجعتك ؟ قال : لا ، قال : فأنت عتيق ، قال : ثم أخذ شيئاً من الأرض فقال : ما لي فيه من الأجر ما يزن هذا ؛ إني سمعت رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم يقول : " مَنْ ضرب غلاماً له حدّاً لم يأته ، أو لطمه فإن كفارته أن يعتقه " [(٢)] . وذلك اعتذار لهم عما يقع عليهم من سوء المعاملة .

تلك أبرز [(٣)] الوسائل التي شرعها الإسلام للقضاء على الرق ، وهي تبين

[(١)] عبدا لله علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٧ .

[(٢)] أخرجه مسلم في صحيحه ، ١٢٧٩/٣ .

[(٣)] هناك وسائل أخرى ينال فيها الرقيق حريته في الإسلام ، مثل : أن يجري على لسان السيد أي لفظ يدل على عتق رقيقه ، أو أن يعتق السيد بعض رقيقه فيسري العتق إلى باقيه ، ولو اعتق بعض الشركاء نصيبهم في الرقيق فإن العتق يسري على الكل ويجب على الرقيق أن =

أن الإسلام قد فتح أبواباً واسعة للقضاء على الرق واتخذ منهجاً فريداً في حسن معاملة الأرقاء ورعايتهم ، وقد شهد الكثير من المنصفين [1] على أنه لا يوجد أي نظام من النظم الاجتماعية في العالم دعا إلى تحرير الأرقاء بوسائل إيجابية متعددة مثل ما فعل الإسلام ، ومهما يكن الأمر فقد هيأ الإسلام الأرقاء بحسن معاملته لهم ليستشعروا إنسانيتهم ويحسوا بكياناتهم فينالوا الحرية بصدق وقناعة ، ومن الجدير بالذكر هنا طرح تساؤل وهو : إذا كان الإسلام قد كرم الرقيق واعتبره كائناً إنسانياً له حق التقدير والاحترام ، ووسع له منافذ الحرية ،وعمل على تجفيف منابع الرق ، الأمر الذي لم تشرعه الديانات السماوية السابقة ، ولم تعمل به القوانين الوضعية آنذاك ، فإذا كان الإسلام قد خطا كل هذه الخطوات فلماذا لم يشرع مباشرة تحريم الرق كما حرَّم الخمر والربا ؟

=

يدفع نصيب الشركاء لينال حريته ، وإذا خرج الأرقاء من ديار الكفر ودخلوا مع المسلمين صاروا أحراراً ، وإذا ملك السيد بعض محارمه فهم أحراراً . انظر :

صحيح البخاري، ٢٨٨/٣ - ٢٨٩ ؛ صحيح مسلم ، ١٢٨٦/٣-١٢٨٨ علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٣ .

[1] قال المستشرق سنوك : " إن من فضل الله على الرقيق إذا ما أكرمه أن يقع في يد المسلم " انظر : عبدالحميد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .

وقال مستشرق آخر : " لقد وضع للرقيق في الإسلام قواعد كثيرة تدل على ما كان ينطوي عليه محمد وأتباعه نحوهم من الشعور الإنساني النبيل ففيها تجد من محامد الإسلام ما يناقض كل المناقضة الأساليب التي كانت تتخذها إلى عهد قريب شعوب تدعي أنها تسير في طليعة الحضارة ، نعم ! إن الإسلام لم يلغ الرقيق الذي كان شائعاً في العالم ، ولكنه عمل كثيراً على إصلاح حاله ، وأبقى حكم الأسير ولكنه أمر بالرفق " انظر : علي شحاته ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٤ .

وللإجابة على هذا التساؤل يجب أن ندرك أولاً أن تحرير الأرقاء لم يكن بإصدار قرار دولي بذلك ، والتجربة الأمريكية خير شاهد على هذا ، فحينما أصدر الأمريكيون مرسوماً بتحرير الأرقاء لم يستطع هؤلاء تحمل تبعات الحرية ومسؤولية أنفسهم ، فعاد كثير منهم إلى أسيادهم رجاء أن يستمروا أرقاء لديهم كما كانوا ، لأنهم لم يكونوا قد تحرروا بعد في قرارة أنفسهم ، لأن حياتهم في بوتقة العبودية جعلت أجهزتهم النفسية والوجدانية تتفاعل مع هذه الملابسات ، فنمت عوامل الطاعة والخضوع إلى حد بعيد وضعفت عوامل الشعور بالمسؤولية والكرامة إلى درجة عالية [1] .

وعبّر أحد الباحثين عن ذلك بقوله : " إن الرقيق يحسن القيام بكثير من الأمور حين يأمره بها سيده ، فلا يكون عليه إلا الطاعة والتنفيذ ، ولكنه لايُحسن شيئاً تقع مسؤولية على نفسه ، ولو كان أبسط الأشياء ، لا لأن جسمه يعجز عن القيام بها ولا لأن فكره - في جمع الأحوال - يعجز عن فهمها ، ولكن لأن نفسه لا تطيق احتمال تبعاتها ، فيتخيل فيها أخطاراً موهومة ومشكلات لا حل لها ، فيفر منها إبقاءً على نفسه من الأخطار " [2] .

ولأجل معالجة ذلك عمل الإسلام على بعث عوامل الشعور بالعزة والكرامة ، وإدراك نعمة الحرية ومن ثم السعي إلى نيلها بأي ثمن ، وذلك بوسائل متعددة فبدأ بحسن المعاملة الذي يعيد إلى النفس الإنسانية اعتبارها ، وحينئذ تشعر بقيمة الحرية فلا تنفر منها كما نفر أرقاء أمريكا المحررين ، وقد سبقت الإشارة إلى أمثلة عديدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وفعل

---

[1] محمد قطب ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٧ .

[2] المرجع نفسه ، ص٤٨ .

السلف الصالح تبين فضل الإسلام على الأرقاء ، فكان ذلك وسيلة مهمة من وسائل التربية النفسية للرقيق ليشعر أن بإمكانه الحصول على الحرية ويتمتع بكل ما يتمتع به السادة من الحقوق ، وحينئذ تزداد رغبته في الحرية ، واستعداده لتحمل تبعاتها ، فالإسلام يتيح له الحرية ، لأنه جدير بها وقادر على الاستمرار فيها ، وبهذا تتبين الفروقات الكبيرة بين الإسلام والنظم الوضعية التي لا تعطي الحرية إلا وهي كارهة مجبرة ؛ حينما تخرج الأمور من السيطرة فتقوم الثورات الاجتماعية والاقتصادية وتزهق الأرواح بالآلاف ، ثم لا تعطي الحرية إلا لقمع تلك الاحتجاجات [١] .

وإذا كان الإسلام قد حرَّم جميع مصادر الرق السائدة في العالم آنذاك إلا مصدر واحد وهو رق الحروب فقط ، وذلك من مبدأ المعاملة بالمثل ، فإن إمام المسلمين مخير في معاملة الأسرى - كما سبقت الإشارة - إما بالقتل أو المن أو الفداء ، وله أن يسترق الأسارى إذ كان الأعداء يسترقون أسرى المسلمين فيفعل الإمام ما هو خير للإسلام والمسلمين ، ومن هذا المنطلق فقد تخلو بلاد المسلمين من الأرقاء ، إذا رأى أئمة المسلمين عدم استرقاق الأسرى ، ولذلك لم يلغ الإسلام الرق بنص صريح وقاطع إذ أن احتمال استرقاق أسرى المسلمين من قبل الأعداء أمر وارد .

ذلك هو موقف الإسلام من الرق ، عمل على القضاء على منابع الرق ، فحرَّم الاسترقاق لمجرد شهوة الحرب ، وحرَّم الاسترقاق بسبب الفقر وعدم الوفاء بالدين ، ومنع الاسترقاق بسبب الإساءة إلى طبقة الأشراف والنبلاء ، وحرَّم

---

[١] المرجع نفسه ، ص٤٨-٤٩ .

الاسترقاق بسبب الوراثة في جنس معين ، ونتج عن ذلك أن خلت كثير من بلاد المسلمين من الأرقاء [1] في العصور الحديثة لأن الإسلام سبق النظم الحديثة في تضييق مصادر الاسترقاق ، بل إن رعاية الإسلام للأرقاء لم يصل إليها العالم حتى في الوقت الحاضر ، وهناك عناصر في هذه الرعاية لن يصل إليها العالم أبداً على الرغم من اتفاقياته المتعددة في هذا الشأن .

ويُشار هنا إلى أن تكاثر الرقيق في المجتمع الإسلامي في فترات تاريخية مختلفة عن طريق الخطف أو شراء المسلمين الذي لا يجوز استرقاقهم أصلاً ، يُعد انحراف عن المنهج الإسلامي ، ولا ينسب إلى الإسلام ولا إلى عامة المسلمين ، إذ من المسلم به أنه ليس كل ما يفعله المسلمون حجة على الإسلام ، فمثل هذه الأعمال لم تظهر في المجتمعات الإسلامية إلا بعد أن ابتعد المسلمون على المنهج الإسلامي الصحيح ، بل إنها لا تحسب مظاهر بارزة في التاريخ الإسلامي .

وهكذا تبين أن الإسلام حدد مصادر الرق ، وخفف [2] من وطأة العبودية وجردها من مفهوم العنصرية ، ونهى عن استغلال الرقيق وقرّب الشقة بين الأحرار والأرقاء ، ومكّنهم من ممارسة كثير من حقوقهم الشخصية ، وعمل على التوفيق بين مصالحهم ومصالح أسيادهم في صورة تحفظ توازن المجتمع ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر تنوعت وسائل تحرير الأرقاء في الإسلام ، فحرص الشارع الحكيم على تحقيق حريتهم بصورة سليمة ومرحلية يتم من خلالها

---

[1] يراد بالأرقاء هنا : من ضُرب عليهم الرق وفق الضوابط الشرعية .

[2] لم يلغ الإسلام الرق لحكم عظيمة لايسع المجال لتفصيلها هنا انظر : محمد أبو اليسر عابدين، مرجع سبق ذكره ، ص١٥-٢٧ .

القضاء على المشاكل الاقتصادية ، واعتبر الإسلام الرق حالة عارضة فرضتها أوضاع معينة ، فلم يكن موقفه حيالها ثورياً ، بل كان موقفاً إصلاحياً [1] ، يحفظ للمجتمع الإسلامي أمنه الاجتماعي والاقتصادي .

وعلى الرغم من وجود عدد من المنظمات الدولية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان ، ووجود عدد من الدول التي تدعي الحرية والمساواة إلا أنها لم تصل إلى ما وصل إليه الإسلام في هذه المسألة منذ أربعة عشر قرناً ونيفاً .

---

[1] توفيق بن عامر ، أحكام الرق في التشريع الإسلامي ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ١٧ ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م ، ص٥٧ .

الفصل الثاني

تجارة الرقيق بين شرق أفريقية وسلطنة عمان

(١٢٣٧-١٢٧٧هـ/١٨٢٢-١٨٦١م)

* تمهيـــد .

المبحث الأول : الأوضاع السياسية والاجتماعية في عمان وشرق أفريقية في عهد السلطان سعيد بن سلطان .

أولاً : الأوضاع السياسية :

أ - في عمـــان .

ب - في شرق أفريقية .

ثانياً : الأوضاع الاجتماعية :

١ - القبائل العربية .

٢ - البلوش .

٣ - الجالية الهندية .

المبحث الثاني : مصادر الرقيق ومراكزه في عمان وشرق أفريقية .

المبحث الثالث : طرق تجارة الرقيق الخارجية .

✻ تمهيد :

كانت الصلات بين شبه الجزيرة العربيـة وشـرق القـارة الأفريقيـة [1] قديمـة ووثيقة ، وقد استفاد البحارة والتجار العرب في اليمن وحضرمـوت وعمـان مـن الرياح الموسمية التي تهب على منطقة المحيط الهندي ، ففـي شـهر ديسـمبر وحتـى أواخر شهر مارس تنشـط الريـاح الشـمالية الشـرقية الـتي تدفـع معهـا في الاتجـاه الجنوبي الغربي السفن العربية من الشواطىء الجنوبية لشبه الجزيرة العربية والخليج العربي إلى سواحل شرق أفريقية، وتحين رحلة العودة عند هبوب الرياح الموسميـة الجنوبية الغربية بين شهري إبريـل وسـبتمبر والـتي تدفـع السـفن العربيـة في اتجـاه الشمال الشرقي ؛ لتقطع ما يقارب ألفي ميل من ميـاه المحيـط الهنـدي عـائدة إلى مراسيها في موانىء الخليج العربي وبحر العرب [2] ، حيث يتـم التبـادل التجـاري في الفترة التي بين فصلي الخريف والربيع من كل عام .

---

(١) يراد هنا بشرق افريقية هي المنطقة الممتدة بين رأس غردفوي (Gordafui) على خط عرض (١١,٥٠) شمالاً إلى رأس دلجادو (Delgado) على خط عرض ١٠ جنوباً ، وقد أطلق عليه الجغرافيـون المسـلمون (ساحل الزنج) ، و (شط بحر الهند) ، وعُرف أيضاً باسم (زنجبار Zanzbiar) ، وهي كلمة فارسية تعني ساحل الزنج ، ويشمل هذا الساحل في التاريخ المعـاصر سـاحل الصومـال على المحيـط الهنـدي وكـلاً مـن جمهوريتي كينيا وتنزانيا . انظر :

الإدريسي، محمد بن محمد ، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، ط١ ، نشر دار عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩ ، ١/٥٨-٥٩ ؛

محمد عبدا لله النقيرة ، إنتشار الإسلام في شرق أفريقية ومناهضة الغرب لـه ، ب . ط ، دار المريـخ ، الرياض ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، ص٢١ .

(٢) جورج فاضلوا حوراني ، العرب والملاحة في المحيـط الهنـدي ، ترجمـة السـيد يعقـوب بكـر ، ب.ط، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م ، ص٢٤.

والواقع أن هذه الصلات كانت قائمة قبل الإسلام ، ولكن الطابع التجاري كان هو الغالب عليها ، وبعد ظهور الإسلام تزايدت هذه الصلات نتيجة للهجرات العربية من عمان ، والبحرين ، وساحل فارس ، إلى الساحل الشرقي لأفريقية [1]، ومهما يكن من أمر فإن هذه الهجرات كانت ذات أثر بالغ في نشر الإسلام في تلك المنطقة وفي نشوء عدد من المدن والمراكز التجارية في المنطقة الممتدة من خليج عدن شمالاً إلى مدار الجدي جنوباً ، وكانت مقديشو [2] أول مدينة أسست آنذاك على ساحل الصومال، ثم تلتها براوة [3]، وأسست جماعة من الفرس في أواخر القرن الرابع الهجري ، العاشر الميلادي مدينة كلوة [4] في القسم الجنوبي من ساحل أفريقية الشرقي التي أصبحت عاصمة لدولة الزنج [5]، وظهرت بعد ذلك عدد من الحواضر العربية على طول الساحل ، وعلى الرغم من ارتباط

---

(١) حسن إبراهيم حسن ، انتشار الإسلام في القارة الأفريقية ، ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م ، ص١٧٥.

(٢) بنيت هذه المدينة في أول الأمر على يد الأخوة السبعة الذين قدموا من الأحساء في بداية القرن العاشر الهجري ، انظر : المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤ ؛
عبدالرحمن زكي ، الإسلام والمسلمون في شرق أفريقية ، ب . ط ، مطبعة يوسف ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م ، ص٣٨ .

(٣) براوة : تقع إلى الجنوب الغربي من مقديشو على الساحل الصومالي ، شيدها العرب إضافة إلى مقديشو ووارشيخ ومركا وقسمايو ، انظر : المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤ .

(٤) كِلْوَةَ : إحدى مدن ساحل شرق أفريقية تقع إلى الجنوب من مافيا ، أسسها جماعة من أهل شيراز ، وتنقسم إلى قسمين : كلوة كفنجه ، وكلوه كسواني ، قامت بدور مهم في أحداث ساحل شرق أفريقية بداية من القرن الخامس الهجري ، حتى قدوم البرتغاليين في أوائل القرن العاشر الهجري .
انظر : المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨ ؛
عبدالرحمن زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص٢١٥-٢١٦ .

(٥) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية والاستعمار الأوربي ، ب.ط، دار النهضة العربية - القاهرة ، ١٩٦٨م ، ص٤ .

بعض هذه الحواضر بروابط مشتركة إلا أنها كانت مستقلة بشؤونها الخاصة [١].

وقد وفدت أولى الهجرات الجماعية العربية إلى ساحل شرق أفريقية في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ/٦٨٥-٧٠٥م) وذلك نتيجة للسياسة التي انتهجتها الدولة الأموية إبان قوتها تجاه المناوئين لها [٢] . إلا أن العمانيين والحضارمة كانوا قد حازوا قصب السبق في ذلك ؛ حيث هاجرت أعداد كثيرة منهم إلى ساحل شرق أفريقية في تلك الفترة [٣] . والواقع أن هناك عوامل أخرى ساعدت على تنامي هذه الهجرات ، يأتي في مقدمتها قوة الظروف المناخية السائدة في جنوب شبه الجزيرة العربية ، وكذلك انعزال إقليم عمان عن حواضر الجزيرة العربية الداخلية مما جعله لا يشارك في حركة الفتوح الإسلامية، وإلى جانب ذلك فقد أسهمت المنازعات الداخلية بين القبائل العمانية في ازدياد الهجرات السكانية من المنطقة [٤] .

ومهما تعددت هذه العوامل فإن العامل الرئيس في هذه المسألة هو موقع

---

(١)

Gervase Mathew , “The East African coast until . The coming of the portuguse in Roland Oliver and Gervase Mathewled History of Zanzibar vol.1 (Oxford Clarenden press , 1963) p.117 .

(٢) محمد محمد أمين ، تطور العلاقات العربية الأفريقية في العصور الوسطى ، بحث ضمن كتاب العلاقات العربية الأفريقية دارسة تحليلية في أبعادها المختلفة ب . ط ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨م ، ص٤٦ .

(٣) للتوسع حول هذه الهجرات وأثرها في نشر الإسلام انظر :

جرجس عريان مرقص ، التنافس بين البعثات التبشيرية في أوغنده وأثره في استعمارها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ص٣٥ وما بعدها .

عبد الرحمن زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٦ وما بعدها .

(٤) جمال زكريا قاسم ، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، ب.ط، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م ، ص٦٦ وما بعدها .

عمان على بحر العرب ؛ إذ كان له أثر كبير في اتجاه كثير من سكانه إلى التجارة والملاحة ، ولذلك تميزت عمان عن بقية مناطق الخليج العربي الأخرى بوجود أولى الموانئ في الخليج والتي تستقبل السفن القادمة من شرق أفريقية وبعض الأقطار الأخرى ، بل إن الموانئ العمانية تعتبر مخازن للبضائع التجارية الواردة إلى الخليج العربي [1] .

ومن المؤكد أن الهجرات العربية المتعددة إلى ساحل شرق أفريقية ، واستقرار بعض القبائل العربية والفارسية في أنحاء متفرقة منه كان نقطة تحول مهمة في تاريخ المنطقة ؛ إذ نقلت القبائل المهاجرة الإسلام معها ، كما نقلت معها بذور الاختلافات الدينية ، حيث انقسم هؤلاء المهاجرون إلى سنة ، وخوارج (أباضية) [2] ، وشيعة .

إلا أن ساحل شرق أفريقية لم يشهد قيام دولة موحدة تلم شتات الإمارات المتناثرة على الساحل ، وإنَّما شهد ظهور عدد من المدن التجارية التي ارتبطت فيما بينها بعدد من المصالح المتبادلة [3] ، ومن أهم هذه الإمارات : إمارة

---

(١) المقدسي ، محمد بن أحمد ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ب.ط. ليدن ١٩٠٩م، ص٩٢.

(٢) الأباضية : إحدى فرق الخوارج تنسب إلى مؤسسها الأول عبد اللّٰه بن أباض وهي من الفرق المعتدلة في الخوارج، ومن معتقداتهم: إنَّ المسلم لا يخرج من الإيمان إلا ويدخل في الكفر، فمن لم يكن مؤمناً كان كافراً لا محالة ، مستشهدين بقوله تعالى : ﴿ **إمَّا شاكراً وإمَّا كفوراً** ﴾ [الإنسان : آية ٣] .

مجموعة من الباحثين ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، ط٢ ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي - الرياض ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ، ص١٥-١٩ .

ومن المصنفات الحديثة التي دافعت عن الأباضية انظر : علي يحيى عمر ، الأباضية بين الفرق الإسلامية، ط٢ ، وزارة التراث القومي بسلطنة عمان ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، مسقط ، ١٤/١ وما بعدها .

(٣) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، زنجبار ، ب.ط ، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ، ب.ت، ص١ .

النبهانيين [1] التي قامت إثر الاضطرابات السياسية في عمان عام ٦٠١هـ/ ١٢٠٤م ؛ حيث تمكن سليمان النبهاني أن يترأس هذه الهجرة إلى ساحل شرق أفريقية وحط رحله في جزيرة بته [2] (Patta) [3] ، وقويت مكانته حتى استطاع مصاهرة حاكم الجزيرة الذي ينحدر من سلالة الشيرازيين حكام كلوة، واستطاع سليمان هذا أن يصل إلى حكم الجزيرة ، ومن هنا فهو أول حكام أسرة بني نبهان في ساحل شرق أفريقية . والواقع أنه كان لهذه الهجرة أثر بارز في تاريخ المنطقة؛ حيث شهدت تقدماً واضحاً شمل معظم أوجه النشاط البشري، فاستطاع النبهانيون قبل حلول القرن الثامن الهجري ، الرابع عشر الميلادي ضم عدد من بلدان الساحل ، بل إنهم استطاعوا في بعض فتراتهم إخضاع معظم

---

(١) النبهانيون : أسرة عربية الأصل حكمت عمان فترة طويلة ، ولا يعلم على وجه الدقة تاريخ توليهم الحكم، ويُذكر أن حكمهم استمر خمسمائة عام ، وقد خاضوا صراعات مريرة مع الأباضيين، إلا أنهم ظلوا يسيطرون على بعض أجزاء عمان حتى قيام دولة اليعاربة عام ١٠٣٤هـ/١٦٢٤م . انظر : الأزكوي ، سرحان بن سعيد ، تاريخ عمان المقتبس من كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ، تحقيق عبدالمجيد القيسي ، ط٢ ، وزارة التراث القومي في عمان ، مسقط ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ص٨٣ وما بعدها .

السالمي ، نور الدين عبد الله بن محمد ، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان ، ب.ط، مكتبة الإمام نور الدين السالمي ، مسقط ، ب.ت ، ٣٥٢/١ وما بعدها .

(٢) تنطق أيضاً (باتا) هي إحدى الجزر المقابل لساحل شرق أفريقية ، وتقع إلى شمال من ممبسة ويتبعها بعض القرى مثل (فازا) ، و (سو) ، ويعتبر النبهانيون أول من حكمها من العرب ، وتتبع حالياً جمهورية (كينيا) .

انظر : المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٩ .

(٣) Stigand , C.H. , The Land of Zing , Cambridg , 1913 , p.30

جمال زكريا قاسم ، استقرار العرب في ساحل شرق أفريقية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، العدد العاشر – القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٣١٢ .

أجزاء ساحل شرق أفريقية تحت لوائهم [1] . ومهما يكن الأمر فإنه في ظل هـذه التطورات شهدت الحركة التجارية انتعاشاً ملموساً ، الأمر الذي دعا عدداً كبيراً من التجـار العـرب لا سيما مـن عمـان وحضرمـوت إلى زيـادة حجـم التبـادل التجاري مع المنطقة ، بل إن ذلك كان عاملاً مهمـاً في استقرار بعضهـم فيهـا . وقد استمر النبهانيون يحكمون بته حتى استطاع البوسعيديون[2] حكـام عمـان السيطرة على ساحل شـرق أفريقيـة في النصـف الأول مـن القـرن الثـالث عشـر الهجري ، التاسع عشر الميلادي [3] .

وقـد توالـت الهجـرات العربيـة مـن أنحـاء متفرقـة مـن منطقـة الخليـج العربـي إلى سـاحل شـرق أفريقيـة في أعقـاب الغـزو المغـولي للعـراق في النصـف

---

(١) Granvill , F. , The Medival History of the Coast of Tanganiyka, Oxford , 1962 p. 242 .

شوقي عطا الله الجمل ، دور العرب الحضاري في شرق أفريقية ، مجلة الوثيقة ، العدد الثالث عشـر ، السنة السابعة – البحرين ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ص٥٦ .

(٢) ينتمي البوسعيديون إلى الأزد من قحطان ، وقد بدأ حكم هذه الأسرة لعمان بعد أن عانى العمـانيون من الاضطرابات في أعقاب وفاة سيف بن سلطان آخر سلاطين اليعاربة الأقوياء ، فانتخبوا أحمـد بـن سعيد بن محمد البوسعيدي إماماً لهم عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م وهو أول سلطان مـن عائلة البوسـعيد ، ولذا فهو يعتبر مؤسس هذه الأسرة ، انظر :

ابن رزيق ، حميد بن محمد ، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين ، تحقيق عبد المنعم عامر وآخـر، ط٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة – سلطنة عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ص٥٣ ؛

أحمد حمود المعمري ، عمان وشـرق أفريقيـة ، ترجمـة محمـد أمـين عبـد اللّـه ، ب.ط، وزارة الـتراث القومي والثقافة في عمان – مسقط ، ب.ت، ص٦٩ .

(٣) جمال زكريا قاسم ، الروابط العربية الأفريقية قبل حركـة الكشـوف الجغرافيـة ، بحـث ضمـن كتـاب العلاقـات العربيـة الأفريقيـة ، ب.ط.، معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة – القـاهرة ، ١٩٧٧م ، ص١٨.

الثاني من القرن السابع الهجري ، الثالث عشر الميلادي [1] ، إلا أنه يمكن القول إن مدن وإمارات هذا الساحل ظهرت فيها السمات العربية الإسلامية مع بداية القرن الخامس الهجري ، الحادي عشر الميلادي ، فاختفت معالم الوجود الفارسي ، وانتشر الإسلام في بلدان ذلك الساحل والجزر المقابلة له [2] ؛ فأصبح لكل مدينة مسجدها الخاص بها ، بل إن هذه المدن أصحبت مراكز إشعاع علمي ، وقامت بدور رائد في نشر الإسلام في شرق أفريقية ووسطها ، ومن هذه المدن براوة ، قسمايو [3] ، بته، لامو [4]، ماليندي [5]، ممبسة [6]،

---

(١) جمال قاسم ، الروابط العربية الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص٢١ .

(٢) حسن أحمد محمود ، الإسلام والثقافة العربية في أفريقية ، ب.ط، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ، ١٩٦٣م ، ص٤٣٩ .

(٣) قسمايو : تقع على الساحل الصومالي إلى الجنوب الغربي من براوة ، وتتبع الآن جمهورية الصومال . المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤ .

(٤) لامو : إحدى الجزر الصغيرة المقابلة للساحل إلى الشمال الشرقي من ممبسة وهي جزء من أرخبيل يسمى باسمها ، وتتبع حالياً جمهورية كينيا ، انظر :
عبد الرحمن زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٣ .

(٥) ماليندي : أشار إليها الحموي بأنها بلدة من بلاد الزنج يجلب منها العنبر ، تقع إلى الشمال من ممبسة وهي الآن إحدى موانئ جمهورية كينيا .
الحموي ، ياقوت بن عبدا لله ، معجم البلدان ، ب.ط، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب . ت ٣٣٣/١ .

(٦) ممبسة : تقع على مسافة مائة ميل إلى الشمال من جزيرة زنجبار يطلق عليها العرب القدماء بساسة ، وهي كنية مكة ، لأن مؤسسيها قدموا من الحجاز ، وكانت ذات تاريخ حافل بالأحداث في شرق أفريقية وهي عبارة عن جزيرة صغيرة يربطها جسر طويل بالساحل الكيني ، وتعتبر من الموانئ المهمة لجمهورية كينيا . انظر :
أنور العقاد ، الوجيز في اقليمية القارة الأفريقية ، ط١ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، ص٢٠٦ .

بمبا [1]، زنجبار [2] ، مافيا ، كلوة ، موزمبيق [3]، سفالة [4] .

ومن هنا فإنه يمكن القول أن العلاقة بين ساحل شرق أفريقية وعمان علاقة قديمة ، تزداد ترابطاً وقوة بحكم التبادل التجاري بين المنطقتين ، وبالهجرات السكانية التي استقرت في المراكز الاستيطانية التي تحولت فيما بعد إلى مدن ساحلية معظم سكانها من عرب الجزيرة العربية لا سيما عمان [5] ، ومن المؤكد

---

(١) بمبا : إحدى الجزر الصغيرة تقع إلى الجنوب الغربي من ممبسة ، وتسمى الجزيرة الخضراء ، مساحتها ٣٨٠ميلاً مربعاً ، أرضها خصبة ، من أهم منتجاتها القرنفل والنارجيل ، وهي الآن مقابل ساحل دولتي كينيا وتنزانيا . انظر :
المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥ .

(٢) زنجبار : تقع إلى الجنوب من ممبسة ، وتعتبر ثاني أكبر الجزر على ساحل شرق أفريقية بعد جزيرة مدغشقر ، وتقدر مساحتها ٦٤٥ميلاً مربعاً ، وتبعد عن الساحل ٢٥ ميلاً تقريباً ، ويبلغ طولها من أوسع نقطة فيها ٥٢٤ ميلاً ، وعرضها من أوسع نقطة فيها ٢٤ ميلاً ، وتشتهر بخصوبة أراضيها كما أنها من أهم مناطق إنتاج القرنفل في العالم ، وقد انتهى الوجود العربي فيها عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م ، وتتبع الآن جمهورية تنزانيا . انظر :
المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥-١٦ ؛
السيد غلاب وآخرون ، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر ، ب.ط، طبع ونشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، الرياض ، ١٩٧٩م ، ص٥٤٦ .

(٣) موزمبيق : تقع في الجنوب من نهر روفونا (Ruvuna) وكان لمينائها أهمية تجارية ، وخضعت للاستعمار البرتغالي ، وقد نشطت فيها تجارة الرقيق حتى ألغيت في عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م .
انظر : مجموعة من الباحثين ، الموسوعة العربية الميسرة ، ب.ط، دار نهضة لبنان ، بيروت ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ١٧٧٨/٢ ؛
أنور العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص٢١٥-٢١٦ .

(٤) سفالة : إحدى موانيء شرق أفريقية ، قصدها العرب للتجارة ، واستوطنها جماعة من أهل شيراز ، ازدهرت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين . انظر :
عبد الرحمن زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٣-٨٥ .

(٥) المسعودي ، أبو الحسن بن الحسين ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، ط٥ ، دار الفكر - القاهرة ، ١٣٩٣/١٩٧٣م ، ١٠٧/١ .

أن لهذا الوجود العربي في ساحل شرق أفريقية دوراً مهماً في نجاح حكام عمان اليعاربة [(١)] والبوسعيديين من بعدهم في السيطرة على إمارات الساحل وضمها تحت لوائهم . ومما يؤكد على عمق العلاقة بين عمان وساحل شرق أفريقية أن القبائل العمانية [(٢)] المهاجرة إلى هذا الساحل هي الأكثر نفوذاً [(٣)] .

وقد نعمت إمارات ساحل شرق أفريقية بدرجة كبيرة من الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي حتى وصول طلائع الاستعمار البرتغالي في أوائل القرن العاشر الهجري ، أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ؛ إذ عمل الغزاة على تدمير التجارة الإسلامية في المحيط الهندي ، مما أدى إلى ضعف تلك الإمارات التي كانت تفتقر إلى القوة العسكرية والوحدة فيما بينها ، وقدر لهذه الإمارات أن تبقى تحت وطأة البرتغاليين حتى استطاع العمانيون طردهم من المنطقة في العقود الأولى من القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي .

وفي عام ١٠٦٨هـ/١٦٥٨م استطاع سلطان بن سيف اليعربي انتزاع

---

(١) اليعاربة : ينتمي اليعاربة إلى الأزد من قحطان ، وهم من الخوارج الأباضية ، وقد بدأ حكم هذه الأسرة حينما ضعفت أسرة بني نبهان ؛ فاختار العمانيون ناصر بن مرشد بن سلطان اليعربي حاكماً عليهم في عام ١٠٣٤هـ/١٦٢٤م ، فاستطاع انتزاع بلداناً كثيرة من أيدي البرتغاليين بل إنه أجبرهم على دفع الجزية في بعض السنوات . انظر : ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٩ ومابعدها ؛ الأزكوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٧ وما بعدها .

عائشة السيار ، دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا ١٦٤٤-١٧٤١ ، ط١ ، دار القدس ، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

(٢) من أهم هذه القبائل : النبهانيون ، والمزارعة .

(٣) جمال زكريا قاسم ، عمان في شرق أفريقية ، بحث ضمن ندوة الدراسات العمانية ، ب.ط، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان - مسقط ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، ٣/٧٩-٨٠ .

مسقط[1] ومطرح [2] اللتين كانتا تمثلان آخر معاقل البرتغاليين في البلاد العمانية، ولم يقف ذلك السلطان عند هذا الحد بل واصل مطاردة البرتغاليين حتى سواحل الهند، وبعد أن انتشرت أنباء هذه الانتصارات بين المدن والإمارات العربية في ساحل أفريقية الشرقي التي لا تزال تحت الحكم البرتغالي [3] ، تلقى أهل هذه المنطقة هذه الأنباء بالبهجة والسرور ، الأمر الذي دفعهم إلى طلب المساعدة من

---

(١) مسقط : تنطق وتكتب في صور عديدة مثل : مسكت ، وهي مدينة قديمة في عمان ممَّا يلي اليمن وهي ميناء طبيعي يقع إلى شمال وادي سمائل الذي يمتد حتى الجبل الأخضر غرباً ، وهي عاصمة سلطنة عمان والميناء الرئيس ، وفيها مطار السيب الدولي ، انظر :

هزاع بن عيد الشمري ، المعجم الجغرافي لدول العالم ، ط٣ ، دار أمية للنشر ، الرياض ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م ، ص٣١٥ .

محمد متولي ، ومحمود أبو العلا ، جغرافية الخليج العربي ، ط٢ ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ب.ت، ص٣٠٢ .

حمد الجاسر ، في بلاد عمان ، مجلة العرب عدد ٥ ، ٦ ، السنة ٢٢ ، ذو القعدة وذو الحجة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، الرياض ، ص١٩٤ .

(٢) مطرح : تقع على بعد نصف ميل من مسقط ، على الجانب الغربي من خليج مطرح ، وتعتبر أهم مدينة تجارية في عمان ، انظر :

س.ب، مايلز ، الخليج بلدانه وقبائله ، ترجمة محمد أمين عبد اللّه ، ط٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ص٣٧١-٣٧٢ .

(٣) يذكر بعض الباحثين أن البرتغاليين عملوا على نشر النصرانية بين سكان شرق أفريقية لا سيما سكان ممبسة، حيث وفدت إليها طائفة الأوغسطين ، ثم جاءت جماعة الآباء اليسوعيين (الجزويت) وقام المنصرون ببناء الكنائس ، وعملوا على توطين البرتغاليين في ممبسة وزودوهم بالأسلحة المتطورة التي لم تكن بحوزة الأهالي آنذاك ، وكانت لهم جهود واضحة في نشر النصرانية بين الأرقاء وعمال المزارع الآخرين ، لأن نجاحهم ذلك يعني أنهم حين الحروب سيتمرد هؤلاء الأرقاء والعمال على أسيادهم ويتعاطفون مع البرتغاليين ؛ ممَّا يؤدي إلى تدهور الاقتصاد في المدينة وبالتالي تضعف المقاومة انظر :

صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ٢٧-٢٨ .

فاطمة السيد سباك ، التاريخ السياسي لسلطنة زنجبار الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ، ص١٧-١٨.

إمام عمان سلطان بن سيف ، وبحكم الصلات التاريخية العريقة بين عمان وساحل شرق أفريقية فقد هبَّ إمام عمان لنجدة المسلمين هناك ؛ فشن هجوماً على ممبسة، وضرب عليها الحصار، إلاأنه عجز عن طرد البرتغاليين منها(١).

وعندما تولى سيف بن سلطان حكم عمان بعد أبيه عام ١٠٨٠هـ/١٦٦٩م عمل على إعداد قوة بحرية هائلة حتى صارت عمان قوة لا يستهان بها في مياه الخليج العربي والمحيط الهندي ، وأصبحت الأساطيل العمانية في هذه الفترة تنافس الأساطيل الإنجليزية كما أشار إلى ذلك أحد الباحثين الإنجليز (٢) ، ثم أرسل قوات بحرية مكونة من ثمان وعشرين سفينة ؛ لطرد البرتغاليين من ساحل شرق أفريقية ، واستطاعت بعض هذه القوات أن تحكم حصارها على معقل القوات البرتغالية في قلعة يسوع (Fost Jesus) في ممبسة ، واستمر الحصار ثلاثة وثلاثين شهراً ، وقاوم البرتغاليون مقاومة طويلة ، ورفضوا جميع عروض التسليم التي قدمها لهم اليعاربة مع التعهد لهم بالأمان ، إلا أنهم اضطروا في نهاية المطاف إلى التسليم ؛ بعد أن تضاءل عدد الجند ، وحاول البرتغاليون إرسال قوات عسكرية لمساعدة أبناء جلدتهم إلا أن هذه القوات من حسن الحظ لم تصل إلا بعد استسلام المدينة في رجب (٣) عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م(٤) .

---

(١) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٣٥-٣٦ .
صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٣١ .
جمال قاسم ، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا ، ب.ط، مكتبة القاهرة الحديثة، ب.ت، ص٢١.

(٢) Coupland, R. East Africa and its Invaders. Oxford , 1965, p.69.

(٣) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٣٦ .

(٤) يقول بشير بن عامر النزاري في قصيدة يصف فيها استيلاء سيف بن سلطان على ممبسة :

هذا هو الفتحُ العظيمُ الأزْهـرُ ... هذا هو النصرُ المبينُ الأكبرُ
فالحمدُ لله الذي نَصَرَ الوَرَى ... بإمَامِ صِدق فَضلُه لا يُنْكَـرُ

=

ومن هنا فإنه يمكن القول بأن هذا النجاح الذي حققه العمانيون في الاستيلاء على ممبسة يعتبر بداية لنهاية الوجود البرتغالي في شرق أفريقية ؛ إذ بدأت السيادة العمانية في التزايد في المحيط الهندي ، في عهد السلطان سيف بن سلطان، وما كاد القرن الحادي عشر الهجري ، السابع عشر الميلادي يقترب من نهايته ، حتى أخذت المدن الواقعة في ساحل شرق أفريقية تتخلص من الحكم البرتغالي ، ومما لا شك فيه أن هناك ثمة عوامل عديدة ساعدت في القضاء على الحكم البرتغالي في شرق أفريقية ، تأتي في مقدمتها سياسة البرتغاليين أنفسهم ؛ حيث عمدوا إلى الاحتكار وليس الاستعمار ؛ إذ كان من أهم أهدافهم تأمين الطريق إلى الهند ، وذلك يستدعي إنشاء قواعد بحرية لضمان سلامة الطريق ، وهذا ما دفعهم إلى انتهاج أساليب عنيفة تميزت بالقسوة والإجرام واستعداء السكان ، مما سهل على العمانيين مهمتهم [1] .

وقد ساعد سقوط ممبسة في أيدي العمانيين على انتشار الإسلام دون عقبات تذكر ، بل إن هذا الاستيلاء قد حافظ على السمة الإسلامية للقسم الشمالي من ساحل شرق أفريقية ، ولا شك أن هذه المناسبة كانت فرصة كبيرة لإظهار تفوق الأسطول العماني على الأسطول البرتغالي ، وهو الأمر الذي كان

=

إلى أن قال :

بعث الجيوش إلى النصارى	غازياً دُولاً لهم بالكفر كانت تعمُرُ
دوُرُ حَمَوْها بالظُّبَا وتوهموا	أن ليس يدخلهـا عليهم عكسرُ
قد حُصِّنت أكواتُها بمدافع	نيرانها في كلّ يـومٍ تُسْعَـرُ

انظر : المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥-١١٦ .

(١) عبد الفتاح مقلد الغنيمي ، الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا ، ط.١ ، دار عالم الكتب- القاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م ، ص١٩٣.

مبعث فرح في نفوس المسلمين [1] .

ومن المؤكد أن قدوم الأسطول العماني بقيادة السلطان سيف بن سلطان لم يكن فقط لنجدة أهل ممبسة ؛ بل كان محاولة جادة لتصفية الوجود البرتغالي في منطقة ساحل شرق أفريقية بشكل عام ، ولذلك نجد أن العمانيين عملوا على ملاحقة الوجود البرتغالي بمساعدة أهالي الساحل ، فاستطاعوا تحرير كلّ من : بمبا ، وزنجبار ، وبتة ، وكلوة .

وعلى الرغم من معاودة البرتغاليين احتلال ممبسة عام ١١٤١هـ/١٧٢٨م ، إلا أن اليعاربة أعادوا نفوذهم على البلدان والمدن الواحدة تلو الأخرى على طول الساحل الشرقي لأفريقية ، وذلك في العقد الخامس من القرن الثاني عشر الهجري ، العقد الرابع من القرن الثامن عشر الميلادي [2] ، وساعد على تثبيت الوجود العماني في هذه المنطقة اعتراف السكان المحليين بالسيادة العمانية التي نتج عنها عودة الاتصالات التجارية والهجرات البشرية من جديد بين الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية من جهة وبلدان ساحل شرق أفريقية من جهة أخرى .

ولم يشأ اليعاربة أن يعملوا على تغيير الأسر الحاكمة في المنطقة ، بل إنهم أبقوا إمارات المدن المهمة في ساحل شرق أفريقية بأيدي العرب الذي يرجعون

---

(١) عبد الرحمن بن علي السديس ، العمانيون والجهاد الإسلامي في شرق أفريقية ١٠٣٤ - ١١٢٣هـ/١٦٢٤-١٧١١م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، ص٣٩٧-٣٩٨ .

(٢) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/١٠٠ .

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٥-١٩٧ .

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٣٧ .

Pearce , F.B, Zanzibar The Island Metropolis of Eastern Africa , London 1920 , p.87.

إلى أصول عمانية وذلك من أجل كسب الولاء الدائم ومنع خضوع المنطقة للاحتلال من جديد . وتعتبر قبيلة المزارعة [1] من أهم الأسر العربية التي حكمت ساحل شرق أفريقية بتعيين من اليعاربة ، فتولى المزارعة حكم ممبسة والبلدان المجاورة لها مثل بمبة ، وأول حاكم من تلك الأسرة ناصر بن عبد اللّه المزروعي ، وقام اليعاربة بتولية بني الحارث [2] حكم زنجبار ، في الوقت الذي أعطي فيه النباهنة حكم باته [3] ، ويلاحظ هنا أن النباهنة والحارث ينحدرون من أصل عماني، بل إن النباهنة هم حكام عمان السابقين كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

والواقع أن سيادة اليعاربة على ساحل أفريقية الشرقي في تلك الفترة لم تكن إلا سيادة اسمية ذلك أنه لم تكن لهم بصمات واضحة في ممارسة الحكم في تلك المناطق [4] ؛ والسبب في ذلك يعود إلى المشكلات الداخلية في عمان ومحاولات

(١) المزارعة : قبيلة من قبائل بني ياس القحطانية والتي لا تزال تسكن ساحل عمان على الخليج العربي ، وقد انتقل جزء من هذه الأسرة إلى شرق أفريقية، وحكمت منطقة الساحل قريباً من مائة عام. انظر:
المزروعي ، الأمين بن علي ، تاريخ ولاية المزارعة في شرق أفريقية ، مخطوط في مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز ، بجدة ، تحت رقم (٢٠٩٤) ، ورقة رقم ١ ؛
صلاح العقاد وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٣ .

(٢) الحارث : هي إحدى القبائل العمانية العربية الأصل التي هاجر جزء منها إلى زنجبار وبلغت هناك مكانة رفيعة بين القبائل وقامت بدور مهم في الحياة السياسية في عمان في فترة الدراسة ، من أهم فروع هذه القبيلة في شرق أفريقية البراونة ، والخناجرة ، والغيوت ، والمحارمة ، وبنو الحارث كما يقول المغيري أباضية المذهب . انظر :
المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩ .
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٨ .

(٣) الفارسي ، عبد اللّه بن صالح ، البوسعيديون حكام زنجبار ، ترجمة محمد أمين عبد اللّه ، ط٣، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، ص١٣٠ .

(٤) لم يقم اليعاربة بتغيير الأسر الحاكمة في المنطقة على الرغم من المواقف العدائية التي أبداها بعضهم . انظر :

=

أئمة تلك الدولة توطيد مركزهم في الجزيرة العربية والخليج الأمر الذي أدى إلى انشغال اليعاربة عن تأكيد سيادتهم وصرفت أنظارهم عن الاهتمام الكافي في ساحل شرق أفريقية .

إلا أن عمان لم تلبث أن شهدت سلسلة من الحروب الأهلية والمنازعات القبلية على مدى سنوات عديدة في أعقاب وفاة السلطان سيف بن سلطان ، وزادت حدة هذه الاضطرابات بعد أن تولى بعده حفيده سيف بن سلطان (الثاني) عام ١١٤٠هـ/١٧٢٨م ، والذي لم يكن في وضع يؤهله للتغلب على الصعوبات التي تواجهه نظراً لصغر سنه وعدم نضجه ، ممَّا جعله يطلب من شاه فارس مساعدته ضد القبائل العمانية المناوئة له [1] .

ومهما يكن الأمر فقد وجد شاه فارس هذه الفرصة مناسبة لتحقيق تطلعات الفرس التقليدية في السيطرة على أجزاء من السواحل العربية في خليج عمان والخليج العربي ، فأرسل قواته إلى عمان واستطاع أن يحتلها ، وعامل الفرس العمانيين معاملة قاسية [2] ، ولم يجد العمانيون حينئذ بداً من خلع هذا السلطان

=

Pearce , F.B : op. cit. , p 91-92 .
Gray, J. , History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856 , Oxford university press , London 1962 , p. 52.

(١) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٩ .
المعمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٩ .

(٢) ذكر ابن رزيق أن الفرس حينما دخلوا بلدة عبرى (إحدى بلدان منطقة الظاهرة في عمان) أوقعوا في أهلها قتلاً عظيماً ، وسلبوا كلّ ما في البلدة ، فقتلوا الأطفال وعاملوا الناس بالذل والهوان ، بل إنهم ربطوا الأطفال بالحبال ، وأدخلوهم تحت قناطر المياه وهم يستغيثون فلم يغاثوا ، وباعوا النساء الحرائر بيع العبيد ، وحملوا بعضهن إلى بلادهم لبيعهن هناك ، انظر :
ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٧ .

الصغير الذي تبين أنه غير قادر على إنقاذ البلاد ومبايعة سلطان بن مرشد بن عدي اليعربي عام ١١٥١هـ/١٧٣٨م ، فاستطاع أن يوقف تقدم الفرس، إلا أنه لم يلبث أن توفي في حصار صحار [١]، متأثراً بجراحه عام ١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م[٢] وهو آخر حكام اليعاربة .

وفي هذه الفترة برز أحمد بن سعيد بن أحمد بن عبد اللّه بن محمد البوسعيدي الذي عمل والياً من قبل اليعاربة على صحار كواحد من الذين حققوا نجاحاً في قتال الفرس، لذا انتخبه أعيان عمان سلطاناً عليهم في عام[٣] ١١٥٧هـ/١٧٤٤م ومن هنا فإنه يعتبر أول حاكم من البوسعيديين[٤] .

وأثبت السلطان أحمد بن سعيد إرادته القوية في تحقيق الوحدة الوطنية لبلاده

---

(١) صحار : تقع مدينة صحار في شمال شرق عمان ، وهي ميناء رئيس في السلطنة ، ومنطقة صحار أهم قسم إداري في عمان ، وتشمل النصف الغربي من منطقة الباطنة . انظر :
هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٥١ ؛
ج. ج. لوريمر ، دليل الخليج ، ب.ط، نشر مكتب أمير قطر ، ب.ت، القسم الجغرافي ٧/٢٤٠٠ .

(٢) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/١٥٠-١٥٤ .

(٣) حدد الأزكوي عام ١١٦٢هـ/١٧٤٨م الذي تم فيه انتقال الملك من اليعاربة إلى أحمد بن سعيد في الوقت الذي حددها ابن زريق في عام ١١٥٤هـ/١٧٤١م ، وهو العام الذي بدأ فيه أحمد بن سعيد قتال الفرس ، إلا أن السالمي حدد عقد الإمامة له في عام ١١٦٧هـ/١٧٥٣م ، وبذلك يتبين أنه لا يوجد اتفاق بينهم حول تاريخ توليه الحكم ، ولكن يمكن اعتبار عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م التاريخ المناسب لبدء حكمه سيما أنه هو العام الذي تم فيه طرد الفرس من عمان ، والتخلص من المنافسين في الداخل . انظر :
الأزكوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٥ .
ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠٦ .
السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/١٦٩ .

(٤) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٣٨ .

واستعادة نفوذ الدولة العمانية فوق أراضيها [1] ، فعمل منذ توليه الحكم على تخليص بلاده من الاحتلال الفارسي ، وتعزيز قواته ، وإعادة تكوين الأسطول البحري الذي ورثه من اليعاربة ، ليتمكن به من إعادة هيبة الدولة العمانية في ساحل شرق أفريقية .

ومن المناسب هنا الإشارة إلى مزاعم بعض الباحثين الأوروبيين [2] الذين زعموا بأن تجارة الرقيق قد شهدت ازدهاراً كبيراً في شرق أفريقية خلال سيطرة اليعاربة على المحيط الهندي .

والواقع أن فئات معينة من العرب كانت قد مارست تجارة الرقيق بين ساحل شرق أفريقية والخليج العربي بجهود فردية سواء في عهد اليعاربة أو بعده، في الوقت الذي قامت دول وشركات أوربية بجهود منظمة في خطف الرقيق الأفريقي من غرب أفريقية وإرساله إلى العالم الجديد ، إلا أنه من المؤسف أن كثيراً من المؤرخين الأوروبيين يتجاهلون عمداً تجارة الرقيق في غرب أفريقية [3]، ولذلك لم تحظ هذه التجارة في هذه المنطقة بمثل ما حظيت به في ساحل شرق أفريقية ، إذ لا يسر كثير من الباحثين الأوروبيين الكشف عن هذه التجارة في غرب القارة وأنها كانت تعتمد على خطط محكمة لاستغلال الثروة البشرية الأفريقية ، التي أنشأت من أجلها المراكز التجارية وأبرمت الاتفاقيات مع بعض زعماء القبائل الأفريقية.

وعلى الرغم من ذلك كله فإن كثيراً من هؤلاء الغربيين تغافلوا عن هذه

---

(١) محمود علي الداود ، محاضرات في التطور السياسي لقضية عمان ، ب.ط. ، نشر معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٤م، ص٢١-٢٣ .

(٢) Coupland , East Africa and its Invaders , p. 17-22 .

(٣) انظر : المبحث الأول من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

الحقائق البشعة ، وصبوا جام غضبهم على العرب في شرق أفريقية ، بل إن بعض الباحثين الأوروبيين [(١)] اتهموا العرب بأنهم كانوا هم القائمين على هذه التجارة ، وأنهم الوسطاء الذين كانوا يمدون المراكز التجارية البرتغالية بما تحتاجه من الرقيق لتصديره ، دون ذكر أرقام أو إحصائيات تؤكد هذه المزاعم .

ويقلل بعض الغربيين من تأثير المسلمين الحضاري في ساحل شرق أفريقية في عهد اليعاربة ، ويتهمونهم بأنهم لم يهتموا بإدخال الزراعة بل إن جل اهتمامهم كان إشباع نهمهم من تجارة الرقيق والذهب والعاج [(٢)] .

ويمكن الرد على تلك المزاعم من خلال ما ذكره بعض الرحالة الأوروبيين الذين زاروا ساحل شرق أفريقية عند قدوم البرتغاليين فأبدوا إعجابهم بالدور الذي قام به المسلمون في تنمية ساحل شرق أفريقية ، وذكروا العديد من المراكز التجارية والحضارية التي أثارت اهتمام البرتغاليين أنفسهم [(٣)] ، " فقد لقي البرتغاليون ما لم يكن في حسبانهم لقوا مواني(هكذا) تطن كخلايا النحل ومدنا ساحلية عامرة بالناس، وعالماً تجارياً أوسع من عالمهم ...كما وجدوا من البحارة العرب رجالاً عبروا المحيط الهندي مرات عديدةويعرفون من أجل ذلك دقائق مرافئه، وسجلوا هذه الدقائق في خرائط متقنة لاتقل فائدة عما كانوا يتعلمونه في

---

(١) Ibid, p.p. 495-523.

(٢) التفوق البحري العماني وأثره على العلاقات الخارجية في عهد اليعاربة ، بحث ضمن البحوث المقدمة إلى ندوة عمان في التاريخ ، المنعقدة في جامعة السلطان قابوس في سبتمبر ١٩٩٤م ، نشر دار أميل للنشر ، لندن ، ب.ت، ص٤٢١ .

(٣) بازل دافيدسون ، أفريقيا تحت أضواء جديدة ، ترجمة جمال حمد ، ب.ط، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٥م ، ص٢٦٤-٢٦٥ .

أوروبا .. " [١] .

وكان من أبرز الخارجين على الدولة البوسعيدية في ساحل شرق أفريقية محمد بن عثمان المرزوعي والي اليعاربة على ممبسة ، الذي ما إن علم بتولية أحمد ابن سعيد الإمامة في عمان حتى أعلن استقلاله عن الدولة العمانية ولسان حاله يقول : " لقد اغتصب الإمام عمان ... وأنا أغتصب ممباسا ..." [٢] ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها السلطان أحمد بن سعيد إلا أنه لم يستطع إعادة إخضاع ممبسة لحكمه، في الوقت الذي بقيت فيه جزيرة زنجبار على ولائها لسلطان عمان خلال الاضطرابات التي سادت بلدان ساحل شرق أفريقية [٣] .

ومهما يكن من أمر فقد شهد عهد السلطان أحمد بن سعيد ازدهار التجارة ، واستعادت مسقط في عهده وضعها السابق كمدينة تجارية ، ومن أهم العوامل التي ساعدت على انتعاش التجارة في مسقط نقل مقر وكالة شركة الهند الشرقية من بندر عباس [٤] إلى البصرة عام ١١٧٧هـ/١٧٦٣م ، فأصبحت مسقط مرسى السفن القادمة والذاهبة بين الهند والخليج العربي والبحر الأحمر [٥]

---

(١) حسن إبراهيم حسن ، انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى ، ط١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥م ، ص٢١ .

(٢) وندل فيلبس ، تاريخ عمان ، ترجمة محمد أمين عبد اللّه ، ط٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م ، ص٧٩ .

(٣) أحمد المعمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٧١ .

(٤) بندر عباس : ميناء مهم لإيران يقع عند مدخل الخليج العربي على مضيق هرمز ، وأطلق عليه هذا الاسم الشاه عباس ، وكان يسمى جمبرون ، انظر :
هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٩ .
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ١/١١ .

(٥) مديحة أحمد درويش ، سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ط١ ، دار الشروق ، جدة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، ص٧٩ .

ولم يسمح أحمد بن سعيد للإنجليز ببناء مراكز لهم في مسقط ، وجرت محادثات متقطعة بهذا الشأن، وتعامل مع الفرس والهولنديين بالطريقة نفسها [١].

وتوفي أحمد بن سعيد عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م [٢] ، بعد أن أمضى قرابة أربعين عاماً في الحكم ، تمتع خلالها باحترام رعيته له ؛ إذ كان كثير العطاء لهم ، حريصاً على تفقد أحوالهم [٣] ، وخلفه ثاني أبنائه سعيد ؛ لأن ابنه الأكبر هلالا كان ضريراً [٤] .

ويذكر أن سعيد بن أحمد تولى الأمر ، وتسمى بالإمام من غير أن يجتمع عليه أهل الحل والعقد من العلماء والأعيان [٥] . ومهما يكن الأمر فإن سعيداً هذا لم ينجح في قيادة الدولة العمانية ؛ إذ يقول عنه أحد المؤرخين العمانيين : " إن الإمام سعيد أحدث أحداثاً بعمان غير صالحة ، من إهماله الرعية وغير ذلك من الأمور البذيئة ، فمقته أهل عمان كافة ... " [٦] ، الأمر الذي جعل بعضهم يقوم بمحاولة لخلعه ، وتنصيب شقيقه قيس ، ولكن هذه المحاولة أخفقت

---

(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٥ .

(٢) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٠ .
جون كيلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ - ١٨٧٠، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ب.ط، مطبعة عيسى الحلبي ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، ب.ت، ٢٢/١ .

(٣) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٠-٣٤١ .

(٤) يذكر ابن رزيق أن هلالاً كان أعلم أولاد الإمام ولكنه أصيب بماء العين ؛ فأفقده بصره ؛ فسافر إلى الهند لطلب العلاج ، ومات هناك ، وبني على قبره قبة ، وأصبح مزاراً . وهذا العمل من وسائل الشرك بالله جلا وعلا . انظر : المصدر نفسه ، ص٣٤١ .

(٥) السيابي ، سالم بن حمود ، عمان عبر التاريخ ، ط٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ١٨٢/٤ .

(٦) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٥ .

مرتين [١] ، ويأخذ بعض الباحثين [٢] على الإمام سعيد استقراره بالرستاق [٣] بشكل دائم دون محاولة زيارة مسقط والمكوث فيها ، وأنه عمل على احتكار الدولة للتجارة [٤] ، وهذا ممّا نفّر الناس منه .

هذه الأسباب وغيرها دفعت ابنه حمد إلى أن يستأثر بسلطات والده بالحيلة والدهاء [٥] ، واستطاع أن يسيطر على مسقط ، وينقل إليها مركز الحكم من العاصمة القديمة الرستاق ، ممّا اضطر والده إلى التنازل له في النهاية عن جميع سُلطاته ، وبقي في الرستاق حتى توفي بين عامي ١٢٣٤-١٢٣٧هـ/١٨١٨-١٨٢١م [٦] ، ولم يتخذ حمد لقب الإمامة لنفسه ؛ إذ لو فعل ذلك لكان خلع والده رسمياً وإنما اتخذ لقب السيد [٧] ، ومن أهم أعماله أنه قام بصنع باخرة في زنجبار سميت بـ (الرحماني) التي ذاع صيتها في عهد الدولة البوسعيدية نظراً

---

(١) ابن رزيق ، المصدر نفسه ، ص٣٤٥ .

(٢) مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣ .

(٣) الرستاق : يراد بها في معناها الواسع الواحة التي تقع في وادي فرع في منطقة الحجر الغربي ، ويراد بها هنا تحديداً القرية الصغيرة التي تقع في هذه الواحة ، وتبعد عن مسقط حوالي ١٦٠كم ، وتوجد بها قلعة قديمة ، ويسميها بعض الباحثين العاصمة الدينية ، انظر :
سعود بن سالم العنسي ، العادات العمانية ، ط١ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م ، ص٦٤ ؛
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ٢٠١٠/٦ .

(٤) يذكر ابن رزيق أن هذا الإمام أراد احتكار صنع الملابس وقام ببناء مصانع ، ومنع الناس أن يقوموا بهذا العمل إلا بإذنه . انظر :
مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٢ .

(٥) حول الطريقة التي استطاع بها حمد أن يتولى السلطة عن والده ، انظر : ابن رزيق ، المصدر نفسه ، ص٣٣٦-٣٥٣ .

(٦) أحمد المعمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٧١ .

(٧) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٢/١ .

لضخامتها وبديع صنعها [1] ، وقد أحبه الناس وازدادت هيبته ؛ إذ كان ملازماً للصلاة والنوافل ، إلا أنه لم يكن على وفاق مع أعمامه سلطان وسيف ، فقام حمد بمطاردة عمه سيف الذي فرّ إلى لامو ، حيث توفي هناك [2] ، ولهذا أعلن سلطان الحرب على ابن أخيه انتقاماً لأخيه سيف ، ولكن الحرب انتهت عندما أصيب حمد بمرض الجدري فمات منه عام ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م[3] .

وبعد موت حمد بن سعيد استطاع سلطان بن أحمد أن يتولى أمور الحكم ، في الوقت الذي لا يزال فيه أخوه سعيد قابعاً في الرستاق ، ولم يعترف سلطان ابن أحمد بسيطرة الإمامة عليه [4] ، وحاول أخواه سعيد وقيس خلعه إلا أن محاولاتهما لم يكتب لها النجاح [5] ، ومن هنا اضطر الأخوة الثلاثة إلى إبرام اتفاق في مدينة بركا [6] يقضي بأن يستمر سعيد في الرستاق محتفظاً بإمامته، ويبقى قيس بصحار ، ويظل سلطان حاكماً على مسقط [7] ، والواقع أن هذا التقسيم جعل الإمامة ليست ذات نفوذ على السلطة ؛ ولذلك ما إن

---

(١) السيابي ، عمان عبر التاريخ ، ٤/٢٠٠ .

(٢) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٩ .

(٣) ابن رزيق ، المصدر نفسه ، ص٣٦٥ .
السيابي ، عمان عبر التاريخ ، ٤/٢١١ .

(٤) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٧-٣٦٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٣٧٧-٣٧٨.

(٦) بركا : إحدى بلدان سلطنة عمان ، تقع على ساحل منطقة الباطنة إلى الشمال الغربي من مدينة مسقط على بعد (٤٣) ميل منها ، وهي ميناء مهم للقرى المجاورة ، وتشتهر بزراعة النخيل ، انظر : لوريمر ، مرجع سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ١/٣٣٥ .

(٧) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٤٧-٢٤٨ .
مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٥ .
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ١/٢٣ .

توفي السلطان سعيد بن أحمد في الرستاق حوالي عام ١٢٣٧هـ/١٨٢١م حتى انحل نظام الإمامة في عمان ، وظل سلاطين مسقط هم أصحاب السيطرة الفعلية على البلاد، ولم تبذل أي محاولات جادة لبعث الإمامة من جديد ، إلا لفترة قصيرة في النصف الثاني في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي [١] .

ومهما يكن الأمرفقد شهد عهد سلطان بن أحمد تطور القوى البحرية والتجارية في عمان ، وعمل على استرداد ما خسرته عمان من البلدان فشن حملات عديدة استولى فيها على هرمز [٢] ، والبحرين ، في الوقت الذي كان فيه السعوديون على وشك الوصول إلى الأراضي العمانية [٣] ، بل نجحوا في استقطاب بعض القبائل العمانية إلى جانبهم فانضمت قبائل بني ياس[٤]، وتعهدوا بدفع الزكاة إلى الدرعية ، ثم تبعتهم قبائل

---

(١) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٤٧-٢٤٨ .
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ١/٢٣ .
مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٥ .

(٢) هرمز : جزيرة مقابلة لشاطىء إيران الجنوبي ، تقع في المضيق الذي بين الخليج العربي وخليج عمان ، لها أهمية تجارية واستراتيجية في العصر الحديث ، انظر :
الموسوعة العربية الميسرة ، ٢/١٨٩٥ ،
محمد متولي ومحمود أبو العلا ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠٦ .

(٣) السيابي ، عمان عبر التاريخ ، ٤/٢٢٤ .

(٤) بنوياس : إحدى القبائل العربية الحديثة النشأة كما يقول مايلز ، الذي قدر عددهم بخمسة آلاف من البادية والحاضرة ، ويتبعهم اثنا عشرة قبيلة ، ويسكنون في أبو ظبي ودبي ولهم وجود في البريمي .
انظر : مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٣ .

النعيم [١] سكان البريمي[٢] ، ولعل هذه القبائل السنية رأت في قوة الدرعية خير معين لها في صراعها مع القبائل الأباضية. وأدى التوسع السعودي في الأراضي العمانية بعد عام ١٢١٤هـ/١٨٠٠م إلى انضمام مزيد من القبائل العمانية إلى الدولة السعودية الأولى ، وذلك ممّا أدى إلى تخوف زعماء الأباضية من انتشار الدعوة السلفية [٣] في كثير من أنحاء عمان ، وهذا من الأسباب الرئيسة التي دعت سلطان بن أحمد إلى عقد صلح مع السعوديين بعد أن وصلت القوات السعودية إلى مشارف مسقط ، فتم الاتفاق بين الجانبين على هدنة لمدة ثلاث سنوات ، وأن يدفع سلطان ابن أحمد أتاوة سنوية قدرها خمسة آلاف ريال مقابل حماية أراضيه [٤] .

والواقع أنه في الوقت الذي تزايد فيه النفوذ السعودي في الأراضي العمانية

---

(١) النعيم : قبيلة عربية قحطانية سنية ، قدّر مايلز عددهم بعشرين ألفاً ، يسكنون البريمي ، وضنك ، والقابل ، والسنينة . انظر : المصدر نفسه ، ص٢٦٦ .

(٢) مؤلف مجهول ، لمع الشبهات في سيرة محمد بن عبد الوهاب ، تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ ب . ط ، نشر دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، ب.ت، ص٧٨ .

ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٣٨٠-٣٨١ .

والبريمي : واحة تتألف من تسع قرى تقع في منطقة الظاهرة ، ويطلق هذا الاسم كذلك على أكبر القرى في الواحة ، وتقع البريمي على بعد تسعين ميلا جنوب شرق مدينة أبو ظبي ، تسكنها قبائل نعيم وبنوياس ، وتعتبر البريمي مفتاحاً للمناطق المجاورة . انظر :

شركة الزيت العربية الأمريكية ، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ، ب.ط، مطبعة مصر، القاهرة ، ١٩٥٢م ، ص١٩٩ وما بعدها .

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤٧ .

(٣) السلفية هي إحدى الأوصاف التي تطلق على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب .

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الدولة السعودية الأولى ، ط٥ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص١١٧ .

كان التنافس الإنجليزي الفرنسي على أشده بعد الثورة الفرنسية ونشوب الحرب بين الجانبين ، ومن هنا فقد حاول كلّ طرف أن يوطد علاقته مع عمان في هذه الفترة . ومهما يكن من أمر فإن عمان بموقعها المتميز مهيأة لتصبح حليفاً مهماً لأحد الجانبين ، ولهذا فما أن استولى الفرنسيون على جزيرة مورشيوس [1] وأسسوا فيها قاعدة بحرية في عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م حتى عجل ذلك في دخول عمان في ميدان الصراع البريطاني الفرنسي ؛ إذ من الأهداف الرئيسة لتلك القاعدة الهجوم على التجارة البريطانية في المنطقة ، ومن هذا المنطلق فقد شهدت عمان عدداً من المصادمات بين الفرنسيين والبريطانيين ، إلا أن أئمة عمان لم يريدوا أن يكونوا ضحية لهذه الحوادث . وعلى الرغم من العلاقات التجارية الوثيقة بين عمان وجزيرة مورشيوس الفرنسية فإن الأمر انتهى بعقد اتفاقية بين عمان وحكومة الهند البريطانية [2] بعد مباحثات استمرت عشرة أيام وذلك في

---

(١) مورشيوس : هي إحدى الجزر المهمة في المحيط الهندي ، وتقدر مساحتها بـ(٧٢ميلاً) وأغلب سكانها من الهنود ، ونقل إليها بعض الزنوج من أفريقية ويوجد فيها بعض الصينيين وتشتهر بزراعة قصب السكر ، وتسمى أيضاً جزيرة فرنسا .

انظر : جمال الدين الديناصوري وآخرون ، جغرافية العالم دراسة إقليمية ، أفريقيا واستراليا، ب.ط، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ب.ت، ٢/٦٠٢ .

عن القاعدة الفرنسية في هذه الجزيرة ، انظر :

Ballard G. A., Rulers of the India Ocean , London , 1927 , p.p. 248-259 .
Richmond H., the Navy in India 1763-1783, London ,1931 , p.122 .

(٢) من أهم الأسباب التي دفعت حكومة الهند البريطانية إلى المسارعة لعقد هذه الاتفاقية ، وصول الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م ، وهذا ما جعل حكومة الهند تسارع إلى اتخاذ الخطوات الجادة لكبح النفوذ الفرنسي لا في عمان فحسب ، بل في منطقة الخليج العربي بشكل عام .

انظر : صالح محمد العابد ، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠م ، ب.ط، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٩ ، ص٧٩ وما بعدها .

جمادى الأولى ١٢١٣هـ/اكتوبر١٧٩٨م[١] .

وتضمنت هذه الاتفاقية وجوب تخلي حكومة مسقط عن أي اتصال بالفرنسيين ، وعدم السماح للفرنسيين أو الهولنديين بإنشاء أي وكالة في مسقط، وعدم السماح لهم باستخدام الموانئ العمانية ، والدفاع عن السفن الإنجليزية الراسية في هذه الموانئ في حالة نشوب حرب بين فرنسا وبريطانيا ، والسماح للإنجليز بإقامة وكالة تجارية في بندر عباس - الذي كان تابعاً لعمان - متى ما رغبوا في ذلك ، ولا يعترض سلطان عمان على وجود حامية إنجليزية مزودة بالمدافع في هذا الميناء ، ولا يمانع السلطان في إنشاء التحصينات التي يرون أهميتها هناك[٢]. والجدير بالإشارة هنا أن هذا الاتفاق كما يرى أحد الباحثين[٣] هو أول اتفاق من نوعه بين دولة عربية مستقلة وبين بريطانيا في العصر الحديث .

إلا أن حكومة الهند البريطانية ظلت تشك في إخلاص سلطان بن أحمد لهذا الاتفاق ؛ فأرسلت جون مالكولم (John Malcolm) الذي كان مبعوثا في ذلك

---

(١) السيابي ، عمان عبر التاريخ ، ٤/٢٢٤ .
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٣ .
صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ب.ط، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ب.ت، ص٦٤-٦٥ .

(٢) **I. O. R.** , V/23/217, Treaty Concluded between the Honorable East India Company and Highness the Imaum of Muscat date the 12th October 1798, p.p. 248-249.
أرنولدويلسون ، تاريخ الخليج ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ط٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م ، ص١٦٢ .
صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص٦٥-٦٧ .

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن ، الدولة السعودية الأولى ، ص٢٧٥ .

الوقت إلى فارس ، والذي قدر له أن يقوم بدور مهم في توجيه سياسة حكومة الهند في الخليج العربي أرسلته للاجتماع مع سلطان بن أحمد لتأكيد الاتفاق السابق ؛ فاجتمع معه في جزيرة هرمز أثناء عودته من غزو البحرين ، ونجح في توقيع اتفاق جديد معه في شعبان ١٢١٥هـ/يناير ١٨٠٠م أكد فيه شروط الاتفاق السابق ، وأضاف شرطاً جديداً يقضي بالسماح للإنجليز بإرسال وكيل لهم ليقيم في مسقط تتم عن طريقه الاتصالات بين الجانبين ، وبناء عليه عين مالكولم أحد أعضاء بعثته وهو الطبيب بوجل (Bogle) ليكون أول وكيل بريطاني في مسقط [١] .

وعلى الرغم من كلّ هذه الجهود التي بذلتها حكومة الهند البريطانية إلا أن هذه المعاهدات لم يكتب لها التنفيذ الكامل في كثير من بنودها على أرض الواقع ؛ إذ لم يشأ سلطان بن أحمد أن يقطع علاقته التجارية مع الفرنسيين في جزيرة موريشيوس ، كما لم يكن بإمكانه أن يمنع التجار العمانيين من ذلك ؛ لا سيما أن قطع هذه الصلات التجارية يعني الإضرار بمصالح رعاياه [٢] ، ومن هنا فقد استمر سلطان بن أحمد في موازنة سياسته الخارجية بين التطلعات الفرنسية والبريطانية في منطقة الخليج العربي ، حتى قتل في شعبان ١٢١٩هـ ، نوفمبر ١٨٠٤م ، على يد بعض القراصنة أثناء عودته من البصرة بعد أن طلب مساعدة من والي بغداد العثماني [٣] ؛ ليستعين بها في صراعه مع السعوديين والقبائل

---

(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٣ .
صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص٧٥-٧٦ .

(٢) وزارة الإعلام بسلطنة عمان ، عمان في التاريخ ، ص٤٤٩ .

(٣) يرى ابن رزيق أن ذهاب سلطان بن أحمد إلى البصرة كان لأخذ المال الذي يدفعه أهل البصرة كلّ سنة منذ عهد السلطان أحمد بن سعيد . انظر : مصدر سبق ذكره ، ص٣٨٦ .

الموالية لهم في عمان [1] .

وخلال العامين اللذين أعقبا وفاة سلطان بن أحمد دخلت عمان منعطفاً جديداً من الصراع المستميت على السلطة بين أبناء سلطان بن أحمد : سالم ، وسعيد من جهة ، وبين عمهم قيس من جهة أخرى ، وبين هؤلاء جميعاً وبين بدر بن سيف ابن شقيق سلطان بن أحمد ، وتمكن بدر بن سيف في نهاية المطاف من تولي الحكم في مسقط ؛ إذ كان أقوى أسرة البوسعيد في ذلك الوقت بفضل الدعم السعودي له [2] ، ولذا فما إنْ تولى حكم عمان حتى تعهد بدفع الزكاة للدولة السعودية الأولى ، وسمح بإقامة ممثل للسعوديين في مسقط ليتولى جمع الزكاة ، وبوجود حامية سعودية ترابط في بركا [3] .

وعلى كلّ حال فلم تحظ التنازلات التي قدمها بدر بن سيف للسعوديين بقبول البوسعيديين والقبائل الأباضية الأخرى التي خشيت من توسع النفوذ السعودي في الأراضي العمانية ، ولهذا عملوا على التخلص منه ، فقتله

---

(١) ابن رزيق ، المصدر نفسه ، ص٣٨٦-٣٨٧ ، إلا أن ابن رزيق في ص٣٨٨ يناقض نفسه فيشير بعد ذلك إلى أن سلطان قتل في عام ١٢١٧هـ/١٨٠٢م .
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٥ .

(٢) كان بدر بن سيف من الذين اعتنقوا مبادىء الدعوة ، وصار يزور الدرعية بين الفينة والأخرى .
انظر : ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨٤ .
عبد الله بن صالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ط١، ب.ن، ب.م، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ١٤٦/١ .

(٣) ابن بشر ، عثمان بن عبد الله ، عنوان المجد في تاريخ نجد ، ب.ط، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض ، ب.ت، ١٣٣/١ .
مؤلف مجهول ، لمع الشهاب ، ص.ص٧٦،٨٥ .
ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص.ص ٤١١-٤١٢ ، ٣٢٤-٤٣٠ .
عبد الرحيم عبد الرحمن ، الدولة السعودية الأولى ، ص٣٩ .

سعيد بن سلطان [1] بن أحمد ، عام ١٢٢١هـ /١٨٠٦م وتولى الحكم من بعده [2] .

(١) ولد سعيد بن سلطان في عام ١٢٠٦هـ/١٧٩١م في بلدة سمايل التي تبعد عن مسقط حوالي خمسين ميلاً ، وتصفه المصادر العمانية بأنه كان طويل القامة نحيل القوام ، ذا شخصية جذابة مؤثرة في الناس، وصاحب ذكاء وبشاشة ، ويقول عنه أحد المؤرخين الأجانب : إنه الأول في الحرب والأول في السلم، والأول في نيل محبة الآخرين ، فهو الحاكم الذي تفتخر به أي دولة في العالم .

انظر : ابن رزيق ، حميد بن محمد ، بدر التمام في سيرة السيد الهمام سعيد بن سلطان ، كتاب ملحق بكتاب الفتح المبين ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٠٥ وما بعدها .

محمد حسن العيدروس ، السلطان سعيد والعلاقات العربية الأفريقية ، مجلة المؤرخ العربي ، بغداد ، السنة ١٤، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م ، ص٢٩ .

Ingrams , W, H. Zanzibar New Impressin , London Frank Cass and co. Ltd. 1967, p. 163.

(٢) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣٠-٤٣١ .

سالمة بنت السيد سعيد بن سلطان ، مذكرات أميرة عربية ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، ب.ط، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، مسقط ، ب.ت، ص١٩ .

المبحث الأول :

الأوضاع السياسية والاجتماعية في عمان وشرق أفريقية في عهد السلطان سعيد بن سلطان :

أولاً : الأوضاع السياسية :

أ - في عمان :

من الحقائق التاريخية الثابتة أن عهد السلطان سعيد بن سلطان كان من أزهى العهود التي مرت على دولة البوسعيديين ، على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي واجهته في أثناء بناء دولته ، بل إن كثيراً من الباحثين يرون أنه واحد من أبرز الشخصيات التي قدر لها أن تؤدي دوراً مهماً ليس في تاريخ الخليج العربي فحسب بل وفي ساحل شرق أفريقية ، وليس من المبالغة إذا اعتبر من القادة البارزين في التاريخ العربي الحديث والمعاصر .

وقد ارتبط تاريخ شرق أفريقية في عهد الدولة البوسعيدية بتاريخ سعيد بن سلطان ، فإذا كان أحمد بن سعيد هو مؤسس هذه الدولة في عمان ، فإن حفيده سعيد بن سلطان هو مؤسس الدولة البوسعيدية في شرق أفريقية (1) .

ومهما يكن الأمر فقد واجه السلطان سعيد بن سلطان عدداً من المشكلات التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في توثيق الصلات بينه وبين حكومة الهند البريطانية ، بل إنها كانت عاملاً رئيساً في لجوء هذا السلطان إلى الإنجليز ، وفي

---

(1) أفراح بنت علي الحميضي ، سلطنة زنجبار من الانقسام حتى الحماية البريطانية ١٢٧٧ - ١٣٠٧هـ/١٨٦١-١٨٩٠م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية التربية للبنات بالرياض ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ص٨٥ .

عقد الاتفاقيات الواحدة تلو الأخرى؛ ليتسنى له التغلب على هذه الصعاب، ويـأتي الوجود السعودي في منطقة البريمي وبعض المناطق العمانية من أبرز هذه المشكلات .

وعلى الرغم من أن حكومة الهند البريطانية لم تكن في ذلك الوقت تنظر إلى الوجود السعودي في تلك المناطق بعين الرضا إلا أنها آثرت عدم الدخول في الصراعات القائمة بين الحكام العرب . إلا أن مقتل بدر بن سيف حليف السعوديين واعتلاء السلطان سعيد بن سلطان الحكم بدلاً منه ، كان بداية غير طيبة في علاقات هذا الأخير مع الدرعية ، وقد أدرك السلطان سعيد ذلك في بداية الأمر ؛ فعمل على موالاة الدولة السعودية الأولى ، وأعلن ترحيبه بحماية السعودبين له ، واستمرار المعاهدة التي كانت قائمة بينهم وبين بدر بن سيف ، إلا أنه لم يكن صادقاً في ذلك ، ولهذا وقعت أول معركة بين الجانبين في عام ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م ، هزم فيها السلطان سعيد هزيمة نكراء ، وتوسعت الدولة السعودية في نشر الدعوة السلفية في الأراضي العمانية [1] ، وذلك ممَّا زاد من قوة القواسم [2] في مواجهاتهم مع بريطانيا ، ومن هنا فقد رأت حكومة الهند

---

(١) ابن بشر ، مصدر سبق ذكره ، ١/١٤٣-١٤٤ .

(٢) القواسم : قبيلة عربية عدنانية ، كانت تسكن منطقة نجد قبل أن تنتقل إلى ساحل عمان، ويُعرفون في نجد ببني عامر ، ويتبعون لشيخهم في الشارقة ورأس الخيمة على الساحل الغربي للخليج العربي ، كان لهم دور كبير في مقاومة الاستعمار البرتغالي والإنجليزي بعد ذلك ، وقد اعتنق كثير منهم الدعوة السلفية ، فأصبحوا حلفاء للسعوديين .

انظر : السيابي ، سالم بن حمود ، إيضاح المعالم في تاريخ القواسم ، مراجعة أحمد التدمري ، ط١، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م ، ص٣٥ وما بعدها ؛

صالح العابد ، دور القواسم في الخليج العربي١٧٤٧-١٨٢٠م ، ط١ ، ب.ن، بغداد ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م ، ص٥ وما بعدها ؛

أحمد جلال التدمري، الصراع الدولي حول الخليج، قراءة في الوثائق الهولندية، مجلة الوثيقة العدد ١٢، السنة السادسة، مركز الوثائق التاريخية في البحرين، جمادى الأولى١٤٠٨هـ/يناير ١٩٨٨م ، ص٦٢ ؛
Dennis , R., obock Muscat , Bauchair Bassorah, paris , 1883 p. 210 .

البريطانية ضرورة القضاء على قوة القواسم ؛ فأرسلت في عام١٢٢٤هـ/١٨٠٩م حملة عسكرية بدعوة من السلطان سعيد [١] نجحت في القضاء مؤقتاً على قوتهم، وهذا ما شجع السلطان العماني على التنصل من التزاماته السابقة مع السعوديين [٢] .

وفي هذه الأثناء توصلت حكومة الدرعية إلى معاهدة مع حكومة الهند البريطانية تتضمن عدم اعتداء أي من الجانبين على الآخر ، وألا يساعد الإنجليز السلطان سعيد في حروبه التي يستهدف من ورائها الإخلال بالتزاماته السابقة مع السعوديين [٣] ، غير أن الحكومة البريطانية في لندن لم توافق على هذه المعاهدة ؛ انتظاراً لما تؤول إليه الأوضاع في الجزيرة العربية بعد وصول حملات الدولة العثمانية التي كانت تتقدم في هذه الفترة للقضاء على الدولة السعودية الأولى [٤] .

إلا أن القائد السعودي في البريمي استطاع بتأييد من كثير من القبائل

---

(١) يعلّق السالمي على ذلك بقوله : " استعان السلطان بالنصارى على حرب أهل الشارقة من أرض الشمال فقهر بهم عدوه وكانت هذه الاستعانة منه أول سبب تدخلت به النصارى في ممالك المسلمين من أهل عمان فبقوا آفة في ذراريه وعلة في مملكته يظهرون الصداقة ويضمرون العداوة وإن أنكى الأعداء من يأتيك في صورة صديقك يظهر محبتك ويضمر هلاكك " . انظر :
مصدر سبق ذكره ،٢/١٩٨ .

(٢) ابن بشر ، مصدر سبق ذكره ، ١/١٤٨ .
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٩-٢٤٠ .
فيلبيس ، مصدر سبق ذكره ، ص١١١-١١٢.

(٣) Wellested J. R. Travels in Arabia, London , 1838, vol. 1, p. 399 .

(٤) عبد الحميد البطريق ، إبراهيم باشا في بلاد العرب ، ضمن كتاب ذكرى البطل الفاتح ، ب.ط، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م ، ص٢٤ .

الغفارية أن يحاصر مسقط ، وأجبر السلطان سعيد على طلب الصلح في عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م ، مقابل أن يلتزم بدفع الزكاة المقررة ، غير أنه لم يف بذلك ؛ إذ لم يلبث أن نقض ذلك العهد، وعلى الرغم من أن السلطان سعيد استعان بالفرس في قتال السعوديين، إلا أن ذلك التحالف سرعان ما انحل بعدما أخفقت هذه الحملة في تحقيق النجاح المنشود [١] ، ومع ذلك لم تخف وطأة الدولة السعودية الأولى على الأراضي العمانية إلا بعد مقتل مطلق المطيري [٢] في عام ١٢٢٩هـ/ ١٨١٣م، ووصول القوات العثمانية إلى الدرعية والقضاء على الدولة السعودية الأولى في عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م .

وبعد قيام الدولة السعودية الثانية على يد الإمام تركي بن عبد اللّه [٣] آثر

---

(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٠ .
رودلف سعيد روث ، السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١-١٨٥٦م ، ترجمة عبدالمجيد القيسي ، ط٢ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ٧٢-٧٣ .

(٢) مطلق المطيري : هو أشهر قائد في الجزء الجنوبي الشرقي من الدولة السعودية الأولى ، له دور كبير في نشر النفوذ السعودي في عمان والساحل ، والمطيري قبيلة غطفانية عدنانية . انظر :
حمد بن إبراهيم الحقيل ، كنز الأنساب ومجمع الآداب ، ط١٢ ، مطابع الجاسر ، الرياض ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، ص١٣٦ .

(٣) هو الإمام تركي بن عبد اللّه بن محمد بن سعود ، استطاع أن يهرب من الدرعية في أثناء حصارها من قبل إبراهيم باشا ، ووقف مع ابن عمه مشاري بن سعود في محاولته إقامة دولة جديدة، وحينما غدر ابن معمر بمشاري بن سعود سار إليه تركي بن عبد اللّه وقبض عليه وقتله ، وتولى الحكم مكانه، كان شجاعاً عاقلاً ؛ قاوم الغزاة وبسط نفوذه على نجد والأحساء ، ويعتبره بعض المؤرخين مؤسس الدولة السعودية الثانية ، اتخذ الرياض عاصمة له بدلاً من الدرعية ، وهو الجد الثاني للملك عبدالعزيز ، قتل في عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م . انظر : الفاخري ، محمد بن عمر ، الأخبار النجدية ، دراسة وتحقيق د. عبد اللّه الشبل، ط١ ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ب.ت، ص١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٧٢ ؛
ابن بشر ، مصدر سبق ذكره ، ٨/٢ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٩ ؛
=

السلطان سعيد مهادنة السعوديين ، إثر انتقال نشاطه إلى ساحل شرق أفريقية ، ويرى بعض الباحثين أن ذلك كان بإيعاز من حكومة الهند البريطانية ، ويُبين ذلك أن السلطان سعيد ذكر في رسالته المؤرخة في ٣ محرم ١٢٤٩هـ ، ٢٣مايو ١٨٣٣م للمقيم البريطاني في الخليج أنه وافق على دفع خمسة آلاف ريال سنوياً إلى الرياض ، وأن الجانبين تعاهدا على احترام الحدود التي كانت قائمة بينهما ، ولكن المناوشات في الواقع استمرت و لم تتوقف إلا عندما خضعت منطقة نجد للقوات العثمانية ، وبعد جلاء القوات الغازية استطاع السعوديون أن يعيدوا نفوذهم في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية [(١)] ، بل تقدموا في عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م حتى استطاعوا أن يحاصروا مسقط وصحار [(٢)] في وقت واحد ممَّا دفع حكومة الهند عن طريق مقيمها في الخليج إلى التدخل للدفاع عن مسقط ، وانتهى الأمر إلى أن تدفع حكومة مسقط الزكاة السنوية [(٣)] .

هذا ومن الأسباب الرئيسة التي دفعت السلطان سعيد إلى توثيق علاقته مع بريطانيا الاضطرابات الداخلية في عمان ، وتأتي الحركات الانفصالية التي قام بها

=

مؤلف مجهول ، نبذة مخطوطة عن تاريخ نجد من أربع وعشرين ورقة ، ورقة رقم ١٩ ؛
خير الدين الزركلي ، الأعلام ط٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ٢/٨٤ .

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦ .

(٢) صحار : ميناء مهم في عمان يقع على ساحل الباطنة ، وتعتبر منطقة صحار من أهم الأقسام الإدارية في السلطنة العمانية ، ويبعد ميناء صحار عن مسقط حوالي ١٥٠ ميلاً ، ويذكر مايلز أنها كانت عاصمة لعمان في السابق ، وأنها من أغنى مدن السلطنة وأكثرها سكاناً ، إذ يبلغ عددهم في تلك الفترة ٥٠٠٠ نسمة ، انظر :
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٤-٣٦٥ .
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ٧/٢٤٠٠ .

(٣) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٥ .

بعض أقاربه من أهم المعضلات التي واجهته خلال حكمه ، ومن أشهر هذه الحوادث تلك التي تزعمها حمود بن عزان بن قيس [1] ، الذي استغل غياب السلطان سعيد عن عمان ؛ فاستولى على ميناء صحار عام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، ثم سيطر على المقاطعات المجاورة ، ولم يستطع محمد بن سالم [2] الذي كان نائباً للسلطان سعيد أن يقمع هذا التمرد ، وبدأ حمود بن عزان في جمع قواته للسيطرة على مسقط ، فما كان من محمد بن سالم إلا أن استنجد بحكومة الهند البريطانية التي تدخلت للمحافظة على سلامة ميناء مسقط ؛ فأرسلت بعض السفن الحربية المرابطة قرب مسقط ، في الوقت الذي بعث فيه المقيم البريطاني في الخليج العربي رسالة تحذير إلى حمود بن عزان بأن يحترم سلطة السلطان سعيد ، وأن إقدامه على الهجوم على مسقط من شأنه أن يجر عليه عواقب وخيمة [3] ، وفي هذه

---

(١) هو حمود بن عزان بن قيس بن أحمد بن سعيد البوسعيدي ، اختاره بعض أعيان عمان وعزموا على عقد الإمامة له ، استولى على بعض المدن العمانية، وحاول كسب ود بريطانيا إلا أنها آثرت عليه السلطان سعيد الذي استطاع أن يقبض عليه خدعة وسجنه حتى مات في مسقط . انظر :
السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢١٦-٢٢٣ ؛
ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨٢ - ٤٨٣ .

(٢) هو محمد بن سالم بن سلطان بن أحمد ، فهو ابن أخي السلطان سعيد ، ولد في عمان عام ١٢٣٠هـ/١٨١٥م وتزوج ابنة عمه السلطان سعيد الذي عينه ممثلاً له في عمان فترة ثم ممثلا له في شرق أفريقية ، توفي في عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م . انظر : الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥١-١٥٣ .
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ١/٣٧٦-٣٧٧ .

(٣) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧٥ وما بعدها .
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ١/٣٧٦-٣٧٧ .
أرنولد ويلسون، الخليج العربي، ترجمة عبد القادر يوسف ، ب.ط، مكتبة الأمل، الكويت، السالمية، ب.ت ، ص٣٨٠.

الأثناء عاد السلطان سعيد من زنجبار إثر تخلصه من المزراعة في ممبسة عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، فأعرب للمقيم البريطاني استيائه من الأوضاع التي آلت إليها البلاد خلال غيابه ، ولعل ذلك راجع كما يرى أحد الباحثين الإنجليز [1] إلى أن هذه الأحداث أثبتت ضعف سيطرة السلطان سعيد على الأوضاع في عمان[2] ؛ إذ لم يستطع نائبه مقاومة ثورة حمود بن عزان إلا بعد أن تدخلت حكومة الهند البريطانية .

ولمواجهة هذه الأوضاع المتردية في عمان ، أعلن السلطان سعيد الحرب على حمود بن عزان في عام ١٢٤٦هـ/١٨٣١م ليستعيد البلدان التي استولى عليها هذا الأخير، فاستعان السلطان سعيد ببعض حكام ساحل عمان [3] وهجم على صحار، إلا أنه أخفق في الاستيلاء عليها ، وانتهى الأمر بعقد صلح بينه وبين

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٧٧/١ .

(٢) يقول رودلف سعيد ملتمساً العذر لجده الذي حاول التقليل من أمر هذه الثورة : " ونستطيع أن نعزو هذا العمل إلى التقدير الصحيح لملك مستقل لا يريد أن يرى الأجنبي يحتل بلاده ويتحكم فيها ، والذي يعلم مقدماً مقدار الثمن الفادح الذي تكلفه هذه المعونة الأجنبية " انظر : مصدر سبق ذكره، ص ١٠١ . ، وعن ثمن هذه المعونات التي تقدمها حكومة الهند البريطانية للسلطان سعيد ، يقول ويلسون : " وقد كان للمساعدة التي تلقاها (يعني السلطان سعيد) في عدة مناسبات ، ضد الوهابيين (وغيرهم) أثرها ، حيث جعلته يوافق على معاهدات أخرى مع بريطانيا ذات أهمية بالغة، وهكذا قدر له في سنوات ١٨٢٢ ، و١٨٤٥ ... أن يضع ختمه على معاهدات لمحاربة تجارة الرقيق . وفي سنة ١٨٣٩م وافق على معاهدة تجارية أكدت أيضاً نصوص معاهدة سنة ١٨٢٢م فيما يختص تجارة الرقيق " ، انظر :
الخليج العربي ، ص٣٨٠ .

(٣) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨٠ .

حمود بن عزان ، ينص على أن يقوم حمود بحكم صحـار والخـابورة [1] ، مقـابل أن يعترف بسيادة السلطان سعيد على هذه المقاطعات ، وأن يلـتزم حمـود بدفـع مبلغاً سنوياً قدره ٨٠٠٠ريال نمساوي[2] .

والواقع أن هذا الصلح لم يدم طويلاً ؛ إذ قام حمـود بـن عـزان بجمـع قواتـه والاتجاه إلى مسقط لمهاجمتها ، و لم يجـد السـلطان سـعيد حينئـذ بـداً مـن طلـب المعونة من الإنجليز الذين سارعوا إلى مساعدته ؛ فأرسلت حكومة الهند البريطانية بعـض القطـع البحريـة إلى مينـاء مسـقط لحمايتهـا [3] ، ومـن منطلـق السياسـة الاستعمارية المبنية على مقولة " فرِّق تسد " عملت الحكومة البريطانية على عقد معاهدة بين الجانبين عام١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بين السلطان سعيد وحمود بن عـزان، تنص هذه المعاهدة على انفصال صحار عـن سـلطنة عمـان ، وألا يقـوم أي مـن الجانبين بعمل عدائـي ضـد الآخـر ، وأن تسـتمر العلاقـات التجاريـة قائمـة بـين مسقط وصحار[4].

---

(١) الخابورة : إحدى البلدان القديمة في عمان ، تقع على الساحل إلى الجنوب من صحـار ، وتبعـد عنهـا ثمانية عشر ميلاً ، ويقدر مايلز عـدد سـكانها في تلـك الفـترة بسـتة آلاف نسـمة ، يعملـون في صنـع النسيج والحبال وبناء السفن . انظر :
مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥٠ .
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٦ .

(٢) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨٠ .
رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠١ .
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ١/٣٧٩ .

(٣) جمال قاسم ، دولة بوسـعيد في عمـان وشـرق أفريقيـا ١٧٤١-١٨٦١م ، ب . ط ، مكتبـة القـاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص١٥٧ .

(٤) Aitchison , C. U. , A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating To India and Neighbouring Countries, Vol. XI, Delhi, 1933, P.320-321.

ومهما يكن الأمر فقد حاول حمود بن عزان أن يضع نفسه حليفاً لحكومة الهند البريطانية في الخليج العربي بدلاً من السلطان سعيد ، ولذلك سافر إلى بومباي ليكسب ود الإنجليز ضد السلطان العماني ، ولكن حكومة الهند آثرت إبقاء التحالف القائم مع هذا الأخير ؛ إذ كانت لا تثق في صدق نيات حمود بن عزان ، بل إن حاكم عام الهند أنذره بعدم الإخلال بالاتفاق السابق مع السلطان سعيد[1] ، فرجع إلى صحار وقد عزم على اعتزال العمل السياسي ؛ فاتجه إلى الزهد والتفقة في الدين والعبادة ، وتنازل لابنه سيف ، الذي عمل على تهدئة الأوضاع في عمان وإقامة علاقة طيبة مع ثويني بن سعيد [2] ، ممَّا أتاح للسلطان سعيد أن يوجه جهوده إلى ساحل شرق أفريقية ، ولكن هذه العلاقة الحسنة لم تستمر ؛ إذ لم يرض حمود بن عزان عن تصرفات ابنه سيف ؛ فعمل على قتله والعودة إلى السلطة من جديد ؛ وذلك في عام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م ، ممَّا يعني استئناف الصراع بينه وبين السلطان سعيد [3] .

وعلى الرغم من أن حكومة الهند البريطانية حاولت أن تبقي الصراع قائماً

---

(١) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨٢ .

Coupland , East Africa and its Invaders , p. 469 .

(٢) ولد ثويني بن سعيد عام ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م وهو الابن الثالث للسلطان سعيد ، يصفه الفارسي بأنه كان نموذجاً للنشاط ، عينه أبوه نائباً له في القسم الآسيوي من السلطنة العمانية ، وتولى الحكم هناك رسمياً بعد وفاة والده عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م ، وحاول استعادة القسم الأفريقي من السلطنة إلا أنه أخفق في ذلك حيث استقل به أخوه ماجد بتأييد من بريطانيا ، قتله ابنه سالم عام ١٢٨٢هـ / ١٨٦٦م ؛ انظر :

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩١-١٩٢ ؛

الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩ .

(٣) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨٢-٤٨٣ .

رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١١١ .

بين الجانبين أطول فترة ممكنة ليبقى كلّ منهما تحت مشيئتها ؛ إلا أنها رأت في نهاية المطاف وبعد أن ارتمى السلطان سعيد بأحضانها إثر توقيعه اتفاقيات محاربة تجارة الرقيق - كما سيأتي - وبعد أن قام حمود بن عزان بمحاولات جادة لإعادة الإمامة الأباضية ، إضافة إلى عدم إخلاصه للحكومة البريطانية ، رأت أن تضحي بحمود بن عزان ؛ فأذنت للسلطان سعيد أن يعمل فيه ما يشاء ، فأمر ابنه ثويني بالقبض على حمود بن عزان ، فتم له ذلك ، وسجنه في إحدى قلاع مسقط حتى مات [١] .

وتشير الوثائق الإنجليزية [٢] إلى أن حكومة الهند البريطانية لم تكن راضية عن سياسة ثويني عندما عذّب حمود بن عزان وكبله بالسلاسل الحديدية ، وأسكنه في مكان حار ؛ ممَّا جلب له العديد من الأمراض التي أدت إلى موته [٣]، وإن المرء ليعجب كيف تسمح بريطانيا للسلطان سعيد بأن يتصرف مع حمود ابن عزان كيفما يشاء ثم تندد بسياسة ابنه ثويني ، وتحاول أن توفق بين الجانبين !!

وقد تزعم قيس بن عزان (أخو حمود) ثورة للثأر لأخيه ، وانضم إليه رؤساء قبائل بني نعيم وحاكم الشارقة [٤] ، وفي هذه الأثناء نصحت بريطانيا

---

(١) ابن رزيق مصدر سبق ذكره ، ص٤٨٢-٤٨٣ .
السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢١٨-٢١٩.

(٢) **I. O. R,** V/23/217, Conclusion to the year 1853, by Lieutenant Disbrow, Assistant, Persian Gulf, PP. 229 - 230 .

(٣) **Ibid .**

(٤) الشارقة : إحدى الموانى المهمة التي تقع على الخليج العربي إلى الغرب من رأس الخيمة ، يحكمها القواسم ، وتشتهر في ذلك الوقت ببناء القوارب والمراكب التجارية ، ويُقدر مايلز عدد سكانها في تلك الفترة بعشرة آلاف نسمة ، انظر :
مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٠-٣٥١ .

السلطان سعيد بالعودة من زنجبار [عاصمتـه الجديـدة] إلى مسـقط لاضطـراب الأوضاع وعدم قـدرة ابنـه ثويـني علـى التصـرف ، في الوقـت الـذي وقـف فيـه السعوديون على الحيـاد ؛ إذ كـانوا يـأخذون الزكـاة مـن طـرفي الـنزاع ، فعمـل السلطان العماني بعد عودته على إغراء القبائل بالإكرام وبذل الأموال؛ فانضمت إليه قبائل الظاهرة [1] ، وصور [2] ، وقبائل أخرى، ونجح في حل التحالف القائم بين قيس بن عزان وحاكم الشارقة ، واستطاع أن يستولي على بعض الحصون ، ثم توصل إلى عقد هدنة مع قيس بن عزان تنـص علـى تسـليم ميناء صحـار إلى السلطان سعيد ، وأن يحكم قيس بدلاً منه الرستاق ، وأن يدفع السـلطان سـعيد لقيس مائتي ريال شهرياً ، وأن يظل قيس على ولائه لمسقط ، وقد عهد السلطان سعيد لابنه تركي [3] حكم ميناء صحار [4] .

---

(١) الظاهرة : أي الأرض المرتفعـة ، ويُراد بهـا هنـا المنطقـة الواقعـة إلى الجنـوب الشـرقي مـن السـاحل العماني، وإلى الشمال الغربي من مسقط ، وهي المنطقة الـتي دخـل منهـا السـلفيون لنشـر الدعـوة في عمان في أوائل القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي . انظر :

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٣-١٧٤ .

(٢) صور : إحدى المدن التجارية المهمة التي تقع على الساحل إلى الجنوب الغربي من مسـقط، وتـأتي في المرتبة الثانية في الأهمية بعد مسقط،وتعتبر أهم مرفأً للسفن الشراعية في عمان، وتتصل صور بالداخل عن طريق وادي فلج الذي يعتبر معبراً لمرور القوافل المحملة بإنتاج المنطقة الشرقية من عمان ، انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨٤ .

مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩ .

محمد متولي ومحمود أبو العلا ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠١ .

(٣) هو الابن الخامس للسلطان سعيد ، وقد ولد في عـام ١٢٤٧هـ / ١٨٣٢م ، وعـاش فـترى طويلـة مـن عمره في زنجبار ، ثم عينه والده والياً على صحار عام ١٢٦٧هـ / ١٨٥١م ، ثـم تـولى حكـم عمـان في ذي القعدة من عام ١٢٨٧هـ / يناير ١٨٧١م حتى وفاته في رمضان من عام ١٣٠٥هـ / يونيه ١٨٨٨م. انظر : الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠ .

(٤) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ٤٨٤-٤٨٥ .

السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٢٥ .

ويمكن هنا طرح السؤال المهم ما سرّ هذه السياسة التي تنتهجها حكومة الهند البريطانية مع السلطان سعيد ؟ ، وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول إن الإنجليز حرصوا على ألا تصل الأحداث الجارية في عمان إلى درجة معينة ؛ إذ تكون حينئذ خطراً على مناطقها الحيوية بالنسبة لمواصلاتها البحرية ، ولذلك فقد عمل البريطانيون على استمرار الصراع القائم بين السلطان سعيد وحمود بن عزان مع الحرص الشديد على الاستفادة من هذا الصراع لإضعاف الأطراف المشاركة قدر الإمكان ؛ لا سيما وأن السلطان سعيد يتربع على عرش دولة تسيطر على جزء كبير من السواحل الجنوبية للجزيرة العربية والسواحل الشرقية لأفريقية ، فهي تستهدف السيطرة على هذه الدولة المترامية الأطراف .

وقد عملت بريطانيا بوسائل عديدة لتحقيق هذا الهدف ؛ فتراها تعلن عن عدم التزامها بضمان اتفاقية عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بين السلطان سعيد وحمود ابن عزان، في الوقت الذي تؤكد فيه انفصال صحار واستقلالها عن مسقط ، بل إنها وقعت مع سيف بن حمود بن عزان معاهدة خاصة بإلغاء تجارة الرقيق [(١)] ،

[(١)] تكونت هذه المعاهدة من مادتين ، ومما جاء في المادة الأولى : " ... نحن سيد سيف بن حمود زعيم صحار من أجل تقوية أواصر الصداقة بيننا وبين الحكومة البريطانية نوافق على إلغاء ومنع تجارة الرقيق من سواحل أفريقيا أو أي مكان آخر على متن سفننا أو السفن التي تخص رعايانا أو المقيمين ، وهذا الإلغاء يعتبر سارياً من ٢٩ رجب ١٢٦٥هـ ، الموافق ٢١ يونيو ١٨٤٩م " ، وجاء في المادة الثانية من هذه : " نوافق على أنه إذا اعترضت أي سفينة من سفن الأسطول البريطاني أي سفينة لنا أو لأحد رعايانا ويشك ضباط الأسطول البريطاني في أنها متورطة في تجارة الرقيق يحق لهم توقيفها وتفتيشها وفي حالة اكتشاف أن أي سفينة خرقت هذه الاتفاقية بتصدير الأرقاء من سواحل أفريقيا أو أي مكان آخر يتم التحفظ عليها بواسطة السفن البريطانية ومصادرتها " وقد أبرمت هذه المعاهدة في ٢٠ جمادى الآخرة من عام ١٢٦٥هـ / ٢٢ مايو ١٨٤٩م ، ولم يكن حمود بن عزان في تلك الفترة خاضعاً للسلطان سعيد ، انظر عن هذه الاتفاقية :

I . O . R . , V/23/217, Engogement Entered into by Syud Suif bin Humood Chief of Sohar,for the abolition of the Slave Trade at his ports, dated the 22nd =

وذلك في عام ١٢٦٥هـ ، ١٨٤٩م ، لكي يبقى الصراع قائماً بين الجانبين ، وكما يشير أحد الباحثين [١] فإن حكومة الهند البريطانية تعمل ذلك وهي حريصة كلّ الحرص على ألا تخرج الأمور من قبضة حليفها الموالي (السلطان سعيد) إلى آخرين لا تطمئن إليهم، ولعل ذلك هو الذي يكشف عن سر السياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه الأحداث الجارية في عمان مع تلك الفترة .

=

May 1849, 20th day of Jumadee ool,. akhur 1265 A.H., P. 682 .

وتمثل هذه المعاهدة اعترافاً من الحكومة البريطانية باستقلال سيف بن حمود بن عزان عن السلطنة العمانية ،وهذا يعني أن الحكومة البريطانية تعمل على تجزئة السلطنة والتفرد بكل زعيم لتملي عليه السياسة التي ينتهجها ، حتى يتسنى لها إحكام السيطرة على المنطقة تحت ذريعة محاربة تجارة الرقيق .

(١) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص١٦٠ .

ب - في شرق أفريقية :

تعرضت عمان في أواخر عهد اليعاربة إلى اضطرابات داخلية ؛ انعكست سريعاً على نفوذ هذه الأسرة في شرق أفريقية ، فقد استغلت بعض الأسر العربية العريقة في المنطقة هذه الاضطرابات للاستقلال بحكم هذه المنطقة عن عمان ، فأعلن آل مزروعي الذين خلفوا بني الحارث في حكم ممبسة استقلالهم[١] التام عن عمان ، وعدم خضوعهم للبوسعيديين الذين تولوا حكم عمان بعد اليعاربة ، وعندما تولى السلطان سعيد بن سلطان الحكم في عمان عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م لم يكن لعمان نفوذ على شرق أفريقية إلا على زنجبار وبعض المقاطعات التابعة لها ، مثل بمبا ، ومافيا ، وكلوة [٢] وبعد أن اطمأن السلطان سعيد على استقرار حكمه في عمان عمل على مواجهة الموقف في شرق أفريقية، ورأى أن المزارعة هم العائق الرئيس بينه وبين تحقيق طموحاته في تكوين دولة تشمل الخليج وشرق أفريقية [٣] .

وقد جاءت الفرصة مواتية له حينما كتب إليه سلطان جزيرة باته رسالة يبدي فيها ضيقه من الحامية المزروعية الموجودة في باته ، وتعدي المزارعة عليه ،

(١) يقول رودلف سعيد : إن " الأحوال في عمان كانت على درجة الفوضى والاضطراب بحيث جعلت من الصعب احتفاظها بمواصلات منتظمة مع بلدان توابع على مثل هذا البعد الشاسع ، لذلك لم يكن من المستغرب أن نرى قيام حكومة محلية هناك يرئسها (هكذا) محمد بن سعيد بنفسه (أحد القادة الذين أرسلهم اليعاربة لطرد البرتغاليين). وبعد إحدى عشرة سنة من انقلاب محمد بن سعيد ظهر محمد ابن عثمان المزروعي واغتصب لنفسه منصب الحاكم في ممباسة فأسس بذلك العائلة المزروعية الحاكمة ..." انظر : مصدر سبق ذكره ، ص٩١ .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٤ .

(٣) زاهر رياض ، استعمار أفريقيا ، ب.ط، ب.ن، القاهرة ، ١٩٧٢م ، ص٩٦ .

ويقرّ له بالسيادة ، فما كان من السلطان سعيد إلا أن حذر عبد اللّه بن أحمد المزروعي [1] من تعديه على أهل باته ، فأرسل الوالي المزروعي إليه بعضاً من البارود والدروع ؛ كناية عن رفضه لتدخله ، واستعداده لقتاله [2] .

ويبدو أن الوالي المزروعي أدرك خطورة العمل الذي أقدم عليه ؛ فسافر إلى بومباي لينال تأييد حكومة الهند البريطانية ، بيد أنه لم يحصل على طائل [3] ؛ ذلك لأن سياسة بريطانيا في تلك الفترة كانت تتركز على الاهتمام بالخليج العربي وهذه السياسة تستدعي عدم إغضاب حلفائها في المنطقة وعلى رأسهم السلطان سعيد، إضافة إلى قصور معلومات الإنجليز عن أهمية الشرق الأفريقي لا سيما ميناء ممبسة [4] ، وعدم تقدير الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بشكل عام [5] .

و لم يستطع السلطان سعيد إرسال حملة عسكرية قوية إلى شرق أفريقية إلا في عام ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م بقيادة حماد بن أحمد البوسعيدي [6] ، الذي سار بها إلى هناك ، حتى إذا قرب من باته ؛ أرسل إلى زعيم الحامية المزروعية هناك

---

(١) تولى عبد اللّه بن أحمد بعد وفاة والده أحمد بن محمد عام ١٢٢٩هـ/ ١٨١٣م ، كان ذو حنكة وكفاءة ، فكان أهلاً لتولي الولاية كما يقول الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٥٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ورقة رقم ٦٢ .

(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣ .

(٤) رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال ، ب.ط، ب.ن، القاهرة ، ١٩٧١م ، ص١٣ .

(٥) إلهام ذهني ، سياسة فرنسا التوسعية في شرق أفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ب.ط، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص١٠٦ .

(٦) يعتبر من أشهر القادة العسكريين للسلطان سعيد ، وانتصر في أغلب المعارك التي خاضها ، قتل في سيوي عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م . انظر :
الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨١ .

عارضاً عليه الاستسلام ، فرفض الأخير هذا العرض ؛ فالتقى مع قوات السلطان سعيد واستطاع والي باته هزيمة البوسعيديين، ورغم هذا النصر فقد غادر باته بعد ذلك مع عدد قليل من جنوده ؛ فاستولى حماد البوسعيدي عليها [1] ، ويذكر أحد الباحثين أن الجانبين لم يتلقوا في معركة حاسمة بل إن قوات السلطان سعيد حاصرت باته ، ومنعت عنها المؤن ، حتى اضطر الوالي المزروعي إلى الانسحاب منها [2] ، ومهما يكن من أمر فإنه يبدو أن المزارعة لم ينسحبوا من باته إلا بعد حدوث عدة اشتباكات بين الجانبين ؛ كشفت ضعف قوة المزارعة أمام قوات السلطان سعيد .

والواقع أن باته لم تكن الهدف الرئيس لهذه الحملة ؛ إذ لم يمكث حماد البوسعيدي إلا وقتاً قصيراً ثم غادر إلى ممبسة ، وفي طريقه إليها زار لامو ، فأشار عليه زعماؤها بضرورة الاستيلاء على جزيرة بمبه ؛ لأنها المصدر الرئيس لمؤن المزارعة ، فعمل بهذه المشورة ، واستولى عليها ، و لم تمض إلا مدة يسيرة حتى قام المزارعة بإرسال جيش لاستعادة الجزيرة فالتقى مع جيش حماد البوسعيدي ، وهزم جيش المزارعة، وأصبح حكم جزيرة بمبة للبوسعيديين ، ويرى بعض المؤرخين أن سيطرة قوات السلطان سعيد على بمبة كان السبب الرئيس في انتصاره على المزارعة في المعارك التالية [3] .

---

(١) الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٦٣ .

(٢) سمير محمد أبو ياسين ، العلاقات العمانية البريطانية ، ب.ط، نشر مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨١م ، ص١١٤ .

(٣) الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٦٣-٦٤ ، ومن أهم ما عانت منه ممبسة بعد سقوط باته أو الجزيرة الخضراء أنها فقدت مصدراً مهما للخشب . انظر :

Bennett , N , R, A History of the Arab State of Zanzibar, Methuen and Co . Ltd, First Published in 1978 , p. 19.

غير أن قوات البوسعيديين لم تتمكن حتى عام ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م من الاستيلاء على ممبسة ، فعمل السلطان سعيد بسياسة الحصار الاقتصادي ، فأصدر قراراً منع فيه رعاياه من التبادل التجاري مع البلدان التي تحاول الاستقلال عن بلاده [١] ، وأعاد أسرة النباهنة إلى حكم باته ، وهي الأسرة التي كانت تحكم هذه الجزيرة قبل استيلاء المزارعة عليها ، ولعله كان يستهدف من وراء ذلك عودة الصراع بين هاتين الأسرتين ممَّا يؤدي إلى إضعافهما جميعاً [٢] .

و لم تكن ثمة قوة يمكن أن يلجأ إليها المزارعة لدرء هذه الأخطار عن بلادهم سوى الإنجليز ، الذين يجوبون سواحل المنطقة ، وكان الوالي المزروعي يعتقد أن تنازله عن بلاده لبريطانيا سيكون سبباً كافياً لوقوفها معه ، غير أنه أخطأ في هذا التقدير ، إذ لم يكن يدرك عظم المكاسب التي يحققها الإنجليز من وراء معاهداتهم مع السلطان سعيد ابتداءً من معاهدة [٣] ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م لمنع تجارة الرقيق .

وأياً كان الأمر فقد كتب عبد اللّه بن أحمد المزروعي خطاباً في عام ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م إلى حكومة الهند البريطانية ؛ أوضح فيه أنه حاكم لدولة مستقلة ، وأن السلطان البوسعيدي يحاول الاستيلاء على بلاده إلى أن قال : " ولكني لن أعطيها له ، بل سوف أعطيها لملك انجلترا " . ثم خاطب حاكم بومباي بقوله : " ابعث إليّ براية تعرف الأمم أن مملكة ممبسة تابعة لكم ، واكتب لسلطان عمان تأمره بالكف عن الاعتداء على أي مملكة أفريقية لأنها

---

(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣ .
Coupland ,R ., East Africa and its Invaders, p. 220 .
(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٧ .
(٣) انظر المبحث الرابع من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

خاضعة لملك انجلترا " [1] . غير أن تلك العروض قوبلت من الجانب البريطاني بالرفض ؛ إذ لا تود حكومة الهند البريطانية الدخول في النزاع بين البوسعيديين والمزارعة ، لأن ذلك مخالف لسياستها الرامية إلى عدم الدخول في هذا الوقت في أي منازعات قد تنشب في منطقة شرق أفريقية[2] ، ومهما يكن من أمر فإن بريطانيا رفضت التدخل لصالح المزارعة خشية ألا يعمل السلطان سعيد على تنفيذ أول معاهدة معها لقمع تجارة الرقيق .

وفي هذه الأثناء توفي عبد اللّه بن أحمد المزروعي في رمضان من عام ١٢٣٨هـ/مايو ١٨٢٣م وخلفه سليمان بن علي بن عثمان [3] ، في الوقت الذي كانت قوات السلطان سعيد تحاصر ممبسة ، وتعد العدة للهجوم عليها ، فحاول زعيم المزارعة الجديد أن يتفادى هذا الهجوم ، فأرسل وفداً من أعيان ممبسة إلى جزيرة مورشيوس لمفاوضة الحكومة البريطانية في جعل بلادهم تحت الحماية البريطانية ، ولكن المسؤولين الإنجليز في هذه الجزيرة وعدوا بإرسال طلبهم إلى

---

(١) Gray J. M. , The British in Mombasa 1824 - 1826 , London , 1957, p. 20-21 .

(٢) سمير أبو ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٤ .

سعدية محمد سعيد عمر ، عمان والنفوذ البريطاني في عهد السيد سعيد بن سلطان ١٢٢٠-١٢٧٣هـ/١٨٠٦-١٨٥٦م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية التربية للبنات بجدة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ص٦٢ .

(٣) كان سليمان هذا والياً على بمبة من قبل عبد اللّه بن أحمد المزروعي ، ويذكر جمال قاسم وغيره أن الذي تولى بعد عبد اللّه بن أحمد ابنه سالم الذي لم يكن مثل أبيه في الحكمة والدهاء ، والواقع أن الذي تولى بعد عبد اللّه بن أحمد هو سليمان بن علي الذي استمر في الحكم حتى عزل في عام ١٢٤١هـ/١٨٢٦م من قبل أبناء أخيه الذين اتهموه بالتهاون والتفريط . انظر :

الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٦٦ ، ٧٢ ،

السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص١٤ ،

جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص١٩٥ .

المسؤولين المختصين[1]، و لم يقف المزارعة عند هذا الحد ، بل أرسلوا رسالتين إلى حكومة الهند البريطانية ، الأولى من سليمان المزروعي يعرض فيها نصف إيرادات بلاده الجمركية مقابل إبعاد التهديد البوسعيدي عن ولايته ، والرسالة الأخرى من أعيان ممبسة أبدوا فيها عرضاً مشابهاً لعرض سليمان المزروعي ، ورغم ذلك كله فإن الرد البريطاني على هذه الرسائل لم يكن بأحسن من الردود السابقة[2].

وفي هذه الأثناء كانت بريطانيا تعمل على تنفيذ معاهدة عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م مع السلطان سعيد للقضاء على تجارة الرقيق[3]، فأرسلت اسطولاً بحرياً لمراقبة تنفيذ هذه المعاهدة في بحار شرق أفريقية بقيادة الكابتن أوين (Owen) [4] وبدأت بحملات تفتيشية لمراقبة السفن القادمة والمغادرة من السواحل العمانية على بحر العرب والمحيط الهندي ، ومن أولى هذه الحملات الحملة التي قادها القبطان فيدال (Vidal) على ظهر سفينته براكوتا (Baracouta) ؛ وما إن وصلت إلى ساحل ممبسة في ربيع الأول من عام ١٢٣٩هـ/ديسمبر ١٨٢٣م حتى أرسل الوالي المزروعي وفداً من أعيان ممبسة إلى فيدال ؛ وبعد أداء التحية

---

(١) الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٦٧ .
السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص١٤ .

(٢) Zomarsh , East Africa, cambridg unversity Press, London,1961 , p. 92 .

(٣) انظر المبحث الرابع من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

(٤) أوين : هو وليم فيتز وليم ونتورث أوين (William fitzwilliam Wentworth Owen) (١١٨٨-١٢٧٤هـ/١٧٧٤-١٨٥٧م) قبطان السفينة لفن (Leven) إحدى قطع الأسطول البريطاني، وكلف بمسح الشواطىء الأفريقية في المحيطين الهندي والأطلسي ، كان من المقتنعين بفكرة محاربة تجارة الرقيق ، التي أصبحت الهم الأكبر لمعظم ضباط البحرية البريطانية لا سيما بعد انتهاء الحرب النابليونية ، انظر :
السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٦٦-٦٧ .
Coupland , R ., East Africa and its Invaders , p. 226 .

طلبوا منه أن يضع إمارتهم تحت الحماية البريطانية ، وأن يأذن لهم برفع الراية البريطانية على قلاعهم ، ولما كان فيدال لا يملك الإذن في مثل هذه الأعمال ، فقد وعدهم بأخذ رأي حكومة الهند البريطانية [١] ، فبعث فيدال يستطلع رأي أوين ، فكان رأي هذا الأخير أن يجيبهم إلى طلبهم ، ولكنه في الوقت نفسه كتب إلى حكومة الهند يخبرها بأنه سيقدم الحماية المطلوبة للمزارعة ، وعلل ذلك بقوله : " إننا لو لم نقدم الحماية للمزارعة فإنهم سيلجأون للفرنسيين لحمايتهم ، وسقوط ممبسة في أيدي الفرنسيين يعني أنها ستكون شوكة خطيرة تزعج الامبراطورية البريطانية أكثر ممَّا حدث في جزيرة موريشيوس " [٢] ، ولكن وقبل وصول رأي الحكومة البريطانية وصلت حملة عمانية إلى ممبسة ، فعمل سليمان المزروعي على تضليل المهاجمين فرفع العلم البريطاني على قعلة ممبسة [٣] ، ولهذا لم يجرؤ قائد الحملة العمانية على الهجوم بل اكتفى بالحصار البحري [٤] .

و لم يلبث أوين أن أبحر إلى ممبسة فوصلها في جمادى الآخرة من عام ١٢٣٩هـ/فبراير ١٨٢٤م [٥] على ظهر سفينته ليفين (Leven) ، فوجد أن العلم البريطاني يرفرف على قلعة ممبسة ، وبعد أن استقبله أعيان المدينة ، بينوا له الأسباب التي دفعتهم إلى رفع العلم البريطاني دون إذن ، ووجهوا له طلباً جديداً

---

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٣ .
رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣ ، جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص١٩٧-١٩٨ .
السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص١٦ .

(٢) Coupland , R., East Africa and its Invaders, p. 237 .

(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣ .

(٤) الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٧٠ .
Gray , J. M., History of Zanzibar, From The Middle Ages To 1856, Oxford University Press, London, 1962, p. 117 .

(٥) يشير أحد الباحثين إلى أن وصول أوين إلى ممبسة كان في ديسمبر من عام ١٨٢٣م . انظر : جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص١٩٨ .

لوضع بلادهم تحت الحماية البريطانية ، وقبل أن يتلقى أوين رداً من حكومته على طلبه السابق حول هذا الموضوع ؛ عمل بما رآه ؛ فاجتمع مع زعماء المزارعة وشيوخ وأعيان ممبسة ، وبعض زعماء الجزر الواقعة بين نهر بنغاني (Pangani)[1] وماليندى ، وأعلن قراره بوضع تلك البلاد تحت الحماية البريطانية[2]، وذلك بالشروط التالية :

١ - تلتزم بريطانيا بأن تعيد إلى الوالي المزروعي جميع ممتلكاته التي أخذها البوسعيديون وتشمل بمبة ، ولامو ، وباته ، والشريط الساحلي حتى نهر بنغاني .

٢ - أن يظل الوالي المرزوعي حاكماً على ممبسة وأن يكون حكمها وراثياً في أسرته .

٣ - أن تعين بريطانيا وكيلاً سياسياً من جانبها ليقيم في ممبسة .

٤ - أن تقسم واردات ممبسة الجمركية مناصفة بين الحكومة البريطانية والمزارعة.

٥ - أن يسمح للرعايا البريطانيين بالتجارة داخل بلاد المزارعة .

٦ - أن يوافق المزارعة على إلغاء تجارة الرقيق في بلادهم ، ويتعاونوا مع السلطات البريطانية في هذا الجانب [3] .

---

(١) نهر بنغاني : أحد الأنهار الرئيسة في تنزانيا ، التي تصب في المحيط الهندي .انظر : مجموعة مؤلفين ، الموسوعة العربية العالمية ، ط١ ، مؤسسة أعمال الموسوعة للثقافة والتوزيع ، الرياض، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، ٢١٢/٧ .

(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٠٣/٢ .

(٣) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٤ .
رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣-٩٤ .
Coupland , R. , East Africa and its Invaders , pp. 235-236 .

وبعد توقيع هذه المعاهدة ، عين أوين الضابط البحري جون ريتز (John Reittz) وكيلاً سياسياً عن بريطانيا في ممبسة ، وجورج فيلبس (George Phillips) قائداً للقوة الإنجليزية في ممبسة [1] ، التي أوكل إليها أوين مهمة تتبع تجارة الرقيق ومحاولة القضاء عليها بشكل كامل [2] .

وحين ينظر الباحث في بنود هذه المعاهدة يجد أن أوين حرص أن يضمنها موافقة المزارعة على محاربة تجارة الرقيق ؛ إذ كان مكلفاً -كما سبقت الإشارة- بمحاربة تجارة الرقيق في بحار شرق أفريقية ، ولعله أراد من ذلك أن تكون هذه المعاهدة على غرار معاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م مع السلطان سعيد ؛ لتحقيق أهداف بريطانيا من ورائها ، ومن هنا فقد تضمنت هذه المعاهدة بنوداً تضمن لبريطانيا أن توسع نفوذها باسم الحماية ومكافحة تجارة الرقيق ، والسيطرة على مقدرات المنطقة .

إلا أنه من جانب آخر يبدو أن أوين لم يكن يدرك مقدار طموحات السلطان سعيد في منطقة ساحل شرق أفريقية ؛ إذ كان يعتقد أن تذرع الإنجليز بمكافحة تجارة الرقيق ستكون سبباً كافياً في الحد من طموحات البوسعيديين في المنطقة، ولكنه في ذات الوقت لم يكن يدرك أن حكومة الهند البريطانية مستعدة للتضحية بالمزارعة وغيرهم في ساحل شرق أفريقية ، مقابل كسب ود السلطان سعيد والمحافظة على المعاهدات التي عقدتها معه ، وذلك لسببين :

---

(١) سعدية عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٦ .

(٢) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص١٨ .

١ – أهمية منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر لبريطانيا .

٢ – عدم إدراك الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة ساحل شرق أفريقية في ذلك الوقت .

ولم ينتظر المزارعة موافقة الحكومة البريطانية على هذه المعاهدة ؛ إذ سرعان ما طلبوا من أوين البدء بتنفيذ بنودها ، لا سيما فيما يتعلق باسترجاع أملاكهم التي أخذها البوسعيديون ، ولذا غادر أوين ممبسة ومعه بعض رجال المزارعة إلى جزيرة مورشيوس في محاولة لكسب التأييد لهذه المعاهدة ، وحاول في أثناء طريقه استعادة جزيرة بمبة ذات الأهمية الاقتصادية لممبسة ، فرفض واليها من قبل السلطان سعيد أن يسلمها لهم ، فآثر أوين الانسحاب دون أن يحقق أهدافه ؛ إذ خشي أن يؤثر ذلك على علاقة حكومته بالسلطان سعيد إذا أعلن الحرب على والي بمبه [1].

ولا شك أن إعلان الحماية البريطانية على ممبسة، وعلى غيرها من مقاطعات شرق أفريقية؛ سيؤدي حتما إلى غضب السلطان سعيد ؛ الذي يعتبر ذلك انتهاكاً لسيادته على هذه المناطق ، ولذا بعث السلطان سعيد برسائل متتابعة إلى حكومة الهند ، ذكر فيها أن أوين ساعد المزارعة حينما وقف بأسطوله حائلاً دون وصول القوات العمانية للقضاء على حركة المزارعة الاستقلالية [2] ، وأكد السلطان سعيد أن ممبسة تابعة لعمان ، وأنه على الرغم

---

(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٤ .

Coupland, R. East Africa and its Invaders , p.239.

(٢) جمال قاسم ، الخليج العربي ١٥٠٧-١٨٤٠م ، ب.ط، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ب.ت، ص٢١٤ .

من تصرفات المزارعة إلا أن واليها كان يستلم وظيفته من عمان [1] ، وأشار إلى أن أعيان عمان اجتمعوا معه وطلبوا منه التنصل من التزاماته مع بريطانيا وترك محالفتها ، والبحث عن حليف آخر قوي ، مثل الدولة العثمانية ، وذلك إذا ما نُفذت المعاهدة التي أبرمت بين الإنجليز والمزارعة ، وأنه (أي السلطان سعيد) رفض ربط مصير بلاده بمصير الدولة العثمانية [2] .

والواقع أن السلطان سعيد كان حريصاً وحذراً في رسائله تلك ، فعمل بما تقتضيه الحنكة السياسية ، فهو تارة يشير إلى أن أعيان عمان لا يوافقون على التقارب الانجليزي المزروعي ، ويهدد تارة أخرى بالاستعانة بحليف قوي معاد لبريطانيا لحمايته في حالة انحلال التحالف القائم بين بريطانيا وعمان ، وفي الوقت نفسه يؤكد أنه شخصياً حريص على استمرار الصداقة والتحالف مع بريطانيا .

وعندما قام الكولونيل ستنرز (E.G. Stanners) المقيم البريطاني في الخليج العربي آنذاك بزيارة لمسقط في جمادى الأولى من عام ١٢٤١هـ/ديسمبر ١٨٢٥م التقى مع السلطان سعيد الذي أخذ يشكو له من تدخل أوين في شؤون بلاده الأفريقية ، وأن ذلك يُعد انتهاكاً واضحاً للصداقة القائمة بينه وبين بريطانيا [3] ، فأبدى المقيم البريطاني تعاطفه مع السلطان سعيد وأكد له أن بريطانيا ستعمل على سحب حاميتها من ممبسة ، وكتب إلى حكومة الهند رسالة يقترح فيها الاعتذار عما حدث ، والإشارة إلى أن ما قام به أوين في ممبسة لم

---

(١) سمير أبو ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٠ .

(٢) Zomarsh , op. cit. p. 99.

(٣) جمال قاسم ، الخليج العربي ، ص٢١٤-٢١٥ .

يكن بناء على أوامر صادرة من الحكومة البريطانية [١] .

ومهما يكن من أمر فقد كتب حاكم عام الهند رسالة في جمادى الأولى ١٢٤١هـ/ديسمبر ١٨٢٥م إلى مجلس إدارة شركة الهند الشرقية الإنجليزية في لندن بناء على تقرير المقيم البريطاني في الخليج العربي ، أشار فيها إلى عدم كفاية المعلومات التي بين يديه والتي يمكن من خلالها الحكم على ادعاءات السلطان سعيد في ممبسة ، إلا أنه قال : " يبدو أن حق السلطان في ممبسة موضع شك " ولكنه أكد على إخلاص السلطان سعيد للحكومة البريطانية ، وأنه عمل بجد في مقاومة القرصنة في الخليج العربي ، وضحى بأموال طائلة حينما وافق على أعمال معينة تكفل القضاء على تجارة الرقيق في بلاده ، وخلص الحاكم العام إلى أن التراجع عن دعم المعاهدة التي عقدها أوين مع المزارعة عمل غير مناسب ، إلا إذا ثبت حق السلطان سعيد في التمتع بالسيادة على ممبسة ، وإذا لم يثبت حقه في ذلك ، فإن جعل ممبسة محمية بريطانية يمكن أن تستخدم كأداة للقضاء على تجارة الرقيق في ساحل شرق أفريقية [٢] .

ولكن الحكومة البريطانية لم تلبث أن أصدرت قراراً بالانسحاب من ممبسة وأُمر أوين بسحب الحامية البريطانية الصغيرة من هناك وذلك في عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٦م بعد أن دامت الحماية البريطانية لممبسة والمقاطعات التابعة لها سنتين [٣] .

---

(١) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٢٢ .

Coupland R. East Africa and its Invaders , p. 259 .

(٢) Coupland , R. The British Anti-Slavery Movement , London , 1933 , p. 200.

Gray , J. M. History of Zanzibar , pp 145-146 .

(٣) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٤ .

Coupland, R East Africa and its Invaders , p.p. 266-270 .

ويرى أحد الباحثين أن قرار الحكومة البريطانية بالتنصل من تصرفات أوين تجاه ممبسة ؛ كان بعد أن درست التقارير التي كتبها أوين ومورسم (Moorsom) [1] اللذان زارا ممبسة ، ومن هنا بعث وزير المستعمرات بالحكومة البريطانية رسالة إلى حاكم جزيرة موريشيوس في ربيع الثاني من عام ١٢٤٠هـ/نوفمبر ١٨٢٤م ضمنها قرار حكومته بالتخلي عن إعلان أوين الحماية على ممبسة ، لأن أهل ممبسة لا يريدون الحماية الإنجليزية على بلادهم ، وذلك حسب تقرير مورسم الذي التقىبهم حين زيارته لممبسة ؛ والذي أشار فيه إلى أن السكان لم يبدوا أي رغبة في خضوع بلادهم لبريطانيا [2] .

وقد خشيت حكومة الهند البريطانية بعد إعلان إلغاء الحماية على ممبسة أن يلجأ المزارعة إلى طلب الحماية من فرنسا ، وبما أن هذا العمل تم إرضاء للسلطان سعيد وإبقاء على أواصر التعاون والصداقة ؛ فإن المقيم البريطاني في الخليج العربي أبلغ السلطان سعيد بناء على تعليمات حكومته أن من الواجب عليه العمل على منع المزارعة من طلب الحماية من الفرنسيين ، وأن لا يغالي في إظهار عدائه لهم [3] .

وعلى كلّ حال فإن الحكومة البريطانية كانت تدرك أن التخلي عن إعلان الحماية على ممبسة يعني السماح تلقائياً للسلطان سعيد ليقرر في مصير المزارعة ما

---

(١) مورسم : هو قبطان السفينة أربادن (Arbadn) التي كانت تجوب ساحل شرق أفريقية في تلك الأثناء وطلب منه أن يتوجه إلى ممبسة للعمل على تنفيذ معاهدة أوين مع المزارعة ، فقام مورسم بهذه الزيارة ، ثم رفع تقريره إلى المسؤولين البريطانيين . انظر :
رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٢٣ .

(٢) Coupland, R. East Africa and its Invaders , p. 262.

(٣) Coupland, R., Exploitation of East Africa 1850-1890 , London ,1939,p.p. 9-10.
جمال قاسم ، الخليج العربي ، ص٢١٥ .

يشاء ، فرغبت ألا تقف إلى جانب المزارعة لئلا يتنصل السلطان سعيد من معاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م المهمة بالنسبة لبريطانيا ؛ فمن خلال هذه المعاهدة يتسنى لها التدخل في شؤون الخليج العربي بحجة تنفيذ بنودها ، في الوقت الذي تعمل فيه على إبعاد النفوذ المنافس عن المنطقة . وإضافة إلى ما سبق فإنه يبدو للباحث أن هناك سببين رئيسين جعلا الحكومة البريطانية تتخلى عن المزارعة وتقف إلى جانب السلطان سعيد ، وهما :

١ - أن من المسلم به أن حكومة الهند البريطانية كانت تأمل في أن تتوصل إلى معاهدات مماثلة لمعاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م مع القوى الأخرى في الخليج العربي ، وإن وقوفها إلى جانب حلفائها سيشجع هذه القوى للدخول في معاهدات مماثلة ، وهذا ما تريده بريطانيا .

٢ - أنه قد تبين بعد إعلان أوين الحماية البريطانية على ممبسة أن المزارعة لن يكونوا في مستوى إخلاص السلطان سعيد للحكومة البريطانية ، وقد أكد ذلك تقرير مورسم الذي سبقت الإشارة إليه ، بل إن المزارعة ربما يقفون حجر عثرة في تنفيذ المشروعات الاستعمارية الإنجليزية في شرق أفريقية ، ومن هنا فإن استيلاء السلطان سعيد على المنطقة يعني زوال هذه المعوقات .

ولم تكد تنسحب القوات البريطانية من ممبسة في عام ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ، حتى أدرك السلطان سعيد أن ذلك إذناً من بريطانيا ليستأنف نشاطه ضد المزارعة، ولذلك أرسل إنذاراً نهائياً إلى سالم المزروعي [1] الذي خلف سليمان

---

(١) هو سالم بن أحمد بن محمد بن عثمان بن عبد الله المزروعي ، تولى عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٠م بعد عزل سليمان بن علي من قبل أبناء أخيه أحمد بن محمد ، ويشير مؤرخ المزارعة أن سبب عزله ميله الشديد إلى السلم وتفريطه في بلاده . انظر :

الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٧٢ ؛

رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٤.

ابن علي في حكم ممبسة يطلب فيه الخضوع وتسليم قلاع المدينة ، فأجابه سالم بمنحة السيادة الاسمية على ممبسة ، ودفع أتاوة سنوية له ، مع عدم السماح له بدخول القلعة، فأثار هذا الرد غضب السلطان العماني ، فخرج بنفسه على سفينته ليفربول (Liver Pool) ومعه أسطول مكون من تسع سفن [1] محملة بالرجال والسلاح، في الوقت الذي عمد فيه المزارعة إلى تقوية وسائلهم الدفاعية وكان ذلك في عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٨م[2] ، وما إن وصل السلطان سعيد بحملته إلى ممبسة حتى استطاع أن يستولي على قلاع المدينة ، وفي أثناء القتال استعان السلطان سعيد بأحد أعيان المزارعة ليقنع سالم المزروعي بالتفاوض معه [3] ، لقاء مبلغ من المال ، فنجح في مهمته ، وانتهت تلك المفاوضات التي عقدت على ظهر سفينة السلطان سعيد بالاتفاق على ما يلي :

١ - تسليم قلعة ممبسة للسلطان العماني وله أن يترك فيها حامية مؤلفة من خمسين جندياً ، على أن يكونوا من قبيلة بينها وبين المزارعة وفاق .
٢ - أن تكون القلعة مقراً للوالي وعائلته ، كما كان ذلك سابقاً .
٣ - اعتراف المزارعة بسلطة السلطان سعيد على ممتلكاتهم في شرق أفريقية ، مقابل اعترافه بالحكم الوراثي لأسرة المزروعي في ممبسة .

---

(١) يذكر أحد الباحثين أن السلطان سعيد خرج بعشر أو إحدى عشرة سفينة ، وألف ومائتي رجل ، انظر : السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٩٥ .

(٢) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٦-١٢٧ .
رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٤.
جمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٠١.

(٣) يشير رودلف سعيد إلى أن السلطان سعيد كان يأمل بنصر سهل وسريع ، ولذا لم يقم بهجوم مباشر على المدينة ، وأن سالم لم يتزحزح عن موقفه ، ورفض كلّ عروض التفاوض . انظر : مصدر سبق ذكره ، ص٩٧ .

٤ – تقسيم العشور (الجمارك) بين الجانبين على حد سواء ، وللوالي المزروعي أن يختار من يشاء في إدارة الجمارك [١] .

غير أن هذه الاتفاقية لم يكتب لها أن تنفذ بشروطها ؛ حيث وضع السلطان سعيد أكثر من مائتي جندي فاضطر سالم المزروعي إلى الخروج من القلعة [٢] ؛ للسكنى في المدينة ، وعمل البوسعيديون على تقوية حصون ممبسة وقلاعها، في الوقت الذي غادر فيه السلطان سعيد إلى زنجبار التي كانت خاضعة له ؛ ليزورها لأول مرة ، وقد أعجب فيها وود لو طالت إقامته بها ، إلا أن الأوضاع في عمان لم تكن مستقرة ، ممَّا اضطره إلى العودة إلى هناك [٣] .

ويرى أحد الباحثين أن السلطان سعيد عمد إلى تأليب القوى الموجودة في الشرق الأفريقي ضد المزارعة ، وهذا ما دفع الوالي البوسعيدي على .بمبة إلى أن يأتي إلى ممبسة، بعد أن اِتهم المزارعة بأنهم يعدون للثورة على السلطان العماني، وطلب منهم التنازل عن حكم ممبسة ممَّا دفعهم إلى الثورة عليه وسجنه ثم إعدامه وهذا يعني أن المزارعة أدركوا حقيقة ما يهدف إليه السلطان سعيد، فكان قتل واليه على .بمبة يعني الخروج وإعلان التمرد عليه [٤] .

ويرى آخرون أن الوالي البوسعيدي على .بمبة عُين والياً من قبل السلطان سعيد على ممبسة ، وأن المزارعة احترموا واليهم خوفاً من أن يُتهموا بنقض ما

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٧ .

Coupland, R. East Africa and its Invaders , p. 273 .
Roland Oliver and Gervase Mathew , East Africa , London, clarendon press, 1963 , p. 213 .
Groy , J. History of Zanaibar , p. 124.

(٢) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص٢٠٢ .

(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٨ – ٩٩ .

(٤) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٤–٥٥ .

تعهدوا به على أنفسهم ، ولكن هذا الوالي أساء معاملة الأهالي ؛ فشكوه إلى السلطان سعيد، وهذا ما أثار الوالي الجديد ، فطلب من المزارعة تسليم المدينة أو الحرب ، فنشب القتال ، وحوصر الوالي والحامية العمانية ، حتى اضطروا إلى الاستسلام في جمادى الآخرة من عام ١٢٤٤هـ/ أبريل ١٨٢٩م [١] . وفي ذلك يقول الشاعر محيي الدين القحطاني [٢] الذي عايش هذه الأحداث :

وَسَأُنْبِئَنَّكَ مَا جَرى في أرْضِنَا	مُمْباسَةَ بين الكرام الفُضَّل
لما أتَاها بالهُدى خيرُ النُّهى	شمسُ الملوكِ ومن صميم الكُمَّلِ
أعني بمولانا سَعيدٍ سَيد	من نسلِ سلطان الكريم الأبْطَلِ

ويشير إلى الوالي العماني على بمبه بقوله :

كَرِهَتْه أصحابُ البلادِ جَميعُهم	وقليلُ صَبْرٍ لا يَنَالُ بمَأْمَلِ
وأثَارَ نَارَ فتنة مخمُودَةٍ	يا قِلَّة الصبر الخفيفِ المَعْقِلِ
فإذا المدافعُ والبنادقُ تقعقع	فَقْعَ الرعودِ القاصفاتِ الهُوَّلِ
حرَق البلادَ بنَارِها مَشْبُوبةً	قتل العِبَادِ بغَيْر مُوجب مُقْتَلِ
فتشمَّرُوا أولاَدَ أحمدَ للوَغَى	كالصافِنات المُوريَات الصُّهَّلِ

---

(١) الأمين المزروعي ، مصدر سبق ذكره ، ورقة رقم ٨١-٨٣ .
المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٨-١٢٩ .
سمير أبو ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٢ .

(٢) هو محيي الدين ابن الشيخ القحطاني أحد أبرز القضاة في ساحل شرق أفريقية سني المذهب ، أنشأ عدداً من المدارس في بمبة وزنجبار ، واستخدمه السلطان سعيد لإقناع بعض خصومه ، كرّمه السلطان سعيد وابنه ماجد ، من أبرز مؤلفاته : تاريخ كلوه ، شرح خطبة منهاج الطالبين ، توفي في مالينديي في شعبان من عام ١٢٨٦هـ، ديسمبر ١٨٦٩م. انظر :
الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٥-٧٦ .

إلى أن قال :

صَبَروا وَتَموا في الحصــارِ مُديــدة ... جعلوا تروسَ جلودِهم مِنْ مأكلِ
حتــى إذا فَنيــت جميــعُ معاشِـــهم ... لم يبــقَ فــيرانُ لهُـــم لم تؤكَــلِ
طَلَبُوا الأمان لِيَخْرُجُوا مِن كُوتِهم ... نَفْساً وَمَــالاً آمنــين المقتــلِ (١)

وما إن علم السلطان سعيد بحصار حامية ممبسة حتى خرج إليها ومعه أكثر من ألفي رجـل فوصلهـا في أول صيـف عـام ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، والتقـى مـع المزارعة ودارت معركة حامية بين الجانبين كان الظفر في بدايتهـا للبوسعيديين ، ولكن المزارعة كروا على جنـود السلطان سعيد الذيـن تقهقـروا إلى السـاحل ، وحلّت الهزيمة بجيش السلطان العماني الذي لما رأى ما حلّ بجيشه أقلع بأسطوله إلى زنجبار (٢) .

ويشير أحد الباحثين إلى أن السلطان سعيد رجع إلى مسقط بعد نهاية المعركة لمواجهة التهديدات السعودية (٣) ، ويذكـر المغـيري أن المزارعـة حـاولوا استعادة بمبة في عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م إلا أنهم أخفقوا في ذلك (٤) .

وعلى كلّ حال فإن الأحداث التالية تؤكد أن السلطان سعيد أدرك أنه لابد من الاستعانة بحليف يطمئن إليه في صراعه مع المزارعـة ، لذلـك طلـب مسـاعدة

---

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣١-١٣٣ .
(٢) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٣-١٣٤ .
(٣) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص٢٠٣ .
(٤) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٤ .

ملكة مدغشقر [1] ، لكن تلك المساعدة لم تصله ، ولذا اتجه إلى الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تستعد للدخول في علاقات اقتصادية مع السلطنة العمانية ، وفي أثناء المفاوضات بين الجانبين عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٣م وافق السلطان سعيد على منح الأمريكيين كلّ ما يريدونه من امتيازات ، والسماح لهم بتأسيس المراكز التجارية في زنجبار ، أو في أي مكان من بلاده ، مقابل أن يساعدوه في الاستيلاء على ممبسة [2]، ولكن الأمريكيين لم يروا أن من مصلحتهم الدخول في هذه المغامرة ، بل رأوا أن مصلحتهم تقتضي توثيق العلاقة مع سلطنة عمان من الناحية الاقتصادية فقط ، لا سيما مع القسم الأفريقي من السلطنة [3] . وما إن علمت بريطانيا بمحاولة السلطان سعيد طلب المساعدة من الأمريكيين ، حتى بادرت بإرسال الكابتن هارت (Hart) لعقد اتفاقية تجارية مماثلة لاتفاقية أمريكا مع السلطان سعيد [4] ، هذا هو الغرض المعلن ، أمَّا الغرض الحقيقي فهو معاتبة السلطان سعيد على طلبه مساعدة الأمريكيين ، إضافة إلى

---

(١) مدغشقر : هي إحدى جزر المحيط الهندي ، ويفصلها عن الساحل الأفريقي مضيق موزمبيق ، خضعت للحماية الفرنسية عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، واسمها الرسمي جمهورية مالا جاسي . انظر : مجموعة مؤلفين ، الموسوعة العربية الميسرة ، ١٦٢٩/٢ . وتذكر بعض المصادر أن السلطان سعيد عرض على هذه الملكة الزواج في عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٣م لكنها رفضته . انظر :
المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٦ ؛
رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٤ .

(٢) انظر حول العلاقات التجارية بين عمان والولايات المتحدة انظر :
هيرمان إيلتس ، عمان والولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة محمد كامل ، ب.ط، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، ص٩ وما بعدها .

(٣) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص٢٠٤ .
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٢٧/٢-٧٢٨ .

(٤) Coupland , R. East , Africa and its invaders , p. 281.

مراقبة أوضاع التجارة الأمريكية في الدولة العمانية [1] .

وفي هذه الأثناء توفي سالم بن أحمد المزروعي عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ، فتعرضت أسرته إلى صراعات عديدة للوصول إلى السلطة ، مما جعل سكان ممبسة من غير المزارعة يضيقون ذرعاً بهذه المنازعات التي امتد أثرها إلى مقاطعات ساحل شرق أفريقية الأخرى ؛ فذهب وفد منهم إلى مسقط وطلبوا من السلطان سعيد التدخل للقضاء على تلك المنازعات ، و لم يكن شيء أحب إلى السلطان سعيد من هذا الطلب ، فخرج من مسقط على رأس حملة عسكرية ووصل إلى ممبسة في ذي الحجة ١٢٥٣هـ/فبراير ١٨٣٧م ، وتمكن من إنزال قواته في المدينة والاستيلاء على قلعتها ، وقد ساعده على ذلك سوء الأوضاع الداخلية في ممبسة ، إذ اضطر الوالي المزروعي الأخير راشد بن سالم إلى أن يطلب الصلح[2] من السلطان سعيد على أن تجدد الاتفاقية السابقة ، ولكن هذا الأخير وبنشوة الانتصار الساحق لم يكن ليوافق على ذلك ، بل أجبر الوالي المزروعي على التخلي عن قلعة ممبسة والسكنى في المدينة ، ويشير بعض الباحثين [3] إلى أن السلطان سعيد لم يشأ أن يجرد الوالي المزروعي من جميع

---

(١) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧ ؛
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٢٨ ؛

(٢) اختلفت المصادر حول هذا الصلح ، فيرى مايلز ، وردولف سعيد أنه تم بين الجانبين على أن يتنازل الوالي المزروعي عن قلعة المدينة إلى علي بن منصور ويصحبه فيها (٥٠٠) جندي من جنود السلطان سعيد ، بينما يذكر بينت (Bennett) أن هذا الصلح كان مماثلاً للصلح السابق الذي تم بين الجانبين.
انظر : مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٤ ؛
رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٢؛
Bennett, N.R, A History of the Arab State, p.22 .

(٣) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٨ .

=

سلطاته ، بل أبقاه في حكم ممبسة ريثما ينظر في أمره .

ويشير بعض المؤرخين إلى أن الوالي المزروعي دُعي [(١)] إلى زيارة زنجبار لمقابلة السلطان سعيد ، وعرض عليه في هذه الزيارة أن يتخلى عن حكم ممبسة وأن يتولى حكم جزيرة مافيا ، وبمبة، وأن يعطى مبلغاً من المال تعويضاً له ، إلا أن راشد بن سالم المزروعي رفض هذا العرض وعاد إلى ممبسة . ولكن السلطان سعيد توصل إلى أهمية القضاء النهائي على المزارعة، وأن استقرار حكمه في المنطقة مرهون بذلك ، ولذلك أوفد ابنه خالد [(٢)] إلى ممبسة ، فقام بالاحتيال على أعيان المزارعة حتى أدخلهم القلعة ، ثم قبض عليهم [(٣)] وكبلهم بالحديد ،

=

جي كيركمان ، التاريخ المبكر لعمان الإسلامية في شرق أفريقيا ، ضمن بحوث ندوة الدراسات العمانية ، نشر وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م ، ٣٠٤/٥ .

(١) يذكر رودلف سعيد أن راشد بن سالم المزروعي ذهب إلى زنجبار على أمل تعديل شروط المعاهدة إلى الأفضل . انظر : مصدر سبق ذكره ، ص١١٢ .

(٢) خالد هو الابن الثاني للسلطان سعيد ، ولد في عام ١٢٣٤هـ/١٨١٩م ، من أم جورجية ، يذكر الفارسي إنه اشتغل بالتجارة واستطاع أن يجمع ثروة كبيرة ، واتخذ اسماً مستعاراً، شارك في قيادة المعارك في ممبسة عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٧م ، وفي سيوي عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ، وتولى حكم الشطر الأفريقي من السلطنة في فترة من حكم والده ، مرض في آخر حياته وتوفي عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م .
انظر : الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ ؛
سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٦ ؛
رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٤ .

(٣) تم القبض على راشد بن سالم المزروعي وأكثر من خمس وعشرين من أعيان المزارعة .انظر :
أحمد المعمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٣ .
رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٣.

ثم نقلهم إلى زنجبار ، ومنها إلى بندر عباس ، حيث تم سجنهم هناك [١] ، أمّا بقية المزارعة فقد تفرقوا في المنطقة ولم تقم لهم قائمة بعد ذلك .

وهكذا قدر للسلطان سعيد بمساعدة بريطانيا أن ينجح في صراعه المرير مع المزارعة، وأن يستولي على ممبسة التي ما إن خضعت له حتى دان له ساحل شرق أفريقية ، إضافة إلى الجزر المقابلة لهذا الساحل [٢] ، إلا أن سيو [٣] (Siyu) وباته وبعض مناطق البربر لم تخضع لحكمه [٤] ، واتجه السلطان سعيد بعد ذلك إلى تدعيم نفوذ دولته بشقيها الأسيوي والأفريقي ، وإلى إقرار النظم السياسية والاقتصادية التي تسهم في تنظيم دولته .

وفي شهر جمادى الأولى من عام ١٢٥٨هـ ، يونيو ١٨٤٢م بعث السلطان سعيد برسالة إلى إيرل أبردين (Earl of Aberdeen) وزير الخارجية البريطاني (١٢٥٧-١٢٦٢هـ/ ١٨٤١-١٨٤٦م) ، ذكر فيها أنه أتم استيلاءه على ساحل شرق أفريقية ، وأنه سيعطي الحماية لمن يطلبها من السكان المجاورين للساحل المذكور ، وسيعمل على فتح الطرق الداخلية للتجارة لمن يرغب في

---

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٤ .
جمال قاسم ، دولة بو سعيد ، ص٢٠٥ .

(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٩٧ .
سبنسر ترمنجهام ، الإسلام في شرق أفريقيا ، ترجمة محمد عاطف النواوي ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣م ، ص٥٩ .

(٣) سيو : إحدى المدن الواقعة في جزيرة باته ، لها مجلس مكون من عدد من الشيوخ لتصريف شؤونها ، ولم تكن خاضعة لوالي باته ، حاربها السلطان سعيد غير مرة ، ولكنه لم يستول عليها . انظر :
الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٥ ؛
ترمنجهام ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٦ ،

(٤) جي كيركمان ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠٤ .
ترمنجهام ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٩ .

ذلك ، وطلب في ختام رسالته رأي الحكومة البريطانية حيال ذلك [1] .

وتلقى السلطان سعيد رداً إيجابياً من أبردين قال فيه : " لقد درست حكومة جلالتها [الضمير هنا يعود على ملكة بريطانيا] محتوى رسالتكم ، ولرغبتها الصادقة في ازدهار دولتكم وتوفيق معاليكم ، فإن حكومة جلالتها ليس لديها أي اعتراض في أن تبسطوا سلطانكم ، كما اقترحتم على الأراضي التي آلت إليكم من أسلافكم على طول الساحل الشرقي لأفريقية " [2] . وبذلك استطاع السلطان سعيد أن يحظى برضا الحكومة البريطانية على توسعه في شرق أفريقية .

---

(١) **F. O.** , 54/4, Trnslation of The Substance of a Letter From Saeed Sueed Bin Sultan Imaum of Muscat, To The Earl of Aberdeen, Her Britannic Majesty,s Principal Secretary of State For Foreign , Affairs, Zanzibar 9th Jamadell owal 1258, 19th June 1842, p. 74.

(٢) **F. O.** , 54/4, Letter Fron Earl of Aberdeen To Saeed Sueed Bin Sultan, The Imaum of Muscat, No. 86, Foreign office, In 9th November 1842, P. 74.

ثانياً : الأوضاع الاجتماعية :

ارتبطت حياة الأرقاء في سلطنة عمان في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي بالحياة الاجتماعية للسكان ؛ إذ دفعت أنماط حياتهم وظروفهم المعيشية إلى استخدام الأرقاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي . وذلك أن طبيعة الأوضاع الاجتماعية عند سكان الجزيرة العربية أسهمت بشكل كبير في وجود الأرقاء في الحياة الاجتماعية لسكان المنطقة ، لأن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع القبلي تمنع ابن القبيلة العربية أن يعمل في بعض المجالات التي يُرى أنها أعمال وضيعة قد تحط من قدر صاحبها .

ومن هنا فإن دراسة الأوضاع الاجتماعية في سلطنة عمان بشقيها الأسيوي والأفريقي خلال فترة البحث وإلقاء الضوء على فئات المجتمع من القبائل العربية والفئات الأخرى ، تكشف بجلاء عن المكانة الاجتماعية التي يتبوأها الأرقاء في المجتمع العماني، والأعمال المنوطة بهم ، ومدى إسهامهم في المكانة الاقتصادية المرموقة التي احتلتها سلطنة عمان في فترة البحث ، لا سيما في عهد السلطان سعيد بن سلطان .

ومن هذا المنطلق فإن دراسة الأوضاع الاجتماعية في عمان في تلك الفترة تبين أن تجارة الرقيق في السلطنة لم تكن عربية خالصة ، إذ أسهمت فئات أخرى غير عربية في هذه التجارة ، ويأتي الهنود في مقدمة هذه الفئات ، فهم إلى جانب الأعمال التي أنيطت بهم من جانب حاكم السلطنة فقد كانوا في كثير من الأحايين هم الممولون الرئيسون للحملات التجارية العربية ، لا سيما التي تشتري

الأرقاء من داخل القارة لحساب هؤلاء الهنود مقابل أجور زهيدة [1] .

وتأتي أهمية هذا المبحث حين مقارنة أوضاع الأرقاء في المجتمعات الإسلامية بشكل عام بأوضاعهم الاجتماعية البائسة عند الغرب ، وهذا يكشف بوضوح كذب إدعاءات الحكومة البريطانية التي أعطت جهودها لمكافحة تجارة الرقيق مسحة إنسانية ؛ لتطلق لنفسها العنان للسيطرة على مقدرات الدولة العمانية بل واستعمار المنطقة بشكل عام .

ويتكون المجتمع العماني في فترة الدراسة من أجناس مختلفة ، فإلى جانب العرب يوجد البلوش ، والفرس ، والهنود ، والسواحليون ، والأفارقة [2]، وهذا التنوع في فئات السكان راجع إلى السياسة الاقتصادية التي انتهجها حكام عمان، والتي ظهرت بشكل بارز في عهد السلطان سعيد بن سلطان ، فالموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الموانيء العمانية في شبه الجزيرة العربية مثل مسقط ، وصور ، ومطرح ، والخابورة . ومؤانيء زنجبار وكلوه في شرق إفريقية ، جعلها ذات أهمية تجارية كبيرة ، مما أدى إلى استقرار مختلف الفئات السكانية واختلاطهم بالسكان المحليين . وفيما يلي يمكن استعراض أبرز الفئات السكانية التي يتكون منها المجتمع العماني في تلك الفترة .

---

(١) محيي الدين محمد مصيلحي ، النشاط التجاري العربي في شرق أفريقيا في القرن التاسع عشر حتى بداية السيطرة الأوروبية على المنطقة ، ضمن بحوث ندوة العرب في أفريقيا ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م ، ص١٧٦-١٧٧، ١٨٤ .

Rigby , Memorandum on the Report of the partiamentary committee on the East African slave trade , 1870 , p. 385 , from Genral Rigby , Zanzibar and the slave trade , Edited by Russell , E.B., London , 1935.

(٢) روبرت جيران لاندن ، عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ط٥، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ص٤٦.

١ - القبائل العربية :

تقوم دعائم المجتمع العماني في الجزيرة العربية على القبيلة كوحدة اجتماعية لها اعتبارها، وينتمي العمانيون إلى قسمين عربيين كبيرين : القحطانيين أو اليمانيين ، والعدنانيين أو النزاريين ، هذا من حيث الأصل ، إلاّ أنه مع بداية القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي ونتيجة للحروب الأهلية التي دارت في عمان آنذاك ، انقسم المجتمع العماني من حيث الانتماء إلى قسمين رئيسين هما : الغفارية ، وهم الذين انضموا في هذه الصراعات إلى محمد بن ناصر بن غافر ، وهؤلاء في الغالب من قبائل الشمال، أو القبائل النزارية وتنتمي أغلب هذه القبائل إلى المذهب السني ، ويصفهم بعض الباحثين الأجانب بأنهم أكثر تسامحاً إزاء المؤثرات الخارجية ، والقسم الثاني هم: الهناوية نسبة إلى خلف ابن مبارك الهنائي وقد انضمت إليه قبائل الجنوب، أو القبائل القحطانية ، وتنتمي الغالبية العظمى من الهناوية إلى المذهب الأباضي [1] .

أما من حيث الاستقرار وطبيعة المعيشة فتنقسم القبائل العمانية إلى : قبائل حضرية مستقرة وقبائل بدوية متنقلة ، وتتوزع القبائل الحضرية على مدن عمان الساحلية ، والبلدان الداخلية ، والقبائل البدوية في معظمها تنتقل على امتداد حدود الصحراء الداخلية موزعة على مقاطعات الظاهرة وعمان الداخلية

---

(١) أحمد محمد جلي ، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ، ط١، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ص٦٢ وما بعدها .
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ١٧٦٣/٥ - ١٧٦٤ .
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٨-٢٤٩ ، ٢٧٤ .
لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٦ .

وجعلان [1] ، إلاّ أن الدور الاجتماعي والسياسي الذي كانت تقوم به القبائل العمانية البدوية بدأ يتضاءل مع ازدياد النشاط البحري العماني الذي تتزعمه القبائل الحضرية ، وهذا ساعد على انتقال بعض القبائل البدوية إلى حياة الحضر طلباً لتحسين ظروف المعيشة ، بينما كان تحول بعض القبائل الحضرية العمانية في في تلك الفترة إلى حياة البادية يكاد يكون نادراً .

ويتزعم القبيلة العمانية شيخ يكون مسؤولاً عمن تحت يده من أبناء قبيلته ، ويصل إلى هذا المنصب عن طريق الترشيح والانتخاب من بين أعيان القبيلة ، ويُنظر إلى الشيخ كوالد لقبيلته ، وربما تجد بعض القبائل تنقسم إلى أفخاذ لكل فخذ شيخه الخاص به يكون مسؤولاً أمام زعيم القبيلة ، إلاّ أن العلاقة بين هذا الزعيم والشيوخ الذين تحت إمرته كثيراً ما يشوبها الوهن، ومن هنا فإنها تكون في موقف ضعيف أمام القبائل التي لا تخضع إلاّ لزعيم واحد ، وفي هذا يقول أحد الباحثين الأجانب : "وبالتالي فإن القبائل الخاضعة لإمام واحد يمكنها أن تمارس نفوذاً أقوى من تلك التي تفتقد إلى الوحدة السياسية ، رغم كثرة عددها، وبسبب هذا التَفتت داخل التشكيلات القبلية ، قلّ عدد القبائل التي تمارس سلطة مباشرة في عمان ، وتلجأ القبائل بتلافي (هكذا) هذا الوضع أحياناً إلى الدخول في سلسلة من الولاءات والائتلافات القبلية " [2] . وتكون زعامة القبيلة عادة بالوراثة ، إذ يكون الابن الأكبر خليفة لوالده حتى وإن كان شاباً صغيراً ، ولذلك نجد أن كثيراً من زعماء القبائل في عمان يضعون حولهم مجلساً استشارياً يضم عدداً من

---

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ١٧٦٤/٥ .
لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٤٧.

الشيوخ وأعيان القبيلة ؛ للمساعدة في تنظيم الشؤون العامة للقبيلة [١] .

وتعمل القبائل العمانية في عهد الدولة البوسعيدية على حلّ المشاجرات والمنازعات التي تتم بين أفراد هذه القبائل عن طريق القضاء الشرعي الذي يصدر أحكامه غالباً وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية ، ويتم تعيين القاضي من قبل السلطان العماني ، الذي يقوم بدفع راتبه [٢] ، وفي كثير من الأحايين لا يحكم مثل هذا القاضي في الجرائم الجنائية الخطيرة ، فمعظم هذه الحالات كالقتل مثلاً، أو أعمال الشغب العنيفة التي يقبض فيها على الجناة ، تحال إلى السلطان ليقرر لهم العقاب المناسب، ولذا فغالباً ما يقتل القاتل بالطريقة نفسها التي قتل فيها المجني عليه، وفي خارج حدود السلطنة يطبق زعماء القبائل العادات والأعراف العربية، إلاّ الحقوق المدنية فيفصل فيها القضاة وفق الشريعة الإسلامية [٣] .

وعلى الرغم من أن فئة من المجتمع العماني تعتنق الفكر الأباضي ، إلاّ أن كثيراً من القبائل العمانية السنية تعيش بسلام تحت حكمهم ، ويعترفون بسيطرة البوسعيديين عليهم [٤] ، ويمكن تسويغ ذلك من خلال النقاط التالية :

١ – أن الدولة البوسعيدية لم تعط أهمية تذكر لهذا الفكر و لم تعمل على نشره.

٢ – كان النشاط التجاري والعسكري يحتل الدرجة الأولى من اهتمامات الزعماء البوسعيديين ، فأعطوا هذين الجانبين جل عنايتهم .

٣ – وجود كثير من القبائل الأباضية التي لم تكن على وفاق مستمر مع هؤلاء

---

(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٥٠-٢٥١.

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ١٧٩١/٥.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٤.

الزعماء .

وحينما بدأ السلطان سعيد بتوقيع اتفاقيات منع تجارة الرقيق مع حكومة الهند البريطانية في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م ، وتأكيد هذه الاتفاقية في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، وتأكيدها مرة ثانية في عام١٢٦١هـ/١٨٤٥م، بدأت العلاقات بين القبائل العمانية والزعماء البوسعيديين بالتأزم، وجاءت اتفاقية عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م لتدفع القبائل العمانية للقيام بدور فاعل ورئيس في مناوأة السلاطين العمانيين.

ورأت القبائل الأباضية - بشكل خاص والتي فقدت مورداً اقتصادياً حينما بدأ الانجليز بمقاومة تجارة الرقيق بالتعاون مع سلاطين عمان - أن إفراط هؤلاء السلاطين بتوقيع الاتفاقيات للحدّ من هذه التجارة ، وأخذهم بالأساليب الأجنبية ؛ كفرض الرسوم الجمركية ، ابتعاد عن مبادىء المذهب الإباضي، ومحاباة للانجليز على حساب بني قومهم . وتذكر أبحاث شركة الزيت العربية تعليقاً على هذا الموضوع جاء فيه : " وكثير من العداء الذي يكنه رجال قبائل عمان للسلطان يرتد إلى الزمن الذي كان فيه السلطان يتعاون مع الانكليز في حملاتهم للقضاء على تجارة الرقيق وتهريب الأسلحة . فالأباضيون المحافظون يذهبون إلى أن الرقيق ليس ممنوعاً في شريعة الإسلام وينبغي أن لا يتدخل فيه أحد، وقد عارضوا أيضاً كل سعي إلى الحد من نشاط المهربين الذين يمدونهم بالأسلحة والذخيرة . ولما كان حكام آل بوسعيد أباضيين أيضاً في الاسم على الأقل فقد ساعدت هذه الحقيقة على زيادة التبرم بأعمالهم بين المتحمسين الذين يقطنون في الأرض وراء الجبال " [١] .

---

(١) المرجع نفسه ، ص٨ .

وعلى أي حال فإنه يبدو أن التعميم هنا مبالغ فيه، ولاينطبق على سائر القبائل العمانية. صحيح أن بعض القبائل كانت تتاجر بالأرقاء لا سيما القبائل القريبة من الساحل ، ولذلك كان من أسباب خلاف هذه القبائل مع السلطان العماني توقيعه لاتفاقيات منع تجارة الرقيق إلاّ أن هناك أسباباً أخرى يأتي في مقدمتها ما نتج عن هذه الاتفاقيات من تدمير للأنشطة التجارية المشروعة التي تمارسها هذه القبائل بحجة مكافحة تجارة الرقيق ، وموافقة السلطان العماني على ذلك ، هذا إضافة إلى رغبة هذه القبائل في تطبيق نظام الإمامة في تعيين السلطان والذي ترغب كثير من القبائل الأباضية في أن يقوم على نظام الانتخاب من أهل الحل والعقد ، وهذا ما لم يكن موجوداً في عمان في تلك الفترة .

ومهما يكن الأمر فقد قامت بعض القبائل العمانية بدور في مقاومة الحد من تجارة الرقيق في عمان بقسميها الأسيوي والأفريقي ، ولذا فلابد للباحث من استعراض أهم القبائل العمانية التي لها علاقة بتجارة الرقيق ، على الرغم من قلة المادة التاريخية المساعدة في هذا الجانب .

فمن أهم هذه القبائل قبيلة **الجنبة** ، وتعتبر أهم تلك القبائل ، وهي من أصل قحطاني ، ولكن أفرادها غافريون ، وقُدر عدد أفراد هذه القبيلة بثلاثين ألف نسمة ، وكانت هذه القبيلة بدوية في الأصل ، وتُعدُّ من أقوى قبائل البادية قبيل القرن الثاني عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، إلاّ أنها ضعفت فيما بعد ، ويرجع ذلك الضعف إلى تناقض عددهم ؛ ذلك أن كثيراً منهم استقر في ميناء صور وغيره من الموانىء الصغيرة، وأصبحوا يعملون في الملاحة والتجارة ، وامتلكوا العديد من السفن والقوارب التي ساعدتهم على المتاجرة مع كل موانىء المحيط الهندي ، حتى إذا ما أطلق اسم (الصوريون نسبة إلى ميناء صور

العماني) أريد به قبيلة الجنبة . وغدا هذا الاسم يمثل رعباً في المحيط الهندي كما عبر عن ذلك أحد الباحثين الانجليز [(١)] ، ويعد ميناء صور الميناء الرئيس لتجارة الرقيق في شرق شبه الجزيرة العربية في تلك الفترة [(٢)] .

وكان الجنبة يتاجرون مع الهند وشرق أفريقية ، وموانيء البحر الأحمر ، ولما قام الانجليز بالحدّ من تجارة الرقيق بعد اتفاقية ١٢٦١هـ/١٨٤٥م خسرت قبيلة الجنبة وبعض القبائل العمانية الأخرى مورداً اقتصادياً مهماً بالنسبة لهم . وقد أفسحت هذه المعاهدة المجال لبريطانيا فرض رقابة على النشاط الملاحي العماني تحت ستار مكافحة تجارة الرقيق ، ولم يحظ ذلك بقبول في أوساط القبائل العمانية المختلفة .

وحينما اشتدت المنافسة البريطانية الفرنسية حول عمان استعان الجنبة بالفرنسيين ليحموا مراكبهم التي تشترك في تجارة الرقيق بين شرق أفريقية وميناء صور العماني، الذي لم يكن للسلطان فيه نفوذ فعلي في العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي [(٣)] .

ومن أهم القبائل العمانية التي قامت بدور فاعل ومؤثر في الساحة السياسية والعسكرية في عمان في فترة بحثنا قبيلة **الحرث**، ويرجع ذلك إلى قوة القبيلة من جهة ، وإلى الدور الذي يقوم به زعيمها من جهة أخرى ، وتسكن هذه القبيلة في المنطقة الشرقية من عمان ، وتتبين أهمية الحرث في تاريخ الدولة البوسعيدية

---

(١) ما يلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦١ .

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣١ .
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦١ .

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٤.

أنهم يعتبرون قلب القوة العسكرية في هذه الدولة ، ويصف بعض الباحثين الأجانب أبناء هذه القبيلة بقولهم : " وعلى الرغم من أنهم يحتفظون ببعض طبائع البدو فإنهم يشتغلون – في الأغلب –بالزراعة وخاصة بزراعة التمر. وثمة نفر قليل منهم يعدون تجاراً أثرياء يملكون سفناً تجارية ... ولا يتعامل رجال الحرث مع صور ، ولهم ميناءان هما مطرح ومسقط . وتعد هذه القبيلة ذات نزعة حربية " (١) .

وقُدر عددهم بعشرة آلاف نسمة ، وينقسمون إلى سبعة عشر فخذاً (٢) ، وهناك بعض القبائل البدوية الموالية لقبيلة الحرث (٣) .

وتعتبر قبيلة الحرث القبيلة العربية الأولى في زنجبار في عهد السلطان سعيد ، ومن أفخاذ الحرث في زنجبار : البراونة ، والخناجرة ، والغيوث ، والمحارمة ، والسمرات ، والمراهبة ، وأولاد نادي ، والمطاوقة ، وأهل سناو ، والأعاسرة ، وكان لهذه القبيلة بفروعها المختلفة دور كبير في بناء وعمارة زنجبار وما حولها(٤)، وتعد من أهم القبائل الهناوية الأباضية في شرق أفريقية، ويقدر عدد أفراد هذه القبيلة في زنجبار من الرجال بثلاثمئة نفس نسمة ، وأكثرهم أثرياء يعملون في التجارة والزراعة (٥) .

---

(١) المرجع نفسه ، ص١٤٠-١٤١ .

(٢) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٨ .

(٣) شركة الزيت العربية الامريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤١ .

(٤) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٧ .

(٥) Richard Burton, F. Zanzibar City Island and Coust, London Tinslex Brothers , 1875, Vol.1, p. 372.

أما قبيلة **العوامر** فهي في مقدمة القبائل التي كان لها دور في تجارة الرقيق[1]، وهي أباضية المذهب ، ويقدر عددها بما يقارب ١٤٠٠ نسمة ، ويتوزع المتحضرون منهم في اثنتي عشرة قرية من قرى عمان الوسطى والشرقية ، وينقسمون إلى ثلاثين فخذاً ، ويرى بعض الباحثين أن لهم لهجة خاصة بهم[2].

هذه أبرز القبائل العربية التي لها دور في الاتجار بالرقيق والتي ورد ذكرها في المصادر التاريخية ، ويلاحظ هنا أن هناك قبائل عربية كبيرة في عمان لم يرد ذكرها في هذه المصادر ، مما يوحي بأن تجارة الرقيق لم تكن ذات أهمية كبيرة لدى القبائل العربية العمانية ، وأن ما وجد من هذه التجارة في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي كان له طابعه الحكومي الرسمي أكثر من الطابع الاجتماعي ، وإن كان هذا لا يعني إغفال الأهمية الاجتماعية للأرقاء في المجتمع العماني في تلك الفترة .

٢ - البلوش :

كان لموقع عمان البحري ، وطابعها التجاري ، دور كبير في تنوع التركيبة السكانية لمجتمع السلطنة ، وحين تتبع سكان عمان تجد أنهم يتميزون بأنهم ينتمون إلى أصول مختلفة عربية ، وفارسية ، وأفريقية ، وهندية ، إلاّ أن الأصول الأفريقية كانت هي الأكثر في مجتمع السلطنة من بين الأصول غير العربية ، وكان لهذا أثر على اللغة العربية التي يتحدث بها العمانيون ، الذين تميزت

---

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦١٧/٦ .

(٢) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٢ .

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٩.

لهجتهم عن اللهجات العربية الأخرى نتيجة لذلك التأثير [١] .

وفي مطلع العصور الحديثة بدأ البلوش [٢] بعبور البحر من بلوخستان[٣] إلى شرق وجنوب شرق شبه الجزيرة العربية ، وبدأوا بالاستقرار في عمان وساحل عمان ، إلاّ أنهم قدموا بشكل جماعات كبيرة إلى عمان في عهد الدولة اليعربية حينما استنجد سيف بن سلطان الثاني بوالي مكران [٤] الذي أرسل له قوة منهم، أصبحت فيما بعد عماد الجيش اليعربي نظراً لقدرتهم القتالية ، وفي عهد البوسعيديين هاجر بعضهم إلى شرق أفريقية واشتغلوا بالتجارة والجندية . وبما أن أغلب البلوش مسلمون من أهل السنة ، ويتميزون بالجد والاجتهاد فقد مكنهم ذلك من الاندماج في المجتمع العماني، وانتشرت بينهم اللغة العربية، وإن كانوا يتكلمون لغتهم الأصلية فيما بينهم . ويذكر أنهم لا يشعرون بانتماء قوي نحو بلادهم الأصلية ، وربما يعود ذلك إلى فقرها ، وضيق سبل العيش فيها [٥].

---

(١) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص٦٦ .

(٢) يقول البلوش أنهم من أصل عربي ، وأن أجدادهم قحطانيون هاجروا من شبه الجزيرة العربية إلى بلوخستان ، ويتفق معهم بعض العمانيين في ذلك . انظر :
شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٧ .
نبيل داد بهادر البلوشي ، الجوهر المنقوش في تاريخ البلوش ، ب.ط، دار الوسام ، بيروت ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ص١٥ وما بعدها .

(٣) بولخستان : ينطق أيضاً بلوسستان ، ويراد به الإقليم الذي ينتشر فيه الجنس البلوخي في جنوب شرق الهضبة الإيرانية ، وأغلب سكان هذا الإقليم مسلمون ويوجد به عدد قليل من الهندوس . انظر :
السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٤٠ .

(٤) مكران : هو احد الأقاليم الجنوبية في إيران . انظر : هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٦.

(٥) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٤٠.

=

وقد سكن البلوش في الجزء الجنوبي الشرقي من إقليم الظاهرة في عمان، وأصبحوا قوة فاعلة في المجتمع العماني ؛ إذ سرعان ما امتهنوا الملاحة والتجارة ، فعملوا وقت السلم في الموانيء وعلى ظهور السفن (١) ، فاندمجوا بشكل واضح مع العمانيين من خلال الزواج ؛ فنتج عن ذلك ما عُرف في عمان باسم المولدين . هذا إلى جانب تقبلهم العادات، والتقاليد العمانية السائدة في تلك الفترة (٢) .

وعمل البلوش في بلدان ساحل عمان جنوداً مرتزقة في خدمة الأمراء المحليين، كما دخل بعضهم في خدمة حكومة الهند البريطانية (٣) ، وتذكر الوثائق(٤) البريطانية إلى أن البلوش كانوا ضحايا للاسترقاق في بعض الفترات التاريخية ، كما أنهم أيضاً شاركوا في تجارة الرقيق في السنوات الأولى من القرن العشرين لا سيما في ساحل عمان (٥).

=

عائشة السيار ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٣ .

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٦.

(١) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص٦٦ .

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٦ .

(٢) علي بن حسين البسام ، الملاحة في سلطنة مسقط وتجارتها الخارجية ١٢٩٠-١٣٢٢هـ/ ١٨٧٢-١٩١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ والحضارة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م ، ص٢٣٦.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٦.

(٤) رسالة باللغة العربية بعثها المقيم البريطاني بالخليج العربي إلى الشيخ صقر بن زايد حاكم أبو ظبي ، مؤرخة في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦م.

I. O. R. R/15/203 .

(٥) عبدالمالك بن خلف التميمي ، الكويت والخليج العربي المعاصر ، ب.ط، دار الشراع العربي، الكويت، ب.ت، ص٢٤٠-٢٤٢.

وحين تتبع مصادر التاريخ العماني في عهد البوسعيديين ، لا تجد أن هذه الفئة الاجتماعية قامت بدور اقتصادي مهم في مجتمع السلطنة ، ذلك أنهم لم يبلغوا ما بلغته الجالية الهندية . ويرجع هذا الأمر في نظر الباحث إلى أسباب عديدة يأتي في مقدمتها أن البلوش عملوا جنوداً مرتزقة لخدمة اليعاربة في آخر عهدهم ، ومن بعدهم البوسعيديين، فكان ذلك كافياً لهم بعد انتقالهم إلى عمان من مجتمعهم المنغلق في بلوخستان . أما الجالية الهندية فقد انتقلت من الهند إلى عمان وهي تملك العقلية الاقتصادية التي استفادت منها في موطنها الجديد ، إضافة إلى التشجيع الذي حظى به الهنود من قبل البوسعيديين ، والحماية المقدمة لهم من قبل السلطات الإنجليزية في المنطقة .

ومن هنا كان البلوش يشكلون في زنجبار الجزء الأكبر من قوة الجيش البوسعيدي ، واستمر ذلك حتى بدأ البوسعيديون في استعمال السكان المحليين من الأفارقة ، بقيادة مسؤول عسكري انجليزي ، وذلك بعد وفاة السلطان برغش بن سعيد[1] في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م[2].

(١) برغش بن سعيد هو الابن السابع للسلطان سعيد ، ولد في عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٧م من أم أفريقية، تولى في عهد والده حكم مقاطعة بانجيني ، له ولدان هما سيف وخالد ، وتولى حكم زنجبار في رجب ١٢٨٧هـ/اكتوبر ١٨٧٠م ، ويصفه المغيري بأنه آخر سلاطين زنجبار اسماً ومعنى، توفي في رجب ١٣٠٥هـ/مارس ١٨٨٨م . انظر :

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٦ وما بعدها ، الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١-٢٢ .

(٢) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٧ .

الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ ، ٨٥-٨٦ .

٣ - الجالية الهندية :

كانت الجالية الهندية من أكبر الفئات الأجنبية في عمان في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي وكان لها تأثير كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، سواء في القسم الأسيوي أم الأفريقي من السلطنة ، ويعود الوجود الهندي في هذه المناطق إلى فترات تاريخية متقدمة ، إلاّ أنهم لم يستقروا هناك إلاّ في عهد السلطان سعيد بن سلطان .

وحينما زار الرحالة البرتغالي فاسكودي جاما (Vascode Gama) [١] الساحل الشرقي لأفريقية في عام ٩٠٤هـ/١٤٩٨م ، وهو في طريقه إلى الهند ذكر بأنه وجد عدداً من التجار الهنود من طائفة الهندوس مستقرين بموانيء شرق أفريقية، وذكر أحد المؤرخين البرتغاليين الذين عملوا في الهند في مطلع القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي أن السفن القادمة من الهند إلى سواحل شرق أفريقية كانت عادة ترسو في ممبسة، ومالندي، ومقديشو ، وتتم المعاملات التجارية بين العرب والهنود عن طريق المقايضة ؛ إذ يقوم التجار العرب المقيمون بتلك الموانيء بمبادلة الذهب ، والعاج ، والصمغ الذي يجلبونه من داخل أفريقية، بما يحمله التجار الهنود من الأقمشة ، والتوابل ، والقمح ، ويشير هذا المؤرخ إلى أن سلاطين زنجبار ، وبمبة، ومافيا، كانوا يلبسون الأقمشة الحريرية والقطنية التي يجلبها التجار الهنود والتي تجرى مقايضتها في ممبسة [٢] .

---

(١) فاسكودي جاما : ملاح برتغالي ، من زعماء ما يسمى بحركة الكشوف الجغرافية ، ويعتبر أول من وصل إلى الهند عن طريق البحر ، بعد مروره برأس الرجاء الصالح ، تزعم طلائع حركة الاستعمار الأوربي في أفريقيا وآسيا ، توفي عام ٩٣١هـ/١٥٢٤م . انظر :
الموسوعة العربية الميسرة ، ١/٥٩٧ .

(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص١٠٩-١١٠.

ونظراً للأهمية الاستراتيجية التي كانت تتمتع بها كل من مسقط وزنجبار فقد عمل الهنود على الاستفادة من ذلك ، معتمدين على قدرتهم التجارية ومعرفتهم بحركة الرياح الموسمية ، إذ تهب الرياح في شهر ديسمبر من الشمال الشرقي فتدفع سفنهم المعروفة بالداو حتى تصل إلى سواحل الخليج الغربي وشرق أفريقية، وفي شهر مارس تهب الرياح الجنوبية الغربية لتعود بهم إلى موانيء الهند الغربية ، ولذا فإن التعامل التجاري كان يتم خلال دورة تلك الرياح[1] .

ومهما يكن من أمر فإن ازدياد الأهمية التجارية لميناء مسقط في أوائل فترة بحثنا نتيجة للاضطرابات السياسية في إيران وتحول مركز التجارة في المنطقة من بندر عباس إلى مسقط ؛ أدى في الواقع إلى جذب أنماط جديدة من التجارة، فعملت العائلات التجارية العمانية كوكلاء تجاريين للهنود ، كما أن طريقة التجار العمانيين في البيع والشراء أدت إلى جذب صغار التجار إلى مسقط من مختلف الفئات ، هذا إضافة إلى أن كثيراً من السلع الأوربية كانت تصل إلى عمان عن طريق الهند [2] ، وقد أدى ازدياد التبادل التجاري بين عمان والهند إلى وجود عدد كبير من الهنود في الأراضي العمانية .

فقد قدم عدد من التجار الهنود إلى مسقط وإلى ساحل شرق أفريقية وذلك في بداية القرن التاسع عشر ، فقدموا من بومباي (Bombay) [3] ، وكتش

---

(١) بنيان سعود تركي، الجالية الهندية في شرق أفريقية بين هامرتون والسلطان سعيد(١٨٢٣-١٨٥٦م) مجلة المؤرخ المصري ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، العدد ١٣ ، يوليو ١٩٩٢م ، ص١٣ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٣-٧٤ .

(٣) بومباي : مدينة هندية كبيرة تقع على بحر العرب ، ولذا فهي ميناء بحري مهم للهند ، أسست قبل الميلاد بنحو ثلاثمائة سنة ، وبها جامعة بومباي التي تأسست عام ١٢٤١هـ/١٨٥٧م ، وتعتبر مركز =

(Catch) [1]، وسورات (Sawrat) [2]، وجمنجار[3] (Jamenjar) [4] . وينقسم الهنود في عمان بشطريها الأسيوي والأفريقي إلى قسمين رئيسين حسب الانتماء الديني هما : المسلمون، والبانيان [5] (Banians) [6].

=

صناعي مهم في الهند ، وكان بها مقر شركة الهند الشرقية البريطانية . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٦٨ ؛

الموسوعة العربية الميسرة ١/٤٤٥ .

(١) كتش : إحدى مناطق الهند الغربية التي كان تجارها يترددون على ساحل شرق أفريقية منذ القدم للتجارة . انظر :

بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص١١ ، ١٤ .

(٢) سورات : مدينة هندية تقع إلى الشمال الغربي من بومباي ، وتعتبر ميناء مهم على خليج بومباي ، كانت المركز الرئيس للتجارة الأوروبية في القرن السابع عشر الميلادي ، اشتهرت بتصدير المصنوعات القطنية وهي من المناطق التي أسس بها الانجليز وكالات لهم، وشكلت خطراً على البرتغاليين في الهند. انظر : الموسوعة العربية الميسرة ١/١٠٣٢ .

عبدالعزيز نوار ، الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث ، ب.ن، ب.م، ب.ت ، ص٥٤٨ .

(٣) جمنجار : تقع في غرب الهند ، وأكثر سكانها من الهندوس ، وكان تجارها الهندوس يتاجرون مع ساحل شرق أفريقية منذ القدم . انظر :

بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤ .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) Saldanha, J. A. , Precis on Slave Trade in The Gulf of Oman and The Persian Gulf , 1873 - 1905, Archive Edition, England, 1986, P. 8.

(٦) يرى لاندن أن كلمة بانيان تحريف لكلمة (بهاتيا) وهو اسم إحدى الطبقات التجارية في الهند والتي اقترن تاريخها بالتجارة الخارجية ، وأنها تطلق على التجار الهندوس فقط، في الوقت الذي يرى فيه رجب حراز أن كلمة بانيان تطلق في شرق أفريقية على كل تاجر هندي سواء كان مسلماً أو هندوسياً . انظر حول ذلك :

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ص١١٠ ؛

بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤ .

=

وينقسم الهنود المسلمون في عمان إلى عدد من الطوائف والفرق ، وتأتي طائفة الخوجة في مقدمة هذه الطوائف من حيث العدد والقدرة التجارية، وتنتمي هذه الطائفة إلى المذهب الشيعي ، وكانوا قد قدموا من مدن غرب الهند، ويتميز أفراد هذه الطائفة بأنهم يقيمون بشكل مستمر في السلطنة، حتى وصل بهم الأمر إلى الاستيطان بشكل دائم في زنجبار، وبدأت أعدادهم تتكاثر بسبب التناسل [١].

أما في الشطر الأسيوي من السلطنة فتعتبر هذه الطائفة أكثر الجاليات الهندية عدداً وتقيم في ميناء مطرح ، ويقوم هؤلاء بالأعمال الحرفية والتجارية [٢] ، كما أنهم يعملون بتجارة الجملة والتجزئة مما أتاح لهم إقامة صلات تجارية واسعة مع جميع موانئ ساحل شرق أفريقية ، إضافة إلى إقامتهم صلات تجارية مع التجار الأمريكيين والأوروبيين [٣] ، خاصة وأنهم يعملون في بيع السلع الأوروبية وشراء المنتجات المحلية [٤].

=

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٥ ، ١٦٥ .

ومن خلال استقراء هذين الرأيين يبدو للباحث أن هذا اللقب إذا أطلق في منطقة الخليج العربي فيراد به التجار الهندوس ، وإذا أطلق في شرق أفريقية فيراد به التجار الهنود بشكل عام سواء كانوا مسلمين أو هندوساً .

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ص٢٦١.
الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٩ .
Burton , R. , op. cit , vol. 1 , p. 335.

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٦ .

(٣) **أرشيف زنجبار** : Letter From Atkins Hamerton To John H . Mbb and M . B . Bates, Zanzibar, dated in 24th, July 1844.
محفوظة في الأرشيف تحت رقم AA12/IC . انظر : ملحق الوثائق ملحق رقم : (١) .

(٤) Christie , James , Cholerea , Epidemics in East Africa , London , Macmillan and co., 1875, p. 336 .
Saldanha, J A . , op. cit., P. 11.

ويستخدم أفراد هذه الطائفة الرقيق في أعمالهم المنزلية ، وذلك لأن المرأة منهم تشارك زوجها في النشاط التجاري ، ومن هنا فإنه عادة ما يكون في كل بيت من بيوت الخوجة أمتان تقومان بكل الأعمال المنزلية [١].

ثم تأتي بعد ذلك طائفة البهرة وهم مسلمون أيضاً ، إلاّ أنهم أقل عدداً من الخوجة ، ويعملون في التجارة وبعض الأعمال الحرفية الأخرى ، ويتميز البهرة بعدم مخالطتهم للجاليات الأخرى ، وتتشابه هذه الطائفة مع الخوجة في كثير من الصفات ، إلاّ أن المرأة من طائفة البهرة تحافظ على لبس الحجاب، ولا تشارك في العمل مع زوجها بخلاف زوجات الخوجة [٢].

أما البانيان فإنهم يشكلون الغالبية العظمى من الجالية الهندية في عمان ، وقد اعتاد هؤلاء الإقامة في مسقط مدة زمنية طويلة تتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ عاماً تتخللها زيارات طويلة إلى عائلاتهم في الهند ، ومن هنا فإنهم لم يصطحبوا أسرهم إلى مسقط [٣]؛ وذلك لأسباب متعددة من أهمها قسوة المناخ ، والخشية من مخالطتهم لمجتمع يعتبرونه غريباً عنهم ، بل ومعادياً لهم ، ولذلك كانوا يعيشون في عزلة عن المجتمع الذي يعيشون فيه ، في الوقت الذي كانوا فيه يؤدون طقوسهم الدينية في معابدهم الخاصة ويتمسكون بتقاليدهم الطائفية [٤] .

ويذكر كريستوفر رجبي (Christopher Rigby) [٥] أن البانيان الهندوس

---

(١) Ibid., p.p. 336-337.

(٢) Pearce, F. B., op. cit, p. 256.

(٣) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions , dated 1st July 1860, p. 329. from General Rigby , Zanzibar ... op. cit, edited by Russell . Saldanha, J A . , op. cit., P. 10 .

(٤) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٥ .

(٥) كريستوفر رجبي، عسكري انجليزي تم تعيينه قنصلاً لبريطانيا في زنجبار عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م خلفاً =

الملتزمين بدينهم لا يتخلون عن ولائهم لبلادهم وشريعتهم ؛ لأن الهندوسية تحرم عليهم ذلك ، ومن ثم فإنهم لا يمكن أن يكون أي هندوسي من رعايا السلطان العماني إلاّ إذا تخلى عن اعتقاده الديني [(١)] ، والهندوس بشكل عام متمسكون بعقيدتهم إلى درجة كبيرة ، حتى أن الذين يقيمون خارج حدود الهند ملزمون بالرجوع بين فترة وأخرى إلى بلدهم الأم ليقدموا القرابين في معابدهم [(٢)].

والواقع أن هناك نوعاً من التنافس التجاري بين الهنود المسلمين والبانيان، إلاّ أن البانيان كانوا أقوى من حيث المركز الاقتصادي ، ويقيم هؤلاء على امتداد منطقة الساحل العماني ، فهم يتوزعون في مسقط ، ومطرح ، وصور ، ويقيم الهنود المسلمون في مسقط ، والخابورة ، والسويق ، وصور ، إلاّ أن عدد الجالية الهندية المسلمة في المناطق النائية كان أكثر من عدد الهندوس ، ويرجع ذلك كما يرى أحد الباحثين إلى عدم الاستقرار الأمني في هذه المناطق مما يجعل الهندوس عرضة للخطر أكثر من المسلمين [(٣)] .

=

لهامرتون ، يتمتع بمهارة لغوية ، وخبرة بمنطقة المحيط الهندي ، قام خلال عمله في زنجبار الذي امتد ثلاث سنوات بنشر الهيمنة الانجليزية في شرق أفريقية ، يصفه بعض المؤرخين بأنه متعصب لآرائه معتزاً بنفسه ، عنيفاً محباً للخصام ، وكان من أشد المناوئين لتجارة الرقيق . انظر :

Bennett, N. R. , A History of the Arab state P. 62,

Ommanney, F.D., Isle of Cloves Aview of Zanzibar , Iongman , London , 1955. p. 66.

(١) كان بعض الهنود في زنجبار من رعايا الحكومة البريطانية ؛ يبطلون ولاءهم للانجليز ويعلنون أنفسهم رعايا للسلطان العماني حتى يمكنوا من المتجارة بالرقيق . انظر :

Rigby , Memorandum on the Report of the parliamentary , op. cit. p. 385. from Genral Rigby, Zanzibar ..., Edited by Russell.

(٢) **Ibid .**

(٣) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٦-١٦٧ .

وفي النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي بدأ السلطان سعيد يعطى أملاكه في الجانب الأفريقي جل اهتمامه ، فعمد في عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م إلى نقل عاصمة دولته من مسقط على الجانب الأسيوي إلى زنجبار في الجانب الأفريقي ، ولعل السلطان سعيد كان يستهدف من وراء ذلك تأسيس دولة ذات طابع تجاري ، وهذا ما دفعه إلى فتح المجال بشكل موسع للأجانب للعمل في بلاده، ولذا فقد صحب معه عدداً من التجار الهندوس (البانيان) إلى زنجبار [١].

ومهما يكن من أمر فإن الأعمال التي قام بها السلطان سعيد لتطوير تجارته في شرق أفريقية كانت حافزاً لتكاثر التجار الهنود في المنطقة في تلك الفترة، فكان تزايد النشاط التجاري في ممتلكات السلطان سعيد عاملاً مهماً في استقرار الهنود في الأجزاء الأسيوية والأفريقية من دولته حتى بلغ عدد التجار الهنود الذين انتقلوا إلى مسقط ومطرح في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م قريباً من ألفي هندي [٢] .

والواقع أن هناك عوامل مهمة دفعت السلطان سعيد إلى الاستعانة بالبانيان بعد انتقال مقر حكمه إلى زنجبار منها أنه سبق له أن تعامل معهم في مسقط وأدرك بشكل مباشر قدراتهم المالية والتجارية ، كما أن الهنود من جانبهم قدروا للسلطان سعيد معاملته الطيبة لهم ، وتسامحه الكامل بأن منحهم الحرية لممارسة شعائرهم الدينية ، إضافة إلى انه لم يفرض عليهم قيوداً تحد من نشاطهم التجاري [٣] .

---

(١) بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٦ .

(٣) بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦ .

وفي هذا يقول روث (Ruete)[1] : " وإذا كان السلطان سعيد خلواً من التعصب العرقي ، فقد أدرك أن مصلحة بلاده تتفق ومصلحة هؤلاء البانيان وأن البانياني الواحد يجر بعده عشرة من بني قومه . ولذلك فقد قدم لهم كل عون وتشجيع ممكن وكان ثوابه على ذلك انتعاش تجارته وتحسن أحوال رعيته "[2] .

وكان تأسيس القنصليات الأجنبية في زنجبار ودخول السلطان سعيد بمعاهدات تجارية مع الدول الغربية قد فتح الباب للتجار الأجانب من أمريكيين وأوربيين وهنود للدخول في زنجبار والإقامة فيها من أجل ممارسة النشاطات التجارية ، إلاّ أن أعداد الغربيين الذين قدموا إلى زنجبار لأجل هذه الغاية كان قليلاً إذا ما قورن بعدد الهنود الذين أصبحوا بمرور الوقت من أكبر الجاليات التي قامت بدور رئيس في النشاطات التجارية، بما في ذلك تجارة الرقيق كما سيأتي.

وعلى كل حال فإن لذلك أسباباً عديدة يمكن للباحث استنتاجها من خلال استقراء ما جاء في المصادر التاريخية فمنها :

١ - تشجيع السلطان سعيد لهم ورغبته في توسيع نشاطاتهم التجارية

---

(١) هو رودلف سعيد روث (R. Said Ruete) ابن سالمة بنت السلطان سعيد من زوجها الألماني روث، نشأ وترعرع في ألمانيا ، ثم انتقل مع أمه إلى بريطانيا ، ولا يعرف عن حياته شيئاً يستحق الذكر في انجلترا ، إلاّ أنه كان يلتقي بأخواله عند زياراتهم المتعددة إلى لندن ، وعلى الرغم من سوء العلاقة بين خاله برغش بن سعيد وأمه سالمة بسبب هروبها إلى ألمانيا وارتدادها عن الإسلام إلاّ أن رودلف هذا لم يتأثر بما كان بين أمه وخاله ، وكان رودلف معجباً بجده سعيد وفي أثناء زيارة خليفة بن حارب سلطان زنجبار إلى لندن ألقى رودلف محاضرة عن تاريخ البوسعيديين في عمان وزنجبار ، ونشرت هذه المحاضرة على هيئة كتاب في عام ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م ، انظر :
رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥، ٣٠ من مقدمة المترجم .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٩٠ .

لتشمل جميع أجزاء دولته الأسيوية والأفريقية ، لاسيما وأنه سبق وأن تعامل معهم في مسقط قبل الانتقال إلى زنجبار ، وذلك لإدراكه مقدرتهم التجارية ، حيث إن الهنود يبدؤون برؤوس أموال صغيرة ثم تنمو مع الوقت ، ويعيشون في ظروف وأوضاع لا يعيشها غيرهم من الجاليات الأخرى .

٢ - كان الهنود بالنسبة للسلطان سعيد هم القادرين على توفير الأموال اللازمة لتحريك النشاطات الاقتصادية في دولته ، ويتم توفير هذه الأموال بالتعاون مع التجار الهنود الآخرين في مسقط أو مع المؤسسات التجارية في الهند نفسها ، ولذا كان اتصال الهنود بالمؤسسات التجارية الهندية مستمراً.

٣ - أدرك السلطان سعيد أن نجاح التجار الهنود في دولته يعني دخول رؤوس أموال جديدة إلى بلاده ، وإلى هذا المعنى أشار أحد الباحثين (١) ، حيث يرى أنه لابد لأي مؤسسة تجارية غربية ترغب في القيام بأعمال تجارية في مسقط أن تجد لها شريكاً من التجار الهنود ، فذلك يذلل كثيراً من المصاعب التي قد تواجه المؤسسة الغربية ، إضافة إلى أن التاجر الهندي يقدم المشورة للمؤسسة الغربية للدخول في الميادين الاقتصادية المحلية .

٤ -كان السلطان سعيد يأمل من وراء فتح أبواب بلاده للهنود وتسهيل أعمالهم التجارية ، أن يكون هناك اتصال دائم بين سلطنته وبين حكومة الهند البريطانية ، التي يحرص دائماً على إقامة علاقات طيبة معها، ومن هنا كان يتعامل كثيراً مع التجار الهنود بصفتهم من الرعايا البريطانيين ، ولا يمكن إغفال المعاهدات العمانية البريطانية التي فتحت المجال أمام الهنود للدخول إلى الأراضي

---

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٠.

العمانية بصفتهم رعايا بريطانيين .

ونتج عن ذلك تزايد أعداد الهنود في الشطر الأفريقي من السلطنة العمانية حتى بلغ عددهم في عام ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م ، ٥٠٠٠هندي بين مسلم وهندوسي [١] ، وفي الوقت نفسه ساعدت الأساليب التجارية التي يستخدمها الهنود ، ونشاطهم المتميز في هذا المجال على حصولهم على امتيازات اجتماعية ومعنوية عند السلطان سعيد حتى أصبح الهنود يمثلون الطبقة التجارية الرئيسة في زنجبار[٢]، فانتشروا في جميع المدن والقرى على الساحل المقابل للبر الرئيس لزنجبار، بل وجدوا أيضاً في المستوطنات البرتغالية في موزمبيق[٣]، وسيطروا حسب قولبيرتون[٤] (R.F. Burton) [٥] على ٤/٥ التجارة في منطقة ساحل شرق أفريقية .

---

(١) Koplan, I. , Tanzania a Country Study the Amarcan , University washington D. C., 1978, p. 28.

(٢) سعدية عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٣ .

(٣) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions ..., op. cit, p. 329. from General Rigby, Zanzibar ..., op, cit, Edited by Russell.

(٤) هو ريتشارد فرانسيس بيرتون ولد في إيرلندا ، وعمل ضابطاً في الجيش البريطاني في الهند ، وتعلم اللغة العربية ، وفي عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م زار مكة والمدينة مختفياً في زي عربي مسلم ، وبعد ذلك بعام قام مع سبيك (Speke) برحلة إلى أوجيجي ، فوصلا إلى زنجبار في عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م بعد موت السلطان سعيد، وزودهما ماجد بن سعيد سلطان زنجبار بتوصية إلى زعماء القبائل ، وكان هدفهما اكتشاف منابع النيل ودراسة إمكانية الاستفادة من حاصلات الإقليم، فوصلا إلى طابورة ثم أوجيجي في فبراير ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م وعملا على اكتشاف الجزء الشمالي من بحيرة تنجانيقا ، وعادا بعد ذلك إلى زنجبار في عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م . للتفصيل انظر :
جلال يحيى ، التنافس الدولي في شرق إفريقية، ط١، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص٥١-٥٢.
يواقيم مرقس رزق، حميد بن محمد المرجبي والوجود العربي في الكونغو، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م ، ص٢٧-٢٨ .

(٥) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص٢١٠ .
Burton , R. F., op. cit , p.p. 315-317 .

ومنذ مطلع العقد السادس من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الرابع من القرن التاسع عشر الميلادي بدأ الهنود يستولون على الأعمال التجارية، لاسيما في القسم الأفريقي من السلطنة ، في الوقت الذي أخذ فيه السلطان سعيد يستعمل الأكفاء منهم في وظائف ذات طابع مالي [1]، خاصة وأن العرب لم يظهروا مهارة كافية في هذا المجال ، ولذا فلم يجد هذا السلطان غضاضة في إسناد بعض المناصب المهمة في دولته إليهم ، فعهد إلى الهندوس إدارة الجمارك في أملاكه في شرق أفريقية عدا منطقة المريمة [2] ، عن طريق نظام الالتزام[3] ، وكان من أشهر الهنود الذين تولوا هذا العمل سيث وات بانيا ، وسيث سيفجي توبان ، وسيث جاريا ام سيفجي [4] ، أكبر أبناء سيفجي توبان ، وكان المبلغ الذي دفعه سيث وات بانيا إلى السلطان سعيد في أول الأمر (١٥,٧٥٠) جنية استرليني [5] ، ثم

---

(١) أرشيف زنجبار : Peceipt of a Sum of 29 Dollars From the Imam,s (Said) Secretary For The benifit of a Banian Ramian Ramjan Khan, Customs Officer in Zanzibar in addition to Sales Record of the obove Mentioned, dated 11 February 1851 .
محفوظة في الأرشيف تحت رقم : AA12/CI . انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢) .

(٢) المريمة : تقع هذه المنطقة بين كلوة وبنجاني ، وكان السلطان العماني يطبق في هذه المنطقة مبدأ الاحتكار بالنسبة لتجارة الصمغ والعاج ، وهي منطقة تلال ساحلية ومنها أخذت كلمة مريما أي التل ، وسكان هذه المنطقة مسلمون على المذهب الشافعي . انظر :
السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقيا ، ص٣٤ .
يواقيم مرقص ، حميد بن محمد المرجبي والوجود العربي ، ص٢ .

(٣) يتمثل نظام الالتزام في أن يقوم الملتزم بتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب ؛ مقابل أن يدفع مبلغاً محدداً من المال ، يتفق عليه في فترة زمنية محددة . وهذا النظام معروف في أوربا في أواخر العصور الوسطى وفي بعض البلاد الإسلامية . انظر : بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٠ .

(٤) تولى جاريأأم إدارة الجمارك خلفاً لوالده في أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وغادر زنجبار عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م وتولى بعده نائبه لاده دمجي . انظر :
Bennett, N. R. A History of the Arab, p. 42.

(٥) يساوي الجنية الاسترليني (٤,٧٥) ريال ، الذي كان يسمى أيضاً بالكروان الألماني (German Grown) والدولار النمساوي ، ويعرف في منطقة الخليج العربي باسم الفرانسي، ويعادل الريال النمساوي دولار أمريكي واحد ، انظر :
=

لم يلبث أن تضاعف هذا المبلغ حتى كان آخر مبلغ دفعه جايارام سيفجي للسلطان سعيد هو (٥٤,٠٠٠) جنيه استرليني [١] ، وقد ظل الهنود يتولون منصب ملتزم الجمارك في زنجبار حتى بداية القرن الرابع عشر الهجري ، أواخر القرن التاسع عشر الميلادي تقريباً [٢] .

وعلى كل حال فقد استطاع الهنود في زنجبار تكوين اسطول بحري صغير لنقل البضائع بين زنجبار وبومباي بشكل منتظم ، ولكن حينما عزم جاريام عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م على استئجار سفن أمريكية لنقل البضائع إلى كوتش ، عملت السلطات البريطانية في الهند على إجهاض هذا المخطط ، وفي عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م كان متوسط أرباح جاريام (١٠٠٠٠٠) دولار نمساوي[٣].

ولذلك فمن الطبعي ألا تحظى هذه الامتيازات التي يتمتع بها الهنود في السلطنة العمانية برضى القبائل العربية ، لا سيما في القسم الأفريقي من دولة السلطان سعيد حيث كان البانيان يتعاملون بالربا ، ويعملون على توظيف رؤوس أموالهم في المداينات ورهن ممتلكات العرب العقارية [٤] ، ومن هنا أبدى

=

U.S.A. Consulat of Zanzibar Report on the Trade of the Zanzibar Coast for the tuo year Ending by francis R. webb. Acting U.S. Consul, Septembar 30th 1873, p. 10.

الجوهرة بنت عبداللطيف العيسى ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسلطنة زنجبار خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٥٦ - ١٨٩٤م (١٢٧٣-١٣١٢هـ) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، ١٤١٢هـ /١٩٩١م ، ص١١١ .

(١) الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٢ .

(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص١١١ .

(٣) Sheriff, A., Slaves, Spiecs and Ivory in Zanzbar Integration of on East Africa Commercial Empire in to the world Economy, 1770-1873, London, 1987, p.p. 106-107.

(٤) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٣٣ .

زعماء القبائل العربية شكواهم للسلطان العماني من احتكار الهنود للأعمال التجارية المهمة، إلاّ أن السلطان سعيد لم يبد اهتماماً بذلك [1]، ويبدو أن السلطان سعيد لا يريد إغضاب بريطانيا من جهة ، إضافة إلى أن تجارته الشخصية تقوم على الهنود من جهة أخرى . ولذا كان متوقعاً ألا يستجيب للنداءات العربية التي تدعوه إلى الحد من نفوذ الهنود في السلطنة .

وبهذا يتبين أن هناك علاقة بين تدعيم النفوذ الانجليزي في شرق أفريقية ووجود الهنود في المنطقة ، خاصة إذا علمنا أن هناك اتصالاً وثيقاً بين السلطان سعيد وحكومة الهند البريطانية ، ورغبته في استقبال الهنود في بلاده على أنهم رعايا بريطانيين ، وهنا يمكن القول بأن الهنود في سلطنة عمان في تلك الفترة كما أشار إلى ذلك رجبي [2] يعتبرون إما رعايا بريطانيين ، أو رعايا لبعض الإمارات الهندية التي تقع تحت الحماية البريطانية ، كما هو الحال – آنذاك – في كتش وكثيوار .

---

(١) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص١١٠-١١١ .

(٢) Rigby , Memorandum on the Report of the parliamentary, Committee on the East African slave trade, 1870, p. 385. from Genral Rigby, Zanzibar ..., Edited by Russell.

المبحث الثاني :

مصادر الرقيق ومراكزه في عمان وشرق أفريقية :

تأتي تجارة الرقيق كمظهر من مظاهر النشاط الاقتصادي الذي كان سائداً في منطقة شرق أفريقية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين، الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين ، بل ربما قبل ذلك، ولكن ثمة تساؤل مهم هنا وهو هل كانت تجارة الرقيق هي النشاط الأبرز الذي مارسه التجار العرب سواء أكانوا عمانيين أم غير عمانيين ؟ والإجابة عن هذا السؤال ستأتي في أثناء هذا المبحث، ولكن من المهم قبل ذلك الإشارة إلى أن كثيراً من المصادر الأجنبية تكاد تقصر هذا النشاط على تجارة الرقيق ، بل إنها تنسب إلى العرب ارتكاب كثير من الفظائع داخل القارة من أجل صيده والاتجار به .

والواقع أن النشاط التجاري العربي عامة والعماني خاصة قد تعددت مظاهره وانعكست آثاره على إحداث تغيرات بعيدة المدى في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في منطقة شرق أفريقية، ولم تكن تجارة الرقيق إلا مجرد دعامة ثانوية من دعائم ذلك النشاط [1] ، لا سيما في عهد البوسعيدين. ومهما يكن الأمر ، فقد وجدت بريطانيا الادعاء بمحاربة تجارة الرقيق ذريعة لتوقيع الاتفاقيات المتوالية مع سلاطين عمان بدءاً بالسلطان سعيد وحتى إعلان الحماية البريطانية على عمان عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م ، وذلك للسيطرة على مقدرات منطقة شرق أفريقية والخليج العربي ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة الأوضاع الاقتصادية في فترة البحث لتكشف بجلاء زيف ادعاءات الحكومة

---

(١) محيي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٩ .

البريطانية ومبالغاتها حيال تجارة الرقيق في سلطنة عمان .

ولذلك فإنه من الأهمية هنا الإشارة ولو بإيجاز إلى عوامل نمو التجارة بين عمان وشرق أفريقية قبل الحديث عن مصادر الرقيق ومراكزه حتى يتبين أن تجارة الرقيق ما هي إلا جزءٌ يسير في منظومة التجارة العمانية .

شهدت سلطنة عمان خلال النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي نجاحاً باهراً في التجارة والملاحة ؛ إذ حقق البوسعيديون شهرة في هذا المجال ، حتى إذا وصفت دولة اليعاربة بأنها "دولة بحرية حربية" فإنه يمكن وصف دولة البوسعيديين بأنها "دولة بحرية تجارية" ، ولا سيما في عهد السلطان سعيد بن سلطان، الذي وصف نفسه لأحد زائريه الفرنسيين بأنه ليس إلا تاجراً [1] ، والواقع أن هناك عوامل عديدة توافرت لسلطنة عمان في تلك الفترة جعلت منها دولة تجارية من الطراز الأول .

ويأتي موقع عمان بشكل خاص والخليج العربي بشكل عام في مقدمة العوامل التي أسهمت بشكل فاعل في نمو التجارة ؛ إذ تقع عمان في مكان متوسط في العالم القديم – آسيا وأوروبا وأفريقية – فهذا الموقع يربط بين الإقليم الموسمي الذي يشمل الهند وشرق أفريقية والغني بموارده الطبيعية ، وبين إقليم البحر المتوسط الذي هو بحاجة إلى هذه الموارد ، ممَّا ساعد على نمو التجارة بين المنطقتين [2] ، كما أن الظروف المناخية في المنطقة أسهمت في هدوء البحر ، الأمر الذي ساعد السفن التي تسير بقوة الشراع ، فكانت التجارة العمانية

---

(١) Coupland , R. , East Africa and its invaders , p. 299 .

(٢) فخري رشيد مهنا ، النظام القانوني للملاحة في المضائق الدولية وتطبيقه على مضيق هرمز ، ب.ط ، ب . ن ، بغداد ، ١٩٨٠م ، ص١٥٣ .

مرتبطة بهبوب الرياح الموسميّة الصيفية والشتوية ، إذ تدفع الرياح الصيفية السفن القادمة من المحيط الهندي إلى منطقة الخليج العربي ، في حين تدفع الرياح الشتوية السفن في رحلة المغادرة من سواحل عمان إلى المحيط الهندي . ولذلك فإن الهدوء الذي تتميز به مياه الخليج العربي بشكل عام جعلت منه مكاناً مناسباً للملاحة طوال العام ، وهذا ما ساعد سكانه بشكل عام والعمانيين بشكل خاص على تعلم فنون الملاحة ، حتى نالوا شهرتهم في ذلك ، فسيطروا على الطرق الملاحية في الخليج العربي والمحيط الهندي [١] .

وقد شكل موقع عمان على الخليج العربي والمحيط الهندي أهمية بالغة للسكان المحليين ، فالموانيء العمانية الرئيسة - مسقط ، وصور ، وصحار - كانت ملتقاً مهماً للتجار والوكلاء للحصول على البضائع الواردة ، فكانت هذه الموانيء مناطق للتجارة الأفريقية والهندية [٢] ، وهي النوافذ التي تربط العمانيين بالعالم . فعمان محاطة في أغلب جهاتها بصحراء قاحلة ذات رمال متحركة يصعب اختراقها ، وهذا ما اضطر العمانيين لركوب البحر ، ومن هنا فلا غرابة أن يبرز العمانيون في مجال الملاحة والتجارة ؛ ليخرجوا من فقر بيئتهم الصحراوية التي يعيشون فيها ، فمخروا عباب البحر وسطاء في نقل التجارة التي أصبحت ركيزة أساسية يعتمدون - بعد اللّه - عليها في حياتهم اليومية .

وثمة عامل مهم كان له دور كبير في تجارة العمانيين في تلك الفترة ألا وهو

---

(١) محمد رشيد الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ط٢ ، نشر مكتبة ذات السلاسل ، الكويت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م ، ص٢٢-٢٥ .

(٢) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٣ .

الأسطول العماني الذي بلغ قوته في عهد السلطان سعيد بن سلطان ، ولم يكن ذلك وليد ذلك العهد ، بل إن العمانيين عرفوا منذ القدم بأنهم من أكثر الناس دراية وخبرة بالملاحة وفنونها ، وقد اكتسبوا ذلك من خلال رحلاتهم التي كانوا يقومون بها إلى شرق أفريقية وشرق آسيا ، بل كان لهم الفضل في تطوير الملاحة من خلال تثبيت البوصلة على السفينة ، وتأليف الكتب الإرشادية للبحارة [1] ، واستعدادهم الدائم للاستفادة من خبرات الآخرين لتطوير صناعة سفنهم ، ولهذا تأثرت حركة تطور الملاحة العمانية حينما وصلت الأساطيل البرتغالية الصليبية في هجمتها الحاقدة على البلاد الإسلامية ، إلا أن منازلة العمانيين للأساطيل البرتغالية وهزيمتها كانت كفيلة بإعادة نشاطها حتى استطاع العمانيون طرد البرتغاليين من شرق أفريقية ، فبلغت الملاحة العمانية أوج قوتها في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، ولكنها لم تلبث أن تراجعت بعد ذلك حينما ظهرت السفن البخارية في منطقة الخليج العربي عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م ، فكان ذلك بداية لانتهاء الملاحة العمانية والخليجية بشكل عام ، لتبدأ الملاحة البخارية الغربية في مياه المحيط الهندي والخليج وتستأثر بالملاحة والتجارة في المنطقة [2].

---

(١) يعتبر أحمد بن ماجد ، المولود سنة ٨٣٨هـ/١٤٣٤م واحداً من أبرز البحارة العمانيين بل والعرب أيضاً في مطلع العصور الحديثة ، إذ كانت له تجربة طويلة في الملاحة البحرية ، كتب خلاصتها في نحو من أربعين مصنفاً ، من أبرزها كتاب " الفوائد في أصول البحر والقواعد " . انظر :
عبد الهادي التازي ، ابن ماجد والبرتغال ، ط٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ص٩ وما بعدها ؛
وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، عمان وأمجادها البحرية ، ط٣، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص٧٧-٨٠ .

(٢) علي بن دخيل الله الحازمي ، التجارة والملاحة في الخليج العربي (١٢٣٦ -١٢٩٠هـ/ ١٨٢٠ -
=

وحينما تولى السلطان سعيد الحكم في عمان ١٢٢١هـ/١٨٠٦م أدرك أن الموارد الاقتصادية في عمان لا تكفي لتحقيق طموحاته التجارية ، لهذا عمل على تنمية موارده التجارية الخاصة ، وزيادة حصيلة جماركه ، ولكن ذلك لم يكن كافياً لبناء دولة تجارية ، وهذا ما دفعه إلى أن يخوض صراعاً مريراً مع المزارعة في شرق أفريقية حتى تم له السيطرة على المنطقة وازدادت موارده الاقتصادية .

وعلى كلّ حال فقد عمل السلطان سعيد على تشجيع التجارة ، وتوثيق العلاقات مع الأقطار الواقعة على المحيط الهندي ، ومع الدول الغربية على حد سواء ، وكان ذلك من أهم مقومات سياسته الاقتصادية الجديدة [١] ، وهذا لا يتأتى إلا بوجود أسطول بحري قوي ، ومن هنا شهد عهد السلطان سعيد اهتماماً كبيراً ببناء الأسطول التجاري والحربي ، فكانت الموانيء العمانية مثل مسقط ومطرح [٢] وصور ، تضم أهم الأحواض لبناء السفن من الأخشاب العمانية إلى جانب الأخشاب المستوردة من الهند [٣] وجاوه ، إضافة إلى

=

١٨٧٣م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الاجتماعية بالرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م ، ص١٩٢.

(١) وزارة الإعلام والثقافة في سلطنة عمان، عمان وتاريخها البحري ، ب.ط، مسقط ، ١٩٧٩، ص١٢.

(٢) مطرح : تقع على الجانب الغربي من خليج مطرح ، وتبعد ميلين إلى الغرب من مسقط وتعتبر من أهم المدن التجارية في عمان ، وتعتبر الآن امتداد لمدينة مسقط ، وتعني كلمة مطرح مكان الرسو ، مما يشير إلى أنها كانت قديماً مركزاً لالتقاء القوافل . انظر :
سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٩ ؛
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ١٥١١/٤ .

(٣) يذكر أحد الباحثين أن بعض العمانيين كانوا منذ القدم يذهبون إلى الهند ليصنعوا سفنهم فيها نظراً لتوفر الأخشاب هناك ، فيذهبون إلى هناك ، ومعهم آلات النجارة فيقطعون من خشب النارجيل ما أرادوا ، فإذا جف قُطِّع ألواحاً ، ويفتلون من ليف النارجيل ما يخرزون به ذلك الخشب حتى يصنعوا
=

استخدام أشجار النخيل لبناء السفن الصغيرة ، وعادة ما تصنع السفن العمانية من خشب النارجيل [1] والساج الذي يتميز بصلابته ومتانته كي تستطيع مقاومة العوامل والتأثيرات الجوية والبحرية القاسية [2] .

وحينما اشتدت المنافسة بين بريطانيا وفرنسا حول عمان في مطلع العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ، نجحت بريطانيا [3] عن طريق شركة الهند الشرقية في عقد اتفاقية مع حكومة مسقط في عام ١٢١٢هـ/١٧٩٨م [4] ، أدت إلى كسر حدة المنافسة بين بريطانيا وفرنسا كما نتج عنها تقليل الصراعات مع القوى المجاورة بصورة أتاحت الفرصة أمام العمانيين لتطوير نشاطهم البحري . ويبدو للباحث أن السلطان سعيد شعر بعد أن تولى دفة الحكم في عمان أن حكومة الهند البريطانية لا يمكن أن تلتزم بالدفاع عنه بشكل مستمر ، لذا لابد من تقوية الأسطول البحري ليحصل على قوة اقتصادية وعسكرية في آن واحد .

=

منه بعد ذلك مركباً، فإذا ما انتهوا منه شحنت المراكب بالنارجيل فقصد بها عمان للبيع هناك.انظر:
عبد الرحمن عبد الكريم العاني ، دور العمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية ، ط٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ص١٢-١٣ .

(١) النارجيل : هي شجرة جوز الهند ، وتسمى بالعربية المقل ، وهو تشبه النخلة ، ولكنها غير متفرعة توجد في أسيا الاستوائية وأمريكا الاستوائية . انظر :
الموسوعة العربية الميسرة ، ٦٦٥/١ .

(٢) عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٧ .

(٣) سبقت الإشارة إلى ذلك في بداية هذا الفصل .

(٤) **I. O. R.** , V/23/217 Treaty Concluded between the Honorable East India Company and His Higness the Imaum of Muscat date the 12th October 1798, p.p. 248 - 249 .

ومن هنا فقد أمر السلطان سعيد ببناء العديد من السفن التجارية والحربية ، وتشير سجلات أحواض بناء السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية في بومباي إلى أن هذا الأمر كان بداية لخطة منظمة من جانب حكام عمان لجعل الأساطيل العمانية الحربية والتجارية تواكب منجزات العصر في هذا المجال ، ومن أبرز السفن في تاريخ الأسطول البحري العماني في تلك الفترة " تاج بكس" ، و"كارولين" ، و"شاه علم" ، و"ليفربول" [١] ، و"سلطانة" ، و"تاجة" ، وقد أهدى السلطان سعيد البارجة "ليفربول" إلى ملك بريطانيا عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م الذي أطلق عليها اسم " الإمام " تكريماً لمهديها . وجدير بالإشارة هنا إلى أن "ليفربول" كانت أكبر سفينة عمانية [٢] . أمَّا السفينة "سلطانة" فهي أول سفينة عمانية تصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية حاملة معها أول مبعوث عربي إلى ذلك البلد وذلك رغبة من السلطان سعيد في تنشيط التبادل التجاري مع الولايات المتحدة وذلك في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م[٣] .

وهكذا بلغت قوة الأسطول العماني ذروتها في عهد السلطان سعيد بن سلطان، والجدول التالي يعطي تصوراً واضحاً عن هذا الأسطول خلال حكم السلطان سعيد [٤] :

---

(١) بُنيت هذه السفينة من أجل أن تُقِلّ السلطان سعيد إلى مكة المكرمة لأداء الحج عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م . انظر : عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٧ .

(٢) إسماعيل الأمين ، العمانيون رواد البحر ، ط١ ، طبع ونشر رياض الريس ، لندن ، ١٩٩٠م، ص٦٨؛ عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٧ ؛
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٢٩ .
Pearce, F. B., op. cit., p. 120 .

(٣) عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٧ .

(٤) حول هذه الرحلة والعلاقات بين السلطان سعيد والولايات المتحدة الأمريكية انظر: هرمان فردريك =

تاريخ البناء	الاسم	الوصف	المدفع	الحمولة بالطن
١٢١٧هـ/١٨٠٢م	تاج بكس	مركب	–	٧٣٧
١٢٢٩هـ/١٨١٤م	كارولين	فرقاطة	٣٦	٥٧٥
١٢٣٤هـ/١٨١٩م	شاه علم	فرقاطة (١٨١ قدماً و ٣ بوصات × ٤١ قدماً و٥ بوصات	٥٦	١١١
١٢٣٧هـ/١٨٢٢م	نوسري		–	١٦٤
١٢٤١هـ/١٨٢٦م	ليفربول	درجة ثالثة (١٨٠قدماً × ٤٨قدماً و٨ بوصات)	٧٤	١٧١٥
١٢٤٩هـ/١٨٣٣م	سلطانة	مركب	١٢	٣١٢
١٢٥٠هـ/١٨٣٤م	تاجة	مركب	١٢	٢٠٢٥
١٢٥١هـ/١٨٣٥م	نوسري	مركب	١٢	١٧٩

وفضلاً عن هذه المراكب فقد اشترت عمان سفناً مستعملة غربية التصميم وأدخلتها ضمن أسطولها البحري ، وكانت هذه السفن تشبه إلى حد كبير السفن الأوربية ، ولذا يمكن القول إن عمان شهدت خلال هذه الفترة تطوراً

=

إيلتس ، سلطانة في نيويورك ، ط٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، مسقط، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، ص٥ وما بعدها .

رأفت غنيمي الشيخ، صلات عمان بالولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكم السيد سعيد بن سلطان ، ط٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، مسقط ، ١٩٨٣م ، ص١٥ وما بعدها .

كبيراً في صناعة المراكب ، ويذكر أن السلطان سعيد أنزل إلى البحر عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٥م في ميناء مطرح مركبا ذا ثمان وعشرين مدفعاً ، أطلق عليه اسم " مصطفى " [١] ، ومن هنا فليس غريباً أن يكون الأسطول الحربي والتجاري العماني في الخليج العربي والمحيط الهندي خلال عهد السلطان سعيد ثاني أكبر أسطول على الإطلاق ؛ إذ يأتي في المرتبة الثانية بعد الأسطول الإنجليزي ، وكان لهذا الأسطول الكبير قواعد متعددة في سواحل الخليج الشرقية مثل ميناء بندر عباس وجزر قشم وهرمز ، أمَّا على ساحل عمان فمن أهم قواعد هذا الأسطول ميناء مسقط ومطرح ، وعلى ساحل شرق إفريقية توجد قواعد بحرية عمانية في ممبسة ولامو ، وكلوه ، ومقديشو إضافة إلى زنجبار [٢] .

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أشهر السفن العمانية التي كانت تستخدم في التجارة بين عمان وساحل شرق أفريقية والهند خلال فترة الدراسة ، ذلك أن السفن العمانية كثيرة الأنواع ، ومختلفة الأغراض ، فمنها ما هو عابر المحيطات ، ومنها ما كان يستخدم في صيد الأسماك ، وبعضها كان مقتصراً على الخليج العربي ومنها ما هو مشترك بين عمان وجنوب الجزيرة العربية ، ومنها ما هو خاص بعمان وحدها ، وهذا يشير إلى أن عمان في تلك الفترة كانت تشكل نقطة ارتكاز في تاريخ الملاحة في منطقتي الخليج والمحيط الهندي [٣] .

---

(١) إسماعيل الأمين ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٨ .

(٢) عمان في التاريخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٣٥ .

(٣) المرجع نفسه .

ومن أشهر المراكب العمانية في فترة الدراسة :

١ - **البغلة** : وتسمى أيضاً الشويعي ، وهي من أكثر المراكب العمانية والخليجية استخداماً في التجارة، وتتراوح حمولتها مابين ١٥٠ - ٤٠٠ طناً، وقد تصل أحياناً إلى ٥٠٠ طناً ، ويبلغ طولها ما بين ١٢٠ - ١٥٠ قدماً ، وتتميز البغلة الكبيرة بأنها ذات قاعدة نحاسية ، ولها ثلاث صوارٍ ومؤخرة عريضة ذات سطح مرتفع وممراتها واسعة ، وغالباً ما يوجد في كل سفينة من هذا النوع، قارب صغير مرفوع فوق سطحها [١]، ويرى أحد الباحثين أن زيادة الاتصالات بين عمان وأحواض بناء السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية أسهمت في تشابه تصميم البغلة مع تصميم المراكب الأوروبية[٢]، ويشير كولومب (Colomb) أحد البحارة الإنجليز الذين عملوا في محاربة تجارة الرقيق بأن البغلة هي إحدى السفن العاملة في تجارة الرقيق [٣] .

٢ – **القنجة:** وهي تشبه إلى حد كبير مركب البغلة، إلا أنها متأثرة في تصميمها بالأسلوب الهندي ، وهي قريبة الشبه بمركب الكويته الهندي ، إلا أنها تتميز بالنقوش والزخرفة في المقدمة ، وتشترك القنجة مع البلغة في أن لهما مؤخرة مربعة ، وفيها فتحات خلفية وممرات ، وقد اشتهرت مدينة صور بصناعة هذا النوع من المراكب ، وتبلغ حمولة القنجة ما بين ١٣٠-٣٠٠ طناً، ويبلغ طولها ما بين ٧٥-١٢٠ قدماً ، وتستعمل للأسفار البعيدة عبر المحيطات ، كما هو الحال في البغلة [٤] ، ويشير أحد الباحثين إلى أن بناء

---

(١) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٢ ؛
عمان وأمجادها البحرية ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٦-٨٧ .

(٢) عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٨-١١٩ .

(٣) Colomb, R. N., Slave Catching in the India Ocean, London, 1968, p.35.

(٤) عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٣ .

القنجة أو البلغلة يكلف ما بين ٦٠٠٠ – ٨٠٠٠ [١] روبية [٢] .

٣ – **البوم** : وهي من المراكب القديمة التي كانت موجودة في عمان قبل مجيء البرتغاليين إلى الخليج ، فهي ذات طرفين متشابهين ، وتتراوح حمولتها بين ٧٤–٤٠٠ طناً، وطولها ما بين ٥٠–١٢٠ قدماً، وعرضها ما بين ١٥–٣٠ قدماً ، ويتميز هذا النوع من المراكب بمقدمة مستقيمة قائمة على زاوية ٤٥°، وعادة ما توجد رسوم قليلة باللونين الأبيض والأسود في أطراف المركب ، وللبوم شراعان ، أحدهما كبير في المقدمة ، والآخر صغير في المؤخرة [٣] .

٤ – **السنبوق** : وهي من أشهر المراكب العربية في الخليج وجنوب شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر ، كما أنها من أقدم المراكب العمانية، وتتميز بمقدمتها المنخفضة المحفورة ذات الشكل المنحنى ، ومؤخرتها العالية ، وتتراوح حمولتها من ٢٠ طن – ١٥٠ طناً ، ويصل طولها إلى ٨٠ قدماً ، وغالباً ما يكون لها صاريان ، ولا يتميز هذا النوع من المراكب بأية زخارف، عدا حلية مطلية باللونين الأبيض والأسود في مقدمتها ومؤخرتها، واستخدمت في البداية كمركب لصيد اللؤلؤ، ولكنها استخدمت لنقل

---

(١) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٠٩ .

(٢) الروبية : عملة هندية من الفضة ظهرت عام ٩٤٩هـ/١٥٤٢م ، واستقر وزنها على ١١,٦٦ جرام في عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م بعد أن تولت شركة الهند البريطانية ضربها ، وقد ظلت قيمتها ثابتة أمام الجنيه الاسترليني معظم فترة الدراسة ، حيث كانت تساوي ١/١٠ من الجنيه ، انظر :
الموسوعة العربية الميسرة ، ١/٨٨٧ ؛
علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٨ .

(٣) عمان في أمجادها البحرية ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٨ .

الركاب فيما بعد [1] .

هذه أبرز المراكب العمانية التي كانت تستخدم في التجارة بين ساحل شرق أفريقية وعمان والهند وغيرها ، والواقع أن هناك مراكب أخرى لكنها قد لا تكون مناسبة لنقل الركاب ؛ فهي خاصة بالصيد والغوص ، ولا تستطيع القيام برحلات تجارية طويلة ، وعادة ما يتولى العمانيون قيادة هذه المراكب ، إلا أنهم ربما استعانوا أحياناً بمن يأمنونهم من الهنود والأرقاء [2].

وعلى الرغم من أن الأسطول العماني في عهد السلطان سعيد بن سلطان كان يجوب المحيط الهندي شرقاً وغرباً إلا أن تجارته المتنوعة مع شرق أفريقية كانت تمثل الجزء الأكبر من نشاطه ، وبدراسة السياسة الاقتصادية التي اتبعها السلطان سعيد يتبين لنا مبررات ذلك .

وثمة عامل مهم كان له تأثير بالغ على التجارة في عهد السلطان سعيد ، ألا وهو نقل العاصمة من مسقط إلى زنجبار ، أي من القسم الأسيوي إلى القسم الأفريقي من دولته ، فبدلاً من أن يحكم شرق أفريقية من عمان ، فإنه حكم عمان من شرق أفريقية [3] ، وقد وقع اختياره على زنجبار رغم

---

(١) عمان وتاريخها البحري ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣١ ؛
عمان في أمجادها البحرية ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٨-٨٩ .

(٢) شهاب حسن صالح ، فن الملاحة عند العرب ، ب . ط ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص٥٣.

(٣) على الرغم من أن السلطان سعيد اختار زنجبار للإقامة فيها ، فإن هذا لا يعني أنه أهمل القسم الآسيوي من دولته ، إذ كان ينتقل بينهما بين الفينة والأخرى حسب ما يستجد في أي من هذين الجزئين . انظر :

Pearce , F. B. , op. Cit, p.120.

أن ممبسة وكلوه كانتا في ذلك الوقت أكثر أهمية من زنجبار [1] ، ومن هنا فإن هناك أسباباً اقتصادية وسياسية وغيرها كانت وراء هذا القرار الجريء الذي اتخذه السلطان العماني في عام ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م منها :

١ – من الناحية الاستراتيجية تعتبر زنجبار ثاني جزر المنطقة من حيث المساحة بعد جزيرة مدغشقر ؛ إذ تبلغ مساحتها ٦٤٠ ميلاً مربعاً [2] ، كما أن قربها من الساحل أهلّها لأن تكون وسيطاً رئيساً للتبادل التجاري بين بلدان شرق أفريقية [3] ، كما أن بعدها عن الساحل بمسافة خمس وعشرين ميلاً وفّر لها الأمن وجعلها بمنأى عن إغارات القبائل الأفريقية المعادية [4] .

٢ – تميزت جزيرة زنجبار من حيث طبيعتها بمناخ معتدل ، وبيئة جميلة ، لذا فإن مناخها أفضل من مناخ مسقط الذي يتميز بالحرارة لأكثر من أربعة شهور في السنة إضافة إلى وجود موارد متعددة للمياه العذبة التي قلّ أن توجد في كثير من بلدان ساحل شرق أفريقية ، الأمر الذي جعلها مورداً مهماً للسفن التجارية المارة بالمنطقة ، وهذا يعني انتعاش الحركة التجارية فيها [5].

---

(١) أحمد المعمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٣ .

(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٢٩ ؛
ل . و هولنجز وورث ، زنجبار ، ترجمة وتعليق حسن الحبشي ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨م ، ص٥ .

(٣) Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory, p. 118.

(٤) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٢٩ .

(٥) ناجية محمد الخريجي ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسلطنة زنجبار الإسلامية في شرق أفريقية ١٢٣١-١٣٦٧هـ/١٨٠٦-١٩٤٧م ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ، مكة المكرمة ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣ ، ص٤٢ .

٣ – وجود ميناء طبيعي صالح لرسو السفن إضافة إلى خصوبة أرض الجزيرة وملاءمتها لزراعة عدد كبير من توابل المناطق الحارة [(١)] ، بل إن زنجبار تعتبر المنفذ المناسب لتصريف المحاصيل الزراعية وغيرها من منتجات منطقة شرق أفريقية ، ولذلك فهي أشبه ما تكون بمستودعاً لجمع المنتجات الأفريقية حتى يتم تصريفها .

ويذكر أحد الباحثين الأجانب أن التجارة كانت هي الهدف الأول للسلطان سعيد من وراء انتقاله إلى زنجبار ، فهي أكثر ملاءمة لتنفيذ سياسته الاقتصادية من أي جزء آخر من ممتلكاته ، وذلك لموقعها المتوسط بين موانىء شرق أفريقية الذي أكسبها أهمية اقتصادية في المنطقة [(٢)] .

٤ – يبدو للباحث أن السلطان سعيد عمد إلى نقل مقر حكمه إلى زنجبار رغبة منه في فتح آفاق جديدة للتعاون بينه وبين حكومة الهند البريطانية، التي طالما وقفت معه ضد خصومه في الجزيرة العربية لاسيما السعوديين والقواسم ، فهو يريد من الإنجليز أن ينظروا إليه بمزيد من الرعاية والاهتمام ، كما أن السلطان سعيد أراد أن يثبت أركان دولته في شرق أفريقية ليتمكن من عقد اتفاقيات تجارية وسياسية مع دول تحاول إيجاد موطىء قدم لها في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية .

٥ – أراد السلطان سعيد أن يرمي بثقله السياسي في منطقة شرق أفريقية لاسيما

---

(١) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص٢٠٨ ؛
محمد سيد محمد ، سلطنة زنجبار الإسلامية بين الإنجليز والألمان ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، مكة المكرمة، العدد الثاني ، جمادى الآخرة ١٣٩٨هـ ، مايو ١٩٧٨م ، ص٧٣ .

(٢) Coupland , R., East Africa and its invaders, p.p. 295 , 297.

وأنه لم يستطع حتى عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م الاستيلاء على ممبسة والقضاء على حكم المزارعة الذين استنفدوا من جهده الكثير .

تلك هي أبرز الأسباب التي دفعت السلطان سعيد إلى نقل عاصمة دولته إلى زنجبار ، وحين النظر في السياسة الاقتصادية التي انتهجها السلطان العماني بعد ذلك نجد أنه سعى جاهداً لاستغلال موارد المنطقة و لم تكن تجارة الرقيق إلا مورداً واحداً من هذه الموارد ، ولهذا عمل على استغلال زنجبار في زراعة القرنفل التي أصبحت أهم الموارد الاقتصادية للدولة العمانية ، لأن دخل أشجار القرنفل كان المورد الرئيس لاسيما بعد إلغاء تجارة الرقيق .

وتعتبر التجارة هي النشاط الأساسي في حياة سكان منطقة الخليج العربي في الفترة التي سبقت ظهور النفط ، وكانت تجارة الرقيق جزءاً من التجارة المتداولة آنذاك ، إلا أن التجارة بشكل عام لم تكن النشاط الوحيد الذي كان يمارسه سكان منطقة الخليج العربي، بل كانوا يمارسون الزراعة ، وصيد الأسماك، والرعي ، والصناعات الحرفية التقليدية . وكان الأرقاء يعملون في هذه المجالات إضافة إلى العمل كخدم في المنازل ، ولذا فقد تعددت الأسباب التي دفعت سكان المنطقة إلى العمل في هذه التجارة ، واختلفت عن دوافع هذه التجارة في الغرب ، وربما كان لقلة عدد السكان ، وقلة الأيدي العاملة إضافة إلى طبيعة الوضع الاجتماعي الذي يقوم على القبيلة أو العشيرة لإثبات مكانة الفرد في المجتمع ، من أهم الأسباب التي لها أثر في إنتشار تجارة الرقيق واستمرارها في فترة معينة من التاريخ الحديث، ومن هنا فإن التقاليد والعادات السائدة في المجتمع القبلي تجعل الكثيرين يأنفون من العمل في بعض المجالات كالحدادة ، والجزارة ، والحجامة ... وهذا مما ساعد على انتشار تجارة الرقيق في المجتمعات التي يقوم

بناؤها الاجتماعي على الوحدة القبلية [1] .

ولما كانت القبيلة هي الوحدة الرئيسة في البناء الاجتماعي تحكمها أعراف وتقاليد غير مكتوبة ، فإن القبائل في عمان بشكل خاص ومنطقة الخليج العربي بشكل عام كانت تمثل قوة مؤثرة في أوضاع المنطقة أهلّتها لتكون محل عناية القوى الخارجية التي تحاول إيجاد موضع قدم لها في المنطقة ، ولذا فقد اتجهت الدول الاستعمارية وبشكل خاص بريطانيا للتعامل مع شيوخ القبائل وزعماء المنطقة من أجل عقد الاتفاقيات والنفاذ إلى المنطقة سياسياً واقتصادياً [2] ، ابتداءً من العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري ، الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي حينما عقدت بريطانيا معاهدة مع القواسم في عام ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م ضمنت بنداً يمنع تجارة الرقيق ويعتبر العمل بها نوعاً من القرصنة [3] .

ومن الحقائق التاريخية الثابتة أن منطقة شرق أفريقية كانت هي المصدر الرئيس لتجارة الرقيق في الخليج العربي ، والذي يعتبر معبراً لهذه التجارة إلى أسواق مناطق شرق شبه الجزيرة العربية ، والعراق ، وفارس ، والهند ، في العصر الحديث ، ولكن لم يعرف على وجه التحديد الفترة الزمنية التي بدأت فيها تجارة الرقيق داخل القارة الأفريقية ، إلا أنه من المتفق عليه أن هذه التجارة لم تأخذ حجمها الكبير إلا على يد الأوروبيين ، الذين مارسوا هذه التجارة لأسباب

---

(١) عبدالمالك خلف التميمي ، الكويت والخليج العربي العاصر ، ص٢٢٠ .

(٢) عبدالمالك خلف التميمي ، بريطانيا وتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي ، ١٨٢٠-١٩٢٨م ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، عدد ١-٢ ، يناير ١٩٩٠م ، تونس ، زغوان ، ص٧٦ .

(٣) **I. O. R.** , V/23/217, Treaties With the Arab Tribes of the Persian Gulf, Dated 8 th January 1820, p.p. 76-77 .

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٢٢ .

اقتصادية استغلالية في بادىء الأمر ثم سياسية في فترة لاحقة . وفي المقابل فإنه لا يمكن لأي باحث في تاريخ شرق أفريقية الحديث أن ينكر دور العرب في هذه التجارة على الرغم من أنها كانت محدودة بالمقارنة مع التجارة الأوروبية ، ويؤكد ذلك أن ارتباط العرب المسلمين في القارة الأفريقية يعود إلى مئات السنين التي سبقت تجارة الرقيق في العصر الحديث ، ولم تصل هذه التجارة في أثناء الحكم العربي الإسلامي لأفريقية إلى ما وصلت إليه حينما طالت أيدي الأوروبيين أفريقية [١] .

وعلى الرغم من إسهام كثير من زعامات القبائل الأفريقية في هذه التجارة إلا أن مناقشة هذا الموضوع تثير كثيراً من الحساسية [٢] لدى الأفارقة ، بل إنه من أكثر الموضوعات التي أحيطت بالتضليل والخداع كما عبر عن ذلك أحد الباحثين الإنجليز [٣] ، وأسهمت الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا التي تدعي الإنسانية في محاربة تجارة الرقيق في تعميق الفجوة بين العرب، لاسيما عرب الجزيرة العربية ، وبين الأفارقة مستغلة السلبيات المحدودة التي قد تحصل من بعض التجار العرب .

ويذكر أحد الباحثين الإنجليز أن ازدهار تجارة الرقيق بين شرق أفريقية

---

(١) وفيق الخشاب ، وإبراهيم المشهداني ، أفريقيا جنوب الصحراء ، ب.ط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق ، بغداد ، ١٩٧٨م ، ص٤٣ .

(٢) أدرك القائمون على معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن موضوع علاقة العرب بتجارة الرقيق في أفريقية من أكثر الموضوعات التي تعكر صفو العلاقات بين العرب والأفارقة ، فعقدوا ندوة خاصة لكشف الحقائق حول هذا الموضوع تحت عنوان " مسألة الرق في أفريقيا " في شوال ١٤٠٦هـ يونيه ١٩٨٥م وذلك في تونس .

(٣) جون هنريك كلارك، وفينسنت هاردنج ، تجارة الرق والرقيق ، ترجمة مصطفى الشهابي ، ب . ط، دار الهلال ، القاهرة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، ص٤٣ .

والخليج العربي لم يبدأ إلا بعد استيلاء العمانيين على زنجبار وجزيرة بمبة ، حيث أصبحت زنجبار تحت حكم اليعاربة ومن بعدهم البوسعيديين سوقاً مهماً للأرقاء، وتحولت في عهد السلطان سعيد إلى أكبر مركز لتجارة الرقيق في منطقة شرق أفريقية [١] .

والواقع أن التجارة العمانية بشكل عام نشطت في أواخر القرن الثالث عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي فكانت السفن العمانية والتجار العمانيون يقومون بدور بارز في تجارة المحيط الهندي حتى اعتبر أحد الباحثين أن مسقط تأتي من الناحية التجارية في المرتبة الثانية على المستوى الدولي ، حيث يتم من خلالها التبادل التجاري في السلع والمنتجات بين دول غرب وجنوب شرق آسيا وأفريقية [٢] ، إلا أن هذه الأهمية لم يقدر لها أن تستمر طويلاً إذ بدأت زنجبار تظهر كمركز تجاري مهم في ساحل شرق أفريقية ، لاسيما بعد أن اتخذها السلطان عاصمة له في عام ١٢٤٨هـ - ١٨٣٢م .

ويقرر كوبلاند [٣] ، أن منطقة شرق أفريقية هي المصدر الرئيس للأرقاء الواردين إلى البلاد العربية منذ القرن الميلادي الأول مستشهداً بما ورد في كتاب " الدليل الملاحي للبحر الأرتيري " [٤] ، والذي ذُكر فيه ازدهار التجارة العربية في منطقة ساحل شرق أفريقية ، وأن الأرقاء كان يصدرون في ذلك الوقت من

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٦ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٥ .

(٣) Coupland, R., Exploitation of East Africa, p. 134.

(٤) يعتقد على نطاق واسع أن مؤلف هذا الكتاب هو أحد الإغريق الذين عاشوا في الاسكندرية في القرن الأول الميلادي ، ويبدو أنه كان تاجراً أو ربان سفينة شاهد بنفسه المناطق التي تحدث عنها ، ونشر (Schoff, W.H.) ترجمة إنجليزية لهذا الكتاب بعنوان :

(The Perplus of Erythrean Sea , New York 1912)

الصومال إلى مصر ، واستمرت هذه التجارة حتى الفتح الإسلامي لبلاد النوبة .

والحقيقة التي تؤكدها الشواهد التاريخية أن تجارة الرقيق ظهرت بجلاء عندما بدأت الدول الأوروبية بالاتجاه نحو أفريقية ، و لم يكن ارتباط المسلمين بالقارة الأفريقية ذا طابع اقتصادي إذ يعود ذلك الارتباط إلى مئات السنين التي سبقت تجارة الرقيق الأوروبية في العصور الحديثة وما وجد عند المسلمين من الأرقاء لا يتعدى أسرى الحروب ، وهذا المصدر هو الذي كان سائداً عند جميع الأمم في تلك الفترة [1] .

ومهما يكن الأمر فإنه بعد انتقال السلطان سعيد إلى زنجبار كثرت وفود العرب إلى سواحل شرق أفريقية لاسيما جزيرة زنجبار بهدف الإقامة والعمل في التجارة ، وكان ذلك ناتجاً من تشجيع السلطان سعيد لأثرياء العرب على الهجرة إلى جزيرتي بمبة وزنجبار بشكل خاص ؛ حتى أصبحوا يشكلون طبقة مميزة في مجتمع شرق أفريقية [2] ، كما شجعهم على العمل في التجارة وارتياد الطرق التجارية القديمة [3] . ومن هنا أصبحت القوافل التجارية العربية تنطلق من سواحل شرق أفريقية إلى الأقاليم الداخلية من القارة بحثاً عن الرقيق والعاج [4]

---

(١) وفيق الخشاب، وإبراهيم المشهداني ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣ .

(٢) Pearce, F. B. . OP. Cit. P. 215-218 .

(٣) جمال قاسم ، الأصول التاريخية ، ص٢٢١ .

(٤) العاج : مادة صلبة تتكون من أنياب الفيل وأسنانه ، وقد يؤخذ العاج من أنياب بعض الحيوانات الأخرى ، وتعتبر قارة أفريقية من أهم مصادره ، ويتفاوت لون العاج بين الأبيض والأصفر القرنفلي، يستخدم كثيراً في صنع الأدوات المزخرفة ، ويعتبر مادة ممتازة لصنع الصور الصغيرة ، وتوجد اتفاقية دولية في الوقت الحاضر تخضع تجارة العاج لضوابط شديدة حتى لا تتعرض مصادره إلى الفناء . انظر:
الموسوعة العربية العالمية ١٦/٢٤-٢٥ ؛
الموسوعة العربية الميسرة ١١٧٢/٢ .

عن طريق التجارة وليس عن طريق القوة والاغتصاب [١] ، ومع مرور الوقت كبرت القوافل العربية وانتعشت التجارة إلى درجة لم تكن معروفة من قبل ، وتولى العرب تسيير القوافل التجارية إلى داخل أفريقية ، بينما ظل نشاط الفئات الأخرى مقتصراً على الساحل لجهلهم بالداخل ، وخوفهم من التعرض لأعمال السلب والنهب من قبل بعض القبائل الأفريقية [٢] .

وعلى كل حال فإن هذا يؤكد أن العرب في ساحل شرق أفريقية كانوا يتمتعون باحترام كبير من القبائل الأفريقية سواء على الساحل أو في داخل القارة لأسباب عديدة ؛ من أهمها أن العرب لم يستخدموا القوة في سبيل الحصول على الأرقاء كما يعمل الأوروبيون والقبائل الأفريقية بعضها مع بعض ، وإنما يحصلون عليه عن طريق التبادل التجاري مع السكان المحليين .

وكان العرب يحصلون على الرقيق قبل القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي من المناطق القريبة من الساحل لا سيما الساحل المقابل لجزيرة زنجبار ، ومع أنهم اعتادوا على الدخول إلى وسط القارة قبل ذلك التاريخ ، إلا أن الأعداد التي ولجت كانت محدودة ، وأعداد القوافل كان قليلاً ، وبعد ازدياد الطلب على الرقيق والعاج لم يعد في إمكان العرب والسواحليين [٣] الحصول

---

(١) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٣١ .

(٢) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ص١٧٩ .

(٣) السواحليون : يراد بهم السلالة التي نشأت نتيجة اختلاط وتزاوج الجنس العربي والجنس الأفريقي ، والجنس الفارسي ، فظهرت هذه السلالة التي تجمع بين الصفات العربية والزنجية والفارسية ، وكانوا يعيشون في سواحل شرق أفريقية منذ أكثر من ألف سنة وقيل أكثر من ذلك ، وتدل كلمة سواحلي (Swahili) على المسلمين الذين يتكلمون اللغة السواحلية ، وهي لغة مرتبطة بشكل وثيق باللغة العربية ، إذ يشير أحد الباحثين إلى أن هذه اللغة نشأت نتيجة لاختلاط وتفاعل اللغة العربية بإحدى لغات قبائل البانتو الأفريقية . انظر :

=

على احتياجاتهم التجارية من المناطق القريبة من الساحل ، وهذا يتطلب الولوج إلى المناطق الداخلية لمسافات بعيدة ، بواسطة قوافل تجارية أكبر حجماً ، وأكثر تمويلاً وتسليحاً ؛ لمواجهة قطاع الطرق في المناطق الداخلية [١] .

ومن المؤكد أن السلطان سعيد كان يدرك جيداً أن الوصول إلى الثروات الطبيعية في داخل أفريقية سوف يرفع من المستوى الاقتصادي لسكان الساحل الشرقي في القارة ، ولهذا عمل على مساعدة العرب والمغامرين الآخرين على ارتياد المناطق الداخلية لأجل فتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات التجارية التي ينقلها الأسطول العماني ، ولربط الساحل بالداخل ، وهذا ما حدا بالتجار العرب إلى الوصول إلى أماكن لم يصلها أحد قبلهم ، بل إن بعضهم استقروا في الداخل وأسسوا بعض المراكز التجارية ، ومن هنا احتكر التجار العرب وبعض السواحليين التجارة مع الداخل في الوقت الذي بقي النشاط التجاري الأجنبي على الساحل [٢] .

وغالباً ما تنطلق القوافل التجارية العربية في فترة الجفاف وقلة الأمطار ، وذلك في الفترة الواقعة بين شهري إبريل ومايو عندما تنتهي الأمطار الغزيرة ، وحتى بداية الفترة ذات المطر القليل في شهر أكتوبر أو نوفمبر [٣] ، ولم تكن

=

عائشة السيار ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٢ ؛

سيد حامد حريز ، المؤثرات العربية في الثقافة السواحلية في شرق أفريقيا ، ب. ط ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ص٤٠ .

Salim , A. I., The Swahili Speakinl Peoples of Kenya Coast , Neirobi , 1973, p.76 .

(١) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٩ .

(٢) بنيان سعود تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٢.

(٣) Coupland, R., East Africa, and its invaders, p. 308.

هذه الفترة في كثير من الأحايين كافية لإتمام رحلة تجارية في ظل الظروف المناخية والطبيعية السائدة في المنطقة [1] . وعلى كل حال فقد نجح العرب في وضع التنظيمات التجارية ، خاصة فيما يتعلق بإيجاد خطوط منتظمة من القوافل التجارية التي تصل بين الساحل الشرقي للقارة وداخلها [2] ، وعلى الرغم من أن الحصول على الأرقاء كان يتم من خلال القوافل التجارية العربية ، إلا أن هذا الهدف لم يكن رئيساً ، ويؤكد ذلك أن العرب قاموا بتأسيس المراكز التجارية في داخل القارة بهدف التبادل التجاري ونشر النفوذ الإسلامي في المنطقة .

هذا وقد أدى التوسع التجاري العربي في شرق أفريقية إلى تأسيس عدد من الطرق التجارية والتي يتم من خلالها جلب الرقيق والعاج والذهب ، وهذه الطرق هي [3] :

* **الطريق الأول** : ويبدأ من الموانيء المواجهة لزنجبار مثل باجامويو [4]

---

(١) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٨ .

(٢) عمر سالم بابكور ، الإسلام والتحدي التنصيري في شرق أفريقيا ١٢٦١-١٣٦٩هـ/١٨٤٤-١٩٥٠م ، ب.ط ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ ، ص٢٢٢ .

(٣) انظر ملحق الخرائط .

(٤) باجامويو : تقع على الساحل المقابل للطرف الجنوبي لجزيرة زنجبار ، تبعد عن دار السلام خمسة وأربعين ميلاً إلى الشمال ، ازدهرت في عهد ماجد بن سعيد وأخيه برغش واستقر بها العرب إلى جانب الهنود ، ويزداد عدد سكانها مع حلول موسم تجارة الرقيق إذ يبلغ أكثر من عشرة آلاف . انظر :

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٥-٢٢٦ ؛

Bennett, N. R., Arab Versus European Diplomacy and war in Nineteenth Century, Publishing Company New York, 1986, p.66.

(Bagamoyo) ومنها إلى بلاد سانجو (Sangu) شرق بحيرة روكوا [١] (Rukwa) ويتجه إلى تنزانيا [٢] الحالية ، ويصل إلى النهاية الشمالية لبحيرة [٣] تنجانيقا [٤] (Tanganyika) ، وعند تابورا [٥] (Tabora) يتفرع هذا الطريق إلى فرعين ، فرع شمالي إلى هضبة البحيرات الاستوائية [٦] ، وفرع جنوبي غربي إلى أوجيجي[٧] (Ujiji) حيث يوجد سوق المنطقة ، ثم يتجه شمالاً إلى

---

(١) بحيرة روكوا : تقع في شرق أفريقية ، ويمر بها طريق القوافل المتجه جنوباً من طابورة . انظر : يواقيم رزق مرقص رزق ، حميد بن محمد المرجي تيبوتيب والوجود العربي ، ص١٧ .

(٢) تنزانيا : تقع على الساحل الشرقي لأفريقية ، وتنقسم إلى ولايتين هما تنجانيقا وهي التي تمثل البر التنزاني، والولاية الثانية هي جزيرتا زنجبار وبمبه في المحيط الهندي ، وتعتبر زنجبار مستقلة ذاتياً . واستقلت تنزانيا عن بريطانيا عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م تحت الحكم العربي ، إلا أنه انتهى سريعاً بانقلاب دموي قام به عبيد كرومي ، وقتل فيه كثير من المسلمين العرب والفرس والهنود . انظر : هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٣ .

(٣) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٠ .

(٤) بحيرة تنجانيقا : تقع إلى الشمال من دولة تنزانيا الحالية ، وهي أكبر بحيرة عذبة في العالم ، حيث تمتد لمسابقة ٦٨٠كم ، ويصل عمقها إلى ١٤٣٥ م ويصب فيها نهر واحد هو نهر روسبزي .
انظر : الموسوعة العربية العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ٢٠٣/٧ .

(٥) تابورا : تقع في شرق تنزانيا ، على بعد ٦٠٠ ميلاً من الساحل الشرقي لأفريقية ، تعتبر ملتقى عدة طرق تجارية ، وهي مدينة عربية قديمة عاش فيها ما يقارب ١٢٥ أسرة عربية . انظر :
هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٦ .
يواقيم رزق مرقص ، العرب والكونغو في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، ضمن كتاب العرب في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٢٣ .

(٦) البحيرات الاستوائية: هي مجموعة من البحيرات التي تقع في شرق أفريقية، حيث تشكل سلسلة من البحيرات الطويلة والعميقة ، وأشهر هذه البحيرات بحيرة تنجانيقا ، فتكوريا، نياسا، البرت، أدورد . انظر : الموسوعة العربية العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ٣٥٢/٢ .

(٧) أوجيجي : أسسها العرب كمركز تجاري على مرفأ صغير في الشاطىء الشرقي لبحيرة تنجانيقا واستقر بها العرب إلى جانب الزنوج ، وهي ذات أرض خصبة . انظر :
يواقيم مرقص ، العرب والكونغو ، ص٢٣ .

سوكومالاند [1] (Sukumaland) ، والشواطىء الجنوبية لبحيرة فكتوريا (Victoria) ، ثم بوغندا [2] (Buganda) [3] .

* **الطريق الثاني** : ويبدأ من أوينامويزي [4] (Unyamwezi) ومنها إلى طابورة ، وعندها يتفرع إلى بوغندا وأوجيجي وشرق زائير [5] (Zaire) وشمال

---

(١) سوكومالاند : وتسمى بلاد سو كوما، وهي منطقة تقع على مسيرة يوم من كازية (Kazd)، وكان العرب يجتمعون بها ، لاسيما في القرى مثل كيجاندو (Kingandu) ، في أواخر القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي . انظر :

يواقيم رزق مرقص رزق ، حميد بن محمد المرجبي تيبوتيب والوجود العربي ، ص٢٠ .

(٢) بوغندا : وأوغندا (Uganda) اسمان لمملكة واحدة تقع شمال غرب بحيرة فكتوريا ، وتشكل بوغندا أغلب دولة أوغندة الحالية ، وتغطي المياه كثيراً من أراضيها ، ويمر بها خط الاستواء وتحدها بونيورو (Bunyoro) ، وبوسوقا (Busoga) شرقاً ، وتور (Toro) غرباً . انظر :

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص١٠٢ ، أنور العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٧-١٩٨ ؛

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٠ .

(٣) Bennett , N. R., A History of the Arab. p. 34.
Kaplan, I. . op. cit. , p. 28.

(٤) أوينامويزي : يُفسر اسم النيامويوزي بشعب القمر (People of the moon) ، وقد أطلق عليهم هذا الاسم سكان ساحل شرق أفريقية على اعتبار أنهم أول شعب يرى القمر في المنطقة الغربية من موقعهم ، ويذكر الرحالة لفينجستون (Livingstone) أن نيامويزي مشتق من مويزي أي القمر بلغة قبائل البانتو . وتعتبر قبائل الأينامويزي ثاني أكبر القبائل داخل البر الأفريقي ، ولها تعامل تجاري مع المسلمين ، حيث عمل أفرادها كحمالين في القوافل التجارية . انظر :

ترمنجهام ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٤ ؛

يواقيم مرقس ، حميد بن محمد المرجبي تيبوتيب والوجود العربي ، ص ٥-٦ .

(٥) زائير : تقع في وسط أفريقية ، يحدها من الشمال السودان وأفريقيا الوسطى ، ومن الشرق أوغندا ، وروندا ؛ وبورندى ؛ وتنزانيا ، ومن الجنوب زامبيا ، ومن الغرب أنجولا والمحيط الأطلسي ، وقامت فيها مملكة إسلامية بزعامة حميد المرجبي الملقب بتيبوتيب ، وقضى البلجيكيون على هذه المملكة عام ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م ، استقلت زائير عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م ، وعاصمتها كنشاسا . انظر :

=

زامبيا[1] (Zambia) وكاتانغا [2] (Katanga) ، ومن هنا يتبين أن طابورة تعتبر نقطة تجمع لكثير من الطرق التجارية [3] .

* **الطريق الثالث** : ويبدأ من كلوة عبر جنوب تنزانيا الحالية وشمال موزمبيق وينتهي إلى بحيرة نياسا الاستوائية ، ولم تكن القوافل التجارية العربية تسيطر عليه بشكل كامل ؛ لأن جزءاً منه يقع تحت سيطرة البرتغاليين ، وعلى الرغم من ذلك فإن بعضاً من القبائل الأفريقية كانت تجلب الرقيق والعاج وبعضاً من منتجات الداخل لتبيعها للقوافل التجارية العربية [4] .

=

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٤٥-٢٤٨ .

وللتفصيل حول المملكة الإسلامية في الكونغو . انظر : يواقيم مرقس ، حميد بن محمد المرجبي (تيبوتيب) والوجود العربي في الكونغو ، ص٣١ وما بعدها .

(١) زامبيا : تقع دولة زامبيا في جنوب وسط أفريقيا ، وهي دولة داخلية لا تطل على البحر ، وتحدها شمالاً زائير وأنجولا، وغرباً أنجولا وناميبيا ، وجنوباً زمبابوي وموزمبيق ، وشرقاً الملاوي وتنزانيا ، اسمها سابقاً روديسيا الشمالية ، وقد خضعت للحماية البريطانية ، يتحدث سكانها لغة البانتو واللغة الإنجليزية . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥١-٢٥٢ ؛

الموسوعة العربية العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ١١/٤٨٤-٤٨٥ .

(٢) كاتانغا : إحدى ولايات زائير حالياً ، وتسمى ولاية شابا وهي غنية بالمعادن . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٤٧ ؛

الموسوعة العربية العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ١١/٢٨١ .

(٣) Sheriff , A., Slaves, Spices and Ivory in Zanaibar , p. 192 .

(٤) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٦-٧ .

Liffi, j., Amodern History of Tanganyika, London, 1977, p.p. 40-41 .
Coupland, R., Exploitation of East Africa, p. 137.

* **الطريق الرابع** : ويبدأ هذا الطريق من ممبسة ومالندي إلى هضبة البحيرات الاستوائية ، وكانت بعض القبائل الأفريقية تتحكم في هذا الطريق قبل أن يسيطر عليه العرب في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، ولهذا فإن ارتياده قبل ذلك كان محفوفاً بالمخاطر بسبب تعرض القوافل التجارية فيه إلى السلب والنهب من قبل بعض القبائل الأفريقية [١].

وعادة ما تتألف القوافل التجارية التي تعمل في تجارة الرقيق من ألف رجل تقريباً ، ويقودها خمسون رجلاً من العرب والسواحليين ، وأما بقية العاملين في القافلة فهم من الأفارقة الخلص ، ولم تكن مسيرة هذه القوافل إلى داخل القارة الأفريقية تنتهي بسهولة ؛ إذ عليها أن تواجه مصاعب عديدة أثناء رحلتها ، من أهمها عبور منطقة الغابات الكثيفة ذات الأشجار الشوكية ، إضافة إلى كثرة الأمطار وشدة الرطوبة، ومن هذا المنطلق فقد تضطر القافلة إلى التوقف في إحدى المناطق الملائمة للحياة؛ حتى تتحسن الظروف المناخية، وربما تمتد فترة التوقف حتى العام التالي [٢] ، ولهذا فإن الحاجة إلى إمدادات الغذاء تكون كبيرة . ولم تستطع القوافل التجارية العربية تأمين ذلك إلا من خلال الاستعانة بالحمالين الأفارقة [٣]

---

(١) محيي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٠ .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٨ .

(٣) اضطر العرب إلى الاستعانة بالحمالين بعد أن تعذر استعمال حيوانات النقل ، بسبب وجود ذبابة تسي تسي . انظر :
الجوهرة العيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٩ .

لحمل المؤن والبضائع [١] ، وكان هؤلاء الحمالون إما رقيقا لصاحب القافلة ، أو رقيقاً مستأجراً ، أو من الأفارقة الأحرار الذين قاموا بتأجير أنفسهم لأصحاب القوافل ، لاسيما أبناء قبيلة النياميوزي [٢] (Namwezi) [٣] .

هذا وقد نتج عن توغل القوافل التجارية العربية في شرق أفريقية بحثاً عن الرقيق والعاج إنشاء محطات ثابتة ، استقر فيها العرب والسواحليون ، ففي عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٠م أسس العرب العمانيون مركزاً مهماً في تابورة بتنجانيقا ثم أقاموا مركزاً آخر في أوجيجي بعد ذلك بعشر سنوات ، وتجاوز نفوذ العرب في المنطقة إلى البحيرات الاستوائية ، حتى بلغوا راوندا [٤] وحوض الكونغو [٥]،

---

(١) من أهم البضائع التي يحملها العمانيون بشكل خاص والعرب بشكل عام لبيعها على الأفارقة : التمور والبخور ، والمنسوجات ، والعطور ، والصناعات الزجاجية ، والحديد ، والتوابل ، والأرز ، واللبان. انظر : محمد قرقش : المدخل إلى تاريخ الإسلام في أفريقية مع دراسة للدور العماني ، ب.ط ، مكتبة ابن كثير ، مسقط ،ب.ت ، ص٤٥٩ .

(٢) النياميوزي : تعتبر القبيلة الثانية من حيث العدد في تنجانيقا ، ويقدر ترمنجهام عددها بـ ٣٦٣,٢٦٠ نسمة ونتيجة لتعامل أفراد هذه القبيلة مع المسلمين فقد أصبح أكثر من نصفهم مسلمين . انظر : ترمنجهام ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٤ .

(٣) الجوهرة العيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٩ .

(٤) راوندا : تقع في وسط قارة أفريقية ، تحدها من الشمال أوغندا والكونغو ، ومن الغرب زامبيا ، ومن الجنوب بورندي ، وكانت مستعمرة فرنسية ثم خضعت للاستعمار الألماني ، ثم وضعت تحت الانتداب البلجيكي ، واستقلت عام ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م ، انظر :
هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٤٢ .

(٥) الكونغو : تقع في وسط أفريقية ، تحدها زائير في الشرق والجنوب ، وتحدها أفريقيا الوسطى والكاميرون شمالاً ، والجابون من الشمال الغربي والمحيط الأطلسي غرباً ، تنازعت الدول الأوروبية عليها في القرن الثالث عشر الهجري ، الناسع عشر الميلادي ، ثم أصبحت محمية فرنسية عام ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م ، واستقلت عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م ، وعاصمتها برازفيل . انظر :
هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٦١-٣٦٢ .

فأسس التجار الزنجباريون هناك مراكز تجارية كان لها دور في نشر الإسلام في تلك المناطق [١] . وقد استخدمت هذه المراكز لتزويد القوافل التجارية بالمؤن ، وأقيمت فيها مستودعات خاصة لتخزين البضائع [٢] .

وعلى الرغم من ذلك فقد تحتاج القوافل العربية إلى الغذاء ، ولهذا تضطر إلى تقديم بعض الخدمات لزعماء القبائل الأفريقية لاسيما زراعة بعض المحاصيل مقابل إمدادها بالغذاء ، وعلى الرغم من كبر حجم القوافل العربية فإنها لم تكن قادرة على مواجهة القبائل الأفريقية في داخل القارة ، ولذا تضطر هذه القوافل إلى مهادنة القبائل الأفريقية ، بل وفي أحايين كثيرة يدفع العرب رسوم مرور عبر أراضي هذه القبائل [٣] .

وتحصل القوافل التجارية العربية على الرقيق من منطقة البحيرات الاستوائية وحوض الكونغو والأجزاء العليا من نهر النيل ، وذلك عن طريق الشراء في غالب الأحوال من القبائل الأفريقية في هذه المناطق ، وتأتي قبائل البانتو وهي إحدى القبائل الكبيرة في وسط أفريقية في مقدمة القبائل التي تبيع أسراها للتجار العرب العمانيين وغيرهم ، مقابل بضائع أخرى على سبيل التبادل التجاري [٤] ،

---

(١) جمال قاسم ، الأصول التاريخية ، ص٢٤١ ؛
يوسف فضل حسن ، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، ضمن كتاب العرب وأفريقيا . ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ص٣٦ .

(٢) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٣٢ .

(٣) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨١ .

(٤) المرجع نفسه ، ص١٨٧ ، وتجلب القوافل العربية التمر من البصرة ، والبحرين ، وعمان ، وتبيعها في شرق أفريقية ، وتشتري بأثمانها الأرقاء . انظر :
سليمان إبراهيم العسكري ، التجارة والملاحة في الخليج العربي ، ب. ط ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٢م ، ص١٧٨ .

وهذا يؤكد تورط كثير من زعامات القبائل الأفريقية في تجارة الرقيق ، بل ربما وصل الأمر ببعض القبائل إلى نقل أسراها من أفراد القبائل الأخرى إلى موانىء شرق أفريقية ؛ لبيعهم على التجار العرب والأجانب [(١)] ، ويشير أحد الباحثين الأجانب إلى أن بعض القبائل الأفريقية تعاقب أفرادها الذين ارتكبوا جرماً معيناً مخالفاً لأعراف وتقاليد القبيلة بالاسترقاق [(٢)] .

ولم يكن الرقيق وحده هدفاً للتجار العرب وإنما كان سلعة ضمن السلع العديدة التي يريدونها من وسط القارة ، مثل الصمغ بأنواعه ، وجوز الهند وزيت النخيل ، وأهم من ذلك كله العاج ، ولذلك كانوا يدخلون الغابات حيث توجد الفيلة ، أو من أجل شرائها من الأفارقة الذين كانوا يقومون بجمعها ، فيبادلهم العرب العاج بما معهم من سلع الشرق ، ويلجأ بعض زعماء القبائل الأفريقية الذين لا يجدون العاج في أراضيهم إلى بيع أبناء جلدتهم لسد حاجاتهم مما جلبه التجار العرب من السلع [(٣)] .

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن العمانيين خاصة والعرب عامة لم يقوموا بالإغارة على القبائل الأفريقية من أجل الحصول على الأرقاء ،ولم يستعملوا السلاح في صيد الرقيق ، ويؤكد ذلك [(٤)] ما يلي :

١ - أن القوافل العربية التي تدخل إلى وسط القارة الأفريقية من أجل

---

(١) صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص١٥٦ ؛
ميشيل دوفيز ، أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر ، ترجمة إلياس مرقص ، ط١ ، دار الحقيقة بيروت ، ١٩٨٠ ، ٢٥٦/١ .

(٢) Fisher, G. B. , Slavery and Muslim Society Africa, New York, 1971, p. 31.

(٣) **F. O.**,54/4, Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the Earl of Aberdeen, No. 85, London, in 3 November 1842, Enclosure 1., p72 .
يواقيم مرقص ، حميد بن محمد المرجبي تيبوتيب والوجود العربي ، ص١١ .

(٤) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٧ .

الحصول على الأرقاء على الرغم من قوة تسليحها إلا أن أعداد رجالها كان قليلاً إذا ما قورن بالقبائل الأفريقية ، ولذا فإن حجم القوافل التجارية العربية لا يكفي لشن الغارات من أجل الحصول على الأرقاء .

٢ – أن العرب الذين يعملون في التجارة في منطقة شرق أفريقية يملكون الأسلحة التي يمكن أن يستخدمونها في صيد الرقيق ، إلا أنهم لم يفعلوا ذلك لأنهم يفضلون استخدام السلاح في صيد الفيلة ؛ نظراً للمردود الاقتصادي الجيد للعاج مقارنة بالرقيق .

٣ – كان الصراع الدائر بشكل مستمر بين القبائل الأفريقية الداخلية من الأسباب الرئيسة التي تدفع رؤساء القبائل الأفريقية إلى شراء السلاح من التجار الأجانب بشكل خاص بأثمان باهظة ، ولذا فإنهم يقومون بصيد أبناء جلدتهم من القبائل المعادية لبيعهم على التجار العرب والأجانب .

ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن جميع الأرقاء المصدرين إلى منطقة الخليج العربي كانوا عن طريق الشراء ، إذ ربما قام بعض المغامرين العرب بالإغارة على بعض القبائل الأفريقية الضعيفة وأسر بعض أفرادها واسترقاقهم ، أو يقومون بخطف بعضهم تحت تهديد السلاح ، ولكن يجب الإشارة هنا إلى ما يقوم به بعض المغامرين العرب المسلمين من خطف أو شراء للرقيق ليس من الإسلام في شيء إذ ليس في الإسلام إلا مصدر واحد للاسترقاق وهو أسرى الحرب ، التي تقع بين المسلمين والكافرين ، ومن القواعد الشرعية المعروفة أن ما يقوم به المسلمون ليس بالضرورة أن يتفق مع تعاليم الإسلام .

ومهما يكن من أمر فإنه على الرغم من حرص القوافل التجارية العربية على الحصول على الأرقاء إلا أنهم لم يتدخلوا في شؤون القبائل الأفريقية أو ينحازوا

إلى قبيلة دون أخرى كما يشير إلى ذلك بعض الباحثين [1] ، خلافاً لما ذكره كوبلاند [2] من أن العرب كانوا يقومون بشن الغارات للحصول على الأرقاء ، وإذا تعذر عليهم ذلك حرضوا زعيم قبيلة ليهاجم قبيلة أخرى ، أو يساعدونه بعبيدهم المسلحين ليضمنوا انتصاره ، ونتج عن ذلك - حسب زعمه - تزايد الحروب الداخلية بين القبائل .

والواقع أن ذلك داخل ضمن الافتراءات التي يرددها كثير من الباحثين الأجانب ويؤكد ذلك ما يلي :

١ - يؤكد أحد الباحثين الأجانب [3] أن العرب والسواحليين لم يشتركوا في الإغارة على سكان القرى والغابات لاقتناص الأرقاء ، بل انحصر جل اهتمامهم في التبادل التجاري ، وأن ذلك العمل كان يقوم به أناس متخصصون مهمتهم صيد الرقيق وتسليمه إلى الزعماء المحليين . ويذكر أن بعض القبائل الأفريقية رضيت بأن يتزعمها بعض التجار العرب المستوطنين بأفريقية [4] .

٢ - أن العرب لو قاموا بالتدخل في شؤون القبائل الأفريقية كما يدعي كوبلاند ما كانت قوافلهم - التي لا تتجاوز الألفي رجل - تذهب وتجيء بين الساحل الشرقي لأفريقية والداخل باستمرار .

٣ - تأثرت بعض القبائل الأفريقية بمعاملة العرب الطيبة ، وذلك عندما استقر بعض العرب بينهم، فقد تخلى كثير من الأفارقة عادات سيئة كانوا يتصفون

---

(١) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٨ .

(٢) Coupland R. , Exploitation of East Africa, p. 137 .

(٣) ترمنجهام ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠ .

(٤) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٨ .

بها مثل : أكل لحوم البشر ، والقتل من أجل التسلية ، واشغلوهم بأعمال منظمة كأعمال الحراسة وغيرها (١) .

والواقع أن القوافل التجارية العربية حملت معها الحضارة والتقدم إلى داخل أفريقية ، وتوثقت العلاقات الاقتصادية بين العرب وبين زعماء القبائل الأفريقية ، وأسهموا في إحلال الأمن بدلاً من الخوف والاضطراب ، وذلك عن طريق الزراعة التي أدخلوها إلى أواسط القارة ، والتنظيمات الاقتصادية التي تعاملوا بها مع القبائل الأفريقية ، حتى إن كثيراً من قبائل البانتو رغبت في العيش قريباً من المراكز التجارية التي أنشأها العرب لتنعم بالحماية العربية (٢) .

وتنفيذاً للسياسة الاقتصادية التي اتبعها السلطان سعيد فقد كان يعين حكاماً محليين من بعض زعماء القبائل الأفريقية يدينون له بالولاء والتبعية ، وربما أرسل السلطان العماني بعض الأمراء من العرب أو السواحليين مع حامية قليلة تزداد باستخدام السكان المحليين لنشر النفوذ العماني في داخل القارة الأفريقية (٣) . ونظراً للمعاملة الحسنة التي تميز بها العرب مع الأفارقة فقد رغب كثير من زعماء القبائل في شرق القارة الأفريقية بالانضواء تحت تبعية السلطان العماني ، إذ لم تكن هذه التبعية تكلفهم شيئاً سوى بعض الهدايا التي يحملونها إلى السلطان عندما يزورونه في عاصمته زنجبار (٤) .

---

(١) يواقيم رزق مرقس ، العرب والكونغو ، ص٢٣٥ .

(٢) رأفت غنيمي الشيخ ، دور عمان في بناء حضارة شرقي أفريقية ، بحث مقدم إلى ندوة الدراسات العمانية ، ط٢ ، وزارة التراث القومي في عمان ، مسقط ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، ١٧٦/٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ١٧٤/٣ .

(٤) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٩ .

وعلى كل حال فقد كان هناك ارتباط وثيق بين تجارة الرقيق والعاج في شرق أفريقية ، لاسيما بعد شراء هاتين السلعتين (١) ، ذلك أن العاج من السلع الثقيلة الوزن الغالية الثمن ، ومن ثم فإن طول المسافة بين مصادره وأماكن تصديره على ساحل المحيط الهندي يكلف ثمناً غالياً ، وأمام مشكلة النقص في وسائل النقل وخطر ذبابة تسي تسي وما لها من ضرر على الإنسان والحيوان لجأ التجار العرب إلى الاستعانة بالأرقاء لحمل العاج (٢) ، ومن هنا دخل بعض تجار العاج في تجارة الرقيق بشكل غير مباشر ، ولهذا كان العاج يباع في الساحل جنباً إلى جنب مع الرقيق الذي لم يكن مقصوداً لذاته في أحايين كثيرة .

والواقع أن القوافل التجارية العربية في شرق أفريقية تواجه كثيراً من المصاعب في طريق عودتها إلى الساحل ، ويلاقي الأرقاء المصاحبين لهذه القوافل متاعب كثيرة ، فربما مات بعضهم عطشاً أو إعياءً ، ولم يكن ذلك مقتصراً عليهم فقط ، إذ يعاني التجار العرب المرافقين لهم من هذه المصاعب ، وبطبيعة الحال فمن الأهمية أن ندرك أن التاجر العربي الذي يعمل في جلب الرقيق من داخل أفريقية ، لايتعمد أن يوجد المصاعب لقافلته من الأرقاء ؛ لأنهم هم سلعته، ولذا فإن من مصلحته المحافظة على الأرقاء سالمين ، ليتسنى له بيعهم في الأسواق (٣) ، وأكد الرحالة بوركهارت (٤) (Burchhardt) أن صحة الأرقاء

(١) Coupland R. , Exploitation of East Africa, p. 136 .

(٢) يواقيم مرقس ، حميد بن محمد المرجبي والوجود العربي ، ص٨ .

(٣) سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٩ .

(٤) بوركهارت هو: جوهان لودفيج بوركهارت ، ولد في بلدة لوزان السويسرية عام ١١٩٩هـ/١٧٨٤م ودرس في جامعة جوتنجن الألمانية، تعلم اللغة العربية، وتعرف على الدين الإسلامي، ثم التحق بالجمعية الأفريقية البريطانية ، فأرسلته إلى أفريقية في رحلة استكشافية ، فزار مصر وانتقل منها إلى بلاد النوبة بمحاذاة نهر النيل ، تظاهر بالإسلام ، وذهب إلى مكة باسم الشيخ إبراهيم بن عبدالله الشامي ،
=

كانت محل اهتمام تجار الرقيق العرب بشكل دائم ، حيث يأخذ الرقيق نصيبه من الطعام والماء خلال الرحلة بشكل منتظم ، ويلقى معاملة لطيفة من التاجر العربي [1] .

وحين مقارنة تجارة الرقيق في غرب أفريقية والتي قامت بها شركات أوروبية منظمة بتلك التجارة المحدودة التي مارسها بعض التجار العرب في شرق أفريقية نجد أن الفرق بينهما شاسع وذلك فيما يتعلق بنقل الأرقاء إلى الساحل ، ففي الوقت الذي يحرص فيه التجار العرب على المحافظة على سلعهم من الأرقاء الذين مهما بلغت أعدادهم فهم قلة ، مقارنة بآلاف الذين يجلبهم الأوروبيون من داخل القارة الأفريقية إلى سواحلها الغربية ، نجد أن هذه الشركات لا يضيرها أن يهلك المئات من الأرقاء في طريقهم إلى الساحل ، إذ يكون ما يصل إلى الساحل عادة كافياً لتعويض تكاليف الرحلة إلى داخل القارة.

=

وأدى الحج مع المسلمين في عام ١٢٣٠هـ / ١٨١٤م ، ثم عاد إلى مصر ومات فيها عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٧م ، ودفن بمقابر المسلمين ، ألف كتابين هما : رحلات في جزيرة العرب ، وملاحظات على البدو الوهابين ، انظر :

جوهان لودفيج بروكهارت ، مواد لتاريخ الوهابيين ، ترجمة عبدا لله صالح العثيمين ، ط١ ، طبع : شركة العبيكان ، الرياض ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، ص٣-٦ ، من مقدمة المترجم .

(١) جمال قاسم ، العرب والرق في إفريقيا ، ص٢٤ .

المبحث الثالث :

طرق تجارة الرقيق الخارجية :

بعد عودة القوافل التجارية العربية من أواسط أفريقية وبعد أن باعت ما معها من سلع الشرق واشترت بأثمانها الرقيق والعاج وزيت النخيل وغيرها من منتجات المنطقة ، بعد ذلك يجمع الرقيق في سواحل شرق أفريقية استعداداً لتصديره ، ولما كانت كثير من هذه الموانيء خاضعة لنفوذ السلطان سعيد بن سلطان ؛ فقد كان يستفيد من هذه التجارة فائدة كبيرة ، حيث يدفع له تجار الرقيق ضرائب على كل رقيق يجلبونه من داخل القارة ويمرون به على الموانيء الخاضعة له [1] .

ونتج عن ذلك قيام مراكز في هذه المنطقة لتصنيف الأرقاء وذلك استعداداً لتصديرهم إلى مناطق مختلفة ، وتعتبر كلوه أهم مركز في شرق أفريقية يصدر منه الأرقاء ، ومنها يتم شحنهم إلى زنجبار لبيعهم هناك ولذا فإن زنجبار تعد المركز الرئيس لاستيراد الرقيق من داخل القارة الأفريقية [2] ، وإضافة إلى ذلك توجد مراكز صغيرة لتصدير الأرقاء في كل من بانجاني [3] (Pangani) وممبسة ، ومالندي ، ولامو ، ومقديشو [4] ، وازدهرت بعض هذه الموانيء بعد ازدياد دوريات التفتيش التي يقوم بها الأسطول البريطاني في المحيط الهندي ، ولهذا فلم

---

(١) جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص٢٤٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٢٤٥ .

(٣) بنجاني : هي إحدى القرى في الساحل الشرقي لأفريقية ، قريبة من جزيرة زنجبار ، تسكنها قبيلة سيجيجو (Segeju) ، إضافة إلى الشيرازيين . انظر : ترمنجهام ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠-٥٦ .

(٤) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٥ .

يكن كل الرقيق المصدر من المنطقة يمر بزنجبار .

وتنقسم تجارة الرقيق بعد وصولها إلى زنجبار إلى قسمين : **قسم محلي** ، ويعني المتجارة بالرقيق بين القوافل التجارية العربية أو السواحلية وبين سكان مدن شرق أفريقية لاسيما أصحاب المزارع من العرب والسواحليين والهنود حيث تشكل تجارة الرقيق دعماً مهماً للنظام الاقتصادي القائم في المنطقة في تلك الفترة ، كما يشمل هذا القسم تبادل الرقيق الذي تشتريه القوافل مقابل بعض منتجات المنطقة وذلك عن طريق بعض القبائل الأفريقية التي قد لا تجد ما يسد حاجتها من الأيدي العاملة لاسيما في الزراعة .

وقسم خارجي ، وهو تجارة الرقيق الخارجية ، ويشمل الأرقاء الذين يجمعون في موانىء المنطقة ثم يصدرون إلى خارجها ، حيث يحمل إلى مسقط ، وجزر المحيط الهندي ، وفارس ، وبغداد ، والبصرة ، والبحرين والهند [1] ، وقد لا تكون هذه المناطق هي الوجهة النهائية للرقيق إذ ربما تكون مناطق عبور إلى مناطق أخرى مثل نجد والحجاز .

ويبدأ التجار العمانيون وغيرهم من تجار الخليج العربي رحلتهم المعهودة إلى شرق أفريقية خلال اشتداد الرياح الشمالية الشرقية أي بين شهري نوفمبر وفبراير ، وذلك على سفنهم ذوات الشراع المثلث ، وتعرف هذه السفن بالدوا (Dhow) وتعود هذه السفن بالأرقاء والسلع الأخرى إلى عمان إما قبيل أو بعد هبوب الرياح الجنوبية الغربية أي في شهور إبريل ومايو ويونية ، أو في شهري سبتمبر وأكتوبر ، وتبلغ المسافة بين صور وزنجبار حوالي ٢٥٠٠ ميل ، ولذا فإن

---

(١) المرجع نفسه ، ص١٨٦ .

الرحلة التجارية تستغرق عادة من ١٦ إلى ٢٥ يوماً [١] .

واتخذت التجارة بشكل عام ثلاثة طرق رئيسة [٢] ، تنطلق من سواحل شرق أفريقية وهي :

* **الطريق الأول** : ويتجه من زنجبار أو من إحدى مدن الساحل الشرقي الأفريقي إلى الموانيء الجنوبية لشبه الجزيرة العربية وفي مقدمتها مسقط ، ومنها إلى موانيء غرب الهند .

* **الطريق الثاني** : ويتجه من ساحل شرق أفريقية جنوباً إلى سواحل القارة الجنوبية ثم إلى الشمال الغربي عبر المحيط الأطلسي ، ثم إلى البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية .

* **الطريق الثالث** : ويربط بين مدغشقر وشمال أفريقية بأسواق الرقيق والعاج في موانيء البحر الأحمر وبلاد فارس .

و لم تكن طرق نقل الرقيق البحرية مستقرة بين عمان وشرق أفريقية ، إذ لجأ العمانيون بعد أن خضع سلاطين عمان للسياسة البريطانية المتعلقة بمنع تجارة الرقيق إلى اتباع طرق جديدة حتى يتمكنوا من تضليل دوريات الأسطول البريطاني ، فكانت سفن أهل صور تذهب إلى شرق أفريقية محملة بالأسماك المجففة ، ثم تبيع حمولتها في موانيء المنطقة ، وفي الوقت نفسه يشتري العمانيون

---

(١) عبدالوهاب عبدالرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإمارات ، العدد الأول ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ص١٣ ؛
لوريمر ، مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٦/٦ .

(٢) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٢ .

الرقيق ، إلا إنهم لا ينقلونهم مباشرة في سفنهم تفادياً لإجراءات التفتيش البريطانية ، فيتفقون مع الجلابين على نقل الأرقاء عن طريق البر وبشكل سري إلى نقطة محددة على الساحل ، وتكون عادة بعيدة نسبياً عن زنجبار ثم يتجهون إلى مكان اللقاء معرضين سفنهم للتفتيش من قبل السفن الحربية البريطانية ، والتي عادة ما تكون خالية من الرقيق ، وبالتالي يسمح لها بمواصلة سيرها ، ثم تتجه السفن العمانية إلى الميناء المحدد لنقل الرقيق منه ، ثم تنطلق بأمان إلى عمان بعد أن تجاوزت سفن البحرية البريطانية (١) .

وقد يلجأ تجار الرقيق في بعض الأحايين إلى نقل الأرقاء براً من سواحل شرق أفريقية عبر الأراضي الصومالية ، ثم يعبرون بهم خليج عدن ، ثم ينقلونهم إلى حضرموت ، ويتجنبون بذلك الدخول بعرض البحر ، ومن ثم فلا يتعرضون لدوريات التفتيش البريطانية ، وبذلك ازدادت المشاق التي يتعرض لها الأرقاء أثناء رحلتهم (٢) .

هذا وقد تحامل كثير من الباحثين الأوروبيين ، حين حديثهم عن نقل الأرقاء من شرق أفريقية إلى الخليج العربي بواسطة السفن العمانية ، فيذكر كوبلاند أن المراكب الشراعية عادة ما تكون مليئة بالرقيق بحيث لا يمكن أن يتحرك الرقيق داخل السفينة بحرية ، ولا يعطون من الطعام ما يكفيهم ، ولهذا يحتفظ بهم التجار بعد وصولهم في أماكن معينة؛ حتى يستعيد الأرقاء قوتهم،

---

(١) **I. O. R.** , R/15/6/4 Letter From col. Herbert Disbrowr, Political Agent, Muscat, To C. Gonne Esquire, Secretary to Government, Bombay , in 13th September 1866 .

(٢) صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص١٥٩-١٦٠ .

وحينئذ يتم أخذهم إلى السوق لبيعهم بشكل علني [1] ، إلا أن ذلك مخالف للواقع وذلك بشهادة عدد من المسؤولين البريطانيين ، وهذا ما سيتم الحديث عنه في الفصل التالي من هذه الدراسة بمشيئة الله .

---

(١) Coupland R. , Exploitation of East Africa, p. 142 .

الفصل الثالث

تجارة الرقيق في سلطنة عمان

المبحث الأول : أعمال الأرقاء .

المبحث الثاني : معاملة الأرقاء

المبحث الثالث : دور الجالية الهندية في تجارة الرقيق .

المبحث الرابع : حجم تجارة الرقيق في السلطنة وجدواها الاقتصادية .

أولاً : حجم تجارة الرقيق .

ثانياً : جدواها الاقتصادية .

المبحث الخامس :تجارة الرقيق الفرنسية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية .

توطئـــة :

لم يكن وجـود الأرقـاء في سـلطنة عمـان بشـكل خـاص ومنطقـة الخليـج العربي بشكل عام وليد ظروف اقتصادية محضة ، بل كان للأوضاع الاجتماعية السـائدة آنـذاك دور كبـير في جعـل الرقيـق جـزءاً مهمـاً في منظومـة الـتركيب الاجتماعي في الأسرة العربيـة ، إذ تـأنف الغالبيـة العظمـى مـن القبـائل العربيـة القيام بأعمال ترى أنهـا تـزري بأصحابهـا كالحلاقـة ، والجـزارة ، والحـدادة ، والحجامة وغيرها ، وهذا ما دفع هذه القبائل إلى الاستعانة بغـير العـرب للقيـام بهذه الأعمال، ولما تيسرت سبل الحصول على الأرقاء في منطقة الخليج كـانت هذه الأعمال في مقدمة الأعمال المنوطة بهم .

والواقع أن هذه النظرة ليست من الإسلام في شيء ، فلم يـرد في نصـوص الكتـاب والسـنة نهـي عـن هـذه الأعمـال أو بعضهـا ، كمـا لم يـأت الإسـلام بتخصيص أعمـال محـددة لطائفـة مـن البشـر ، فـالأصل في التكـاليف الشـرعية المساواة بين الناس ، وكذلـك المسـاواه في النواحـي الاجتماعيـة ، فـلا تفضيـل لعربي على أعجمي ، ولا لأسود علـى أبيـض إلاّ بـالتقوى ، وهـذا لا يعـني أن طبيعة الأعمال الـتي أنيطـت بالأرقـاء في منطقـة الخليـج تعتـبر شـاقة ، فـالعربي ورقيقه متساويان في تحمل ظروف الحياة القاسية في شبه الجزيرة العربية في تلك الفترة .

وحين ينظر المرء إلى الأعمال التي قام بها الأرقاء في منطقة الخليـج العربـي بشكل عـام يجدهـا لا تتعـارض مـع الديـن الإسـلامي ، فالغالبيـة العظمـى مـن أعماهم تأتي لتسهيل ظروف الحياة، ولتوفير معيشة أرغـد للسـيد ومـن يعـول، وعلى رأسهم الرقيق نفسه .

وثمة أمر مهم وهو أن الأعمال التي قام بها الأرقاء لا تعني بالضرورة السخرة والإجبار ، بل كان الأرقاء في دولة البوسعيديين بشقيها الأفريقي والأسيوي يؤدون أعمالهم بقناعة واضحة ، ولذا فلم تشر التقارير التي يكتبها القناصل الإنجليز سواء في مسقط أم زنجبار إلى هروب الأرقاء من أسيادهم العرب نتيجة لقسوة الأعمال التي يقومون بها ، بل ربما خصص السادة أياماً ليعمل بها الأرقاء لأنفسهم أو ليأخذوا قسطاً من الراحة .

وتحفل الوثائق البريطانية بكثير من الاحتياطات والتدابير التي اقترحها المسؤولون الانجليز في منطقة الخليج وشرق أفريقية ، والتي يجب أن يعامل بها الأرقاء الهاربين والذين يكتشف في كثير من الأحايين أنهم هاربون من العدالة لجريمة اقترفوها أو بعد عجزهم عن تسديد ديونهم [1] ، ولم يكن هروبهم من مشقة الأعمال الموكلة إليهم ، أو من سوء معاملة العمانيين لهم .

---

(١)

I.O.R. R/15/1/199 Letter from Litchfeld Senior Naral officer H.M.S. Sphinx, to Major Cox, political Resident , Persain Gulf, 4th June , 1909, p.p. 104-105

المبحث الأول :

أعمال الارقاء :

تنوعت الأعمال التي كان يقوم بها الأرقاء في المجتمع العماني في فترة البحث ، فعلى الرغم من أن الحاجة إلى الأرقاء في منطقة الخليج بشكل عام كانت للقيام بأعمال معينة ، في وقت تعاني فيه المنطقة من قلة الأيدي العاملة ، إلاّ أن أعمال الأرقاء في المجتمع العماني تنوعت بحسب الحالة الاقتصادية للسيد ، وبحسب نوع العمل الذي يقوم به ، والمكان الذي يقيم فيه .

ومن أهم الأعمال التي كان يقوم بها الأرقاء في سلطنة عمان في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي العمل بالزراعة ، وذلك في قسمي السلطنة الأفريقي والأسيوي . والواقع أن عمل الرقيق بالزراعة في منطقة الخليج بشكل خاص والجزيرة العربية بشكل عام قديم قدم وجود الأرقاء في المنطقة ، إلاّ أنه عندما تم عقد أول اتفاقية بين السلطان سعيد وبريطانيا للحد من تجارة الرقيق في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م بدأ تجار الرقيق بالبحث عن مصدر آخر للدخل لا سيما وأن أسعار الأرقاء هبطت في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م إلى نصف القيمة السائدة قبل ذلك ، ولذا فقد لجأ هؤلاء التجار إلى إيجاد مصادر جديدة تعوضهم عما فقدوه من جراء انهيار أسعار الرقيق في تلك الفترة ، ومن هنا كانت الزراعة هي الخيار الأمثل (١) .

وكان محصول القرنفل من أهم المحاصيل التي يقوم الأرقاء بالعمل في حقولها، وقد ربط أحد الباحثين بين انتشار زراعة هذا المحصول في القسم

---

(١) Willis, J.R., Slaves and Slavery in Muslim Africa, Frank Cass, London, 1967, vol. II, p. 164.

الأفريقي من السلطنة العمانية وبين نمو تجارة الرقيق في المنطقة ، كما هو الحال في غرب أوروبا وشمال أمريكا حينما نمت الرأسمالية فتبع ذلك زيادة مطردة في تجارة الرقيق (١) .

ويرى أحد الباحثين أن أحد تجار الرقيق العمانيين في زنجبار عمل على إدخال هذا المحصول إلى زنجبار في عام ١٢٢٧هـ/١٨١٢م ، عندما حصل على بذور هذا المحصول من إحدى الجزر الفرنسية في المحيط الهندي (٢) .

وقد أبدى السلطان سعيد امتعاضه من إيقاف تجارة الرقيق بينه وبين الجزر الواقعة في جنوب المحيط الهندي نتيجة لمعاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م مع حكومة الهند البريطانية ، حيث تكبد خسارة تتراوح ما بين ٤٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ دولاراً ، ولذا كتب السلطان سعيد إلى حكومة بومباي في عام ١٢٤٤هـ /١٨٢٨م رسالة أشار فيها إلى أنه نتيجة لمعاهدة إيقاف تجارة الرقيق السالفة الذكر فقد انخفض دخل السلطنة وأصبح من الضروري زراعة إحدى عشرة مزرعة لقصب السكر في جزيرة زنجبار ، وذكر أحد التجار الأمريكيين أن الزعماء البوسعيديين وجهوا جهودهم في تلك الفترة إلى زراعة التوابل وقصب السكر والقهوة وغيرها ، ولم يحل عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م حتى دخل السلطان سعيد في شراكة مع الانجليز لإنتاج السكر ، حيث تولى الانجليز تزويده بالآلات والمشرفين بينما يقدم السلطان العماني الأرقاء للعمل في إنتاج السكر (٣).

---

(١) Sheriff , A., Zanzibar under Colonial Rule, James Currey, London, 1991, p. 150 .

(٢) Willis , J.R., op. cit, p. 164.

(٣) Ibid, p. 165.

ومن هنا يتبين أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين محاولات بريطانيا الأولى لقمع تجارة الرقيق في سلطنة عمان في تلك الفترة وبين التوسع الزراعي في السلطنة، واستخدام الأرقاء للعمل في المزارع الجديدة ، خاصة في ظل وجود محاصيل زراعية جديدة ستشكل بعد ذلك مصدر مهماً من مصادر الدخل للسلطنة .

ونتيجة للسياسة الاقتصادية التي اتبعها السلطان سعيد ، والتي تعتمد على التوسع الزراعي ، لا سيما في القسم الأفريقي من السلطنة ، ارتفع عدد المزارع التي يملكها السلطان حتى بلغ عددها عند وفاته خمساً وأربعين مزرعة ، كانت أصغر مزرعة تستخدم من خمسين إلى ستين رقيقاً ، وأكبرها يعمل فيها ما بين خمسمائة إلى سبعمائة من الأرقاء [1].

ويقوم الأرقاء في المزارع بجميع الأعمال التي تتطلبها الزراعة ، ولذلك جرت العادة أن ينظم العمل في المزارع ، لا سيما في القسم الأفريقي من السلطنة ، فيكون هناك رئيس للعمال ، وعادة ما يكون من الأحرار ويسمى المسيماميزي (Msimasizi) ، ثم يأتي بعده رئيس الأرقاء ويسمى النقوا (Nokoa [2]) وينوب عنه الكادامو (Kadamu) ، وهناك أيضاً أرقاء آخرون تسند لهم مسؤوليات ثانوية لتنفيذ أعمال معينة في المزارع ، وغالباً ما يتم اختيارهم من بين الوزاليا (Wazalia) وهم الذين ولدوا عند السيد ، أو من الذين يتبين ذكاؤهم من بين سائر الأرقاء الذين تم استيرادهم حديثاً ، وبناء على ذلك فإن تنفيذ الأعمال الزراعية يتم تحت إشراف الأرقاء أنفسهم ، إذ قلّ

---

(١) Ibid, p. 166.

(٢) يذكر المغيري أن رئيس الأرقاء يسمى (ناقورة) ونائبة يسمى (مقدم) . انظر : مصدر سبق ذكره، ص١٩٠ .

أن يتدخل المالك أو وكلاؤه في الإشراف على التنفيذ الفعلي للعمل [١] .

ويبدأ عمل الأرقاء في المزارع منذ الصباح الباكر حينما يقوم رئيس العمال بتوجيه كل منهم إلى عمله، وعادة ما يستمر عملهم إلى منتصف النهار ، إلاّ خلال مواسم الغرس والحصاد فإن العمل قد يستمر طوال اليوم، وعلى مدى أيام الأسبوع، وذلك تجنباً للخسائر التي قد تنجم من جراء تأخير جني المحاصيل [٢].

وجرت العادة في سلطنة عمان لا سيما في القسم الأفريقي منها ، أن يمنح السادة أرقاءهم أراضي صغيرة لبناء بيوت لهم فيها ، وزراعة ما يحتاجون إليه من المزروعات ، وتربية ما يرغبون من الحيوانات ، تشجيعاً لهم ، ورغبة في تعميق ارتباطهم في الزراعة ، فكان لكل رقيق يعمل في الأرض كوخاً يسكنه وحصة من الأرض تسمى كوندل(Koondle) ، تكفي مساحتها لإعالة الرقيق ومن تحت يده ، ومن هنا فإن الأرقاء يعملون خمسة أيام في الأسبوع لصاحب المزرعة، ويعملون يومين لحسابهم، حيث يقومون بالاعتناء بأراضيهم الزراعية ، وبيع منتوجاتهم ، وشراء ما يحتاجونه من المدينة [٣] .

وتختلف مساحة الأراضي التي يحصل عليها الأرقاء تبعاً لقدرتهم على زراعتها، فإذا كان الرقيق مجتهداً ومكافحاً ولديه الوقت الكافي ؛ يمكنه زراعة

---

(١)

Fraser , M. A. , E. Al. , The East Africa Slave Trade , Harrison, 59 pall Mall , London , 1871, p.p. 31-32.

(٢) Ibid , p. 34.

(٣) ترمنجهام ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥٢ .

Christie , J, op. cit , p. 315.

Fraser , M. A. , E. Al. , op. cit., p. 32.

Davidson , B., The Growth of African Civistion, Longman, London, 1967, p. 165 .

ما يريده من الأرض على حسابه ، وضمن حدود معقولة ، وفي مثل هذه الحالة فإنه يعيل نفسه من نتاج عمله ، وفي الوقت نفسه له الحق في التصرف بعائدات محصوله ، ومن هنا فإن الأرقاء القادرين على الاستغلال الأمثل لأراضيهم في الزراعة كثيراً ما يفيض إنتاجهم عما يحتاجونه ، حيث يقومون بتربية الأغنام والطيور ، ويبيعون منها بكل سهولة ويسر [1] .

والواقع أن هذه المعاملة الكريمة التي تعامل بها العمانيون مع أرقائهم تكشف بجلاء الفرق الشاسع بين ما لقيه الرقيق في بلاد المسلمين وبين ما عانى منه في البلاد غير الإسلامية وبشكل خاص في أوروبا ومستعمراتها ، ويمكن للباحث استنباط بعض الفوائد التي يمكن أن تنتج عن المعاملة التي حظي بها الأرقاء العاملين في المزارع في سلطنة عمان في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي:

١- تعميق الارتباط بين الرقيق وبين الأرض الزراعية .

٢ - زيادة الإنتاج الزراعي لأن الرقيق يعمل بنفس راضية ، ولا يخالجه إحساس أنه يعمل لغيره فقط طول أيام الأسبوع .

٣ - مساعدة الأرقاء في الاعتماد على أنفسهم في سبيل تحصيل لقمة العيش ، وتأهيلهم للحياة الكريمة حين ينالون حريتهم .

وعلى كل حال فإن أصعب الأعمال التي يؤديها الأرقاء هو نقل المنتجات الزراعية على رؤوسهم من المزارع إلى سوق المدينة ، ورغم ذلك فإنهم يجدون سعادة في أعمالهم ، ويشعرون بالأمان على أرواحهم وممتلكاتهم ، خلافاً

---

(١) Fraser , H. A. E.T. Al., op. cit., p.33.

للأرقاء في أوروبا الذين يزج بهم في الحروب الإقطاعية [1] .

ويقوم السادة بتوفير الملابس وسائر الكساء للأرقاء العاملين في المزارع حتى تبدأ الأرض الممنوحة لهم بالإنتاج ، ويستغنون بقيمة منتجاتهم عن أسيادهم ، ومع ذلك فإن السيد لا يترك رقيقه إذا ما مسته الحاجة في يوم ما [2].

ويعتبر العمل في إنتاج التمور ، والعناية في مزارع النخيل من الأعمال المهمة التي يقوم بها الارقاء في الجزء الأسيوي من السلطنة العمانية [3] ، فمن المتفق عليه أن التمور من أهم المنتجات الزراعية في عمان ، وتمثل الغذاء الرئيس للسكان [4]، وهي أنواع متعددة من أشهرها : المبسلي ، والفرض ، والخلاص، والخصاب، والزبد [5] ، وكان معظم إنتاج التمور العمانية يستهلك محلياً، بينما يصدر الفائض منه إلى الخارج بعد خضوعه لعمليات التنقية والتعبئة [6]، وكان

---

(١) Rigby , Report on the Zanzibar...op. cit. p. 334. from General Rigby Zanzibar ..., op. cit., Edited by Russell , Christie, J., op. cit., p. 315.

(٢) Fraser , H. A. E.T. Al., op. cit., p. 35.

(٣) Saldanha , J . A . , op cit, p. 53 .
Willis , J.R. op, cit, p. 162.

(٤) مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢١ .

(٥) سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٧ .
وندل فيلبس ، رحلة إلى عمان ، ب.ط، ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٦هـ، ص٣٦ .

(٦) يعتبر المبسلي من أهم أنواع النخيل في عمان ، والتي تدر على أصحابها المال الوفير ، حيث يصدر ثمرها إلى الخارج ، بعد أن يتعرض لعملية التبسيل والتي هي عبارة عن طبخ التمر في قدور كبيرة مليئة بالماء ، ثم يجفف في الهواء الطلق ثم يعبأ في أكياس ويصدر إلى الخارج . انظر :
سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٠٩ .
بدر العبري ، إرشاد الإخوان في معرفة الزراعة في عمان ، ب.ط، مطابع النهضة ، مسقط ، ١٩٩٢م، ص٤٢ .

متوسط ما تصدره السلطنة من التمور سنوياً يقدر بـ ١٦٥٠٠ طناً [١]، وبهذا يتبين أن العمل في مجال التمور ، وتهيئتها للاستهلاك أو للتصدير من أهم مجالات عمل الأرقاء في عمان .

وقد تتأثر أسعار التمور العمانية لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها ارتفاع أسعار الأرقاء ، وازدياد المنافسة الدولية حول تجارة الرقيق في شرق أفريقية [٢]، إضافة إلى اضطراب الأحوال السياسية في السلطنة خاصة في النصف الأخير من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي، ومنافسة تمور العراق والأحساء وفارس للتمورالعمانية[٣].

ويتفاوت الطلب على الأرقاء العاملين في مجال الزراعة في القسم الأسيوي من السلطنة العمانية تبعاً لطبيعة الأرض المزروعة ، والمناخ السائد في كل منطقة، ففي جعلان والشرقية [٤] حيث وسائل الري أكثر سهولة لتوفر عدد من الأودية الغنية بالمياه يقل الطلب على الأرقاء ، لأن الزراعة في هذه المناطق لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة ، بخلاف منطقة الباطنة التي يكثر فيها الطلب على الرقيق؛ لأن المياه تستخرج من الآبار ولذا فهي تحتاج إلى خدمة مستمرة [٥] .

---

(١) علي البسام ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥١ .
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم الجغرافي ، ١٧٨٨/٥ .

(٢) Willis, J. R. , op. cit., p. 163.

(٣) علي البسام ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٩ .

(٤) الشرقية : يطلق هذا الاسم على الأقاليم الشرقية لعمان ، وهي منطقة جبلية من جهتها الشمالية ، وسهلية من جهتها الجنوبية الغربية ، وتتخلل المناطق السهلية عدد من الأودية ، ومن أهم مدن الشرقية: صور ، المضيبي ، إبراء ، جعلان ، قلهات، سناو ، طيوي ؛ انظر :
سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٩ .
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠٨-٣٠٩ .

(٥) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦١٢/٦ .
لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٩ .

وقد لا يكون للرقيق عمل محدد لدى السيد، فيعمد السيد إلى تأجير رقيقه ليعملوا لدى غيره ، على أن يدفع الرقيق جزءاً مـن أجـرة عملـه إلى سـيده [١]، وفي هذا يقول رجبي : " وعندما يؤجر العبيد من قبل أسيادهم فـإنهم يحصلـون على ثماني بيسات هندية [٢] ، تقريباً ٣,٥ دولار يومياً ، يأخذ السيد منها عادة خمس بيسات ويترك للعبد مبلغ ثلاث بيسات ؛ ليوفر لنفسه الطعام، ويتقـاضى الرجال والأولاد والنساء نفس المبلـغ " [٣] ، ولهـذا فـإن الرقيـق يمكـن أن يوفـر شيئاً من المال ليكون (وهو في حالة كونه رقيقاً) مالكاً لأرقاء آخرين ، لا سيما إذا كان يحصل في الشهر على أربعة دولارات أو أكثر، وفي أحيان كثيرة يحصل الرقيق على كسبه ومعيشته كيفما شاء وأينما يختار ، ولا يدفع شيئاً لسـيده[٤]. وهذا يكشف مدى الحرية التي تمتع بهـا الأرقـاء في دولـة البوسـعيديين في تلـك الفترة ، إذ لا يتدخل السادة في أموال أرقائهم ، وهذا يؤدي إلى ثراء بعضهـم .

ويتهم القنصل البريطاني في زنجبار[٥] بعض العرب المالكين لأكثر من ثلاثة

---

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٩ .

Bennett, N.R., A History of the Arab p. 118.

(٢) البيسة (Pice) وتسمى البيزة : وهي عملة هندية تستخدم في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية في تلك الفترة ، وتتراوح قيمة البيسة من ١١٠-١٣٠ بيسة لكل دولار مارياتريزا . انظر :

Martin , E.B., Zanzibar Tradition and Revdution , London , 1978, p. 236.

(٣) Rigby , Report on Zanzibar op. cit. , p. 334 ; from General Rigby , Zanzibar ... , op. cit. Edited by Russell.

(٤) I.O.R. R/15/6/4 Memorandum by internal Colonel L.L. Ross Acting as political Resident in the persianglulfon the Subject of information by his Excellency Sir , H. Bartle, E. yera, Y. B. S. , J. K, L, R,in his letter to the Address of the political agent at Muscat, dated London 19th November 1872, p. 124.

(٥) Rigby, Report on Zanzibar Dominions ..op. cit, p. 334. from General Rigby , Zanzibar ..., op. cit, Edited by Russell.

أرقاء بأنهم كثيراً ما يسمحون لهم بالعمل لدى الآخرين ، ويعيشون على ما يكسبه هؤلاء الأرقاء ، دون أن يعرضوا أنفسهم لمشقة العمل ، وهم بذلك يعتبرون أنفسهم من أصحاب الأملاك ، ولذا فهم يقضون نهارهم دون عمل متزينين بالخناجر أو السيوف والدروع .

والواقع أنه لا يوجد في المصادر الأخرى التي اطلع عليها الباحث سواء العربية أم الأجنبية ما يؤيد ذلك ، بل إن هذا القول يندرج ضمن التهم التي ما برح رجبي يوجهها للعرب عامة والعمانيين خاصة ، وما هذه التهم إلا جزءاً من الحملة السياسية البريطانية ذات المظهر الإنساني والمتمثل في مكافحة تجارة الرقيق .

وتشكل الخدمة في المنازل أحد أبرز المجالات التي يعمل بها الأرقاء في المجتمع العماني في تلك الفترة [(١)] . وذكر المغيري أن الأرقاء الأحباش كانوا يستعملون في خدمة البيوت [(٢)] ، وربما يرجع ذلك إلى أن هؤلاء يتميزون عن غيرهم بالأمانة والنظافة وحسن التدبير ، لا سيما وأن من أهم الأعمال المنوطة بهم في البيوت ، استقبال الضيوف [(٣)] خاصة في حالة عدم وجود السيد ،

---

(١) جورج ماكسويل، مذكرة ماكسويل عن وضع العبيد في البلاد العربية ، ضمن كتاب أحمد العناني، المعالم الأساسية لتاريخ الخليج ، ط١ ، مؤسسة الشرق للنشر ، الدوحة ، ١٩٨٤م ، ص٩.

I.O.R. R/15/6/4, Memorandum by Internal Colonel L.L. Ross.., op. cit., 19th November 1872. p. 124.

(٢) مصدر سبق ذكره ، ص١٩٠.

(٣) يذكر الرحالة الإيطالي فينزنزو (Vinzinzo) والذي لقبه السلطان سعيد بالشيخ منصور أن من مهام الأرقاء تجهيز القهوة للضيوف وفي هذا يقول : " فالأغنياء من الناس عندهم العبيد الزنوج الذين يقومون بتحميص البن وتحضير القهوة وبعض الأعمال الأخرى التي تحتاج إلى جهد ما.. ومن الممتع أن يستمع المرء إلى الأصوات المنبعثة من الهواوين المعدنية الثقيلة التي يدق فيها العبيد البن، =

والعمل على نظافة المنزل ، وتهيئته وإصلاح فرشه ، والقيام بأعمال الطهي وما يتبع ذلك من أعمال [(١)] . وفي أحيان كثيرة يكون العمل في الطهي من اختصاص الإماء . ويعهد إلى بعض الأرقاء الذين عرف عنهم الاستقامة والإخلاص والتفاني بتربية أطفال أسيادهم [(٢)] ، ومن المؤكد أن يكون بعضاً من هؤلاء الأرقاء من الخصيان [(٣)] ؛ إذ يشير أحد الباحثين [(٤)] إلى وجود هذا النوع في عمان في تلك الفترة ، وإن كان ذلك مقتصراً عادة على الأسر الثرية نظراً لارتفاع أسعارهم ، التي قدرت في تلك الفترة بعشرة أضعاف أسعار الأرقاء العاديين.

ويكون عمل الأرقاء الخصيان عادة في بيوت الأغنياء وقصور السلاطين ،

=

وهي تتردد في دقات رتيبة متزنة كأنها قرع النواقيس " . انظر : فينزنزو ، تاريخ السيد سعيد سلطان عمان ، ترجمة محمود فاضل، ط١، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ص١٣٠-١٣١ .

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٠ .
سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٧ ، ٨٨ .

(٢) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن ، الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨-١٩١٤م ، ط١، دار القلم ، دبي ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص٩٨.

(٣) الخصيان : قال الفيروز آبادي في القاموس : " خُصّي وخصاه خصاءً : سلُ خصْيَيْه فهو خصيٌّ ومَخْصيٌّ " ويراد بالمخصي هنا الرجل الذي ليس له شهوة بالنساء لعملية أجريت له في الخصية، وعادة استخدام الخصيان للخدمة في البيوت الثرية وقصور السلاطين عادة قديمة وبلغت مداها في عهد البيزنطيين، وكثيراً ما يصل الخصيان إلى مراكز مهمة " . انظر :
الفيروزآبادي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٥١ .
الموسوعة العربية الميسرة ، ص٧٥٧ .

(٤) الترمانيني ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٦-١٠٠ .
Smith , W.G. C. , the Econoics of the Indian Ocean Slave Trade in the Nineteenth Century , frank Cass, London, N. D. p.p. 3 , 6.

فبالإضافة إلى الأعمال المنزلية الموكلة إليهم ، يتولون حماية النساء ومرافقتهن إذا ما خرجن لأمر ما ، كما يقوم الأرقاء بحمل الوصايا ونقل الرسائل بين النساء وغيرهن ، وساعد في نجاحهم في هذه المسألة ما تشير إليه سالمة بنت السلطان سعيد من أن النساء لم يكن يحتجبن عن الأرقاء في قصور السلطان ، ومن الواضح أن الأرقاء الذين يقومون بمثل هذه الأعمال هم من الخصيان[١].

وعلى كل حال فإن وجود الأرقاء في الخدمة المنزلية أسهم إلى حد كبير في عدم خروج المرأة للعمل لاسيما عند الأسر الثرية في تلك الفترة ، وذلك نتيجة للحالة المالية الجيدة التي يتمتع بها السيد ، وكما تقول سالمة فإن الأرقاء لا يملكهم إلاّ ذوو اليسار من الرجال[٢].

ويقوم الأرقاء الصغار بالعمل في منازل أسيادهم ، إلى أن يبلغوا سناً ملائماً للعمل خارج البيوت ؛ فيتعلمون صنعة يدوية تدر عليهم دخلاً مناسباً مثل الخياطة ، وصناعة الأحذية ، والنقش ، والبناء ، والبيع والشراء ، وبعد إجادة الصنعة ، يحدد السيد لكل رقيق نسبة من دخله ، بل إن بعضهم يحصل على ثقة السيد المطلقة فيجعله مشرفاً على أعماله التجارية [٣].

ومن الواضح أن هناك فرقاً بين الأرقاء العاملين في المنازل وبين الأرقاء العاملين في مجالات أخرى، إذ تتميز الفئة الأولى بمركز اجتماعي أكثر أهمية[٤]، نتيجة للدور الذي يقومون به في المنزل ، ولاحتكاكهم بشرائح مختلفة من

---

(١) سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦٢، ٢٢٠ ، ٣٠٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٠٧ -١٩٨ .

(٣) ناجية الخريجي ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩٤.

(٤) Fraser , H. A. E.T. Al., op. cit., p. 43.

المجتمع العماني . هذا إضافة إلى أنهم يعتبرون في كثير من الأحايين أفراداً في أسر أسيادهم ، لا سيما الذين تربوا في كنف السيد منذ الصغر ، وصارت العلاقة بينهم أقرب إلى علاقة المربي بمن يعيش في كنفه ، وأفضل من تلك التي تكون عادة بين السيد ورقيقه (١) .

ومن الأعمال التي يقوم بها الأرقاء في سلطنة عمان في فترة الدراسة ، العمل في شحن السفن وتفريغها ويسمون بالحمالين (Hamalls) ، إضافة إلى نقل البضائع من ناحية إلى أخرى في المدينة ، وعادة ما يكونون من الأرقاء الأقوياء نظراً لمشقة العمل في هذا المجال ، ويعمل في هذه المهنة إلى جانب الأرقاء بعض الرجال من عرب حضرموت ، إلاّ أنهم انسحبوا من هذه المهنة مع مرور الوقت، وأصبحت البقية الباقية منهم تعمل في حث الارقاء على أداء مهامهم في هذا المجال (٢) .

ويأتي العمل في البحر والغوص لاستخراج اللؤلؤ من الأعمال التي يقوم بها الأرقاء في سلطنة عمان في تلك الفترة (٣) ، إذ ظلت هذه المهنة مألوفة منذ زمن

---

(١) **I.O.R.** R/15/6/4, Memorandum by Internal Colonel L.L. Ross.., op. cit., 19th November 1872. p. 124.

ناجية الخريجي ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩٣ .

ترمنجهام ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥٢ .

(٢) Fraser , H. A. E.T. Al., op. cit., p.p. 39-40.

(٣) **I.O.R.** R/15/1/199, Abstracts from Station order Book East Indies Squadron , with Refrance to fugitire Slaves . from Cox political Resident, Persian Gilf, to R. N. litchfeld Senior Naral officer H.M.S. Sphinx, may 24, 1909. p. 102.

Willis , J. R. , op. cit. p. 163.

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٣٢٤٦-٣٢٤٧ .

ماكسويل ، مرجع سبق ذكره ، ص٥ .

بعيد ، وتشكل مصدراً مهماً عن مصادر الدخل بالنسبة لسكان منطقة الخليج العربي بشكل عام ، وعلى الرغم من مشقة هذه المهنة وكثرة أخطارها إلاّ أنها كانت معروفة لدى العمانيين ، خاصة في المناطق الساحلية .

وتشكل الثروة السمكية في عمان مصدراً مهماً من مصادر الغذاء الرئيسة للسكان بعد التمور في تلك الفترة ، وذلك لتنوع الأسماك ، ووفرتها في خليج عمان وبحر العرب ، ومن هنا فإن العمل في صيد الأسماك يأتي في جملة الأعمال التي يقوم بها الأرقاء في السلطنة في ذلك الوقت [١] .

إلاّ أن مايلز (Milles) [٢] ينتقص من إسهام الأرقاء في هذه المهنة ويصفهم بأنهم لا يقومون بدور مهم في عملية الصيد، وذلك لأن إدارة الشباك تتطلب الشجاعة والذكاء والمهارة وفي هذا يقول : " إن العرب وحدهم هم الذين يقومون بأعمال الصيد ، إذ على الرغم من وجود أعداد قليلة من الزنوج في قوارب الصيد إلاّ أن عملهم يقتصر على المساعدة في جر المجاديف،ولا يمكن

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٦ .

I.O.R. The persian Gulf Adminstration Reports , no. C1XXX1., for the year 1880-1881. "Notes on sea -fishing in the persian Gulf". By Maclvor, Appandix A to port III, p.p. 54-58.

(٢) عسكري ودبلوماسي بريطاني، ولد في عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م، والتحق بالخدمة العسكرية في الهند في عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م ، وعمل نائباً للمقيم السياسي الانجليزي في عدن ، وفي عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م عين مايلز معتمداً سياسياً وقنصلاً لبريطانيا في مسقط ، وبقي في عمله هذا حتى عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م وفي السنتين التاليتين عمل معتمداً سياسياً وقنصلاً في زنجبار ، وعين مقيماً سياسياً بالنيابة في الخليج العربي عام١٣٠٤هـ/١٩١٤م وكان مايلز قد تنقل في عمان، وألّف كتاباً سماه الخليج بلدانه وقبائله، وطبع هذا الكتاب بعد الحرب العالمية الأولى بطلب من زوجته . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٦-٧، ١٠، ١٣ ، من مقدمة جون كيلي للكتاب .

الاعتماد عليهم في إدارة الشباك التي هي من الأعمال المضنية الشاقة . وعلى الرغم من أن الزنوج أقوى عضلياً من العرب إلاّ أن الشجاعة والذكاء والمهارة تنقصهم بحيث يعدون لا قيمة لهم على الإطلاق [١] " .

والواقع أن قول مايلز لا يمكن قبوله على إطلاقه ، ذلك أن إسهام الأرقاء في هذه المهنة أمر لا يمكن تجاهله وذلك للأسباب التالية :

١ - أن عدداً من الباحثين [٢] ذكروا إسهام الرقيق في عمليات صيد الأسماك .

٢ - أن هناك كميات كبيرة من الأسماك الطازجة تتعرض لعمليات التجفيف والتمليح ثم تصدَّر إلى الخارج، ولاشك أن هذه الأسماك تكون زائدة عن حاجة الاستهلاك المحلي ، وذلك لا يمكن أن يتم دون الاستعانة بالعمالة من غير العمانيين ، والذين هم في غالب الأحوال من الأرقاء .

ومهما يكن الأمر فقد بلغت ثقة بعض العمانيين في قدرات أرقائهم درجة عالية ، الأمر الذي جعلهم يسندون إليهم قيادة السفن التجارية والإبحار بها إلى أماكن بعيدة بقصد المتاجرة لحساب أسيادهم [٣] ، ويذكر رودلف سعيد نقلاً عن إحدى العاملات في جيش بومباي والتي زارت مسقط في عام ١٢٤١هـ/

---

(١) مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٧ .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ٢/٦ .

محمد حسن العيدروس ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ط١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص٢١٥ .

عبد الوهاب عبد الرحمن ، الخليج العربي ، ص٩٨ .

(٣) **I.O.R**. R/15/6/4, Memorandum by internal Colonel L.L.Ross.., op. cit., 19th November 1872, p. 124.

١٨٢٥م إنه من " المعتاد في بلاد العرب أن يصل العبيد إلى أرقى مناصب المسؤولية والجاه ، وأكثر السفن التجارية العاملة بين هذا الساحل (ساحل سلطنة عمان) والهند وأغلاها حمولة يقودها العبيد الذين يعودون لأسيادهم بأرباح من تجاراتهم وحملاتهم تفوق كثيراً ما يقدمه الربابنة الانكليز المستخدمون عند العرب من أرباح إلى مالكي سفنهم " [١] .

وحين دراسة ما جاء في المصادر العمانية والأجنبية المهتمة بتاريخ السلطنة في تلك الفترة لا نجد أن للأرقاء دوراً في القوة العسكرية العمانية ، إلاّ أن أحد المؤرخين العمانيين يشير إلى بعض من تدخلاتهم في الصراعات المحلية لصالح أسيادهم لا سيما إذا كان عددهم كثيراً [٢] .

وعلى كل حال وكما أشار أحد السياسيين الانجليز المهتمين بمكافحة تجارة الرقيق في سلطنة عمان في تلك الفترة من أن جميع أنواع العمل والمهن مفتوحة أمام الأرقاء [٣] ، ومن هنا يتبين أن طبيعة الأعمال التي كان يقوم بها الأرقاء تتسم بعدم المشقة ، وهي أعمال يشاركهم فيها العمانيون أنفسهم ، بل ربما قام العمانيون بالأعمال الشاقة وتركوا للأرقاء الأعمال غير المضنية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

(١) مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٤-٢٠٥ .

(٢) ابن رزيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧٠ .

(٣) **I.O.R.** R/15/6/4, Memorandum by Internal Colonel L.L.Ross., op. cit., 19th November 1872, p. 124.

المبحث الثاني :

معاملـة الأرقـاء :

توطئـة :

يعتبر دور العرب في تجارة الرقيق في شرق أفريقيـة مـن أشـد الموضوعـات حساسية وأكثرها مجالاً لاختلاف الرأي بين العرب وسكان منطقة شرق أفريقية ، وقد لمست ذلك بجلاء أثناء البحث عن المادة العلمية في دولـة تنزانيـا وخـلال زيارة جزيرة زنجبار ، ولذلك فإنه من المشـقة بمكـان توضيـح الحقيقـة لأولئـك القوم ، وعلى الرغم من أن كثيراً منهم من المسلمين إلا أنه عندما يذكر العرب يتبادر إلى أذهان كثير منهـم ذلـك العمـاني ذو اللحيـة الكثيفـة ، وهـو يسـوق مئات من الأرقاء إلى سوق النخاسة دون شفقة أو رحمة ، أو وهو يعذب رقيقه لأنه لم يؤدِ عمله بمهارة .

ولم تكن معاملة العرب للأرقاء حسنة في نظر كثـير مـن الأفارقـة ، ذلـك لأنهم تشبعوا بما يردده كثير من الساسة الغربيين ، لا سـيما الإنجليـز في منطقـة شرق أفريقية والخليج العربي خلال سـعيهم لمكافحـة تجـارة الرقيـق بـين هـاتين المنطقتين ، بل لم يقتصر هذا التشويه المتعمد على رجال السياسة ، إذ شاركهم في ذلك جهات مشبوهة، منها الجمعيات التنصيرية[1]، والرحالة (المستكشفون)

---

(١) ينظر في هذا المجال على سـبيل المثـال كتـاب " دمـوع الخـوف دمـوع الفـرح قصـة الأمـة سـويما " "Tears of fear Tears of joy the Story of the Slave Girl Siwema" وهـذا الكتاب الصغير لا يحمل تاريخاً للطبع ، ولا مكاناً للنشر ، ولكنه يـوزع مـن قبـل الكاتدرائيـات في شرق أفريقية ، وقد حصلت على هذه النسخة من الكاتدرائية الكاثوليكية في مدينة بجامويو بتـاريخ ١٤٢٠/٣/١٣هـ الموافق ١٩٩٩/٦/٢٧م ، ولهذا الكتيب ثلاثة مؤلفين هم : الأب جون هنسيشـل =

الغربيون ، الذين ما فتأوا في إظهار العرب بأنهم هـم المسؤولون وحدهـم عـن هذه التجارة ، وأنهم هم الذين استعبدوا آبـاءهم وأجدادهـم ، وعـاملوهم بـلا رحمة أو شفقة ، إلى أن جاءت بريطانيا وقضت على هذه التجارة الممقوتة .

وإنني هنا وأنا أبين كيـف عـامل العمانيون الأرقـاء في القـرن الثـالث عشـر الهجري ، التاسع عشر الميلادي لا أتبنى موقفاً تبريرياً لما كـان يحـدث آنـذاك ،

=

(Fr.,. Jon. Henschel cssp) وهو ألماني الجنسية يعمل مسؤولاً إدارياً عن البعثة الكاثوليكية في بجامويو ، وإيقناتس كاقاندا (Ignatius Kaganda) ، ولورنـس كيجيـج (Lawrence Kaijage) ، يتحدث الكتاب عن قصة فتاة من شرق أفريقية تدعى سويما اختطفها تجـار الرقيـق العرب وعاملوها بكل قسوة وعنف ، وكيف نقلوها إلى بجامويو ثم إلى زنجبـار لبيعهـا إلاّ أن سـوء صحتها لم تؤهلها للبيع، الأمر الذي جعل اثنين من العرب يخرجان بها بأمر سيدها إلى المقبرة لدفنها وهي لا تزال حيـة ، لكنهمـا لم يدفناهـا بشـكل كـامل ، ولم تفـق سـويما إلاّ وهـي في غرفـة ذات جدران بيضاء على سرير أبيض وبجانبها امرأتين بثياب بيضاء أيضاً ، فاكتشـفت أنهـا في مستشـفى البعثة الكاثوليكية في زنجبار ، لقد انتشلتها هذه البعثة وأعادتهـا إلى الحيـاة ، واعتنقـت هـذه الفتـاة النصرانية بعـد أن تلقـت دروسـاً مـن قبـل القساوسـة، وتم تعميدهـا تحـت اسـم مـيري مـاجد لينـا (Mary Magdalena)، وتدرجـت في النصرانيـة حتـى أصبحـت راهبـة في عـام ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م، ولكنها ماتت بعد سنة نتيجة للمعاناة التي عانتها أيام استعبادها علـى يـد العـرب . هـذه القصة مصورة رسماً على الجدار الخارجي عند باب متحـف الكاتدرائيـة الكاثوليكيـة في بجـامويو في تنزانيا ، والكتاب في مجمله يصف العرب بالعنف والقساوة واسـتعباد البشـر ، والنصـارى بـالعطف والحنان وحب الخير للبشر، ويرمز المؤلفـون بـالعربي إلى الإسـلام ، ويرمـزون بالثيـاب البيضـاء إلى النصرانية ، ومن المؤسف أن هذا الكتيب وجد له مكاناً واسعاً في أرفف المتاحف وفي كافة المـدن ، لا سيما تلك التي كانت مسرحاً لتجارة الرقيق في تلك الفترة . انظر :

المصدر نفسه ص٥ وما بعدها .

ومثل هذا الكتيب الكتاب الذي أَلَّفَهُ المنصر لفنجستون (Livingstone) وعنوانه " مملكة السود البيضاء " ، ويتحدث فيه عن دور المنصرين في مقاومة تجارة الرقيق العربية في أفريقية ، وكيف كان لهم دور في تنوير الأفارقة وإدخالهم العالم المتحضر ، الكتاب من تعريب القس جـبري تـاوضروس ، ط١، مطبعة النيل المسيحية بالمناخ ، القاهرة ، ١٩٢٧م ، ص١٤٨ وما بعدها .

أو اعتذارياً عما بدر من بعض العمانيين من سوء معاملة الارقاء في بعض الحالات النادرة ، ولكني أقرر حقائق تاريخية ثابتة سواء عند المؤرخين العرب أم الغربيين، وليس شيء أصدق خبراً وأبلغ تقريراً لهذه الحقائق من نقل أقوال الساسة الغربيين الذين عملوا في المنطقة ، والرحالة الذين زاروها في تلك الفترة، والحق كما يقال ما شهدت به الأعداء .

معاملة الأرقاء :

تجب الإشارة بادىء ذي بدء إلى أن العمانيين لم يقوموا في أغلب الأحايين بشن الغارات على القبائل الأفريقية الداخلية بغية الحصول على الأرقاء ، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها قلة العمانيين الذين صحبوا القوافل التجارية المتجهة إلى الداخل، إضافة إلى أنهم لا يملكون القوة الكافية للقيام بمثل هذا العمل على الرغم من وجود الأسلحة النارية بين أيديهم، وكان الأفارقة هم الذين يقومون بجمع بني جلدتهم للعمانيين ومقايضتهم ، ولذا فإن جمع الرقيق وصيده وأسره ، والإغارة على القرى كان مرتباطاً بنشاط القبائل الأفريقية القوية واعتدائها على المناطق المجاروة لها . ومن هنا يمكن القول إن ما زعمه كثير من الباحثين والسياسيين الأجانب من القساوة ، والفظاعة ، وسوء المعاملة، التي صاحبت جمع العمانيين للأرقاء ، من داخل أفريقية أمر لا تقره الحقائق [1] التاريخية [2].

---

(١) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٤ .

(٢) **مما يؤكد ذلك ما يلي :**

١ -أن العرب بشكل عام حرصوا على عدم استعمال الأسلحة النارية قدر الإمكان في صيد الأرقاء رحمة بالأرقاء ، ورغبة منهم في توفيرها لصيد العاج ، وفي الدفاع عن أنفسهم ، كما أن سعر =

أما ما يتعلق بنقل الأرقاء بعد شرائهم من الداخل إلى الساحل الشرقي لأفريقية فقد كان العمانيون بقوافلهم التجارية يواجهون مصاعب عديدة ، وذلك نتيجة لطول الطريق ، وصعوبة المرور من داخل الغابات ، هذا إضافة إلى الرطوبة وكثرة الأمطار ، ولذا فقد يموت العديد من الأرقاء [1] إعياء

=

العاج أو السلاح أعلى من قيمة الرقيق . انظر : المرجع نفسه ، ص١٩٥ .

٢ - لم يشأ العرب أن يكونوا على عداء مع أي قبيلة من القبائل الأفريقية ، بل على العكس من ذلك حرصوا على أن تتسم علاقاتهم مع الأفارقة بالود والتعاون ، والمصلحة المتبادلة، وإلا فما الذي يفسر انتشار الإسلام بين هذه القبائل ؟ .

يذكر عبد السلام الترمانيني في كتابه الرق ماضيه وحاضره أن الطريقة التي اتبعها تجار الرقيق العرب وأغلبهم من العمانيين لصيد الأرقاء في شرق أفريقية ؛ تبدأ بقيام هؤلاء التجار بحملات مسلحة يطوفون القرى في الليل ثم يطلقون وابلاً من الرصاص والناس نيام ، بل قد يشعلون النار في بيوت القرية المصنوعة من القش ، فيخرج الزنوج من بيوتهم فزعين ، فيغير عليهم العرب ويصيدونهم ، ويسوقونهم إلى جزيرة زنجبار ، وتتم هذه الحملات لحساب السلاطين العمانيين هناك . ويحيل الترمانيني في هذه المعلومة إلى صلاح العقاد وجمال قاسم ، في كتابهما زنجبار ص٤١ ، وحين الرجوع إلى هذا الكتاب لم نجد شيئاً مما ذكره الترمانيني في هذا الكتاب ، والواقع أن هذه الطريقة لم يتبعها العرب لأسباب سبقت الإشارة إلى شيء منها ، إذ يؤكد كثير من الباحثين أنها إحدى الوسائل التي يتبعها الاوربيون في حصولهم على الأرقاء . انظر :

زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ط١ ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦١م، ص٥٠-٥١.

جون هنريك كلارك وفينسنت هاردنج ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩-٢٠.

(١) يردد كثير من السياسيين الانجليز ما يزعمه بعضهم من روايات تشير إلى أمور فظيعة يرتكبها تجار الرقيق العرب بشكل عام ، ففي رسالة بعثها نائب القنصل البريطاني في زنجبار إلى السكرتير الأول لحكومة الهند البريطانية بتاريخ٢٥ اكتوبر١٢٨٥هـ/١٨٦٨م نقلاً عن مجموعة من الجنود المصاحبين للمنصر الانجليزي لينفنجستون قولهم : " غادرنا متاكا (بلدة قرب بحيرة نياسا Nyassa) مع قافلة من العبيد التابعين لشخص عربي يدعى سليمان ، وكان لديه مجموعات من العبيد تبلغ حوالي ٣٠٠عبد إضافة إلى الحمالين والخدم ، لكن كانت هناك مجموعة كثيرة أقل من تلك وبأعداد مختلفة تبلغ بمجملها حوالي ٩٠٠ ، وكانت تبدو كفوج من الجيش ، كان العبيد مقيدين في طابور بعصي

=

وعطشاً"[1]. وتتميز تجارة الرقيق بارتفاع نسبة المفقود فيها مقارنـة[2] بتجـارة العـاج والسلاح [3] المنتشرة في الداخل في تلك الفترة، وهذه الصعوبات ليست قاصرة على الأرقاء أنفسهم، إذ يعاني التجار العمانيون من هذه المشاق، ولذلك -كما تقول سالمة بنت السلطان سعيد - : [4] لا يجب الاعتقاد " بـأن التـاجر يتعمـد اختلاق المتاعب لقافلته من العبيد. ذلك لأن هؤلاء المخلوقات هم سلعته وتجارته وأن القافلة هي كل ثروته ورأس ماله ، لهذا فإن من مصلحته الإبقاء على العبيد أحياء سـالمين ليتسنى لـه بيعهـم في الأسـواق " . ويصـف بعـض البـاحثين [5]

=

مشعبة ، وأيديهم موثوقة، وكانت النساء موثوقات بشكل بسيط وكذلك الأطفـال ...، وكـانوا يجبرون على النوم إما في صفوف يكون فيهـا الـرأس عنـد الـرأس تحـت عمـود مركـزي تربـط فيـه أطراف عصيهم المشعبة ، أو يقسموا إلى مجموعات تتراوح الواحـدة منهـا مـن ٥-١٠ مـن الأرقـاء بحيث يمكن حزم عصيهم وتعليقها وسط المجموعة،وكان عليهـم النـوم علـى ظهورهـم ومعـاصمهم مقيدة إلى الإمام وغير قادرين على الحركة ، ولذا فهم يبولون ويتغوطون حيثما هم ملقون ، وكانوا يجبرون على السير كقطيع الماشية ويضربون على وجوههم ورؤوسهم،ونرى كل يوم قتلـى، وبكـل تأكيد شاهدنا ما لا يقل عن مائة جثة، كان الرجال يقتلون إما بواسطة الهراوات ، أو الخناجر ، أو شنقاً ... حيث كان الشخص الضحية يؤمر بالاستناد إلى شجرة ، ثم يلف حبل مـن لحـاء الشـجر أو الجلد حول عنقه وحول جذع الشجرة ، ويشد بقوة من الخلف حتى يختنق العبد ... كـل هـذه الممارسات تتم بواسطة خدم العـرب، لكـن دائمـاً بـأمر مـن العـرب أنفسـهم ، فقـد كـان العربـي متوحشاً جداً ، حيث كنا نشاهد طبيعته المتوحشة في وجهه " . انظر :

Armstrong , J., R., East African Slave Trade , J. Wing Feld , Jux , printer, 104, Great port land Street. London. 1872. p.p. 10-12.

(١) صلاح العقاد ، جمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٨ .

(٢) Armstrong , J. R., op. cit., p, 5 .

(٣) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٥ .

(٤) مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٩ .

(٥) Davidson, B., op cit, p. 165.

Ommaney , F.D. op cit, p.p. 60-61 .

الأجانب العرب بأنهم يسيئون معاملة الرقيق أثناء الطريق إلى الساحل ، فيصورونهم وهم يسيرون مقيدين بالسلاسل في صفوف مستقيمة ، والعربي ذو اللحية الطويلة يسير بجانبهم حاملاً بندقيته وسيفه . وتصورهم بعض البعثات التنصيرية [1] ، وهم يسيرون مقيدي الأيدي إلى الخلف ومقرونين مع رقابهم بخشبة منفرجة مع طرفيها ، والتاجر قد ألقى أحد الأرقاء على الأرض ليجلده بسوط دون هوادة . والواقع أن هذه المبالغات من هؤلاء أمر وارد بل متوقع وذلك للأسباب التالية :

١ - تنفير الأفارقة من الإسلام ؛ لأنهم دائماً يشيرون إلى العرب وهم يريدون الإسلام .

٢ - محاولة بث الكراهية للعرب في نفوس الأفارقة ، وبيان فضل الأوربيين عليهم.

٣ - الحقد والحسد الذي يكنه هؤلاء للمسلمين ، ومحاولة تغيير الصورة الحسنة التي تميز بها الكثير من التجار المسلمين.

ويمكن للباحث هنا أن ينفي ما ذكره كثير من الكتاب الغربيين والمنصرين من سوء معاملة العمانيين للأرقاء أثناء نقلهم إلى سواحل شرق أفريقية بما ذكره الرحالة الأوربي بوركهاردت ، حيث أشار إلى أن صحة الأرقاء كانت محل عناية الجلابة (الذين يجلبون الأرقاء من الداخل إلى السواحل) بشكل دائم، فقد كان الرقيق يحصل على نصيبه من الطعام بانتظام، ويأخذ ما يحتاجه من الماء

---

(١) Nyaki Casimir, Guide to the historical Museum of Bagamoyo Catholic Mission , Tabora Tunzania, N. D., p. 22.
Henschel , E. T. Al. , op. cit., p. 1.

خلال الرحلة ، ويلقى معاملة أقرب إلى الرحمة منها إلى القسوة[١].

والحقيقة التي يجب الإشارة إليها هنا أنه ربما تقع بعض التجاوزات من هؤلاء التجار ، ولكنها تجاوزات محدودة ، لا يمكن أن تصل إلى حد أن تكون هي الصفة الدائمة لتجارة الرقيق العرب ، وحين مقارنة ما يفعله جهلة العرب من سوء معاملة الأرقاء حين نقلهم إلى الأسواق ، وبين ما يقوم به الأوربيون حين نقل الأرقاء في غرب أفريقية ، فإنه حينئذٍ تبدو الجرائم العظيمة التي ارتكبها الأوربيون في حق الأفارقة ، والتي لا تساوي شيئاً مما قد يفعله بعض الجهلة من التجار العرب ، ولكن كثيراً من الكتاب الغربيين تبنوا ما قد يحدث من هذا القبيل لتشويه صورة العربي المسلم ، وأغفلوا عن عمد المكانة التي حظي بها التجار المسلمون في شرق أفريقية لحسن معاملتهم السكان المحليين وأرقاءهم على حد سواء ، الأمر الذي أدى إلى قبولهم في المنطقة ، وهذا ما جلب الرخاء الاقتصادي والتقدم الحضاري الذي ظهر على شكل مدن وسلطنات عربية في داخل القارة الأفريقية.

وحين تصدير الأرقاء من سواحل شرق أفريقية إلى مسقط وجزيرة زنجبار فإن معاملة العمانيين للارقاء خلال الرحلة كانت معاملة إنسانية في كثير من الأحوال ، إذ يقوم مالكو الأرقاء بتوفير الطعام على المراكب [٢] . ويذكر

---

(١) جمال زكريا قاسم ، العرب والرق في أفريقيا ، ص٢٤.

(٢) **I.O.R**.R/15/6/4 Letter from John Kirk,Esquire Acting political Agent in Zanzibar. to C. Gonne Esquire Secretary to the Government of Bombay , 17 Octobar 1872 , p. 132.

ويلسون [١] (Wilson) أن معاملة الأرقاء أثناء الرحلة ليست سيئة [٢] ، ويؤكد هذه الحقيقة أحد الضباط العاملين في الأسطول البريطاني بقوله : " إنني لم أتبين أن حال الرقيق أثناء النقل عبر بحر العرب تختلف كثيراً عن حال سيده " [٣].

وفي عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م كتب كامبل المقيم البريطاني في الخليج عن معاملة الأرقاء أثناء النقل فقال : " أن معاملة الرقيق الأفريقي ليست في أي وقت من الأوقات شديدة أو قاسية ، وهم لا يقيدون خلال الرحلة البحرية ولا يوضعون تحت رقابة معينة ويقدم لهم الطعام بكميات وافرة تشمل الأرز والتمر والسمك كما يلبسون قماشاً خشناً يلفونه على وسط أجسامهم... " [٤] ، وهذا في الواقع تطبيق لما يأمر به الإسلام ، من وجوب حسن معاملة الأرقاء وذلك هو ما تميزت به الغالبية العظمى من تجار الرقيق العمانيين .

وفي كثير من الأحوال فإن تجار الرقيق العمانيين بشكل خاص والخليجيين بشكل عام لايتعمدون الإساءة للارقاء أثناء نقلهم، ولكن ما قد يحصل من هذا القبيل يكون سببه الانجليز أنفسهم الذين تبنوا مكافحة تجارة الرقيق . وفي هذا

---

(١) وهو السير أرنولدويلسون (Sir. Arnold T. Wilson) عسكري ودبلوماسي بريطانيا عمل في منطقة الخليج العربي ، وألف كتابه " الخليج الفارسي ... " في الربع الأول من هذا القرن الميلادي ، ولا يخلو هذا الكتاب من التحامل على العرب . انظر :
ويلسون ، الخليج العربي ، من مقدمة المترجم ، ص١٢-١٤ ، ٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٦٧ .

(٣) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٨ .

(٤) **I. O. R.** V/23/217, Extacts from the Records of the Residency At Bushire , p. 647.

المجال يذكر المقدم هيربرت ديسبرو (Colonel Herbert Desbrowe) الممثل السياسي لحكومة الهند البريطانية في مسقط عن ذلك ما يلي :

"ومن المعلوم أنه كلما عظمت مقاومتنا وجهودنا للقضاء على تجارة الرقيق، كلما عظمت معاناة الرقيق أنفهسم الذين يُصدَّرون ويُستوردون ، فبعض هؤلاء ربما نتيجة لمطاردتنا للسفن التي يُحملون عليها يقذفون للأعماق بواسطة ناقليهم الذين لا رحمة لديهم (!!) والكثير بل معظم هؤلاء سيتعرضون نتيجة للإجراءات البربرية التي تتخذ لضمان إخفائهم ، سيتعرضون لوحشية لا يمكن تصورها أثناء الرحلة من أفريقيا إلى الجزيرة العربية " (١) .

ومهما يكن من أمر فإنه على الرغم مما يحفل به هذا القول من مبالغات ، إلاّ أنه ربما تستخدم بعض الأساليب التي تتسم بشيء من القسوة في محاولة من التجار للإفلات من العقوبات التي تفرضها عليهم الحكومة البريطانية لا سيما في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي ، ووزر ذلك بطبيعة الحال يقع على الإنجليز أنفسهم الذين اتخذوا من مكافحة تجارة الرقيق ذريعة لتدمير السفن التجارية العمانية في المحيط الهندي وبحر العرب .

ويذكر رجبي أن تجار الرقيق كانوا يريحون الأرقاء في بيوتهم قبل عرضهم في السوق للبيع وذلك ليستعيدوا قوتهم بعد عناء الرحلة ، وليكونوا في وضع أفضل حين عرضهم للبيع . وقد ذكر القنصل البريطاني هذا القول في معرض

---

(١) **I.O.R.** R/15/6/4 Letter from Lieutonant Colonel Herbert Disbrowe, political Agent Muscat to C . Gonne Esquire , Secretary of Government Bombay , 13 September 1866, p. 103.

ذمه للعمانيين . والواقع أن في ذلك جانباً كبيراً من الرحمة وحسن المعاملة، أما العائد الاقتصادي فلا يبدو أنه ذو نسبة عالية تفوق ما يستهلكه الرقيق من طعام وخلافه ، بعد وصوله وقبل بيعه (١) .

وفي الأسواق فإن معاملة العمانيين للأرقاء كانت تتم وفق ما تمليه ضروريات التجارة المعروفة في مثل هذه الأحوال ، والتي من أهمها معرفة حال الرقيق من حيث قوته وضعفه ، وخلوه من الأمراض والعيوب الخلقية ، والمهن التي يجيدها (٢) ، وما إلى ذلك . ولا تشير المصادر التاريخية إلى تفاصيل أكثر من ذلك ، إلاّ أنه يمكن القول إن معاملة العمانيين للأرقاء في أسواق الرقيق لم تكن تختلف كثيراً عما كان سائداً في البلاد الإسلامية الأخرى (٣).

وتفيد تقارير المقيمية البريطانية في بوشهر أنه بمجرد شراء الأرقاء تبدأ عناية ساداتهم الجدد بهم؛ باعتبارهم ثروة مهمة يجب المحافظة عليها . وتطبيقاً للروح الإسلامية التي توجب حسن معاملة ملك اليمين ، فقد كان هؤلاء السادة إذا أرادوا نقل أرقائهم إلى أماكن بعيدة أتوهم بالبغال لتنقلهم. وهذه المعاملة الرقيقة للأرقاء هي التي دفعتهم إلى بذل المزيد من الجهد ومضاعفة العمل ؛ لأنهم سعداء وقانعين بما هم فيه ، ويستطرد التقرير فيصف الأرقاء الأحباش من كلا الجنسين

---

(١) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions ..., op. cit, p.p. 333-334. from General Rigby , Zanzibar , op. cit., Edited by Russell.

(٢) يصف أحد الباحثين سوق الرقيق بقوله : " ويباع الرقيق بسوق خاص ، وفيه يعرض النخاسون تجارتهم ويصفون رقيقهم إلى زمر ، وتعرف كل زمرة بمزاياها وخواصها . ويقف الرقيق على منصة ليراه الشارون ، وينادي النخاس عليه ويمتدح مزاياه وما يحسنه ، وتجرى المزاودة عليه ، فيشتريه من يدفع فيه ثمناً أعلى " . انظر :
الترمانيني ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٩ .

(٣) للتفصيل حول أسواق الرقيق في بعض البلدان الإسلامية ، انظر : المرجع نفسه ، ص٨٧-٩٠.

بأن لهم عناية فائقة في كل الأحوال ، فيأخذون طعامهم وكسوتهم بشكل جيد، ويعاملهم أسيادهم كما لو أنهم أفرادٌ في عائلاتهم ، ويُرسل الذكور منهم إلى المدرسة في سن مبكرة ليتعلموا القراءة والكتابة، وبعد ذلك يتم تحديد عمله إما مضيفاً في المنزل، أو ملاحظاً في السفن أو مشرفاً عاماً إذا كان ذكياً(١) .

ويذكر أحد الدبلوماسيين الانجليز أن كثيراً من السفن التجارية العمانية التي تتردد على السواحل الهندية يطلق عليها أسماء الرقيق المحليين، وهذا يؤكد التقدير والاحترام الذي يكنه العمانيون لأرقائهم (٢) .

أما عن معاملة العمانيين للأرقاء سواء في المنازل أو المزارع أو المتاجر أو غيرها فيمكن هنا نقل بعض أقوال الغربيين المنصفين في هذا المجال ، وهم في الغالب دبلوماسيون عملوا في منطقة الخليج العربي ، أو رحالة زاروا المنطقة في تلك الفترة ، وقد جاء وصف بعضهم لأوضاع الأرقاء في البلاد العربية بشكل عام، بينما ذكر بعضهم وضع الرقيق في سلطنة عمان على وجه الخصوص.

يؤكد داوتي(٣) (Doughty) بأن حال الأرقاء في سائر أنحاء الجزيرة العربية حال جيدة ، فأكثرهم يعيشون بسعادة ، وقليل منهم يعيش حياة معقولة

---

(١) **I.O.R.** V/23/217, Extracts from the Residency of Bushire , p. 647.

(٢) **I.O.R.** R/15/6/4, Memorandum by Internal Colonel L.L.Ross.., op. cit., 19th November 1872. p.124.

(٣) داوتي : رحالة أوروبي ولد في انجلترا في عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م ، وخلال دراسته الجامعية في جامعة كامبرج بدأ أولى رحلاته الاستكشافية ، وفي عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م قام برحلة إلى مصر والحجاز وزار منطقة جبل شمر والقصيم، وانتحل شخصية مسلم وتسمى بخليل ، عاد إلى بريطانيا عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م وتزوج هناك ، توفي عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م . انظر :
روبن بدول، الرحالة الغربيون في الجزيرة العربية ، ترجمة عبد اللّه نصيف ، ط١ ، الرياض ، ب.ن، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ، ص٧٧-٨٩ .

ومحتملة، وكل رقيق منهم يرى أن سيده سيعتقه في يوم ما ، إما طلباً للأجر والمثوبة أو للتكفير عن عمل قام به [1] .

ويقول أحد الغربيين الذي عاش في البلاد العربية : " العبودية في بلاد العرب – من الجانب المادي والجسدي – هي في الواقع تعبير لا يعني أي سوء وليس فيه (هكذا) أية سلبية والعبيد في بلاد العرب هم بشر سعداء يحيون في أوضاع طبيعية هانئة كالآلاف من البشر السعداء في أرقى بلاد العالم حضارة وتمديناً – هكذا- وأكاد أقول أن عبودية في ظل المباديء الإسلامية قد تكون أخذاً بيد الزنجي الجاهل إلى الوعي والحضارة إلى أن ينتهي الأمر بتحريره وتسريحه لوجه اللّه تعالى " [2] .

وفي مذكرة كتبها الممثل السياسي لحكومة الهند البريطانية في مسقط عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ذكر فيها أنه لا يسعه إلاّ أن يسجل للتاريخ " كقاعدة معروفة، أن معاملة العبد الأفريقي من قبل سيده في شرق الجزيرة العربية معاملة رحيمة وإنسانية ، ذلك أنه بمجرد إيوائه في مقبعة الأخير ، يبدأ العبد في نسيان وضعه الوضيع، ويبدو بشكل ظاهر أكثر فرحاً وسعادة من سيده نفسه ... فإذا حكمنا من خلال سيماهم وتصرفاتهم نجدهم حقيقة سعداء جدا ، فالبنات والصبيان والنساء والرجال يلتقون ويضحكون ويرقصون ويغنون ويسلون أنفسهم، وإن نفس هذه الروح تسود في المناطق والقرى خارج مسقط " [3] .

---

(١) مذكرة جورج ماكسويل ، مرجع سبق ذكره ، ص٦ .

(٢) هو الدون رتر(Eldon Rutter)، انظر: مذكرة السير جورج ماكسويل، مرجع سبق ذكره، ص٧.

(٣) **I.O.R**. R/15/6/4 letter from Colonel Herbert Disbrowe , political Agnent Muscat, to C. Gonne Esquire, op,cit., No. 231 , in 13 Septemer 1866, p. 103.

وقرر أثكنز همرتون [١] في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م وهو واحد من أشد معارضي تجارة الرقيق في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي ، أن الأرقاء بشكل عام يتناولون طعاماً جيداً، ولا تساء معاملتهم ومن النادر ضربهم [٢] . وبعد سنوات قليلة كتب الجنرال رجبي الذي خلف همرتون في منصبه عن معاملة العرب للعبيد فقال : " لا توجد طبقة في المجتمع سعيدة وخالية البال وتحظى بمعاملة كريمة كطبقة العبيد المسلمين" [٣] ، وهذه شهادة عن حسن معاملة العرب العمانيين للأرقاء من أحد الدبلوماسيين الانجليز والذي يعتبر واحدا من أشد الغربيين [٤] حقداً على المسلمين في هذه القضية بشكل خاص كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

(١) السير هامرتون (Hamerton) : هو أول ممثل لبريطانيا في زنجبار، وكان يعمل إضافة إلى ذلك وكيلاً سياسياً لحكومة بومباي البريطانية في الفترة التي قضاها هناك من عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م حتى ١٢٧٣هـ/١٨٥٧م ، وكان حين تعيينه نقيباً ثم أصبح بعد ذلك عقيداً، حيث كان يعمل قبل ذلك ضابطاً في شركة الهند الشرقية ، وعمل ممثلاً لبريطانيا في مسقط قبل نقل السلطان سعيد لعاصمته إلى زنجبار ، كان له دور كبير في توقيع السلطان سعيد لمعاهدة منع تجارة الرقيق في عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، وعمل على مقاومة النفوذ الفرنسي في شرق أفريقية ، توفي في زنجبار بعد أن أُرهق جسمه بسبب قسوة المناخ . انظر :

F.o. 54/4, Letter from Captain Hamerton to the Earl of Aberdeen, No. 82 Bombay, in 21 may 1842, p 68 .
Pearce, F.B. , op cit, p. 277.

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٥٠٤ .

(٣) Russell ,C. E. B. , op. cit., p. 203.

(٤) اعترف أحد المنصرين بمثل هذه الحقيقة فقال : " ليس في المجتمع العربي طبقة أكثر سعادة وبعداً عن القلق والهموم وتحظى بمعاملة جيدة من العبيد المسلمين ، ويمكن القول إن تسعة من بين عشرة من الأرقاء لا يعتبرون الحرية نعمة ... " . انظر :

Church Missionary Society , the Slave Trade of East Africa , Salisbury Squar , London , 1868, p.p. 13-14.

وقد أكد هذه الحقائق برترام توماس (Bertram Thomas) ، الذي عمل مستشاراً لسلطان مسقط فترة من الزمن [١] فقال : " إن معاملة العربي للعبد قد قضت نهائياً على وصمة العار التي تلازم العبيد في المناطق الأخرى ، وذلك أن المعاملة الحسنة والرفق بالعبيد هي السمة الغالبة اليوم في معاملة العرب للرقيق " [٢] .

وتؤكد إحدى العاملات [٣] في البحرية الملكية الانجليزية والتي زارت مسقط في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م أن معاملة العرب لعبيدهم معاملة مثالية ، تكشف عن أصالة سجايا العربي ، وهو أحسن سيد مالك ، وذكرت إنها توصلت إلى قناعة تامة خلال إقامتها في بلاد العرب وهي أن العبيد فيها سعداء في حياتهم ، التي إذا ما قورنت بأحوال المزارعين الأوروبيين فإن الأرقاء في بلاد العرب هم أسعد حالاً من هؤلاء المزارعين .

وكتب أحد الرحالة الأوروبيين [٤] بعد زيارته لزنجبار ، فذكر أن الأرقاء في هذه المنطقة لا يعانون من الجوع أو التعذيب أو الحرمان ، إذ لو بلغت السلطان العماني أنباء عن سوء معاملة السادة لأرقائهم ؛ فإنه يعطي هؤلاء العبيد حريتهم ، ويحميهم من انتقام ساداتهم السابقين ، وأكد أن أحوال الأرقاء كما شاهدها أفضل من حالات آلاف العمال في بلاده .

ولا تختلف معاملة الأرقاء في قصور الأثرياء والسلاطين عن معاملة سائر

---

(١) مذكرة جورج ماكسويل ، مرجع سبق ذكره ، ص٧ .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٥-٦ .

(٣) هي المسز مكنان (Mignan)، انظر:رودلف سعيد، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٠، ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) هو الرحالة الاوربي ريتشارد ، انظر : أحمد المعمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٩١ .

الناس لهم ، ولكن ربما حظي الأرقاء الذين لدى الأسر الحاكمة بمزيد من التكريم، وتذكر سالمة بنت السلطان سعيد عن إحدى أخواتها أنها كانت " مضرب المثل في الحلم وسعة الصدر وحب الخير ، وكانت تعامل عبيدها في منتهى اللطف والرقة ، فتصفح عن إهمالهم وتغفر لهم أخطاءهم ، بل وتتدخل لتمنع الأذى عن خدم الغير أيضاً " [1] ، وليس بعد ذلك مزيد من التكريم.

ولا تقف المعاملة الحسنة بين السيد ورقيقه عند بلوغ العبد عمر معين ، أو إصابته بعاهة مستمرة ، فقد جرت العادة أن يتمتع الأرقاء بضمان اجتماعي كامل كما يقول أحد الغربيين ، فإذا ما أُصيب أحد الأرقاء بعاهة معينة أو أصبح مريضاً لا يقوى على العمل ، فإنه لا خوف عليه عند العرب ، حيث يؤمنون له الغذاء والكساء والمأوى ، إلى أن يتوفاه اللّه لا سيما إذا كان له صلة بهم، ويتعجب هذا الغربي من ذلك فيقول : " إن الطبقات الفقيرة في أوروبا لترحب بمثل هذه العبودية المكفولة لو اتيحت لها ، فليس في عالم المسلمين حال مماثل لما هو جار في أوروبا من أن العبد المنهك أو العامل المستنفذ القوى يطرح منبوذاً في شيوخته حتى يهلك جوعاً وبرداً كالكلاب الضالة " [2] .

وانطلاقاً من تعاليم الإسلام، فإن الرقيق إذا بلغ سن الشيخوخة في عمان بل وفي مناطق كثير من إنحاء العالم الإسلامي فإنه يحظى باحترام العائلة وتقديرهم ، ويتطلعون إلى رضاه عنهم، بل ربما اعتبروه بمنزلة الوالد، ولذا تراه ينوب عن سيده خلال غيابه ويقوم بمسؤولياته ويفاوض عنه بكل حرية وكرامة، وله صلاحيات مطلقة أثناء ذلك[3].

---

(١) مصدر سبق ذكره ، ص١٧١ .

(٢) مذكرة جورج ماكسويل ، مرجع سبق ذكره ، ص٧-٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص٨ .

ونتيجة لما يتمتع به الأرقاء في المجتمع العماني من تقدير واحترام، وحرية في العمل والتجارة في بعض أيام الأسبوع ، فقد أثرى بعض الأرقاء ثراء كبيراً وأصبح لبعضهم شيئاً من الجاه والسلطة ، وأشار إلى هذه الحقيقة جيمس كريستي (James Christte) أحد المنصرين في شرق أفريقية في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، فذكر أنه لوحظ أن بعض الأرقاء يمتلكون أموالاً ليس لأسيادهم أي سيطرة عليها ، بل وُجد في زنجبار عدد من الأرقاء ممن يعتبرون من ذوي رؤوس الأموال والمكانة الاجتماعية المتميزة، ويملكون أرقاء آخرين، ولهذا فإنه من المعتاد أن يشتري بعض الأرقاء من هذه الفئة حريتهم ، إلاّ أن الغالب أن يبقى كثير من هؤلاء في عبوديتهم ويملكون عبيداً آخرين (١) .

وتؤكد هذه الشهادة عمق العلاقة التي تجمع بين السيد ورقيقه ، إذ لو بلغ الرقيق مبلغاً من الثراء فإن الكثير منهم لا يشتري حريته ، بل يصبح الرقيق وما يملك تحت تصرف السيد الذي يتورع أن يستولي على مال رقيقه ، وتعطى هذه الحقائق رداً واضحاً على من اتهم العرب العمانيين بسوء معاملة العبيد، وأنه لا مجال للتدخل في تجارة الرقيق في السلطنة العمانية تحت ستار الإنسانية .

ويأتي العتق لوجه اللّه تعالى تطبيقاً لمبادىء الإسلام أحد الخصائص التي تميز بها المجتمع العماني (٢) في فترة البحث ، ونظراً لأهمية العتق في حياة الرقيق

---

(١) Fraser , H. A. E.T. Al., op. cit., p. 47.

(٢) يحتفظ **أرشيف زنجبار** بالعديد من وثائق تحرير الأرقاء . انظر مثلاً ما جاء في إحدى هذه الوثائق : " أقرت موان كومين بنت علي الانجزيجية أنها قد دبرت مملوكها خميس الزرامي فهو حر بعد موتها حر لوجه ا لله تعالى رجاء من ا لله الكريم العفو والغفران وأن يفك رقبتها من النّيران وأن لا سبيل عليه لأحد من ورثتها من بعدها إلا سبيل الولاء وأوصت له بخمسة قروش فضة من مالها بعد موتها =

فقد كان العمانيون شأنهم بذلك شأن كثير من المسلمين ينظرون إليه على أنه من أفضل الأعمال الصالحة التي يُبتغى بها وجه اللّه ، ولذا تجدهم كثيراً ما يضمنون وصاياهم اعتاق كل الأرقاء أو بعضهم بعد وفاة الموصي ، بل كانوا يحرصون على تأكيد ذلك بكتابة وثيقة عند القاضي ، أو عند من هو في حكمه ويُشهدون على ذلك .

يذكر رجبي أن العتق من الأعمال التي تستحق الثناء في المجتمع ، فيحرص السيد على تنفيذه إذا أحس بدنو أجله ، لأنه عمل صالح يرجو به ثواب ربه عز وجل، ويكتب القاضي وثيقة التحرير ليكون العتق شرعياً ومعترفاً به رسمياً[1]، وغالباً ما يجعلها العتيق في علبة فضية ، ويربط بها سواراً أو قلادة

=

إقراراً منها له بذلك بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٣١٠هـ وكتبه خادم الشرع برهان بن عبدالعزيز الأموي بيده ". انظر : **أرشيف زنجبار** ، وثيقة عربية بخط اليد محفوظة تحت رقم A . R. C. 3/25 . انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٣) .

(١) كان التحرير في بداية الأمر عن طريق الكتابة في الوصايا ، والأوراق غير الرسمية ، ولكن في مطلع القرن الرابع عشر الهجري نهاية القرن التاسع عشر الميلادي بدأ المسؤولون الحكوميون في زنجبار لا يعترفون بالتحرير إلاّ إذا كان مكتوباً بأوراق رسمية يوزعها المسؤولون البريطانيون ، جاء ذلك في إعلان كتبه حامد بن ثويني بن سعيد في عام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م جاء فيه : " من حمد (حامد) بن ثويني بن سعيد نوجه أمرنا العالي إلى كل من أراد تحرير رقبة تدبيراً أو منجر لن لا (هكذا) يكتب خط التحرير إلاّ في هذه القراطيس الرسمية ولا قيمة لها خصوصاً بل هي خالصة تؤخذ مجاناً من حفيس (هكذا ؟ !) الجنرال سرلويدوليم ميثس والمؤاخذة الشديدة على كل من خالف هذا القانون الشريف ..." ، وجاء في وسط الوثيقة قول أحدهم : " ليعلم الواقف على هذا الكتاب بأن براكة المكافي كان عبداً والآن أصبح حراً من الأحرار لا سبيل عليه لأحد ، وذلك بأمر الجنرال السرلويد ميشيوز بتاريخ ٢٦محرم ١٣١٣هـ وكتبه خادم الشرع برهان بن عبد العزيز الأموي " . انظر : **أرشيف زنجبار**، وثيقة من ورقة واحدة محفوظة تحت رقم A.R.C. 3/25 ، انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٤) .

ويضعها حول ذراعه أو عنقه .

وعلى كل حال لا يبدو أن هناك اختلافاً واضحاً بين زنجبار وعمان بعد عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م في هذه المسائل وذلك لأمرين :

١ - أنه حتى هـذا التـاريخ لا تـزال تجـارة الرقيـق مسـتمرة بـين شـرق أفريقية وعمان وإن كانت على نطاق محدود .

٢ - أن بريطانيا هي الدولة الـتي تعمـل علـى مقاومـة تجـارة الرقيـق في عمان وزنجبار ، وبناء على ذلك فلا يستبعد أن تكون هذه العادات منتشـرة في عمان وزنجبار في وقت واحد .

ويحصل بعض الأرقاء على حريتهم إذا خدمـوا سـادتهم عشـر سـنوات أو خمسة عشر سنة وذلك إذا لمس السيد من عبـده الإخـلاص والتفـاني في العمـل وفي ذلك تقـول سـالمة بنـت السـلطان سـعيد : " ولا شـك أن ظـروف الحيـاة الجديدة للعبد أحسن بكثير من ظروف حياته الماضية، والرقيق عند العرب أحسن حالاً من غيرهم، فهم يعتقون إذا خدموا سيدهم بإخلاص عشر أو خمسة عشـرة سنة " [١] ، وتذكر أن العربي يعتق جواريـه ولا يعرضهـن للبيـع إذا مـا انتفـت حاجته إليهن، بخلاف الأوروبيين الذين يبيعون أرقاءهم عند السفر من زنجبار [٢] .

وإذا كان قسم كبير من الأرقاء في عمان في تلك الفترة يتمكنون من تحريـر أنفسهم أو يمن عليهم ساداتهم بذلك ، فإن العلاقة بين السيد وعتيقه تصبـح في كثير من الأحوال كالعلاقـة بـين الأخ وأخيـه ، ويؤكـد هـذه الحقيقـة جيمـس كرسيتي ، بقوله :" بطبيعة الحال كثيراً ما يحدث أن يؤول حال أحد الأثرياء إلى

(١) مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٥٠ .

حالة من الفقر بسبب تعرضه لمحنة ما ، وفي مثل هذه الحالة يعتبر عبيده المحررين أنفسهم ملزمين بمساعدته ، وليس نادراً أن يقوم هؤلاء العبيد المحررين لا سيما الذين أصبحوا أغنياء منهم بتقديم الدعم لسيدهم القديم، بل ويعتبرون أنفسهم مسؤولين عن رعاية عائلته ، ويندر التنكر لمثل هذه الالتزامات " (١) . ومن هنا فإنه ليس من المستبعد أن يُلحق بعض هؤلاء العتقاء نسبهم بالأسر التي أعتقتهم، كما جرت العادة في بعض أنحاء الجزيرة العربية ، الأمر الذي ينجم عنه تكثير الأسر التي لها أرقاء محررين ، إضافة إلى رفع المكانة الاجتماعية لهؤلاء الأرقاء بعد التحرير ، حيث أصبحوا ضمن التركيب القبلي في المجتمع (٢) .

أما الأمة فإنها تحصل على حريتها في المجتمع العماني إذا ولدت من سيدها حيث تصبح (أم ولد) لا يجوز بيعها (٣) ، وتعتبر مثل الزوجات الشرعيات ، وولدها من سيدها له الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأطفال الآخرون ، ويكون معهم على قدم المساواة في كل شيء ، ولذا يحرص كثير من السادة على عدم تكليف الأمة الحامل بالعمل الشاق ، بل إنهم يعمدون إلى إراحتهن بعد الشهر الثامن من الحمل وخلال الأربعين يوماً التالية للولادة (٤)، وذلك تطبيقاً لمبادىء

---

(١) Christie , J. , op. cit. p.p. 35-36.

(٢) عبد الرحمن بن علي العريني ، الحياة الاجتماعية عند حضر نجد منذ القرن العاشر الهجري إلى قيام دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ٩٠٠هـ/١٤٩٤م - ١١٥٧هـ/١٧٤٤من رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة بكلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ، ص٤٣١ .

(٣) سبقت الإشارة إلى أن الإسلام جعل من أسباب عتق الأمة أن تأتي الجارية بولد من سيدها ، ففي هذه الحالة يكون الولد حراً ، وتصبح الأم حرة بعد وفاة سيدها . انظر : المبحث الرابع من الفصل الأول .

(٤) Christie , J. , op. cit. p.p. 46 - 47.

الإسلام التي تأمر بالإحسان والرحمة بملك اليمين .

وفيما يتعلق بجرائم الأرقاء فإنه يبدو أن أحكام الإسلام تطبق عليهم شأنهم بذلك شأن سائر أفراد المجتمع العماني ، إلاّ أن العبيد الآبقين كما يذكر رجبي[1]يربطون بسلسلة حديدية بعد القبض عليهم ، ويعرضون في أحد الشوارع العامة ؛ ليتسنى لمالكيهم استلامهم أو إطلاقهم .

وعلى كل حال يمكن القول إجمالاً إن معاملة العمانيين لأرقائهم في فترة دراستنا تميزت بالشفقة والرحمة حتى في أقسى الظروف التي تواجههم ، وقد أكد ذلك كثير من الكتاب والدبلوماسيين والعسكريين الغربيين ، كما سبقت الإشارة إلي ذلك . وعلى الرغم مما قد يحصل من بعض التجار العمانيين من أعمال تشق على الأرقاء ، فإن ذلك كان في الواقع بسبب الانجليز أنفسهم الذين تذرعوا بالإنسانية في محاربتهم لتجارة الرقيق ، وعلى أي حال فإنه وإن حصل سوء معاملة لبعض الأرقاء في المجتمع العماني في تلك الفترة فإن ذلك يجب أن يحسب على أنه أمر نادر الحدوث ، ولذا فلا حكم له ، ولا يرقى ليكون سمة مميزة من سمات المجتمع في ذلك الوقت .

(١) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions..., Op. Cit, p. 331 . from General Rigby , Zanzibar , op. cit., Edited by Russell.

المبحث الثالث :

دور الجالية الهندية في تجارة الرقيق :

في الوقت الذي احترف فيه الهنود الأعمال التجارية في السلطنة العمانية في فترة البحث اتجه التجار العرب ؛ سواء القادمون من عمان مع السلطان سعيد أم المستقرون في المنطقة قبل ذلك ؛ إلى العمل بالزراعة ، فمنحهم السلطان سعيد الأراضي الزراعية ، وشجعهم على العمل بها ، وكانت الزراعة في أول الأمر تتركز على زراعة السكر ، والأرز ، والسمسم [١] ، ثم أدخل السلطان المذكور محصول القرنفل ، وأمر العرب وغيرهم بزراعته ، حتى أصبح خلال فترة قصيرة من أهم مصادر الدخل في الدولة البوسعيدية [٢].

والواقع أن السياسة الاقتصادية التي اتبعها السلطان سعيد بعد نقل عاصمة دولته إلى زنجبار سواء في مجال الزراعة أم في مجال التجارة، قد أسهمت في رواج تجارة الرقيق في السلطنة العمانية ، وهذه التجارة وإن لم تكن مقصودة بذاتها إلاّ أن أغلب الطبقات العاملة في شرق أفريقية قد أسهمت بها ؛ فاشترك فيها أصحاب الأراضي ، وأصحاب القوافل ، وطبقة التجار ، وأصحاب الأموال ، ويعلل ذلك أحد الباحثين ، فيشير إلى أن التوسع في زراعة القرنفل استدعى وجود قوة عاملة ، ولم يكن لتتأتى إلاّ عن طريق التوغل في داخل القارة لجلب الأرقاء للعمل، ولم يكن بمقدور العرب القيام بذلك بدون مساعدة أصحاب الأموال . وأغلبهم من الجالية الهندية المقيمة في المنطقة [٣] .

---

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٩ .

(٢) بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨.

(٣) Sheriff , A. , Zanzibar Under Colonial Rule, p. 150.

و لم تكن الجالية الهندية في شرق أفريقية في عهد السلطان سعيد بمعزل عن تجارة الرقيق ذلك أنها تمثل قوة اقتصادية في المجتمع العماني ، ولهذا عمل الهنود بشكل مباشر أو غير مباشر في المتاجرة بالأرقاء وامتلاكهم ، إلاّ أنه من غير المعروف البدايات الأولى لاهتمامات الهنود بامتلاك الأرقاء والمتاجرة بهم في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية [1] ، ويشير أحد الباحثين [2] إلى أن إسهام الهنود في المتاجرة بالأرقاء وامتلاكهم سواء في زنجبار أو على طول الساحل الشرقي لأفريقية يرجع إلى عصور موغلة في القدم .

يقول أحد الباحثين معللاً حتمية تورط الجالية الهندية في شرق أفريقية بتملك الأرقاء والمتاجرة بهم " ومما لا يختلف فيه اثنان أن الهنود تورطوا في اقتصاد قطاع الرقيق ، وكانت تجارة الرقيق جزءاً متمماً للمنظومة التجارية التي كان السيد بارتل فرير(Bartle Frere)[3] أول من يدرك أنه من الاستحالة لأي

---

(١) بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٣٧ .

(٣) بارتل فرير : كان والياً على بومباي وعضواً في المجلس الهندي، ينتمي إلى المدرسة التوسعية الهندية، ولما أعلن في لندن عن تشكيل لجنة برلمانية مختارة عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م لبحث واستقصاء أوضاع تجارة الرقيق في شرق أفريقية وسبل القضاء عليها ؛ عين فرير رئيساً لبعثة خاصة إلى سلطان زنجبار برغش بن سعيد وسلطان عمان تركي بن سعيد لمناقشة هذا الأمر معهما ؛ فتوجه فرير وبعثته إلى باريس ثم روما ثم إلى الاسكندرية ثم إلى زنجبار ، وحاول فرير مع برغش ليوقع اتفاقية توقف تجارة الرقيق وتمنع استخدامه وتغلق أسواقه ، ونجح في ذلك في آخر الأمر . انظر :
السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص١٣٣ -١٣٧ .

Ross , E. C. , Report on the Administion of the persian Gulf , political Residency and Muscat agency for the year 1880-1881, published by Department press , Calcutta, 1881, p. 14.
Bennett N. R. , A History of the Arab, p. 96.
Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 236.
Martineau, J, life of Sir Bartel Frere , London, 1923.

إنسان تورط في تجارة الشرق الأفريقي أن يعتقد جازماً أن جزءاً من معاملاته ليس ذا صلة مباشرة أو غير مباشرة بتجارة الرقيق " ، ويذكر أن الهنود كانت لهم اليد الطولى في تمويل تجارة القوافل التي تتوغل في داخل القارة الأفريقية لجلب الأرقاء ، إضافة إلى إسهام التجار الأمريكيين والأوروبيين في ذلك [١] .

ولم يكن الهنود في شرق أفريقية من كبار التجار فحسب ، بل كانوا أيضاً من صغار الرأسماليين والمرابين؛ فقد كانوا يقومون بتوظيف أموالهم في المشروعات التجارية الصغيرة وفي تمويل القوافل العربية التي تدخل إلى وسط القارة الأفريقية، وهذا لا يتم إلاّ عن طريق رهن ممتلكات العرب العقارية [٢] ، ويذكر أن ثلاثة أرباع الأموال الثابتة (غير المنقولة) في عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م بيد الجالية الهندية ، أو مرهونة لديهم ، يضاف إلى ذلك أن من أهم العوامل الرئيسة التي ترفع قيمة العقارات في زنجبار في تلك الفترة عدد الأرقاء العاملين فيها [٣] .

ولما كانت زنجبار المقر الرئيس لتجارة الرقيق في شرق أفريقية ، فقد أصبحت الغالبية العظمى من السكان من الأرقاء[٤]، ولذا تيسرت سبل حصول الهنود على الأرقاء للعمل في محلاتهم التجارية بأسعار زهيدة ، ذلك أن عدد

---

(١) Saldanha, J. A ., op. cit ., p. 12
Sheriff , A. , Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 205 .

(٢) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٣٣ .

(٣) Sheriff , A. , Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 205 .

(٤) يذكر أن هامرتون قدر سكان زنجبار بـ٤٥٠٠٠٠ نسمة، منهم مايقارب ١/٥ أحرار والبقية أرقاء . انظر :
Davidson , B.,op. cit, p. 165 .

العمال الأحرار كان قليلاً في زنجبار ، بل كان من المتعذر الحصول عليهم، هذا إضافة إلى أن الهنود البانيان كانوا في حاجة إلى من يقوم بخدمتهم في منازلهم أو كمتاع[١]؛ فهم لا يحضرون معهم عائلاتهم إلى أماكن عملهم سواء في الجزء الأسيوي أو الأفريقي من السلطنة العمانية [٢].

وقد ورد في تقارير القنصلية البريطانية في زنجبار في تلك الفترة أن الهنود يستخدمون بعض الإماء للمتعة ، وكان ذلك عادة شائعة لديهم سواء المسلمين منهم أم الهندوس ، إذ لا يوجد بانيان هندوسي ، أو هندي مسلم ممن استقر في شرق أفريقية لبعض الوقت لم يشتر أمة يعيش معها خلال مدة إقامته هناك ، وفي حالة مغادرتهم عائدين إلى الوطن الأم فإنهم كانوا عادة يبيعونهن إلى أحد الأصدقاء من طائفتهم . إلاّ أن الهنود المسلمين عندما يغادرون شرق أفريقيه إلى بلادهم فإنهم عادة يأخذون معهم إماءهم[٣].

ولما كانت تجارة الرقيق تدر دخلاً مجزياً في عهد السلطان سعيد ، فقد ازدادت مشاركة الهنود فيها ، وقد ذكر هامرتون في تقرير له في عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م أن تحرياته أثبتت أن للهنود اهتماماً في تملك الأرقاء والاتجار بهم، وأن جميع الهنود المستقرين في شرق أفريقية سماسرة رقيق ، وأشار أيضاً إلى دور ملتزم الجمارك الهندوسي ، الذي كان يستحصل ضريبة مقدارها دولاراً واحداً عن كل عبد يطأ قدمه الساحل ، ومن المعروف أن هذه

---

(١) بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨ .

(٢) Rigby , Report on the Zanzibar Dominios ..., op. cit., p. 329. from General Rigby , Zanzibar ..., Edited, by Russell.

(٣) بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨ .

الضرائب تشكل جزءاً كبيراً من دخل السلطان سعيد ، ولذلك كان من صميم عمل وكلاء الجمارك على طول الساحل الشرقي لأفريقية معرفة كل ما يتعلق بتجارة الرقيق ، سواء الأرقاء الذين يتم بيعهم في الساحل، أو أولئك الذين يتم تصديرهم إلى الخارج، ومن هنا كان هؤلاء الوكلاء على علم كامل بكل ما يتعلق بهذه التجارة ، وبناء على ما سبق فليس من مصلحتهم إفشاء معلومات عن تجارة الرقيق أو اضمحلالها (١).

وفي تقرير آخر لهامرتون في عام١٢٥٨هـ/١٨٤٢م اتهم فيه كافة الطوائف الهندية في شرق أفريقية بالمشاركة في تجارة الرقيق ، وأشار إلى أن البانيان الهندوس كانوا يمتلكون الأرقاء عن طريق زعماء القبائل الأفريقية في الداخل ، وذلك حينما يجلبون أسراهم من الصراعات القبلية إلى الساحل حيث يتم بيعهم هناك . وكان هؤلاء الأسرى يحملون على ظهورهم وهم في طريقهم إلى الساحل العاج والصمغ لمقايضة هذه السلع بسلع أخرى ، مثل الخرز، والأقمشة، ومنتجات هندية أخرى (٢).

وإذا كانت هذه التقارير قد أشارت إلى أن النصيب الأكبر من تلك التجارة كان بيد الهندوس ، إلاّ أنها لم تغفل مشاركة الهنود المسلمين بطوائفهم المختلفة فيها ، وإن كان نصيبهم أقل من الهندوس ، فالمسلمون الهنود يشترون الأرقاء للعمل كخدم في المنازل ، بينما الهندوس يتاجرون بهم بالآلاف . وعلى الرغم من أن هامرتون وغيره من المسؤولين البريطانيين لم يوضحوا لنا الأسباب

---

(١) Saldanha, J. A ., op. cit ., p. 12.
بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٤٠-٤١.
Gray J. , History of Zanzibar, p. 255.

إلاّ أنه من المعتقد أن ذلك – حسب رأي الباحث – يعود إلى الأسباب التالية:

١ – القدرة التجارية الكبيرة التي يتمتع بها الهندوس .

٢ – الدعم السياسي والحماية التجارية التي ينعم بها الهندوس من قبل السلطان سعيد ، لا سيما وأنه وضع ثقته فيهم بتعيين أحدهم ملتزماً للجمارك.

٣ – اعتبار كثير من الهندوس أنفسهم في أول الأمر بأنهم من رعايا بريطانيا ، وهذا يضفي عليهم شيئاً من الحرية في ممارسة التجارة بين شرق أفريقية والقسم الأسيوي من السلطنة العمانية والهند .

٤ – ازدياد العلاقات التجارية بين زنجبار والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، خاصة بعد نجاح الأولى بتوقيع اتفاقية تجارية مع السلطان سعيد وإقامة قنصلية لها في زنجبار ، ولذا كان للقنصل الأمريكي والفرنسي علاقات تجارية واسعة مع ملتزم الجمارك الهندوسي، والذي من المتوقع أنه لا يألو جهداً في سبيل تحصيل المصلحة له ولطائفته في شتى ضروب التجارة ، بما فيها تجارة الرقيق .

وفي الوقت الذي حقق فيه الهنود أرباحاً من وراء عملهم كوسطاء تجاريين ومولين للقوافل العربية ، فإنهم لم يكونوا بمنأى من الخسائر [1] ، كما أنهم

---

(١) يذكر أحد الباحثين إلى أن هناك حالات كثيرة فقد فيها الهنود أموالهم نتيجة لعدم عودة القوافل التجارية العربية من الداخل ، فقد خسر أحدهم ويُدعى تريكاندس بنجاني ما يزيد على عشرين ألف جنية استرليني نتجية لعدم عودة القافلة التجارية العربية التي قام بتمويلها من الداخل، نظراً لتعرضها للفشل أو السرقة ، ويذكر أن بعض المدن الداخلية مثل تابورة وأوجيجي كانت تمتلىء بالعرب الذين لا يرغبون بالعودة إلى الساحل خشية من مطالبة دائنيهم الهنود ؛ انظر :
محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٦ .

مارسوا دوراً مزدوجاً في تحديد انتمـاءاتهم السياسـية ، وذلـك طمعـاً في زيـادة تمتعهم بالامتيازات الاقتصادية ، فإذا كانوا يعتـبرون رعايـا بريطـانيين أو رعايـا لمحميات هندية قبلـت سـيادة بريطانيـا عليهـا، فـإنهم في أحيـان كثـيرة يدعـون حسب ما تقتضي به مصلحتهم أنهم من رعايا السـلطان العمـاني ، حتـى يحـق لهم قانوناً ممارسة تجارة الرقيق دون مخالفة القوانين التي تمنع الأجانب مـن ممارسـة هذه التجارة [١] ، لا سيما عند متاجرتهم مع ساحل المريمـا الـذي يُعـدُّ منطقـة محظورة على التجار الأجانب [٢]، ولذا فقد بدأ الهنود بتحديد انتماءاتهم عندما بدأت بريطانيا بالتأكيد على عدم تعامل رعاياها بتجارة الرقيق غير المشـروعة ، وهذه هي المرة الأولى التي أجبر فيها الهنود على تحديد أوضاعهم القانونية [٣].

وحينما عقدت أول اتفاقية تجارية بـين السـلطان سـعيد وبريطانيـا في عـام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م تم التاكيد على عدم تعامل رعايا بريطانيا في عمـان بتجـارة الرقيق ، وأحس الهنود أنهم سيفقدون مورداً اقتصادياً مهماً ، لذا اقترح مـأمور الجمارك (الهندي) في زنجبار في عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م أن يوقـع أبنـاء جلدتـه على اتفاق يعلنون فيه أنفسهم على أنهم من رعايـا السـلطان ؛ حيـث إن هـذا الإعلان سيعطيهم الحق في مواصلة المتاجرة بالأرقاء ، ولكن بعضـاً مـن زعمـاء الجالية الهندية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية رفضوا ذلك ؛ لأن إعلاناً كهذا سـيهدر مصـالحهم في الهنـد ، وسـيعمل علـى قطـع الصـلات الـتي ظلـوا يحتفظون بها مع بلدهم الأم ، خاصة وأن كثيراً منهم لا يعتبر السلطنة العمانيـة

---

(١) المرجع نفسه ، ص١٧٧ .

(٢) بنيان تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص٣١ .

(٣) Nicholls , C.S. the Swahili Coast , politics, Diplomacy and Trade on the East African Littoral , 1798-1856 Georg Allen and Unwin L.t.d., London , N. D. , p. 291.

موطناً دائماً لهـم، فقـد تركـوا عـائلاتهم في الهنـد وظلـوا يخططـون للعـودة إلى ديارهم بعـد سنوات قليلـة، إضافـة إلى أن هـذا الإعـلان سـوف يقضـي علـى مصالحهم التجارية [1] ، لا سيما وأنهم أودعوا هناك معظم الأرباح التي جنوها من تجارتهم ، ومن هنا فإنهم إذا أعلنوا انتماءاتهم السياسية والوطنيـة للسـلطان أو بريطانيا فإن ذلك يعني أنهم سيخسرون في موطنهم الأم ، أو في السلطنة ، فهم يرغبون في تملك العقارات في الهند ومعاملتهم كمواطنـين هنـاك ، في ذات الوقت الـذي يستمرون بـالعمل بتجـارة الرقيـق في عمـان لا سيما في القسـم الأفريقي من السلطنة [2].

ونتج عن ذلك أن جمع الهنود ثروات طائلة؛ ويؤكد ذلك أن جيرام سوجي ملتزم الجمارك في شرق أفريقية تـرك عنـد وفاتـه أمـوالاً قـدرت بثلاثـة ملايـين جنية [3] ، والواقع أن ذلك ليس بغريـب إذ تشـير بعـض المصـادر الأجنبيـة إلى الدور الرئيس الذي قام به الهنود في تجارة الرقيق وتهريبه إلى خارج زنجبار، ولـذا فلا يمكن الاعتماد على أرقام الجمارك في زنجبار أو جزيرة مدغشقر [4] ، لأنهـا لا تعطي إحصائيات دقيقة ، حيث عمل الهنود علـى تهريـب الأرقـاء لحسـابهم

---

(١) Sheriff., A, Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 205.

(٢) Nicholls, C.S., op. cit, p.p. 291-292.

(٣) محيي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٧ .

(٤) تقع جزيرة مدغشقر في الجنوب الشرقي من قارة أفريقية في المحيط الهندي ، وعلى بعد نحو ٤٠٠كم من الساحل ، وتتكون من جزيرة كبيرة ومجموعة من الجزر الصغيرة ، ينقسم سكانها إلى عدةقبـائل أفريقية، فضلاً عن المستوطنين العرب والهندوس والصينيين ، وخضعت رسمياً للاستعمار الفرنسي عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، وأعلن استقلالها في نطاق منظمة الجماعة الفرنسية . انظر :
أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط٤، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ١٣٨٤/٢ ، ١٤٥٠ ؛ الموسوعة العربية العالمية ، ٨/٢٣-٩ .

الخاص ، دون دفع ضرائب عليهم [١] .

وبلغ من ولع الهنود في المتاجرة بالأرقاء أن قام بعض أثريائهم بإنشاء مخازن خاصة يضعون فيها بضائعهم ، وأماكن خاصة يخفون فيها الرقيق الذي يقومون بجمعه، وكانت لهم مجموعات صغيرة من الجنود المسلمين الذين يقومون بحماية هذه المخازن ، لا سيما بعد معاهدة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م والتي يحظر فيها على الرعايا البريطانيين ومن في حكمهم المتاجرة بالأرقاء ، ولهذا أصدر السلطان سعيد في ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م قراراً بإحراق مستودعات الأرقاء التي يمتلكها الهنود [٢] .

وكان للهنود دور بارز في نوع جديد من تجارة الرقيق وهو المتاجرة بالفتيات الهنديات، فبعد وصول هامرتون إلى زنجبار في ١٢٥٧هـ/١٨٤١م، أدرك أن الرقيق كانوا يشحنون بانتظام على السفن من الهند إلى شرق أفريقية، وحتى يتفادى الهنود سفن الأسطول البريطاني في المحيط الهندي كانوا ينقلون الأرقاء على متن السفن كخدم لأشخاص على متن سفنهم، ويتم إنزالهم وفق هذا الاعتبار في زنجبار ، وعلى الرغم من قلة الذين يمكن لهم أن يحملوا أوراقاً تثبت أنهم خدم ، فإن هذه التجارة كانت ثابتة ، والضحايا في هذه التجارة فتيات هنديات يافعات[٣] .

وفي عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م قام القنصل البريطاني في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية بتحرير الأرقاء الذين كانوا بحوزة الهنود من رعايا

---

(١) Saldanha, J. A ., op. cit ., p. 13.
Nicholls, C.S., op. cit., p.p. 203-204.

(٢) **Ibid,.**

(٣) Gray, j.,op. cit, pp. 253-254 .

بريطانيا [١].

وفي شهر شوال من عام ١٢٨٩هـ، ديسمبر ١٨٧٢م بعث الممثل السياسي البريطاني في كتش برسالة إلى الممثل السياسي لحكومة الهند في مسقط ذكر فيها الجهود التي قام بها زعيم الكوتشيين المدعو : المهراج دميراج ميرزا ماها رأس شري تروجميليجي باهادر (Mahariha Dhriag Miraz Naha Ras Shree Trug Miligee Bahadoor) من أجل التعاون لقمع تجارة الرقيق التي يقوم بها بنو جلدته في سلطنة عمان وسلطنة زنجبار [٢] ، وكان المهراج قد أصدر بياناً أرسله إلى رعاياه في مسقط حذرهم فيه من المتاجرة بالأرقاء ، ومما جاء في هذا البيان قوله : " إلى كل رعايا كوتش المقيمين في مسقط :

اعلموا أنه نما إلى علمنا أنكم مستمرون في بيع وشراء الرقيق في مسقط ، وهذا شيء بغيض للغاية ، وعندما أبدت الحكومة الموقرة [يعني حكومة الهند البريطانية] رغبتها في وضع نهاية لهذه الممارسات ، قمنا نحن كما فعل من قبل أبونا المبجل بإصدار بيانات وإنذارات ، ولكن على الرغم من ذلك ، فإنكم لم تهجروا هذه التجارة البغيضة ، والتي هي في منتهى السوء ، وبناء عليه فعندما يصلكم أمرنا هذا فإنه يجب أن لا تستمروا فيها في كل الأحوال ، فإذا كنتم تمارسونها فإنه يجب أن توقفوها فوراً باستلامكم لهذا الأمر ، والذي يواصل منكم عمله في هذه التجارة على الرغم من علمه بهذا البيان ، أو

---

(١) Ross, E. C. , op. cit. , p. 12.

(٢) **I. O. R.** , R/15/6/4, Letter From Captain J. R. Good Fellow Acting Political Agent Kutch, To The Political Agent Muscat , in 17th December 1872, p. 128.

يحرض أو يساعد بأي وسيلة على ممارستها ؛ فإنه سوف يعاقب عقاباً صارماً من الحكومة البريطانية الموقرة ، باعتباره أحد الرعايا البريطانيين ... كما أن الديربار (Durbar) سوف يصادر كل ممتلكاته الموجودة في كتش ، وبناء عليه خذوا حذركم ... ، [حرر في يوم] الإثنين ... الموافق ١٦ ديسمبر ١٨٧٢ " [١] .

وقد صدر هذا البيان بإملاء من حكومة الهند البريطانية ، التي ضمّنت المعاهدة التي أبرمتها مع السلطان العماني في ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م ما يؤكد مضمون هذا البيان [٢] .

---

(١) **I. O. R,** R/15/6/4, Translation of A Jrodlamation Date 16th December 1872 Issuid Jy His Highness The Ras of Katch To his Sulyecta in Muscat, p. 129.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٥) .

(٢) انظر المبحث الرابع من الفصل الرابع .

المبحث الرابع :

حجم تجارة الرقيق في السلطنة وجدواها الاقتصادية :

توطئـــة :

يراد هنا بحجم تجارة الرقيق في سلطنة عمان خلال فترة البحث أعداد الأرقاء الذين كانوا يُستوردون إلى السلطنة بقسميها الأفريقي والآسيوي قبل عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م ، وهو العام الذي قسمت فيه السلطنة إلى دولتين فأصبح الجزء الأسيوي باسم سلطنة عمان والجزء الأفريقي باسم سلطنة زنجبار. كما يراد هنا بحجم تجارة الرقيق أيضاً الأرقاء الذين كانوا يستوردون إلى موانىء سلطنة عمان ثم يعاد تصديرهم إلى خارج السلطنة بعد أخذ الرسوم الجمركية على كل رقيق لصالح الدولة العمانية ، أو أولئك الذين يتم بيعهم في الداخل.

ويقصد بالجدوى الاقتصادية المردود المادي الذين يعود على التجار العمانيين وعلى الدولة البوسعيدية من جراء استيراد وتصدير الأرقاء ، وسيتبع ذلك تتبع الأسعار التي يباع بها الأرقاء خلال فترة البحث على قدر ما تمدنا به المصادر العربية والأجنبية ، إضافة إلى الأضرار الاقتصادية التي أصابت السلطنة العمانية خلال تلك الفترة ، ومدى التضحيات المالية التي قدمها سلاطين عمان من خلال خضوعهم للسياسات الإنجليزية التي تبنتها حكومة الهند البريطانية في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية .

والواقع أن حجم تجارة الرقيق في عمان ودورها في منظومة الاقتصاد العماني لم تكن ثابتة خلال فترة البحث ، بل كانت عرضة للزيادة والنقصان ، تبعاً للسياسة البريطانية في هذا المجال . إلاّ أنها كانت تتجه إلى الانحسار في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي، خاصة

بعد تقسيم الدولة العمانية ، وتوتر العلاقة بين شقي السلطنة ، وزيادة نشاط الأسطول البريطاني في المحيط الهندي والخليج العربي .

وتأتي أهمية هذا المبحث لما لمعرفة مقدار هذه التجارة ومدى إسهامها في الاقتصاد العماني ؛ من أثر بارز في تطور الأوضاع السياسية في السلطنة وأثر هذه التطورات على القبائل العمانية ، التي رأت أن خضوع سلاطين عمان للسياسة البريطانية في هذا المجال يعني سيطرة هذه القوة الاستعمارية على مقدرات بلادهم ، إضافة إلى تحطيم السفن التجارية التي تمتلكها هذه القبائل بدعوى مكافحة تجارة الرقيق .

وبهذا يتبين أنه لا يمكن دراسة حجم تجارة الرقيق وجدواها الاقتصادية في السلطنة خلال فترة الدراسة كلاً على حده ، إذ لا يمكن الفصل بينهما . وإذا كان فينزنزو [1] (Vinzionzo) يرى إمكانية تقدير أعداد الأرقاء المستوردين

---

(١) ذكر الرحالة الإيطالي فينزنزو الذي عمل مع السلطان سعيد ، فذكر أن دَخْلَ السلطان سعيد من تجارة الرقيق يبلغ ٧٥ ألف دولار نمساوي ، وبما أنه لم يذكر ما إذا كان هذا المبلغ يشمل مسقط وزنجبار ، أو مسقط فقط ، و لم يبين الرسوم المفروضة على هذه التجارة ، وهل هذا المبلغ يشمل المعاملات التجارية الخاصة بالسلطان سعيد ، ومن هذا المنطلق فلا يمكن اعتباره وسيلة مناسبة لتحديد عدد الأرقاء الذين يستوردون إلى عمان . انظر :
فينزنزو ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤ .
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/١١ .
وفينزنزو هو رحالة إيطالي جاء إلى مسقط في العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، أوائل القرن التاسع عشر الميلادي ، وادعى أنه طبيب ؛ فعينه السلطان سعيد طبيباً خاصاً له ، وحوّل اسمه الإيطالي الذي يعني الظافر إلى الشيخ منصور ، ويدَّعى أن السلطان سعيد عينه قائداً لجيشه ، غادر عمان في العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، وألف كتاباً سماه "تاريخ السيد سعيد..." تميز كتابه هذا بالغرابة والطرافة،كما تميز إلى حد كبير بالجرأة والوقاحة كما يقول مترجم هذا الكتاب.انظر : فينزنزو ، مصدر سبق ذكره ، ص٧ وما بعدها من مقدمة المترجم .

إلى عمان من واقع دخل السلطان سعيد من هذه التجارة ، إلاّ أن ذلك أمر بالغ الصعوبة لأسباب عديدة؛ يأتي في مقدمتها عدم ثبات أسعار الأرقاء ، والضرائب التي تفرض على استيرادهم ، وتفاوت حجم هذه التجارة بين سنة وأخرى .

أولاً : حجم تجارة الرقيق :

تعتبر عمان المعبر الرئيس الذي تمر منه تجارة الرقيق إلى كل من : ساحل عمان، وإيران، والعراق، والدولة العثمانية ، والسند ، والمستعمرات الإنجليزية في غرب الهند . ويؤتى بالأرقاء في معظم الأحوال من شرق أفريقية ، وفي بعض الأحايين من الحبشة ، وبنسب قليلة من بعض موانىء البحر الأحمر الأخرى مثل جدة، والحديدة [١]، ومن السواحل الغربية لشبه القارة الهندية . وتزدهر تجارة الرقيق عادة في فترة هبوب الرياح الموسمية الشمالية الشرقية إذ تبحر السفن العمانية متجهة إلى ساحل شرق أفريقية ، وبخاصة زنجبار حيث يتم شراء الأرقاء من هناك ، ثم تعرج على موانىء بربرة [٢] ، وزيلع [٣] ، ومصوع [٤] ، لشراء الرقيق المجلوب من الحبشة ، ثم تعود إلى الموانىء العمانية قبل هبوب الرياح

---

(١) الحديدة : مدينة يمنية تقع في سهل تهامة ، وهي الميناء الرئيس لليمن ، ويعمل سكانها في صيد الأسماك والأعمال التجارية . انظر :
الموسوعة العربية العالمية ، ٩/١٣٤ .

(٢) بربرة : تقع في شمال الصومال ، وتعتبر المدينة الثالثة في البلاد ، وتشتهر بتصدير الأغنام ، انظر : هزاع الشمري، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠٠ .

(٣) زَيْلَع : قرية على ساحل البحر الأحمر ، وتعتبر الآن ميناء يقع على الساحل الصومالي ، ويستقبل هذا الميناء سفن متوسطة الحجم إذ يبلغ عمقه ٧٠٣م . انظر :
محمود توفيق محمود، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ب.ط، دار المريخ، الرياض،١٩٨٣م، ص١٣٢ .

(٤) مصوع : تقع على الساحل الأرتيري المطل على البحر الأحمر ، وتعد المنفذ الرئيس لأرتريا ، ونشأ ميناؤها على مرفأ طبيعي، يتمثل في خليج عركيكو (Archico) . انظر : المرجع نفسه ، ص١٣٣.

الشمالية الغربية في شهر أبريل أو مايو ، وكانت السفن العائدة تقوم بجولة ساحلية حيث يقوم التجار العمانيون ببيع بعض الأرقاء في الموانيء العديدة التي يمكن أن يتوقفوا فيها، غير أن مسقط وصور تعتبران أكبر سوقين لاستقبال الأرقاء وإعادة تصديرهم إلى الأقطار التي أشرنا إليها آنفاً ، وذلك على مستوى منطقة الخليج العربي [1] .

ومهما يكن من أمر فإن معظم الأرقاء الذين يستوردون إلى مسقط يباعون في عمان نفسها ؛ فتشتريهم القبائل الداخلية لأعمالها المختلفة ، ومن يتبقى منهم يباع لتجار الرقيق من منطقة ساحل عمان ، لا سيما القواسم الذين يقومون ببيعهم مرة أخرى في بوشهر ، والبصرة ، والبحرين ، والمحمرة [2] ، والأحساء ، ومنطقة نجد ، إضافة إلى تجار آخرين من البحرين والكويت يقومون بدور في هذه المضمار بين الموانيء العمانية والمناطق الشمالية من الخليج العربي[3].

وعلى أي حال فإنه تبين من خلال استقراء المصادر العربية والأجنبية أنه لا يتوفر للباحث إحصائيات دقيقة يمكن الركون إليها وتكشف حجم الأرقاء المصدرين إلى عمان خلال فترة الدراسة ، وذلك راجع في كثير من الأحوال إلى الأسباب التالية :

---

(١) **I.O.R.** V/23/217 Extracts from the Residency of Bushire, p.646.

(٢) المحمرة : ميناء على الخليج العربي قرب شط العرب ، يحمل هذا الاسم منذ العصر العباسي وتعرف المحمرة الآن باسم (خرّم شهر) وسكانها خليط من الفرس والعرب ، برز من حكامها الشيخ خزعل خان الملك العامري، ضمت إلى إيران في عهد رضا خان حاكم فارس وانتهى استقلالها . انظر : مجموعة من المؤلفين ، المنجد في الأعلام ، ط١٩ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، ص٢٣٠؛ أمين الريحاني ، ملوك العرب ، ط٨، دار الجيل ، بيروت ، ب.ت، ٢/٦٨٠-٦٨٧.

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٩ .

١ – أن أكثر التقديرات التي وردت في الوثائق والمصادر المعاصرة لفترة الدراسة لا تقوم على أسس علمية دقيقة ، إنما تعتمد على التخمين ، وليس على إحصائيات صادرة من إدارات الجمارك العمانية ، سواء في الجزء الأفريقي أو الأسيوي من السلطنة .

٢ – وإذا كان هناك بعض الإحصائيات الصادرة من جمارك جزيرة زنجبار فإنها غير دقيقة، وذلك لأن القائمين على هذه الجمارك هم الهنود البانيان الذين يحرصون على تهريب الأرقاء لحساباتهم الخاصة دون دفع ضرائب عليهم [١] .

٣ – أن هناك تبايناً واضحاً بين التقديرات التي أوردتها المصادر ، مما يبرهن على عدم دقتها [٢] .

٤ – وبما أن جزءاً من الأرقاء الذين يصلون إلى مينائي مسقط وصور يعاد تصديرهم مرة أخرى إلى منطقة ساحل عمان ، والبحرين ، والكويت ، وفارس ، والدولة العثمانية ، وبعض الموانيء الهندية مثل كتش وكاثيور ، وبومباي [٣] ، فإن وضع تقدير لعدد الأرقاء الذين يصلون إلى السلطنة يكون بالغ الصعوبة .

٥ – أدت الحملات التي شنها الأسطول البحري البريطاني على السفن العمانية العاملة في تجارة الرقيق إلى لجوء كثير من تجار الرقيق العمانيين إلى نقل الأرقاء براً من سواحل شرق أفريقية عبر الأراضي الصومالية ، ويعبرون بهم خليج عدن ، ثم إلى حضرموت ثم إلى عمان [٤] ، وبالتالي فإن ذلك يحول

---

(١) محي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٤ .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/١٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ٢/٩ .

(٤) صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص١٥٩-١٦٠ .

دون معرفة الأعداد الدقيقة للأرقاء الذين يصلون إلى عمان في تلك الفترة.

٦ - اتسمت التقارير التي كتبها الدبلوماسيون البريطانيون في عمان بل والخليج العربي بشكل عام ، وتلك التي كتبها ضباط الأسطول البريطاني في المحيط الهندي بالمبالغة في تقدير أعداد الأرقاء المصدرين إلى المنطقة؛ وذلك من أجل حث رؤسائهم على دعم جهودهم في مكافحة هذه التجارة المحمومة!! بالإضافة إلى استخدام هذه الإحصائيات الكبيرة في الضغط على سلاطين عمان من أجل تقديم التنازلات التي يرجونها .

ومن هذا المنطلق اختلفت أعداد الأرقاء المستوردين إلى عمان بين عام وآخر اختلافاً واضحاً ، وذلك لأسباب مختلفة . وسيعمل الباحث هنا على تتبع ما تم الوقوف عليه من تقديرات خلال فترة البحث ، وسيتم التعليق عليها بعد ذلك في محاولة للوصول إلى تقدير يعطي تصوراً مقنعاً لحجم هذه التجارة في سلطنة عمان خلال فترة الدراسة .

في أول إحصائية عن حجم هذه التجارة وردت عن سمي (Smee) الضابط في الأسطول البحري لحكومة الهند البريطانية ، والذي زار ساحل شرق أفريقية عام ١٢٢٦هـ/١٨١١م ، حيث قَدَّرَ عدد الأرقاء الذين يصدرون إلى مسقط وغيرها من بلدان الخليج العربي ، في كل عام بنحو ٦٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ شخص [١] ، وتمن علينا المصادر التاريخية بتقديراتها خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٢٢٧-١٢٤٦هـ/١٨١٢-١٨٣٠م [٢]، غير أن أحد الضباط الانجليز

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ١٠/٢ .

(٢) ذكر ويلز (Willis) أن العمانيين استوردوا في عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، أقل من ١٢٠٠ رقيق فقط، وأن نصف هذا العدد يعاد تصديره مرة أخرى إلى مناطق الخليج العربي . انظر :

=

المهتمين بهذه التجارة وهو ديفيد ويلسون (D. Wilson) المقيم البريطاني في الخليج العربي ، كتب في أحد تقاريره عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م أنه يمر عن طريق جمارك مسقط ما بين ١٤٠٠ إلى ١٧٠٠ رقيق كل عام ، وأن ثلاثة أرباع هؤلاء الأرقاء يؤتى بهم من شرق أفريقية ، وأعمارهم تتراوح ما بين سبع سنوات وأربعة عشر عاماً ، وقدّر أن عدد الإناث ضعف عدد الذكور ، وأشار إلى أنَّ عدداً من هؤلاء العبيد يُهربون إلى مسقط ، بين الفينة والأخرى . وعلى الرغم من أن ميناء صور يعتبر الميناء الثاني لاستقبال الأرقاء في ذلك الوقت ، إلاّ أنَّ ويلسون لم يذكر عدداً للأرقاء الذين تم استيرادهم عن طريق هذا الميناء في تلك الفترة [(١)] .

إلاّ أن أحد الباحثين الأجانب ذكر أن معدل مبيعات العبيد في مسقط في الثلاثينات من القرن التاسع عشر بلغ ٤٠٠٠ عبد كل عام ، وبطبيعة الحال فإن بعضاً من هؤلاء يعاد تصديره مرة أخرى [(٢)] . وقد ذكر أحد الباحثين الأفارقة أنه يمكن تقدير الأرقاء المستوردين من شرق أفريقية إلى مسقط وصور في عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٢٠٠ شخص [(٣)] .

وخلال عامي ١٢٤٨-١٢٤٩هـ/١٨٣٢-١٨٣٣م قدّر المقيم البريطاني في

=

Willis , J. R. , op. cit. p. 163 ، ولم نجد ما يوافق هذا القول في المصادر الأخرى إلاّ أنه من المؤكد أن عدم استقرار الأوضاع السياسية في شرق أفريقية في تلك الفترة أسهم في الحد من تجارة الرقيق .

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/١١ .
Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 38.

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٥ .

(٣) Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 38.

الخليج عدد العبيد الذين تم تصديرهم من زنجبار بـ ١٢٠٠٠ شخص [١] ، غير أنه لم يذكر عدد الأرقاء الذين وصلوا إلى الموانىء العمانية ، ولا تمدنا المصادر التاريخية بإحصائيات للأرقاء المستوردين إلى عمان في الفترة بين عامي ١٢٥١-١٢٥٤هـ/١٨٣٥-١٨٣٨م ، ولكن أحد الرحالة الفرنسيين الذين زاروا مسقط عدة مرات خلال هذه الفترة قدّر عدد الأرقاء الذين وصلوا إلى مسقط كل عام بـ ٤٠٠٠شخص ، في الوقت الذي قدر فيه عدد الأرقاء المصدرين إلى البصرة وبوشهر من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ [٢] .

وفي عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م قدّر كوجان (Cogan) أحد الضباط الانجليز العاملين بأسطول حكومة الهند البريطانية ، والذي زار جزيرة زنجبار في ذلك العام بأنه يتم بيع ما بين ٤٠٠٠٠ إلى ٤٥٠٠٠ من الأرقاء في سوق زنجبار في كل عام، وأنه يصدر منهم حوالي ٢٠٠٠٠ إلى الشمال [٣] ، وقد أكد هذا التقدير ماكنزي (Mackenzie) المقيم البريطاني بالوكالة في الخليج العربي في السنة التالية ، وأشار إلى أن حوالي ٤٠٠ رقيق من الذين تم جلبهم إلى مسقط وصور ، يعاد تصديرهم مرة أخرى ليباعوا داخل منطقة الخليج العربي [٤] . ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن حكومة السلطان سعيد كانت تأخذ رسوم استيراد على كل رقيق يصل إلى زنجبار أو مسقط يتراوح من ريال إلى ريالين نمساويين .

وقد اعتمد ماكنزي في تقديراته هذه على معلومات استطاع الحصول عليها

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/١١ .

(٢) المرجع نفسه ، ٢/١١-١٢ .

(٣) Coupland , R. , East Africa and its invaders , p. 500.

(٤) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/١٢ .

تفيد بأن ما يزيد على ١٠٠ سفينة كانت تستخدم في نقل الأرقاء من زنجبار إلى مسقط في كل عام ، وأن كل سفينة كانت تنقل مابين ٥٠ إلى ٢٠٠ شخص[١]، وهذا يعني أن متوسط ما يصل إلى مسقط في كل عام من الأرقاء يبلغ ١٢٥٠٠، وبهذا يتبين أن هذا التقدير حافل بالمبالغة ، ذلك أن هذه الأعداد لا تشمل ما يصل إلى عمان عن طريق ميناء صور .

وأقام البريطانيون ممثلية مؤقتة لهم في جزيرة خرج [٢] عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م لمتابعة السفن العاملة بتجارة الرقيق في الخليج العربي ، ويفيد السجل الذي كتبه الانجليز عن هذه السفن بأنه في نهاية موسم تجارة الرقيق في الخليج مرّ حوالي ١١٨ قارب تحمل ١٢١٧ من الأرقاء ، منهم ٦٤٠ أنثى و ٥٧٧ ذكراً ، وأن معظم هؤلاء الأرقاء أعيد تصديرهم من مسقط وصور عن طريق ميناء ثالث[٣].

ومن خلال عمليات الرصد التي تم القيام بها في ذلك العام في جزيرة خرج، ومن خلال استجواب ربابنة السفن توصل الانجليز إلى أن أكثر من ١٠٠ سفينة تبحر من مسقط وصور إلى زنجبار في كل عام، وتعود كل منها بنحو ٥٠ إلى ١٠٠ شخص، وفي الوقت نفسه تغادر عشرون سفينة من هذين الميناءين في كل

---

(١) المرجع نفسه ، ٢/١٣ .

(٢) جزيرة خرج : تقع هذه الجزيرة في الخليج العربي مقابل ميناء بوشهر ، وكانت مقراً للمصالح الهولندية في المنطقة ، وهي من المرافىء النفطية المهمة في العالم ، وتتبع الآن إيران . انظر :
جمال قاسم ، الخليج العربي ، ص١٦٣ .
المنجد في الأعلام ، ص٢٣٠ .

(٣) Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 38.

عام إلى بربرة وموانيء البحر الأحمر الأخرى وتعود بنحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ رقيق حبشي ، ويتم تصدير ما بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ من مسقط وصور كل عام إلى موانيء الخليج الأخرى[١] . ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن ١٢٥٠٠ رقيق هو متوسط ما يتم استيراده إلى مسقط وصور كل عام من الرقيق الأفارقة ، وإذا اعتبرنا أن متوسط ما يتم إعادة تصديره من مسقط وصور في كل عام ٤٥٠٠ رقيق ، فإن ما يتم استيعابه في المناطق العمانية حوالي ٨٠٠٠ رقيق ، وهذا التقدير هو الأقرب إلى الصواب كما سيتبين لاحقاً .

وذكر الكولونيل روبرتسون (Robertson)، الذي خلف ماكنزي في عمله في الخليج العربي عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م تقديرات مرتفعة عن صادرات زنجبار من الأرقاء ؛ فأشار أنه يتم تصدير ٣٠٠٠٠ رقيق كل عام، ويقول إن ١٠٠ سفينة من سفن صور كانت تشترك في هذه التجارة، بحيث يقدر ما تجلبه هذه السفن بـ١٠٠٠٠ رقيق، وهذا يعني أن ما تستورده مسقط وصور حوالي ٢٠٠٠٠ شخص، وأن ما يصل إلى موانيء الخليج الأخرى [٢] والمستعمرات البرتغالية والفرنسية والانجليزية في المحيط الهندي وشبه القارة الهندية لا يتجاوز ١٠٠٠٠ رقيق فقط ، ولذا يمكن القول أنَّ هذا التقدير بعيد عن الواقع ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أن معظم الأرقاء الذين يباعون في موانيء الخليج في تلك الفترة كان يجرى إعادة تصديرهم مرة أخرى من مسقط أو صور ، وبناء على ذلك فإن عدداً كبيراً من الأرقاء الذين ذكر روبرتسون بأنهم يستوردون عن طريق هاتين

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٥٦/٢ .

(٢) كيلي ، المرجع نفسه ، ١٢/٢-١٣ .

المدينتين لا يبقون في السلطنة .

٢ - أن الأرقاء الذين يجرى تصديرهم من زنجبار في تلك الفترة والذين قدرهم روبرتسون بـ ٣٠٠٠٠ يشترك في تصديرهم العمانيون ، والقواسم ، والفرنسيون ، والبرتغاليون ، والهنود ، ومن هنا فإن جزءاً كبيراً من هذا العدد لا يصل إلى الموانىء العمانية في الجزء الأسيوي من السلطنة، ولا إلى الخليج العربي.

أما هامرتون فقد أشار في أحد تقاريره عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م [١] بأنه يباع في ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية في كل عام من الأرقاء عدداً يتراوح ما بين ١١٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠[٢] ، وأكد هذه الحقيقة بركس (Brucks) قائد أسطول حكومة الهند في الخليج في تلك الفترة ، وذلك في تقديره لحجم تجارة الرقيق في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية للعام نفسه ، ولكنه أشار إلى أنهم موزعون على النحو التالي : ٥٠٠٠ رقيق من هؤلاء يُصدرون إلى موانىء البحر الأحمر ، وبشكل خاص إلى جدة ، وقريباً من ٥٠٠ رقيق إلى الموانىء الجنوبية لشبه الجزيرة العربية ، و ١٠٠٠ شخص إلى المستعمرات الانجليزية والبرتغالية في الهند ، وما بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ رقيق يتم شحنهم إلى مسقط ، و ٢٥٠٠ شخص إلى بوشهر [٣] ، يضاف إلى ذلك ١٠٥٢ شخصاً يتم شحنهم عن طريق

---

(١) كيلي ، المرجع نفسه ، ٢/١٣-١٤ .

(٢) **F. O.** 54/4, Letter From Captain Hamerton To The Earl of Aberdeen, No. 82 Bombay, in 21 May 1842. p. 68.

(٣) بوشهر : ميناء رئيس في الجهة الشرقية من الخليج العربي ، يقع على جزيرة رملية تميل إلى الجانب الشمالي نحو البحر ، ويحيط به خور واسع لا يصلح لرسو السفن ، لذا فإن السفن الكبيرة ترسو على بعد ملين ونصف في انتظار تفريغ حمولتها ونقلها بواسطة القوارب ، وسكان بوشهر خليط من العرب ، والفرس ، والأرمن الذين يعتبرون من أشهر تجار المدينة . انظر :
علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٢ .

=

سفن الكويت ، والبحرين ، ولنجة [١] ، وبندر عباس وساحل عمان، وبناءً على ذلك فإن متوسط عدد الأرقاء الذين يصلون إلى منطقة الخليج عامة حسب إفادة هامرتون وبركس يقدر بحوالي ٨٠٥٢ رقيقاً .

ويؤكد جون كيلي (J. Kelly[٢]) بأن تقديرات بركس وهامرتون عن هذه التجارة هي الأقرب إلى الواقعية ، حيث يذهب ما بين ٨٠٠٠ إلى ١٣٠٠٠ رقيق إلى مسقط وصور في كل عام من أصل ١٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ ، والبقية تذهب إلى الموانيء الجنوبية لشبه الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر ، ثم يعود ليقول إن عمان ومنطقة ساحل عمان . وبقية شبه الجزيرة العربية كانت تستوعب ما بين ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ رقيق [٣] ، وبعد استقراء هذه التقديرات يمكن القول إن ما تم استيعابه من الأرقاء في الجزء الآسيوي من السلطنة العمانية في عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م يتراوح ما بين ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ رقيق .

=

I.O.R. V/23/217 Memoir Descriptive of the Navigation of the Gulf of Persian ., p.p. 584-586.

(١) لنجة : ميناء على الساحل الشرقي للخليج العربي ، على خط عرض ٣٢َ و ٥٠ً و ٢٦ْ شمالاً ، وخط طول ٥٩َ و ١٠ً و ٥٤ْ شرقاً ، وتمتد المدينة ميل تقريباً على الساحل ، تمارس في المدينة شتى أنواع التجارة ، يتكون سكانها من الإيرانيين والعرب وبعض الزنوج ، ويعملون في التجارة والملاحة، ويتعاملون تجارياً مع الهند وشرق أفريقية ، وتعد في ذلك الوقت مركزاً مهماً لجمع اللؤلؤ وتصديره، كما أنها مركز لتوزيع الواردات إلى داخل إيران . انظر :

I.O.R. V/23/217 Memoir Descriptive ... op cit. , p.p. 600-601.

(٢) جون كيلي : باحث انجليزي له اهتمامات في تاريخ الخليج العربي ، ألف كتابه المعنون بـ " بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠" ويقول إن ثلث معلومات كتابه هذا مستقاة مما ورد في رسالته للدكتوراه ، والتي تقدم بها إلى جامعة لندن عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م ، انظر : كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٥/١ من مقدمة المؤلف .

(٣) المرجع نفسه ، ١٤/٢ .

وعلى أي حال فإن الستينات من القرن الثالث عشر الهجري، الأربعينات من القرن التاسع عشر الميلادي شهدت زيادة في تجارة الرقيق ، حيث أشارت المصادر [1] إلى أن الرقيق الذي كان يباع في مسقط في عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م والذي يبلغ ثمنه ما بين ٢٥ ، و ٣٥ ريالاً ، هبط سعره إلى ما بين ٢٠ ، و٢٤ ريالاً أو أقل من ذلك في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

وشهدت السنتين التاليتين لمعاهدة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، التي أبرمها السلطان سعيد مع بريطانيا لمكافحة تجارة الرقيق ، والتزم فيها بمنع تصدير الرقيق من ممتلكاته الأفريقية ، انخفاضاً ملموساً في تصدير الأرقاء من شرق أفريقية إلى القسم الأسيوي من السلطنة العمانية ، ولكن بدأ الاهتمام باستيراد الأرقاء الأحباش ، على اعتبار أن الأرقاء الأحباش لا تشملهم معاهدة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م، و لم تلبث هذه التجارة أن انتعشت في السنوات من ١٢٦٥-١٢٦٧هـ / ١٨٤٨-١٨٥٠، ولكنها لا تصل إلى خمس حجمها قبل بضع سنوات ، وبعبارة أخرى شهدت هذه الفترة انخفاض حصة الرقيق المستورد عن طريق زنجبار مقابل ارتفاع حجم المتاجرة بالأرقاء الأحباش [2].

وظل حجم تجارة الرقيق في عمان في معدله السابق طوال الفترة من ١٢٦٧/١٢٧٧هـ ، العقد السادس من القرن التاسع عشر الميلادي، و لم تقبض السفن البريطانية إلاّ على أعداد محدودة جداً من السفن العاملة في تجارة الرقيق . وحينما بدأ الأسطول البريطاني حملته للحد من هذه التجارة في عام

---

(١) المرجع نفسه ، ٢/١٥-١٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ٢/٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ .

١٢٧٧هـ/١٨٦٠م [(١)] انخفض تصدير الأرقاء بشكل عـام ، وهـذا الانخفـاض في التصديـر أدى بـدوره إلى هبـوط أسـعار الرقيـق في شـرق أفريقيـة ؛ فوصلـت في زنجبار إلى عشر ريالات في ذلك العام [(٢)] ، وفي المقابل شهد العقـد التـالي زيـادة مضطردة في أسعار الأرقاء في عمان ، على الرغم من وصول مـا بـين ٤٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ رقيق إلى منطقـة الخليـج ، إلاّ أن الجهـود الـتي بذلـت للحدّ مـن هـذه التجارة أدت بدورها إلى ارتفاع أثمان الأرقاء [(٣)] .

ويذكر أحد قادة الأسطول البحري لحكومة الهند البريطانية بأنـه حتـى عـام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م كان يتم تصدير مـا يقـارب ٣٠٠٠ رقيـق في كـل عـام مـن أفريقية إلى الجزيرة العربية والخليـج [(٤)] ، ويؤكـد ذلـك رجبي المعتمـد السياسـي البريطاني في زنجبار فيذكـر أنـه مـا بـين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ يتـم تصديرهـم مـن جزيرة زنجبار في كـل سـنة إلى موانـىء الخليـج العربـي والهنـد [(٥)] ، وهـذا يبـين انحسار حجم تجارة الرقيق الواردة إلى عمان في تلك الفترة ، وذلك بسبب تزايـد أعمال الرقابة التي يقوم بها الأسطول البريطاني في سـواحل شـرق أفريقيـة وبحـر العرب.

ومهما يكن الأمر فإنه يبدو أن هناك نقصاً في المعلومات الخاصة بتجارة الرقيـق في سلطنة عمان في الفترة من ١٢٧٧-١٢٨٧هـ العقد السابع من القـرن التاسـع

---

(١) Willis , J. R. , op. cit. p. 163.

(٢) Smith, W. G., op. cit., p. 13.

(٣) لاندن ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٦ .

(٤) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٣٦٠٤ .

(٥) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions ..., op. cit, p. 340. from General Rigby , Zanzibar ..., op. cit., Edited by Russell. .

عشر الميلادي، ويؤكد هذه الحقيقة لوريمر[1] فيشير إلى قلة المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع في منطقة الخليج العربي عامة في الفترة الواقعة بين عامي ١٢٧٩-١٢٩٠هـ/ ١٨٦٢-١٨٧٣م[2] .

والواقع أن وفاة السلطان سعيد بن سلطان في عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م وما تبع ذلك من تقسيم الدولة العمانية عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م قد أدى إلى تزايد السفن العاملة في تجارة الرقيق بين مسقط وزنجبار [3]. ونتيجة للجهود التي قامت

---

(١) هو ج.ج. لوريمر (G.G. Lorimer) ، سياسي انجليزي عمل مسؤولاً في حكومة الهند البريطانية ، أصدر دليله هذا بأمر من اللورد كيرزون ؛ نائب الملكة في الهند عام ١٣٢١هـ/١٩٠٣م بعد زيارته لمنطقة الخليج العربي في ذلك العام ، ويعتبر هذا الدليل موسوعة ضخمة لا يمكن أن تكون من إعداد فرد واحد ، إذ من المؤكد أن فريقاً من الباحثين والسياسيين والعسكريين قد ساعدوا لوريمر في إعداده، وكان لوريمر قد قام بجولة في سواحل الخليج العربي في عامي ١٣٢٢-١٣٢٣هـ /١٩٠٤-١٩٠٥م ، رافقه فيها بعض الموظفين البريطانيين من أجل جمع المعلومات الخاصة بهذا الدليل ، والهدف من وراء إعداد هذا المؤلف الضخم هو تدوين معلومات يمكن أن يستفيد منها المسؤولون البريطانيون في ذلك الوقت لدفع خطر المنافسة من قبل الدولة العثمانية ، وفرنسا ، وروسيا ، وألمانيا. وطبع هذا الكتاب في أول الأمر في كلكتا في الهند بين عامي ١٣٢٦-١٣٣٣هـ/١٩٠٨-١٩١٥م، ولم يكن للتداول العام ، ولذا فلم يطبع منه إلاّ أعداد قليلة لا تتجاوز المئة، وبقي هذا الدليل في حكم الوثائق إلى أن أذنت الحكومة البريطانية بنشره بعد انقضاء المدة القانونية التي تفرضها على وثائقها الخاصة ، وتوفي لوريمر في مستهل عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م ، وترجم هذا الدليل إلى العربية في عام ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م على نفقة حاكم قطر ، وهو على كل حال أهم مرجع أجنبي لتاريخ الخليج العربي ، إلاّ أنه يمثل وجهة النظر البريطانية ، ولذا يؤخذ منه بحذر ، انظر :
جمال زكريا قاسم ، دراسة للترجمة العربية لكتاب دليل الخليج ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس عشر ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، ١٩٦٩م ، ص٢١١-٢١٣ ؛
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ١/٥، من مقدمة ناشر الطبعة الانجليزية .

(٢) لوريمر ، المصدر نفسه ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٤/٦ .

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٠٠/٢ .

بها سفن الأسطول البريطاني في سواحل شرق أفريقية ، فقد ارتفعت أعداد الأرقاء الأحباش المستوردين إلى عمان ، وقدّر أحد الموظفين البريطانيين عدد الذين يجلبون إلى مسقط كل عام ما بين ٧٠٠-١٠٠٠ رقيق ، بينما لم يكن عددهم يتجاوز ٤٠٠ شخص قبل عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م [١].

وحينما أمر وزير الخارجية البريطاني بتشكيل لجنة خاصة لدراسة تجارة الرقيق في شرق أفريقية في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م قامت هذه اللجنة بالاعتماد على الكشوف الجمركية في كلوة للأعوام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م ، ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م ، ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ، ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م ، فوجدت أنه يصدر إلى عمان ٩٠٠٠ شخص كل عام من زنجبار ، و٣٠٠٠ من بمبة ، ولا يزيد ما يستولي عليه الأسطول البريطاني من هذا العدد على ٥٠٠ إلى ٦٠٠ رقيق [٢].

ومهما يكن الأمر فإن حجم تجارة الرقيق الخليجية ظل حسب المعدل الذي أشار إليه رجبي [٣] خلال العقد التاسع من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد السابع من القرن التاسع عشر الميلادي ، والذي قدّره بـ ٣٠٠٠ شخص [٤] ،

---

(١) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٤ .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص٤١٤ .

(٣) تشير تقديرات رجبي إلى تصدير ١٠٠٠٠ رقيق إلى موانىء الخليج والجزيرة العربية في كل عام ، ولكنه أشار إلى أن ما يصدر إلى مسقط وبقية بلدان الخليج يقدر بحوالي ٣٠٠٠ شخص ، وذلك في أحد تقاريره المؤرخة في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م ، وفي تقرير آخر له مؤرخ في عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١م يذكر أن ما يصدر إلى مسقط ومنطقة الخليج يتراوح ما بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ رقيق ، وهو نفس العدد الذي قدّره مسؤول بريطاني آخر . انظر :
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٣٦٠٤-٣٦٠٥ .
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٤٠١ ، ٤٠٤ .

(٤) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions ..., op. cit, p. 340 . from General Rigby , Zanzibar ..., op. cit., Edited by Russell.

فإذا أضفنا إلى ذلك ٨٥٠ رقيقاً متوسط ما يستورده العمانيون من الأرقاء الأحباش في تلك الفترة ، فإن مجموع ما يستورد ٣٨٥٠ ، لا يتعدى نصيب عمان منها في معظم الأحوال النصف.

وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٢٨٦-١٢٩٠هـ/١٨٦٩-١٨٧٣م تزايدت الجهود التي بذلها البريطانيون لمقاومة تجارة الرقيق بين سواحل شرق أفريقية والموانيء الخليجية بشكل عام ، حيث كثفت بريطانيا من عدد سفنها العاملة في مجال محاربة هذه التجارة ، فتمت الاستعانة بخمسة طرادات تقوم بتغطية الشواطيء الشمالية لبحر العرب ، فانخفض بذلك استيراد الأرقاء بشكل ملحوظ ولم يتم القبض إلاّ على عدد قليل من السفن العمانية التي تعمل في هذا المجال كما حدث في عامي ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ، ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م(١).

إلاّ أنه في عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م تمكنت الطرادات البريطانية من الإفراج عن ١٠٠٠ رقيق ، ولكن أحد الضباط العاملين في أسطول حكومة الهند البريطانية ذكر أن هذا الرقم لا يمثل إلاّ العشر فقط ، وأشار الممثل السياسي البريطاني في مسقط إلى أن عددهم السنوي خلال هذه الفترة حوالي ١٣٠٠٠ رقيق، يذهب منهم ٤٠٠٠ شخص إلى رأس الحد (٢) ، ومدينة صور، وما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ رقيق يذهبون إلى مسقط (٣) ، ومن الأهمية الإشارة هنا إلى خمس هؤلاء الأرقاء يجلبون من الحبشة ، والبقية من رقيق شرق

---

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٥/٦ .

(٢) رأس الحد : يسميه الأوربيون رأس فينيستير ، وهو ساحل ساحلي منخفض جداً لأنه منطقة رملية ، طوله ٣٠٠ياردة، يقع إلى الجنوب من مدينة صور العمانية . انظر :
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩٠ .

(٣) Colomb, R. N., op. cit., p.p. 47-51.

أفريقية [1] .

وفي عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م نجحت بريطانيا بتوقيع معاهدتين مع سلطان زنجبار وسلطان مسقط لوقف تجارة الرقيق عن طريق مبعوثها بارتل فرير (Bartle Frere) ثم اتبعت ذلك بإرسال السفينة الملكية لندن (London) في عام ١٢٩١هـ/١٨٧٤م إلى سواحل زنجبار للحيلولة دون تصدير الأرقاء ، كما أنها نجحت بمساعدة زوارقها البخارية في انقاص تصدير الأرقاء إلى نسب لم يسبق لها مثيل . وخلال العشر سنوات التي أعقبت هاتين المعاهدتين توقفت عملياً تجارة الرقيق من سواحل شرق أفريقية إلى الخليج . وعلى الرغم من أن هذه التجارة انتعشت في عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م ، نتيجة لإبعاد السفينة لندن من سواحل زنجبار ، إلاّ أنه لا توجد إحصائيات تؤكد ذلك، ولكن في الوقت نفسه جرت محاكمة عدد قليل من تجار الرقيق العمانيين من سكان مسقط وصور، ومنطقة الباطنة [2].

ويذكر كيلي أنه اعتباراً من عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م يمكن القول بأن هذه التجارة تلاشت تماماً ، وتخلى تجار الرقيق العرب عن محاولاتهم للحصول على الأرقاء [3] . ولكن يبدو أن ذلك في سواحل شرق أفريقية ، حيث شهد العقد الثاني من القرن الرابع عشر الهجري ، العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي قيام تجار الرقيق العمانيين وخاصة من أهل صور بتوريد الأرقاء من الحبشة والموانيء الغربية للبحر الأحمر ؛ وذلك باستعمال العلم الفرنسي ، ويقدر

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤١٢/٢ ، ٤١٤ .

(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٨/٦-٣٦١٠ .
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٣٩/٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ٤٣٩/٢ .

عـدد الأرقـاء المستوردين إلى صـور بـ ٣٠٠ رقيـق في السـنة ، وذلــك في عــام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، وفي عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م تم استيراد حوالي ١٠٠٠ رقيـق، وظل الاستيراد حول هذا المعدل السنوي حتى عـام ١٣٢٠هــ/١٩٠٢م، وذلـك عندما شن الحاكم البرتغالي في موزمبيق حملة على بعض التجـار العمـانيين الذيـن يشترون الأرقاء من منطقة قريبة مـن موزمبيـق، وسـجن بعضهـم ونفـي بعضهـم الآخر[١]، فكان لهذا الحدث دور كبير في توقف التجارة بالأرقاء الأفارقة .

وفي الفترة من عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م حتى عام١٣٢٥هـ/١٩٠٧م شهدت عمان زيادة في تهريب الأرقاء البلوش ولكن بنسب محدودة جداً لا يمثل حجمها أي تأثير يذكر في الاقتصاد العماني [٢] ، وذلك بسـبب وجـود عـدد مـن سـفن الأسطول البريطاني حول سواحل شرق أفريقية .

وبناء على ما سبق ومن خلال استعراض التقديرات المتاحة عن حجم تجـارة الرقيق في سلطنة عمان في فترة بحثنا نجد أنه ليس هنـاك تقديـرات أو إحصائيـات مؤكدة يمكن الاعتماد عليها في تقدير الحجم السنوي لهذه التجارة ، ولكـن مـن خلال استقراء ما ورد في المصادر التاريخية المتنوعة يمكن القول إن متوسـط مـا تم استيراده إلى عمـان مـن الأرقـاء خـلال النصـف الأول مـن القـرن الثـالث عشـر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ما بين ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ رقيـق في كـل عـام ، أما الفترة الواقعة بين عامي ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م حتى نهاية فـترة الدراسـة في عـام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م فإن متوسط ما تم استيراده إلى عمان خلال هذه الفترة يقـدر بحوالي ٧٠٠ شخص سنويا .

---

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٣٦١٢-٣٦١٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ٦/٣٦١٧ ، ٣٦٢١ .

I. O. R, Report on the Administration in the Persian Gulf, No. CCCIV.,For Year 1902-1903 p.p. 14-15 .

ثانياً : جدواها الاقتصادية :

الواقع أن العائد الاقتصادي الذي يحصل عليه تجار الرقيق العمانيون ، لم يكن ثابتاً خلال فترة الدراسة ، وذلك لأسباب عديدة أهمها :

١ - تأثر سعر الرقيق بعملية العرض والطلب ، شأنه في ذلك شأن أي سلعة تجارية أخرى ، فإذا ما توفر الأرقاء في الأسواق فإن السعر يكون منخفضاً، وعكس ذلك إذ ما قل المعروض منهم .

٢ - تتحدد أسعار الأرقاء وفق أجناسهم ، وأعمارهم ، وأشكالهم ، ومواطنهم، وقوتهم ، ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار الأرقاء المستوردين من السودان فتصل إلى ٣٠٠ ريال ، نجد أن الأرقاء الزنوج المستوردين من شرق أفريقية لا تتجاوز أسعار الواحد منهم ١٠٠ ريال في معظم الأحوال، كما أن الأرقاء المخصيين تزيد أثمانهم عمن سواهم .

٣ - حين تتبع أسعار الأرقاء خلال فترة البحث نجد أنها تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً لزيادة الإجراءات التي تتخذها حكومة الهند البريطانية بالاتفاق مع سلاطين عمان ضد تجار الرقيق ، الذين يحاولون البحث عن طرق جديدة لجلب الأرقاء إلى السلطنة ، تجنباً لدوريات الأسطول البريطاني ، التي نشطت في النصف الأخير من فترة الدراسة، وهذا يعني زيادة تكلفة نقل الأرقاء، وبالتالي زيادة أسعارهم .

وعلى أي حال فحين النظر في أسعار الأرقاء داخل القارة الأفريقية خاصة لدى القبائل المقابلة للساحل الشرقي لأفريقية ، والقاطنة قرب البحيرات الاستوائية الكبرى ؛ نجد أن سعر الرقيق يتفاوت من منطقة إلى أخرى وفقاً لبعدها أو قربها من الساحل، وليس هناك دقة في تقديرات الأسعار ، ويذكر

أحد قادة الأسطول البريطاني في المحيط الهندي أن سعر الرقيق الواحد يصل إلى ٤٠ ريالاً في عام ١٢١٧هـ/١٨٠٢م ، غير أن هناك مصادر أخرى تذكر أن سعر الرقيق الواحد وصل إلى ١١ريالاً في عام ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، ولكن ليس من المعتقد أن سعره هبط إلى هذا المستوى خلال عامين ، مما يجعل الباحث يلقي ظلالاً من الشك حول هذه الأسعار، وتستحصل ضريبة على كل رقيق تتراوح ما بين أربعة ريالات إلى نصف ريال ، حسب منطقة التصدير، وحجم المخاطرة واحتمالات مصادرته من جانب الطرادات البريطانية ، وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٢٤٦-١٢٥٦هـ /١٨٣٠-١٨٤٠م كانت المرأة البالغة الجميلة من الرقيق تباع بأكثر من ٣٥ريالاً ، والصبية تتراوح أسعارهم ما بين ٧ إلى ١٥ ريالاً ، حسب قدراته، ذلك أن تجار الرقيق بشكل عام يفضلون شراء الإماء والأطفال الأرقاء دون البالغين [١] .

ويتم في أحيان كثيرة داخل القارة الأفريقية شراء الأرقاء عن طريق التبادل، إذ يتم تبادل الرقيق بالأقمشة ، وقدر بعضهم ثمن الرقيق الواحد بثلاث قطع من القماش لدى بعض القبائل الأفريقية ، ويجرى تبادل الرقيق البالغ لدى قبائل أخرى ببندقية واحدة ؛ وخمس قطع من القماش ، بينما كانت الأنثى تباع ببندقيتين ؛ وعشر قطع من القماش [٢] ، وعلى كل حال فإن أسعار الارقاء تميزت بالانخفاض في الداخل ولكن ما إنْ تصل إلى موانىء التصدير في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية حتى تتضاعف .

---

(١) محيي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٩ .
Nicholas, C. S. , op. cit. p.p. 203-204 .

(٢) محيي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٩ .

أما أسعار الأرقاء في القسم الأسيوي من السلطنة العمانية ، فإن أول تقدير تمكن الباحث من الوقوف عليه، ما ذكره الرحالة الإيطالي فينزنزو على لسان السلطان سعيد من أن سعر الرقيق في مسقط وصل إلى خمس وعشرين ريالاً وذلك في العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي [1].

وكان تجار الرقيق في مسقط في العقد التالي يحصلون على ربح قدره ٢٠٪ من الأرقاء المستوردين من أفريقية ، ولكن إذا ما صُدر الرقيق إلى البصرة أو بوشهر مثلاً ؛ فإن معدل الربح يصل إلى ٥٠٪ [2] ، وأمام هذا الربح المغري أبدى السلطان سعيد تذمره مرات عديدة لهامرتون في عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م من جراء حرمان مواطنيه من أخذ الأرقاء من مسقط وإعادة تصديرهم لبيعهم في ساحل ماكاو [3] والسند ، في الوقت الذي تأتي فيه السفن من هناك إلى مسقط لشراء الأرقاء وتصديرهم إلى تلك البلاد [4] ، وكان العمانيون قد حُرموا من

---

(١) المصدر نفسه ، ص١٤٩ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٥-١٧٦ .
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ١٦/٢ .

(٣) ماكاو : تتكون من أربع جزر ، أكبرها مكاو في جنوب الصين عند مصب نهر كانتون سي، مساحتها ١٥كم مربع ، استعمرها البرتغاليون منذ سنة ٩٦٥هـ/١٥٥٧م ، واعترفت الصين بالاستعمار البرتغالي سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م ، ويعين حاكم هذه الجزر من قبل الحكومة البرتغالية ، واللغة البرتغالية هي السائدة، ويدين أكثر السكان بالبوذية ويوجد أقلية مسلمة ، وتستمد معظم دخلها من تهريب البضائع وأرباح القمار ، وهي الآن تابعة للصين . انظر :
هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٤١٩ .
الموسوعة العربية الميسرة ، ١٧٣٣/٢ .

(٤) **I.O.R.**R/15/1/97 Letter from Captan Athkins Hamerton British Agent , Muscat on mission Zanzibar to I.P. Milloughby Esquire Secretary to Government Bombay , No 7 , Zanzibar fabruary 1842, p.p. 61-17.

تصدير الرقيق خارج حدود السلطنة بموجب معاهدة عـام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، حيث أصبح من حق الطرادات البريطانية تفتيش أي سفينة تابعة لرعايا السـلطان سعيد ويشتبه بأنها تتاجر بالأرقاء خارج حدود السلطنة العمانية .

وقدرت أسعار الأرقاء في عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م في أسواق مسقط ما بـين ٢٥ إلى ٣٥ ريالاً للرقيق الواحد ، ولكن هبط ثمنه في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ، فتراوح ما بـين ٢٠ إلى ٢٤ ريـالاً ، وذلـك بعـد زيـادة اسـتيراد الرقيـق في تلـك الفترة [١] .

إلاّ الأرقاء الأحباش فإن المتاجرة بهم تدر أرباحاً طائلة في الثلاثينـات مـن القرن التاسع عشر، فالفتاة الصغيرة التي تباع في بلادها ما بين ١٢ إلى ٢٠ ريـالاً يصل سعرها في مسقط قريباً من ٩٠ريالاً ، والنسـاء الجميـلات بيعـت الواحـدة منهن في مسقط ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ريال [٢] ، وفي عـام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م قدر سعر الفتاة الحبشية ما بين ٦٠ إلى ٢٠٠ ريال، والرجل الحبشي من ٥٠ إلى ١٥٠ ريالاً ، أما الرقيق المخصي المستورد من السودان فقد كـان يبـاع في تلـك الفترة بمبلغ يتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ريـال ، في الوقـت الـذي يـتراوح فيـه سعر الرقيق المستورد من شرق أفريقية مـا بـين ٢٠ إلى ٦٠ ريـال ، والفتـى مـن ١٥ إلى ٣٠ ريالاً [٣] .

وفي زنجبار قدرت أسعار الأرقاء في تلك الفترة على النحو التالي :

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/١٥-١٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ٢/١٨ .

(٣) **I.O.R**. V/23/217 Extracts from the Residency , op., cit., p.649 .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٦ .

العمر	السعر
من ٧ إلى ١٠ سنوات	من ٧ إلى ١٥ ريالاً
من ١٠ إلى ٢٠ سنة	من ١٥ إلى ٣٠ ريالاً
من ٢٠ سنة فما فوق	من ١٧ إلى ٢٠ ريالاً [١]

وفي عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م قدّر رجبي أسعار الأرقاء البالغين من الرجال والنساء المستوردين حديثاً إلى زنجبار بأنه يتراوح ما بين ٢جنيه [٢] إلى ٧ جنيهات انجليزية ، ويتراوح سعر الفتيان والفتيات من الأرقاء ما بين ربع إلى نصف جنيه. يضاف إلى هذا السعر ريالين ضريبة للسلطان [٣] .

ويبدو أن أسعار الأرقاء لم تتغير كثيراً حتى عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ، حيث ذكر الممثل السياسي البريطاني في مسقط هيربرت ديسبرو(Herbert Desbrow) أن أسعار الأرقاء في ذلك العام تراوحت ما بين ١٠ ريالات كأقل سعر و٤٠ ريالاً كأعلى سعر ، ويقول إن الفتيات الصغيرات حصلن على أعلى الأسعار [٤] .

ومع تزايد الحملة البريطانية ضد تجارة الرقيق بعد معاهدة عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م انخفض استيراد الأرقاء إلى عمان بشكل حاد ، وانعكس ذلك على

---

(١) **I.O.R**. V/23/217 Extracts from the Residency ..., op. cit., p. 649.

(٢) الجنيه الانجليزي الواحد يعادل (٤,٧٥) ريال نمساوي . انظر :
Martin , E. B. , op. cit ., p. 236.

(٣) Rigby , Report on the Zanzibar Dominions ..., op. cit, p. 333 . from General Rigby , Zanzibar ..., op. cit., Edited by Russell.

(٤) **I.O.R.** R/15/6/4, Letter from col. Herbert Disbrowr , political Agent , Muscat to C. Gonne Esquire , Secretary to Government Bombay in 13 the September , 1866. p. 101.

ارتفاع أثمان الرقيق ، وعلى الرغم من انتعاش هذه التجارة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر إلاّ أن ذلك لم يؤد إلى خفض أسعار الأرقاء نظراً لكثرة الطلب عليهم ، فبلغ ثمن الطفل الرقيق في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م ١٢٠ ريالاً، والرجل ١٥٠ ريالاً ، والفتاة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ريال ، ولكن لم تلبث الأسعار أن انخفضت بمقدار الثلث تقريباً في العام التالي نتيجة لوصول شحنات من الرقيق إلى صور، فبلغ ثمن الشاب القوي من ١٣٠ إلى ١٧٥ ريالاً ، والفتاة من ١٥٠ إلى ٢٠٠ ريال [١].

أما العائد المادي لسلطنة عمان من وراء هذه التجارة فتبالغ المصادر الغربية بتضخيمه، وتشير هذه المصادر إلى تجارة الرقيق باعتبارها المصدر الرئيس لاقتصاد الدولة البوسعيدية ، لا سيما في عهد السلطان سعيد الذي تؤكد هذه المصادر أنه كان يجني من ورائها أرباحاً طائلة ، وعلى الرغم من العائد الاقتصادي الذي جادت به هذه التجارة في فترة بحثنا لا سيما في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي إلاّ أن هذه النظرة من قبل الغربيين حول تجارة الرقيق يبدو أنها كما ذكر أحد الباحثين [٢] لا تعدو أن تكون انطباعاً عاماً أكثر منها إثباتاً لحقيقة تاريخية ، إذ من المعروف أنه لا توجد إحصائيات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تحديد أعداد الأرقاء الحقيقية ، أو الأرباح التي كان يجنيها أهل المنطقة من ورائها .

وتؤكد كثير من المصادر الأجنبية على أن ثراء السلطان سعيد كان من

---

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦١٥/٦ .

(٢) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا ، ص١٩ .

الأرباح الطائلة التي كان يجنيها من تجارة الرقيق ، متناسين أن ثراء السلطان سعيد يرجع أساساً إلى اتساع دولته ، وتعدد مجالات العمل التجاري في بلاده ، لا سيما في القسم الأفريقي منها وليس لاتجاره بالرقيق كما يعتقدون ، ولكن يجب القول هنا أن تجارة الرقيق بلا شك مثلت جزءاً مهماً من دخل السلطان سعيد في فترة زمنية معينة وذلك من خلال الضرائب التي يدفعها تجار الرقيق عن كل عبد يستقدمونه هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن السلطان سعيد قام بتشجيع مواطنيه على زراعة القرنفل وجوز الهند ، وبعض المنتجات الأخرى في كافة ممتلكاته الأفريقية ، لا سيما في جزيرتي بمبة وزنجبار، وكان للسلطان سعيد نصيب وافر من هذه المزارع،وحصل على أرباح طائلة منها، والتي يعتقد بعضهم أنها المصدر الرئيس لثروته [1]، وكان الأرقاء هم القائمين بأمر هذه المزارع ، إذ وصل عددهم في بعضها إلى ستمائة رقيق كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وبناء على ما سبق يتبين أن السلطان سعيد لم يكن أكبر تاجر رقيق كما زعم بعض الغربيين [2] ، ولم يكن اقتصاد دولته قائماً على المتاجرة بالأرقاء ؛ إذ لم توجد حقائق تاريخية تؤكد ذلك ، ويبدو أن هذه المزاعم اعتمدت على حجم هذه التجارة في عهده والرسوم التي تؤخذ على الأرقاء ، وهذا لا يعني أن هذه الرسوم تذهب إلى خزينة السلطان بدلاً من خزينة الدولة ، بل المؤكد أن السلطان سعيد أولى الزراعة جل اهتمامه وبخاصة زراعة القرنفل التي وصل إنتاج زنجبار منها في تلك الفترة ما يعادل ٩٠٪ من إنتاج العالم . ولو كانت ثروته

---

(١) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا ، ص٢١ .

(٢) يرى لين (Lyne) أن السلطان سعيد يعتبر أكبر تاجر رقيق في العالم في تلك الفترة وقد- تبعه في ذلك بكل أسف جمال قاسم . انظر : جمال قاسم ، دولة بوسعيد، ص٢٤٦ .

قائمة على المتاجرة بالأرقاء لاستطاع مماطلة بريطانيا في المعاهدات التي أبرمها معها بخصوص الحد من هذه التجارة .

ويُقدر الرحالة الإيطالي فينزنزو أن دخل السلطان سعيد من هذه التجارة في العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري ، الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي وصل إلى ٧٥ ألف ريال [١] ، ويرى أحد المسؤولين البريطانيين أن الدخل الإجمالي للسلطان سعيد عند توقيعه معاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م يقدر بـ ٨٠٠٠٠ جنية انجليزي أي ما يعادل ٣٨٠٠٠٠ريال، ويقول إن ربع هذا الإيراد أي ٩٥٠٠٠ ريال يأتيه من تجارة الرقيق [٢] ، من خلال الضرائب التي تفرض على كل رقيق يصل إلى ميناء رئيس في سلطنته .

ويقلل رودلف سعيد [٣] من هذا الدخل ويشير إلى أن السلطان سعيد كان يدرك أن منع تجارة الرقيق سيعرضه لخسائر سنوية تتراوح ما بين أربعين إلى خمسين ألف ريال ؛ إلاّ أنه أصدر أوامره بعدم بيع الرقيق من الموانيء العمانية في شرق أفريقية .

وكان الجزء الأكبر من دخل السلطان سعيد يأتيه من الجزء الأفريقي من دولته، وتشير الأرقام الرسمية إلى أن مجموع الضرائب التي فرضتها سلطات الجمارك العمانية في زنجبار على الرقيق المصدر منها شهد زيادات متتالية في هذه

---

(١) فينزنزو ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤ ، وكان السلطان العماني قد فرض قبل ذلك ضريبة على كل عبد يصدره الفرنسيون من بلاده ، انظر : السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية، ص٥٨ .

(٢) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٢ .

(٣) إسماعيل ياغي ، العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر ، مجلة الدارة ، السنة السادسة، العدد الثالث ، الرياض ، جماد الآخرة ، ١٤٠١هـ/إبريل ١٩٨١م ، ص١٢٨ .

الرسوم؛ فبلغت في عام ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م ١٠٠٠٠ جنيه استرليني (أي ما يعادل ٤٧٥٠٠ريال) ، وتضاعفت في عام ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م فبلغت ٢٠٠٠٠ جنيه استرليني (أي ما يعادل ٩٥٠٠٠ ريال) ، وقدرت بنحو ٥٠٠٠٠ جنيه استرليني (أي ما يعادل ٢٣٧٥٠٠ ريال) في عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م [١].

وعلى الرغم من ذلك كله فإن السلطان سعيد كان يُبدي تبرمه للمسؤولين البريطانيين بين الفينة والأخرى من جراء الخسائر التي لحقت به بعد توقيعه معاهدة عام ١٢٣٧هـ /١٨٢٢م . هذا الأمر أكده هامرتون في إحدى رسائله [٢] إلى سكرتير حكومة بومباي البريطانية التي قال فيها : " إن الإمام أعلن أنه نتيجة لسماحه لنفسه بالدخول في تعهدات مع الكابتن مورسبي الموفد الملكي لمنع تجارة الرقيق فإن هذا الطلب الأوروبي قد خفّض عائداته إلى نطاق مائة ألف دولار (ريال نمساوي) ، وهذا ما كان الإمام يعلنه دائماً لي ، وذكر أيضاً أن العديد من أفراد عائلته صاروا عبئاً عليه ذلك لأن دخلهم انخفض بصورة رئيسة بسبب منع تجارة الرقيق بموجب المعاهدة التي عقدها مع الكابتن مورسبي " .

وكان السلطان سعيد قد ذكر مرات عديدة لأحد المسؤولين البريطانيين عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بأنه إذا تم وقف تجارة الرقيق بين بلاده والبلاد الأخرى فإنه سوف يعوض خسائره المادية بالاستمرار في استيراد الأرقاء من داخل أفريقية إلى زنجبار [٣] .

---

(١) محيي الدين مصيلحي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩١ .

(٢) **I.O.R**. R/15/1/97, Letter from Capten Athkins Hamerton , British Agent , Muscat on Mission on Zanzibar , to I.P. Milloughuby Esquire , Secretary to Government Bombay No, 7, Zanzibar ,1. Fabruary 1842, p.p.16-017 .

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣١٧/٢-٣١٨ .

ومهما يكن الأمر فإنه في رأي الباحث يجب أن لا يؤخذ هذا القول من السلطان سعيد على إطلاقه فمن المحتمل أنه يريد إظهار تبرمه من الإجراءات التي اتخذتها حكومة الهند البريطانية معه في هذا المجال ، وحجم خسارته الاقتصادية ، إضافة إلى إبراز الضغوط التي تمارس عليه من قبل بعض أقاربه وأعيان شعبه ، وذلك من أجل الحصول على الدعم السياسي أولاً ، والعسكري والاقتصادي ثانياً ، وليس من المستبعد أن تكون الضغوط المذكورة بسبب حجم التدخل البريطاني في الشئون الداخلية للسلطان ، وفسرت للمسؤولين البريطانيين بأنها بسبب نقص المداخيل الاقتصادية التي نجمت عن الحد من تجارة الرقيق .

ويؤكد ذلك أن السلطان سعيد لم يكتف في إظهار ذلك لهامرتون ، بل أرسل أحد مبعوثيه إلى لندن في عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م فأكد هذا المبعوث لبالمرستون [١] (Palmerstone) وللملكة فيكتوريا [٢] (Victoria) ، أن

---

(١) بالمرستون : هو اللورد فيكون بالمرستون (Lord Vicoune Palmerstone) ، انشق على حزب المحافظين وانضم إلى حزب الأحرار ، وعُين وزيراً للخارجية ، وساعد البلجيكيين على الاستقلال من هولندا، وقف ضد توسعات محمد علي باشا في شمال الشام ، وعين رئيساً للوزراء مرتين من عام ١٢٧٢-١٢٧٥هـ ١٨٥٥-١٨٥٨م ومن عام ١٢٧٦-١٢٧٨هـ/١٨٥٩-١٨٦١م ، وعمل على إخماد ثورة الهند عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م ، تميل سياسته إلى الاندفاع والتهور، لكنها رفعت مقام دولته بين الدول. انظر: الموسوعة العربية الميسرة ، ٣١٧/١ .

سلطان محمد القاسمي ، تقسيم الامبراطورية العمانية ، ١٨٥٦-١٨٦٢م ، ط٢ ، مطابع البيان التجارية ، دبي ، ١٩٨٩م ، ص٤٧ .

(٢) فكتوريا : حكمت بريطانيا بعد عمها وليم الرابع الذي لم يكن له وريث ، وذلك في الفترة بين عامي ١٢٤٩-١٣١٩هـ/١٨٣٣ - ١٩٠١م ، وتعتبر واحدة من أشهر ملكات وملوك انجلترا ، وكانت مدة حكمها أطول مدة حكم أي ملك آخر في التاريخ الانجليزي ، شهدت انجلترا في أثناء حكمها ذروة مجدها وتوسعها ورخائها ، كانت من أبرز الأحداث في عهدها حرب الأفيون ضد الصين ١٢٥٥-١٢٥٨هـ/١٨٣٩-١٨٤٢م، وحرب القرم ضد روسيا عام ١٢٧٠هـ-١٢٧٢هـ/١٨٥٤-١٨٥٦م ، وحرب البوير عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م ، وتوترت العلاقة في عهدها مع محمد علي واحتلت انجلترا في عهدها مصر عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م ، لقبت بأمبراطورة الهند عام =

السلطان سعيد سوف يعلن إفلاسه إذا استمر في موافقة البريطانيين على محاربتهم لتجارة الرقيق ، وفي الوقت ذاته نجد أن السلطان سعيد حرص على الاستفادة من هذه الظروف في تحقيق بعض تطلعاته الخاصة؛ فحاول أن يحصل على مساعدة بريطانيا في استعادة البحرين ، وتوطيد نفوذه في بلاده ، وذلك مقابل التضحيات المادية التي قدمها في سبيل وقف تجارة الرقيق(١) .

وكان بالمرستون قد تقدم في عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م باقتراح يقضي بدفع ٢٠٠٠ جنيه استرليني (أي ما يعادل ٩٥٠٠ ريال تقريباً) للسلطان سعيد كل عام ولمدة ثلاث سنوات تعويضاً عن خسائره من جراء حظر تجارة الرقيق، حتى ينتعش اقتصاد دولته نتيجة للتوسع في التجارة المشروعة (٢)، إلاّ أن هذا الأخير رفض هذا العرض (٣) باعتباره لا يمثل إلاّ الجزء اليسير من هذه الخسائر.

ورأى بعض المسؤولين البريطانيين أن يدفع تعويض مالي للسلطان سعيد

=

١٢٩٥هـ/١٨٧٦م ، وفي عام ١٢٦٧هـ/١٨٥١م أرغمت الملكة فكتوريا وزير خارجيتها بالمرستون على الاستقالة لأنه كان يهمل الأخذ برأيها . انظر :

الموسوعة العربية العالمية ، ٣٨٨/١٧ .

الموسوعة العربية الميسرة ، ١٣٠٥/٢ .

(١) **F. O.** 54/4, Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the Earl of Aberdeen, No. 85, London , in 3 November 1842, P. 70-71 .

F. O. 54/4, Extract From the Instruction of His Highness the Imaum ... op cit, p.73.

كيلي، مرجع سبق ذكره ، ٣٢٥/٢ ؛ ويضيف في الصفحة نفسها أن السلطان سعيد طلب في إحدى رسائله إلى وزير الخارجية البريطاني أبردين أن تضمن الحكومة البريطانية الحكم من بعده لابنيه ثويني في مسقط وخالد في زنجبار ، وهذا ما يمكن اعتباره شرطاً رابعاً.

جمال قاسم، دولة البوسعيد ،ص٢٤٩ .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٤/٢ ، ٣٣١ .

(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٧ ، ولكن رودلف ذكر أن هذا العرض تقدمت به الحكومة البريطانية في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م ، واعتمد في ذلك على أحد المؤرخين الأجانب ، ولكن لا يوجد ما يؤيد هذا القول في المصادر التاريخية الأخرى .

يعادل دخله السنوي من تجارة الرقيق بدلاً من ضم البحرين إليه ، والوقوف معه ضد القوى المجاورة، وبالتالي تعريض المنطقة إلى أخطار لايمكن تلافيها إذا وقعت [(١)].

وخلال المفاوضات التي أجراها هامرتون مع السلطان سعيد تمهيداً لمعاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م الخاصة بإيقاف تجارة الرقيق ، أبدى الأخير رغبته الشديدة في الحصول على تعويضات كافية تغطي خسائره من الرسوم الجمركية التي تفرض على كل رقيق يتم استيراده إلى بلاده ، نتيجة للانخفاض الذي سيطرأ على حركة التجارة العمانية عامة في أعقاب حظر تجارة الرقيق مع البلاد الأخرى، وقدّر السلطان سعيد خسائره السنوية بـ ١٠٠٠٠ جنيه [(٢)] استرليني [(٣)] .

ورغم موافقة السلطان سعيد على إبرام معاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م إلاّ أن وزير الخارجية البريطاني لم يرد على رغبة السلطان العماني فيما يتعلق بالتعويضات إلاّ في عام ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م ، بعد أن ألح عليه هامرتون فرد بالمرستون بقوله : إن " حكومة صاحبة الجلالة تأمل بأن يؤدي حظر تجارة الرقيق إلى ازدياد الأعمال التجارية المشروعة التي لابد أن تتحقق في أعقاب حظر تجارة الرقيق، وأن السلطان سعيد سوف يحصل على تعويضات كبيرة عن الخسائر التي تكبدها من جراء هذا الوضع " [(٤)] .

ومن هنا يتبين أن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تدفع تعويضات مالية

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٣١٨-٣١٩ ، ٣٢٨ .

(٢) **F. O.**,54/4, Extract From The Instruction of His Highness The Imaum of Muscat To Ali Bin Nasir, Envoy on Aspecial Mission To Her Majesty The Gueen of Great Britain , No. 85., Dated at Zanzibar in The Month of February , 1842, p.p. 72 - 73 .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٦) .

(٣) أي ما يعادل ٤٧,٥٠٠ ريال نمساوي . انظر :

Martin, E. B., op. cit . p. 236.

(٤) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٣٣٢ .

للسلطان سعيد مقابل موافقته على معاهدات حظر تجارة الرقيق ، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها :

١ - رغبة الحكومة البريطانية في تحجيم الاقتصاد العماني ، وذلك بفقده لمصدر من مصادر دخله ، وعدم تعويضه مقابل ذلك .

٢ - لم يُرد البريطانيون أن يكون حظر تجارة الرقيق مجالاً للمساومة المادية بينهم وبين السلطان سعيد ، مقابل دعمه السياسي والعسكري إذا ما اقتضت مصلحتهم ذلك .

٣ - ادعاء الحكومة البريطانية بأن تطوير الأعمال التجارية والمشاريع الزراعية في السلطنة العمانية ؛ كفيل بأن يكون تعويضاً مناسباً عن حظر تجارة الرقيق، وذلك بتشجيع من البريطانيين أنفسهم .

وبهذا أغلقت المناقشات فيما يتعلق بالتعويضات المالية التي طالب بها السلطان سعيد ، خاصة وأن معاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م هي آخر معاهدة تمت بينه وبين الحكومة البريطانية .

وبعد تقسيم الدولة العمانية في عام ١٢٧٨هـ/١٨٦١ م انفصل الجزء الأفريقي من السلطنة وعاصمته زنجبار وأصبح دولة مستقلة ، والجزء الأسيوي وعاصمته مسقط دولة أخرى [١] ، وبما أن الجزء الأفريقي هو الأغنى والأكثر موارد فإن البريطانيين طلبوا من ماجد بن سعيد دفع مساعدة مالية سنوية إلى أخيه حاكم مسقط بقيمة ٤٠٠٠٠دولار أمريكي (أي ما يعادل ٤٠٠٠٠ريال)، وبذلك أُلزم حاكم زنجبار بدفع هذه المعونة السنوية إلى السلطان العماني في مسقط ، غير أن ماجد بن سعيد لم يستمر في دفعها إذ أوقف المعونة في أعقاب

---

(١) انظر المبحث الرابع من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

مقتل أخيه ثويني في عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م [(١)].

وارتبطت المفاوضات التي سبقت معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م والتي بموجبها أوقفت تجارة الرقيق في عمان بشكل عام ، بمسألة استئناف دفع المعونة السنوية، فبدأت الحكومة البريطانية بدفع هذه المعونة مكافأة للسلطان العماني على تعاونه في مكافحة تجارة الرقيق [(٢)] .

وفي أعقاب المعاهدة المذكورة وتزايد النشاط العسكري البريطاني من أجل مكافحة تجارة الرقيق وحتى نهاية فترة دراستنا لم يعد لتجارة الرقيق فائدة اقتصادية ذات أهمية في السلطنة وذلك لانحسار هذه التجارة كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وإجمالاً يمكن القول إن العائد المالي للسلطان سعيد من تجارة الرقيق كان يتراوح ما بين ٣٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ ريال حسب إفادته وذلك في الفترة من عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م حتى عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، وبعد انقسام السلطنة العمانية ، كانت المعونة السنوية التي تلقاها سلاطين عمان لا سيما بعد معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م تمثل مورداً اقتصادياً مهماً للدولة العمانية في تلك الفترة، وتمثل تعويضاً عن منع تجارة الرقيق .

---

(١) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٣٤ ؛
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٤٥ .
Bennett, N.R., , A History of the Arab, p. 65.
(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٤٣٧ .

المبحث الخامس :

تجارة الرقيق الفرنسية في الجزء الأفريقي من السلطنة العمانية :

بدأت الصلة بين فرنسا ومنطقة شرق أفريقية منذ أن بدأ الفرنسيون يوجهون اهتماماتهم لاستغلال موارد المنطقة في القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي، ولذا يمكن اعتبار فرنسا هي الدولة الأوروبية الأولى التي لها تطلعات واتصالات بالمنطقة بعد طرد البرتغاليين من ممبسة [1] ، ويؤكد ذلك أن أحد التجار الفرنسيين قام بوضع خطة لاحتلال كلوة في عام ١١٩٧هـ/١٧٧٧م وعقد معاهدة مع سلطانها لتكون قاعدة متقدمة للعمليات الفرنسية في المنطقة ، وأرسل ذلك التاجر تقريراً إلى حاكم جزيرة البوربون [2] (Burbon) بيّن فيه أهمية الشرق الأفريقي بالنسبة للفرنسيين من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية[3].

وبدأت العلاقات بين العمانيين والفرنسيين عن طريق التبادل التجاري بين الجانبين من خلال جزيرة موريشيوس، ويعتبر السلطان أحمد بن سعيد هو الذي بدأ هذه العلاقة عن طريق إرسال الهدايا إلى حاكم موريشيوش الفرنسي[4]، وكان السلطان العماني حريصاً على توثيق علاقاته مع فرنسا لمواجهة الخطر

---

(١) Gray , J. op. cit. p. 179.

(٢) البوربون : تعرف أيضاً بالرنيون وهي إحدى جزر المحيط الهندي ، تبعد عن مدغشقر حوالي ٦٥٠كم إلى الجنوب الشرقي ، تتبعها عدة جزر ، وتبلغ مساحتها ٢٥١٢كم٢ ، خضعت للاستعمار الفرنسي منذ عام ١٠٧٧هـ/١٦٦٦م وسكانها من أصول اندنوسية وأفريقية وعربية، واللغة السائدة بينهم الفرنسية، وعاصمتها سان دينس . انظر :

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٤٤ .

(٣) سمير أبو ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص٢١ .

(٤) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٩ .

الانجليزي والهولندي الذي كان يهدد بلاده في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي، على الرغم من القرصنة البحرية ، التي كان يقوم بها بعض المغامرين الفرنسيين في مياه المحيط الهندي وبحر العرب [١] .

وقد ظل السلاطين العمانيون حريصين على إقامة علاقات متكافئة مع فرنسا، ولذلك كتب السلطان سعيد بن أحمد البوسعيدي رسالة إلى روسو (Rousseau) القنصل الفرنسي في بغداد في شهر ربيع الآخر عام ١٢٠٢هـ/ يناير ١٧٨٨م يرحب فيها بإقامة علاقات دبلوماسية بين الجانبين وأنه يفضل تعيين شخص يتحدث اللغة العربية كمندوب فرنسي في مسقط [٢] ، ولم تلبث العلاقات أن تطورت إيجابياً بين الدولتين ، وذلك حينما أرسل ملك فرنسا إلى السلطان سفينة عوضاً عن سفينته التي اختطفها الفرنسيون [٣].

ولم تلق العلاقات المتنامية بين عمان وفرنسا قبولاً من بريطانيا الأمر الذي دفع المسؤولين البريطانيين إلى أن يرسلوا المقيم البريطاني في بوشهر إلى سلطان

---

(١) راشد توفيق أبو زيد ، ووداد النابودة ، تاريخ الخليج العربي منذ العصور الإسلامية حتى أواخر القرن التاسع عشر، ط١، مطبعة دبي ، دبي ، ١٩٩٨م ، ص١٣٥.

(٢) رسالة عربية من الإمام سعيد بن أحمد إلى روسو القنصل الفرنسي في بغداد ، مؤرخة في ٦ ربيع الآخر ١٢٠٢هـ/١٦ يناير ١٧٨٨م ، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية .

AFF. Etr., Corres pondance consulaire , Muscat old seris , vol. 1, p. 53;

سلطان محمد القاسمي ، الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية ، ط١، ب.ن، ب.م، ١٩٩٣م، ص١٥ .

(٣) رسالة عربية من الإمام سعيد بن أحمد إلى القنصل الفرنسي في بغداد روسو ، مؤرخة في ٧ذي الحجة ١٢٠٤هـ/١٩أغسطس ١٧٩٠م ، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية .

AFF. Etr.,Corres pondance Consulaire , Muscat old Seris , vol. 1, p. 73.

سلطان القاسمي ، الوثائق العربية العمانية ، ص٢٧ .

مسقط للعمل على عقد معاهدة تستهدف القضاء على النفوذ الفرنسي في منطقة الخليج العربي بشكل عام وحماية المصالح البريطانية [١] ، وتم عقد هذه المعاهدة في جمادى الأولى ١٢١٣هـ/ اكتوبر ١٧٩٨م ، ومن أهم ما جاء فيها : عدم السماح للفرنسيين بدخول عمان ، كما لا يسمح لسفنهم بالرسو في مسقط ، وأن يقف العمانيون مع البريطانيين إذا ما نشب نزاع بينهم وبين الفرنسيين ، إضافة إلى السماح للبريطانيين بإنشاء قاعدة لهم في بندر عباس (جمبرون) يضعون لهم فيه حامية يتراوح عددها ما بين ٧٠٠-٨٠٠ من الهنود المجندين ويكون معهم من ٤٠-٥٠ رجلاً من البريطانيين [٢].

وقد أصبحت عمان بهذه المعاهدة خاضعة للرقابة البريطانية ، بل إن هذه المعاهدة تُعدُّ ضربة قوية للمصالح الفرنسية في المنطقة ، وهذا ما دفع بالفرنسيين للاتصال من جديد بسلطان عمان؛ لا سيما بعد مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر، ولما ساور البريطانيين الشك بعثوا إلى مسقط أحد مسؤوليهم ليقف على مدى علاقة مسقط بالفرنسيين ؛ فاجتمع هذا المسؤول بسلطان مسقط ، وحذره من مغبة التورط في إقامة علاقات مع فرنسا ، الأمر الذي سيؤدي إلى تدهور تجارة عمان ، بعد أن أصبحت بريطانيا الدولة الغربية الأولى في المنطقة ، ووقع المسؤول البريطاني اتفاقية في عام ١٢١٥هـ/١٨٠٠م ، تأكيداً لمعاهدة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م ، مع إضافة نص يتضمن تحقيق رغبة السلطان العماني في وجود مقيم بريطاني في مسقط ، ولكن ذلك لم ينفذ في حينه ، ولذا ظلت

---

(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ؛ ص١٤٢ .

(٢) **I.O.R.**V/23/217,Treaty Concluded between the Honorable East India Company and His Highness the Imaum of Muskat , under date the 12 th October 1798. , p.p. 248-249.

العلاقة مع بريطانيا خلال العشر سنوات التالية ضعيفة إلى حد ما [1].

ومن هنا نشطت الاتصالات بين عمان وفرنسا خلال الفترة من عام ١٢١٦-١٢٢١هـ/١٨٠١-١٨٠٦م حيث حاول الفرنسيون استعادة مركزهم في منطقة الشرق ، فحاولوا فتح وكالة أو قنصلية في مسقط ، غير أنهم لم ينجحوا في ذلك ، إذ عمل البريطانيون على تحذير سلطان مسقط من أن يسير في ركاب فرنسا، لأن ذلك سيؤدي إلى فقدانه لكل التسهيلات التجارية مع الهند[2]، واستمر الوضع كذلك حتى وصل السلطان سعيد إلى الحكم في عام ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م، في وقت ازدادت فيه حدة المنافسة بين بريطانيا وفرنسا حول عمان .

وقد عمل السلطان سعيد منذ بداية حكمه على تنمية العلاقات التجارية بينه وبين فرنسا من خلال عقد المعاهدات ، فأرسل ماجد بن خلفان أحد أعيان عمان إلى ديكان[3] (Decaen)،حاكم جزيرة إيل دي فرانس (Ile de France) (موريشس فيما بعد) ، فتم عقد معاهدة بين الجانبين في ربيع الآخر من عام ١٢٢٢هـ / يونية ١٨٠٧م تضمنت اثنى عشر بنداً أقرت سلاماً دائماً بين الدولتين، وضمان حرية التجارة ، وتمكنت فرنسا من تعيين وكلاء تجاريين في

---

(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٤-١٤٥ .
فؤاد سعيد العابد ، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع ، ب.ط، نشر ذات السلاسل ، الكويت ، ب.ت، ص١٥٤.

(٢) المرجع نفسه ، ص١٥٥ .

(٣) يعتبر ديكان من المسؤولين الفرنسيين الذين قاموا بدور مهم في التنافس الفرنسي البريطاني حول عمان في تلك الفترة، وكانت له ميول استعمارية قوية ، واستفاد من علاقته مع وزير البحرية الفرنسي دوكريه (Decres) ، وهو الذي أطلق على جزيرة بوربون اسم بونابرت . انظر :
إلهام ذهني ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢.

مسقط وبقية المدن العمانية [1].

وكان ديكان يرى أن هذه المعاهدة ستؤدي إلى ازدياد قوة الأسطول التجاري العماني ؛ وبالتالي منافسة الأسطول التجاري البريطاني في نقل البضائع بين الخليج العربي والهند ، كما أنها ستوفر العدد الكافي من الرقيق من ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية للعمل في المستعمرات الفرنسية ، لا سيما بعد أن قام البريطانيون بمنع الفرنسيين من استيراد الأرقاء من موزمبيق [2] ، ولكن الحكومة الفرنسية رغم هذه المبررات لم تصدق على المعاهدة تمسكاً بقوانين الحصار القاري الذي يستهدف تحطيم الاقتصاد البريطاني ، وذلك من خلال إغلاق جميع الموانىء الخاضعة لفرنسا في المحيط الهندي في وجه السفن البريطانية، وسفن الدول الأخرى التي تتعامل مع بريطانيا ، أو مع المستعمرات البريطانية ، وعلى رأس هذه الدول عمان ، التي ترتبط بعلاقات تجارية واسعة مع المستعمرات البريطانية ، لا سيما الهند [3] .

وقد ظل الفرنسيون يتمتعون بنفوذ سياسي واقتصادي مهم في سلطنة عمان

---

(١) وثيقة عربية من أربع ورقات عبارة عن اتفاقية تجارية عقدها ممثل إمام مسقط ماجد بن خلفان مع ديكان حاكم موريشيس مؤرخة في ١٠ ربيع الآخر ١٢٢٢هـ / ١٦ يونية ١٨٠٧م ، مكتبة بلدية كان بدائرة الوثائق بكان .

Arch. Nat. Rapport Du Ministere de la marine , (Bureau des colonies orientales et cotes D'afrique) , A SA majeste L'empereur , Paris , Mars 1808, af IV 1215 , dossier 4 (p.3) .

وانظر أيضاً :

Bibliotheque Municipal , can (France) , Manuscript Department: Collection of papers of General Decaen .

سلطان القاسمي ، الوثائق العربية العمانية ، ص٦٩-٧٧ .

(٢) فاطمة سباك ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٥ .

(٣) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٥٦-٥٧ .

حتى سقطت مستعمرتهم إيل دي فرانس في يد البريطانيين عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م ، الأمر الذي أدى إلى إلحاق ضرر بالغ بالمصالح الفرنسية في الدولة العمانية بشقيها الأفريقي والأسيوي ، وهذا ما جعل السلطان العماني يعمل على توطيد علاقاته ببريطانيا (١) باعتبارها الدولة الاستعمارية الأولى في المنطقة .

إلاّ أن ذلك لم يمنع من استمرار العلاقات التجارية بين عمان والمستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي ، في وقت حاولت فيه فرنسا استعادة نفوذها في المنطقة عن طريق مستعمرة البوربون ، ففي عام ١٢٣٣هـ/١٨١٧م تسلم السلطان سعيد رسالة تعريف من حاكم ريونيون لتاجر فرنسي كان يزور مسقط في تلك الفترة، فرد السلطان سعيد على ذلك الحاكم برغبته في تجديد عرى الصداقة التي قامت بين بلده والمستعمرات الفرنسية في فترة سابقة (٢) ، وفي محرم من عام ١٢٣٧هـ / اكتوبر ١٨٢١م اتفق السلطان سعيد مع مبعوث حاكم جزيرة ريونيون على تحديد الرسوم الجمركية بين الجانبين ، وأرسل له بعض الهدايا (٣) .

وأبدت فرنسا بعد ذلك رغبتها في فتح قنصلية لها في زنجبار ، إلاّ أن السلطان سعيد رفض ذلك ، وكتب إلى أحد المسؤولين الفرنسيين رسالة في محرم

---

(١) جمال قاسم ، دولة البوسعيد ، ص٢٢٩ .

(٢) سلطان بن محمد القاسمي ، العلاقات العمانية الفرنسية ، ١٧١٥-١٩٠٥م ، ط١، دار الغرير للطباعة والنشر ، ب.م، ١٩٩٣، ص١٣١ .

(٣) رسالة عربية من السيد سعيد إلى فريسنية حاكم جزيرة ريونيون مؤرخة في ١٧محرم ١٢٣٧هـ/ ١٤اكتوبر ١٨٢١م ، محفوظة في دائرة أرشيف جزيرة ريونيون ، بفرنسا . محفوظة تحت رقم :
56m 15/18 Muscat 1817-1818 , No. 9.
سلطان القاسمي ، الوثائق العربية العمانية ، ص١٦١ .

١٢٤٠هـ / سبتمبر ١٨٢٤م رداً على رسالته التي يرغب فيها بتعيين قنصل لفرنسا فقال : " ... وتذكر أنكم تريدون ترسلون رجلاً من أهل الكونسل [١] ليكون قائماً على جميع الفرنسيين الذين ليصلوا فإلى الآن ماجرت عادة أن الذي ليريد السكون معنا يكون مستقل بنفسه بل الذي ليريد السكون معنا ليكون تحت بيرق العرب حاله حال التجار الذين ساكنين من غير بلدان مثل أهل الهند وغيرهم، واللّه و لله الحمد عارف بجميع الأحوال ومحبة الفرنسيين مع العرب قديمة ... " [٢] . وهكذا انتهى الأمر برفض تعيين قنصل فرنسي مع منح تسهيلات تجارية للفرنسيين .

والواقع أن ملامح تجارة الرقيق الفرنسية في السلطنة العمانية بدأت تظهر اعتباراً من عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م ، أي بعد أن عقد السلطان سعيد أولى معاهداته مع حكومة الهند البريطانية لمنع تجارة الرقيق مع الدول النصرانية في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م ، وذلك حينما كتب أحد المسؤولين الفرنسيين رسالة إلى السلطان سعيد في محرم ١٢٤٠هـ/ سبتمبر ١٨٢٤م يطلب فيها أن يكون لفرنسا امتيازات تجارية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية، وتسهيل وصول الفرنسيين إلى زنجبار للعمل في الزراعة ، وأن يكون للفرنسيين الحق في استخدام الأرقاء للعمل في مزارعهم ، وأن يصدر هؤلاء الأرقاء إلى خارج ممتلكات السلطان

---

(١) احتوت الرسالة على أخطاء عديدة في اللغة والأسلوب والإملاء ، وقد أوردها الباحث كما هي حفاظاً على لغة الرسالة ؛ وبياناً لواقع اللغة عن المسؤولين في تلك الفترة .

(٢) رسالة بالعربية من السلطان سعيد بن سلطان إلى الوزير الفرنسي كوليركورنر (K. Komer) ، مؤرخة في ٧ محرم ١٢٤٠هـ ، محفوظة في :

AFF. Etr., Memoires et Documets, Afrique, Mascat , Zanzibar , vol. 1 1834- 1839, Tome 147, paris.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٧) .

سعيد إذا أراد الفرنسيون ذلك[1] . ورداً على هذه الرسالة كتب السلطان سعيد إلى المسؤول الفرنسي يقول : " .... ومن طرف الأوادم الذي ليصلون إلى جزيرة زنجبار لأجل الزراعة فالبلد بلدكم والمكان مكانكم... وتذكر الذي ليصلوا للزراعة لا يكون نأخذ منهم عشور إلى مدة عشر سنين، فهذا لا يمكن بل يمكن أنه محصول الزراعة إلاّ وله عليها عشور إلى أن تتم أن تمت في سنة وفي عشر سنين... وأما منطرف الذي ليصل فيكون مطمين الخاطر لا عليه محاذرة من شيء بالكلية ولاكن يحتاج تخبر الذي ليصلوا بأربع حالات أولاً مراكبهم لا تطرح إلاّ في البندر لا يمكن تطرح عدال البساتين والثاني جميع من يريد ليسكن في هذى المكان لا يمكن يحمل خدام (أرقاء) إلى مكان الذي هو غير تحت بيرق العرب والثالث تقديراً إذا أراد إنسان يتحول ولا أراد ليسكن لا يمكن يحمل الخدم معه يحتاج يبيعهم ويتحول بنفسه الرابع من طرف الخدم الذي ليشروهم إذا احد من الخدام شرد (هرب) نحن نكون معذورين من قبل ذلك... "[2] .

والواقع أن السلطان سعيد إنما منع الفرنسيين من تجارة الرقيق في ممتلكاته تنفيذاً لمعاهدة مورسبي ، فقد كان يدرك أن مصلحته التي يرجوها من البريطانيين تفوق ما يعود على بلاده من التجارة مع الفرنسيين ، وربما كان هذا الرفض من السلطان سعيد بإيعاز من البريطانيين أنفسهم ؛ الذين رأوا في الفرنسيين قوة تهدد بالقضاء على ما تم التوصل إليه مع هذا السلطان في مجال محاربة تجارة الرقيق ، في وقت كانت فيه المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي بحاجة ماسة إلى الأيدي العاملة الرخيصة الثمن .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

وعلى كل حال استمر الفرنسيون في محاولاتهم لإيجاد نوع من النفوذ في ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية ، ففي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ، أرسل حاكم البوريون القبطان غيلان [١] (Guillain) وذلك بهدف استكشاف سواحل الجزيرة العربية وسواحل شرق أفريقية ، فكان من مهام رحلته المرور على جزر القمر [٢] ومدغشقر ، وبلدان الساحل الشرقي لأفريقية ؛ وذلك من أجل دراسة أحوال هذه المناطق ، ومفاوضة الزعماء المحليين بغية منح فرنسا امتيازات اقتصادية في بلدانهم ، إضافة إلى نقل نوال (Noel) ليكون قنصلاً لفرنسا في زنجبار، وليقدم أوراقه ليعتمدها السلطان سعيد ، ولكن هذا الأخير قابل المبعوثين الفرنسيين بشيء من الحذر والتردد [٣] .

ورفض اعتماد أوراق القنصل الفرنسي ، وبعث رسالة إلى أحد المسؤولين

---

(١) غيلان : هو قائد الباخرة الفرنسية لادوردوني (Aladordogne) ، وأصبح فيما بعد قائداً لقاعدة البوربون البحرية ، انظر :

AFF. Etr., Rapport de M. Guillain , Commandant de la corvette la dordogne, Bombay , le 31 October 1840 , MD Afrique 148 ,f° 17a 20.

(٢) جزر القمر : مجموعة من الجزر والشعاب المرجانية ، تقع إلى الشرق من ساحل موزمبيق وإلى الشمال الغربي من رأس جزيرة مدغشقر ، تبلغ مساحتها ٢١٧٩ كيلو متر مربع ، وأهم هذه الجزر، جزيرة القمر الكبرى ، وانجوان ، ومايوت ، وموهيلي، ويتكون سكانها من أصول عربية وأفريقية، وهندية، انتشر الإسلام بينهم ، وقامت في هذه الجزر سلطنة إسلامية ، إلاّ أنه في عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م ، وضع السلطان بلاده تحت الحماية الفرنسية ، إلى أن استقلت في عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م ، انظر :

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ٤٧٧/١-٤٧٨ .

جمال الدين الديناصوري وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ٥٩٤/٢-٥٩٦ .

(٣) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٧-١٠٨ .

في الحكومة الفرنسية يخبره بوجود المبعوثين الفرنسيين ، وأنه يرحب بنويل في عمان، ولكنه يسأل عن طبيعة عمله عنده ، وفي هذا يقول السلطان العماني :

" ... وذكرت أن جناب ميونويل يجلس في زنجبار فذكرنا له مرحباً يجلس والبلدان واحده والحال واحد ولكن نحن نريد نعرف جلوسه معنا على أي نوع وأي شيء مطلوب ... فالمأمول من جنابك أن تعرفنا بالمطلوب أي شيء لحتى (هكذا) نعرف الحقيقة لأن جلوس كونسل معروف كيف يصير وأنتم ولله الحمد من أعقل أهل هذا الزمان وعارفين بجميع الأحوال فنؤمل منكم الجواب الصريح وأنت تعلم أن صحبة الفرنسيين والعرب من قديم الزمان ... " [(١)].

وفي تقرير أعده غيلان أشار فيه إلى أن السلطان سعيد لن يعترف بنويل ممثلاً قنصلياً لفرنسا لأنه يستغرب كيف تم إيفاده إلى زنجبار بدون إبرام اتفاقية

---

(١) رسالة عربية من السلطان سعيد إلى الوزير الفرنسي ، برستندت أودي كنسل منستر أف فارنز أفيجرس مؤرخة في ٢٤ جمادى الآخرة ١٢٤٢ ، محفوظة في :

AFF. Etr., Memoires et Documents, Afrique, Mascat, Zanzibar, III,1842-1844. Tome 149.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٨) .

والواقع أن التاريخ الهجري المذيل في آخر هذه الوثيقة لا يوافق الأحداث التي وردت فيها ، ذلك أن مسألة تعيين نوال لم تظهر في الوثائق الفرنسية إلاّ في عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م مما يبين خطأ هذا التاريخ في هذه الوثيقة ، ويؤكد ذلك ما ورد في رسالة السلطان سعيد الموجهة إلى وزير الشؤون الخارجية والمحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، والمؤرخة في عام ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٥٦/١٨٤١م . انظر :

AFF. Etr., Lettre du Ministre de la Marine au Ministre des affaires Etrangres , Paris , le 27 Septembre 1839, md Afrique 147 , f° 191-192 .

AFF. Etr., Lettre de Sultan Said (Original et traduction) , au ministre des Affalres Etrangeres , Mascat le 26 djemadi al akhir 1256 (1841) , md Afrique 148 , f 45 a 47 .

سابقة في هذا الشأن كما حصل للممثلين القنصليين لبريطانيا وأمريكا [١].

وبسبب إخفاق فرنسا في فتح قنصلية لها في زنجبار حاولت في تلك الفترة اتباع سياسة انتقامية ضد السلطان سعيد ، فعملت على تحريض زعماء القبائل الأفريقية للثورة ضده وذلك بسبب الخسائر الفادحة التي مُنيت بها هذه القبائل بسبب تعاون السلطان سعيد مع البريطانيين في مكافحتهم لتجارة الرقيق[٢].

ومنذ أن بدأ السلطان سعيد بتوقيع معاهدات منع تجارة الرقيق مع حكومة الهند البريطانية لجأ كثير من أصحاب السفن العمانية العاملة في هذا المجال إلى رفع العلم الفرنسي على سفنهم لتتجنب التفتيش من قبل سفن الأسطول البريطاني[٣]، ومن هنا يمكن القول إن هذه المعاهدات أدت إلى نشاط تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والمستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي ، لا سيما بعد أن أخفقت الجهود الفرنسية في الحصول على طريقة مناسبة لاستيراد الأرقاء من القسم الأفريقي من السلطنة العمانية .

وحينما نقل السلطان سعيد عاصمته إلى زنجبار ، نقلت الحكومة البريطانية قنصلها من مسقط إلى زنجبار ، وذلك في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م وذلك لمراقبة النشاط الفرنسي المتزايد في شرق أفريقية [٤] ، وكان من ملامح هذا النشاط بين

---

(١) **AFF. Etr.**, Rapport de M.Guilain Commandant de la Corvette la dordogne abord De la Dordogne , Bombay , le 31 Octobre 1840. MD Afrique 148 , f 17 a 20.

(٢) فاطمه سباك ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٢ .
صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٠ .

(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٠ .

(٤) فاطمه سباك ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٣ .

عامي ١٢٥٦-١٢٥٩هـ/١٨٤٠-١٨٤٣م أن استولى الفرنسيون على جزيرة نوسي بي [(١)] (Nossi Be) ، كما احتلوا جزيرة مايوتا (Mayotta) ، إحدى جزر القمر وذلك بسبب اهتمام الفرنسيين بتجارة شرق أفريقية[(٢)] ، لا سيما تجارة الرقيق التي هم بأمس الحاجة إليها .

وعلى الرغم من عدم وجود ممثل قنصلي لفرنسا في زنجبار ، إلاّ أن العلاقات التجارية استمرت قائمة بين جزيرة البوربون الفرنسية وزنجبار ، وقد أبرم السلطان سعيد اتفاقية مع حاكم مستعمرة البوربون الفرنسية في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م سمح فيها للفرنسيين بشراء الأرقاء ، وتشغيلهم في المزارع التي يقوم عليها الفرنسيون في زنجبار [(٣)].

إلاّ أن هذه الاتفاقية لم تحقق ما يطمع إليه حاكم مستعمرة البوربون فبعث

---

(١) نوسي بي : جزيرة صغيرة تقع على مسافة تسعة أميال إلى الشمال الغربي من مدغشقر . انظر:

F.o., 54/4, Report from Captan Hamerton on the Proceedings of the french at Nossabe and the Imam of Muscat Claims to that Island , Bombay , dated in. 14 June 1842, p. 218 .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٩) .

أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص٥١٢ .

(٢) هولنجزوورث ، مرجع سبق ذكره ، ص٩ .

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص١٠٨ .

(٣) تتكون هذه الاتفاقية من ثلاث مواد ، فبالإضافة إلى ما سبق ؛ ستكون الأراضي التي يتنازل عنها السلطان سعيد في زنجبار لحاكم البوريون في حكم المستأجرة ، إذ ستبقى في حوزته طالما أوفد مزارعين إليها، وتعتبر كافة المنتجات الزراعية معفاة من الضرائب عدا القرنفل ، كما سيسمح للفرنسيين إقامة علاقات تجارية بين زنجبار وبلاد العالم . انظر :

AFF. Etr., Convention Au sujet d''une Cession de Terrain falte pap Syed Said, Sultan d''Oman Au Gouvernmeur De bourbon , etdes privileges St devoiors des Colons qui seront envoyes par la Gouverneur a Zanzibar , 1840 , MD a frique 148 f 42-43.

رسالة إلى وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي في عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م أشار فيها إلى أن هذه الاتفاقية ليس لها قيمة تذكر، ذلك أنها لا تمنح المستوطنين الفرنسيين حق ملكية الأراضي في زنجبار [١].

ومن هذا المنطلق سعى الفرنسيون من جديد للحصول على الأرقاء من زنجبار، خاصة بعد أن قررت الحكومة البريطانية منع هجرة الهنود إلى المستعمرات غير البريطانية ، وذلك في عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ؛ فلجأ الفرنسيون إلى ما يسمى بـ (نظام العمال الأحرار) [٢] للحصول على الأرقاء للعمل في مستعمراتهم ، فكان التجار الفرنسيون يطلبون من تجار الرقيق في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية أن يزودوهم بالأرقاء ، ثم تدفع أثمانهم عند القاضي أو الوالي، وحينئذ يعلن السيد عن عتق هؤلاء العبيد ، وبالتالي يحصل على شهادة تثبت حريتهم [٣] ، وكان كل عبد يُسأل باللغة الفرنسية ؛ وهي اللغة التي لا يفهمها إذا ما كان يوافق على أن يعمل حراً في مزارع في المستعمرات الفرنسية، وحينما يَهُزّ الرقيق رأسه فإنه ينتقل بشكل بائس إلى عبودية أخرى [٤].

---

(١) **AFF.Etr**.,Lettre du Contr-Amiral de Hell, Governeur de Bourbon, au ministre de la marine et des Colonies , Saint denis , le 1er Avril 1841, MD Afrique 148, fo 55 a 57.

(٢) يشبه هذا النظام طريقة المكاتبة التي شرعت في الإسلام وسيلة للقضاء على الرق . انظر : صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١١١ .

(٣) Letter from Atkins Hamertion major, H.m, Consul, and H.C. Agent in the Territories of of Imaum of Muscat to Earl of Clarendon her Majestys Secretary of State for foreign Affairs No. 4 Trade , Zanzibar 13 April 1854. p. 357; from Genral Rigby , Zanzibar ..., Edited by Russell;
Gray , J. , op. cit., p. 272.

(٤) Ommanney , F. D., op. cit., p. 68.

وبناء على ذلك يؤخذون بواسطة السفن الفرنسية على أنهم عمالة حرة فيرسلون إلى البوربون أو غيرها من المستعمرات الفرنسية ، ليعملوا مدة زمنية محددة لا تقل عن خمسة أعوام حسب اشتراط البائع ، يحصل خلالها على دولارين في الشهر ، وفي نهاية المدة المتفق عليها يكون العبد حراً وله الحق في ممارسة أي عمل يريد (١) .

ومهما يكن الأمر فإن هذا النظام ليس إلاّ مجرد حيلة قانونية لتبرير تجارة الرقيق ، وقد فكر أحد البريطانيين في تطبيقه في الهند عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ، كما حاول أحد المسؤولين البريطانيين استخدام هذا النظام في مزارع قصب السكر التي أنشأها في زنجبار ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك (٢).

وقد قام الضابط الفرنسي البحري ليموف ديكاردودال(Lemauff de Kerdudal) خلال عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م برحلات عديدة إلى زنجبار لعقد اتفاقية مع السلطان سعيد لهذا الهدف ؛ فتم له ذلك في شهر أبريل من العام نفسه إلاّ أن سعيد طلب تحديد المدة التي يجوز خلالها للمزارع الفرنسي استخدام الرقيق (العامل) بعشرة أعوام يعود بعدها إلى بلاده (٣)، واحتوت هذه الاتفاقية على ثماني مواد تتعلق بتشغيل الارقاء المصدرين من زنجبار إلى مستعمرة البوربون الفرنسية (٤) .

---

(١) Letter from Atkins Hamerton to...op. cit No.4 Slave Trade 13 April 1854, p. 357 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١١١-١١٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص١١٢ .

(٤) **أرشيف زنجبار** : وثيقة عربية تتضمن خمسة شروط إضافية للمعاهدة [للمرابطة] الموقعة بين المسيو لماف دكروواودا والسيد إمام مسقط بتاريخ ٢٠ إبريل ١٨٤٣م ، محفوظة برقم : AA12 /IC .
انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم : (١٠) .

AFF. Etr., Convention passee Entre Said ibn Sultan Imam De Mascate et le lieutenant de vaisseau lemauff de Kerdudal , le 20 avril 1843 , md Afrique 149 , f 98 a 100 .

إلاّ أن السلطان سعيد لم يلبث أن أبدى تحفظه على المادة الخامسة من هذه الاتفاقية التي تسمح للفرنسيين بتصدير الأرقاء من زنجبار تحت نظام العمال الأحرار خشية من أن يؤدي تصدير الأرقاء من زنجبار إلى إلحاق الضرر بالعمل داخل المزارع في بلاده ، وأن يفهم من ذلك السماح بتصدير الأرقاء من ممتلكاته[1] ، خاصة وأن هناك تناقضاً واضحاً بين هذه المادة والمواد الأخرى في الاتفاقية ، كما أنها تناقض المعاهدة التي أبرمها السلطان سعيد مع البريطانيين في عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م والتي تعهد فيها بمنع تصدير الأرقاء من السواحل الأفريقية الواقعة تحت نفوذه إلى البلاد النصرانية [2].

وعلى أي حال فلم يكن السلطان سعيد راغباً في هذا النوع من التعامل التجاري بين الجانبين ، لأنه لا يأخذ على العمالة المصدرة ضريبة الرأس ، والتي اعتاد أن يأخذها على كل رقيق يصدر من بلاده [3] ، كما أنه لا يود الإخلال بتعهداته مع البريطانيين لا سيما وأنه لا يجني مكاسب اقتصادية تذكر ، ولذا رأى السلطان سعيد أن تنشيط التبادل التجاري بشكل عام مع فرنسا لا يتم إلاّ

---

(١) **AFF.Etr.**,Lettre Du contre -Amiral Bazoche, Governeur de Bourbon, Au Minstre De la Marine , saint- Denis , le 4 aout 1843 , MD Afrique 149 , f 101 a 103 .

(٢) **AFF.Etr.,** Lettre Du Baron de Mackau , Minstre de la Marine au Ministre des affaires Etrangeres , Paris , le 5 Janvier 1844 , MD Afrique 149 , f 59 a 61 .

(٣) كان تجار الرقيق من رعايا السلطان سعيد يستفيدون من هذا النظام ؛ فأصبح هناك تناقض في المصالح بين السلطان ورعاياه إزاء العلاقات مع فرنسا ، وذكر هامرتون في إحدى رسائله عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م ، إن هؤلاء الرعايا يتزعمهم خالد ابن السلطان سعيد وحاكم بمبة سالم بن أحمد. انظر :

صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٤-١١٥ .

بعقد معاهدة مع الحكومة الفرنسية على غرار المعاهدات التي وقعها مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ،وبناء على ذلك طلب من اليموف ديكاردودال في عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م أن ترسل الحكومة الفرنسية مندوباً لعقد معاهدة مع السلطنة (١) ، فكُلف رومان دي فوسي (Romain desfosses) قائد القاعدة البحرية في مستعمرة البوربون الفرنسية بإبرام معاهدة صداقة وتبادل تجاري (٢) بين ملك فرنسا وسلطان عمان في ذي القعدة ١٢٦٠هـ/ نوفمبر ١٨٤٤م(٣).

وتعتبر هذه المعاهدة نصراً للسياسة الفرنسية في شرق أفريقية في تلك الفترة، فقد انتعشت تجارة الرقيق تحت العلم الفرنسي ، بعد أن ضمن الفرنسيون إعفاء رعاياهم ومن يعمل في خدمتهم من التفتيش والمحاكمة ، ولهذا أقبل أكثر تجار الرقيق في المنطقة إلى الفرنسيين وطلبوا حمايتهم عن طريق رفع

---

(١) المرجع نفسه ، ص١١٢ .

(٢) تكونت هذه المعاهدة من تسعة عشر مادة جاءت في مجملها لصالح الفرنسيين ، حيث أقرت السماح لرعايا الجانبين بالدخول والخروج والمتاجرة في بلد كل منهما ، والسماح للفرنسيين في البيع والشراء واستئجار الأراضي والمنازل وإنشاء المخازن في أي جزء من أراضي السلطنة ، وعدم تفتيشها إلاّ بإذن من المسؤولين الفرنسيين ، ويمنح رعايا سلطان عمان الذين يعملون لدى الفرنسيين نفس المزايا الممنوحة للفرنسيين ، وإعفاء الرعايا الفرنسيين ومن يعمل لديهم أثناء وجودهم في أرض السلطان من التوقيف والتفتيش والمحاكمة أمام المحاكم المحلية ، وتقدم المساعدات اللازمة للسفن التي تحمل العلم الفرنسي إذا احتاجت إلى ذلك ، كما تم الاتفاق على عدم منع أي سفينة فرنسية من الاستيراد والتصدير من أي ميناء من موانىء السلطان ، ولأي نوع من السلع إلا العاج والصمغ . انظر :

I.O.R. V/23/217 Treaty of Commerce, Concluded the 17 th November 1844 , between His Highness the Imaum of Muscat and the King of the French , p.p. 266-271.

(٣) **Arch. Nat.**,Lettre Du Ministre des Affaires Etrangeres au Minstre du Commerce , Paris , le 26 Juillet 1845, f 12 8972 .

العلم الفرنسي على مراكبهم الشراعية ، وحمل وثائق تثبت أنهم من العاملين في خدمة الفرنسيين [1] ، وفي هذا يقول رودلف سعيد [2] : " .... فقد أصبحت تجارة الرقيق احتكاراً خالصاً لهم (أي للفرنسيين) سواء أرادوا ذلك أو لم يريدوه ولا يشترط أن يعني هذا أن كل علم فرنسي يرفرف على سفينة ما ، كان يحمي تجارة الرقيق ، ولكن من المؤكد أن ما من تاجر (هكذا) من تجار الرقيق يبلغ به الغباء حد عدم رفع العلم الفرنسي على مركبه ، ولذلك فقد ازدهرت التجارة واتسعت و لم تستطع صرامة معاهدة عام (١٢٦١هـ)/١٨٤٥م مكافحتها والقضاء عليها " ، لا سيما بعد أن تعين بروكانت (Broquant) قنصلاً لفرنسا في الشطر الأفريقي من السلطنة العمانية وبالتالي فتح القنصلية[3].

و لم يبد السكان في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية أي معارضة للتطورات الإيجابية في العلاقات العمانية الفرنسية في تلك الفترة ، بل على العكس من ذلك فقد رحب الزنجباريون بالوجود الفرنسي في المنطقة ، وتمنوا أن تأخذ فرنسا مكانة بريطانيا التي ينظر إليها بأنها تمارس نفوذاً غير مرغوب فيه على السلطان ، وتتدخل بشكل مفرط في تجارة الرقيق [4] . فتجار الرقيق منهم رأوا في فرنسا عاملاً مساعداً في تسهيل تصدير الرقيق دون التعرض للتفتيش ، وذلك بطبيعة الحال لن يتم إلاّ بتعاون المسؤولين الفرنسيين ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنهم يتطلعون إلى أن يكون هناك نوع من التوازن السياسي

---

(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٥ .
صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٣ .

(٢) مصدر سبق ذكره ، ص١٦٦ .

(٣) Nicholls, C. S. , op. cit . p.p. 184-185.

(٤) **Ibid.**, p. 191

بين القوى الخارجية ذات الصلة بالسلطنة ، حتى لا يطغى نفوذ قوة على أخـرى كما هو الحال مع بريطانيا ، التي أخذت تمارس ضغوطاً علـى السـلطان أدت إلى تذمر الشعب العماني .

وعلى الرغم من الامتيازات التي حصل عليهـا الفرنسـيون بموجـب معـاهدة عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م إلاّ أنهم لم يتوقفوا عن نقـل الأرقـاء خلسـة تحـت نظـام العمال الأحرار [١] ، وهذا ما سبب ضيقاً للسلطان سعيد ، الأمر الذي دفعه إلى الأمر بإلقاء القبض على سفينة فرنسية محملة بالأرقاء (العمال الأحرار) في عـام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م وبرر عمله ذلك بأن هذه السفينة كانت تتجر بالرقيق خلافاً للمعاهدة التي تم التوصل إليها مع بريطانيا عام (١٢٣٧هـ)/١٨٢٢م [٢].

وهذا ما دفع الحكومة الفرنسية إلى التهديد باستخدام القوة للحصـول علـى الرقيق ، ففي عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م قام الأميرال الفرنسي لا غير (La Guerre) القائد الأعلى للفرقة العسكرية البحرية في مستعمرة البوربون والهند الصينية علـى ظهر سفينته الحربية جان دارك (Jeanne d' arc) بزيارة إلى زنجبار ، والتقـى مـع السـلطان سـعيد عـدة مـرات بمشـاركة القنصـل الفرنسـي في زنجبـار بيلغـني (Beligny) ، وحاول المسؤولان الفرنسيان أخذ موافقة السـلطان العمـاني علـى الحصول على الأرقاء تحت نظام العمال الأحرار ، وهدداه بأنه إذا لم يوافق علـى

---

(١) كان الفرنسيون في تلك الفترة يصدرون الأرقاء من زنجبار إلى جزيرة مايوت ، وقـد أشـار غيـلان في إحدى رسائله إلى السلطان سعيد إلى أن هذا الإجراء لا يعد خرقاً للالتزامات التي تعهد بها للسـلطان والقاضية بإلغاء تجارة الرقيق ، وقال غيلان إنه مستعد لتقديم ما يثبت صحة ذلك . انظر :

Arch. Nat., Lettre De M. Guilain Commandant par interim de la station de Bourbon Et De Madagascar, at Sultan De Mascate , Seyid - Said, abord Du Couedic , le 7 Octobre 1847, fom 0.1.2 10 (1) .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٤ .

أن يحصل السماسرة الفرنسيين على العمال كما يشاؤون فإن الحكومة الفرنسية قد تجبره على الإذعان لهذا الأمر ، ورد السلطان سعيد على ذلك بأنه لا يملك القوة الكافية للصمود أمام التهديدات الفرنسية ، ولكن الحكومة البريطانية التي ارتبط معها بمعاهدة تمنع تصدير الأرقاء إلى البلاد النصرانية ؛ قد تمنع فرنسا من أخذ الرقيق من بلاده ، ولكن الأميرال الفرنسي ذكر للسلطان سعيد أنه إذا لم يتمكن الفرنسيون من الحصول على العمال من زنجبار كما يشاؤون ؛ فإن السفن الفرنسية ستذهب إلى المقاطعات العمانية الأخرى في سواحل شرق أفريقية لتحصل على بغيتها من هناك تحت حماية السفن الحربية الفرنسية ، فما كان من السلطان سعيد إلاّ أن قال : " لقد قلت لكم بإنه إذا ما هددتموني باستخدام القوة فإني لا أقدر على المقاومة ولكني لا أوافق " [1] .

وعلى الرغم من رفض السلطان سعيد لهذه التهديدات ومقاومته للضغوط الفرنسية إلاّ أن الفرنسيين واصلوا متاجرتهم بالرقيق ، ففي شهر ربيع الآخر من عام ١٢٧١/ديسمبر ١٨٥٤م وصلت سفينة حربية فرنسية تدعى بانثير (Panther) إلى القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، قادمة من البوربون ، وأبحرت بعد شهر تقريباً وعلى متنها ١٧٠ من الأرقاء تم شراؤهم وإعتاقهم حسب نظام العمال الأحرار، ثم جاءت سفينة أخرى في جمادى الأولى من عام ١٢٧١هـ / يناير ١٨٥٥م وطلبت شراء ٤٠٠ من الرقيق المحرر ، ولم يلبث الفرنسيون أن أرسلوا مندوبا إلى زنجبار يدعى بيلمان (Bellman) لجلب الأرقاء تحت مظلة النظام الآنف الذكر، وقال هامرتون إن هذا المندوب أخبره بأنهم

---

(١) Lettre from Atkins Hamerrton to ... op. cit., No. 4 Slave Trade , Zanzibar 13 April 1854 ., p. 358 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell

بحاجة إلى ٥٠٠٠٠ رقيق في تلك السنة ، وإلى ١٠٠٠٠ كل سنة لتلبيـة الحاجـة إلى العمالة في المستعمرات الفرنسية ، وذكر هامرتون أنـه سمـع أن الفرنسـيين إذا ماوجدوا صعوبة في الحصول على الأعداد المطلوبة من زنجبار ؛ فإنهم سيقومون بتأسيس مكاتب في ساحل شرق أفريقيـة الخاضع للسلطان حتى يتمكنوا من شراء الأعداد المطلوبة من العبيد(١).

ونتيجة لهذه التصرفات العدائية من قبـل الفرنسيين تجاه السلطان سعيد ، طلب هذا الأخير من هامرتون عرض هذه التطورات على حكومته مذكراً إياها بإخلاصه في خدمة الحكومة البريطانية ، وهذا ما دفع هامرتون قنصل بريطانيا في زنجبار إلى أن يطلب إرسال العميد البحري البريطاني في رأس الرجاء الصـالح (٢) على رأس قـوة بحريـة إلى سـواحل زنجبـار خشـية أن يقـوم الفرنسـيون بعمـل عسكري ضد السلطان سعيد ، خاصة وأنهم يبحثون عن سبب ما للنزاع معـه ، وبالتـالي ربمـا يسـتولون علـى بعـض الموانـيء العمانيـة في شـرق أفريقيـة حمايـة لمصالحهم في المنطقة على حد زعمهم ، وهذا ما يخشاه السلطان العماني(٣).

وجاء رد الحكومة البريطانية في رسالة تلقاها هامرتون من حكومته بأن عليه أن يُطمئن السلطان بأن الحكومة البريطانية علـى اتصـال مـع الحكومـة الفرنسـية

---

(١) **Ibid**

Gray , J., op. cit , p. 274.

(٢) رأس الرجاء الصالح : كان يسمى برأس العواصف (Capo Tormentose) ، ولما جاء جون الثاني أبدله إلى اسم رأس الرجاء الصالح ، انظر : أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٣. ويراد به أقصى الطرف الجنوبي للقارة الأفريقية .

(٣) Lettre from Atkins Hamerrton to... op. cit No. 4 Slave Trade Zanzibar 13 April 1854, p.p. 357 - 359 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell .

Gray , J. , op. cit , p. 274 .

للعمل على إرسال تعليمات إلى حاكم مستعمرة البوربون ، والقائد الأعلى للقوات البحرية الفرنسية في ساحل شرق أفريقية تقضي بوضع حد لشراء الرقيق من أراضي السلطان العماني لا سيما وأن السبل التي سلكها الفرنسيون للحصول على العمالة ليست في حقيقتها إلاّ تجارة رقيق ، وهي التي تعهد السلطان سعيد لبريطانيا بإلغائها (١) .

وفي رسالة رفعها السفير البريطاني في بارس إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي أشار فيها إلى أن تجارة الرقيق حتى منتصف عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م لا تزال مستمرة بشكل غير مباشر من قبل الفرنسيين وغيرهم ، باستخدام العلم الفرنسي وذلك بين شرق أفريقية ومستعمرة البوربون ، وعليه فإن الحكومة البريطانية تأمل في التحقق من هذا الموضوع، حتى تصدر أوامر صارمة من قبل الحكومة الفرنسية بوضع حدٍ لهذا الأمر (٢) ، وقد رد عليه الوزير الفرنسي بالاعتراف بذلك ، وأنه بعث بتعليمات صارمة إلى حكام المستعمرات الفرنسية وهذه التعليمات سُبقت بقرارات اتخذها حاكم البوربون (٣) ، وقد أُبلغ هامرتون بهذه التفاصيل لمتابعة هذا الأمر (٤) .

---

(١) Lettre from Clarendon to Maior Atkins Hamerrton , Foreign Office , No. 1 Slave Trade , 13 July 1854, p.p. 359-360. ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell

(٢) Lettre from A.S. E. Lord Cowley to As. E. M. , Le. Hamerrton to Earl of clarendom , Comte walewski , Paris 31 July 1855., p. 360 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

(٣) Lettre from A.S. E. le Comte walewski to A. S. E. L., Lord Coweley, Paris le 4 October 1855 , p.p. 360-361 ; from Genral Rigby,Zanzibar ..., Edited by Russell.

(٤) Letter from Carendon to Major Atkins Hamerton , No. 1 Slave Trade , foreign office 17 October 1855 , p.p. 361-362 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

وعلى الرغم من ممارسة الفرنسيين لتجارة الرقيق في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية واعترافهم بذلك ، إلاّ أنهم حاولوا قدر الإمكان عدم الاصطدام مع البريطانيين من أجل هذه القضية في تلك الفترة ، ولكن في الوقت ذاته كانوا يمارسون ضغطاً شديداً على السلطان سعيد لمساعدتهم أو على الأقل السماح لهم في نقل الأرقاء من بلاده ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تبين من خلال الرسائل التي تم الاطلاع عليها بين الدبلوماسيين البريطانيين والفرنسيين ، أن المسؤولين الفرنسيين يشيرون بأن ممارسة تجارة الرقيق من قبل حكام المستعمرات الفرنسية لا يحظى بدعم الحكومة الفرنسية في أغلب الأحوال ، وهذا مما يخفف من حدة الصراع بين الجانبين حول هذا الموضوع ، ولكن الذي يتحمل تبعات ذلك هو السلطان سعيد .

وفي عام ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م توفي السلطان سعيد في وقت بدأت فيه فرنسا في البحث عن مصدر آخر للرقيق خارج ممتلكات البوسعيديين ، ففي شوال ١٢٧٢هـ/يونيو ١٨٥٥م كتبت الحكومة الفرنسية إلى قنصلها في زنجبار تخبره بأن حكام مستعمرة البوربون بدأوا باستيراد الرقيق من موزمبيق ، وأن الحكومة الفرنسية تود أن تحافظ على علاقتها مع بريطانيا ، وبناء على ذلك يجب عليه أن لا يسمح للفرنسيين بتصدير الأرقاء إلاّ في حالة وصوله تعليمات حيال ذلك[١].

وبعد هلاك هامرتون في ذي الحجة من عام ١٢٧٣هـ/يوليو ١٨٥٧م تولى رجبي القيام بأعمال القنصل البريطاني في زنجبار ، فكتب رسالة [٢] إلى سكرتير

---

(١) Bennett , N. R. , France and Zanzibar 1844 to the 1860 , S .7 , international jornal of Africa Historcal Studies 1974. , p. 28.

(٢) Letter from Captain Rigby, Hanourable Company's Agent Zanzibar to H. L. Anderson , Esq., Secretary to Government Bombay , No. 21 of 1858 =

حكومة بومباي أشار فيها إلى تزايد طلب الفرنسيين للرقيق على طوال الساحل، جنوب جزيرة زنجبار ، وهذا أدى بدوره إلى مضاعفة أثمانهم ، وذكر أن الرقيق يؤخذ الآن من مسافات بعيدة داخل البر الرئيس لأفريقية ، ويؤتى بالأرقاء من ذوي البنية القوية من كلا الجنسين إلى زنجبار ، ليتم بيعهم إلى الفرنسيين الذين يصدرونهم إلى مستعمراتهم ، وهذا سيؤدي إلى هدم التجارة المشروعة في عموم ساحل شرق أفريقية، إذ ستجد القبائل الأفريقية أن صيد الرقيق ذو فائدة مضاعفة مما يعني زيادة عملهم في هذا المجال على حساب المجالات التجارية الأخرى، ويؤكد ذلك (كما يزعم رجبي) أن كثيراً من القبائل الأفريقية التي كانت تجلب العاج ، والصمغ ، والجلود المدبوغة لبيعها في ساحل شرق أفريقية قد جندت نفسها الآن لصيد واختطاف أبناء القبائل الأفريقية المجاورة ، لبيعهم إلى تجار الرقيق الفرنسيين ، أو إلى مندوبيهم من أهل البلاد ، خاصة بعد أن أدرك زعماء القبائل الأفريقية أن الرجل الأبيض (الأوربي خاصة) هو أفضل زبون للرقيق ؛ لأنه يدفع ثمناً جيداً نقداً .

وكانت الصلة الوثيقة بين ماجد بن سعيد ورجبي قد أتاحت لهذا الأخير أن يطلع على بعض الرسائل التي حاول الفرنسيون من خلالها إغراء ماجد بن سعيد؛ ليتعاونوا معهم في تجارة الرقيق ، من ذلك ما كتبه رانتوني (M. Runtone) – الذي عمل في فترة سابقة مندوباً للسلطان سعيد في مستعمرة البوربون – في رسالة إلى ماجد بن سعيد ذكر فيها أنه كان يرغب في أن ينصح السلطان سعيد ليكون سيداً على بلاده ، وأن يسمح بتصدير الرقيق ليعملوا بمقابل مادي في أي

=

Secret department ; Zanzibar 31 September 1858 , p.p. 364-365 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

بلد ، وأن لا يخضع للقنصل البريطاني إذا عارضه في ذلك ، ثم طلب رانتوني من ماجد أن يرسل لـه عـدداً مـن الأرقـاء الشـباب الأقويـاء للعمـل في المسـتعمرات الفرنسية ، واقترح رانتوني أن يكون هناك اشـتراك في أربـاح تجـارة الرقيـق بينـه وبين ماجد فقال : " ... وسيقسم سعر العبيد الذين سترسـلهم إلي بالتسـاوي ، بعد تصفية الحساب من مصاريف الشحن والعبور... وسيوزع الربـح بالتسـاوي بيننا ، وليكن العبيد الذين سترسلهم شباباً أقوياء ، ولتكن الإماء صغيرات السـن ١٤-١٦ سـنة ... " ، وحتى لا يخضـع مـاجد بـن سـعيد لمعارضـة القنصـل البريطاني في زنجبار قال رانتوني: " ولا تهتم بكلمات القنصل الانجليزي في كـل ما يقوله لك افعل ما تراه حسناً لبلدك ووضعك لأن القنصـل الانجليزي يسـكن في بلدك لمجرد شؤونه الخاصة ولا دخل له في شؤونك ... " ، وأشار رانتوني إلى أن هدف الحكومة الفرنسية في نهاية الأمر هو تحرير الأرقـاء فقـال : " ... وقـد أعطت الحكومة الفرنسية الإذن لجميع حكام مستعمراتها بشراء العبيـد ومـن ثـم تحريرهم ؛ لأن الحكومة الفرنسية تتمنى سعادة البشـرية أجمع ، ولـذا فـإن علـى النـاس أن يرسـلوا العبيـد إلى البوربـون ، ليكونـوا عمالـة، وليصبحـوا حكمـاء وأذكياء " (١) .

وفي الوقت ذاته استمرت محاولات الفرنسـيين للحصـول علـى الأرقـاء مـن الأراضي العمانية في شرق أفريقية ، ففي ذي القعدة مـن عـام ١٢٧٣هـ/ يوليـو ١٨٥٧م وصلت السفينة الفرنسية ليستافيت (L'Estafette) في مهمـة للحصـول على الأرقاء ، وحاول حاكم مستعمرة البوربون أن يحصل على دعم لهذه المهمـة

---

(١) Letter from M. Runtone. to Said Majid bin Said, No. 25of 1858 Secret Department , jated the 8th of Shahban 1273 Hijra , 4th April 1857 A.D.p.p. 365-367 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

من القنصل الفرنسي في زنجبار ، وفي الوقت نفسه وصلت إلى زنجبار السفينة الفرنسية لاجيني (La Genie) بتكليف من وزير الملاحة والمستعمرات الفرنسي للحصول على الأرقاء ، وفيما يتعلق بالدعم الرسمي لهذه المهمة ، فقد أبلغ القنصل الفرنسي المبعوثين الفرنسيين بأن ذلك ممنوع من قبل وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ، وبناء على ذلك فلا مجال للنجاح في هذه المهمة إلاّ باستخدام القوة على حد تعبير القنصل الفرنسي في زنجبار ، ولكن قائد السفينة لاجيني التقى مع ماجد بن سعيد وحاول التفاوض معه للحصول على الأرقاء ، إلاّ أن الأخير رفض ذلك ، وخشية من أن تتأثر العلاقة مع الحكومة الفرنسية ؛ أرسل ماجد إليها رسالة عن طريق القنصل الفرنسي في زنجبار ضمنها تبريراً لموقفه [١] .

وكتب داريكان إلى ماجد بن سعيد رسالة في ذي القعدة من عام ١٢٧٤هـ/ يونيو ١٨٥٨م أشار في مقدمتها إلى أن أمبراطور فرنسا لا يمكنه أن يطلب شيئاً مخالفاً لقوانين الآداب والعدل، ومن هذاالمنطلق فإنه يطلب من حاكم زنجبار العماني أن يسمح للعمالة من الأرقاء مغادرة بلاده بكل حرية ، وقال داريكان ممتدحاً ظروف العمل في مستعمرة البوربون : " إن أرض رونيون غنية ومثمرة ، ولكن حرارة الشمس تمنع البيض من العمل هناك ، ولهذا اتجهنا إلى الرجل الأسود الذي خلقه اللّه لهذا المناخ ، وإن أرض رونيون مثل كل الأراضي الفرنسية أرض حرية ، فكل عامل يطأ أرضها يصبح حراً، وإذا طلبنا عمله فعلى شرط أن نطعمه ونكسوه ، ونسكنه ، ونداويه إذا مرض ، وأخيراً ندفع له الأجر" ، ثم يتساءل داريكان بقوله : " هل يمكن القول بأن الرجل الذي وضع

---

(١) Bennett , N. R. , France and Zanzibar , p.p. 28-29.

في مثل هذه الظروف أنه عبد ؟ ... " ، وفي سبيل إغراء ماجد بالموافقة ذكر الحاكم الفرنسي لمستعمرة البوربون أن عمل الأرقاء في هذه المستعمرة سيكون لسنوات محدودة ، ويعودون بعدها إلى بلادهم التي صدروا منها ، وقد تعلموا زراعة السكر، والعادات الفرنسية ، ثم أشار داريكان إلى نتيجة ذلك وهي تكوين شعب قادر على زراعة الأرض ، وزيادة موارد الثروة في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، وفي ختام رسالته أشار الحاكم الفرنسي إلى أن موافقة ماجد على هذا الطلب ستؤدي إلى أن يحظى هذا الأخير بصداقة الأمبراطور الفرنسي وحمايته عند الحاجة (١) .

وفي هذه الأثناء تم تعيين رجبي قنصلاً رسمياً لبريطانيا في زنجبار خلفاً لهامرتون وكان رجبي من أشد المتحمسين لمحاربة تجارة الرقيق (٢) ، وقد تولى قبل ذلك متابعة هذا الأمر مع المسؤولين البريطانيين .

وهذا ما شجع ماجد بن سعيد على أن يرد على رسالة داريكان رافضاً

---

(١) Letter from Baron darrican to Sultan Zanzibar, 25 June 1858 , p.p.368-369; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

(٢) Bennett , N. R. , France, and Zanibar, p. 32 .

ويذكر بينت أن تعيين رجبي كان في ذي الحجة عام ١٢٧٤هـ/يوليو ١٨٥٨م ، إلاّ أن رجبي من خلال إحدى رسائله المؤرخة في ١٠ محرم ١٢٧٥هـ/٢١ أغسطس ١٨٥٨م لا يزال يصف نفسه بأنه مندوب شركة هونورابل (Honourable) في زنجبار ، وبناء على ذلك يمكن القول إن تعيينه قنصلاً لبريطانيا في زنجبار كان في نهاية عام ١٨٥٨م ، انظر :

Letter from Majid bin Said to the Governor of Bourbon baron darrican , Zanzibar 9th day of Mohurrum 1275 H. 19 August 1858 , p.p. 356-357; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell .
Bennett , N. R. , France and Zanzibar , p. 32.
Bennett , N. R. , A History of the Arab , p. 62
Ommanney , F.D. , op. cit , p. 66.

الإغـراءات الفرنسـية ، فكتـب إليـه رسـالة في شـهر محـرم مـن عـام ١٢٧٥هـ/ أغسطس ١٨٥٨م بيّن فيها أنـه يوافـق علـى جميـع الرغبـات الفرنسـية، إلاّ فيمـا يتعلق بتصدير الرقيق ؛ لأنه لا يستطيع أن يتصرف خلافاً للمعاهدات القائمة بين دولته والحكومة البريطانية ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى إلحاق الأذى بدولتـه[١] ، وأن الأمبراطور الفرنسي لا يرضى أن يخالف السلطان العماني التعهدات المكتوبة بينـه وبين البريطانيين [٢].

ومهما يكن الأمر فقد كان ماجد من خلال موقفه هذا يتبع سياسة واضحة المعالم تميل بشدة إلى البريطانيين للحصول على دعمهم في موقفه الصارم من هذه المسألة ، خاصة وأن الدعم الذي وعده الفرنسيون بـه لا يعـدو أن يكـون دعمـاً معنوياً[٣] ، وفي الوقت نفسه كان ماجد يدرك أن وفاءه بالمعاهدات الـتي أبرمهـا والده مع البريطانيين سيثبت أنه الحاكم الأنسب لخلافة والده في القسم الأفريقـي من السلطنة العمانية على الأقل .

ويؤكد بعض الباحثين [٤] أن رجـبي اتخـذ مـن مسـألة تجارة الرقيـق وسـيلة

---

(١) حـول ماهيـة هـذا الأذى يقـول بينـت إن مـاجد أسـرّ إلى القنصـل الفرنسـي في زنجبـار كوشـيت (M.Cochet) قائلاً " : إن توقيعه لأي اتفاق مع الفرنسيين حـول تصديـر الرقيـق مـن بـلاده يمثـل خطراً على حكمه ؛ لأن مثل هذا العمل سيجعل البريطانيين يدعمـون أخـاه ثويـني ضـده ، في وقـت تأزمت فيه العلاقة بين الأخوين " . انظر :

Bennett , N. R. , France and Zanzibar., p.p. 32-33 .

(٢) Letter from Majid bin Said , to Baron Darrican , op. cit., Zanzibar 19 August 1858 , p.p. 356-357 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

(٣) Bennett , N. R. , France and Zanzibar , p. 33 .

(٤) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٣ .

لمقاومة النشاط الفرنسي في زنجبار ، فقد أشار في عدد من تقاريره إلى أن الفرنسيين بدأوا منذ عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م بممارسة هذه التجارة تحت تهديد سفنهم الحربية ، التي تزور الموانيء العمانية في شرق أفريقية بين فترة وأخرى، ومن هذا المنطلق فقد فاقت تجارة الرقيق الفرنسية في اتساعها تجارة العرب نظراً لتعدد موارد الفرنسيين وتهديدهم باستخدام القوة في أحايين كثيرة .

وكان من أبرز سماسرة الرقيق في زنجبار في تلك الفترة رجل أسباني يدعى بوانا فينتوراماس (Buona Ventura Mass) ، ويعمل مندوباً لشركة فيدال فرير الأسبانية [١] ، إضافة إلى عمله في القنصلية الفرنسية ، ولذا يعتبره الفرنسيون من رعاياهم ، وكان هذا الرجل قد تعهد بنقل ٢٥٠٠٠ رقيق خلال عامين إلى المستعمرات الفرنسية [٢] ، ومن هذا المنطلق أصدر رجبي منشوراً عُلّق على مبنى إدارة الجمارك لمدة إحدى وعشرين ساعة ، حذّر فيه الرعايا الهنود والبريطانيين من التعامل مع ماس لأنه متورط في تجارة الرقيق ، وسارع القنصل الفرنسي في زنجبار برفع دعوى إلى ماجد بن سعيد ، كما كتب في هذا الأمر إلى قنصل الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى الحكومة الفرنسية لتتخذ ما تراه مناسباً [٣].

وفي اليوم التالي كتب رجبي رسالة إلى القنصل الفرنسي في زنجبار أوضح له فيها أن تجارة الرقيق التي مارسها ماس كانت موضع استنكار من جميع طبقات المجتمع في زنجبار ، وأن كونه (أي القنصل الفرنسي) قد تفاجأ بمحتوى ذلك

---

(١) أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٣٨ .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٣-١٣٤ .

(٣) Letter from Franch consul, M. cochet , Zanzibar , Nov. 23rd 1859, p.369; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.
ومن خلال قراءة الرسالة لم يتبين للباحث اسم المرسل إليه .

المنشور فهذا يدل على أنه يجهل تجارة الرقيق التي قام بها ماس منذ فترة طويلة، ويقول رجبي إنه لما توافرت الأدلة لديه بأن هذا الرجل قد خالف القانون الفرنسي، وقانون السلطنة العمانية ، وانتهك جميع المعاهدات القائمة بين الحكومة البريطانية والسلطان العماني ، فإن واجبه يقضي بأن يحذر جميع الرعايا البريطانيين ؛ حتى لا يقوموا بعقد أي اتفاقيات تجارية مع المذكور [1].

وفي اليوم نفسه رد القنصل الفرنسي على رجبي متهماً إياه بإلحاق الضرر بشركة فيدال التجارية ، وأنه انتهك مبادىء القانون الدولي ، والآداب ، وعادات البلد ، بكتابته لذلك المنشور وإعلانه [2] ، ولم يكتف الفرنسيون بهذا الرد فقد بعث القائد البحري الفرنسي في المنطقة دي لانجل (De Langle) رسالة إلى رجبي في رمضان من عام ١٢٧٥هـ/ أبريل ١٨٥٩م أشار فيها بأنه إذا كان كل فرنسي مذنباً في تجارة الرقيق ، فإنه يجب ألا يتعرض الأشخاص والبضائع التابعة للرعايا الفرنسيين للخطر"، وأكد في رسالته أن ماس لم يثبت أبداً تورطه في هذه التجارة [3].

وحينما تولى نابليون جيروم [4] (Napoleon Jerome) وزارة المستعمرات

---

(١) Letter from Rigby to M. Cochet , Zanzibar , Nov. 24th 1859, p.p. 370-371; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

(٢) Letter from Cochet to Rigby , Zanzibar , Nov. 24th 1859, p. 371 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell. Vide also letter from the Franch Consul, M. Cochet, Zanzibar Nov. 23rd 1859, p. 369 from Ibid.

(٣) أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٣٧ .

(٤) نابليون جيروم : يسمى أيضاً نابليون الثالث عاش في الفترة ١٢٢٣-١٢٩٠هـ / ١٨٠٨-١٨٧٣م ، وهو ابن لويس بونابرت ملك هولندا ، وُلي أمبراطوراً على فرنسا في عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م، وازداد التوسع الصناعي في عهده ، وكثرت المغامرات الاستعمارية ، كان من آرائه نزع السلاح في العالم، وتسوية الخلافات الدولية من خلال المؤتمرات ، وتعاطف مع المطالبين بالقومية ، وكان له دور في =

في عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م أصدر أمراً بمنع نظام العمال الأحرار في المستعمرات الفرنسية [١] ؛ فكتب رسالة إلى حاكم مستعمرة البوربون في شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٧٥هـ/ يناير ١٨٥٩م يأمره فيها بمنع استخدام العمالة من الأرقاء سواء أكانوا من ساحل شرق أفريقية أم من مدغشقر أم من جزر القمر ، وطلب منه إطلاعه على أذونات الاستيراد والتي لا تزال تحت التنفيذ بعد موافقة حكومة البوربون عليها ، وأشار في ختام رسالته إلى وجوب تنفيذ هذا الأمر بدقة وصرامة[٢] .

وقد لقي هذا القرار ترحيباً من قبل الحكومة البريطانية ، حيث تضمنت كلمة ملكة بريطانيا في افتتاح جلسة البرلمان في رجب من عام ١٢٧٥هـ / فبراير ١٨٥٩م تنويهاً بهذا المنع فقالت : " ... يسرني جداً أن أعلن لكم أن الأمبراطور الفرنسي أبطل نظام تهجير السود من شرق أفريقية " ، ثم أثنت على موقف حكومتها التي وجهت احتجاجاتها بشكل ودي إلى الحكومة الفرنسية لتتوقف عن تشجيع تجارة الرقيق ، ثم قالت : " .. أتمنى أن تؤدي المحادثات الجارية حالياً في باريس إلى الإلغاء الكلي للنظام ، ويكون النظام البديل منظماً ومزوداً للعمالة الحرة بشكل رئيس " [٣] ، أما اللورد بالمرستون فعبر عن سروره

=

مساعدة رومانيا ، وتوحيد إيطاليا، ودخل في حرب مع بروسيا أدت إلى هزيمته ، واستسلم بعدها في سيدن في رجب من عام ١٢٨٧هـ/سبتمبر ١٨٧٠م ، وتوفي بعد ذلك بثلاث سنوات . انظر : الموسوعة العربية الميسرة ، ١٨١٣/٢ ، الموسوعة العربية العالمية ، ١٢/٢٥ .

(١) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٤ .

(٢) Letter from Napoleon Jerome to Govermor of the Island of Reunion , dated Paris , Januaryb, 1859 , p. 162 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

(٣) **Ibid.**

بإيقاف نظام تجارة الرقيق ، الذي تبنته الحكومة الفرنسية تحت مسمى الهجرة الحرة من ساحل شرق أفريقية ، بينما هو في الواقع تجارة رقيق بأبشع صورها[1].

ولكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً ؛ إذ ترك نابليون جيروم عمله في وزارة المستعمرات في العام التالي ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م فعاد الفرنسيون إلى ممارسة تجارة الرقيق في شرق أفريقية ، ولكنها لم تصل إلى ما كانت عليه قبل عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٩م ، حيث نجح رجبي في زرع بذور الشك بين القنصل الفرنسي في زنجبار وحكومته؛ الأمر الذي أدى إلى إقالته في عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م [2] ، وفي العام نفسه تمَّ طرد ماس من أراضي سلطنة عمان ، واضطر إلى اللجوء إلى عدن[3] ، وهذه الأسباب أدت إلى فتور تجارة الرقيق الفرنسية في شرق أفريقية بشكل عام.

وفي عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م تم تقسيم السلطنة العمانية رسمياً بين أبناء السلطان سعيد، وعلى هذا فلا يهم دراستنا تتبع نشاط الفرنسيين في تجارة الرقيق في شرق أفريقية بعد ذلك التاريخ ، إلاّ فيما يتعلق منها بعمان ، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من الفصل الخامس - إن شاء اللّه - .

---

(١) Ibid

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٤ .

(٣) Letter from commander Buckley to Rear Admiral sir H. Keppel. H.M.S. persian , Zanzibar Dec. 31st, 1860, p.p. 173-174 ; from Genral Rigby , Zanzibar ... , Edited by Russell.

الفصل الرابع

التدخل البريطاني في تجارة الرقيق في سلطنة عمان

المبحث الأول : تجارة الرقيق الأوروبية .

المبحث الثاني : الاتفاقيات الدولية لمكافحة تجارة الرقيق .

المبحث الثالث : أهداف بريطانيا من محاربة تجارة الرقيق في سلطنة عمان .

أولاً : الأهداف السياسية .

ثانياً : الأهداف الاقتصادية .

ثالثاً : الأهداف الاستراتيجية .

المبحث الرابع : المعاهدات البريطانية العمانية لمحاربة تجارة الرقيق في سلطنة عمان .

أولاً : معاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م .

ثانياً : معاهدة عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م .

ثالثاً : معاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

رابعاً : معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م .

المبحث الخامس : جهود الأسطول البريطاني في محاربة تجارة الرقيق في سلطنة عمان .

* توطئة :

حظيت تجارة الرقيق الخليجية باهتمام الحكومة البريطانية منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، وذلك من أجل أن تعطي لنفسها الحق في التدخل في مناطق الخليج المختلفة عن طريق المعاهدات التي تمت تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، وإذا كانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الرئيسة التي تزعمت مكافحة هذه التجارة في تلك الفترة ، فإن محاولة الرجوع إلى الفترة الزمنية السابقة أمر جدير بالاهتمام ، ليتبين الدور البارز الذي قامت به الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا في تجارة الرقيق ، حتى غدت هذه الدول في طليعة الأمم العاملة في هذا المجال .

وبعد أن استنفدت تجارة الرقيق الأوروبية أهدافها ، وحققت نتائجها ، بدأت الأصوات تتعالى لوقف هذه التجارة ، وذلك منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري ، النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي ، ومهما يكن الأمر فإنه وإن كانت بدايات الدعوة لمحاربة هذه التجارة بدايات إنسانية ، إلا أن الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا عملت على تبنيها تحت ذرائع متعددة خاصة وأن هذه الدولة تمتلك من القوة والدبلوماسية القدر الكافي للعمل على مقاومة هذه التجارة ، ولذلك أصبحت مكافحة تجارة الرقيق سيفاً مسلطاً من قبل البريطانيين على المناطق التي رأوا فيها مكاناً مناسباً للاستعمار ، وفي مقدمة تلك المناطق سلطنة عمان بقسميها الأفريقي والآسيوي .

و لم يكن ذلك ليتأتى إلا بعد إعطاء محاربة تجارة الرقيق صفة قانونية تضفي على الأعمال التي تتخذ في هذا المجال صفة شرعية ، ومن هذا المنطلق تم عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وسلاطين عمان ، وبين بريطانيا والدول الأخرى .

وأخيراً جاء مؤتمر بروكسل الذي عقد في عام ١٣٠٧هـ /١٨٩٠م ، واشـتركت فيه سبعة عشر دولة من أعظم دول العـالم آنـذاك ؛ ليؤكـد النيـات الاسـتعمارية للدول الأوروبية بشكل خاص تجاه شرق أفريقيه ومنطقة الخليج العربي .

ولم تكن الحكومة البريطانية لتنتظر أن تؤدي معاهداتها مع سلاطين عمان إلى وقـف هـذه التجـارة ، بـل إنهـا كـانت تسـعى إلى اسـتغلال حاجـة هـؤلاء السلاطين الدائمة إلى مساندتها من أجل إرسال الأساطيل البحرية لتجـوب ميـاه المحيط الهندي ، وبحر العرب ، والخليج العربـي ، وتعمـل علـى تدمـير الأسـطول التجاري العماني باسم مكافحة تجارة الرقيق ، والقضاء على القرصنـة البحريـة ، التي يمارسها حكام ساحل عمان حسب ادعاء البريطانيين .

وكانت وفاة السلطان سعيد عـام ١٢٧٢هـ / ١٨٥٦م ووجـود عـدد مـن الأبناء المتنافسين على الحكم فرصة عظيمة استغلتها الحكومة البريطانية في تقسـيم السلطنة العمانية ، وزعمت أن عملها ذلك سيؤدي إلى القضاء على تجارة الرقيق بين شطري السلطنة [١] ، وتحت هذه الذريعة وغيرها صـدر قـرار حكومـة الهنـد البريطانية بتقسيم السلطنة بين أبناء السلطان سعيد .

وعلى كل حال سيعمل الباحث خلال هذا الفصل على تجلية هـذه القضايـا ليتسنى الوصول إلى الحقيقة التاريخية المجردة ، المبنية على الأدلة الموثقة من المصادر العربية والأجنبية .

---

(١) Sherif, A., Slaves, Spices and Ivory in Zanzibar, p. 213 .

المبحث الأول :
تجارة الرقيق الأوروبية :

ارتبطت تجارة الرقيق في مطلع العصر الحديث بحركة ما سُمي بالكشوف الجغرافية ، التي تمت في القرن التاسع الهجري ، الخامس عشر الميلادي ، وظهرت ملامح هذه التجارة[1] عندما جلب هنري الملاح[2] (Hennri Le Navigateur) مجموعة من الأرقاء من أفريقية إلى أوروبا ، وفي بداية الأمر كان يتم الحصول على الرقيق عن طريق بعض التجار المغاربة ، ثم بعد ذلك بدأ التجار الأوروبيون يأخذونهم من بلادهم الأصلية ، ولقي تجار الرقيق البرتغاليين منذ البداية تشجيعاً من هنري الذي كان في الوقت ذاته يأخذ نسبة معينة من كل شحنة من العبيد ، وقبيل وفاته في عام ٨٦٤هـ/١٤٦٠م كان البرتغاليون يجلبون ما بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ رقيق إلى أسواق لشبونة كل عام [3] ، وبناء على ذلك فإن البرتغال أسبق

---

[1] يذكر أحد الباحثين الأمريكيين أن كولومبس بعد أن أخفق في محاولته استخدام الهنود في الزراعة ، لاحت له فكرة استقدام الأرقاء من أفريقية ، خاصة وأنه أدرك الظروف المواتية هناك بعد أن قام بجولة على الساحل الغربي لأفريقية قبل رحلته إلى العالم الجديد ، فكان هو أول من أوحى إلى الأوروبيين بفكرة تسخير الأفارقة للعمل في تلك البلاد . انظر :
جون هنريك كلارك ، وفينست هاردنج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥ .

[2] هو الابن الثالث للملك جون الأول ملك البرتغال ، نشأ في أحد الأديرة في أسبانيا ، واشتهر بعدائه للمسلمين ، وأسس مدرسة بحرية ومرصداً ، وتمت في عهده أغلب الاكتشافات البرتغالية على ساحل غرب أفريقية ، وسمي هنري الملاح رغم أنه لم يركب البحر إلا مرة واحدة في عام ٩٠٢هـ /١٤١٥م ، وفي عهده بدأت الخطوات الأولى فيما يُعرف بالكشوف الجغرافية . انظر :
المليباري ، أحمد زين الدين ، تحفة المجاهدين في أحوال البرتغاليين ، تحقيق وتقديم سعيد الطريحي ، ط ١، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م ، ص١٥٣-١٥٤ .

[3] محمد عبدالمنعم يونس ، أفريقيا بين الاسترقاق والتحرر " سيراليون " ، ب . ط ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، ١٩٨١م ، ص٣٣ .

الدول الأوروبية اتجاراً بالرقيق ، ويرجع ذلك إلى أنها تزعمت حركة الكشوف الجغرافية التي سبقت اندفاعها الاستعماري في مناطق متعددة من العالم ، خاصة حين مارست نشاطها في هذا المجال في ساحل غرب أفريقية [1] .

ويرجع ذلك إلى الموقع المتميز الذي تتبوؤه البرتغال على شاطىء المحيط الأطلسي ؛ فأصبحت بذلك مركز اتصال تجاري بين شمال وغرب أفريقية وبين الأسواق التجارية في غرب ووسط أوروبا [2] ، وهذا ما دفع البرتغاليين إلى محاولة البحث عن طريق جديد يربط بين بلادهم والهند في منتصف القرن التاسع الهجري ، الخامس عشر الميلادي ، فبدأوا يجوبون من خلال رحلاتهم البحرية [3] سواحل غرب أفريقية [4] وعملوا على إيجاد محطات تجارية تستهدف تموين السفن البرتغالية خلال رحلاتها البحرية من جهة ، والحصول على الرقيق والمواد الخام من جهة أخرى [5] ، ولم تلبث هذه المحطات أن حُصنت وأقيمت بها القلاع والاستحكامات ؛ لينزل ويحتمي بها عند الحاجة الجنود والملاحون

---

(1) سيد عبدالمجيد بكر ، الأقليات المسلمة في أفريقيا ، ب . ط ، إدارة الصحافة في رابطة العالم الإسلامي ، العدد ٤٢ ، السنة ٤ ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، ٢٥/٢ ؛

جهاد مجيد محي الدين ، تجارة الرقيق في أفريقية ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣١ ، السنة ١٣ ، بغداد ، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م ، ص٨١ .

(2) أحمد إبراهيم دياب ، الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الأفريقية ، ط ١ ، مركز دراسات العالم الإسلامي ، مالطة ، ١٩٩١م ، ص٧٢ .

(3) كان الوجود الإسلامي في الأندلس سبباً رئيساً في حماية سواحل غرب أفريقية من الغزو الأوروبي ، ويؤكد ذلك أنه بمجرد سقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين في الأندلس عام ٨٩٧هـ/١٤٩٢م اندفع الأوروبيون إلى تلك السواحل . انظر :

جهاد محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ .

(4) محمد يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٤ .

(5) أحمد دياب ، الاستعمار الأوروبي ، ص٧٢ .

والتجار البرتغاليون [1] .

ومن خلال هذه المحطات التجارية كان يجري الاتصال بالسكان المقيمين قريباً منها ، ويتم تبادل السلع بين الجانبين ، وكان في مقدمة السلع التجارية الأفريقية : الذهب ، والعاج ، ويبادلها الأفارقة بسلع عديدة أهمها : الخمور والأسلحة النارية ، والبارود ، والأقمشة ، ولم يكن الرقيق من السلع الداخلة ضمن التبادل التجاري في أول الأمر ، ولكن في النصف الأول من القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي ، أصبح الرقيق أهم السلع التجارية جميعاً [2] .

وما إن نجح البرتغاليون في الاستيلاء على أغلب سواحل غرب أفريقية حتى نشطت تجارة الرقيق بشكل واضح ، وأصبحت هذه التجارة هدفاً أساسياً يدفعهم للسيطرة على مصادرها ، فركزوا جهودهم على الكونغو ، حيث عملوا على نشر النصرانية بين سكان المنطقة، فقاموا في عام ٩١٤هـ/١٥٠٨م بإرسال مجموعة من المنصرين إلى الكونغو لهذا الهدف [3] ، إلا أن هؤلاء المنصرين ما لبثوا أن اشتركوا في المتاجرة بالأرقاء ؛ بعد أن رأوا الأرباح الكبيرة التي تعود عليهم من وراء هذه التجارة ، وأخذت تجارة الرقيق بالاتساع من حيث العدد والأرباح ، فارتفع نصيب البرتغاليين من هذه التجارة ، حتى اعتبر ميناء لشبونة

---

(١) جون هنريك ؛ وفينست هاردنج ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) سوَّغ البرتغاليون عملية استرقاق الأفارقة في أول الأمر بأنها تستهدف تحويل الأفارقة الوثنيين إلى النصرانية ، وعبَّر عن ذلك المنصر البرتغالي جومس إيناس دي زارا (Gomas Eanes de Zurara) بقوله : " إنه الهدف المقدس لتخليص هذه الأرواح الهالكة من الهلاك " . انظر : شوقي عطاالله الجمل ، دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق ، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧ .

أكبر سوق للرقيق في غرب أوروبا في عام ٩٤٦هـ/١٥٣٩م [١] .

والواقع أن هناك أسباباً عديدة دفعت البرتغاليين إلى زيادة نشاطهم في هذا المجال، فقد كانت البرتغال في تلك الفترة تعاني من نقص حاد في الأيدي العاملة، إضافة إلى الحاجة إلى الرقيق في المستعمرات البرتغالية الجديدة ، للعمل في مزارع قصب السكر [٢] والمصانع التي قامت لاستغلال هذه المزروعات ، وبناء على ذلك احتكر البرتغاليون تجارة الرقيق لفترة ليست بالقصيرة ، خاصة وأنهم وجدوا في الرقيق سلعة رائجة للتبادل التجاري مع الأسبان ، والإيطاليين وغيرهم من الأوروبيين [٣] .

ويذكر أحد الباحثين وسائل متعددة كان البرتغاليون يحصلون من خلالها على الأرقاء الأفارقة منها [٤] :

١ - إقامة الفنادق في داخل القارة الأفريقية ، حيث يأتي زعماء القبائل المحلية بالرقيق ، لمبادلتهم بالسلع المصنعة حديثاً ، ونجحت هذه الوسيلة في غينيا [٥] .

---

[١] وفيق الخشاب ؛ وإبراهيم المشهداني ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣-٤٤ .

[٢] في أوائل القرن الحادي عشر الهجري ، السابع عشر الميلادي اصبحت زراعة قصب السكر في البرازيل تعتمد كلياً على الأرقاء المستقدمين من أنجولا ، انظر : راشد البراوي ، الرق الحديث في أفريقية البرتغالية، ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢م ، ص١١٣ .

[٣] شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص ٣٨ .

[٤] راشد البراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٣ .

[٥] غينيا : تعرف أيضاً باسم غينيا بساو ، أو غينيا البرتغالية ، وتقع على ساحل المحيط الأطلسي ، وتحدها السنغال من الشمال ، وغينيا الاستوائية من الشرق والجنوب ، وتشمل الجزء الأكبر من دلتا نهر ريوجران ، وتبلغ مساحتها ١٣,٩ ألف ميل مربع .
انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ١٠٤٨/٢ .

٢ - إرسال التجار أو مندوبيهم إلى الداخل ومعهم السلع الحديثة لمبادلتها مع الزعماء المحليين ، وفي أحيان كثيرة يعمد هؤلاء التجار إلى إثارة النزاعات بين القبائل المحلية حتى يتسنى لهم شراء الأسرى .

٣ - شن الغارات على القرى والمدن المزدحمة بالسكان ، وحرق المزارع ، وإشعال النار في المساكن حتى يُضطر الأفارقة إلى الهرب من مزارعهم أو مساكنهم ، وبالتالي يتمكن المهاجمون من القبض عليهم ، وقد أدت الأسلحة النارية [١] التي زود بها البرتغاليون عملاءهم دوراً مهماً في تسهيل الحصول على الأرقاء [٢] .

ومن أهم المناطق التي كان الأرقاء يؤخذون منها منطقة خليج غينيا ، وساحلها الذي يُسمى بـ (ساحل الذهب)، إضافة إلى خليج بنين[٣] ، والكونغو، وأنجولا [٤] ، ولكن مع ازدياد الطلب على الرقيق في القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي أصبحت منطقة دلتا نهر النيجر ، قرب ساحل نيجيريا هي

---

[١] ارتبط استخدام البنادق في أفريقية في تلك الفترة بعمليات صيد الرقيق ، وهذا ما دفع بعض المؤرخين إلى تسميته القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي بعصر البنادق . انظر : جلال يحيى ، دور المجتمع الغربي ، ص٥٦ .

[٢] المرجع نفسه ، ص٣٨ .

[٣] بينين : تقع بين في جنوب أفريقية ويحدها خليج غينيا جنوباً ، وتوجو غرباً ، وبوركينا فاسو شمالاً ، ومن الشمال الشرقي النيجر ، ونيجيريا شرقاً ، كانت مملكة مستقلة قبل أن يقضي عليها الاستعمار الأوروبي، الذي جعلها مرتعاً خصباً لتجار الرقيق الأوروبيين ، احتلتها فرنسا عام ١٣١٠هـ/١٨٩٣م ، واستقلت عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠هـ وعاصمتها بورتونوفو ، انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ٢٧٧/١؛ هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧-١٤٨ .

[٤] سافليف ، ي . وفاسلييف ، ج ، موجز تاريخ أفريقيا ، تعريب أمين الشريف ، ب . ط ، مؤسسة ميجدونا موسكو ، ومؤسسة العصر الحديث ، القاهرة ، ب . ت ، ص٣٦ .

المصدر الرئيس للأرقاء ، حتى غلب عليه اسم ساحل العبيد [1] .

ويصف أحد الباحثين [2] رحلة الأرقاء إلى الساحل بعد جمعهم من داخل القارة على يد البرتغاليين أو وكلائهم فيقول : " وكانت طوابير الرقيق تشتمل على الرجال والشباب والأولاد ، وكذلك أعداد بسيطة من النساء والبنات . وكانوا يربطون كل اثنين منهما سوياً بالحبال ، ويسيرون في شكل طابور طويل يمتد لعدة مئات من الأمتار ، وكانوا يربطون أحد الصفوف ، من وقت آخر ، بين الجماعات بعمود خشبي ، يُربط في أعناق الرقيق " ، وذلك من أجل حفظ النظام أثناء السير ، في الوقت الذي يتمكن فيه الأرقاء من استخدام أيديهم بحرية ليحملوا على رؤوسهم ما يحتاجونه من طعام وشراب ، وبعض السلع اللازمة لتاجر الرقيق ، ولا تخلوا قوافل الرقيق عادة من حراس أشداء يسيرون إلى جوار طوابير الرقيق ، يشرفون على السير ، ومعهم أسواط يضربون بها كل من يتقاعس في سيره ، وإذا ما سقط أحد الأرقاء الضعفاء ، أو المرضى ، أو من زاد عليه الإنهاك فإنه يضرب بالسياط ، ويركل بالأقدام بلا هوادة ، وبعد ذلك يترك على قارعة الطريق [3] ليلقى حتفه ، ، هذا إن لم يقتله الأوروبيون بأنفسهم .

و لم يكن سعر الرقيق في غرب أفريقية ثابتاً ، فبعد سنوات قليلة من بدء هذه التجارة ، مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع الهجري ، الخامس عشر الميلادي كان يتم مبادلة ثماني عشرة فرداً من الرقيق بحصان واحد في المنطقة

---

[1] محمد يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٦ .

[2] جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ب . ط . المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م ، ص١٨٣-١٨٤ .

[3] يذكر جلال يحيى أنه لا تزال هناك طرق كثيرة في غرب أفريقية مليئة بالعظام والجماجم البشرية ، شاهدة على الفظائع التي ارتكبها الأوروبيون ضد الأرقاء خلال مسيرتهم نحو الساحل للتصدير . انظر : المرجع نفسه ، ص١٨٤ .

الغربية من السنغال [1] ، إلا أن سعر الرقيق شهد ارتفاعاً ملحوظاً مع بداية القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي فأصبحت قيمة الحصان الواحد تعادل سعر اثني عشر فرداً من الرقيق ، وبعد عدة سنوات ارتفع ثمن الرقيق مرة أخرى؛ فقدرت أثمان ستة أفراد من الأرقاء بما يعادل قيمة حصان واحد [2] ، وهكذا فإن أسعار الأرقاء كانت تشهد ارتفاعاً ملحوظاً بين الفينة والأخرى ، تبعاً لزيادة حاجة الأوروبيين لهم .

وقد ساعد في ازدياد حجم تجارة الرقيق في غرب أفريقية الانقسام الذي كان سائداً بين الأفارقة أنفسهم ، حيث أدى ذلك إلى انضمام بعض الأهالي وزعماء القبائل إلى جانب الأوروبيين بعد أن منحوهم الأسلحة النارية ، والمشروبات الكحولية ، وبعض المغريات الأخرى [3] ، فكان الأوروبيون عموماً يطبقون سياسة (فرّق تسد) بين الأفارقة [4] ليتسنى لهم الحصول على الأرقاء دون عناء .

---

[1] السنغال : تقع في غرب أفريقية ، وتطل على ساحل المحيط الأطلسي من الغرب ، وتحدها موريتانيا من الشمال ، وغينيا وجامبيا من الجنوب ، ومن الشرق مالي ، خضعت للاستعمار الفرنسي ثلاثة قرون ، واستقلت في عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م ، وعاصمتها دكار ، وتقوم اقتصاديات دولة السنغال على الزراعة وبعض المعادن، ومساحتها ٢٧٩ ألف ميل مربع ، انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ١/٧٩٥؛ هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧٦-٢٧٧ .

[2] سعد زغلول عبدربه، تجارة الرقيق وأثرها في استعمار غرب أفريقية ، المجلة التاريخية المصرية، المجلد العشرون ، القاهرة ، ١٩٧٣م ، ص١٣ .

[3] جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص١٨٢ .

[4] كانت الأوضاع العامة لسكان أفريقية لاسيما في غرب وشرق القارة تساعد على قيام واستمرار تجارة الرقيق ، فقد كانت قبائل المنطقة تتكلم لغات مختلفة و لم تصل إلى اتحاد فيما بينها ، لتشكيل حكومات وطنية ، بل على العكس من ذلك كانت الحروب كثيراً ما تقوم فيما بين هذه القبائل من أجل الاستيلاء على الأراضي الزراعية ، وبطبيعة الحال يكون الاسترقاق من أهم نتائج هذه الحروب ؛ انظر : جهاد مجيد محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٣ .

ونتج عن ذلك أن ظهرت مجموعة من القناصة الذين يعملون إلى جانب الأوروبيين ، فكان هؤلاء القناصة يقومون باصطياد بني قومهم ويحضرونهم إلى الأوروبيين المقيمين في الساحل ، فكان ذلك بداية لظهور [الجلابة] وهم الذين يجلبون الأرقاء إلى المستعمرين ، فكان وجود هؤلاء إلى جانب الأوروبيين عاملاً رئيساً في بث الرعب والفوضى بين القبائل الأفريقية [1] .

وبعد أن يتم الحصول على الأرقاء في السواحل يحتفظ بهم في الحظائر والمخازن التي أقامها الأوروبيون على السواحل ، وذلك ليستريح الأرقاء مما حلَّ بهم من ضعف وهزال بسبب المسافات التي قطعوها مشياً على الأقدام ، ولكي ينتظروا الناقلات التي تنقلهم إلى حيث يعملون [2] ، وإذ ما حان موعد الرحيل

---

[1] جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص ١٨٢ .

[2] من أهم المناطق التي رحل إليها الأرقاء ما يُسمى بالعالم الجديد ، وكان الرحالة كولومبس ، وأميرجو فسبيوتشي (Amerjo Vespueci) ، وكذلك ماجلان ، هم أول من عرّف العالم في مطلع التاريخ الحديث بجزر الكاريبي (الهند الغربية) وأمريكا ، فانشأ الأسبان مستعمرات لهم في جزر الهند الغربية ، والمكسيك ، وفلوريدا، وفي أمريكا الجنوبية، ولكن لم يستطع الأسبانيون استغلال موارد هذه المناطق لقلة عدد السكان الوطنيين ، ولحرارة الطقس في المناطق المدارية ، فكان الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة أمر ملح في تلك الفترة ، ومن هنا أصبح الرقيق الأفريقي السلعة الأولى المرغوب تصديرها إلى العالم الجديد ، وتولى البرتغاليون ، وهم في أوج قوتهم البحرية عملية تزويد الأسبان بحاجتهم من الأيدي العاملة من غرب أفريقية ، إضافة إلى تزويد المستعمرات البرتغالية في البرازيل بالأرقاء ، فكان الأرقاء في بادىء الأمر ينقلون إلى لشبونة ثم إلى العالم الجديد ، و لم تمض فترة طويلة حتى أصبح الأرقاء ينقلون مباشرة من أفريقية إلى المستعمرات الأوروبية في العالم الجديد . انظر :

فيج . جي . دي . تاريخ غرب أفريقيا ، ترجمة السيد يوسف نصر، ط ١، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص١٦٥ ؛

أحمد إبراهيم دياب ، الاستعمار الأوروبي ، ص٧٤؛

شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص٣٩ ؛

سعد عبدربه ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٢ .

أقيم أغرب حفل ديني في التاريخ ، وهو ما يعرف بـ " تعميد الرقيق " ، حيث يجلس الأسقف ممثل الكنيسة على كرسي رخامي يقام على رصيف الميناء ، ويقف حوله الرسميون ، ويبدأ الأسقف بتعميد الأرقاء بالجملة ، وبعد ذلك يتم إركابهم في السفن التي تنقلهم [1] .

وكان البرتغاليون قد عمدوا إلى إنشاء شركات متخصصة بممارسة هذه التجارة ، ولم تلبث هذه الشركات أن حصلت على قرارات من البلاط الملكي البرتغالي باحتكار تجارة الرقيق في مناطق محدودة على ساحل غرب أفريقية ، وذلك مقابل دفع أتاوة سنوية لملك البرتغال ، شريطة أن تقوم كل شركة من هذه الشركات بعمل رحلات كشفية في المناطق القريبة من الساحل الأفريقي ، وتقدم نتائج هذه الرحلات إلى التاج البرتغالي [2] ، وكان رؤساء الشركات البرتغالية يحرصون على الحصول على عقود تجارية من أجل تصدير الأرقاء إلى النبلاء الأسبان في العالم الجديد [3] .

وكانت السفن التي تقوم بعملية نقل الأرقاء عبر المحيط الأطلسي قد بنيت خصيصاً لهذا الهدف ؛ بحيث تتمكن من نقل أكبر عدد ممكن من الأرقاء في أصغر مساحة ممكنة ، فالسفينة التي تبلغ حمولتها ١٥٠ طناً يمكن أن يصل عدد الأرقاء الذين تحملهم إلى ستمائة شخص ، إضافة إلى بحارتها ، ولهذا جُهزت هذه السفن بأرفف خشبية يصل عرض كل واحد منها إلى ثلاثة أقدام تقريباً ،

---

[1] جيمس دفي ، الاستعمار البرتغالي في أفريقيا ، ترجمة الدسوقي حسنين المراكبي، ب . ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م ، ص٦٣ .

[2] شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص٣٩ .

[3] جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص١٨٤ .

ويقوم الأوروبيون بشحن الرجال في جانب ، والنساء في الجانب الآخر من السفينة ، إذ تسمح هذه الطريقة بالاحتفاظ بالأرقاء وفي أيديهم الأصفاد التي تربطهم بحافة السفينة [1] ، ويصف أحد الباحثين الأجانب حال الأرقاء في السفن التي تنقلهم بقوله : " وكان تجار الرقيق يعاملون العبيد بقسوة بالغة فكانوا يضعون الأغلال في أعناقهم ، ويُشحنون جوف السفينة بهم كأنهم علب السردين ، فلقي الآلاف منهم حتفهم بسبب الازدحام والأسقام ووعثاء السفر والأمراض وغير ذلك من الويلات التي حلت بهم ، أما المرضى والذين حضرهم الموت فكانوا يلقون في الماء طعمة لسمك القرش..." [2] ، ويذكر باحث أجنبي آخر إن رحلة الأرقاء عبر المحيط الأطلسي لم يُراع فيها أقل جزء من الإنسانية ، فقد كانت الناحية الصحية سيئة جداً ، حيث يموت بعض الأرقاء في الطريق ويرمى بهم في البحر ، ومن يحاول الثورة منهم فإنه يقتل ، ولذا يمكن القول إن الرحلة عبر الأطلسي أبشع مراحل التجارة على الإطلاق بحيث يمكن تسميتها بـ " العذاب الأكبر " المستمر حتى الوصول إلى أراضي العالم الجديد [3] .

ويقوم أصحاب السفن الأوروبية العاملة في نقل الرقيق بوضع شبكات في أعلى سفنهم تمنع الأرقاء من محاولة إلقاء أنفسهم في البحر ، وتستمر الرحلة بين سواحل أفريقية وسواحل الأمريكتين أكثر من ستة أسابيع ، وكان الأرقاء بعد وصولهم يعانون من الإرهاق الشديد ؛ نتيجة لبقائهم طوال الرحلة مثبتين في السفن ، إضافة إلى كثرة عدد الأرقاء المحمولين في السفينة ، بحيث لا يسمح

---

[1] المرجع نفسه ، ص١٨٦ .

[2] سافليف ي . و فاسلييف ، ج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

[3] جيمس دفي ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٣ .

لأحد من الأرقاء بإمكانية الحركة [1] .

وما إن تصل السفن المحملة بالأرقاء إلى مقاصدها سواء في أوروبا أو في العالم الجديد ، حتى يتعرض الأرقاء إلى إذلال آخر ، وذلك حينما يُغسلون ويدهنون بالزيت ، ويرغمون على فرك أسنانهم حتى تبدوا أكثر لمعاناً ، ويعرضون للبيع في أسواق الموانىء ، أو في السفن وهم عراة تماماً تجنباً لأي عيب قد يكون مخفياً ، ويُقلبّون كماتقلب البهيمة [2] .

ويعطي أحد الباحثين صورة لأوضاع الأرقاء ومعاملتهم من قبل ساداتهم الأوروبيين فيقول : " وكان عملهم في المزارع يبدأ من الصباح حتى غروب الشمس ، مع فترة صغيرة لتناول الغذاء في منتصف النهار في المزارع نفسها ، أو في مقر إقامتهم ، وكان الرجال يعيشون بعيداً عن النساء ، ومحظور عليهم الالتقاء بالنساء إلا في حالة رغبة ساداتهم في ذلك ، وكان للسيد ، أو مالك العبد ، كل الحقوق على عبده ، وكان من حقه معاقبته ، وبأشد أنواع العقوبات ، والتي تبدأ من الجلد ، وفي حالات محاولة الهرب كان من حق السيد قطع أحد قدمي العبد ، أو اصطياده من جديد بعد فراره ، ومن حق استخدام السلاح الناري ضده ، أو حتى قتله " [3] .

ومهما يكن الأمر فلم تكن تجارة الرقيق حكراً على دولة أوروبية معينة ، فلم تلبث أسبانيا أن دخلت في هذا الميدان ؛ وذلك لحاجتها للأيدي العاملة الرخيصة ، التي يمكن لها أن تعمل في المزارع والمناجم الأسبانية في الأمريكتين ،

---

(1) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص١٨٦-١٨٧ .

(2) ميشيل دوفيز ، مرجع سبق ذكره ، ٢٥٧/١ .

(3) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص١٨٩-١٩٠ .

بعد أن تعذر عليها الاعتماد على الهنود الحمر ، نظـراً لكثافـة الأعمـال ، وتزايـد النشاط الاستعماري الأسباني في تلك المناطق ، ولذا كان الأسبانيون يستوردون الأرقاء عن طريق البرتغال في بداية الأمر [1] ، ثم بدأت شركات أوروبية أخـرى العمل في هذا المجال بشكل تجاري ، ومن أبرز هذه الشركات :

١ - شركة غينيا الفرنسية (Compagnie Francaise de Guinee) .

٢ - شركة وليام وميري الانجليزية (William and Mary Company) .

٣ - شركة البحر الجنوبي البريطانية (South Sea British Company) .

٤ - الشركة الأفريقية " فرنسية " [2] (L, African Society) .

وكان التنافس شديداً بين الشـركات الأوروبيـة مـن أجـل نقـل الأرقـاء إلى الأملاك الأسبانية في العالم الجديد ، لاسيما بعد أن دخلـت بريطانيـا وفرنسـا في ميدان التسابق الاستعماري في أفريقية، ومحاولة هاتين الدولتين الوقوف ضد الاحتكـار البرتغالي للتجارة الأفريقية ، وبخاصة تجارة الرقيق ، فحصلت شركة وليام وميري البريطانية على حق توريد الأرقاء إلى الأراضي الأسبانية في الأمريكتين بعد عـام ١١٢٥هـ /١٧١٣م ، كما عملت هذه الشركة على توريـد الأرقـاء إلى الجـزر الـتي استولت عليها بريطانيا في العـالم الجديـد ، مثـل جـزر برمـودا [3] (Bermuda)

---

[1] جهاد مجيد محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٤ .

[2] أحمددياب ، الاستعمار الأروبي ، ص ٧٥ .

[3] برمودا : تتكون من أرخبيل من الجزر الصغيرة ، التي يصل تعدادها إلى ٣٦٠ جزيرة مرجانيـة في المحيـط الأطلسي ، على بعد ٥٨٠ ميلاً من شاطىء الولايات المتحدة الأمريكية وعاصمة برمودا هاملتون ، وهي محمية بريطانية ، وتعتبر قاعدة الأسطول البريطاني في المحيط الأطلسي والهند الغربية . انظر : أحمـد عطيـة الله ، مرجع سبق ذكره ١/٢٤٠ ؛
محمد سيد نصر ، وآخرون ، أطلس العالم ، ب . ط ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ب . ت ، ص٩٦ .

وجزيرة [1] بربادوس [2] (Barbados) .

ودخل الهولنديون في هذا المجال ، بعد أن استقلت هولندا عن الحكم الأسباني ، واستطاع الهولنديون في فترة قصيرة أن ينافسوا البرتغاليين ، بل إنهم استولوا على كثير من المحطات البرتغالية في غرب أفريقية ، وحتى بعد نجاح البرتغاليين في استعادة مواقعهم من الهولنديين استطاع الهولنديون إنشاء محطات خاصة بهم ، وبلغ عدد المحطات التي أنشأوها ١٥ محطة ، عملت في المتجارة بالأرقاء ونقلهم إلى العالم الجديد ، ولذلك تكونت شركة جزر الهند الغربية الهولندية في عام ١٠٣٠هـ / ١٦٢١م ، وظلت عشر محطات تعمل في تجارة الرقيق حتى عام ١٢٨٩هـ /١٨٧٢م رغم صدور القرارات الدولية بمنع هذه التجارة [3] .

أما فرنسا فقد عملت على استغلال المنطقة الواسعة التي يمكن الوصول إليها من البحر عن طريق نهر السنغال ، ولذلك أسس الفرنسيون عدداً من المراكز التجارية عند مصب نهر السنغال في الأربعينات من القرن الحادي عشر الهجري، الثلاثينات من القرن السابع عشر الميلادي ، وخلال النصف الثاني من القرن

---

[1] محمود متولي ، ورأفت غنيمي الشيخ ، أفريقيا في العلاقات الدولية ، ب . ط ، ب . ن ، القاهرة ، ١٩٧٥م ، ص٦١-٦٢ .

[2] بربادوس : هي إحدى جزر الأنتيل الصغرى ، مساحتها ٤٣٠كم٢، عاصمتها بريدجتاون، وهي من دول الكومنولث البريطاني ، من أهم منتجاتها الحمضيات وقصب السكر ، انظر : المنجد في الأعلام ، ص١١٨ .

[3] محمود متولي ، ورأفت الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٦ ؛
شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص٤٢ ؛
فيج ، جي . دي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٥-١٤٠ .

نفسه تمكن الفرنسيون من الاستيلاء على عدد من الجزر الخاضعة للهولنديين [1]، و لم تلبث فرنسا أن أسست عدداً من الشركات التجارية للعمل في التجارة الأفريقية لاسيما تجارة الرقيق ، ومن أهم هذه الشركات شركة سنجا مبيا ، وشركة السنغال ، وشركة غينيا ، وشركة الغرب ، وأصبحت المراكز البحرية الفرنسية مراكز تجارية لشراء الأرقاء ، والزيت ، والصمغ ، وسن الفيل ، وتحولت الجزر المقابلة لساحل السنغال محطات مهمة لتجارة الرقيق [2] .

ومهما يكن الأمر فقد تمثل النشاط الفرنسي في تجارة الرقيق في غرب أفريقية في اتجاهين ، الاتجاه الأول : الحصول على امتياز تنال بمقتضاه فرنسا ١٣ فرنكاً[3] فرنسياً تقريباً ، رسوماً على كل رقيق ينقل إلى المستعمرات الفرنسية والاتجاه الثاني : تدعيم الشركات العاملة في نقل الرقيق إلى العالم الجديد ، وقد نجح الفرنسيون في التفوق على البرتغاليين، وحققوا من وراء ذلك أرباحاً طائلة، لأن الفرنسيين كانوا أفضل من نظرائهم الأوروبيين في معاملة الرقيق ، ولهذا حرص زعماء القبائل الأفريقية على التعامل مع الفرنسيين [4] .

---

[1] محمد صفي الدين ، أفريقيا بين الدول الأوروبية ، ط١ ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص٨٥-٨٦ ؛

فيج ، جي . دي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٦ .

[2] جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص١٧٠-١٧١ .

[3] ينقسم الفرنك الفرنسي إلى ١٠٠ سنتيم ، واعتباراً من عام ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠ م أعادت فرنسا تقييم الفرنك ، فعرف الفرنك المستعمل قبل هذا التاريخ بالفرنك القديم أو الخفيف ، ويبلغ المحتوى الذهبي للفرنك الجديد (الثقيل ١,٨ من الجرام) ويعادل الدولار الأمريكي ٤,٩٦ فرنك تقريباً ، وأصبح الفرنك الجديد يعادل مئة فرنك قديم ؛ انظر :

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ٢/١٧٠٩ .

[4] محمود متولي ، ورأفت الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٧ .

وعلى كل حال فقد استمر نشاط الفرنسيين في تجارة الرقيق حتى أُعلنت حقوق الإنسان في الأيام الأولى من الثورة الفرنسية في عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م ، والتي تعني أن الناس يولدون أحراراً ويظلون كذلك، وأنهم متساوون في الحقوق [١].

ولكن الجمعية الوطنية [٢] (L, Assembles Nationale) لم تلبث أن أصدرت تفسيراً لما سبق أن أعلن عن حقوق الإنسان ؛ فأشارت الجمعية إلى أن مثل هذه الحقوق لا تسري على المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار [٣] ، وبناءً على ذلك ظل الفرنسيون يمارسون تجارة الرقيق حتى العقد الثامن من القرن الثالث عشر الهجري ؛ العقد السابع من القرن التاسع عشر الميلادي حينما أصدر نابليون الثالث مرسوماً يقضي بإلغاء هذه التجارة بصورة رسمية ، ولكن على الرغم من صدور هذا القرار فقد ظل الفرنسيون يمارسونها بطريقة غير رسمية [٤].

ومارست دول أوروبية أخرى تجارة الرقيق على سواحل غرب أفريقية ؛ فدخلت السويد في هذا المجال حينما أقامت محطة لتجارة الرقيق في المنطقة في عام ١٠٦٢هـ /١٦٥٢م وأتبعتها بمحطة أخرى ، وأسهمت الدنمارك في هذه التجارة حينما أسست خمس محطات للعمل في تجارة الرقيق في غرب أفريقية ، واستطاع الدنماركيون الاستيلاء على المحطات السويدية في عام ١٠٦٧هـ / ١٦٥٧م ،

---

(١) عبدالعزيز سليمان نوار ، وعبدالمجيد نعنعي ، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، ب . ط . دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م ، ص٣٦ .

(٢) ظهرت الجمعية الوطنية خلال الثورة الفرنسية عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م ، وتتكون من نواب عن الشعب، وتزعمت هذه الجمعية الثورة على ملك فرنسا ، وبعد نهاية النظام الملكي في فرنسا وضعت دستوراً للجمهورية الفرنسية الجديدة . انظر : عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم ، معالم التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر ، ط٢ ، دار المتنبي للنشر ، الدوحة ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، ص١٦١-١٦٢ .

(٣) زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص٧٠ .

(٤) محمود متولي ، ورأفت الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٧ .

واستمرت الدنمارك في المتجارة بالأرقاء حتى عام ١٢٦٦هـ /١٨٥٠م [١] .

وأسهمت الولايات المتحدة الأمريكية إسهاماً فعالاً في تجارة الرقيق ، وقد تبين ذلك بجلاء بعد انتهاء حروب الاستقلال الأمريكية [٢] (١١٨٩-١١٩٧هـ/ ١٧٧٥-١٧٨٣م) حيث ازدادت الحاجة إلى عمل الأرقاء في الأراضي الأمريكية بصورة لم يسبق لها مثيل ، وهذا ما أدى إلى وصول تجارة الرقيق الأمريكية إلى ذروتها في تلك الفترة ، وبناء على ذلك ارتفع عدد الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي عام ١٢٠٤هـ/١٧٩٠م قدرت أعدادهم بـ ٧٥٧ ألف شخص ، وفي عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م وصلت أعدادهم قرابة مليون ومائتي ألف، ثم ارتفعت أعدادهم في عام ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م إلى ما يربو على أربعة ملايين ونصف ، كان منهم ما يقارب أربعة ملايين رقيق [٣] .

وهكذا فقد تورطت معظم الدول الغربية في تجارة الرقيق الأفريقية ، في فترات تاريخية مختلفة ، ولكنها جميعاً مارست هذه العملية بكميات تجارية .

أما بريطانيا فقد بدأت بالاشتراك الفعلي في تجارة الرقيق في عام ٩٦٩هـ

---

(١) شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص٤٣ .

(٢) يراد بها الحروب التي خاضها الأمريكيون مع بريطانيا حتى حصلوا على استقلالهم منها في عام ١١٩٧هـ/١٧٨٣م ، تحت مسمى الولايات المتحدة الأمريكية ؛ انظر :

عبدالفتاح حسن أبو عليه ، تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، ب . ط. دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م ، ص٤٨-٧٣ ؛ عبدالعزيز نوار، وعبدالمجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، ب. ط . دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٣م ، ص٦١-٨١ ؛ فرانكلين أشر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة مهيبة المالكي ، ب . ط. دار الثقافة ، بيروت ، ب . ت ، ص٤٠-٥٩ .

(٣) كمال مظهر أحمد، الرأسمالية وتجارة الرق، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا، مرجع سبق ذكره ، ص١٣١.

/ ١٥٦٢م في عهد الملكة إليزابيت الأولى [١] (Elisabeth 1.)، وذلك عندما قام السير جون هوكنس [٢](John Howkins) بنقل ما يقارب أربعمائة رقيق إلى العالم الجديد، وأعقب ذلك إنشاء أول شركة بريطانية للمتجارة مع منطقة غرب أفريقية ، ونقل الأفارقة إلى العالم الجديد ، وأسهمت الملكة في تلك الشركة ، وجهزت بالاشتراك مع هونكس سفينة تجارية اتجهت إلى غرب أفريقية ، وكانت ملكة بريطانيا قد طلبت من هوكنس أن لا يتم نقل الأفارقة إلى المستعمرات البريطانية في العالم الجديد إلا في حالة رغبتهم في ذلك ، ولكن هوكنس لم ينفذ هذا الطلب ، إذ ما إن وصل إلى ساحل غرب أفريقية حتى عمل على تحويل الأفارقة الذين يقعون بين يديه إلى أرقاء ، واستطاع هوكنس أن يقبض على ثلاثمائة أفريقي ونقلهم معه إلى العالم الجديد ، وما إن علمت الملكة البريطانية بما فعله هوكنس حتى أبدت أسفها لأنها لم تُخبر بالهدف من نقل الأفارقة إلى تلك المناطق بعد تحويلهم إلى أرقاء ، ولم تكن حالة الأرقاء تهمها في شيء ، حيث

---

[١] إليزابيت الأولى : هي ابنة هنري الثامن ، وكان البرلمان البريطاني قد أعلن أنها ابنة غير شرعية ، ولكنه لم يلبث أن ألغى هذا القرار في عام ٩٥١هـ /١٥٤٤م ، وعند اعتلائها الحكم كانت بريطانيا في حالة ضعف شديد إذ ساد الشقاق بين الكاثوليك والبروتستانت ، وهزمت الجيوش البريطانية من قبل فرنسا ، ولكن الأوضاع العامة لم تلبث أن تحسنت في بريطانيا ، واتحدت كلمة الشعب تحت هذه الملكة ، وصارت بريطانيا في المرتبة الأولى بين دول أوروبا ، وفي عهدها بدأ الاستعمار ، وتمكنت الملكة من هزيمة أسبانيا وأضعفت قوة فرنسا ، واستطاع الجيش البريطاني هزيمة أسطول الأرمادا الأسباني بالقرب من الشواطيء البريطانية ؛ فحصلت على تأييد الشعب الانجليزي ؛ لحسن تدبيرها ، توفيت في عام ١٠١٢هـ / ١٦٠٣م . انظر :

المنجد في الأعلام ، ص٦٦ ؛ الموسوعة العربية الميسرة ١/٢١٣ .

[٢] يعتبر جون هوكنس من أبرز قواد البحرية البريطانية في عهد الملكة إليزابيت ، وكان يتجر بالرقيق في جزر الهند الغربية،واشترك في هزيمة أسطول الأرمادا الأسباني، ومات في عام ١٠٠٣هـ/١٥٩٥م . انظر: جون هنريك كلارك ، وفينسنت هاردنج ، مرجع سبق ذكره ، ص٥١ .

استقلبت هوكنس عند عودته بكل ترحاب ، بـل وكافأتـه علـى ذلـك [1] ، ولم تلبث أن اشتركت معه في عام ٩٧١هـ /١٥٦٤م في تجهيز حملة أخرى للمتاجرة بالرقيق [2] ، ولم تمض سوى سنوات قليلة حتى استطاعت بريطانيا إنشاء مراكـز ومحطات تجارية في غرب أفريقية ، للعمل على تصدير الرقيق إلى العالم الجديد .

وحصلت بريطانيا وفرنسا في القرن الحادي عشـر الهجـري ، السـابع عشـر الميلادي على امتياز تجارة الرقيق في غرب أفريقية، وفي عـام ١١٢٥هـ/١٧١٣م التزمت بريطانيا بجلب ما يقارب ١٥٠ ألـف رقيـق إلى العـالم الجديـد للعمـل في المستعمرات الأسبانية والإنجليزية عن طريقها مباشرة ، أو بواسطة من تعهـد إليـه بذلك من رعاياها [3] ، وذلك خلال ثلاثين سـنة ، بمعـدل ٥٠٠٠ رقيـق سـنوياً تقريباً ، وأن تحصل على ثلاثة وثلاثين دولاراً وثلث الدولار عن كل فرد ، علـى أن لا يزيد عدد من تفرض عليهم الضريبـة عـن أربعـة آلاف شـخص ، ونتيجـة للأرباح الهائلة التي تدرها تجارة الرقيق [4] قرر ملـك أسـبانيا وملكـة بريطانيـا أن

---

(١) قامت هذه الملكة بمنحه درعاً نقشت عليه صورة رجل زنجي مصفداً بالأغلال ، فاتخذه هوكنـس شـعاراً له ولأسرته ، وهذا يبرهن علـى أن اسـترقاق الأفارقـة في تلـك الفـترة يعتـبر بطولـة يكافـأ عليهـا الرجـل الأوروبي . انظر : المرجع نفسه ، ص١٨ ؛

نوره بنت خالد السعد ، العنصرية الغربية ، مقال في صحيفة الرياض اليوميـة ، العـدد ١١٣٧٨ ، السـنة ٣٦ ، الرياض ، ٨ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩ أغسطس ١٩٩٩م ، ص٢٦ .

(٢) Edward, j., History of west indies, NewYork 1920, voll. 11, pp.43-44
goodell W., Slavery and Anti Slavery , London, 1852, p.6.

(٣) من الجدير بالذكر هنا أن شركة وليام وميري حصلت على حق توريد الأرقاء إلى المستعمرات الأسـبانية في العالم الجديد لمدة ثلاثين سنة ، ابتداء من عام ١١٢٥هـ /١٧١٣م ، ولكن هذا الاحتكار ألغي في عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م حينما اشتكى التجار البريطانيون ، فعمد ملك أسـبانيا فليبب الثـاني إلى فسـخ هـذا العقد ، وعلى إثر ذلك خاضت بريطانيا حرباً مع أسبانيا . انظر : زاهر رياض ، تـاريخ غانـة الحديـث ، ص٤٨ .

(٤) تصل نسبة الربح في الرقيق الواحد إلى ١٥٠٪ ، وقد بلغ سعر الرقيق الواحد في غـرب أفريقيـة في بدايـة =

يتاجر كل منهما بربع الرقيق المجلوب إلى العالم الجديد وتم توزيع الكمية الباقية على الرعايا الأسبانيين والبريطانيين [1] .

وهكذا تورطت حكومة بريطانيا في تجارة الرقيق ، وشاركت في هذا المجال مشاركة فعالة ، فأصبح ملوك بريطانيا من كبار تجار الرقيق في العالم ، هذا إضافة إلى إسهام المسؤولين البريطانيين في تقديم المساعدات لكل مغامر بريطاني أو شركة تجارية تباشر هذه التجارة ويُشرف عليها أحد البريطانيين ، بل إن حكام المستعمرات البريطانية أصبحوا من كبار الأثرياء بين عشية وضحاها ، بسبب تجارة الرقيق التي تصدرت النشاط التجاري ، نظراً لعائدها المادي المغري، حتى وصل بعض هؤلاء الأثرياء إلى تولي بعض المناصب الوزارية ، وانتخب آخرون أعضاء في البرلمان البريطاني [2] .

وفيما بين عامي ١٠٩١-١١١٢هـ / ١٦٨٠-١٧٠٠م نقلت شركة وليام وميري الانجليزية فقط حوالي ١٤٠ ألفاً من الأرقاء ، في الوقت الذي نقلت فيه

=

القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي حوالي ١٥ جنيهاً استرلينياً (٦٠ دولار أمريكي) ومع نهاية ذلك القرن وصل سعره إلى ٢٥ جنيهاً استرلينياً (١٠٠ دولار أمريكي) ، وعندما بدأت الاتفاقيات الدولية لمحاربة تجارة الرقيق ازدادت أثمان الأرقاء ؛ فوصل ثمن بعض الأرقاء إلى ٣٣٠ جنيهاً استرلينياً (١٣٢٠ دولار أمريكي) في جزر الهند الغربية ، وكان متوسط سعر الرقيق الذكر حوالي ١٥٠ جنيهاً استرلينياً (٤٥٠ دولار أمريكي) ، وسعر الإنثى ما يقرب من نصف ثمن الرقيق الذكر . انظر :
زاهر رياض ، استعمار أفريقيا ، ص٧٦ ؛
عبدالمنعم يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٦ ؛
فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٦ .

(١) Burns A.S., History of Nigeria, London, 1965 P.68
goodell, W., op cit, p.8

(٢) محمود متولي ، ورأفت الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٥ .

شركات أخرى ما يقارب ١٦٠ ألف رقيق ، وفي الفترة الواقعة ما بين عامي ١١١٢-١٢٠٠هـ/١٧٠٠-١٧٨٦م نقلت الشركة المذكورة مايربو على ٦٠٠ ألف إلى جمايكا [1] ، وعلى هذا فقد قدر عدد الأرقاء الذين نقلهم التجار البريطانيون وحدهم بين عامي ١٠٩١-١١٩٤هـ/١٦٨٠-١٧٨٠م طبقاً لأحد التقديرات ما يزيد على ميلونين من الرجال والنساء الأفارقة ، نقلوا إلى العالم الجديد ، بمعدل يزيد على ٢٠ ألف رقيق في كل عام ، ووصلت تجارة الرقيق البريطانية ذروتها قبل حرب الاستقلال الأمريكية ، وكانت موانىء ليفربول [2]

[1] جمايكا : جزيرة في البحر الكاريبي ، تقع إلى الجنوب من جزيرة كوبا على مسافة ٩٠ ميلاً منها ، استعمرها الأسبانيون حتى عام ١٠٦٥هـ/١٦٥٥م حيث ضمت إلى الممتلكات البريطانية بناءً على معاهدة مدريد عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م ، أغلب سكانها من الزنوج ذوي الأصول الأفريقية ، من أهم منتجاتها قصب السكر ، والموز ، والبن ، والكاكاو . انظر :
أحمد عطية ، مرجع سبق ذكره ، ١/٤٦١-٤٦٢ .

[2] ليفربول : من أعظم المدن البريطانية ، وتقع في مقاطعة لانكشير على بحر إيرلندا ، وتعتبر من أشهر مراكز التجارة في العالم ، وفيها حوض لبناء السفن ، وسوقاً عالمياً للقطن ، وهي مركز صناعي وعلمي ، وتعتبر الميناء الثاني في بريطانيا ؛ انظر : المنجد في الأعلام ، ص٥٠٤ ؛ وجاء في تقرير لوكالة رويتر العالمية قولها : " ... لكن تجارة العبيد الأفارقة في القرن الثامن عشر كانت سبب شهرة ليفربول رغم بشاعتها ... وفي ذروة تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي في عام ١٧٧٠م كانت واحدة من كل ثلاث رحلات إلى ليفربول تنقل العبيد من أفريقيا إلى البحر الكاريبي وجنوب الولايات المتحدة ... وفي عقد واحد في الفترة بين عامي ١٧٨٣ و ١٧٩٣م بلغت أرباح ليفربول من تجارة العبيد ١٢ مليون جنيه استرليني من بيع أكثر من ٣٠٠ ألف عبد " ، وفي المتحف البحري في ليفربول كتب على أحد اللوحات إن " الأوروبيين يقولون إن الأفارقة أقل ذكاء وأدنى حضارة وكسالى " وفي المتحف توجد رسالة من دوقة ديفونشر لوالدتها في عام ١٧٩٠م سلطت الضوء على مدى رسوخ العنصرية لدى النبلاء الانجليز ، والحرص على تنصير الأرقاء ، قالت الدوقة في رسالتها : " والدتي العزيزة .. جورج هانغر أرسل إلى صبياً أسود عمره ١١ عاماً يتميز بالأمانة الشديدة ، لكن الدوق لا يريد أن يكون لدي صبي أسود " وأضافت إن كنت تريدينه فإنني سأرسله إليك . سيكون خادماً رخيص الثمن وستجعلينه مسيحياً وولداً طيباً " وكانت المدارس والمكتبات تُبنى من الأرباح التي تجمع من تجارة الرقيق ؛ لتخفيف الإحساس بالذنب لدى التجار الذين حاربوا طويلاً لمنع إلغاء تجارة الرق في عام ١٨٠٧م ، ووصف المرشد =

(Liverpool) وبرستول [1] (Bristol) ولانكستر [2] (Lancaster) إلى جانب ميناء لندن الذي كان من أهم الموانىء التي تمر من خلاله تجارة الرقيق ، وبلغ عدد السفن البريطانية التي عملت في تجارة الرقيق ١٩٢ سفينة [3] ، كانت تنقل مجتمعة في الرحلة الواحدة ما يقارب ٥٠ ألف رقيق [4] .

وفي بداية القرن الثالث عشر الهجري ، نهاية القرن الثامن عشر الميلادي استطاعت بريطانيا أن تسيطر على معظم السواحل الأوروبية ، وأوقفت تقريباً الأنشطة التجارية التي تمارسها الدول الأخرى في غرب أفريقية ، والتي

=

لوكوكس أهوال هذه التجارة فقال : " كان العبيد أشياء لايمكن الاستغناء عنها في عيون التجار " وقال : " كانت تفرض عليهم أسوأ الظروف الإنسانية ويقيدون بالسلاسل ، كانوا بمثابة شحنات يمكن الاستغناء عنها على ظهر السفينة حيث كانوا يموتون من المرض ، وكانوا يقدمون طعاماً لأسماك القرش"، وقالوا لوكوكس إن ليفربول تحاول الآن التكفير عن ماضيها ... " . انظر : صحيفة الرياض اليومية، العدد ١١٣٢٠، السنة ٣٦، الرياض، الثلاثاء ٨ ربيع الأول١٤٢٠/ ٢٢ يونيو١٩٩٩م، ص٣٦.

(١) برستول : تقع هذه المدينة بمقاطعة جلوسترشير ، وهي ميناء عالمي ، وتمر عن طريق تجارة واسعة إلى أمريكا الشمالية وإيرلندا ، كما أنها مركز صناعي ، بدأت فيها صناعة الطائرات منذ عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م . انظر : الموسوعة العربية الميسرة ١/٣٤٧-٣٤٨ .

(٢) لانكستر : وتسمى أيضاً لانكشير ولانكس ، وهي مقاطعة بريطانية تقع في شمال غرب انجلترا على البحر الإيرلندي وتعتبر من أكثر المقاطعات البريطانية كثافة بالسكان ، من أهم مدنها مانشستر ، اشتهرت بصناعة النسيج وبناء السفن . انظر : المرجع نفسه ٢/١٥٤٥ - ١٤٥٦ .

(٣) يخص ميناء ليفربول وحده ١٠٧ سفن ، ولندن ٥٨ سفينة ، وبرستول ٢٣ سفينة ، ولانكستر ٤ سفن. وكانت حمولة هذه السفن من الرقيق ذات ربح وفير حتى إنَّ وزير المستعمرات البريطاني دار تموث (Dar Tomauth) قال في عام ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م -وهو واحد من كبار العاملين فيها تجارة الرقيق: " إننا لا نستطيع أن نسمح للمستعمرات أن توقف أو تقاوم - إلى أي حد - تجارة مربحة لهذه الدرجة لشعبنا " . انظر : محمد عبدالمنعم يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧ .

(٤) زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص٤٩ ؛ فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٠ ؛ Burns A .S. , op cit .p. 9

تنافسها في تجارة المنطقة ، عدا البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية ، وفي تلك الفترة سيطر البريطانيون والأمريكيون على نصف تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي [1] .

وخلال حروب الاستقلال الأمريكية توقفت تجارة الرقيق البريطانية إلى حد بعيد ، ولكنها لم تلبث أن عادت للإنتعاش من جديد ، وأصبح لبريطانيا في عام ١٢٠٥هـ/١٧٩١م أربعة عشر مركزاً لتجارة الرقيق في ساحل غرب أفريقية [2]، ومن هنا فإن البريطانيين احتكروا نقل نصف عدد الأرقاء المصدرين من غرب أفريقية في تلك الفترة ، والذي قدر بـ ٧٤,٠٠٠ رقيق ، ولكن يجب الإشارة هنا إلى أن هذا العدد الكبير من الأرقاء لم يصل كله إلى الأماكن التي يُصدر إليها ، وذلك لأن نسبة الذين يموتون قبل شحنهم في السفن تصل إلى ١٢,٥ ٪ ، ونسبة الذين يموتون خلال الرحلة ٤,٥ ٪ ، ونسبة الذين يموتون قبل بدء العمل في جمايكا أو غيرها من المستعمرات تصل إلى ٢٣,٥ ٪ [3] .

وحين تتبع حجم تجارة الرقيق في غرب أفريقية ، نجد أنه لا توجد معلومات

---

[1] فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٩ .

[2] أطلق الأوروبيون على ساحل ما يُسمى الآن بنيجيريا والكميرون لقب"ساحل العبيد" (Slave Coast) ويمتد بين مصب نهر الفولتا ودلتا نهر النيجر ، لأن بعضاً من قبائل المنطقة تعاونت مع الأوروبيين لاسيما الانجليز في توريد الأرقاء . انظر :

إبراهيم حركات ، تجارة الرق بأفريقيا من خلال الموقفين العربي والأوروبي ، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص٨١ ؛

أحمد إبراهيم دياب ، لمحات من التاريخ الأفريقي الحديث ، ط ١ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م ، ص٨٨ .

[3] زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص٤٩ ؛

Burns, A. S. ,op. cit., p65

ولو شبه مؤكدة عن عدد الأرقاء الذين تم تصديرهم من غرب القارة عبر المحيط الأطلسي إلى العالم الجديد ، وذلك راجع إلى صعوبة الحصول على إحصائيات لحجم هذه التجارة قبل القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي بفترة طويلة نسبياً ، إلا أنه مع ذلك توجد بعض الإحصائيات التقريبية . فقد قام أحد الباحثين الأجانب [1] بتحليل هذه الإحصائيات من واقع البيانات المتوفرة والموجودة في أوروبا والأمريكتين، وتوصل إلى أن عدد الأرقاء الذين تم تصديرهم من غرب أفريقية يقرب من ٩,٥٠٠,٠٠٠ ، منهم حوالي ١٧٥,٠٠٠ صدروا إلى أوروبا والجزر التابعة لها ، أما البقية فقد صدروا إلى العالم الجديد ، وكانت تجارة الرقيق في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي ضعيفة نسبياً ، واستمرت كذلك إلى نهاية القرن التالي ، ولكنها منذ مطلع القرن الحادي عشر الهجري ، السابع عشر الميلادي تزايدت ووصلت إلى أوجها في القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي ، وبدأت تضعف هذه التجارة مع بداية النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، وتوقفت تجارة الرقيق في غرب أفريقية تقريباً في العقد الأخير من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الثامن من القرن التاسع عشر الميلادي .

ومُلخص هذه الإحصائيات في الجدول التالي [2] :

---

[1] هو البروفيسور فليب دي . كيرتين (Professor Philip D.Curtin) .
انظر : فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧١ .

[2] المرجع نفسه ، ص١٧١-١٧٣ .

العـــــام	عدد الأرقاء الذين وصلوا إلى		المتوسط السنوي التقريبي
	أوروبا وجزر المحيط الأطلسي	الأمريكتين	
حتى عام ٩٠٥هـ/١٥٠٠م	٣٣,٥٠٠	---	٦٧٠
من عام ٩٠٦-١٠٠٨هـ / ١٥٠١-١٦٠٠م	١١٦,٤٠٠	١٢٥,٠٠٠	٢,٤٠٠
من عام ١٠٠٩-١١١٢هـ/ ١٦٠١-١٧٠٠م	٢٥,١٠٠ [1]	١,٢٨٠,٠٠٠	١٣,٠٠٠
من عام ١١١٣-١٢٢٥هـ / ١٧٠١-١٨١٠م	----	٦,٢٦٥,٠٠٠	٥٧,٠٠٠
بعد عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م	---	١,٦٢٨,٠٠٠	٢٧,٠٠٠
المجموع	١٧٥,٠٠٠	٩,٢٩٨,٠٠٠	--

وهذه التقديرات خاصة بالذين وصلوا إلى مناطق عملهم ، ذلك أن عدداً كبيراً من الأرقاء غادروا غرب أفريقية ولكنهم لم يصلوا إلى المناطق التي ينقلون إليها ، فكان عدد الأرقاء الذين يموتون في السفن جسيماً ، من جراء تكديس الأرقاء بعضهم فوق بعض ، إضافة إلى قلة الطعام والمياه العذبة ، وسوء التهوية ، وبالتالي انتشار الأمراض [2] ، وتحطيم بعض السفن المحملة بالرقيق أو فقدها، وقد بلغ متوسط نسبة الأرقاء الذين حملوا من غرب أفريقية و لم يصلوا إلى العالم الجديد ما يقرب من ١٦٪ طوال الفترة التي مورست فيها تجارة الرقيق، والجدول التالي

---

(١) يوجد حوالي ٥٠٠٠ رقيق في جزر المحيط الأطلسي قبل عام ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م . انظر : المرجع نفسه، ص١٧٣.

(٢) كانت ظروف نقل الأرقاء من أهم عوامل فقدهم ، وقد وصف أحد الباحثين الأجانب هذه الظروف بقوله : " وكان من المآسي التي لقيها العبيد أنهم كانوا يشحنون عراة ، ويكدسون في السفن بصورة لايستطيعون معها الجلوس ، والنوم ، لذا مات الكثير منهم بسبب الاختناق ، وكان الأموات يتركون إلى جانب الأحياء حتى ينقلوا من السفينة في نهاية الرحلة ، وعندما كانت السفن الناقلة تهدد بالخطر ، يقوم القباطنة بإلقاء العبيد في مياه المحيط " . انظر : المرجع نفسه ، ص١٦٨ .

يُبين الأعداد التقريبية للأرقاء الذين حملوا من أفريقية [1]:

العـــــام	تقدير الأرقاء الذين نقلوا من أفريقيـــــة عمومـــاً	المتوسط السنوي تقريباً
حتى عام ١٠٠٨هـ/١٦٠٠م	٣٣٠,٠٠٠	٢,٢٠٠
مـن عـــام ١٠٠٩-١١١٢هــــ / ١٦٠١-١٧٠٠م .	١,٥٦٠,٠٠٠	١٥,٦٠٠
مـن عـــام ١١١٣-١٢٢٥هــــ / ١٧٠١-١٨١٠م	٧,٥٢٠,٠٠٠	٦٨,٤٠٠
بعد عام ١٢٢٥هـ/١٨١٠م	١,٩٥٠,٠٠٠	٣٢,٥٠٠
المجموع [2]	١١,٣٦٠,٠٠٠	----

وقد ذكر أحد تجار الرقيق البريطانيين أمام لجنة تحقيق برلمانية أنه نقـل ٥٠٠ رقيق في ثلاث رحلات عبر المحيط الأطلسي ، توفى منهم ١٢٠ فرداً أثنـاء النقـل ، أي أن نسبة الوفيات بلغت حوالي ٢٥٪ ، وذلـك بسبب سـوء الأحـوال الصحية، وقد حاول هذا التاجر أن يتنصل من المسؤولية حينمـا ادعـى أنـه كـان يغسل الأرقاء بالخل يومياً حتى لا تنتشر بينهم الأمراض [3] .

ولعله من الصعوبة أن نحدد أرقامـاً معينـة تبـين إسـهام كـل دولـة في تجـارة

---

(١) المرجع نفسه ، ص١٧٤ .

(٢) يذكر أحد الباحثين أن الأعداد التي ذكرت في هذه الإحصائية أقل من الواقع بكثير ، فيشير إلى أن عـدد الأرقـاء الأفارقـة الذيـن نقلـوا خـلال القـرن الثـاني عشـر الهجـري الثـامن عشـر الميـلادي لاتقـل عـن ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ شخص ، وإذا وضعنا في الاعتبار الذين هلكـوا مـن الأفارقـة خـلال عمليـات القنـص والـترحيل والـذي يصـل في كثـير مـن الأحـايين إلى النصـف ، فإنـه يمكـن القــول إن مــا يقــرب مــن ٨٠,٠٠٠,٠٠٠ أفريقي أهلكوا أو رُحلوا من القارة.انظر:شوقي الجمل،دور المجتمع الغربي، ص٥٠.

(٣) سعد عبدربه ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٤ .

الرقيق ، وبناءً على إحدى الدراسات الغربية المبنية على التقارير التي تم الحصول عليها ، فقد بلغ عدد الأرقاء الذين وصلوا إلى الأمريكتين خلال القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي حوالي ٦,١٣٢,٩٠٠ رقيق ، وكان نصيب كل دولة كما يلي [1] :

الدولة	العدد
بريطانيا	٢,٥٣٢,٣٠٠
البرتغال	١,٧٩٦,٣٠٠
فرنسا	١,١٨٠,٣٠٠
هولندا	٣٥٠,٩٠٠
أمريكا الشمالية	١٩٤,٢٠٠
الدانمارك	٧٣,٩٠٠
دول أخرى (مثل السويد ...)	٥,٠٠٠
المجموع	٦,١٣٢,٩٠٠

ومن خلال استقراء هذه الأرقام يتبين أن بريطانيا جاءت في المرتبة الأولى في المتاجرة بالأرقاء ، وذلك يرجع في اعتقاد الباحث إلى أمور عديدة من أهمها :

١ - النشاط الزراعي والتجاري الكبير الذي مارسه البريطانيون في مستعمراتهم في العالم الجديد .

٢ - نشوء عدد من الشركات التجارية البريطانية العاملة في مجال المتاجرة بالأرقاء وتحقيقها الأرباح الطائلة الأمر الذي دفعها إلى توسيع نشاطها .

٣ - محاولة إيجاد أسواق لتصريف السلع التجارية في غرب أفريقية ، والتي يتم تبادلها مع زعماء القبائل الأفريقية بالرقيق .

٤ - كانت المحطات التجارية التي أقامها البريطانيون على السواحل الأفريقية نواة لاستعمار تلك المناطق وبالتالي الاستفادة من هذه المحطات في بداية

---

[1] شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص٥٠ .

الأمر بالحصول على الأرقاء ، و لم تلبث أن أصبحت مناطق نفوذ بريطانية .

٥ – يحتاج توسيع النفوذ البريطاني والاستيلاء على مناطق جديدة في العالم الجديد إلى أيدٍ عاملة تثبت الوجود الإنجليزي في هذه المناطق وبالتالي ضمان الاستفادة من هذه المناطق مع إبعاد المنافسة مع الدول الأوروبية الأخرى .

ومن الأهمية هنا إجمال النتائج التي ترتبت على تجارة الرقيق الأوروبية تجاه القارة الأفريقية .

أولاً : تعرضت قارة أفريقية لعملية تهجير منظمة شملت العناصر القوية القادرة على العطاء ، وهذه العملية يمكن اعتبارها أكبر عملية تهجير في التاريخ ، ترتب عليها تغيير جذري في توزيع الأجناس البشرية ، كان هدفها الأول والأخير تحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمعات الأوروبية .

ثانياً : أدت تجارة الرقيق الأوروبية في أفريقية إلى إشعال الحروب بين القبائل وخلق جو من التشاحن فيما بينها، حيث نجح الأوروبيون في ممارسة سياستهم القائمة على مبدأ " فرق تسد " وترتب على ذلك أن بقيت هذه الرواسب في نفوس الأفارقة حتى اليوم .

ثالثاً : عانت القبائل الأفريقية من جراء عمليات التهجير والحروب المستمرة من تحطيم العلاقات التي كانت قائمة بين هذه القبائل ، وزرعت بذور الشك في النظام القبلي ، فزالت مبادىء التكافل الاجتماعي واحترام زعيم القبيلة ، وأصبح كل شخص ينظر إلى الآخرين نظرة شك وريبة [١] .

رابعاً : أدى انتشار الخمور والأسلحة النارية وبعض المنتجات الحديثة بين زعماء القبائل الأفريقية إلى إهمال الأنشطة الاقتصادية المشروعة ، مثل الزراعة

---

[١] المرجع نفسه ، ص٥١ .

والتجارة، وأصبح هم هؤلاء الزعماء الحصول على الأرقاء لمقايضتهم بهذه المنتجات الأوروبية .

خامساً : أدت تجارة الرقيق الأوروبية إلى الحد من انتشار النصرانية بين الأرقاء الذين يرون النصارى يسرقون بني جلدتهم ، بل إن بعضاً من دعاة النصرانية تورطوا في المتاجرة بالأرقاء .

المبحث الثاني :

الاتفاقيات الدولية لمحاربة تجارة الرقيق :

ظهرت في أوروبا منذ العقود الأولى من القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي أصوات تنادي بوقف تجارة الرقيق ، وتبنّى بعض رجال الدين النصارى وبعض الجمعيات المعنية بحقوق الإنسان هذه القضية ، وعملت على حشد التأييد والمؤازرة لها من بين رجال السياسة وعامة الناس . والواقع أن هذه الأصوات لم تكن تنبعث في دولة أوروبية واحدة ، بل ظهرت في أغلب الدول المشاركة في هذه التجارة .

وعلى كل حال فقد ظهرت المناداة جلية لوقف هذه التجارة في بريطانيا ، وكثرت الجمعيات الدينية التي تعمل لصالح هذه القضية ، ويبدو للباحث أن ذلك راجع لأمرين :

الأول : عظم إسهام بريطانيا في هذه التجارة .

الثاني : سوء معاملة الشركات البريطانية العاملة في هذا المجال ؛ والمواطنين الإنجليز بشكل عام للأرقاء .

و لم تمض فترة يسيرة حتى بدأت الحكومة البريطانية بتبني هذه القضية وتحولت في فترة وجيزة من دولة عاملة في هذا المجال ؛ إلى دولة تدعي باسم الإنسانية محاربتها لتجارة الرقيق ، ويَنْذُر الدبلوماسيون الإنجليز أنفسهم لعقد المعاهدات مع الدول الأخرى التي لها اهتمام بهذه التجارة ، بل ويعقدون المؤتمرات العالمية للقضاء على هذه التجارة في منابعها !! وتُسخر الحكومة البريطانية أساطيلها البحرية لتنفيذ اتفاقيتها الدولية في هذا المجال ، وذلك بدوافع متعددة سيتم مناقشتها في مبحث قادم .

ومن خلال هذا المبحث –سيتم بمشيئة الله– تناول ظهور الآراء التي تنادي

بوقف تجارة الرقيق ، والجمعيات التي تلقفت هذه القضية وعملت على إثارة الرأي العام لحشد التأييد لها ، والقرارات التي أصدرتها الدول العاملة في هذه التجارة -بإيعاز من بريطانيا- لوقف تجارة الرقيق، وسيتم تناول المؤتمرات الدولية التي عقدت تحت شعار العمل على مكافحة تجارة الرقيق .

وجدت مقاومة تجارة الرقيق منذ وجدت هذه التجارة في أوروبا ، فقد كان عدد قليل من رجال الكنيسة [١] الكاثولوكية في البرتغال ينادون بوقف هذه التجارة البشعة منذ بدايتها ، إلا أن البرتغال وسائر الدول الأوروبية الأخرى العاملة في هذا المجال حاولت في البداية أن تنظم هذه التجارة ، وتضمن مزاولتها بطريقة منظمة ، فيؤخذ الأرقاء طبقاً للقانون الأفريقي السائد ؛ بوصفهم أسارى حروب عادلة ، أو مجرمين ثبتت إدانتهم ، ويتم شراؤهم بطريقة مشروعة ولكن لم يكن ذلك ليستمر إذ شاركت سائر الدول الأوروبية باصطياد الأرقاء بطرق بشعة [٢] ، في وقت اعتقد فيه كثير من الأوروبيين أنهم بشرائهم للأرقاء الأفارقة، وانتقال ملكيتهم للأوروبيين النصارى فإنهم حتماً سيكونون أكثر عدلاً من الملاك الوثنيين [٣] .

ويزعم أحد الباحثين الغربيين أن أسبانيا هي الدولة الوحيدة من بين سائر الدول النصرانية التي اعتبرت تجارة الرقيق غير قانونية ، ولذا فلم تسمح لسفنها بالاشتغال بها ، إلا أنها سمحت لأسبانيين بتملك الأرقاء ، بل وشجعت على

---

[١] أيدت الكنيسة استرقاق الزنوج ونقلهم إلى العالم الجديد ، لأنها كانت تحصل على عائد مادي من وراء تجارة الرقيق ، ذلك أن تجار الرقيق عملوا على إغراء رجال الكنيسة ، وجعلوا لها رسماً عن كل رقيق تعمده ، فيعتقدون أن الرقيق يتنصَّر بالتعميد ، انظر :

عبد السلام الترمانييي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٨-١٥٩ .

[٢] عن هذه الطرق انظر : جون هنريك كلارك، وفينسنت هاردنج ، مرجع سبق ذكره ص١٩-٢٠.

[٣] دونالد ويدنر، أفريقيا جنوب الصحراء ، ب . ط ، مكتبة الوعي العربي ، ب . م ، ب . ت ، ص٩٧.

ذلك باعتبار أن ذلك لصالح الأفارقة والأسبان [١] ، وكان الأرقاء يصلون إلى أسبانيا عن طريق المهربين في القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، ولم يستطع الأسطول البحري الأسباني الضعيف إيقاف نشاط المهربين عن طريق الشركات الأوروبية الأخرى .

ومنذ مطلع القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي ظهرت في أوروبا تيارات فكرية تدعو إلى التحرر من الظلم والاستبداد ، وتشير إلى ما يلقاه الهنود الحمر من ظلم المستعمرين الأوروبيين ، وقد تبنى هذه الآراء عدد من أشهر فلاسفة تلك الفترة ، وفي مقدمتهم فولتير (foltaire) الكاتب والفيلسوف الفرنسي ، الذي عاش في الفترة (١١٠٦-١١٩٢هـ /١٦٩٤-١٧٧٨م) ، فقد حمل بقوة على أحد الكتاب الذين طالبوا بإرسال الزنوج الأفارقة إلى المستعمرات الأوروبية في العالم الجديد ليحلوا محل الهنود الحمر ، وهاجم الغزو الأوروبي والحملات العدوانية التي تُشن على الهنود في الأراضي الجديدة ، وانضم بصوته إلى الذين يدعون إلى محاربة الرق ، وانضم إليه في ذلك أحد المؤرخين البارزين في فرنسا ويدعى رينال (Reynal) والذي عاش في الفترة (١١٢٥-١٢١١هـ/١٧١٣-١٧٩٦م) وألّف كتاباً عن المستعمرات الأوروبية في أمريكا والهند ، وحمل فيه على المستعمرين ورجال الدين الذين كانوا يؤيدونهم في استرقاق السكان [٢] .

وتوالت الهجمات على نظام الرق خلال القرن المذكور ، وانتشرت على نطاق واسع الروايات التي تتحدث عن الظروف المأساوية التي يعيش فيها الأرقاء

---

[١] المرجع نفسه ، ص٩٨-٩٩ .

[٢] عبدالسلام الترمانيني ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٣-١٦٤ .

في المستعمرات الأوروبية ، وذلك من خلال الصحف الشعبية التي نشأت حديثاً، فأصبح هؤلاء يعرفون باسم أنصار الإنسانية (Humanity Tarians) ، وفي هذه الأثناء ظهرت في بريطانيا حركة دينية جديدة عرفت باسم الميثودية [١] ، فأكدت على الجوانب الإنسانية ، وعملت على مقاومة تجارة الرقيق [٢] .

وتعتبر جمعية الأصدقاء [٣] (quakers) أول من أدان الرق في بريطانيا ، وذلك في عام ١١٣٩هـ/١٧٢٧م ، حينما قدم أعضاء هذه الجمعية عريضة للبرلمان البريطاني تستنكر هذه التجارة وتُبين مدى بشاعتها ، ولم يلبث هؤلاء الأعضاء أن حرروا أرقاءهم في كل من بريطانيا ومستعمراتها [٤] ، ولم تمض فترة يسيرة حتى ظهرت جماعة جديدة في بريطانيا تدين الرق ، عرفت باسم جماعة المجتمع المعادي للرق (Anti Salvery Society) ، وهذا ما جعل المجتمعات الأوروبية بشكل عام تشهد مناقشات حامية بين الكتاب والمفكرين ، ورجال القانون والسياسة فكانوا بين مؤيد ومعارض لفكرة تحريم تجارة الرقيق[٥] إلا أنه يجب الإشارة هنا إلى أن بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي شهدت

---

(١) الميثودية : حركة دينية إصلاحية ظهرت في اكسفورد في عام ١١٤١هـ/١٧٢٩م تدعو إلى النهوض بالكنيسة الانجليزية ، ومكافحة المبادىء غير الأخلاقية وفي مقدمتها تجارة الرقيق . انظر :
شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص٥٧ .

(٢) دونالد ويدنر ، مرجع سبق ذكره ، نشر مكتبة الوعي العربي ، ص١٠٠ .

(٣) جمعية الأصدقاء : إحدى الجماعات الدينية النصرانية العديدة التي ظهرت في بريطانيا خلال القرن الحادي عشر الهجري ، السابع عشر الميلادي ، وعرفت باسم الكويكرز ، وأنشأها جورج فوكس (George Fox) عام ١٠٥٨هـ /١٦٤٨ وتنادي هذه الجمعية بالصداقة الإنسانية ومقاومة الحرب ، والبساطة في الملبس ، وتميل إلى اتباع الأساليب السلمية . انظر :
محمد عبدالمنعم يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٢.

(٤) أحمد دياب ، لمحات من التاريخ الأفريقي ، ص ٩٧ ؛ دونالد ويدنر ، مرجع سبق ذكره ، نشر مكتبة الوعي العربي ، ص١٠٠ .

(٥) شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص٤٥ .

مناقشات حادة في هذا المجال [1] .

ومهما يكن الأمر فقد كثف أعضاء جمعية الأصدقاء جهودهم في الدعوة لمكافحة تجارة الرقيق ، وقد تزعم هذه المهمة عدد من البارزين في هذه الجمعية من أمثال جرانفيل شارب (Granvill Sharp) ، وتوماس كلاركسون (Tomas Clarkson) ، ووليم ويلبرفورس (Willim Wilberforce) ، فعمل هؤلاء جميعاً وهو من أعضاء مجلس العموم البريطاني على تكوين لجنة في هذا المجلس من المتعاطفين مع الأفارقة ، يكون عملها محاربة الرق والعمل على إلغائه؛ وذلك بالقيام بحملة دعائية ضد تجارة الرقيق في داخل البرلمان البريطاني وخارجه [2] .

وبدأ مجلس العموم البريطاني يهتم بهذه المسألة ؛ فوقف أحد أعضاء المجلس ووصف تجارة الرقيق بأنها تعارض إرادة ا لله الذي خلق جميع الناس متساوين ، كما أنها تعارض حقوق الإنسان [3] .

وقد آتت هذه الجهود ثمارها وذلك حينما أصدر اللورد منسفيلد (Lord Mansfield) كبير القضاة في بريطانيا في تلك الفترة قراراً ينص على أنه بمجرد أن تطأ قدم أي رقيق أي جزء من أراضي الجزر البريطانية فإنه يصبح حراً، وكان ذلك في عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م ، ولكن تجارة الرقيق واقتناء الأرقاء استمر في المستعمرات البريطانية تحت العلم البريطاني [4] ، إلا إنه يمكن القول إن هذا الحكم يُعدُّ أول لطمة أصابت تجارة الرقيق ، وبذلك انجزت المرحلة الأولى

---

[1] فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٥ .

[2] أحمد دياب ، لمحات من التاريخ الأفريقي ، ص٩٧-٩٨ .

[3] زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص٦٧ .

[4] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٥٧٢/٦ - ٣٥٧٣ .

من مراحل القضاء على تجارة الرقيق ، حيث شهدت الفترة التي أعقبت صدور هذا الحكم مضاعفة الهجوم على الرق ، وازدادت الآمال عند دعاة تحرير الأرقاء في إمكانية إلغاء الرق رسمياً [1] .

وفي عام ١١٨٧هـ/١٧٨٣م تشكلت في بريطانيا أول جمعية لتحرير الرقيق جعلت مهمتها الرئيسة مقاومة تجارة الرقيق لاسيما في غرب أفريقية ، وكانت هذه الجمعية أول جهة تتخصص في هذا المجال لافي بريطانيا فحسب بل في العالم كله ، وكان ذلك سبباً في تحريك طوائف جمعية الأصدقاء في المستعمرات البريطانية في الأمريكتين ؛ فطردت من عضويتها كل من امتلك رقيقاً ورفض تحريره [2]، وخلال تلك الفترة حقق دعاة تحرير الأرقاء نصراً جديداً حينما انضم إليهم رئيس الوزراء البريطاني وليم بت[3] (W. Pitt) الذي اقتنع بفكرة إنشاء مستعمرة على الساحل الغربي لأفريقية من أجل توطين الأرقاء الذين يمكن تحريرهم ، ونشر الثقافة الأوروبية في هذا الجزء من القارة ، وبناءً على ذلك تأسست شركة سيراليون، وصدر مرسوم يبيح لها إنشاء المستعمرة وإدارتها والتي سميت بسيراليون (Sieraleone) ، وبُنيت العاصمة فريتاون (Free Town) بعد محاولات عديدة، وسرعان ما نقل إلى هذه المستعمرة التي استؤجرت من أحد الزعماء الأفارقة [4]

---

(١) Coupland, R. , The Brifish Anti - Slavery Movement, p57.

(٢) جلال يحي ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص١٩٨ .

(٣) وليم بت : كان عضواً في البرلمان البريطاني في أول الأمر ، ثم صار رئيساً للوزراء في عام ١١٨٧هـ/١٧٨٣م ، واستقال في عام ١٢١٦هـ/١٨٠١م ، ثم عاد رئيساً للوزارة مرة أخرى عام ١٢١٩هـ/١٨٠٤م ، وتوفي في عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م ، انظر : محمد عبد المنعم يونس، مرجع سبق ذكره ، ص٤٥ .

(٤) بعد صدور قرار اللورد منسلفيد عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م حرر ما يقارب ١٥,٠٠٠ رقيق في انجلترا ، وكان الكثير من هؤلاء الأرقاء غير راغب في الاستقرار في بريطانيا ، وأصبح هؤلاء الأرقاء يشكلون =

أربعمائة من الأرقاء المحررين [1] .

وعلى كل حال فقد تعثرت الجهود الرامية لإلغاء تجارة الرقيق في بريطانيا لفترة من الزمن [2]، وذلك بسبب المقاومة أبداها التجار البريطانيون العاملين بها، إضافة إلى قيام الثورة الفرنسية في عام ١٢٠٣هـ /١٧٨٩م ، الأمر الذي أدى إلى إثارة اهتمام الرأي العام البريطاني أكثر من أي شيء آخر ، ولذا فلم تقم بريطانيا بعمل إيجابي لمقاومة هذه التجارة حتى عام ١٢١٩هـ /١٨٠٤م ، بينما كانت الدانمارك قد سبق وأن أصدرت مرسوماً ملكياً في رمضان من عام ١٢٠٦هـ/ ١٧٩٢م يقضي بإلغاء تجارة الرقيق ومنع رعاياها من ممارسة هذه التجارة ، ولكنها أمهلت رعاياها حتى عام ١٢١٧هـ/١٨٠٢م حتى يقوموا بتصفية أعمالهم والتحول إلى أعمال تجارية أخرى [3] .

وفي عام ١٢١٨هـ/١٨٠٥م أصدرت شركة الهند الشرقية تعميماً يقضي بأن نقل الأرقاء بواسطة أحد الرعايا البريطانيين يعتبر جناية تستوجب السجن ، وطبق هذا القانون في البنغال ، ومن هنا يمكن القول إن الحكومة البريطانية بدأت منذ ذلك التاريخ بالاهتمام بتجارة الرقيق العربية [4]، وأخيراً أصدر مجلس العموم

=

مشكلة للسلطات البريطانية فكان لابد أن تفعل لهم شيئاً ، وأسهم في تفاقم هذه المشكلة أن كثيراً من أولئك الأرقاء خاضوا حرب الاستقلال الأمريكية إلى جانب بريطانيا ، وبعد نهاية الحرب خشي هؤلاء الأرقاء بطش الأمريكيين ، فجرت محاولات لتوطينهم في نوفا سكوتيا (Nova Scotia) ، وفي جزر البهامس (Bahamas) ولكن هذه المحاولات لم تنجح ، ولذلك تقرر إرسالهم إلى سيراليون . انظر : فيج . جي. دي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٧ .

[1] محمد صفي الدين، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٣-١٠٤ ؛ جهاد مجيد محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٠.

[2] أحمد دياب ، لمحات من التاريخ الأفريقي ، ص٩٨ .

[3] زاهر رياض ، استعمار أفريقيا ، ص٨٠ .

[4] إسماعيل ياغي ، العلاقات البريطانية العمانية ، ص١٢٥ .

البريطاني (البرلمان) قراراً في عام ١٢٢١هـ/١٨٠٦م يقضي بإلغاء تجارة الرقيق في جميع الأراضي البريطانية ، وتمت موافقة مجلس اللوردات على هذا القرار في العام التالي، وقد نص القرار المذكور على تحريم نقل الأرقاء على جميع السفن التي ترفع العلم البريطاني ، ولكن تجب الإشارة إلى أن صدور هذا القرار لم يكن يعني إنهاء هذه التجارة ، ولكنه أبطل الصفة الرسمية لها ، حيث ظل بعض البريطانيين يمارسونها ولكن بطرق التهريب ، لاسيما وأن هذا القرار لم ينص على عقوبة معينة على من يعمل بها [1] .

وأصدرت بريطانيا في عام ١٢٢٠هـ /١٨٠٧م تشريعاً آخر يُلزم ربابنة السفن الأوروبية أن يقدموا تعهداً مكتوباً بألا يعملوا في تجارة الرقيق ، وطبق هذا التشريع في الولايات التابعة لبومباي [2] .

وفي عام ١٢٢٦هـ/١٨١١م صدر مرسوم يحدد عقوبات معينة لمن يعمل في هذه التجارة ، حيث نصَّت المادة الأولى من هذا المرسوم على تغريم كل من يخالف أحكام هذا القانون مئة جنيه استرليني عن كل رقيق يحاول بيعه أو نقله ، ونصت المادة الثانية على مصادرة كل سفينة تعمل في نقل الأرقاء ، كما نصت مادة أخرى على مصادرة الأرقاء موضوع المخالفة [3] ؛ ثم أصدرت الحكومة البريطانية قانوناً في عام ١٢٢٩هـ/١٨١٤م وضع حداً نهائياً لتجارة الرقيق باعتبارها عملاً من أعمال القرصنة [4] .

---

(١) زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص٦٩-٧٠ ؛ فيج ، جي . دي . ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٢٧؛ ويلسون ، الخليج العربي ، ص٣٤٩ ؛ دونالد ويدنر ، مرجع سبق ذكره ، نشر مكتبة الوعي العربي، ص١٠٠ .

(٢) إسماعيل ياغي ، العلاقات البريطانية العمانية ، ص١٢٥ .

(٣) زاهر رياض ، استعمار أفريقيا ، ص٨١ .

(٤) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص١٩٩ .

وبناءً على ذلك فقد تزعمت بريطانيا منذ ذلك التاريخ حملة عالمية لمكافحة تجارة الرقيق ، وعملت على إقناع الدول الأوروبية الأخرى بالتخلي عن هذه التجارة ، والتسليم لها بحق تفتيش السفن التي يشتبه في أنها تحمل رقيقاً وذلك لتحقيق أهداف عديدة سيتم تناولها لاحقاً .

وبدأت الجهود الدولية لمكافحة تجارة الرقيق حينما اجتمعت الدول الأوروبية في مؤتمر فينا [1] عام ١٢٢٩هـ/١٨١٤م لمناقشة نتائج الحروب النابليونية واستصدرت بريطانيا قراراً من خلال هذا المؤتمر اعتبرت فيه تجارة الرقيق عملاً من أعمال القرصنة [2] ، وتبيَّنت أهداف بريطانيا الاستعمارية من وراء هذه الحملة لمقاومة تجارة الرقيق حينما أخذت قراراً من المؤتمر يقضي بحقها في أن تتزعم مقاومة هذه التجارة ، وأن لها الحق في تفتيش السفن التي يشتبه في أنها تحمل أرقاء ، ومن المؤكد أن بريطانيا قامت بهذه الجهود بعد أن تحولت من تجارة الرقيق إلى أنواع أخرى من التجارة أكثر ربحاً ، إلا أن الحكومة الأسبانية لم تعط بريطانيا هذا الحق إلا بعد أن تسلمت الحكومة الأسبانية ٤٠٠,٠٠٠جنيه استرليني ، ودفعت بريطانيا للبرتغال ٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ؛ وذلك مقابل التسليم للحكومة البريطانية بهذا الحق، وبناءً على ذلك منعت البرتغال تجارة

---

[1] عقد هذا المؤتمر في الفترة من رمضان ١٢٢٩هـ / سبتمبر ١٨١٤م وانتهى في رجب ١٢٣٠هـ / يونيو ١٨١٥م ، وحضره أكثر من مئة وأربعون وفداً أوروبياً للمطالبة بتعديل الخريطة السياسية لأوروبا بعد إنتهاء الحروب النابليونية ، ويُعدُّ هذا المؤتمر أكبر المؤتمرات الدولية التي عقدت حتى ذلك الوقت بعد مؤتمر وستفاليا، وكان من ضمن قرارات مؤتمر فينا الدعوة إلى بعض المبادىء الإنسانية لمحاربة تجارة الرقيق، وحرية الملاحة في البحار والأنهار الدولية ، وإعادة تخطيط الحدود السياسية في أوروبا . انظر :
عبدالعزيز نوار ، وعبدالمجيد نعنعي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٥-١٥١ ؛
عبدالرحيم عبد الرحيم ، معالم التاريخ الأوروبي ، ص١٨٩-١٩١ .

[2] أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٠١-٤٠٢ .

الرقيق في المستعمرات البرتغالية ، وذلك في عام ١٢٣٠هـ/١٨١٥م ، وحُدد عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٣م موعداً نهائياً لإلغائها ، ولكن هذا الموعد تأجل حتى عام ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، إلا أن تجارة الرقيق في موزمبيق البرتغالية لم تتوقف إلا في عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م [١] ، وأصدرت الحكومة الأسبانية قرار يقضي بإلغاء تجارة الرقيق في ممتلكاتها بعد عام ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م ، وألغت السويد تجارة الرقيق بدءاً من عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م [٢]، وكذلك فعلت هولندا في عام ١٢٢٩هـ /١٨١٤م ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ألغت الرق رسمياً في عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م [٣] ولكن على الرغم من ذلك ظلت تجارة الرقيق

---

[١] جهاد مجيد محي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص٩١-٩٢ .

[٢] خطاب صكار العاني ، دور حركات الاستكشاف البحري والحركة التجارية الأوروبية في تجارة الرقيق، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٥ .

يذكر شوقي الجمل أن إلغاء تجارة الرقيق في هولندا كان في عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م بالاتفاق مع بريطانيا ؛ انظر : دور المجتمع الغربي ، ص٥٧ .

[٣] حددت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٢٠١هـ/١٧٨٧م موعداً لإلغاء الرق ووضعت ذلك ضمن بنود دستورها ، على أن تقوم السفن الأمريكية بوقف تجارة الرقيق اعتباراً من عام ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م ، ولكن ذلك لم يعمل به حتى انتهت الحرب الأهلية(Cirilwar) التي اندلعت في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م، وبعد انتصار الولايات الشمالية وتوقف الحرب في عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء تجارة الرقيق نهائياً ، وذلك في عهد الرئيس إبراهام لنكولن (Abraham Lincdin) ، وفي عام ١٢٣٦هـ/١٨٢١م اشترت جمعية التوطين الأمريكية منطقة ليبريا في غرب أفريقية وجعلتها مركزاً لنشاطها . انظر :

عبدالعزيز سليمان نوار، وعبدالمجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، ب . ط . دار النهضة العربية، بيروت ، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص١١٢-١١٣ ، ١٢٩ ؛

عبدالفتاح حسن أبو علية ، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ، ب . ط، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، ص٧٧ ، ١٢٠-١٢٢ ؛

شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ص٤٨ ، وفي عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م توقفت تجارة الرقيق نهائياً في البرازيل . انظر :

إبراهيم حركات ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٢ ؛ دونالد ويدنر ، مرجع سبق ذكره ، نشر مكتبة الوعي العربي ، ص١٠٢.

الأوروبية تمارس في شرق أفريقية وفي موزمبيق والسودان وفي نيجيريا وأماكن أخرى من أفريقية ، وذلك بمعرفة الحكومات الأوروبية ، فاتفقت بريطانيا مع فرنسا على التعاون على عدم إدخال الرقيق إلى ممتلكاتها ، وكان ذلك في عام ١٢٢٩هـ/١٨١٤م على أن تتوقف هذه التجارة نهائياً في عام ١٢٣٤هـ/١٨١٩م ، وسبب هذا التأجيل من أجل استقدام عدد من الأرقاء إلى جزيرة [١] هايتي [٢] .

وفي عام ١٢١٩هـ/١٨٣٤م تم تحريرجميع الأرقاء في بريطانيا ومستعمراتها، وذلك بجهود جمعية مناهضة الرق، ودفعت الحكومة البريطانية ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني تعويضاً لأصحاب الأرقاء المحررين ، حيث تم تحرير ما يقارب ٨٠٠,٠٠٠ رقيق [٣] .

والجدير بالذكر أن الدول الأوروبية كانت قد عقدت مؤتمر أكس لاشابل[٤] (Axi la Chspelle) في عام ١٢٣٣هـ/١٨١٨م الذي يعتبر استكمالاً

---

[١] زاهر رياض ، تاريخ غانة الحديث ، ص٧٢-٧٣ .

[٢] هايتي : تقع في البحر الكاريبي ضمن مجموعة جزر الهند الغربية أو الأنتيل الكبرى ، وتمثل الثلث الغربي لجزيرة هسبانيولا بالاشتراك مع جمهورية الدومينكان ، وتبلغ مساحة هايتي ١٧٠٨ أميال مربعة ، وتحدها الدومينكان من الشرق ، ويفصلها عن كوبا ممر ويندوارد البحري ، ويقوم اقتصادها على الزراعة ، وكانت مستعمرة أسبانية في أول الأمر ، ثم احتلتها فرنسا في عام ١١٠٨هـ/١٦٩٧م وأباد الأسبان السكان الأصليين من الهنود الأمريكيين ، وهجروا إليها آلافاً من الرقيق الأفريقي للعمل في الزراعة ، وحاول الأرقاء الثورة على فرنسا بمساعدة بريطانيا ، وفي عام ١٢٥٣هـ/١٩٣٤م احتلتها الولايات المتحدة الأمريكية . انظر :

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ٢/١٦٦٣-١٦٦٤ ؛

هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٥٧-٤٥٨ .

[٣] محمد عبدالمنعم يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٦ ؛ دونالد ويدنر ، مرجع سبق ذكره ، نشر مكتبة الوعي العربي ، ص١٠١ .

[٤] أكس لاشابل : تسمى أيضاً آخن ، وهي إحدى مدن ألمانيا ، تقع قريباً من الحدود البلجيكية والهولندية =

لما جرى بحثه في مؤتمر فينا المذكور ، وكانت تجارة الرقيق والقرصنة من أهم القضايا المطروحة للبحث في هذا المؤتمر ، إضافة إلى النظر في التنظيمات الدبلوماسية بين الدول المشاركة ، وضمان السلام في أوروبا ، وقد طرحت بريطانيا موضوع منع تجارة الرقيق وإلغائها ، فوافق المؤتمر على قبول التعهدات التي أعلنتها بعض الدول بشأن منع هذه التجارة ، إلا أن المؤتمر أخفق في إيجاد حل موفق لمشكلتي الرقيق والقرصنة [1] .

لقد شهد النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي زيادة في النشاطات الاستعمارية للدول الأوروبية ، لاسيما في قارة أفريقية ، وذلك راجع إلى التطور الصناعي الذي طرأ في أوروبا وزيادة الإنتاج عن الحاجة المحلية ، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الاعتماد على أساليب عسكرية جديدة ، وظهور سفن مزودة بمدافع قادرة على قصف الموانيء ، ونشر الدمار بسرعة فائقة ، بل أصبحت هذه السفن قادرة على السير في الأنهار باتجاه معاكس لاتجاه مياه الأنهار [2] .

ومنذ بداية القرن المذكور أحرزت بريطانيا قصب السبق في توجهاتها الاستعمارية وزيادة هيمنتها الدولية ، فبدأت تختلق الحجج الواهية لبسط نفوذها على مناطق متعددة ، فتدخلت في سلطنة عمان متذرعة بالإنسانية ومكافحة تجارة الرقيق في منطقة المحيط الهندي ، واشتركت مع فرنسا في تمويل النشاط

=

تعتبر من أقدم المدن الأوروبية ، وهي مركز صناعي مهم في ألمانيا ، وتعرضت للتدمير خاصة معالمها التاريخية خلال الحرب العالمية الثانية . انظر :

الموسوعة العربية الميسرة ، ٦٦/١ .

[1] عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم ، معالم التاريخ الأوروبي ، ص١٩٤-١٩٥ ؛ أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ١٢٥/١ .

[2] عبدالعزيز نوار ، وعبدالمجيد نعنعي ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠٨ .

التنصيري في شرق أفريقية وغربها ، وبناء على ذلك ازدادت معرفة الأوروبيين بالقارة الافريقية وازدادت الدعوة في أوروبا من أجل تنشيط العمل الأوروبي في أفريقيه باسم " رسالة الرجل الأبيض " ، أو باسم "مقاومة تجارة الرقيق" ، وتزعم هذه الدعوات رؤساء الشركات الأوروبية الكبرى ، ورجال السياسة ، ولم تلبث حتى أصبحت حجة مناسبة للدول الأوروبية للسيطرة على كثير من البلاد الأفريقية واستغلال مواردها [١] ، وهذا ما جعل بداية القرن الرابع عشر الهجري ، العقد التاسع من القرن التاسع عشر الميلادي وقتاً ملائماً لعقد مؤتمر دولي لتنسيق الجهود الاستعمارية الأوروبية في أفريقية ، بعد ظهور قوى استعمارية جديدة أهمها بلجيكا ، وإيطاليا ، وألمانيا .

وازدادت الحاجة لهذا المؤتمر بعد اشتداد التنافس الأوروبي حول الكونغو ، حتى تحول ذلك إلى أزمة دولية [٢] .

وهذا ما جعل المستشار الألماني بسمارك[٣] (Bismarck) يدعو إلى عقد

---

[١] المرجع نفسه ، ص٣٠٨-٣١١ .

[٢] عرفت تلك الأزمة باسم أزمة الكونغو ، وترجع أساساً إلى التنافس بين بلجيكا وفرنسا حول حوض الكونغو ، حيث أوفدت كل منها رحالة ليستكشف المنطقة ويعمل على نشر نفوذها ، كما يعمل على عقد معاهدات مع الزعماء الوطنيين ، وبازدياد حدة هذه المنافسة دعا بسمارك إلى عقد مؤتمر برلين لمناقشة هذه الأزمة. انظر :
السيد رجب حراز، أفريقية الشرقية ، ص٢٨٢-٢٩٠ .

[٣] بسمارك : هو أول مستشار لألمانيا بعد إعلان الأمبراطورية الألمانية عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ، عمل على بسط نفوذ بلاده على أجزاء من الدانمارك والنمسا ، وشن حرباً على فرنسا ، وترأس في عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م مؤتمر برلين الذي أعاد تنظيم الحدود بين دول البلقان ، وفي عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م أقام حلفاً ثلاثياً مع النمسا وإيطاليا ، وشارك في تقسيم أفريقية بين الدول الاستعمارية ، فكان نصيب بلاده الكميرون ، وتوجو ، وأفريقية الشرقية الألمانية ، وعرف الثلث الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي في أوروبا بعصر بسمارك ، وتوفي عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م . انظر :
أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ٢٥٢/١ ، المنجد في الأعلام ، ص١٢٨ .

مؤتمر دولي في برلين لمناقشة أزمة الكونغو ، ولوضع قوانين دولية لتنظيم الملاحة والتجارة في أفريقية ، ويذكر أحد الباحثين إن هذا المؤتمر هو الذي فتح الباب رسمياً للتسابق الاستعماري لاستغلال الموارد الأفريقية [١] .

بدأ المؤتمر أعماله في محرم ١٣٠٢هـ / نوفمبر ١٨٨٤م وشاركت فيه الدول التالية : ألمانيا ، فرنسا ، النمسا ، المجر ، بلجيكا ، الدانمارك ، بريطانيا ، إيطاليا ، هولندا ، النرويج ، السويد ، البرتغال ، روسيا ، اسبانيا ، الدولة العثمانية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وأصدر المؤتمر في جمادى الأولى من عام ١٣٠٢هـ/ فبراير من عام ١٨٨٥م قراراته التي تتألف من ثمان وثلاثين مادة [٢]، نصت المادة السادسة على ضرورة التزام الدول التي تمارس نفوذاً في الكونغو بأن تقوم بالقضاء على الرق وتجارته [٣] ، والواقع أن ما ورد في المادة السادسة يؤكد أن تجارة الرقيق لا تزال تمارس في القارة الأفريقية حتى هذه الفترة ، ويوضح بجلاء أن الدول الأوروبية تتخذ من هذه المسائل ذريعة للتدخل في شؤون المناطق الأخرى تمهيداً للسيطرة عليها واستغلال مواردها ، واسترقاق الأفارقة وهم في بلادهم .

ومن هنا فإن الدول الأوروبية التي نادت بهذا المبدأ الإنساني هي التي اتخذت صوراً أخرى للرق ، وتمثل هذا النوع الجديد من الرق في السياسة التي اتبعها الملك ليوبولد الثاني [٤] (Leopold 11) ملك بلجيكا في الكونغو بعد أن

---

[١] السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٥٣ .

[٢] من أهم ما صدر عن هذا المؤتمر : حياد إقليم الكونغو وحرية التجارة فيه ، إضافة إلى حرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر ، وأن تقوم الدول الأوروبية التي تريد استعمار أرض أفريقية بإخطار الدول الأخرى بالمناطق التي تضع يدها عليها ، وإذا ما أعلنت أي دولة أوروبية حمايتها على أرض أفريقية ؛ فمن اللازم أن يصاحب ذلك الإعلان وجود احتلال فعلي ، وليس مجرد ادعاء الحماية . انظر : عبدالعزيز نوار، وعبدالمجيد نعنعي ، مرجع سبق ذكره ، ص٣١٧-٣١٨ .

[٣] السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٢٨٨ .

[٤] ليوبولد الثاني : خلف والده في حكم بلجيكا عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م ، واشتهر في التاريخ الاستعماري
=

وافق مؤتمر برلين على أن يعهد بإدارتها إليه ، فكان البلجيكيون يجبرون السكان الأفارقة على العمل دون أجر مناسب ، واستخدموا وسائل الإرهاب لإجبار زعماء القبائل على توفير العدد اللازم من العمال لجمع المطاط والعاج ، فتبين للرأي العام العالمي أن أبشع الجرائم ترتكب في الكونغو على يد ممثلي ملك بلجيكا ، الذي أعلن عزمه في وقت سابق على تحقيق الأهداف الإنسانية !! ، التي مات لفنجستون - أحد المنصرين الداعين لقمع تجارة الرقيق لاسيما في منطقة شرق أفريقية - دون أن يحققها ، وقد ناقش مجلس العموم البريطاني هذه المسألة [1] ، إلا أن الحكومة البريطانية لم تتخذ إجراءاً ذا بال ضد بلجيكا .

وعلى الرغم من الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها بريطانيا مع بعض الدول العاملة في تجارة الرقيق لوقف هذه التجارة والسماح للأسطول البحري البريطاني بمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات ؛ إضافة إلى المؤتمرات الدولية التي نادت بوقف تجارة الرقيق ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً في نظر المسؤولين البريطانيين ، لاسيما بعد ازدياد الإسهام الفرنسي في تجارة الرقيق في شرق أفريقية ، ووجود تهريب للأرقاء بين المنطقة المذكورة والخليج العربي ، وبناء على ذلك أوعزت الحكومة البريطانية إلى ملك بلجيكا ليدعو إلى عقد مؤتمر دولي في بروكسل ، الهدف منه الخروج بعدد من الإجراءات الكفيلة بالقضاء التام على تجارة الرقيق

=

في أفريقيه بأنه شجع رحلات ستانلي بالمال والتأييد ، وأسس ما عرف باسم الجمعية الدولية الأفريقية ، وهي التي مهدت له الاستيلاء على الكونغو ، واعترف مؤتمر برلين بحقه الشخصي بملكية هذه المنطقة باسم (ولاية الكونغو الحرة) ، ولكنه لم ينجح في إدارة هذا الإقليم ، الأمر الذي اضطره إلى تسليمه إلى حكومة بلجيكا ، وتوفى عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م . انظر :

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ١٣٥٧/٢ ؛ المنجد في الأعلام ، ص٥٠٦ .

[1] شوقي الجمل ، دور المجتمع الغربي ، ص٤٨-٤٩ .

في أفريقية ، لاسيما في شرق القارة ، ويبدو للباحث أن بريطانيا كانت تستهدف من هذا المؤتمر إعادة فرض هيمنتها الدولية ، وتفعيل دور أسطولها البحري في مواجهة هذه التجارة ، والتأكيد على الاتفاقيات التي سبق وأن عقدتها مع بعض الدول لقمع تجارة الرقيق ، ويأتي ذلك في وقت خرجت فيه بريطانيا خالية الوفاض من مؤتمر برلين عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٥م ، خاصة فيما يتعلق بمطامعها في الكونغو .

وتأتي أهمية هذا المؤتمر لموضوع الدراسة أن كثيراً من القرارات التي صدرت عنه لها علاقة وثيقة بتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي [١] والمحيط الهندي ، خاصة وأن بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية من الدول التي اشتركت فيه وصدّقت على قراراته ، وهي القوى التي تتنافس على النفوذ في المنطقة في تلك الفترة .

لقد شهد هذا المؤتمر حضور ثلاثة وعشرون وفداً دولياً ، ما بين رؤساء دول أو ممثلين لهم ، مما يؤكد أن بريطانيا حشدت جهودها لتحقيق الهدف المنشود من وراء هذا التجمع الدولي [٢] ، في وقت زادت فيه رغبة كثير من الأفراد والجمعيات البريطانية في فتح شرق أفريقية للاستغلال الاقتصادي ، ونشر النصرانية فيها باعتبار ذلك أفضل وسيلة لقمع تجارة الرقيق [٣].

---

[١] ويلسون ، الخليج العربي ، ص٣٥ .

[٢] من أهم الدول التي شاركت في مؤتمر بروكسل : بريطانيا ، ألمانيا ، النمسا ، بلجيكا ، الدانمارك ، أسبانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، إيطاليا ، هولندا ، فارس ، البرتغال ، روسيا ، السويد ، الدولة العثمانية ، زنجبار ، انظر :

I . O . R . R /15/1/199, Political de Partment, " Gererd act of the Brussels Conference " , 2 july 1890, p.53

[٣] أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣٧ .

هذا إضافة إلى ما تسببت به كتابات الرحالة الأوروبيين [١] ؛ التي أظهرت منطقة شرق أفريقية على أنها المصدر الأول لتجارة الرقيق ، وأن الأرقاء هم أهم صادرات المنطقة ، وذلك في وقت شهدت فيه كثير من بلاد العالم كساد هذه التجارة ، ولكن هؤلاء الرحالة أكدوا ازدهار تلك التجارة ، وامتلأت كتاباتهم بوصف القرى المخربة ، والمعاملة السيئة التي لقيها السكان الأفارقة على يد تجار الرقيق العرب ، وأشاروا أيضاً إلى أن وصول رقيق واحد إلى الساحل يعني أنه تم صيد عشرة أرقاء مات منهم تسعة أثناء الطريق من سوء معاملة العرب ، وقلة الطعام الذي يتناوله الأرقاء ، ولذلك فإن كتابات هؤلاء الرحالة أدت إلى تنبيه الرأي العام الأوروبي إلى هذه القضية ، ومن هنا عقدت هذه الدول مؤتمر بروكسل تمهيداً للسيطرة على شرق أفريقية تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق[٢]، خاصة بعد ظهور آراء جديدة في أوروبا وخاصة في بريطانيا تدعو إلى إحلال التجارة المشروعة محل تجارة الرقيق ، بدلاً من اللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية التي تبين عدم جدواها [٣] .

وبناء على ذلك افتتح مؤتمر بروكسل في ذي الحجة من عام ١٣٠٧هـ ، يوليو ١٨٩٠م ، وجاء في اللائحة العامة لهذا المؤتمر أن الهدف من إقامته هو

---

[١] من أبرز هؤلاء الرحالة : دافيد ليفنجستون (David Livingstone) ١٢٢٨-١٢٩١هـ /١٨١٣-١٨٧٤م ، وريتشارد فرنسيس بورتون (Richard Francis Burton) ١٢٣٧-١٣٠٨هـ / ١٨٢١-١٨٩٠م ، وجون هانج سبيك (John Hanning Speke) ١٢٤٣-١٢٨١هـ /١٨٢٧-١٨٦٤م ، وفرني لوفيت كامرون (Verny Lovett Comeron) ١٢٦٠-١٣١٢هـ /١٨٤٤-١٨٩٤م ، وجوزيف طومسون (Joseph Thomson) ١٢٧٥-١٣١٣هـ / ١٨٥٨-١٨٩٥م .
انظر : السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٤٧-٤٨ .
Couplond : R . the Exploitation of East Africa p.p. 129-130 .

[٢] جلال يحيى ، التنافس الدولي في شرق إفريقية ، ص٦٦-٦٧ .

[٣] السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٢٣٨ .

تجديد المصادقة على القرارات التي اتخذت في فترات سابقة بين الدول ، وذلك لوضع نهاية للجرائم والدمار اللذين وجدا بسبب استرقاق الأفارقة ، ولحماية سكان القارة ، والعمل على نشر السلام والحضارة بينهم !! ، وذلك بالخروج بعدد من التوصيات التي تكفل إنجاز هذه المهمة [١] .

وجاء في المادة الأولى من لائحة المؤتمر إقرار الدول المشاركة أن أفضل السبل لقمع تجارة الرقيق داخل القارة الأفريقية تتمثل في تنظيم الخدمات الإدارية والقضائية ، والدينية ، والعسكرية في الأراضي الأفريقية الخاضعة لحماية الدول الاستعمارية ، وكذلك إيجاد مراكز استعمارية تُحتل بالقوة داخل القارة ، وإنشاء طرق حديدية تربط بين الساحل والمحطات الإدارية في الداخل ، وتسهيل الاتصال البرقي بين هذه المحطات ؛ وذلك لن يتم إلا بحظر استيراد الأسلحة النارية في الأراضي التي تعتبر مسرحاً لتجارة الرقيق [٢] .

وعلى كل حال فإنه من الصعوبة هنا أن نعالج القرارات التي اتخذتها الدول المشاركة في هذا المؤتمر في حملتها على تجارة الرقيق [٣] ، ولكن الذي يهمنا هنا هو ما يتعلق بالخليج العربي وشرق أفريقية .

بموجب المادة السادسة فإن الأرقاء المحررين سوف يتم إعادتهم إلى بلادهم قدر الاستطاعة ، وإلا فسوف يتم توطينهم في الأماكن التي تم تحريرهم فيها ، ونصت المادة العشرون والحادية والعشرون على أن تتخذ الدول الموقعة على هذه اللائحة خطوات جماعية أكثر فاعلية ؛ لقمع تجارة الرقيق في سواحل المحيط

---

(١) **I. O. R.** , R/15/1/199, Polical de portment " General act of the Brussels Confevence " 2 July 1890, p. 54 .

(٢) **I bid.** , p.55 .

(٣) بلغت مواد اللائحة العامة للمؤتمر ١٠٠ مادة ؛ انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١١) .

الهندي والخليج العربي ، وجاء في المادة الرابعة والعشرين أن الشروط التي في الاتفاقيات الدولية الخاصة بقمع تجارة الرقيق تبقى سارية المفعول إذ لم تتغير بهذه اللائحة [(١)] ، وهذا يعني أن المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع سلاطين عمان لمكافحة تجارة الرقيق لقيت قبولاً دولياً .

وتضمنت المادتان ٢٨ و ٢٩ من لائحة مؤتمر بروكسل ، أن الرقيق الذي يلجأ إلى إحدى السفن الحربية التي ترفع علم إحدى الدول الموقعة ؛ يتم تحريره فوراً ، وأن الرقيق الذي يتم احتجازه بدون رغبته على ظهر إحدى السفن الأهلية ، فإنه يمكن تحريره بواسطة أي وكالة تابعة لإحدى الدول الموقعة على هذه اللائحة [(٢)] .

أما فيما يتعلق بالأعلام ، فقد تضمنت المادة ٢٥ من اللائحة بأن تتعهد الدول الموقعة باتخاذ إجراءات فعالة لمنع انتهاك سيادة أعلامها ، ووقف نقل الرقيق بواسطة السفن التي ترفع أعلام هذه الدول ، واتفقت هذه الدول في المادة ٣٢ من اللائحة على أن لا يتم منح علم أي دولة من الدولة المذكورة للسفن المحلية إلا إذا كان المشرفون على السفينة أو المالكون لها من رعايا الدولة التي يرفعون علمها ، أو داخلين تحت حمايتها ، وأن يقدموا ما يثبت أنهم لم يشتركوا في تجارة الرقيق ، وأن يدفعوا تأميناً مالياً ، يكون ضماناً تسدد منه أي غرامات يلزمون بدفعها [(٣)] .

واتفقت الدول المشاركة في هذا المؤتمر على تبادل سريع للمعلومات التي

---

(١) **I bid .**

(٢) **I bid .**

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٥٩٠/٦ .

I.O.R. , R/15/1/199, Polical de portment " General act of the Brussels Confevence " 2 July 1890, p. 56 .

تقود إلى كشف المتورطين في تجارة الرقيق ، وذلك من خلال إنشاء مكتب دولي واحد على الأقل في زنجبار ؛ ليكون مركزاً للمعلومات التي يعتقد أنها تساعد على قمع تجارة الرقيق وذلك جاء في المادتين ٢٦ و ٢٧ [١] من اللائحة العامة للمؤتمر .

وأقر مؤتمر بروكسل أن للسفن الحربية التابعة للدول الموقعة على هذه اللائحة الحق في توقيف السفن ، وتستولي – إذا دعت الضرورة – على السفن التي تقل حمولتها عن ٦٠٠ طن ويشك في أنها تعمل في تجارة الرقيق ، وذلك وفقاً للمادتين ٢٢ ، ٢٣ من اللائحة المذكورة [٢] ، إلا أن فرنسا تقدمت بتحفظات معينة فيما يتعلق بحجز السفن التي ترفع العلم الفرنسي من قبل سفن الدول الأجنبية [٣] .

ومهما يكن من أمر فإن استقراء ما جاء في اللائحة يكشف أنها جاءت لإضفاء الصفة الدولية على الأعمال التي قامت بها بريطانيا تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق قبل ذلك ، خاصة في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ، ومما يؤكد ذلك أن بعضاً من مواد هذه اللائحة أخذ من لائحة مكافحة تجارة الرقيق التي تبنتها الحكومة البريطانية في عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م [٤] ، وفرضتها على سلطان عمان ، وسلطان زنجبار .

وتأكيداً لهيمنة الحكومة البريطانية جاء إعلان حمايتها على زنجبار متزامناً مع

---

(١) **I bid.**

(٢) **I bid.**, p. 55.

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٥٩٠/٦ .

(٤) **I.O.R.** , R/15/1/199, Polical de portment " General act of the Brussels Confevence " 2 July 1890, p. 62 .

مؤتمر بروكسل [1] ؛ كما وقعت اتفاقية مع سلطان عمان أعلنت فيها الحماية على السلطنة في عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م ، تحت ما يسمى اتفاقية الصداقة والتجارة والملاحة [2] .

ولكن بعد مؤتمر بروكسل إزدادت المنافسة البريطانية الفرنسية حول عمان، لاسيما بعد أن بدأت فرنسا بمنح أعلامها لبعض العمانيين الذين اتهمتهم بريطانيا بالمتاجرة بالرقيق ، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل القادم .

---

(١) Ingrams, W.H., op. cit ., p. 172 .

(٢) **I. O. R**. , R/15/6/252 File No. V111/65, Commercal Treaty 1891, Muscat Order in Cuncit 1915 .

المبحث الثالث :

أهداف بريطانيا من مقاومة تجارة الرقيق :

حينما تبنت بريطانيا مقاومة تجارة الرقيق في أوائل القرن الثالث عشر الهجري ، أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، كانت العوامل الإنسانية هي الدوافع المعلنة ، ولكن مع تطور الجهود البريطانية في مكافحة هذه التجارة بدأت تنكشف أهداف أخرى غير التي أعلنت من قبل ، لاسيما في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ومنطقة المحيط الهندي بشكل عام ، وتبين أن هذه الأهداف في مجملها أهدافاً استعمارية اتخذت الجهود الدبلوماسية والعسكرية في بعض الأحايين وسيلة لتحقيقها .

والواقع أن معظم الكتاب والباحثين الغربيين اغفلوا الدور السلبي لبريطانيا في تجارة الرقيق ، وركزوا في كتاباتهم على الدور (الإيجابي) ، الذي قامت به لمحاربة هذه التجارة والقضاء عليها [1] ، وعقد بعضهم مقارنة بين تجارة الرقيق التي كانت موجودة في شرق أفريقية والخليج العربي ، وبين موقف الإسلام من الرق ، وأنه يُبيح للمسلمين استرقاق الآخرين ، بل يدّعون [2] أن الإسلام فتح المجال للمتجارة بالرقيق باعتباره حقاً من الحقوق الدينية .

وبناءً على ذلك فإن مناقشة تجارة الرقيق مع الذين تأثروا بها بشكل مباشر تعتبر من الأمور ذات الحساسية البالغة ، ذلك أن الذين نشطت حملات مكافحة تجارة الرقيق من أجلهم – في الظاهر – لم يتمكنوا من إدراك أهداف الذين قاموا بهذه الحملات ، خاصة بعد أن حقق الأوروبيون أهدافهم الاستعمارية في شرق

---

[1] عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، ص١٠ .

[2] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣/٢ .

أفريقية [1] ، فزرعت الكراهية والحقد في نفوس الأفارقة على العرب ، وبخاصة العمانيين ، وعلى المسلمين بشكل عام ، و لم تكن ثورة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م في زنجبار [2] إلا دليلاً على ما حققه الأوروبيون والإنجليز بشكل خاص من نجاح في غرس الحقد والكراهية للعرب والمسلمين الذين حُملوا وزر تجارة الرقيق في شرق أفريقية في العصر الحديث .

وتأتي أهمية هذا المبحث من كونه محاولة لكشف الأهداف التي سعت بريطانيا لتحقيقها من وراء محاربتها لتجارة الرقيق ؛ وذلك في وقت انخدع فيه بعض الكتاب والباحثين المسلمين الذين اعتمدوا على المصادر الغربية في دراساتهم حول هذا الموضوع ، ولذلك جاءت معظم كتاباتهم ترديداً لمفاهيم الغرب ، وتسويغاً لحججهم [3] .

وعلى كل حال فقد تنوعت أهداف بريطانيا في هذا المجال ويحسن الوقوف هنا - بإيجاز على أهم الأهداف التي حاول البريطانيون تحقيقها بتبني فكرة الإنسانيين الداعية إلى مكافحة الرق وتجارته ، وهي كما يلي :

---

[1] أحمد المعمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٩ .

[2] في رمضان يناير من ذلك العام اندلعت ثورة مسلحة بقيادة الحزب الأفروشيرازي ، وخلع السلطان جمشيد بن عبدا لله ، واستهدف الثائرون القضاء على كل ما هو عربي ، فاعملوا القتل برقاب الرجال العرب واقتادوا النساء العربيات نحو الأسر والذل والاغتصاب ، وباعوهن في سوق النخاسة ، وأسفرت المجازر عن قتل ٢٣ ألف عربي في جزيرة زنجبار ، وقد شارك الإنجليز في هذه الثورة بفاعلية ، ومن أعظم أسباب هذه المذابح اتهام الإنجليز العرب بالمتاجرة بالرقيق وهذا ما أثار غضب الأفارقة . انظر :
سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١ من مقدمة المترجم ؛
السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٢٧٤-٢٧٥ ؛
سيد عبدالمجيد بكر ، مرجع سبق ذكره ، ٢/١٢١-١٢٢ .

[3] عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، ص١٠ .

أولاً : الأهداف السياسية :

اتخذت بريطانيا من مكافحة تجارة الرقيق ذريعة لتحقيق عدد من المكاسب السياسية ، وسواء أكانت هذه المكاسب عالمية أو إقليمية ، فقد كانت هي أبرز العوامل التي دفعت الحكومة البريطانية لتبني هذه القضية ؛ فعلى المستوى العالمي كان لبريطانيا ثلاث عشرة مستعمرة في أمريكا الشمالية ، عرفت هذه المستعمرات باسم انجلترا الجديدة (New England) ، وكانت هذه المستعمرات تزود بريطانيا بمنتجاتها من القطن ، والشاي ، والتبغ ، وغير ذلك من المنتجات التي يقوم عليها الأرقاء ، وفرضت الحكومة البريطانية على هذه المستعمرات رسوماً وضرائب باهظة ، وألزمتها أن تبيع منتجاتها للمؤسسات التجارية الإنجليزية فقط، وهذا ما أدى إلى تبرم القائمين من هذه المستعمرات باعتبار أن حكومتهم لا يهمها إلا مصالح بريطانيا فقط ، إضافة إلى تبرمهم من ارتفاع الضرائب التي يدفعونها لحكومتهم، فثارت بعض الولايات ضد الحكومة البريطانية، وكان من أشدها ثورة مدينة بوسطن (Boston) [1] عام ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م ، والتي قضى عليها الحاكم البريطاني بمذبحة مروعة عرفت بمذبحة بوسطن ، وهذا ما أدى إلى تزايد الغضب على بريطانيا لدى السكان ، فقرروا مجابهة الحكومة البريطانية ؛ فعقدوا مؤتمراً في مدينة فيلادلفيا [2] (Philadeiphia) في عام

---

(1) بوسطن : تقع هذه المدينة على رأس خليج يسمى باسمها ، وهي عاصمة ولاية ماساشوستس الأمريكية، تعتبر من أهم الموانىء الأمريكية ، ومنها صدرت أول صحيفة في العالم الجديد . انظر :
الموسوعة العربية الميسرة ٤٣٤/١ - ٤٣٥ .

(2) فلادلفيا : إحدى مدن ولاية بنسلفانيا الأمريكية ، وتقع عند مصب نهر ديلاوير في المحيط الأطلسي ، وتعتبر ثالث المدن الأمريكية وتتمتع بموقع طبيعي ممتاز ، وهي من أعظم الموانىء البحرية في العالم ، كانت عاصمة للولايات المتحدة عشر سنين من عام ١٢٠٤هـ - ١٢١٤هـ / ١٧٩٠-١٨٠٠م ، وكان لها دور في الثورة الأمريكية . انظر :
الموسوعة العربية الميسرة ١٣٥٠/٢ .

١١٨٨هـ/١٧٧٤م اشتركت فيه المستعمرات الإنجليزية الثلاثة عشر ، وتتابع انعقاده في العامين التاليين ، وفي شهر جمادى الأولى من عام ١١٩٠هـ/يوليو ١٧٧٦م أعلن المؤتمرون استقلال هذه المستعمرات عن بريطانيا [١] ، وهكذا ظهرت دولة جديدة عرفت باسم الولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية - والتي كانت تعتبر في فترة سابقة حقلاً إنتاجياً هائلاً لبريطانيا - أرادت الحكومة البريطانية توجيه ضربة مناسبة للاقتصاد الأمريكي القائم على الأرقاء ، فتزعمت مكافحة تجارة الرقيق عالمياً لتمنع اليد العاملة الرخيصة من الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، عقاباً لها على تمردها على بريطانيا من جهة ، وحرصاً على استمرار قوة الاقتصاد البريطاني من جهة أخرى ، هذا إضافة إلى أن وجود الأرقاء في المزارع الأمريكية يساعد على إنتاج كميات هائلة ورخيصة من القطن، والشاي، والتبغ ، وغيرها من المنتجات التي لا يقوى الإنتاج البريطاني على منافستها [٢] .

كما أن بريطانيا استخدمت مكافحة تجارة الرقيق لوضع المصاعب والعقبات أمام الدول الأوروبية التي تعتمد على الرقيق للعمل في زراعة مستعمراتها [٣] ، لاسيما فرنسا ، وهولندا ، وإسبانيا ، والبرتغال ، ذلك أن إعطاء بريطانيا نفسها الحق في إيقاف وتفتيش السفن التجارية الأجنبية ومصادرة ما عليها من أرقاء سيؤدي حتماً إلى نقص الأيدي العاملة في حقول القطن

---

[١] عبدالسلام الترمانيني، مرجع سبق ذكره، ص١٧٠؛ عبدالفتاح أبوعليه، تاريخ الأمريكتين، ص٥١-٥٨.

[٢] دونالد ويدنر ، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة على أحمد فخري وشوقي عطا الله الجمل ، ط١، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م ، ص٩٨ ؛ وقد تمت الاستعانة بهذه الترجمة لأن فيها زيادات عن الترجمة التي سبقت الاستعانة بها .

[٣] إسماعيل ياغي ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد ١٨ ، السنة ٦ ، تصدر عن مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ص١٨٣ .

وقصب السكر سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أم في الدول الأوروبية المذكورة آنفاً ، وبالتالي قلة الإنتاج وعدم منافسته للإنتاج البريطاني [1] .

واستغلت بريطانيا هذه القضية في التغلغل الاستعماري في القارة الأفريقية تحت ذريعة القضاء على تجارة الرقيق في مصادرها الداخلية ، خاصة بعد أن عمل الرحالة الأوروبيون على التمهيد لهذا التدخل الاستعماري ، وذلك بتهويل تجارة الرقيق العربية ، والمبالغة في الإحصائيات بهدف إثارة الرأي العام الأوروبي ، ومن أبزر هؤلاء ليفنجسنون الذي كان لكتاباته وتقاريره أثر كبير في كسب تعاطف الرأي العام الأوروبي ، فعمل على تصوير منطقة شرق أفريقية على أنها وكر من أوكار تجارة الرقيق ، ووصف دور العرب في هذه التجارة ، وأنهم يوثقون الأرقاء بعضهم ببعض ، ويُحَمِّلُونهم العاج ، وذلك في الطريق من الداخل إلى الساحل ، وهم خلال هذه الرحلة يعانون من لهيب السياط حتى إن كثيراً منهم يموتون في الطريق ، كما تحدث رحالة آخر عن سوق الرقيق في زنجبار ، فذكر أنه رأى بنفسه سبعمائة فتاة وهن معروضات لفحص لا يليق بالإنسان من قبل المشترين [2] ، وما من شك في أن هذه المزاعم تحمل من الكذب الشيء العظيم .

ولكن من المؤكد أن هذه الكتابات أدت إلى حشد التأييد لبريطانيا في تزعمها لمسألة مكافحة تجارة الرقيق ، ومن هنا استغل السياسيون الإنجليز هذه الفرصة في تحقيق المكاسب السياسية لدولتهم في شرق أفريقية والخليج العربي .

وبدأت بريطانيا في تنفيذ السياسة التي نادى بها هؤلاء الرحالة ، والداعية إلى القضاء التام على تجارة الرقيق ، وإضعاف العرب حتى يسهل على بريطانيا

---

[1] جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص١٩٩-٢٠٠ .

[2] جمال قاسم ، الأصول التاريخية ، ص٢٠٨ .

الاستيلاء على منطقة شرق أفريقية ، وبناء على هذا ادعت بريطانيا أن تدخلها المستمر في سلطنة عمان إنما هو نتيجة لعدم قدرة السلاطين العمانيين على مقاومة تجارة الرقيق ، ومن المعروف أن بريطانيا لم تكن في الواقع تعتمد على هؤلاء السلاطين في هذه المسألة إلا من الناحية الاسمية [1] .

وتظاهرت بريطانيا بالدفاع عن الأرقاء فراحت تعقد المعاهدات مع السلاطين وزعماء القبائل الداخلية لتقضي على تجارة الرقيق حسب الادعاء المعلن ، ولكنها اتخذت هذه الخطوة وسيلة للاحتفاظ باليد العاملة الرخيصة في القارة الأفريقية لتكون في خدمة الاستعمار ، ومن هنا يمكن القول إن بريطانيا جعلت من أبناء القبائل الأفريقية أرقاء في بلادهم ، وكانوا من قبل أرقاء خارج هذه البلاد [2] ، ويؤكد هذه الحقيقة أن بريطانيا كانت تعامل الأرقاء في مستعمراتها معاملة تقوم على الاستغلال بأبشع صوره [3] .

وحين استقراء السياسة التي اتبعتها الحكومة البريطانية في محاربة تجارة الرقيق في السلطنة العمانية يتبين أن هذه السياسة كانت تستهدف أساساً إلى بسط سيطرتها ونفوذها ، وحماية مصالحها في المنطقة [4] ، وقد أكد هذه الحقيقة أحد الدبلوماسيين الإنجليز الذين عملوا فترة طويلة في شرق أفريقية حينما ذكر أن مقاومة بريطانيا لتجارة الرقيق بمظاهرها المختلفة مجرد " دجل " [5] ، يأتي ذلك في وقت كانت فيه بريطانيا تعتقد بأن ممارسة تجارة الرقيق سواء في عمان أم في

---

(1) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص٢١٣ .

(2) أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، ط٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م ، ٦/٤٤٤-٤٤٥ .

(3) عبدالمالك التميمي ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، ص٧٩ .

(4) عبدالوهاب عبدالرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، ص٢٧ .

(5) سالمة بنت السيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٣ .

الخليج العربي بمردودها المادي الجيد تعتبر عائقاً أمام استعمارها للمنطقة ؛ إذ سيعمل المنتفعون من هذه التجارة ما يستطيعون لأجل استمرارها ، وهذا بدوره يؤثر على الخطط البريطانية للهيمنة على تلك البلاد . أما كيف يكون ذلك ؟ فإن أحد الباحثين الإنجليز يجيب عن هذا السؤال بقوله : " إن فشل منع تجارة الرقيق كان سيترتب عليه تعاون قبائل الساحل (العماني) مع الوهابيين (!!) في نجد ، وكان الوضع عموماً سيؤدي إلى عرقلة الجهود لبسط النفوذ البريطاني في منطقة الخليج " [1] .

وتتجلى الأهداف السياسية لبريطانيا من وراء تبنيها هذه المسألة إذا أدركنا الأهمية السياسية والاستراتيجية التي يمثلها موقع السلطنة العمانية بقسميها الأسيوي والأفريقي في نظر المسؤولين البريطانيين ، فمسقط تتحكم في مدخل الخليج العربي ، ولذا فهي تشرف على طرق التجارة والملاحة الدولية في المحيط الهندي وبحر العرب ، وخليج عمان ، وتشكل نقطة التقاء لهذه الطرق عبر تلك البحار ، ومن هذا المنطلق فإن السيطرة عليها من قبل أي دولة أخرى يمثل ضربة قاصمة لطرق المواصلات البرية والبحرية إلى شبه القارة الهندية ، ويشكل تهديداً للوجود البريطاني في الهند ، وبناءً على ذلك فإنه يمكن الاستفادة من موقع عمان والخليج بإنشاء المحطات التجارية ، وقواعد للأسطول البريطاني ، ومراكز استطلاع ومراقبة لشؤون المنطقة [2] .

ويؤكد تصريح أحد المسؤولين البريطانيين أهمية عمان في نظر الحكومة البريطانية لتنفيذ سياساتها حيث قال أحدهم : " إننا نعطي إمام مسقط معاشه

---

[1] عبد المالك التميمي ، الكويت والخليج العربي المعاصر ، ص٢٧٧ .

[2] محمد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ ؛
علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٠ .

السنوي ، ونملي عليه السياسة الخارجية ، وكل تدخل أجنبي في شؤون مسقط يعتبر موجهاً ضد بريطانية ، وإني مقتنع بأنه لن يمر زمن طويل حتى يحدد نص رسمي وضع هذه البلاد القانوني ويجيز لعلم صاحبة الجلالة أن يرفرف على قلعة مسقط " [1] .

وإذا كان الجزء الآسيوي من السلطنة العمانية بهذه الأهمية لدى البريطانيين، فقد بدأت حكومة الهند البريطانية جهودها في فرض سيطرتها على المنطقة منذ العقد الرابع من القرن الثالث عشر الهجري ، العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي .

أما الجزء الأفريقي من السلطنة العمانية فقد شهد خلال فترة البحث تنافساً سياسياً وتجارياً بين كل من البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين ، وإن كانت ملامح هذا التنافس قد بدأت قبل ذلك ، ولكن بعد استقرار الأوضاع السياسية في شرق أفريقية واستيلاء السلطان سعيد على الجزر المجاورة لزنجبار وخضوع كثير من مناطق الساحل له أصبحت السلطنة العمانية ذات أهمية استراتيجية واقتصادية على المستوى العالمي .

وأشارت التقارير الأمريكية إلى أن التبادل التجاري بين عمان والولايات المتحدة الأمريكية قد بدأ منذ عام ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م [2] ، وبدأ الأمريكيون يدركون الحاجة إلى اتفاقية ترعى مصالحهم في السلطنة العمانية فنجحوا في توقيع معاهدة تجارية وقنصلية مع السلطان سعيد في عام ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م [3]،

---

(١) محمد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٣ .

(٢) هيرمان إيلتس ، عمان والولايات المتحدة الأمريكية ، ص٩ .

(٣) **I . O . R .** V/23/217 Treaty between the United Ststes of American and his Highness the Imaum of Muscat , Concluded on the 21st September 1833, p.p. 262-264 .

وبموجب هذه الاتفاقية بدأ الأمريكيون يتمتعون بامتيــازات اقتصاديـة وقضائيـة ، وشعر السـلطان سـعيد بأهميتـه الدوليـة ، لاسـيما وأن هـذه أول اتفاقيـة تجاريـة يوقعها مع دولة كبرى ، ولذلك عمل على كسب المزيد من رضـا الأمريكيـين ، وعرض عليهم امتيازات تجارية خاصة في ممتلكاته الأفريقية مقابل أن يقفوا بجواره ويسـاعدوه بالسـلاح للاسـتيلاء علـى ممبسـه ، ولكـن الأمريكيـين لم يسـتجيبوا لطلبه[1] ، وكانت هذه التطورات في العلاقـات العمانيـة الأمريكيـة لا تتفـق مـع سياسة بريطانيا التي سعت حثيثاً لإبعـاد القـوى الدوليـة المنافسـة عـن السـلطنة العمانية من خلال معاهدات مكافحة تجارة الرقيق .

وعلى كل حال فإن عقد معاهدات تحت هذا المسمى بين السلطنة العمانيـة وبريطانيا يحقق للبريطانيين إبعاد النفوذ الفرنسي عن أراضـي السـلطنة ، ووقـوع السلاطين العمانيين تحت هيمنة المسـؤولين البريطـانيين ، خاصـة بعـد أن نجحـت فرنسا منذ وقت مبكر في إبرام معاهدة تجارية وقنصلية مع السلطان سعيد في عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م [2] .

وعزز الفرنسيون هذه المعاهدة بمثلهـا في عـام ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م ، ولكـن هذه المعاهدة لم تحقق النتائج المرجوة منها ، إذ سارع البريطـانيون لعقـد معـاهدة لمكافحة تجارة الرقيق مع السلطنة في العام نفسه [3] .

وتمكن الفرنسيون من خطب ود السلطان سعيد في عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م

---

(١) رأفت غنيمي الشيخ ، صلات عمان بالولايات المتحدة الأمريكيـة ، ط٢ ، نشـر وزارة الـتراث القومـي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م ، ص١٨ .

(٢) **Arch. Nat.** Rapport du Ministere de la Maris mars 1808, op.cit..., dossier 4, p.3
وقد أقرّت هذه المعاهدة سلماً دائماً بين البلدين ، وضمـان حريـة التجـارة ، ومكنـت فرنسـا مـن تعيـين وكلاء تجاريين في مسقط وبقية المدن العمانية .

(٣) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٥-١٠٦ .

في وقت شهدت فيه علاقاته مع بريطانيا شيئاً من الفتور الذي تزامن مع تجدد أطماع محمد علي في الجزيرة العربية[1]، ولعل هذا ما دفع حكومة الهند البريطانية إلى التوصل سريعاً إلى معاهدة جديدة مع السلطان سعيد ، وذلك في العام التالي، وكانت مسألة مكافحة تجارة الرقيق من أهم بنودها ، ولكن ذلك لم يمنع من عقد معاهدة أخرى بين فرنسا والسلطنة العمانية في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

ومن هذا المنطلق فإن مقاومة تجارة الرقيق كانت حجة كافية عند بريطانيا للوقوف في وجه النفوذ الفرنسي في الخليج العربي وشرق أفريقية ، خاصة وأن فرنسا سعت في تلك الفترة للحصول على امتيازات [2] في شرق أفريقية ، بعد أن فقدت جزيرة موريشوس على يد بريطانيا ، هذا إضافة إلى التعاون الذي كان قائماً بين فرنسا ومحمد علي ، الذي امتد نفوذه إلى مصوع وسواكن على ساحل البحر الأحمر ، وإلى الإحساء ، والبحرين ، ولذا قامت بريطانيا بتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في البحر الأحمر ، فاحتلت سوقطرة [3] في عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م ، وعدن في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م [4] .

ومهما يكن الأمر فإن بريطانيا حرصت على مواجهة التحديات الفرنسية

---

(1) **Aff. Etr., Rapport** de M.laplace Sur Moke et Sur gl Commerce de L,Arabie, 1838, MD Asia 26, fo la 3 .

(2) **I . O. R.,** V/23/217 Treaty Concluded on the 17th November 1844, op. cit.., p.p. 266-271.

(3) سوقطرة : جزيرة تقع في المحيط الهندي بمحاذاة ساحل شرق أفريقية وخليج عدن وتبعد عن رأس جواردفوي على الساحل الأفريقي ١٥٠ ميلاً ، وتبعد حوالي ٥٠٠ ميل عن عدن ، وتقع هذه الجزيرة على الطريق التجاري إلى الهند ، وتسيطر على مدخل البحر الأحمر . انظر :
جاد طه ، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية ، ط٣ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ب . ت ، ص١٧ .

(4) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٠-١٢١ .

في السلطنة العمانية بطرق دبلوماسية ، فدخلت بمعاهدات سياسية وتجارية مع السلطنة حتى تبعد الدول الأخرى المنافسة عن المنطقة ، وما إن خفَّت حدة التهديد الفرنسي في بعض السنوات خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي حتى استغلت بريطانيا تلك المعاهدات في التدخل في شؤون السلطنة الداخلية بطريقة مباشرة [1] ، أدت إلى توجيه السلطنة بما يتفق مع السياسة البريطانية ، وكانت مكافحة تجارة الرقيق إحدى الذرائع التي أدت إلى تحقيق ذلك ، لاسيما وأن معظم الرقيق في منطقة الخليج العربي كان يُصدر من ممتلكات السلطان سعيد ، وكان القناصل البريطانيون يتدخلون في شؤون السلطنة الداخلية بحجة التأكد من تنفيذ هذه المعاهدات ، كما أخذت الأساطيل البحرية البريطانية تجوب منطقة المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي بحجة متابعة تنفيذ السفن التجارية للسياسة البريطانية في مجال مكافحة تجارة الرقيق .

وإجمالاً يمكن القول إن بريطانيا اتخذت من مقاومة تجارة الرقيق ذريعة لتحقيق أهدافها الاستعمارية في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ، فنجحت في إبعاد القوى المنافسة ، وأمنت خطوط مواصلاتها إلى الهند ، واستحوذت على سلطنة عمان ، من خلال سياسة عقد المعاهدات مع السلطنة وهو ما سنتناوله لاحقاً .

---

[1] عائشة المسند ، التنافس البريطاني الفرنسي حول عمان ١٢١٣-١٣٢٣هـ/١٧٩٨-١٩٠٤م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب للبنات ، الرياض ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، ص١٥٢ .

ثانياً : الأهداف الاقتصادية :

شهدت بريطانيا - بشكل خاص - في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي ما عُرف باسم الثورة الصناعية [1] ، الأمر الذي

---

[1] سبقت بريطانيا سائر الدول الأوروبية في مجال الصناعة ، وكان من أهم أسباب ذلك وفرة الفحم والحديد وتقارب مناطقهما وبالتالي سهولة نقلهما باستخدام الطرق المائية ، وكانت حقول الفحم في بريطانيا أكبر من غيرها في الدول الأوروبية الأخرى وأقرب إلى الموانىء المهمة ، هذا إضافة إلى أن مناخ بريطانيا مناخ رطب وهو ما يلائم الصناعات القطنية ، وأسهمت القوة المائية المتوفرة في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من انجلترا في إدارة الآلات ، وقد أضفت هذه الطاقات الخام أهمية كبرى لبريطانيا في هذا المجال ، وكان عدم ترفع نبلاء بريطانيا عن كسب المال من خلال العمل الصناعي سواء أكان في المصانع أم في المناجم ، والرغبة في تأمين انجلترا وعدم تعرضها لأي غزو خارجي ، كل هذه الأسباب هيأت بريطانيا لتكون مكاناً مناسباً للثورة الصناعية ، وخلال القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي استطاعت بريطانيا أن تنشيء تجارة دولية ناجحة عبر البحار ، وكونت من وراء هذه التجارة فائضاً مالياً عالياً ، الأمر الذي دفعها إلى توسيع مداخيلها الاقتصادية ، فعملت على إزالة الغابات واستنزاف مصادر الفحم النباتي ، وهذا ما أدى إلى الاتجاه إلى الفحم الحجري، وعلى كل حال فقد نتج عن النمو التجاري والصناعي نقص في الأيدي العاملة ، وهذا كان حافزاً لاختراع الآلات التي يمكنها توفير الطاقات البشرية . وكان الأخذ بأسباب العلم ونبوغ عدد من العقول المخترعة من أعظم أسباب التقدم الصناعي ، ومثال ذلك جون كاي (John Kay) النساج الذي اخترع المكوك الطيار (the Flxing Shuttle) الذي زاد من الإنتاج ثلاثة أمثال ما كان ينتج سابقاً ، وجيمس هرجريفز (James Hargreaves) الذي اخترع وطور آلة للغزل تمكن الغزال من أن يدير ١٢٠ مغزلاً ، وتمكن جيمس واط (James Watt) من اختراع المحرك البخاري. وفي عام ١٢١٧هـ/١٨٠٢م استطاع ريتشارد تريفنك (Richard Trevithich) أن يخترع القاطرة ، ولم يلبث جورج ستيفن (George Stephenson) أن اخترع القاطرة البخارية ، وفي الوقت نفسه بدأ باستخدام المحرك البخاري في النقل البحري . ومن هذا المنطلق قضي على النظام الزراعي الإقطاعي ، وحلّت الآلة محل اليد العاملة في كثير من نواحي الإنتاج . انظر :

عبدالرحيم عبدالرحيم ، معالم التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر ، ص٢٢٦-٢٢٩ ؛

أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ١/٤٤٥ ؛

هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ب.ط، دار المعارف، القاهرة،ب.ت،ص٤٣٢-٤٣٧ .

أدى إلى اختراع الآلات ، ولم تعد الأعمال الاقتصادية بحاجة إلى الأيدي العاملة من الرقيق ، وصارت بريطانيا أحوج ما تكون إلى الرقيق في أرضه لتمتص نتاج جهده ، ونتاج أرضه ، خاصة وأن بريطانيا بدأت في تلك الفترة مرحلة جديدة من الاستعمار الذي تركز على القارة الأفريقية والخليج العربي وشبه القارة الهندية ، إلا أن جهودها تمحورت في غرب القارة الأفريقية وشرقها ، والخليج العربي ، وكانت المناطق الأفريقية لا تزال بكراً وغنية بالمواد الأولية التي تحتاجها الصناعات البريطانية ، هذا بالإضافة إلى أن هذه المناطق تعتبر سوقاً واسعة يمكن من خلالها تصريف الفائض من الإنتاج الصناعي [1] ، ويمكن إجمال الأهداف الاقتصادية لبريطانيا من وراء تبنيها مكافحة تجارة الرقيق من خلال النقاط التالية :

١ – إن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي من أكبر المستعمرات البريطانية في فترة سابقة ، تعتبر حقلاً إنتاجياً كبيراً يستوعب الغالبية العظمى من الأرقاء المصدرين من أفريقيه ، وفي عام ١١٩٠هـ/١٧٧٦م حصلت على الاستقلال من بريطانيا في وقت كانت فيه حقول القطن ، وقصب السكر الأمريكية في حاجة ماسة لجهد الأرقاء ، ومن هنا فإن منع الأمريكيين من الحصول على الرقيق إما بمنع تصديره أو بمصادرته يعني حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من اليد العاملة الرخيصة عقاباً لها على تمردها من جهة ، وحرصاً على استمرار أداء الاقتصاد البريطاني ، ذلك أن وجود الأرقاء في أمريكا يعني أن إنتاجها سيكون رخيصاً وبالتالي فإن الإنتاج الإنجليزي لا يستطيع مجاراته طويلاً ، ويؤكد هذه الحقيقة ما

---

[1] جلال يحيى، التنافس الدولي ، ص٢٢-٢٣ ؛ عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم ، علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ب . ط . ، طبع ونشر دارة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، ص٢٢٨ .

نصت عليه معاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م [١] ، بين السلطان سعيد وبين بريطانيا ، والتي أكدت على حظر بيع الرقيق وتصديره من ممتلكاته إلى الدول النصرانية ، ومنع أصحاب السفن العمانية من نقل الأرقاء من أراضي السلطنة إلى المستعمرات الأوروبية .

٢ – كانت النظم الاقتصادية في منطقة شرق أفريقية والخليج العربي تعتمد إلى حد بعيد على الأرقاء ، إضافة إلى اعتماد الأمراء المحليين في شبه القارة الهندية على الأرقاء للعمل في قواتهم المحلية ، وبعض القطاعات الإنتاجية ، ومن هذا المنطلق فإن محاربة تجارة الرقيق ستعمل على إضعاف الأمراء المحليين في هذه المناطق ، وتدمر القطاعات الإنتاجية التي تقوم على أكتاف الأرقاء ، وهذا يعني إضعاف التاجر ، والمزارع العربي والأفريقي والهندي ، لصالح نظام الاستغلال الرأسمالي الإنجليزي ، ذلك أن من مجالات عمل الأرقاء في السلطنة العمانية حماية القوافل وحراستها ، والعمل في الإنتاج الزراعي ، إضافة إلى استخدام هؤلاء الأرقاء للعمل بالجيش ، فكانوا يُشكلون قوة لا يستهان بها [٢] ، ومن هنا فإن منع تجارة ا لرقيق يعني إلحاق الضرر البالغ بكل هذه الأعمال ، وبالتالي تحطيم النظام الاقتصادي في السلطنة العمانية .

٣ – سبقت الإشارة إلى أن جزءاً من دخل السلطان سعيد يأتي من الرسوم الجمركية التي يفرضها على كل رقيق يصل إلى ممتلكاته أو يُصدر منها ، وإلغاء تجارة الرقيق يعني فقد السلطان العماني لمصدر مهم من مصادر دخله ، وبناءً على ذلك فإن بريطانيا وقفت معه عوضاً عن تضحيته ، وليكون أداة طيعة

---

(١) I . O . R . F/4/913, Letter from farifay Moresby Caption Majaty,s Ship Menai to Sir Robertt Fanguhar, in 29th August 1822, p.p. 385-491 .

(٢) جلال يحيى ، التنافس الدولي ، ص٢٣ .

في تنفيذ السياسة البريطانية الرامية إلى السيطرة على مقدرات المنطقة ، كما أن السلطان العماني سيفقد الدعم الشعبي له بخضوعه لبريطانيا في هذه المسألة ، وظهر ذلك جلياً بعد وفاة سعيد بن سلطان إذ يعتبر توقيع السلطان تركي بن سعيد [(1)] على معاهدة حظر تجارة الرقيق في عام١٢٩٠هـ/١٨٧٣م [(2)] أكبر دليل على استعداد هذا السلطان للتعاون مع بريطانيا في هذه المسألة مقابل تأييد البريطانيين لحكمه ولو أدى ذلك إلى التضحية بشعبيته .

٤ – كان المسؤولون البريطانيون يأملون أن تحقق مكافحة تجارة الرقيق في سلطنة عمان بشكل خاص ومنطقة الخليج بشكل عام تأثيراً سلبياً على التجارة والملاحة في المنطقة ، ولهذا تضمنت المعاهدات التي عقدت بين بريطانيا وسلطنة عمان في هذه المسألة حق الأسطول البريطاني في تفتيش السفن العمانية التي تشترك في تجارة الرقيق ومصادرتها ، وتكمن الخطورة هنا في أن هذا الحق أعطي دون قيد أو شرط ، فعمل ضباط الأسطول البريطاني على استغلال هذه المسألة استغلالاً سيئاً ، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر البالغ بالملاحة والتجارة العمانية ، بل والخليجية عموماً ، ففي أول الأمر كانت التعليمات البريطانية تنص على اقتياد السفن العاملة في تجارة الرقيق إلى أقرب محكمة إما في عدن أو بومباي أو رأس الرجاء الصالح لتقديم ربابنة هذه السفن للمحاكمة ومصادرة سفنهم ، إلا أن هذه التعليمات لم تؤد إلى نتائج ملموسة لصالح البريطانيين ، فأصدر

---

(1) تركي بن سعيد : هو الابن الخامس لسعيد بن سلطان ، ولد في عام ١٢٤٧هـ /١٨٣٢م عاش فترة طويلة في زنجبار ، وفي عام ١٢٦٧هـ/١٨٥١م عينه والده والياً على صحار ، وتولى حكم عمان بعد عزان بن قيس عام ١٢٨٧هـ/١٨٧١م حتى وفاته في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م . انظر : الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠ .

(2) سيتم تناول تفاصيل هذه المعاهدة في المبحث القادم .

المسؤولون البريطانيون تعليمات تعطي ضباط الأسطول البريطاني الحق في تدمير السفن التي يستولون عليها وهي تحمل الأرقاء ، بحجة أن إمكانياتها لا تسمح بأخذها إلى محكمة عدن أو بومباي أو رأس الرجاء الصالح ، وبناء على ذلك أصبحت معظم السفن العمانية في نظر هؤلاء الضباط غير صالحة للملاحة فقاموا بتدميرها و لم يكن مصير السفن التي قُدمت للمحاكمة بأفضل من تلك التي دمرت ، نتيجة لجهل العمانيين باللغة الإنجليزية وبالقوانين البريطانية المتعلقة بمكافحة تجارة الرقيق[1] وزاد من تفاقم هذه المسألة أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت قبل عام ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م دفع مكافآت مالية لكل سفينة من سفن الأسطول البريطاني تقبض على سفينة تحمل على متنها أرقاء ، فكان ضباط السفن البريطانية يحاولون القبض على كل سفينة عمانية أو خليجية للحصول على المكافأة ، ويؤكد هذه الحقيقة ويب (Webb) الذي كان يعمل قنصلاً للولايات المتحدة الأمريكية في زنجبار في تلك الفترة وذلك عندما قال : " بأنه في سنة ١٨٦٨م/١٨٦٩م (١٢٨٥هـ/١٢٨٦هـ) دمر الأسطول البريطاني كثيراً من السفن العربية يدفعهم إلى هذا العمل الحماس أو الجوائز المالية ، وأن هناك أكثر من سبعين سفينة عربية قد دُمرت خلال هذه السنة وأحرقت دون أن يرتكب أكثرها أي جرم " [2] .

٥ – أدت الإجراءات التي يقوم بها ضباط الأسطول البريطاني ضد السفن العمانية التي تتهم بأنها تعمل في تجارة الرقيق إلى القضاء على السفن العمانية التي

---

[1] عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ، ب . ط ، طبع ونشر دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٦٤؛ كيلي، مرجع سبق ذكره ، ٢/٤٠٨-٤٠٩، ٤١٢ .
Colomb, R.N., op. cit., p.p. 71-75 , 77 .

[2] عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص٦٤ .

تعمل في نقل التجارة المشروعة بين شرق أفريقية وسلطنة عمان ، ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من حمولاتها ، تحت ذريعة وجودها على سفن تعمل في تجارة غير مشروعة ، وترتب على ذلك تدهور التجارة العمانية ، وانتقال ملكية السفن التجارية الكبيرة إلى الهنود ، وذلك منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي [١] ، وكان البريطانيون إذا ما وجدوا أرقاء على السفن العمانية فإنهم يأخذونهم ويعملون على تدريبهم للعمل في الزارعة ، فيستغلون الأرقاء فترة معينة من الزمن دون دفع أي ثمن لهم مقابل ذلك [٢] .

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن السفن العمانية لم تكن تعمل - بطبيعة الحال - في تجارة الرقيق فقط ، وذلك لوجود ارتباط وثيق بين التجارة العادية وبين تجارة الرقيق بحيث لايمكن الفصل بينهما ، وهذا ما يُقر به المقيمون البريطانيون في الخليج العربي ، وعادة ما تكون السفن التجارية العمانية وهي في طريق عودتها من أفريقية أو منطقة البحر الأحمر محملة بالبن والعاج والأخشاب لبناء السفن إضافة إلى بعض الأرقاء ، ومن هنا فإن تدمير هذه السفن ومصادرة هذه البضائع فيه ضياع لأموال العمانيين وهدم للصلات التجارية القائمة بين هذه المناطق وعمان، وذلك حتى يسهل السيطرة على السلطنة بعد إفقار أهلها وتجويعهم [٣] .

٦-كان الوجود الفرنسي في جزيرة مدغشقر، يُشكل تهديداً للمشروعات الاقتصادية البريطانية في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، في وقت حاول فيه الفرنسيون أخذ موافقة سعيد بن سلطان على التنازل لهم عن جزء من زنجبار ليقيم بها مزارعون فرنسيون ، وليكن منطلقاً للتبادل التجاري بين منطقة الخليج

---

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٢-١٤٣ .

(٢) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص٢١٤ .

(٣) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٤ .

العربي وسواحل شرق أفريقية [1]،ومن هذا المنطلق خشي المسؤولون البريطانيون من أن يحظى هذا الطلب بموافقة السلطان العماني ، وبالتالي ازدياد حدة المنافسة البريطانية الفرنسية حول عمان في تلك الفترة ، ولهذا جاءت معاهدات منع تجارة الرقيق ، لتقضي على العلاقات التجارية القائمة بين السلطنة العمانية والدول الأخرى ؛ وهذا ما سهل لبريطانيا الاستفادة من مقدرات المنطقة .

---

[1] **Aff. Etr**. Instructions Remises par le Governehy de Bourbon, M.Cuvillier Au Lieutenant de vaisseau vailhen, capitaine de la Gabore le Madagascar, Saint-Denis, le 15 Janvier 1834, MD. Afriqua 197, F4a 18.

ثالثاً : الأهداف الاستراتيجية :

يُعتبر الخليج العربي وبحر العرب من المواقع الاستراتيجية المهمة في مجال المواصلات البحرية العالمية ، وفي مجال السياسة الأمنية التي اتبعتها بريطانيا للمحافظة على أمن مستعمراتها في الهند ، إضافة إلى وجود عدد من الطرق التجارية المستخدمة منذ أمد بعيد [١] ، واكتسب موقع سلطنة عمان أهمية كبيرة في منطقة الخليج العربي فهو بشكل عام نقطة التقاء لعدد من الطرق التجارية والملاحية الدولية ، كما أن للسواحل العمانية أهمية كبيرة بالنسبة لحركة الملاحة في المنطقة لأن موانيء السلطنة هي الموانيء الأولى التي تستقبل السفن القادمة من خارج المنطقة كما أنها آخر موانيء الخليج العربي التي تودع السفن المبحرة منه إلى المحيط الهندي [٢] .

وبناء على ذلك يمكن القول إن الادعاء بمحاربة تجارة الرقيق اتخذته بريطانيا وسيلة للمحافظة على مستعمراتها في المحيط الهندي وجنوب آسيا ، وتأمين خطوط مواصلاتها إلى هذه المناطق ، لاسيما وأن بحر العرب بشكل خاص يمثل همزة وصل بين المحيط الهندي والخليج العربي من جهة ، وبين المحيط الهندي والبحر الأحمر من جهة أخرى ، ولهذا فإن مرابطة قوة من الأسطول البريطاني في هذه المنطقة الاستراتيجية تحت دعوى محاربة تجارة الرقيق فيه حماية للهند ، ومحافظة على طرق المواصلات المارة عبر هذه البحار [٣] ، وإبعاد للقوى الدولية المنافسة عن المنطقة ، كما ستعمل على تأكيد السيادة البحرية للأسطول

---

(١) محمد الفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠ .

(٢) شوقي عبدالقوي عثمان ، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية ، ب . ط ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥١، إصدار ونشر المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت، ١٩٩٠م، ص١٧٦-١٧٨ .

(٣) علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٢ .

البريطاني ، وهذا سيؤدي حتماً وبشكل تدريجي إلى تحجيم القوة البحرية للدول الأخرى ، وسيعمل على القضاء على التجارة العمانية وعلى القوة البحرية للخليجيين بشكل عام نتيجة لمصادرة سفنهم وما عليها إذا ما اتهمت بأنها تعمل في تجارة الرقيق ، وسيتبع ذلك ضياع رؤوس أموال سكان المنطقة [١] ، ولذا يمكن رصد المدى الاستراتيجي للسياسة البريطانية في المنطقة ، بأنه يرتكز على كبت القوى المنافسة سواء المحلية أو الأجنبية ، مع زيادة فاعلية الأسطول البريطاني ، يواكبه في الوقت نفسه ضغط سياسي على الحكام المحليين عن طريق محاربة تجارة الرقيق .

وعليه فإن السيطرة على المناطق الاستراتيجية في منطقة الخليج تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق كانت من أبرز المهام التي أنيطت بالمقيمين السياسيين البريطانيين في منطقة الخليج العربي لاسيما في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، ففي عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م كتب لويس بيلي المقيم البريطاني في الخليج في تلك الفترة خطة مفصلة لتثبيت نفوذ دولته في المنطقة ، وذلك عندما طلب نقل المقيمية البريطانية من بوشهر على الساحل الفارسي إلى إحدى المناطق الخاضعة للسلطان العماني في مدخل الخليج العربي ، ويعلل بيلي ذلك بقوله : " بأن بوشهر ليست أفضل مكان لمكافحة تجارة الرقيق، فالنقطة الاستراتيجية التي يمكن منها مكافحة هذه التجارة (هذا لو أمكن القضاء عليها بالقوة) هي ذلك المضيق الضيق بين رأس جاشك (Jashak) ورأس مسندم[٢] (Musandam) في مدخل الخليج ذلك بأن رسو سفينة بخارية

---

[١] جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص٢٠٠ .

[٢] رأس مسندم : شبه جزيرة طولها ميلان وعرضها ما يقارب نصف ميل ، سطحها وعر وسواحلها متعرجة ، وهي أقصى امتداد لنفوذ السلطنة العمانية من الشمال ، انظر :

=

هناك، وقواربها منتشرة حولها ، يضمن مراقبة كل الأساطيل الداخلة إلى الخليج بيسر ، أكثر مما تستطيعه عشر سفن تطوف في الخليج وراء كل سفينة تستطيع بمجرد دخولها إلى الخليج أن تلازم الإبحار على الساحل الضحل وتصل لموانىء الرقيق الملاصقة " [1] .

ثم يؤكد أيضاً أن هذا الموقع من ممتلكات السلطان العماني-حليف بريطانيا الأول في الخليج العربي وشرق أفريقية - يتميز بعدد من الإمكانيات التي تؤهله ليكون ميناءً تجارياً لبريطانيا في المنطقة - ومقراً للمقيمية السياسية ، ومحطة رئيسة للاتصالات البرقية في المنطقة ، ومخزناً للفحم ، وموقعاً مهماً لمكافحة تجارة الرقيق ، ونقطة انطلاق عامة لنشر النفوذ البريطاني في منطقة الخليج ، ويذكر هذا العسكري البريطاني - بأسلوب يتسم بالغطرسة وتفوح منه رائحة العنصرية والغرور - إن من مميزات هذا الموقع أنه سيكون " مركز إشعاع حضاري (!!) وسط خضم الهمجية على طول شاطىء العرب ، يُتغلب على هذه الهمجية باستخدام الأساليب اللطيفة والصحية - والطبيعية - لغرس الحضارة (!!) ، ... إن هذه الوسائل ستكون أقوى وأكثر ثباتاً وأجل فائدة وأعظم نجاحاً في قمع تجارة الرقيق ، والقرصنة ... " [2] .

ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية عملت حكومة الهند البريطانية على تسخير أساطيلها البحرية للعمل على مسح الخليج العربي ، وبحر العرب ، والمحيط الهندي تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، لاسيما بعد أن تضمنت معظم

=

محمد متولي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٤/١ ؛

ما يلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٧-٣٥٨ .

[1] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٩٩/١ .

[2] المصدر نفسه ، ٤٠٢/١-٤٠٣ .

المعاهدات التي عقدتها مع سلاطين عمان وأمراء الخليج الآخرين نصوصاً تعطي الأسطول البريطاني الحق في إيقاف السفن العربية وتفتيشها ومصادرة تلك التي تتهم في المتاجرة بالأرقاء [1] ، وبناءً على ذلك تمكن البريطانيون من الهيمنة على جميع المناطق الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي ، وفي السلطنة العمانية بشكل خاص .

(1) I . O . R . V/23/217, Extracts From the Records op. cit., p.p. 653,661,682 .

المبحث الرابع :

المعاهدات البريطانية العمانية لمحاربة تجارة الرقيق :

عقدت بريطانيا مع سلطنة عمان عدداً من المعاهدات تحت دعوى مكافحة تجارة الرقيق ، فعقدت مع السلطان سعيد معاهدتين خصصتا لهذا الأمر ، وعقدت معه اتفاقية تجارية ضمَّنها البريطانيون بنوداً للتأكيد على ما تم الاتفاق عليه بهذا الشأن ، وفي أعقاب وفاة السلطان سعيد في عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م وتقسيم السلطنة العمانية إلى دولتين منفصلتين في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م عقدت بريطانيا معاهدة جديدة مع السلطان تركي بن سعيد سلطان عمان كانت بمنزلة الإلغاء النهائي لتجارة الرقيق في سلطنة عمان ، وعملت على القضاء على أي نوع من الاستقلال يمكن أن يتمتع به سلاطين عمان في تلك الفترة .

وفي هذا المبحث سيتم - بمشيئة الله - تناول مقدمات عقد هذه المعاهدت، وعرض نصوصها وبيان شيء من آثارها على السلطنة ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف التي عقدت من أجلها ، وقد سبقت الإشارة إلى الأوضاع السياسية في السلطنة العمانية قبل الإنقسام ، وذلك في أثناء عقد هذه المعاهدات .

إلا أن الأوضاع السياسية في السلطنة قد تغيَّرت بعد معاهدة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م ، بسبب التدخل البريطاني في شؤون السلطنة تحت ذريعة مقاومة تجارة الرقيق ، مما نتج عنه ردود فعل شعبية عارمة ضد السياسة البريطانية وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الأخير من هذه الدراسة .

أولاً : معاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م :

بعد انتهاء الحروب النابليونية بدأت بريطانيا الاهتمام بمقاومة تجارة الرقيق في شرق أفريقية والخليج العربي ، جاء ذلك بعد تزايد نشاط الفرنسيين في هذه المناطق ، وقد نبه إلى ذلك إيرل كالدون (Earl Caledon) حاكم رأس الرجاء الصالح ، الذي ذكر بأن نشاط الفرنسيين التجاري - بما فيه تجارة الرقيق - مستمر طالما بقي الفرنسيون في جزيرة موريشيوس ، ومن هذا المنطلق طلب كالدون من شركة الهند الشرقية البريطانية أن تبذل جهودها لدى السلطان سعيد لإلغاء تجارة الرقيق في زنجبار [1] ، لأنها المصدر الرئيس الذي يزود الفرنسيين بالرقيق .

وبناءً على هذه التوصية بدأت شركة الهند تعمل بكل حذر من أجل تحريم تجارة الرقيق خشية غضب السلطان العماني حليف بريطانيا في الخليج العربي وشرق أفريقية [2] ، لاسيما وأن المصادر الرئيسة لتجارة الرقيق في شرق أفريقية تقع ضمن ممتلكاته ، ومن هنا بعثت حكومة بومباي البريطانية رسالة إلى السلطان سعيد في شهر ربيع الأول من عام ١٢٢٧هـ/مارس ١٨١٢م تطالبه بأن يعلن لرعاياه الذين يتاجرون مع كلكتا [3] ، أن تجارة الرقيق قد منعت في ولاية بومباي بموجب قانون صدر بهذا الخصوص ، وأن يحذرهم من العقوبات التي قد يتعرضون لها فيما لو ارتكبوا أي مخالفة لتلك القوانين ، وكان ذلك إدراكاً من

---

(١) عبدالعزيز عبدالغني ، علاقات ساحل عمان ببريطانيا ، ص٢٢٩ .

(٢) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٥٨ .

(٣) كلكتا : هي عاصمة البنغال الغربية ، وكانت عاصمة سابقة لمستعمرة الهند البريطانية وتشتهر بتجارة الجوت ، وإنتاج الشاي ، وفيها جامعة كلكتا التي أسست سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م . انظر : هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٦٩ .

البريطانيين بإمكانية وصول الأرقاء إلى المناطق الهندية على متن السفن العمانية[١]، ويبدو أن السلطان سعيد لم يعط هذا الأمر اهتماماً يذكر ، حيث لم يكن تصدير الأرقاء إلىالهند يحظى باهتمامه .

وفي عام ١٢٣٠هـ/١٨١٥م علم المسؤولون البريطانيون في بومباي بأن القواسم استولوا على سفينة محملة بعدد كبير من الأرقاء كانت في طريقها من زنجبار إلى مسقط ، فانتهز حاكم بومباي هذه الفرصة فكتب خطاباً شخصياً إلى السلطان سعيد في شهر شعبان /يوليو من العام نفسه يحضه فيه بأن يمنع تجارة الرقيق في ممتلكاته حتى (على حد قوله) : " يحتل مكانة بين زعماء العالم المستنيرين " وكل ما وُعد به السلطان سعيد مقابل ذلك هو التأكيد على أن موافقته على هذه المسألة ستحظى بالرضا التام من جانب الحكومة البريطانية ، والواقع أن السلطان سعيد تجاهل الرد على هذا الطلب ، إذ لم يُعثر في وثائق حكومة بومباي على أي أثر لرد السلطان العماني على هذه الرسالة [٢] .

ويعلل كيلي ذلك بأن السلطان سعيد لم يكن يتعرض في تلك الفترة لأي ضغوط خارجية ، إذ لو عُرض عليه هذا الاقتراح قبل ذلك بثلاث سنوات حينما كانت الدولة السعودية الأولى تهدد بلاده لوافق على مجاملة بريطانيا في هذه المسألة حتى يحظى بدعمها ، أما وأن التهديد المذكور قد زال فإن السلطان العماني لم يبدِ اهتماماً بهذه المقترحات [٣] ، ولذا لم يُناقش هذا الأمر في الرسائل

---

[١] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/ ٢٠ ؛ ويوجد نص هذه الرسالة عند : بياتر يتشه نيكوليني ، جزيرة زنجبار التاريخ والاستراتيجيا في المحيط الهندي ١٧٩٩-١٨٥٦م ، ترجمة نزار أغري ، ط١ ، دار النهار للنشر بيروت ، ١٩٩٨م ، ص١٢٥ .

[٢] السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٥٩ .

Coupland, R, East Africa and its Invaders p.p.208 -209 .

[٣] مرجع سبق ذكره ، ٢/ ٢١ .

المتبادلة بين السلطان سعيد وحكومة بومباي لعدة سنوات بعد ذلـك ، حيث لم تكن لدى حكومة بومباي الحماس الكافي لمقاومة تجارة الرقيق حتى ذلك الوقت، وما ذكره كيلي يُجسد الحقيقة بشكل واضح ، حيث أسهمت الضغوط السياسية المحلية سواء من داخل عمان أو من القوى المحلية الأخرى في ارتماء سلاطين عمان في أحضان الحكومة البريطانية ، وتم تكبيلهم بسلسلة من المعاهدات التي أضعفتهم ، وأدت إلى قيام بنية سياسية هشّة في البلاد عجزت عن الصمود أمام تنامي القوى الأجنبية ، وفي مقدمتها بريطانيا التي عملت على تقسيم المنطقة وتفتيتها إلى كيانات سياسية متعددة انشغلت بصراعاتها القبلية والمذهبية ، مفسحة المجال لبريطانيا التي سيطرت على مقدرات المنطقة في تلك الفترة .

ومهما يكن الأمر فإن السلطان سعيد حرص في تلك الفترة على أن تبقى علاقاته ودية مع القوى الكبرى المتنافسة في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية؛ فلم يغضب المسؤولين البريطانيين بل عمل على طمأنتهم؛ وفي الوقت نفسه كان يتقرب إلى الفرنسيين بحذر حتى يحصل على دعم أي من الجانبين في توسيع نفوذه في شرق أفريقية والخليج العربي ، ولمواجهة القبائل العربية ذات النزعة الاستقلالية في بلاده [١] .

وخلال الحروب النابليونية كتب أحد القباطنة البريطانيين تقريراً مفاده أن كلوة وزنجبار الخاضعتين للسلطان سعيد من أكبر مصادر الرقيق التي تمد المزارع الفرنسية في جزيرتي موريشيوس والبوربون بالأيدي العاملة ، وبعد انتهاء هذه الحروب تخلت فرنسا عن جزيرة موريشيوس لصالح بريطانيا ، وذلك في عام

---

[١] نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٦ .

١٢٢٩هـ/١٨١٤م ، وأصبحت أمور المحيط الهندي تحت إشراف حكومة لندن مباشرة ، فأصدرت الحكومة البريطانية أمراً بتطبيق قرار عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م القاضي بمنع تجارة الرقيق ؛ وطبق هذا القرار في مورشيوس ، ولكن تجارة الرقيق استمرت تُمارس سراً [١] . وفي عام ١٢٣٢هـ / ١٨١٧م أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً يحظر تجارة الرقيق في جزيرة البوربون ، إلا أن هذه التجارة ظلت قائمة بين شرق أفريقية والمستعمرات الفرنسية في منطقة المحيط الهندي ، بعد أن رفضت فرنسا منح السفن البريطانية الحق في تفتيش السفن العاملة في نقل الرقيق إلى المستعمرات الفرنسية ، ولذلك قام الحاكم البريطاني لجزيرة مورشيوس السير روبرت فاركوهار (Rebert Frarquhar) بالتعاون مع الحاكم الفرنسي لمستعمرة البوربون بحملة ناجحة أوقفت كثيراً من السفن العاملة في نقل الرقيق إلى المستعمرات الفرنسية، وكان ذلك في عام ١٢٣٢هـ/١٨١٧م ، إلا أن بعضاً من التجار الفرنسيين ظلوا ينقلون الأرقاء من القسم الأفريقي من السلطنة العمانية . وبحلول عام ١٢٣٦هـ/١٨٢١م كانت هناك ثمان سفن تعمل في هذا المجال [٢].

وعلى أية حال فقد رأى المسؤولون البريطانيون أن أفضل وسيلة لإيقاف تجارة الرقيق بين شرق أفريقية ، والمناطق الأخرى هي الاتصال بالسلطان سعيد [٣] ، والطلب منه منع بيع الرقيق من موانئه للأوروبيين ، فكتب فاركوهار

---

[١] السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٦٠ .

[٢] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٢٣-٢٤ .

Coupland, R. East Africa, and its invaders p.p. 192-193, 198-199, 201-202.

[٣] بدأ الاهتمام المباشر من بريطانيا بتجارة الرقيق الخليجية في إحدى مواد معاهدة عام ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م التي عقدتها بريطانيا مع حكام ساحل عمان ، فقد جاء في المادة التاسعة من هذه المعاهدة : " إن حمل الأرقاء من الرجال والنساء والأطفال من سواحل أفريقيا أو أي مكان آخر ونقلهم في سفنهم يعتبر سلباً وقرصنة ، وأن العرب الأصدقاء لن يقوموا بمثل هذا العمل " . انظر :

I.O.R.V/23/217 Treaty with the Arab Tribes of the persian Gulf, dated the 8th Januory 1820, p.78.

رسالة إلى حاكم عام الهند بهذا الشأن ، فأحالها إلى حاكم بومباي مع تعليمات منه بأن يطلب من السلطان سعيد أن يصدر أوامره إلى ولاته في شرق أفريقية بتسليم الرعايا البريطانيين المتورطين في المتاجرة بالأرقاء في المناطق العمانية إلى السلطات البريطانية ، وكان من المتوقع أن لا يوافق على هذا الطلب لاسيما وأن الطرادات البريطانية قد احتجزت سفينتين من سفنه في مياه الخليج العربي لوجود عدد من الأرقاء على متنها ، الأمر الذي دعا السلطان سعيد إلى أن يتقدم باحتجاج شديد اللهجة إلى حكومة بومباي البريطانية [١] . وفي شهر ذي القعدة من عام ١٢٣٦هـ/ أغسطس ١٨٢١م عرض هذا الطلب على السلطان العماني، وقدم إليه اعتذار عن احتجاز سفينته ، وقال رئيس حكومة بومباي البريطانية : " بأنه سوف يثلج شركة الهند الشرقية ، والشعب البريطاني بصفة عامة لو أن السلطان سعيد قام بحظر تجارة الرقيق بشكل نهائي في مملكاته ، أما إذا لم يكن على استعداد لاتخاذ هذه الخطوة فيمكنه أن يطمئن بأن الحكومة البريطانية لاتنوي بأي حال من الأحوال أن تنتهك حرمة القانون وتقوم بتفتيش سفنه في عرض البحر ، وأن تتدخل بأي شكل من الأشكال في استقلاله " وذكر هذا المسؤول البريطاني بأن حكومته سوف تُقَدر ما قد يصدره السلطان سعيد من قرارات تقضي بمنع بيع الأرقاء إلى التجار الأوروبيين في ممتلكاته الأفريقية ، وتسليم الرعايا البريطانيين الذين يتاجرون بالأرقاء إلى أقرب طراد بريطاني موجود في المنطقة [٢] .

ورغم ذلك فإنه لا يزال هناك تراخ من جانب السلطات البريطانية في الهند، في محاربة تجارة الرقيق ، نظراً لأن بعض المسؤولين البريطانيين لم تكن لديهم

---

[١] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٤/٢ .

[٢] المرجع نفسه ، ٢٤/٢-٢٥ .

الرغبة الكافية في التدخل في هذه التجارة أو إعطاء الانطباع عن مثل تلك الرغبة [1] ، وبناءً على ذلك فإنه يمكن القول إنَّ هذا التباين في مواقف المسؤولين البريطانيين في هذه القضية المهمة يعطي بكل التأكيد دليلاً على سوء نيات هؤلاء المسؤولين تجاه السلطنة العمانية، ذلك أن هذا الاختلاف في الآراء يعطي السلطان العماني فرصة للتفاوض لتحقيق بعض المميزات من جانب ، ولكنه من جانب آخر يُخفي الأهداف الاستعمارية لبريطانيا في المنطقة، فلو اتفقت آراء هؤلاء المسؤولين حول هذه القضية لساورت السلطان سعيد بعض الشكوك حولها .

وكان فاركوهار قد كتب رسالة إلى السلطان سعيد في ٧ شعبان ١٢٣٦هـ/١٠ مايو ١٨٢١م هنأه فيها بنجاح الحملة التي قام بها مع البريطانيين ضد القواسم ، وذكر في رسالته أن تجارة الرقيق تتنافى مع العدالة الإنسانية ، ولذا فإنه يأمل من السلطان سعيد أن يقوم بإلغائها ، وأشار إلى أنه كتب إلى الحاكم العام للهند ليواصل جهوده مع السلطان في هذه المسألة ، وفي اليوم التالي بعث برسالة إلى والي زنجبار العماني ذكر فيها أن تصدير الأرقاء من أفريقية إلى أي مستعمرة أوروبية عمل غير مشروع ، وأن كل الأوروبيين الذين يعملون بتجارة الرقيق مجرمون على حسب قوانين بلدانهم ، ولذا فإنه يأمل من الوالي المذكور أن يقبض على أي أوروبي يتاجر بالأرقاء ويُسلمه إلى فاركوهار [2] .

وكان فاركوهار قد أمر فيرلاكس مورسبي (FAIR lax Moresby) قائد السفينة البريطانية ميناي (Menai) بالقيام بعمليات بحرية في المحيط الهندي ضد السفن الناقلة للأرقاء ، وقد أشار مورسبي في رسالة بعثها إلى فاركوهار إلى أن

---

(١) المرجع نفسه ، ٢/٢١ .

(٢) Grey, J , op cit. , p.p. 228-229 .

الفرنسيين منغمسون في تجارة الرقيق ؛ فهم ينقلون الأرقاء من زنجبار وما حولها ، وأنه يتم قتل الأرقاء الذين يتمردون عليهم [١] ، وأشار إلى وجود ثمان سفن في ميناء زنجبار تحمل الواحدة منها ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ رقيق ترفع العلم الفرنسي، وأن السفينة كورير (Courrur) التي ترفع العلم البريطاني اختطفت مجموعة من الأطفال وقتل بحارتها آباء هؤلاء الأطفال لأنهم حاولوا الدفاع عن أطفالهم [٢] .

ومهما يكن الأمر فإن تقارير مورسبي وكذلك فاركوهار حول حجم تجارة الرقيق في منطقة شرق أفريقية حافلة بالمبالغة ، وذلك لإثارة أكبر قدر ممكن من الاهتمام في هذه المسألة وبالتالي يمكن لبريطانيا أن تتدخل في هذه المنطقة . وكما ذكر أحد الباحثين فإن عنصر المبالغة كان عاملاً واضحاً في العلاقات العمانية البريطانية [٣] .

وهكذا تواصلت الضغوط على السلطان سعيد من قبل حكومتي مورشيوس وبومباي البريطانيتين ، الأمر الذي اضطر هذا السلطان إلى أن يبعث رسالة إلى حاكم بومباي في النصف الأول من عام ١٢٣٧هـ /النصف الأخير من عام ١٨٢١م ذكر فيها أنه أصدر أمره إلى واليه على زنجبار ليمنع بيع الأرقاء إلى الأوروبيين ، وأنه في الوقت نفسه يأسف لأنه لم يكن في وسعه أن يستجيب لكل ما طلب منه لأسباب عديدة ، ولم يلبث السلطان العماني أن كتب رسالة مماثلة إلى المقيم البريطاني في الخليج في تلك الفترة المدعو وليم بروس (W. Bruce) وذلك في شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٣٧هـ/فبراير ١٨٢٢م أبلغه فيها أنه أمر ولاته في شرق أفريقية بأن يمنعوا بيع الأرقاء إلى الفرنسيين ،

---

(١) نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٠ .

(٢) Grey, j, op. cit. , p.228 .

(٣) Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zonzibar, p. 47.

والأمريكيين، والبرتغاليين وإلى أي شخص من أي شعب من الشعوب النصرانية، وعلى الرغم من أن خسارته - كما يقول - تتراوح بين ٤٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ ريال نمساوي (أي مايعادل ١٠,٠٠٠ إلى ١٢,٠٠٠ جنيه استرليني)، إلا أنه على استعداد دائم لتلبية طلبات البريطانيين ، ولكن يجب أن لا تتوقع منه حكومة الهند البريطانية تنازلات أكثر من ذلك [١] .

ويبدو أن هذه الخسائر التي ذكر السلطان سعيد أنه تكبدها من جراء منع بيع الأرقاء للنصارى لاتمثل الحقيقة ، ذلك أن هذا السلطان حرص على تضخيم هذا الرقم لكي يقنع المسؤولين البريطانيين بعظم التضحية التي قدمها خدمة لأهداف الحكومة البريطانية ، وطمعاً في الحصول على عدد من المميزات المتعددة [٢]، لعل من أهمها مساندة البريطانيين له في صراعة مع الدولة السعودية الأولى ، ومساندتهم له في الاستيلاء على البحرين ، هذا في القسم الآسيوي من بلاده ، أما في القسم الأفريقي فلعل أهم دعم يمكن أن يجده من الانجليز هو الوقوف معه ضد المزارعة في ممبسة ، والحصول على امتيازات جمركية في موانيء مورشيوس ، هذا إضافة إلى طمعه في الحصول على تعويضات مالية وإن كان لم يصرح بذلك .

ومهما يكن الأمر فإن حكومة بومباي كما زعم كيلي أظهرت اكتفاء بذلك القدر من التنازلات التي التزم السلطان سعيد بتقديمها ، ولكن حكومة مورشيوس لم تكن كذلك [٣] ، الأمر الذي جعل فاركوهار يبلّغ حاكم عام الهند بأنه على الرغم من جميع التنازلات التي تم الحصول عليها في الماضي إلا أنه

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٢٦-٢٧ .

(٢) Sheriff, A., Slaves, Spices and Ivory in Zonzibar, p. 47 .

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٢٧ .

لابد من القيام بإقناع سلطان عمان للتوقيع على معاهدة لقمع تجارة الرقيق ، حتى يضمن البريطانيون تعاون الزعماء المحليين ، وزعماء القبائل الأفريقية معه في هذه المسألة ، هذا إضافة إلى الوقوف في وجه فرنسا ، وإغلاق مصدر مهم من مصادر الرقيق الوارد إلى المستعمرات الفرنسية والمحيط الهندي ، وهذا ما دفع فاركوهار حاكم جزيرة مورشيوس الذي أنيطت به هذه المسألة – بحكم أن جزيرته قريبة من القسم الأفريقي من السلطنة العمانية – إلى إجراء اتصالات متعددة مع حكومة بومباي في عام ١٢٣٦هـ/١٨٢١م انتهت بتحضيره مسودة معاهدة لعرضها على السلطان سعيد ، والتي من شأنها أن تخضعه للإرادة البريطانية ، فوافق في نهاية العام المذكور على استقبال ممثلٍ لحكومة بومباي ليعرض عليه المعاهدة المقترحة، وليتلقى التهاني من حكومتي بومباي وموريشيوس على سياسته التي أثبتت أنه سلطان متنور !! [١] .

وقد تم اختيار الكابتن فيرلاكس مورسبي أحد ضباط الأسطول الملكي البريطاني ليكون ممثلاً للحكومة البريطانية في عقد هذه المعاهدة مع السلطان سعيد ، ومن جملة التعليمات التي زوده بها فاركوهار ؛ عدم تقديم أي التزام مالي للسلطان تتحمله حكومة موريشيوس و لم توافق عليه وزارة المستعمرات البريطانية ، كما أُحيط علماً بأنه يجوز لحكومة بومباي تعويض السلطان سعيد إذا شاءت [٢] .

وصل مورسبي إلى مسقط أول شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٣٧هـ ، نهاية شهر نوفمبر من عام ١٨٢٢م والتقى مع السلطان سعيد وذَكَّره بأهمية علاقته مع الحكومة البريطانية التي تميزت بأنها علاقة مبنية على الصداقة ،

---

[١] نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣١ .

[٢] كيلى ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٢٩ .

والتجارة ، والتحالف [١] ، وسلّمه رسالة من فاركوهار تتعلق ببنود المعاهدة المقترحة وتولى مورسبى شرحها للسلطان ؛ الذي أفاد بأنه سوف يستخدم كل سلطاته ونفوذه لتحقيق ما يتطلع إليه فاركوهار ، وأنه يتمنى أن يأخذ البريطانيون أي مركب عربي يجدونه يتاجر بالرقيق مع النصارى (المسيحيين) ؛ فرحب مورسبي بذلك وأبلغه أن ذلك يمكن أن يكون بنداً من بنود المعاهدة التي يتلهف إلى عقدها معه [٢] .

وعرض مورسبي بنود المعاهدة المقترحة للحد من تجارة الرقيق ، وتألفت المعاهدة المقترحة من عمودين اشتمل العمود الأيسر على المطالب المقدمة إلى السلطان ، في حين وضع الجانب الأيمن لكتابة رد السلطان ، وكان ذلك بناء على اقتراح من مترجم مورسبي المدعو عبدالجبار الذي أشار لمورسبى بذلك ؛ لأنه من عادة العرب أنهم يكتبون الطلب في جانب واحد من الورقة ليكتب الرد في الجانب الآخر [٣] ، وبعد أن استعرضها السلطان سعيد في عدة لقاءات مع مورسبي لم يتقدم باعتراضات أساسية على بنود المعاهدة [٤] ، بل كتب إجابات في جانب الورقة على جميع ما اقترحه البريطانيون بخط يده بالعربية وختمها بخاتمه وتكونت المعاهدة التي توصل إليها مورسبي مع السلطان سعيد في ١٦ ذي الحجة من عام ١٢٣٧هـ/٤ سبتمبر عام ١٨٢٢م من ست بنود [٥] ، هي كما يلي :

---

(١) نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣١ .

(٢) **I . O . R .** , F/4/913, Letter From Farifax Moresby ... op. cit. in 29Auqust 1822, p. 365 .

(٣) **Ibid**, P. 375 .

(٤) زهدي عبدالمجيد سمور ، تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ط١ ، نشر ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، ص٢٥٦ .

(٥) **I . O . R.** , F/4/913, Letter From Farifax Moresby ... op. cit., in 29 Auqust 1822, p.p. 386 - 391,
=

البند الأول :

يتعهد السلطان بوقف تجارة الرقيق الخارجية في سائر ممتلكاته إلى الأبد .

يراد بذلك منع تصدير الأرقاء من الأراضي العمانية في آسيا وشرق أفريقية إلى الدول النصرانية ، وفي مقدمتها فرنسا ، ذلك أن هذه المعاهدة برمتها لم تكن على حسب ظاهرها وقوفاً ضد تجارة الرقيق في السلطنة ، بل إن الدافع كما يؤكد ذلك أحد الباحثين ما تردد من إشاعة مفادها أن فرنسا عازمة على شراء زنجبار من السلطان سعيد [(١)] ، فأراد البريطانيون بهذه المعاهدة إبعاد النفوذ الفرنسي عن المنطقة [(٢)] ، وأقفلت بذلك المستعمرات الفرنسية والبريطانية والبرتغالية في وجه التجار العرب [(٣)] .

وأجاب السلطان على هذا البند بأنه سبق وأن كتب إلى جميع ولاته يأمرهم بمنع بيع الرقيق إلى أيٍّ من الرعايا النصارى ، وأنه سوف يكتب إليهم مزيداً من التعليمات بهذا الشأن [(٤)] ، وكان أهم الأهداف التي كان السلطان سعيد يأمل تحقيقها من وراء موافقته على شروط هذه المعاهدة الحصول على تأييد بريطانيا له في صراعه مع المزراعه في ممبسه ، ومساعدته في القضاء على الثورات التي قد

=

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٢) .

I . O . R., V/23/217, Engagements Entered into by His Highess the Imaum of Muscat With the British Government, For The Suppression of the Slave Trade, p.p.653-654 .

(١) Grey, j., op. cit., p234 .

(٢) عبدالعزيز عبدالغني ، علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، ص٣١ .

(٣) صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص١٥٦ .

(٤) **I . O . R.** , F/4/913, Letter From Farifax Moresby.. op. cit., in 29 Auqust 1822, p.p. 365 .

تظهر في بلاده [١] ، هذا إضافة إلى الفوائد الاقتصادية المحدودة التي تتمخض عن موافقته على هذا الطلب ، ذلك أن رفضه قد يفقده الإعفاءات الجمركية التي تتمتع بها سفنه في جزيرة مورشيوس وإن كانت قليلة [٢] ، وأبدى السلطان سعيد لمورسبي استعداده للتضحية بجزء كبير من دخله الذي يأتيه من تجارة الرقيق، مقابل تنفيذ رغبات أصدقائه الإنجليز [٣] .

البند الثاني :

وافق السلطان سعيد على أن السفن التي تحمل علم السلطنة ، والسفن الخاصة به أو برعاياه والتي توجد وهي تعمل في تجارة الرقيق في جهات خارج نفوذه ، سوف تعتبر سفن قرصنة ، وسيتم مصادرتها ومعاملة ربانها وضباطها على أنهم قراصنة، وسوف تصادر بضائعهم وممتلكاتهم لصالح السلطان العماني.

بعد قراءة هذا البند على السلطان سعيد ، طلب قراءته مرة أخرى بتأنٍ ثم قال : " أعتقد أن مدة سجن ثلاث سنوات في الحصون سوف تكون عقوبة كافية للمخالف في المرة الأولى " فأجابه مورسبي بأن ذلك متروك للسلطان ليقرر العقوبات التي يريدها على رعاياه لأن حكومة بومباي البريطانية لا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية للسلطان من أجل احترام القوانين البريطانية من قبل الرعايا العمانيين [٤] ، ثم وعد السلطان سعيد مورسبي بأنه سوف يرسل أوامره

---

(١) Nyirenda, H. D. Aspects of African History , Dar ES Salaum Univrsity Press Dar Es Salaum, 1994,p36.

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٠/٢ .

(٣) **I . O . R.** , F/4/913, Letter From Farifax Moresby...op. cit., in 29 Auqust 1822, p.p. 370 .

(٤) **Ibid,** p.p. 366-367 .

لمعاقبة أي شخص يبيع الأرقاء للدول النصرانية [1] . والواقع أن هذا البند استغلته بريطانيا أسوأ استغلال ؛ لتدمير التجارة العمانية تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق.

البند الثالث :

وافق السلطان سعيد على معاقبة كل من يعمل وبأي مهنة على ظهر أي سفينة تتاجر بالرقيق ولا يعطون السلطان أو أحد ولاته معلومات عن هذه الأعمال غير القانونية ، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لرحلة السفينة ، وتتم معاقبتهم إما بالتغريم ، أو السجن ، أو العقاب الجسدي .

وقد أجاب السلطان سعيد على ذلك بأنه سوف يصدر تعليماته إلى ولاته بالقبض على السفن العربية التي تزاول تجارة الرقيق الخارجية ومعاقبتهم ، وأنه سيكلف بحارة هذه السفن بإبلاغ ولاته في الموانيء التي يصلون إليها عن مخالفة قباطنتهم لأوامره ، وإذا تستر البحارة على مخالفات هؤلاء القباطنة فإنهم سيتعرضون للعقوبة [2] .

البند الرابع :

وافق السلطان سعيد على تعيين مقر لسكنى القناصل ، أو الوكلاء ، أو الممثلين ، أو آخرين يكونون مكلفين بمكافحة تجارة الرقيق من قبل البريطانيين ، ويكون ذلك التعيين في أي مكان يرغب به ملك بريطانيا ، وسيعمل السلطان وأعضاء حكومته على تقديم المساعدة اللازمة لهؤلاء القناصل أو الوكلاء أو الممثلين أو الآخرين عند الطلب ، وذلك من أجل احتجاز كل الأفراد البريطانيين

---

[1] سلطان القاسمي ، تقسيم الأمبراطورية العمانية ، ص٣٢٤ .

[2] السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٦٤ .

الذين قد يحاولون المتاجرة بالأرقاء .

وقد حدد المكان الذي رغب به المسؤولون البريطانيون في زنجبار ، وذلك لكونه مكاناً مناسباً لمراقبة تجارة الرقيق في شرق أفريقية ، وقد تولى مورسبي أخذ الموافقة من السلطان على ذلك المكان ، فوافق بلا تردد [1] . وكانت زنجبار مكاناً استراتيجياً لمحاصرة النفوذ الفرنسي في شرق أفريقية ، وهذا من أهم أهداف هذه المعاهدة كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وكان هذا البند قد جاء ليحل محل بندٍ آخر اعترض عليه السلطان سعيد لأنه يلزمه بتسليم ، أو العمل على تسليم كل الرعايا البريطانيين الذين يحاولون المتاجرة بالرقيق ، ويقوم السلطان بسجن هؤلاء الرعايا إلى أن يتم تسليمهم مع الدليل بجريمتهم إلى أي طراد بريطاني ، أو إلى سفينة من سفن حكومة بومباي ، أو إلى من يتم تفويضهم لاستلامهم ، ويجب أن يُتأكد من أن هؤلاء الرعايا البريطانيين قد تم القبض عليهم وهم يعملون بتنزيل الرقيق أو حملهم على متن سفنهم [2] ، وكان هذا البند يلزم السلطان بوقف نشاط بعض من الهنود البانيان بصفتهم من الرعايا البريطانيين ، وهؤلاء يشكلون ركناً مهماً في اقتصاد الدولة العمانية في تلك الفترة .

البند الخامس .

وافق السلطان سعيد على عدم قبول استرحام أي فرد يدَّعي جهله بالحدود التي منعت فيها تجارة الرقيق ، كما وافق السلطان على أن كل سفينة تحت عَلَمِه وتحت قيادة أو ملكية أي فرد من رعاياه توجد وهي تتاجر بالرقيق إلى الجنوب

---

(1) سلطان القاسمي ، تقسيم الأمبراطورية العمانية ، ص٣٢٤ .

(2) **I . O . R.** , F/4/913, Letter From Farifax Moresby...op. cit., in 29 Auqust 1822, p.p. 388 .

أو الشرق من خط الحدود الوهمي الممتد من رأس دلجادو[1] (Cape Delgado) آخر حدود السلطان جنوباً (إلى الغرب من موزمبيق) ماراً بكل الساحل الشرقي لأفريقية ويمر بنقطة تقع على بعد ستين ميلاً ، (درجتين) شرق جزيرة سوقطرة ومنها إلى رأس ديو[2] (Diew Head) ، على ساحل كاثيوار ، فسوف يتم مصادرتها ما لم تكن دفعت بها حالة الطقس إلى تلك المنطقة ، وتطبق هذه العقوبات على السفن العمانية كما لو كانت ترفع العلم البريطاني .

وبعد قراءة هذا البند أطلع مورسبي السلطان سعيد على خريطة توضح امتداد الساحل المشار إليه ، فتناولها السلطان وطلب من المبعوث البريطاني تحديد موقع رأس دلجادو ثم اشار بأصبعه إلى طوال الساحل بمحاذاة جزيرة سوقطرة إلى مسقط وقال : " إن أي سفينة عربية تحمل على ظهرها رقيقاً ليست قادمة من موانئه " فقاطعه مورسبي قائلاً : " خذها وافعل فيها ما تشاء " [3] .

وعلى أية حال فإنه على الرغم من الآثار السلبية التي نجمت عن تطبيق هذا البند فيما يتعلق بتحجيم التجارة العمانية خوفاً من الاتهام بالمتاجرة بالأرقاء ، إلا أنه تضمن اعترافاً بريطانياً بالسيادة العمانية على شرق أفريقية [4] .

وبهذا تم تحديد المنطقة التي يُسمح فيها للسفن العمانية بموجب هذه المعاهدة

---

(١) رأس دلجادو : يقع هذا الرأس بين كلوة وموزمبيق على خط عرض (١٠°) جنوباً ، وخط طول (٢ ٤´) شرقاً . انظر : محمد سيد نصر ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٤ .

(٢) ديو : جزيرة تقع في الطرف الجنوبي من كوجرات الهندية ، عند خط عرض ٤٢°-٢٠° شمالاً ، وخط طول ٥٧° - ٧٠° شرقاً . انظر : غانم محمد رميض ، الصراع البحري العماني البرتغالي في البحار الشرقية ١٦٥٠-١٧٢٠م، ضمن أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية، محرم ١٤٠٨هـ، أغسطس ١٩٨٧م، ب . ط ، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة ، ب . ت ، ٢/٢١٦ .

(٣) **I . O . R.** , F/4/913, Letter From Farifax Moresby...op. cit., in 29 Auqust 1822, p.p. 368-369 .

(٤) Coupland, R., East Africa and its invaders, p.215.

بالاستمرار في تجارة الرقيق ، فمن الغرب تحدها نهاية ساحل شرق أفريقية من الجهة الغربية ، ومن الشمال تحدها الشواطىء الجنوبية للجزيرة العربية وبلاد فارس ، ومن الشرق والجنوب يحدها الخط الوهمي بين رأس دلجادو وديو، والذي يبلغ طوله ٢٦٤٠ كم [١] .

البند السادس .

تعهد السلطان سعيد أن يعمل هو وولاته على تزويد جميع السفن العربية بجوازات سفر وتصاريح ميناء ، وسيقبض على أي سفينة يوجد على متنها أرقاء ولا تحمل تصريح ميناء من قبل أي طراد بريطاني [٢] ، والتزم السلطان بنشر هذه المعاهدة في كل مناطق نفوذه وولاياته ، ويُلزم الرعايا العمانيون بتنفيذ جميع بنودها ، وأخيراً اتفق الجانبان على أن هذه المعاهدة مؤقتة حتى يتم تصديقها من قبل الحكومة البريطانية والسلطان سعيد ، ولكن تعتبر المعاهدة سارية المفعول من تاريخه .

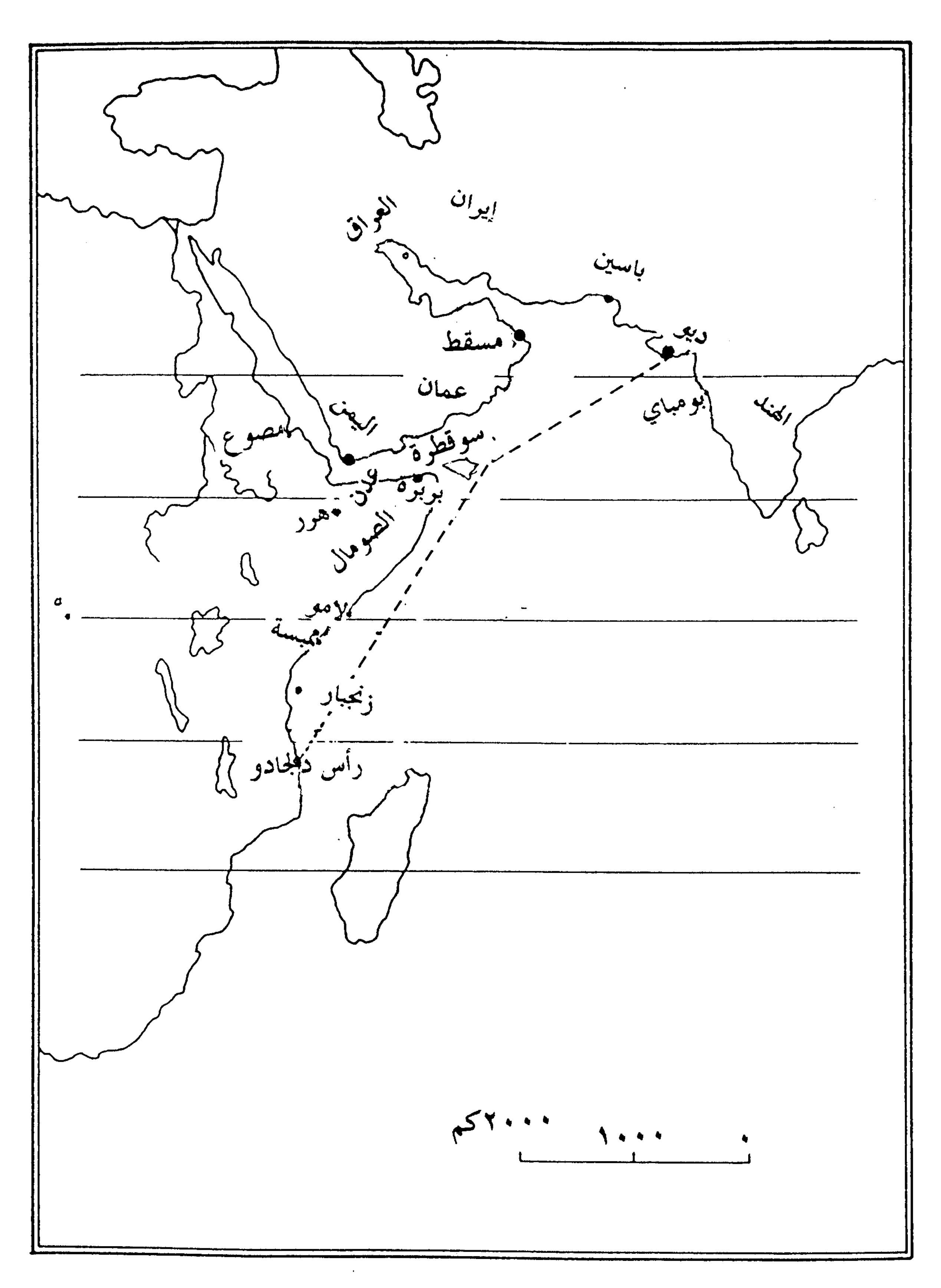
حررت هذه المعاهدة في ١١ ذي الحجة ١٢٣٧هـ، ٢٩ أغسطس ١٨٢٢م من ست نسخ عربية وانجليزية، احتفظ السلطان سعيد بنسختين ، وأخذ مورسبي النسخ الباقية [٣] .

---

[١] عائشة المسند، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٢ .

[٢] هذا التعهد يوجد فقط عند سلطان القاسمي ، تقسيم الامبراطورية العمانية ، ص٣٢٥ .

[٣] **I . O . R.** , F/4/913, Letter From Farifax Moresby...op. cit., in 29 Auqust 1822, p.p. 376-377 .



خط منع تجارة الرقيق في معاهدة ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م

المصدر : Sheriff ,A., slaves , Sbicas and I vory in Zanzibar,. P. 36.

هذه البنود الأساسية الـتي اتفـق عليهـا الجانبـان . واعتقـد أحـد البـاحثين ، البريطانيين أن حق المصادرة متضمن لحق التفتيش [١] ، ولكـن مورسـبي لم يكـن يعتقد ذلك ، لذا كتب طلباً إضافياً للسلطان سعيد جاء فيـه : " تكـون السـفن العربية عرضة للاستيلاء من قبل طوافات جلالة ملك انجلـترا بعـد انقضـاء أربعـة أشهر ، وإن الإمام يفوض طوافات ملك انجلترا الـتي تجـد مراكـب عربيـة وعلـى متنها رقيقاً شرق الخط المرسوم من رأس لجادو مروراً بنقطة على بعد ستين ميـلاً شرق سوقطرة إلى رأس ديـو في الجهـة الغربيـة مـن خليـج بومبـاي في الاسـتيلاء عليها ، وتعامل من قبل طوافات الملك بالأسلوب نفسه الذي تعـامل بـه السـفن التي تحمل العلم البريطاني " ، وقد جاء رد السـلطان سـعيد علـى ذلـك بقولـه : " بذلك أسمح لقواد طوافات ملك انجلترا أن تستولي على المراكـب الموجـودة إلى الجهة الشرقية للخط المرسوم مـن قبـل الكـابتن مورسـبي ، ولكـني أحصـر الإذن بطوافات ملك إنجلترا وليس لطوافات الشركة " [٢] .

وقام مورسبي بمحاولات عديدة مع السلطان سعيد من أجل تخويل طرادات حكومة بومباي بهذا الحق لكنه لم ينجح في ذلـك ، إذ لايـزال السـلطان غاضبـاً من حجز إحدى سفنه في العام السابق من قبل أحد طرادات الأسطول الهنـدي ، على الرغم من تقديم حاكم بومباي اعتذاراً عن ذلك للسلطان ؛ ومن المؤكد أن هذا الأخير كان يريد تقليل احتمالات وقـوع مثـل هـذا الحـادث في المستقبل ، وذلك عن طريق حصر حق التفتيش لسـفن الأسـطول الملكـي البريطـاني الـتي لا تأتي إلى السواحل العربية إلا قليلاً ، بخلاف سفن الأسطول الهنـدي الـتي تجـوب

---

[١] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٣٠ .

[٢] **I . O . R.** , F/4/913, Letter From Farifax Moresby...op. cit., in 29 Auqust 1822, p.p. 396-398 .

مياه الخليج باستمرار في طريقها من وإلى الهند [١] .

وعلى أية حال فقد صدَّق السلطان سعيد على هذه المعاهدة في ١٩ ذي الحجة ١٢٣٧هـ/٧ سبتمبر ١٨٢٢م وختمها بخاتمه ؛ أما الطلب الإضافي فقد صدَّق عليه السلطان في ٢٢ ذي الحجة ١٢٣٧هـ/ ١٠ سبتمبر ١٨٢٢م ، أما عن الجانب البريطاني فقد صدَّق عليها بمجملها روبرت فاركوهار رئيس حكومة موريشيوس البريطانية في ١٣ صفر ١٢٣٨هـ / ٣٠ اكتوبر ١٨٢٢م [٢] .

والواقع أن هناك بعض الاختلافات بين النسخ العربية للمعاهدة والنسخ الإنجليزية ، فالبند الرابع من النسخة الإنجليزية للمعاهدة ينص على مطالبة السلطان سعيد بتقديم المساعدة اللازمة للقبض على الرعايا البريطانيين المقيمين في مناطق نفوذه إذا ما اشتركوا في تجارة الرقيق ، ولكن هذا الشرط لم يكن وارداً في النسخة العربية للمعاهدة ، وقد لاحظ ذلك حاكم بومباي و لم يتخذ أي إجراء لتعديله ، لكنه أحاط حاكم عام الهند علماً بذلك [٣] . أما البند الثالث حسب النص الإنجليزي فإنه ينص على أن مسؤولية تطبيق العقوبات على الذين يُلقى القبض عليهم تقع على كاهل السلطان سعيد ؛ لأن ساحل شرق أفريقية خاضع له ، أما النسخة العربية فإنها تنص على إلقاء هذه المسؤولية على عاتق سفن الأسطول البريطاني ، هذا إضافة إلى أن النص الإنجليزي للمعاهدة يقرر بدء تطبيق إجراء العقوبات الواردة في بنودها بعد أربعة أشهر من التوقيع

---

(١) **Ibid,** p.p. 380-381.

(٢) **I . O . R .**, V/23/217, Engagements Entered into by His Highess the Imaum .. op. cit, in 1822, p. 654 .

سلطان القاسمي ، تقسيم الأمبراطورية العمانية ، ص٣٢٥ .

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٣١-٣٢ .

عليها ، ولكن هذه الفقرة محذوفة بالكامل من النسخة العربية [١] ، وعلى الرغم من هذه الاختلافات إلا أنها كما يبدو لم تكن مثار نزاع بين السلطان سعيد وحكومة مورشيوس أو بومباي البريطانيتين ، ذلك أن البريطانيين حققوا مكاسب عديدة من هذه المعاهدة ، فهم لم يقدموا أي تنازلات عما تقدموا به ، كما استطاعوا الحصول على اعتراف من السلطان سعيد بوجوب محاربة تجارة الرقيق ، إضافة إلى منح أسطولهم سلطة توقيف السفن العربية وتفتيشها بحجة التأكد من عدم حملها للرقيق وهذا أضرّ كثيراً بالتجارة العربية المشروعة .

ومهما يكن الأمر فإن خط الحدود المرسوم في هذه المعاهدة لم يمس الطرق الرئيسية لتجارة الرقيق العربية بين شرق أفريقية والخليج العربي ، ذلك أن حكومة بومباي تعتقد أن الوقت لا يزال مبكراً ، وأن أي تدخل في هذه التجارة في ذلك الوقت سيلاقي سخطاً عربياً ، الأمر الذي يعرض محاولات القضاء على تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والخليج العربي للخطر [٢] .

ولهذا يبدو من المؤكد أن من أهم الأهداف التي سعت بريطانيا إلى تحقيقها من وراء هذه المعاهدة ، القضاء على تجارة الرقيق العربية في غرب المحيط الهندي وبالتالي محاصرة النفوذ الفرنسي في المنطقة ، وكذلك العمل على منع تهريب الأرقاء من السلطنة العمانية إلى الهند [٣] ، هذا إضافة إلى تحقيق الهدف الرئيس بوضع معاهدة أساسية تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق يمكن من خلالها لبريطانيا عقد معاهدات أخرى تبني بنودها على هذه المعاهدة ، يمكن من خلالها فرض الهيمنة البريطانية على السلطنة والتدخل في شؤونها الداخلية ،

---

[١] نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٢-١٣٣ .

[٢] فؤاد العابد ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٧ .

[٣] نيكوليني ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٤ .

والقضاء على تجارتها الخارجية .

ومن جهة السلطان سعيد فإنّ من أعظم مكاسبه من هذه المعاهدة حصوله على الاعتراف بسيادته على مناطق نفوذه في شرق أفريقية من قبل الحكومة البريطانية ؛ مقابل أن يستعمل هذه السيادة مع زعماء القبائل الداخلين ضمن مناطق نفوذه من أجل منع تصدير الأرقاء إلى جنوب أو شرق الخط المذكور كمرحلة أولى .

وكان السلطان سعيد يأمل في الحصول على الدعم البريطاني لحمايته من أطماع محمد علي الذي قضت قواته على الدولة السعودية الأولى عام ١٢٣٣هـ/١٨١٨م، وبدأت أنظاره تتجه نحو السيطرة على مناطق الخليج العربي، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان السلطان سعيد يعتقد أن موافقته على هذه المعاهدة ستضمن له الحماية من هيمنة النفوذ الفرنسي الذي بات يهدد القسم الأفريقي من سلطنته [١].

وفي أعقاب إبرام هذه المعاهدة كتب السلطان سعيد إلى واليه على زنجبار خطاباً يؤكد فيه أنه سمح لأصدقائه الإنجليز بأن يحتفظوا بممثل لهم في أي جزء يختارونه من أجزاء بلاده ، وأمر السلطان العماني بمنح هذا الممثل منزلاً مناسباً ، وأن يحظى بالاحترام من الجميع [٢] .

وفي الوقت نفسه بعث السلطان سعيد رسالة [٣] إلى فاركوهار ذكر فيها

---

(١) **AFF. Etr**., Lettre de M. Duperre, Ministre de La Marine et des Cdonies at Ministre des Affaires Etrangeres, parise, Le 12 Juillet 1839, MD Afriqua 147, F160.

(٢) **I.O.R.,** F/4/913,Translation of aletter from the Imaum of muscat to the Governor of Zanzibar Ahmad bin syed Ebbo Soyedy , N. D,. p. 399 .

(٣) **I.O.R.,** F/4/913,Translation of aletter from the Imaum of muscat to the Governor of the Isle France ,N. D., p. 399 .

أنه أدرك أن تجارة الرقيق قد انتشرت إلى حد بعيد بين النصارى حسب ما أشار إليه فاركوهار في رسالته إلى السلطان والتي سلمها له مورسبي ، وأشار سعيد إلى أنه كتب منذ العام السابق إلى زنجبار والموانيء التي تحت حكمه في شرق أفريقية بأن لا يسمحوا ببيع الأرقاء إلى الأمم النصرانية والذي يعتبر خسارة كبيرة له ، ولكن وبما أنه يعتبر الإنجليز من أفضل أصدقائه فإنه استجاب لرغباتهم في هذا الشأن ؛ لأنه يدرك أن صداقة الإنجليز أعظم من أي مال في العالم . وفي إشارة إلى الإعفاءات الجمركية التي منحت للسفن العمانية في مورشيوس ذكر السلطان بأن مورسبي قد أحاطه علماً بذلك ، وأشار إلى أنه لا يطلب سوى صداقة الإنجليز فقط ، وكرر السلطان ما تعهد به لمورسبي فقال : إن كل " السفن التي تحمل أعلاماً عربية وتعصي الأوامر أو التي تحمل أعلاماً عربية وهي ليست عربية كما ترغبون في الإذن بالقبض عليها فأي سفينة بتلك الأوصاف فإني بهذا (الخطاب) امنحك الآن السلطة الكاملة للاستيلاء عليها " .

ثم أتبع ذلك برسالة [1] مماثلة إلى حاكم بومباي أعرب له فيها عن امتنانه للخدمات التي قدمتها حكومة بومباي له ، وأنه تلقى رسالة من حاكم مورشيوس عبر فيها عن رغبته في تقوية العلاقات بين الجانبين ، وتحتوي على تعليمات تتعلق بتجارة الرقيق وأنه وافق عليها لأن من همومه الخاصة الحفاظ على الوحدة بين الأمم ولهذا استجاب بكل دقة لكافة طلباته التي قدمها له مورسبي ، الذي سيخبر حاكم بومباي بكل التفاصيل وختم السلطان رسالته بقوله : " فإنني كلياً تحت خدمة حكومتكم لاقتناعي الكامل بأن اهتماماتنا واحدة " . وتكشف هذه الرسالة عن ارتماء السلطان سعيد في أحضان بريطانيا

---

(1) **I.O.R.,** F/4/913, Letter from the Imaum of Muscat to the Momtstuart Willmstone Governor Bombay , Dated in 22th Dhu,l Hijjah 1237 AH., 9 the September 1822. p.p. 403-405 .

طمعاً في الحصول على تأييدها له ضد خصومه .

ومهما يكن الأمر فإن معاهدة مورسبي مع السلطان سعيد كانت تستهدف القضاء على تجارة الرقيق الخارجية مع الدول النصرانية فقط وليس القضاء عليها مع الدول الإسلامية أو في داخل السلطنة ، إلا حالات الاختطاف . ونتج عن هذه المعاهدة منح الحرية للأرقاء الذين يملكهم الرعايا البريطانيون المقيمون في السلطنة العمانية ، وهذا ما أدى إلى التأثير السلبي على الاقتصاد الزراعي في السلطنة ، هذا إضافة إلى لجوء هؤلاء الأرقاء إلى السرقة عندما عجزوا عن الحصول على قوت يومهم ، وكان البريطانيون والهنود من رعايا بريطانيا المقيمين في السلطنة أول من تأثر سلباً بهذه المعاهدة ، فحاولوا أن يلتمسوا إعفاءهم من هذا الإجراء من لدن السلطان إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك [١] .

وبعد هذه المعاهدة بدأت ملامح المعارضة الأباضية للسلطان سعيد بالظهور؛ ذلك أن بعض المصادر [٢] تؤكد أن السبب الرئيس للعداء الذي تكنه بعض القبائل العمانية للسلطان سعيد ومن بعده من سلاطين عمان يعود إلى تعاون هؤلاء السلاطين مع البريطانيين في جهودهم للقضاء على تجارة الرقيق، ابتداءً من معاهدة مورسبي .

وقدرت الخسارة التي تسببت فيها هذه المعاهدة للسلطان سعيد بـ ١٠٠,٠٠٠ كروان أو ريال سنوياً [٣] . بينما قدَّرها مصدر آخر [٤] بمبلغ

---

[١] أحمد المعمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٠ .

[٢] ويلسون ، الخليج العربي ، ص٣٥٤ ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص٨ ، ٢٧ .

[٣] Ingrames, W.H., op. cit. p. 162.

[٤] **F. O.** 54/4, Extract From the Instuction of His Highness ... op. cit, dated in Month of February 1842, p. 73.

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٢٧ .

يتراوح ما بين ٤٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ ريال، وذلك على حسب تقدير السلطان سعيد نفسه.

وفي سبيل متابعة تنفيذ معاهدة مورسبي كلف حاكم موريشيوس أحد ضباطه البحريين ويُدعى نورس (Nourse) بالإبحار إلى ساحل شرق أفريقية لمعرفة مدى التزام الولاة العمانيين في المنطقة بتنفيذ ما نصت عليه هذه المعاهدة، وقد عين نورس رجلاً عربياً [1] ليعمل قنصلاً لبريطانيا في زنجبار بصفة مؤقتة ، و لم يلبث أن وافقت على تعيينه وزارة المستعمرات البريطانية بصفته وكيلاً لحكومة مورشيوس لمراقبة تجارة الرقيق [2] .

ثم كُلف الضابط البحري أوين ليقوم بمسح الشواطىء الأفريقية الشرقية والمنطقة الجنوبية من شبه الجزيرة العربية عام ١٢٣٨هـ/١٨٢٣م ، فأدرك أوين أن تجارة الرقيق لا تزال تمارس بين ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية وبين مستعمرة موزمبيق البرتغالية والتي تعتبر محظورة بموجب معاهدة مورسبي . وبعد وصول أوين إلى بومباي في ربيع الأول ١٢٣٩هـ / نوفمبر ١٨٢٣م عرض ما لا حظه على الفنستون (Elvinston) حاكم بومباي ، واقترح عليه إجراء بعض التعديلات على معاهدة مورسبي بحيث تسمح بمصادرة أي سفينة أوروبية تحمل أرقاء ، وتوجد قريبة من ساحل شرق أفريقية الخاضع للسلطان العماني ، وتخول سفن جميع الدول حق مصادرة مثل هذه السفن وسحبها إلى أقرب ميناء ، ولكن

---

[1] يدعى هذا الرجل صالح ، وعين بهذا المنصب لقاء مرتب شهري قدره مئة ريال ، ويبدو أنه توفي في عام ١٢٤١هـ/١٨٢٦م وعين مكانه أحد السواحليين ويدعى خميس بن عثمان ، وقد ظل يمارس مهامه في زنجبار حتى وصل هامرتون إليها عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ، ومن هنا فإن هامرتون يعتبر أول قنصل بريطاني في زنجبار . انظر :

السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص١٥-١٦ .

[2] السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٦٥-٦٦ .

الفنستون رفض هذه المقترحات لأن السلطان سعيد لايملك سلطة تفتيش وحجر سفن الدول الأخرى ، ولكن هذا الرفض لم يثن أوين عن زيارة مسقط في ربيع الآخر من عام ١٢٣٩هـ/ديسمبر١٨٢٣م ، حيث التقى بسعيد بن سلطان وحذره من مغبة التورط في تجارة الرقيق ، وطلب منه إلغاءها خلال الثلاث سنوات التالية [١] ، وألمح إلى أنه سيمنح المزارعة في ممبسة الحماية البريطانية من أجل القضاء على تجارة الرقيق . ولما توجه إلى ساحل شرق أفريقية قبل طلب الحاكم المزروعي وأعلن الحماية البريطانية [٢] على ممبسة [٣] ، ولم يكتف أوين بذلك بل أرسل تهديداً إلى الوالي العماني على زنجبار بأنه إذا لم يقم السلطان سعيد بإلغاء تجارة الرقيق في الموانىء التابعة له في شرق أفريقية ؛ فإنه سيفقد جميع مملكاته في تلك المنطقة، وقد احتج السلطان العماني بشدة لدى حكومة بومباي، وهو ما دفع الفنستون إلى أن يكتب اقتراحاً إلى مجلس إدارة شركة الهند في لندن يتضمن امتناع بريطانيا عن التدخل في ممتلكات السلطان سعيد نهائياً ، وتعويضه بشكل كافي على أن يتخلى عن تجارة الرقيق بصورة كاملة ، وفي الوقت نفسه سأل حاكم بومباي وكيل السلطان سعيد لدى حكومته عن نوع التعويض الذي يكفي السلطان العماني ، فأحال الوكيل بدوره هذا الطلب إلى سيده الذي أجاب عليه في جمادى الآخرة من عام ١٢٤١هـ/يناير ١٨٢٦م ، فذكر السلطان سعيد أنه تحمل خسائر فادحة نتيجة للتنازلات التي ترتبت على معاهدته مع مورسبي ، وأنه لا يستطيع أن يقدم المزيد من التنازلات بفرض قيود جديدة على تجارة الرقيق ؛ لأن ذلك سيعرض موقفه لمزيد من الأخطار ، ولكنه أعرب عن

---

[١] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٤/٢ .

[٢] سبقت تفاصيل هذه الحماية في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

[٣] السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص٦٩ .

استعداده للقضاء على تجارة الرقيق إذا ما وافقت الحكومة البريطانية على الدفاع عنه براً وبحراً ضد خصومه في شبه الجزيرة العربية والخليج ، أو تمنحه مستعمرة موزمبيق البرتغالية تعويضاً له ، كما اقترح حلاً بعيداً يقضي بدفع مبلغ مناسب من المال يكون تعويضاً له ليتخلى عن عمان ويستقر نهائياً في زنجبار ، إلا أن المسؤولين البريطانيين رفضوا هذه المقترحات لأنها غير عملية [1] .

وعلى أي حال فقد تنصلت الحكومة البريطانية من مسلك أوين في ممبسة فانسحب أوين منها عام ١٢٤١هـ/١٨٢٦م بعد أن تبين أن المزراعة لايرغبون بالحماية البريطانية [2] ، ويبدو أن البريطانيين رأوا أن التعاون مع السلطان سعيد، وإعطائه بعض التعويضات المالية وفرض رقابة بحرية على ساحل شرق أفريقية هو خير وسيلة للقضاء على تجارة الرقيق، ومحاصرة النفوذ الفرنسي في المنطقة ، وبناء على ذلك فلم تعد مسألة تجارة الرقيق محل مناقشة بين المسؤولين البريطانيين لفترة تقارب عشر سنوات .

ويمكن هنا إجمال النتائج التي تمخضت عن معاهدة عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م وهي كما يلي :

١ - فتحت هذه المعاهدة أمام بريطانيا أبواباً واسعة للتوغل في السلطنة العمانية سواء في القسم الأسيوي أم الأفريقي من السلطنة ، وكشفت لبريطانيا عن حاجة السلطان سعيد لحمايتها .

٢ - بدأت ملامح المعارضة الشعبية بالظهور من جراء تعاون السلطان سعيد مع البريطانيين في مكافحة تجارة الرقيق ، ليس لأن هذه التجارة تشكل نشاطاً اقتصادياً مهماً للعمانيين بل لأن البريطانيين - تحت ذريعة مقاومة تجارة

---

[1] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٦/٢ .

[2] السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٢٤ .

الرقيق – قاموا بتدمير التجارة العمانية البحرية دون وجه حق .

٣ – لم تؤد هذه المعاهدة إلى تأثير يذكر في تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والخليج العربي .

٤ – أدى اختلاف وجهات النظر بين المسؤولين في حكومة بومباي وحكومة موريشيوس حول أسلوب تطبيق بنود معاهدة مورسبي إلى الكشف عن تخبط السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق ، الأمر الذي يؤكد أن هذه المسألة لم تكن إلا ذريعة واهية للتدخل في شؤون السلطنة للسيطرة على مقدراتها ، والاستفادة من موقعها في طرد النفوذ الفرنسي من المنطقة .

٥ – نجحت معاهدة مورسبي في تحقيق كثير من أهداف بريطانيا الاستعمارية؛ فتدخلت في الشؤون الداخلية لسلطان مسقط ، ولكنها لم تحقق التأثير المطلوب في مكافحة تجارة الرقيق في تلك الفترة .

ثانياً : معاهدة عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م :

منذ عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م بدأ المسؤولون البريطانيون في الهند يدركون عدم فعالية معاهدة مورسبي في الحد من وصول الأرقاء إلى الأراضي الهندية ، ففي مذكرة كتبها أحد سكرتيري حكومة بومباي وقدمها إلى حاكم بومباي ذكر فيها أن تجارة الرقيق منتشرة في ولاية كايثوار وأن موانئها وموانيء ولاية كتش مكتظة بالأرقاء الذين تأتي بهم السفن العربية من موانيء البحر الأحمر ، وحضرموت ، وعدن ، والموانيء العمانية ، وبعض الموانيء الخليجية الأخرى ، وبما أن تجارة الرقيق غير ممنوعة في موانيء كتش وكايثوار ، فإن أفضل طريقة لإغلاق هذه الموانيء ومنع وصول تجار الرقيق إليها - حسب رأي هذا الموظف - هو تعديل الخط الوهمي البحري الذي تنص عليه معاهدة عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م ، لأنه يترك سواحل كتش وكايثوار والسند مفتوحة أمام هذه التجارة [١] .

ومن هذا المنطلق فمن المهم العمل على مد هذا الخط إلى الجهة الغربية بحيث ينتهي في نقطة معينة على ساحل مكران ، بحيث تدخل كل المنطقة الغربية من الهند ضمن المنطقة التي تحظر فيها تجارة الرقيق ، وبذلك يمكن إقناع حكام كتش وكايثوار بمنع هذه التجارة ، ولكن هذا المسؤول البريطاني لم يكن يدرك - فيما يبدو- أن معاهدة مورسبي لا تطبق إلا على رعايا سلطنة مسقط وسفنهم ، أما الرعايا الآخرون فهم ليسوا ملزمين بالانصياع لهذه المعاهدة . وعلى أي حال فقد وافق حاكما كتش وكايثوار على حظر تجارة الرقيق في ولايتيهما ، وذلك في النصف الأخير من عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ، وهذا ما شجع حكومة بومباي

---

[١] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٤٠-٤١ .

على أن توعز إلى هانيل (Hanul) المقيم البريطاني في الخليج العربي في تلك الفترة بأن يتصل بالسلطان سعيد ليطلب منه تعديل الحظر بحيث تخرج سواحل السند وكتش وكاثيوار من المنطقة التي يسمح فيها بتجارة الرقيق ، وكان ذلك في رجب من عام ١٢٥٣هـ/اكتوبر ١٨٣٧م ، ، وأن يعمل على إقناع شيوخ ساحل عمان بالموافقة على ذلك [١] .

وكان من أهم الأسباب التي دفعت المسؤولين البريطانيين للاتصال بالسلطان سعيد وإثارة هذه المسألة معه من جديد هو الاتفاقية التي توصل إليها السلطان العماني مع الولايات المتحدة الأمريكية في جمادى الأولى من عام ١٢٤٩هـ/ سبتمبر ١٨٣٣م تحت مسمى (معاهدة صداقة وتجارة) ، وهي أول اتفاقية تجارية يعقدها السلطان سعيد مع دولة غربية ، وقد اتُخذت بنودها نموذجاً صيغت على أساسه المعاهدات التي عقدها السلطان مع بريطانيا وفرنسا ، يأتي ذلك في وقت كانت فيه السفن التجارية الأمريكية تزور زنجبار في رحلاتها إلى الشرق الأقصى ، فيبيع الأمريكيون الأسلحة النارية ، والذخائر ، والأقمشة ، ويشترون مقابلها الرقيق ، والعاج ، والصمغ ، والجلود ، ومن المؤكد أن ذلك أدى إلى استياء الحكومة البريطانية خوفاً من فقد نفوذها في السلطنة العمانية [٢].

وجاء بحث تجارة الرقيق مع السلطان سعيد مرة أخرى في وقت شهدت فيه المنطقة الوسطى من شبه الجزيرة العربية تقدم قوات محمد علي من جديد ، وازدياد الطموحات الفارسية ، وتهديدها لبعض المناطق المجاورة ، وهذا ما أسهم في إثارة مخاوف السلطان ، وأدى ذلك إلى تسهيل تعديل معاهدة مورسبي .

ويبدو أن السلطان سعيد شعر بمخاوف الحكومة البريطانية من وراء المعاهدة

---

[١] كيلي ، المرجع نفسه ، ٢/٤٠-٤١ ، ٤٤ .

[٢] السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص١٠٦ .

العمانيـة الأمريكيـة ، فـأوفد مبعوثـاً إلى بريطانيـا في عـام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م ، وذلك من أجل تهدئة المخاوف البريطانية ، وتقديـم التهنئـة بمناسـبة تـولي الملكـة فيكتوريا عرش بريطانيا ، والعمل على تعميق أواصـر الصداقـة بـين البلديـن عـن طريق إبرام معاهدة صداقة وتجارة فيما بينهما . وقد طلب السـلطان سـعيد مـن الكابتن روبرت كوجان [1] (Robert Cogan) ، أحد ضباط الأسطول الهندي أن يكـون وسـيطاً بـين مبعوثـه والحكومـة البريطانيـة ، وقـد وجـد كوجـان مـن بالمرستون ترحيباً بفكرة عقد اتفاقية جديدة ، لأن كوجان أشار إلى أنَّ عقد مثل هذه الاتفاقية سوف يجعل السلطان يحـد أو ربمـا يحظـر تجـارة الرقيـق بـين شـرق أفريقية والخليج العربي، لاسيما بعد أن تزايدت الأهمية التي تمثلها في المنطقة [2].

وكانت حكومة بالمرستون قد كتبت في البداية صيغة معـاهدة تجاريـة تضـم أربعة عشر بنداً منها ثلاثـة بنـود عـن تجـارة الرقيـق ، وهـي أن يتعهـد السـلطان العماني بحظر ومنع نقل الأرقاء بين ممتلكاته والأقطار الأخرى ، وبشـكل خـاص أقطار الهند، وموانيء البحر الأحمر، ومنطقة الخليج العربي ، كما يتعهد السلطان سعيد بمعاقبة كل من يتعـامل في الرقيـق مـن رعايـاه أو يحـاول تصديرهـم ، وأن يوافق على أن تخضع كافة السفن التي ترفع العلـم العمـاني للمصـادرة والحجـز ، وذلك في حالة نقلها للأرقاء إلى خارج السـلطنة ، ويُعطـي الطـرادات البريطانيـة

---

[1] يُذكر أن كوجان هذا هو أحد التجار الإنجليز الذين لهم علاقة بالسلطان سعيد ، ولهـذا طلـب السـلطان من كوجان أن يعرض على الحكومة البريطانية فكرة قبوله ممثلاً دائماً للسلطان في لندن ، ولكن الحكومـة البريطانية بزعامة اللورد ملبورن (Melbourne) ١٢٥١-١٢٥٧هـ/١٨٣٥-١٨٤١م ، رفضت هـذه الفكرة ، إذ لايمكن أن يمثل السلطان في بريطانيا أحد المواطنين الإنجليز ، انظر :
المرجع نفسه ، ص١٠٧ .

[2] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٤٨-٤٩ .

حق مصادرة تلك السفن ، كما يحق للمحاكم البريطانية محاكمة جميع أصحاب السفن التابعة له أو التي ترفع علم السلطنة إذا وجدت أنها تعمل في نقل الرقيق، وذلك في أي مكان يعثر فيه على هذه السفن ، وأياً كانت وجهتها ووجهة الأرقاء الذين تنقلهم [1] .

ولكن كوجان أبلغ مجلس الهند بخطورة هذه المقترحات ، وأنه يعي تماماً النتائج التي قد تترتب على تطبيق هذه البنود والتي قد تؤدي إلى إسقاط السلطان سعيد من حكمه ، وبالتالي تَعرُّض الأهداف الحقيقة التي وضعت هذه البنود من أجلها للخطر ، هذا إضافة إلى إضعاف نفوذ السلطان وانحسار شعبيته في شبه الجزيرة العربية ، واحتمال تهديد الدولة السعودية الثانية لنفوذه في منطقة الخليج العربي ، وإزاء هذه النتائج ستجد الحكومة البريطانية نفسها مضطرة لتقديم الدعم اللازم له ، وخلص كوجان إلى أن أي مفاوضات لإبرام معاهدة حول الرقيق فإن من الأفضل أن تقوم حكومة الهند بعقدها ، وأن أي قيود إضافية يراد تطبيقها فينبغي أن يتم التفاهم بشأنها ودياً مع السلطان سعيد، ولاينبغي إدراجها ضمن معاهدة، وبهذا يمكن تعديل خط مورسبي ، والحصول على حق تفتيش ومصادرة السفن للأسطول الهندي - إضافة إلى الأسطول الملكي - وإذا ما احتج السلطان على الخسارة التي سيتكبدها من جراء موافقته على ذلك فيمكن تعويضه عن طريق السماح له باستخدام حوض السفن في بومباي لإصلاح سفنه، ويمكن إعفاؤه من دفع رسوم الميناء ورسوم الإرشاد في موانيء الهند البريطانية ، وأخيراً أُقرت آراء كوجان من جانب الحكومة البريطانية التي فوضت كوجان بإبرام هذه المعاهدة نيابة عنها [2] .

---

(1) المرجع نفسه ٢/٤٩-٥٠ .

(2) المرجع نفسه ، ٢/٥٠-٥٢ .

وفي ربيع الأول من عـام ١٢٥٥هـ/مـايو ١٨٣٩م عقـد كوجـان معـاهدة تجارية مع السلطان سعيد تضمنت بنداً واحداً عن تجارة الرقيق ، وأكـدت المـادة الخامسة عشرة على التعهدات التي التزم بها السلطان سعيد مع موربسبي في عـام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م ، وأعطيت سلطة تفتيش السفن والاستيلاء عليهـا إلى سـفن شركة الهند الشرقية [1] ، وفي ١٠ شوال من العام نفسه / ١٧ ديسمبر اسـتطاع هانيل المندوب البريطاني في الخليج أن يضيف بموافقة السلطان سعيد ثلاث مـواد إلى معاهدة [2] عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م :

المادة الأولى :

يجوز لطرادات شركة الهند الشرقية حجز وتفتيش أي مركب مـن مراكـب السلطان ، إذا صادفته فيما وراء خط مستقيم يمتد من رأس دلجـادو ويمـر بنقطـة علـى بعـد درجتـين إلى الشـرق مـن جزيـرة سـوقطرة ، وينتهـي في باسـين [3] (Passein) ، وساورها الشك في أن هذا المركب يستخدم في تجارة الرقيق .

وكان هانيل قد حدد نهاية هذا الخط من الجهة الشمالية بجـوادر [4] ، كمـا

---

(١) المرجع نفسه ، ٥٢/٢ .

(٢) Aitchison, C.U. , op. cit. , Vol. XI, p.p. 299 - 300 .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٣) .

مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٨-١٨٩ ؛

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٥٤/٢ .

(٣) باسين : ميناء يقع على الشاطىء الشمالي للمحيط الهندي من جهة الهند ، يبعد مسافة خمس درجات غرب مواشي (Charrachee) ويبعد حوالي واحد وعشرين ميلاً عن بومباي ، انظـر : غـانم رميض ، مرجع سبق ذكره ، ٢١٦/٢ .

Fraser, H.A., op. cit. p.4 .

(٤) جوادر : ميناء يقع على ساحل مكران، وقد ضمه السلطان سلطان بن أحمد إلى أملاكه في عام ١٢٠٧هـ / ١٧٩٣م وظل تابعاً لعمان إلى أن تنازل عنه السلطان سعيد بن تيمور في عام ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م لدولة باكستان مقابل مبلغ وقدره ثلاثة ملايين جنيه استرليني ، انظر : عمان وتاريخها البحري ، ص٧٨ .

جمال قاسم ، الخليج العربي ، ص ٣١٦ .

حُدد في المعاهدة التي أُبرمت مع شيوخ ساحل عمان في العام نفسه ، ولكن السلطان سعيد اعترض على هذا التحديد لأنه سوف يضع ممتلكاته على ساحل مكران وهي جوادر وشهبار [١] ضمن المنطقة المحظورة ، واضطر هانيل إلى إجراء تعديل على نهاية هذا الخط بحيث ينتهي عند باسين [٢] وبذلك تبقى جوادار وشهبار مفتوحتين للتجارة [٣] .

المادة الثانية :

إذا تبين من خلال التفتيش أن أحد المراكب التي تخص رعايا السلطان سعيد تحمل رقيقاً سواء أكانوا رجالاً أم نساءً أو أطفالاً بقصد بيعهم فيما وراء الخط المذكور ؛ فإن لطرادات شركة الهند الحق في الاستيلاء على هذا المركب ، ومصادرة حمولته ، أما إذا تخطى المركب الخط المذكور آنفاً ؛ بسبب سوء الأحوال الجوية ، أو لأي ظرف قاهر خارج عن إرادته فلا يُستولى عليه في هذه الحالة [٤] .

في الوقت الذي تزيد فيه الحكومة البريطانية من إجراءاتها الرامية إلى تضييق الخناق على السلطان العماني ورعاياه تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، نجدها

---

[١] شهبار : ميناء يقع على ساحل مكران ، وقد خضع لعمان منذ عهد السلطان سلطان بن أحمد . انظر : عمان وتاريخها البحري ، ص٧٨ .

[٢] يشير ويلسون إلى أن النهاية الشمالية للخط المذكور تقع في ميناء بوزم (Puzim) على ساحل مكران وبناء على ذلك تصبح موانيء السلطان جوادار وشهبار مغلقة أمام تجارة الرقيق ، بينما يذكر كيلي أن أسمى باسين وبوزم التبسا على ويلسون وهما موضعين مختلفين ، ويؤكد خطأ ما ذكره ويلسون أن تقرير هانيل يشير بوضوح إلى باسين باعتبارها أقصى الحدود الشرقية لممتلكات السلطان سعيد . انظر : ويلسون ، الخليج العربي ، ص٢٥٤ ؛ كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٥٤/٢ .

[٣] المرجع نفسه ، ٥٤/٢ .

[٤] **Aitchison**, C. U., op. cit . Vol. Xl, p. 299-300 .

في مكان آخر تتراخى عمداً في تطبيق هذه العقوبات على تجار الرقيق الآخرين ، كما يجري في البحر الأحمر ، حيث يذكر أحد الباحثين أن البواخر الحربية البريطانية كانت تحتجز القوارب المحملة بالأرقاء، ولكنها لا تكمل عملها، فهي بعد أن تقبض على القارب تطلق سراح الأرقاء ، وتعيدهم إلى بلادهم إذا شاؤوا ، وتبعث قائد القارب إلى جيبوتي ليقدم هناك أمام المحاكم الفرنسية ، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تحمي أكبر تجار الرقيق في المنطقة [١] .

المادة الثالثة :

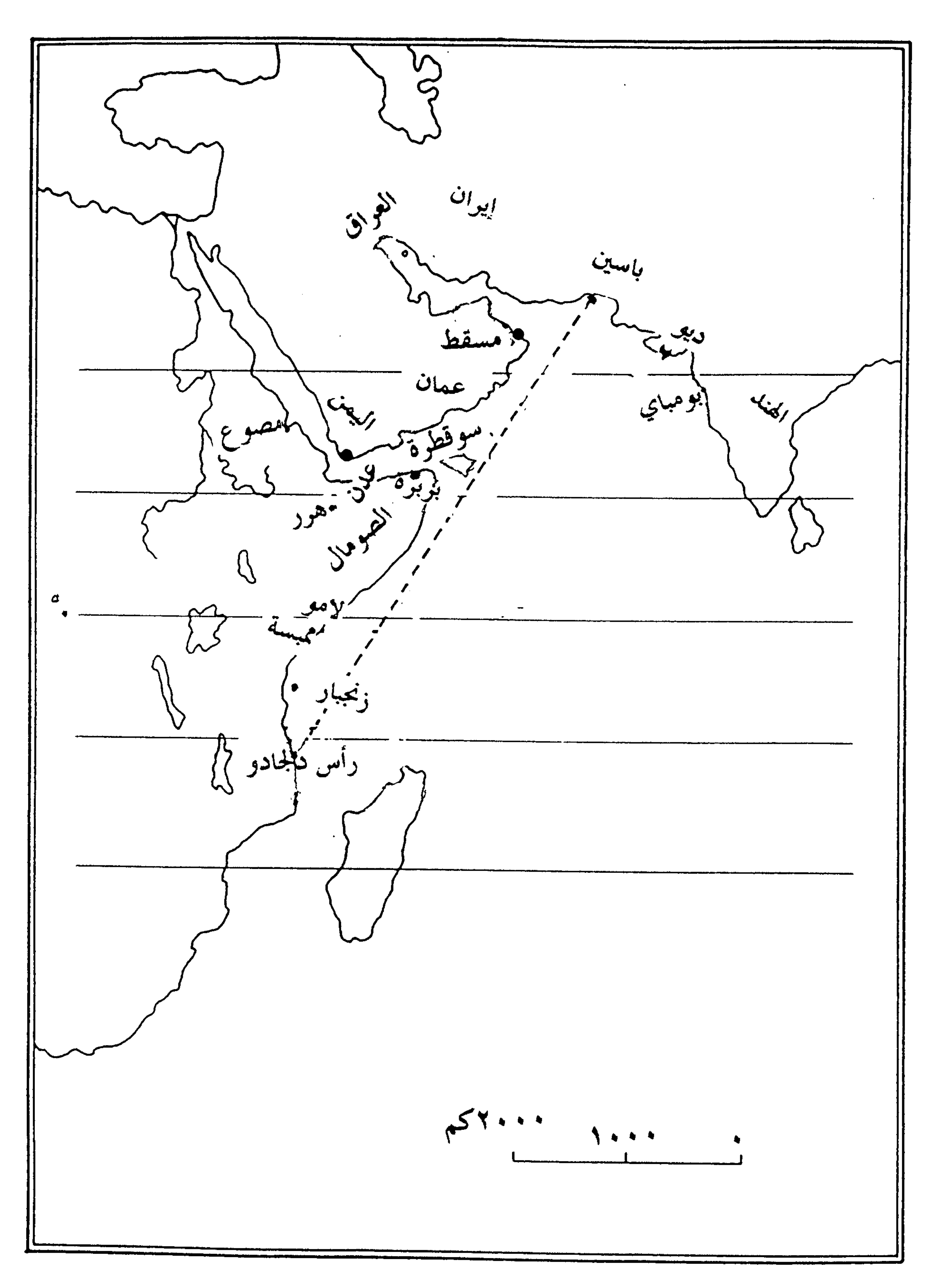
بما أن بيع الأحرار من الذكور والإناث بالغين كانوا أم قاصرين مخالف لتعاليم الدين الإسلامي ، وبما أن الصوماليين يدخلون ضمن الأحرار ؛ فإن السلطان سعيد ، بمقتضى المعاهدة يوافق على أن بيع الذكور والإناث من القبائل الصومالية سواء أكانوا بالغين أم قاصرين يعتبر عملاً من أعمال القرصنة ، وأن كل من يثبت عليه الاشتراك في هذه الأعمال من الرعايا العمانيين بعد أربعة أشهر من تاريخه سوف تطبق عليه عقوبة القرصنة [٢] .

استخدمت الحكومة البريطانية الدين الإسلامي في هذه المادة تكأة لإقناع السلطان سعيد بمنع استرقاق الصوماليين لأنهم أحرار بحكم أنهم مسلمون . ومن الجدير بالذكر هنا أنه حتى أولئك الأرقاء الذين يؤتى بهم من القبائل الأفريقية في الداخل ، ليسوا في الواقع أرقاء شرعيين في الإسلام ، ذلك أن سبب استرقاقهم لم يكن شرعياً كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولكن بريطانيا أرادت أن تغلق منطقة معينة في شرق أفريقية أمام تجار الرقيق وذلك كمرحلة أولى .

---

(١) أمين الريحاني ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧٧-٣٧٨ .

(٢) **Aitchison**, C. U., op cit . Vol. Xl, p. 300 .



خط منع تجارة الرقيق في معاهدة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

المصدر : Sheriff ,A., slaves , Sbicas and J vory in Zanzibar,. P. 36.

ومهما يكن الأمر فإنه على الرغم من أن هذه المعاهدة فرضت مزيداً من القيود على تجارة الرقيق ، إلا أن هذه التجارة استمرت منتشرة في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية، إذ واصلت السفن الفرنسية ، والأسبانية ، والبرتغالية والأمريكية ، نقلها شحنات كبيرة من الرقيق من زنجبار وبعض الموانىء والجزر الأخرى في ساحل شرق أفريقية ، وكانت السلطات البريطانية تعلم بذلك تماماً، ولكنها كانت تغض البصر عن ذلك مما يؤكد بطلان ادعاء الدوافع الإنسانية في محاربة تجارة الرقيق ، ذلك أن هذه المعاهدة لم تكن إلا ذريعة لتمكين بريطانيا من فرض سيطرتها على السلطنة العمانية ، وإحلال النفوذ البريطاني محل النفوذ الإسلامي في شرق أفريقية [1] .

ولم تتأثر تجارة الرقيق كثيراً في منطقة الخليج العربي من جراء هذه المعاهدة [2] ، ولكنها في الوقت ذاته كانت بداية للتغلغل البريطاني في السلطنة العمانية ، لا سيما القسم الأفريقي منها، حيث أكدت على إيجاد تمثيل دبلوماسي في ممتلكات السلطان سعيد ، الذي حرص على أن يكون القنصل البريطاني انجليزياً خالصاً ، وذلك لرغبته في أن تكون علاقته مع وزارة الخارجية البريطانية في لندن مباشرة ، لأن ذلك يؤكد علو مكانته عند المسؤولين البريطانيين [3] ، وقد تم تعيين أثكنز هامرتون قنصلاً بريطانياً لدى السلطنة ، فانتهج هامرتون سياسة تقوم على إبعاد النفوذ الأجنبي عن الدولة العمانية [4] ، ومن هنا تمكن من

---

(1) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٤٢ .

(2) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٥٥ .

(3) الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٣ .

شوقي عطا الله الجمل،تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ب ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ب.ت، ص١٩٩ .

Ingroms, W.H., op. cit. , p. 162

(4) **F. O.** , 54/4, Letter From Captain Hamerton To the Earl of Aberdeen , No. 82, Bombay , in 21th May 1842, p. 68.

تحقيق نفوذ قوي لبريطانيا في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية [١] .

وعلى الرغم من المعاهدتين اللتين عقدتهما بريطانيا مع السلطان سعيد ، إلا أن جيمي كارنك (J. Cornac) الحاكم الجديد لبومباي أدرك في عام ١٢٥٦هـ /١٨٤٠م بعد اطلاعه على عدد من التقارير أن المعاهدات التي عقدت أخيراً غير صالحة لإيقاف تجارة الرقيق مع المنطقة الغربية من الهند . وقد جاء ذلك في وقت اتهم فيه المسؤولون البريطانيون السفن العمانية بأنها لا تزال مستمرة في تهريب الأرقاء إلى بومباي والمدن الهندية الأخرى ، وأنها تحمل في عودتها بعض النساء الهنديات لبيعهن في مناطق أخرى . وذكر روبن إسلام (R, Aslam) ، والذي كان يعمل سمساراً لشركة الهند الشرقية البريطانية في مسقط ، أن ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ رقيق يدخلون إلى الهند كل عام ، وأن خالداً النجل الثاني للسلطان سعيد ، كان يعمل في هذه التجارة ، وأشار إلى أنه يتم اختطاف عددٍ من الفتيات الهنديات من قبل أصحاب السفن العربية، وخصوصاً من سواحل الهند الغربية، ثم يتم بيعهن في مسقط وزنجبار، أو في بعض موانىء الخليج الأخرى[٢].

وحتى ذلك الوقت ، كان الهدف الرئيس - المعلن - لحكومة الهند البريطانية من محاربة تجارة الرقيق هو إبعاد هذه التجارة عن الهند ، ولكنها أخفقت في ذلك ، و لم تحقق المعاهدات التي عقدتها من أجل هذه المسألة هذا الهدف ، وذلك راجع إلى أن المسؤولين البريطانيين في الموانىء الهندية غير مقتنعين

---

[١] سمير أبو ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٢-١٩٣ .

Nicholls C.S., op. cit., p. 161 .

[٢] **I. O . R.,** V/23/217 Suppressin of the Slave Trade in the Persian Gulf , p. 650.

F. O. , 54/4, Letter FromThe Earal of Aberdeen To Saeed Ali Bin Nasir, No. 84, Foreign Office, in 6th August 1842, p.p. 69-70.

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٥٩/٢ .

بجدية تلك الحرب الموجهة ضد تجارة الرقيق ، ومن هنا كان كثير من الموظفين في ميناء بومباي يتساهلون في هذه المسألة ، هذا إضافة إلى أن المسؤولين في حكومة الهند البريطانية لم يكونوا على درجة سواء من حيث الحماس والاقتناع بجدوى هذه الحرب ، لاسيما وأن هناك أطرافاً أخرى ضالعة في هذه التجارة مثل سكان الكويت ، ولنجة ، والبحرين ، وهؤلاء جميعاً ليسوا داخلين في المعاهدات السابقة ، ولذا ينبغي على حد تعبير هانيل وروبرتسون إجراء مفاوضات مع شيوخ هذه البلدان من أجل الدخول معهم في معاهدات مماثلة لما تم الاتفاق عليه مع سلطان عمان وشيوخ الساحل العماني [١] .

وفي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠ أثيرت مسألة التعويضات التي يمكن تقديمها للسلطان سعيد مقابل منع تصدير الأرقاء من ممتلكاته في شرق أفريقية إلى الخارج. فاقترح أحد المسؤولين البريطانيين الموافقة على ضم البحرين إلى ممتلكات السلطان بناءً على رغبته التي أبداها في وقت سابق ، إلا أن حاكم بومباي عارض ذلك بشدة ؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تعريض المنطقة إلى خطر نشوب الحرب ، ولكن يمكن – حسب رأي هذا المسؤول – دفع تعويضات مالية إلى السلطان تعادل دخله السنوي بدلاً من ضم البحرين ، وهذا مما أثار غضب السلطان العماني على حاكم بومباي ، فبدأ منذ عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م يجري اتصالاته فيما يتعلق بتجارة الرقيق مع الحكومة البريطانية في لندن مباشرة ، وأخذ يتجاهل حكومة بومباي البريطانية ، لأنه يرى – على حد زعم كيلي [٢] – أن

---

[١] **I. O . R.**, V/23/217, Suppressin of the Slave Trade in the Persian Gulf, p. 644 ,
علي الحازمي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٧ ؛
كيلي ، مرجع سبق ذكره ٦٦/٢ .

[٢] مرجع سبق ذكره ، ٣١٨/٢-٣١٩ .

حاكم بومباي والحاكم العام للهند ليسا إلا موظفين تابعين للحكومة البريطانية في لندن أو مجرد موظفين في شركة تجارية . ويتهم هامرتون القنصل الأمريكي في زنجبار بأنه وراء هذه المزاعم ، لأنه يرى في القنصل البريطاني في زنجبار منافساً خطيراً له[1]، وخطراً يهدد المصالح التجارية للولايات المتحدة في شرق أفريقية ، وقد يقف ضد تصدير الرقيق إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

وبناءً على ذلك رفضت حكومة الهند ضم البحرين إلى السلطان سعيد لأنها لا تخلط بين السياسة والصداقة الشخصية ، إلا أن العلاقات رغم ذلك ظلت قوية بين السلطان سعيد والحكومة البريطانية ، وأصبح هامرتون المستشار الرئيس للسطان سعيد ، وكان هامرتون يعمل دائماً على تقديم المشورة التي تدعم المصالح البريطانية في السلطنة العمانية [2] .

وفي هذه الأثناء واصلت الحكومة البريطانية ضغوطها على السلطان سعيد من أجل العمل بجهد أكثر لمنع تصدير الأرقاء خارج أراضي السلطنة ، ولهذا كتب أبردين إلى السلطان العماني يخبره بعدد من الوقائع التي تم اكتشافها والتي تتعلق بتصدير الأرقاء من أراضي السلطان إلى موانيء غرب الهند عن طريق رعاياه ، وقد اعتبر وزير الخارجية البريطاني أن ذلك مناقض للمعاهدات التي أبرمها السلطان مع الحكومة البريطانية في عامي ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م ، ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩ م [3] .

---

(1) **F . O .**, 54/4, Letter From Captain Hamerton To the Earl of Aberdeen , No. 82, Bombay , in 21th May 1842, p. 68.

(2) عائشة المسند ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٩ .

(3) **F. O.** , 54/4, Letter FromThe Earal of Aberdeen To Saeed Ali Bin Nasir, No. 84, Foreign Office, in 6th August 1842.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٤) .

والواقع أن السلطان سعيد بدأ يستنكر المعاملة القاسية التي بدأ أبردين يعامله بها ، ولهذا أوفد في شهر محرم من عام ١٢٥٨هـ ، فبراير ١٨٤٢م مبعوثاً خاصاً له إلى لندن يدعى علي بن ناصر لمقابلة المسؤولين في الحكومة البريطانية ، ولنقل رسالة خاصة إلى أبردين أشار فيها إلى أنه لم يظهر أي خرق من جانبه للمعاهدات التي أبرمها مع الحكومة البريطانية ، لا سيما تلك التي تتعلق بمنع تجارة الرقيق، وأنه منذ عام ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م لم يعترض في أي وقت على تنفيد رغبات الحكومة البريطانية، بل لم يظهر منه سوى التقدير والاحترام ، وذكر في رسالته أنه خلال الإثنا عشر عاماً الأخيرة بدأ يلقى معاملة غير التي كان يعهدها من قبل ، دون أن يرتكب خطأً من جانبه ، أو يقوم بعمل يغضب الحكومة البريطانية ، وفيما يتعلق بتجارة الرقيق ذكر السلطان سعيد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تجارة الرقيق وأنواع التجارة الأخرى ، ولهذا فإن منع تصدير الرقيق من ساحل شرق أفريقية يعني تعطيل أنواع التجارة الأخرى ، وهذا ما لا يقبله المسؤولون في الحكومة البريطانية ، وأشار في ختام رسالته إلى أن خسارته من منع تجارة الرقيق سوف تصل إلى ١٠,٠٠٠ جنيه استرليني [١] .

وقد ردَّ أبردين على رسالة السلطان العماني فذكر أن الحكومة البريطانية تنتظر من السلطان سعيد أن يعمل على إلزام رعاياه بما تقتضيه المعاهدات التي تم التوصل إليها بين الجانبين ، وإذا ما استمر السلطان بذلك فإنه لن تنقطع أواصر الصداقة والتفاهم طالما ظل يعمل على قمع تجارة الرقيق [٢] .

---

(١) **F. O.** 54/4, Extract From Instruction of His Hoghness the Imaum of Muscat to Ali Bin Nasir, ..., op cit ., No. 85, deated at Zanzibar in the Month of February , 1842, p.p. 72-73.

(٢) **F. O.** , 54/4, Letter FromThe Earal of Aberdeen To Saeed Ali Bin Nasir, No. 87, Foreign Office, in 9th November 1842, p.p. 74-75 .

وفي شهر شعبان من عام ١٢٥٨هـ ، سبتمبر ١٨٤٢م نقلت رسمياً مهمة محاربة تجارة الرقيق في شبه الجزيرة العربية والخليج من حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية ، وذلك لعدم حماس حكومة الهند لهذه المسألة ، إضافة إلى تغير الهدف من محاربة تجارة الرقيق . ففي الوقت الذي كان فيه هدف حكومة الهند من وراء مكافحتها لتجارة الرقيق هو إبعاد هذه التجارة عن السواحل الغربية للهند ، فإن هدف وزارة الخارجية البريطانية بعد انتقال هذه المهمة إليها ، كان استئصال هذه التجارة أينما وجدت في البحار الشرقية . ومن أبرز الوسائل التي تقرر استخدامها لتحقيق ذلك ، ممارسة الضغوط على حكومات المشرق الإسلامي من أجل التعهد بمنع هذه التجارة في أقطارها وحدودها ، وذلك من خلال إبرام المعاهدات مع الحكام المسلمين من أجل تحقيق هذه الغاية، ثم يتولى الأسطول البريطاني تنفيذ ما جاء في هذه المعاهدات ، وإذا ما أبدى أحد الحكام المسلمين معارضته لذلك ؛ فسيتم تفسير هذه المعاهدات تفسيراً يسوِّغ للطرادات البريطانية اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد رعايا ذلك الحاكم وسفنهم [1] ، وبهذا تنكشف الروح الصليبية الحاقدة وتتبين الأهداف الحقيقية التي يزمع البريطانيون تحقيقها من وراء مكافحتهم لتجارة الرقيق .

---

[1] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٦/٢ .

ثالثاً : معاهدة عام ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م :

لم تبحث تجارة الرقيق مع السلطان سعيد بعد عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م إلا في ربيع الآخر من عام ١٢٦٠هـ/إبريل ١٨٤٤م ، حينما قام كوجان بزيارة إلى مسقط بعد تركه العمل في الأسطول الهندي من أجل الحصول على موافقة السلطان سعيد على إنشاء مزرعة لقصب السكر في زنجبار يعمل فيها الأرقاء ، وقد عرض السلطان بعض الشروط التي سبق أن عرضها على الحكومة البريطانية وطلب من كوجان عرضها على وزير الخارجية البريطاني ، والتي يوافق بموجبها على حظر تجارة الرقيق بين ممتلكاته الأفريقية والأسيوية ، وهذه الشروط هي :

١ - ضم البحرين إلى ممتلكاته ، شريطة أن تتعهد الحكومة البريطانية بضمان استمرار حكمه في البحرين ، وقال السلطان إن هذا الشرط أفضل بالنسبة إليه من التعويض المالي .

٢ - ألا تتدخل بريطانيا في عمليات نقل الأرقاء من داخل القارة الأفريقية إلى زنجبار ، وذلك في المنطقة الواقعة بين لامو من الشمال وكلوة من الجنوب ، وتشمل هذه المنطقة زنجبار ، وبمبه ، ومافيا .

٣ - ألا يتحمل السلطان سعيد أي مسؤولية إذا تم تصدير الأرقاء إلى خارج هذه المنطقة دون علمه [1] .

وقد اعتبر أبردين (Aberdeen) وزير الخارجية البريطاني أن هذه الشروط

---

(١) F. O. 54/4, Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the Earl of Aberdeen, No. 85, London , in 3 November 1842, P. 70-71 .
F. O. 54/4, Extract From the Instruction of His Highness the Imaum ... op cit , p.73.
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٢٥/٢ ؛ ويضيف في الصفحة نفسها أن السلطان سعيد طلب في إحدى رسائله إلى وزير الخارجية البريطاني أن تضمن الحكومة البريطانية الحكم من بعده لابنيه ثويني في مسقط وخالد في زنجبار ، وهذا ما يمكن اعتباره شرطاً رابعاً .

بداية مشجعة للحصول على موافقة السلطان سعيد علـى حظـر تجـارة الرقيـق في مستعمراته الأفريقية ، لذا سارع بكتابة رسالة إلى السلطان، وطلب من هامرتون تسليمها له عند اجتماعه به في مسقط ، وقد أعرب أبردين في رسالته عن أسـفه لإلحاح السلطان سعيد على موضوع خسارته التي قد يتعـرض لهـا إذا قـام بحظـر تجارة الرقيق ، وأشار المسؤول البريطاني إلى إمكانية تعويـض هـذه الخسـارة عـن طريـق زيـادة حجـم المعـاملات التجاريـة المشـروعة [1] . أمـا فيمـا يتعلـق بضـم البحرين فقد أوضح أبردين في خطابه أنه لا يستطيع تحقيق هذه الرغبة للسلطان. واحتوت هـذه الرسـالة علـى مسـودة للمعـاهدة المقترحـة ، وطلـب أبرديـن مـن هامرتون أخذ موافقة السلطان عليهـا ، ولكـن رسـالة أبرديـن هـذه لم تصـل إلى هامرتون إلا في شهر شعبان من عام ١٢٦١هـ / أغسطس ١٨٤٥م، حينما كان هامرتون موجوداً في زنجبار لمناقشة بعض التعديلات على معاهدات مورسبي [2]، وقد وجد هامرتون السلطان سعيد على استعداد لمناقشـة نصـوص المعـاهدة الـتي اقترحها أبردين ، فعقد معـه عـدة اجتماعـات لمناقشـة بنـود المعـاهدة المقترحـة ، وكان السلطان سعيد يكرر كثيراً في هذه الاجتماعات الخسائر المالية التي سـوف يتكبدها من جراء منعه لتجارة الرقيق بـين ممتلكاتـه الأفريقيـة والأسـيوية ، والـتي قدرها ما بين ٣٥,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ ريـال ، (أي مـا يعـادل ٧ آلاف إلى ٨ آلاف جنيه اسـترليني) ، وأبـدى السـلطان عـدم معارضتـه لرفـض أبرديـن ضـم

---

(1) **F. O.** , 54/4, Letter FromThe Earal of Aberdeen To Saeed Ali Bin Nasir, No. 83, Foreign Office, July 12 1842, p. 69 - 70 .

(2) وبموجب هذه التعديلات وافق السلطان سعيد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته من بعده وولاته أن يعمل كل ما في وسعه في المساعدة على القبض على الرعايا البريطانيين الذين يعملـون في تجـارة الرقيـق ، وكان ذلك في شعبان من عام ١٢٦١هـ / أغسـطس ١٨٤٥م ؛ انظـر : لوريمـر ، مصـدر سبق ذكـره ، القسم التاريخي ، ٣٥٧٧/٦ .

البحرين إليه ، ولكنه أعرب عن أسفه حيال ذلك ، وأوضح للقنصل البريطاني بأنه لا يمكن تطبيق هذا الحظر فوراً ، إذ لابد من تحديد مهلة زمنية حتى يتسنى له إبلاغ رعاياه ببنود هذه المعاهدة (١) .

وحرص السلطان العماني على أن تتضمن هذه المعاهدة شرطاً ينص على إعفاء السفن التي تقل أحد أفراد عائلته من هذه المعاهدة ، ولعل السلطان يريد بذلك رفع الحرج عن أفراد أسرته إذا وجدوا أنهم يقومون بنقل الأرقاء على سفنهم ، كما طلب السلطان ألا يشمل الحظر السفن التي تأتي من موانيء البحر الأحمر إلى زنجبار ، وسبب ذلك كما ذكر هامرتون هو أن السلطان يستقدم من الحبشة عادة بعض الأرقاء للعمل في بلاطه ، وأكد السلطان سعيد أنه لا يملك أي نفوذ على الحكام الآخرين في شبه الجزيرة العربية ، وبناءً عليه فإنه ليس بمقدوره ممارسة أي ضغوط لإقناعهم بالتخلي عن تجارة الرقيق . ويضيف هامرتون أنه حينما سأل السلطان عما إذا كان مستعداً للتوقيع على المعاهدة بالصيغة التي اقترحها أبردين ، وترك الأمر للحكومة البريطانية لكي تقرر الطريقة المناسبة لتلبية رغباته السابقة ؛ أبدى السلطان موافقته على ذلك ، وقال إنه سيطلب من وزير الخارجية البريطاني إعداد ملحق للمعاهدة يتضمن الشروط التي طلبها (٢) .

وفي ٢٩ رمضان من عام ١٢٦١هـ / ٢ اكتوبر ١٨٤٥م وقع السلطان

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٣٢٥ - ٣٢٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ٢/٣٢٩ .

Gray, J., History of Zanzibar , p. 248.

وفي الصفحة نفسها يذكر جراي أنه إذا تم تلبية شروط السلطان فإنها سوف تقلل من فعالية بنود هذه المعاهدة إلى حد العدم ، وأنه إذا التزم أعضاء عائلة السلطان بشروط هذه المعاهدة بدقة كبيرة ؛ فإن إعفاء مراكبهم من التفتيش سيكون ذريعة لتهريب الرقيق .

سعيد بن سلطان ، أصالة عن نفسه ونيابة عن ورثته من بعده ، مع القنصل البريطاني في زنجبار أتكنز هامرتون ، نيابة عن ملكة بريطانيا وإيرلندا وورثتها من بعدها ، معاهدة جديدة لمنع تصدير الرقيق من مناطق نفوذ السلطان في شرق أفريقية وتكونت هذه المعاهدة [1] من أربع مواد جاءت كما يلي :

المادة الأولى :

يلتزم سلطان مسقط بمنع تصدير الأرقاء من مناطق نفوذه في أفريقية ، بإصدار أوامره إلى موظفيه بمنع وتحريم هذه التجارة ، مع تشديد العقوبات على من يخالف ذلك .

وقد جاءت هذه المادة ردة فعل بريطانية قوية بعد قيام فرنسا بإبرام اتفاقية تجارية[2] مع السلطان سعيد في العام السابق ، وفي هذا يقول رودلف سعيد : " فمنذ أن استطاع الفرنسيون في معاهدتهم مع عمان لعام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م حماية أنفسهم وتابعيهم، تحت شعار الحصانة الدبلوماسية ، من المتابعة والتفتيش، فقد أصبحت تجارة الرقيق احتكاراً خالصاً لهم سواء أرادوا ذلك أو لم يريدوه ولا يشترط أن يعني هذا أن كل علم فرنسي يرفرف على سفينة ما كان يحمي تجارة الرقيق " [3] . وبهذا يتبين أن الهدف الرئيس من هذه المادة محاولة إبعاد

---

(١) **I . O. R.** , V/23/217, Engagements Entered into by His Highness the Imaum of Muscat ... , op cit., p.p. 660-661 .

انظر ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٥) .

Aitchison, C. U ., op. cit ., Vol. XI, p.p. 300-301 .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٥٧٧/٦-٣٥٧٨ .

(٢) **I . O . R.** , V/23/217, Treaty of Commerce Concluded between His Highness the Imaum of Muscat and the King of the French, on the 17th November 1844 p.p. 266-270 .

(٣) مصدر سبق ذكره ، ص١٦٥-١٦٦ .

النفوذ الفرنسي عن القسم الأفريقي من السلطنة العمانية تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق .

المادة الثانية :

يتعهد سلطان مسقط بمنع استيراد الأرقاء من أي جزء من أفريقية إلى ممتلكاته في آسيا ، ويشدد العقوبات على كل من يخالف ذلك ، كما يلتزم السلطان باستخدام نفوذه على كل الزعماء العرب في الجزيرة العربية والبحر الأحمر والخليج (الفارسي !!) لمنع استقدام الأرقاء من أفريقية إلى مناطق نفوذهم.

تمثل هذه المادة تمهيداً لتقسيم السلطنة العمانية إلى دولتين منفصلتين ، وهذا ما تحقق في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م بعد وفاة السلطان سعيد، على اعتبار أن هذا التقسيم كان عاملاً مهماً في المساعدة على القضاء على تجارة الرقيق حسب الإدعاءات البريطانية [١] ، كما أن هذه المادة تمثل رداً مباشراً وصريحاً على طلب السلطان بأن تستثنى السفن التي تأتي من منطقة البحر الأحمر ، أما استخدام السلطان لنفوذه لمنع زعماء شبه الجزيرة العربية من استقدام الأرقاء من أفريقية إلى بلدانهم ، فإن الحكومة البريطانية تدرك قبل غيرها أن السلطان سعيد لايملك نفوذاً على هؤلاء الزعماء كما ذكر ذلك هامرتون ، ولكن المسوؤلين الإنجليز أرادوا بذلك جعل السلطان واحداً من أهم زعماء حملة مقاومة تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ، وهذه المسألة لها أثرها المعنوي أكثر من واقعها الملموس ، كما أن الحكومة البريطانية أرادت من السلطان سعيد قفل موانئه الأفريقية في وجوه هؤلاء الحكام .

---

[١] جمال زكريا قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤ ، ط٢ ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٤م ، ص٨٦ .

المادة الثالثة :

بموجب هذه المعاهدة يمنح سلطان مسقط سفن الأسطول الملكي البريطاني وسفن شركة الهند الشرقية البريطانية الإذن بالاستيلاء على أي سفينة يملكها السلطان أو أحد رعاياه تحمل رقيقاً ، أو تعمل في الاتجار به ، باستثناء السفن العاملة في تجارة الرقيق بين جزء وآخر من ممتلكاته الأفريقية ، في المنطقة الواقعة بين لامو وملحقاتها شمالاً وكلوه وملحقاتها جنوباً [1] متضمنة جزيرة زنجبار وبمبه ومافيا.

أتاحت هذه المادة للبريطانيين تدمير السفن العربية بحجة ممارستها لتجارة الرقيق ، بل تعدى ذلك على الإضرار بالتجارة العمانية بشكل عام ، بل الأدهى من ذلك أن السطان سعيد وافق في عام ١٢٦٨هـ/١٨٥١م على مدِّ حق تفتيش السفن العمانية ليصل إلى متابعتها في أنهار شرق أفريقية ، وهذا يعني بداية التسلل البريطاني إلى داخل القارة وحلوله محل النفوذ العماني [2] .

المادة الرابعة :

تعتبر هذه المعاهدة سارية المفعول اعتباراً من ١٥ محرم من عام ١٢٦٣هـ / ١ يناير ١٨٤٧م .

أضيفت هذه المادة استجابة لطلب تقدم به السلطان حتى يستطيع اتخاذ ما يلزم حيال إبلاغ رعاياه بما نصت عليه هذه المعاهدة .

وفي ١٣ شوال من عام ١٢٦٥هـ / ٥ سبتمبر ١٨٤٨م أصدر البرلمان البريطاني قراراً يُعطي صفة النفاذ لأحكام هذه المعاهدة [3] .

---

[1] حددت المنطقة التي يُسمح فيها بتجارة الرقيق في الأرض الواقعة بين خطي عرض ١,٥٧° و٩,٢° جنوباً. انظر : Armstrong , J. R. N. ,op., cit., P. 4.

[2] صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٣ .

[3] سلطان القاسمي ، تقسيم الأمبراطورية العمانية ، ص٥٦ .

وفي أعقاب التوقيع على معاهدة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م قام السلطان سعيد بإعداد خطاب حدد فيها البنود الإضافية، التي سبق وطلب إضافتها إلى المعاهدة وهي :

١ - عدم تدخل الأسطول البريطاني في تجارة الرقيق داخل ممتلكات السلطان سعيد الأفريقية .

٢ - عدم تحميل السلطان سعيد المسؤولية عن الأرقاء الذين يتم تصديرهم عن طريق التهريب .

٣ - إعفاء السفن القادمة من موانيء البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية إلى زنجبار من التفتيش والمصادرة .

وقد بعث هامرتون بخطاب السلطان المذكور إلى أبردين الذي أهمل الرد عليه [١] . ولهذا يبدو أن بعضاً من هذه البنود تتناقض مع المعاهدة التي عقدها هامرتون مع السلطان ، هذا إضافة إلى أنه ربما اعتقد عدم وجود أهمية تدعو إلى تلبية مطالب السلطان لاسيما بعد أن وافق على التوقيع على المعاهدة المذكورة ، ولذا فلم يبعث وزير الخارجية البريطاني رده للسلطان فيما يتعلق بموضوع الخسائر .

وحينما حلَّ بالمرستون محل أبردين في رمضان من عام ١٢٦٣هـ /أغسطس ١٨٤٦م وزيراً للخارجية البريطانية ، قدم المسؤولون في الوزارة مذكرة إلى بالمرستون تطالبه بإصدار قراراته بخصوص الشروط التي قدمها السلطان سعيد ، وفي هذه الأثناء بعث القنصل البريطاني في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية برسالة إلى بالمرستون أوضح فيها أن السلطان سعيد يعاني كثيراً من جراء حظر تجارة الرقيق، ولذا فهو يستحق كل مساعدة يمكن أن تقدمها الحكومة البريطانية. وجاء رد بالمرستون برسالة [٢] مليئة بعبارات تكشف بجلاء عما يتصف به

---

[١] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٣٣٠ .

[٢] المرجع نفسه ، ٢/٣٣١ .

المسؤولون البريطانيون من الغرور والخداع والكذب .

ومما جاء في رسالة بالمرستون قوله :" يتعين على الكابتن هامرتون بأن ينتهز كل فرصة ممكنة لتحذير هؤلاء العرب من أن الشعوب الأوروبية قد عقدت العزم على وضع حد لتجارة الرقيق الأفريقية ، وبأن العناية الإلهية قد اختارت بريطانيا العظمى لتنفيذ هذه الإرادة (!!) ، كما ينبغي أن يوضح له (الضمير هنا يعود على السلطان سعيد) بأنه سيكون من العبث أن يحاولوا الخروج عما قدر في الكتاب ، وأن يطأطئوا رؤوسهم لدولة عظمى كبريطانيا ، وبأن ينبذوا هذه المهنة التي قدرها بالزوال (هكذا) ، وأن تشبثهم بها إنما سيزيد من المتاعب والخسائر لهم ، وبالتالي فمن الأفضل لهم أن يوجهوا جهودهم وطاقاتهم لتطوير أوطانهم وتنميتها بالأعمال التجارية المشروعة " [1] ، ولم يجر بحث هذه المسألة مرة أخرى في وزارة الخارجية البريطانية ، ولكن السلطان سعيد ظل ينتظر الرد على مطالبه ، وطلب من هامرتون تذكير بالمرستون بالرد على المطالب التي تقدم بها ، وفي شهر صفر من عام ١٢٦٥هـ/ ديسمبر ١٨٤٨م تسلم السلطان سعيد رد بالمرستون الذي ذكر فيه بأنه لا يرى داعياً لإدراج البنود الإضافية إلى نصوص المعاهدة ، وفيما يتعلق بالتعويضات المالية ذكر بالمرستون بأن حكومته تأمل أن يؤدي حظر تجارة الرقيق إلى ازدياد الأعمال التجارية المشروعة ؛ التي سوف توفر للسلطان تعويضات كبيرة عن الخسائر التي تكبدها [2] . وهكذا خرج السلطان سعيد [3] من

---

[1] المرجع نفسه ، ٢/٣٣١-٣٣٢ .

[2] المرجع نفسه ٢/ ٣٣٢ .

[3] بعد توقيع معاهدة عام ١٢٦١هـ-١٨٤٥م حدث خلاف بين هامرتون والسلطان سعيد حول المتاجرة بالأرقاء الأحباش، حيث إن السلطان يرى إن هذه المعاهدة لاتشمل حظر الاتجار برقيق الحبشة لأن هذه المنطقة من الموانىء غير الأفريقية على حد علم العمانيين ، وأشار هامرتون إلى أن إصرار السلطان على =

هذه المعاهدة خالي الوفاض ، بل ازدادت الهيمنة البريطانية على السلطنة العمانية، وزاد القنصل البريطاني في السلطنة العمانية من تدخله في الشؤون الداخلية لدولة البوسعيديين .

ومن هنا اعتبرت هذه المعاهدة بمنزلة الضربة التي كادت أن تؤدي إلى توتر العلاقات بين السلطان سعيد وبريطانيا [1] ، كما أن مواد هذه المعاهدة جاءت لتؤكد أنها انتهاكاً فاضحاً لسيادة السلطنة العمانية واستقلالها [2] . ولهذا يحق لنا أن نتساءل لماذا وافق السطان سعيد على هذه المعاهدة المذلة ؟ وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول إن الأوضاع السياسية المحيطة به لم تكن مبعث اطمئنان له ، إذ استطاعت الدولة السعودية أن تعود إلى مكانتها في شبه الجزيرة العربية ؛ فقد أعلن الإمام فيصل بن تركي عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م عن عزمه على استعادة منطقة البريمي من جديد ، فكان ذلك استئنافاً للصراع مع السلطنة العمانية ، حيث بعث فيصل بن تركي قائده سعد بن مطلق المطيري إلى عمان [3] ، فما إن وصل إلى هناك حتى كتب إلى ثويني بن سعيد ، نائب والده على القسم الأسيوي من السلطنة ، يطلب منه دفع الزكاة التي كانت تدفع في السابق ، كما

=

إعفائه من حظر الاتجار برقيق الحبشة إنما هو من أجل تأمين إمداد قصوره بالإماء ، ويؤكد كيلي بأن السلطان سعيد لو أدرك أن هذه المعاهدة تشمل حظر المتاجرة بالرقيق الأحباش لامتنع عن التوقيع عنها ، وعلى أي حال فقد بقي الغموض يكتنف هذه المسألة ، انظر :

المرجع نفسه ٢/٣٥١-٣٥٣ .

[1] جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص٢٤٩ .

[2] عائشة المسند ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٣ .

[3] سعد المطيري : هو ابن القائد مطلق ، الذي قام بدور بارز في بسط النفوذ السعودي، ونشرة الدعوة السلفية في عمان وما حولها في عهد الدولة السعودية الأولى . انظر : عبدالله العثيمين ، تاريخ المملكة، ١/٢٧٤ .

كتب في ذلك إلى حمود بن عزان حاكم صحار ، فأقر الأخير بدفع الزكاة ، أما ثويني فقد طلب مهلة من الوقت حتى يتمكن من أخذ موافقة والده الموجود حينذاك في زنجبار ، إلا أن القائد السعودي رفض الانتظار حتى يعود ثويني بن سعيد بموافقة أبيه فتقدمت القوات السعودية في عمان ، وهجمت على صحار لأن الزكاة المدفوعة لهم أقل ممن يجب دفعه ،كما هاجمت مسقط في شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٦٢هـ / يونيو ١٨٤٥م ، ولهذا خشي المسؤولون الأنجليز من تدخل شيوخ الساحل العماني في تلك الأحداث ، فأُمر قائد الأسطول البريطاني في الخليج بالتحرك في المنطقة من أجل بث الخوف في الجانبين ، وانتهى هذا النزاع مؤقتاً حين دفع ثويني بن سعيد الزكاة المطلوبة . وعلى أي حال فإن القوات السعودية كادت أن تستولي على مسقط وصحار لولا وقوف بريطانيا ضدها [1] ومهما يكن من أمر فإن هذه الأحداث كشفت للسلطان سعيد عن ضعف مركزه في القسم الأسيوي من دولته ، وهذا ما دعاه إلى الارتماء بأحضان بريطانيا وموافقته على جميع ما طلب منه في معاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، أملاً في وقوف بريطانيا معه عند الحاجة .

ويذكر بعض الباحثين [2] أن السلطان سعيد كان كلما اقترب من شيخوخته زاد من استسلامه للبريطانيين ؛حرصاً على تماسك دولته ، وبقاء الحكم في ذريته ، في حين كان في فترة شبابه يخضع للبريطانيين بقدر ما يحقق أطماعه التوسعية ، وبلغ من إخلاصه لمعاهداته مع بريطانيا أنه حينما أراد مغادرة زنجبار إلى مسقط عام ١٢٦٨هـ / ١٨٥١م أناب ابنه خالداً في حكم الشطر الأفريقي من دولته ، وأمره بشدة أن يمنع أي محاولة لنقض معاهداته مع الحكومة

---

[1] المرجع نفسه ، ص٣٨٤ .

[2] صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٣ .

البريطانية لقمع تجارة الرقيق [1] .

ومهما يكن الأمر فإن النتيجة المباشرة لهذه المعاهدة كانت النقص الذي طرأ على تجارة الرقيق والذي بلغ ٢٠ ٪ من معدلها السابق [2] ، وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن سياسة عقد المعاهدات أخفقت في وقف تجارة الرقيق ، لكنها حققت لبريطانيا أهدافاً أعظم من ذلك ؛ حيث جعلت من السلطان سعيد شبه تابع لها ؛ تشاركه في توجيه السياسة العمانية وصنع القرار في شطري السلطنة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا استطاعت إبعاد نفوذ الدول الأوروبية الأخرى عن المنطقة وبخاصة فرنسا ، فيما برهنت المعاهدة المذكورة على إخفاق السلطان سعيد في إحداث توازن بين القوى الأوروبية المختلفة في دولته ، كما أدت أطماعه التوسعية على حساب جيرانه إلى عدم وقوفهم إلى جانبه ، وظل وحيداً في مواجهة سياسة بريطانيا الجشعة .

ومن الأهمية هنا الإشارة بإيجاز إلى تقسيم السلطنة العمانية وأثره على تجارة الرقيق ، كرد فعل بريطاني قوي على إخفاق المعاهدات التي عقدت مع السلطان سعيد لمنع تجارة الرقيق ، فعندما توفي السلطان سعيد في عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م على متن سفينته فيكتوريا في طريق عودته من القسم الآسيوي إلى القسم الأفريقي من سلطنته عن عمر يناهز الخامسة والستين عاماً [3] ؛ كان ينوب عنه في حكم القسم الأول الآسيوي ابنه ثويني ، وينوب عنه في حكم القسم الثاني

---

(١) Gray , j., op cit. , p. 27 .

(٢) عائشة المسند ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٢ .

(٣) هناك اختلاف حول عمره عند وفاته انظر :

السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٢٨ .

Pearce, F. B., op. cit . P. 121 .

Grenivill F., the East African Coast , Clarendon Press Oxford, 1962, p.290 .

الأفريقي ابنه ماجد ، في الوقت الذي كان فيه تركي بن سعيد ولياً من قبل والده على مقاطعة صحار ، ومن هنا يمكن القول إن السلطنة العمانية دخلت مرحلة جديدة بوفاة السلطان سعيد .

ويتبين ذلك بشكل أكثر إذا أدركنا حدود السلطنة العمانية حيث امتدت في الشطر الأسيوي من رأس مسندم شمالاً إلى صحار جنوباً يضاف إلى ذلك ميناء بندر عباس الذي استأجره البوسعيديون لمدة عشرين عاماً اعتباراً من عام ١٢٧١هـ/١٨٥٥م ، وفي الشطر الأفريقي امتدت من رأس جرد فوي [١] (Cuardafui) شمالاً حتى رأس دلجادو جنوباً ، هذا إضافة إلى مناطق كانت خاصعة لحماية السلطنة العمانية مثل مقديشو ، وباته ، ولامو ، كما امتد النفوذ العماني من الساحل الشرقي لأفريقية حتى البحيرات الكبرى في وسط شرق أفريقية ، ومن هنا فقد حدث فراغ سياسي كبير ، واختلف فيمن يحق له خلافة السلطان سعيد على ممتلكاته في آسيا وأفريقية ، حيث إنه لم يعين أو يُسمى خليفته قبل وفاته [٢] . وفي الوقت نفسه لم يكن هناك من أبناء السلطان من يتمتع بالكفاءة والتأثير السياسي الكافي ، والقدرة على إرضاء القوى السياسية في المنطقة ، الأمر الذي يؤهله لتولي سدة الحكم بعد وفاة أبيه .

ولذلك دب النزاع بين ثويني وأخيه ماجد ، منذ أن عزم ثويني على توحيد أجزاء السلطنة ، لأنه كان يرى أنه الخليفة الشرعي لوالده باعتباره الابن الأكبر

---

(١) جردفوي : لسان صخري بارز يقع إلى الجنوب الغربي من جزيرة سوقطرة ، على الساحل الشرقي لأفريقية وإلى الجنوب منه يقع رأس هفون الذي يمثل أقصى امتداد للقارة الأفريقية من جهة الشرق.انظر:
أنور العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٠ .
محمد سيد نصر ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٤ .

(٢) جاد طه ، سياسة بريطانيا في مسقط وزنجبار ١٨٥٦-١٨٧٣م ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الحادي والعشرون ، القاهرة ، ١٩٧٤م ، ص١٤٨ . Ingroms, W.H., op cit., p. 163

وبصفته حاكماً للوطن الأم ، يُضاف إلى ذلك مبايعة القبائل العربية له ، التي أضفت عليه الهيبة الأدبية [1] ، كما أن دخل القسم الأفريقي أكثر من دخل القسم الأسيوي ، الذي بلغ في عام ١٢٧٦هـ /١٨٦٠م ٢٩ ألف ريال ، في الوقت الذي بلغ دخل زنجبار ٢٠٦ آلاف ريال [2] .

أما ماجد بن سعيد فقد عبر عن موقفه أحد المؤرخين [3] بقوله : " وقد انضم إلى جانبه أعيان زنجبار وأهليها ، فاعتز بهم ، وتجاهل حقوق أخيه الأكبر السيد ثويني بن سعيد ، فتولى عرش زنجبار خلفاً لأبيه " . ولم يحتمل ثويني استقلال أخيه فاحتدم النزاع بينهما فأعد ثويني حملة بحرية تتكون من عدد من الزوارق التي كانت تستخدم في تجارة الرقيق ، ولكن الحكومة البريطانية وقفت له بالمرصاد فرد الأسطول البريطاني حملة ثويني على أعقابها [4] ، في إشارة واضحة إلى أن الحكومة البريطانية لن تسمح بتغيير الأمر الواقع ، وهكذا كان الشقاق بين الجانبين ذريعة مناسبة لتقحم الحكومة البريطانية نفسها بين الأخوين فتحقق أهدافاً متعددة .

ويعتقد المسؤولون في حكومة بومباي البريطانية أن الفرنسيين هم الذين حرضوا ثويني [5] على الهجوم على أخيه ماجد ، لأن الأخير كان يتقرب إلى

---

(١) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٦ .

جاد طه ، بريطانيا وتقسيم سلطنة زنجبار في ضوء الوثائق البريطانية ، بحث ضمن أبحاث ندوة عمان في التاريخ ، مسقط ، ٢٤-٢٧ سبتمبر ١٩٩٤م ، ص٦-٧ .

(٢) Coupland , R. Exploitation of East Africa , p. 70 .

(٣) المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٦ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) يذكر كيلى أن الفرنسيين دعموا ثويني لأنهم كانوا يعتقدون أنه سوف يسمح لهم بإنشاء ميناء على ساحل شرق أفريقية لتصدير الرقيق منه إلى مزارعهم في جزيرة رينيون ، ولكن رجبي أشار إلى أن ثويني رفض ذلك . انظر : مرجع سبق ذكره ، ٢/٢٤٧ .

الحكومة البريطانية ولديه رغبة صادقة في إبرام معاهدات جديدة مع بريطانيا لإلغاء تجارة الرقيق ، وهذا ما أثار غضب الحكومة الفرنسية ، وبناء على ذلك فإن الانطباع العام لدى حكومة بومباي أن ثويني في حملته تلك مؤيد من قبل الفرنسيين [1] ، وبهذا يتبين أن تجارة الرقيق أصبحت ذريعة للتنافس الدولي بين فرنسا وبريطانيا من خلال النزاع بين ثويني وماجد ابني السلطان سعيد .

ولذلك بدأت حكومة الهند البريطانية جهودها في الوساطة بين أبناء السلطان سعيد وفق مصالحها التي تقتضي وقف تجارة الرقيق ، لدفع القوى الأجنبية عن زنجبار ومسقط ، ولضرب ما تبقى من السفن العربية التي يتهمها المسؤولون البريطانيون بالقرصنة ، وللقضاء على الشريان الذي يربط بين الساحلين العربي والأفريقي . وبناء على ما سبق فإن أمر تقسيم السلطنة قد قضي فيه مسبقاً ؛ لأنه سيؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف مجتمعة [2] ، لاسيما أن ماجد أبدى تساهلاً تجاه الحملة البريطانية لقمع تجارة الرقيق ، وسيكون بعد استقلاله عن أخيه ثويني أكثر تعاوناً مع البريطانيين - في هذه المسألة - [3] ، ومن هذا المنطلق تدخلت بريطانيا لحسم النزاع بين الأخوين [4] ، اللذين أُقنعا

---

(١) أفراح الحميضي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٢ .

(٢) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص٥٦ .

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٤٧/٢ .

(٤) كان للأوضاع الداخلية في عمان أثر بالغ في قبول ثويني التحكيم ، فقد انتهز الفرس النزاع بين الأخوين فحاولوا استرداد ممتلكاتهم السابقة في الخليج العربي وسواحل مكران ، هذا إضافة إلى أن ماجد نجح في تأليب أخيه الأصغر تركي حاكم صحار ، فأمده بالمال والسلاح للثورة على أخيهما ثويني ، والعمل على إزاحته عن الحكم ، وزاد من حرج موقف ثويني ثورات الأباضيين ، وهجمات السعوديين ، الذين كادوا أن يستولوا على عمان . انظر :
جمال قاسم ، دولة بوسعيد ، ص٢٦١ .

بعرض خلافاتهما على حاكم عام الهند اللـورد تشـارلز جـون فـايكونت كـانـج (Charles Jeneral Viscount Canning) كما أخذ منهمـا تعهـد بقبـول نتـائج تحكيمه [١] .

وبعد ذلك أرسلت الحكومة البريطانية بعثة إلى مسقط وزنجبار للتحقيق في الخلاف بين ثويني وماجد وذلك في ذي الحجة من عام ١٢٧٦هـ/مايو ١٨٦٠م وترأس هذه البعثـة البريجادير جنرال و.م.كوجلان (Brigadier General W . M . Coghlan) الذي كان يعمل مقيماً سياسياً في عدن ، وضمت البعثة د . بادجر (Badger) الذي كان يشغل منصب أسقف عدن ، ومتخصصاً في التـاريخ العمـاني ومجيـداً للغة العربية ، إضافة إلى هرمزد راسم (Hurmezed Rassm) الوكيل البريطاني المؤقت في مسقط ، وموظفين آخرين [٢] ، وفي لقاء كوجلان مع ثويني أكـد لـه الأخير أن زنجبار تابعة لمسقط وليست مستقلة عنها ، وأن مـاجد ليـس إلا واليـاً على زنجبار ، ولذلك فلا مجال لتقسيم السلطنة [٣] ، وبعد دراسة مستفيضة رأت البعثة أن ادعاءات ثويني في السيادة على زنجبـار عادلـة ، وأن السـلطان سـعيد لم ينو تقسيم ممتلكاته ، ثم وصلت البعثة إلى زنجبار والتقـى كوجـلان مـع مـاجد ، وبحث معـه مسـوغات ادعاءاتـه في الاسـتقلال فوجدهـا واهيـة ليـس لهـا أسـس قانونية، وبناءً على ذلـك فـإن لثويـني الحـق في السـيادة علـى السـلطنة بشـطريها الأسيوي والأفريقي دون تقسيم [٤] .

---

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٣١/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢٥٤/٢-٢٥٥ .

(٤) فؤاد سعيد العابد ، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣-١٩١٤م ، ط ١ ، دار ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م ، ص٣٣-٣٤ .

وتوصلت البعثة بعد ذلك إلى أن المصلحة (البريطانية) العامة تقتضي التقسيم رغم أن العدل لا يقره ، ذلك أن انفصال مسقط عن زنجبار سيؤدي في نظر المسؤولين البريطانيين إلى ازدهار كلا الدولتين ، كما أن فصل زنجبار عن مسقط سيكون ضربة قاصمة لتجارة الرقيق [١] . وكان البحث عن أنجح السبل لضرب تجارة الرقيق من أهم أهداف بعثة كوجلان ولهذا اقترح أن يتم عقد اتفاقيات تجارية وأخرى لمكافحة تجارة الرقيق مع كل من مسقط وزنجبار [٢] ، وقدمت البعثة في نهاية الأمر توصياتها إلى اللورد كاننج ، والتي اشتملت على إقرار ماجد في منصبه حاكماً مستقلاً لزنجبار والممتلكات الأفريقية خلفاً لوالده ، وأن لا يسمح لحكومة مسقط والقبائل العمانية في التدخل في شؤون زنجبار ، وأن يدفع ماجد إلى ثويني ٤٠,٠٠٠ ريال سنوياً مع دفع المتأخرات المستحقة لعامين سابقين ، وأن هذا المبلغ لا يعني أي تبعية سياسية بين الجانبين، وإنما هو تعويض عن القسمة غير المتكافئة لميراث السلطان سعيد ، وقدم كوجلان إضافة إلى ذلك خمس توصيات أخرى ، أهمها عقد اتفاقيات لقمع تجارة الرقيق مع كل دولة على حدة، وتعيين وكيل سياسي بريطاني في مسقط ، وأن لا تقطع المعونة المالية إلا إذا اعتدى حاكم مسقط على زنجبار [٣] .

---

(١) كان المسؤولون البريطانيون يرون أن تقسيم السلطنة العمانية يهيء الفرصة للقضاء على تجارة الرقيق ، لأن المجتمع العماني – على حد زعمهم – بنى نظامه الاقتصادي على الرق ، ولذلك فإن استمرار خضوع زنجبار لعمان يعني الاستمرار في هذه التجارة . انظر :
جمال قاسم ، الأصول التاريخية ، ص٢٠٩؛
I . O . R., Report on the Adminstration ... op. cit. No. CXCL. A, for the year 1882-1883. p.27 .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٢٦٠–٢٦١ ؛
عبدالعزيز عبدالغني، سياسة الأمن ، ص٥٩ .

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٣٢ ؛
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٢٦٢ .

وأحيلت هذه التوصيات إلى كاننج بعد موافقة حكومة بومباي عليها ، فأصدر حاكم عام الهند موافقته عليها أيضاً في ٢٠ رمضان ١٢٧٧هـ/ ٢ إبريل ١٨٦١م ، وكتب إلى ثويني وماجد بذلك ، فأرسل ثويني وماجد موافقتهما على ذلك والتزامهما بها [١] .

وهكذا قُسِّمت السلطنة العمانية لتحقيق أهداف بريطانيا الاستعمارية في السيطرة على منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ، وأصبحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، وملاحقة السفن العمانية ، وقطع سبل الاتصال بين المنطقتين وسيلة لتأكيد هذا الانفصال .

وأصبحت بريطانيا بعد ذلك تتدخل في جزئي السلطنة العمانية بكل سهولة [٢]، حيث حرص سلاطين عمان على الحصول على الاعتراف البريطاني عند توليهم حتى يضمنوا حصولهم على الإعانة المالية [٣] السنوية من زنجبار [٤] ، التي أصبحت مع مرور الوقت أداة ضغط على ثويني لاسيما بعد أن ظهرت وجهة نظر بريطانية تدعو إلى أن تتحمل الحكومة البريطانية دفع تلك الإعانة

---

(١) عبدالعزيز عبالغني ، سياسة الأمن ، ص٦٠-٦٢ .

(٢) Bhaker, M.R., OP Cit., p279 .

(٣) استمرت سلطنة زنجبار في دفع هذه الإعانة من خزينتها حتى تم توقيع معاهدة عام ١٢٩٠هـ /١٨٧٣ م لمنع تجارة الرقيق بين السلطنة وبريطانيا ، حيث تكفلت بريطانيا بدفع هذا المبلغ لأن الموارد المالية في زنجبار تأثرت سلباً بقرار المنع . انظر :

Bailex , R.W , (Selected and edited) , Records of oman 1876-1947, Archive Edittions, First Published, London, 1988, vol . 1, p.66,

Townsend, J,Oman the Making of Modern State, C.Room Helm . London, N.D., P. 43.

وقد استمرت حكومة الهند بدفع هذه المعونة إلى سلطنة عمان حتى عام ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م ؛ عندما أصبح ذلك من اختصاص وزارة الخارجية البريطانية التي استمرت في دفعه حتى عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م عندما بدأت عمان في تصدير البترول . انظر :

أحمد المعمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠ .

(٤) مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٥ .

حتى يمكن إقناع ثويني بوقف تجارة الرقيق في ممتلكاته ، خاصة وأن السلطان العماني أصبح خاضعاً للمشورة البريطانية ، وسوف يعمل على تنفيذ ما يتفق عليه لوقف هذه التجارة [١] .

وتواطأت فرنسا مع بريطانيا في تقسيم السلطنة العمانية ؛ فبعد ازدياد النفوذ البريطاني في مسقط وزنجبار قام الفرنسيون بأنشطة متعددة في زنجبار من أهمها محاولات الحصول على الأرقاء للعمل في المستعمرات الفرنسية ، وهذا ما أثار غضب وزير الخارجية البريطاني آنذاك جون رسل (John Russel) الذي بعث رسالة شديدة اللهجة إلى وزير خارجية فرنسا حذره فيها من أن بريطانيا لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أي عمل يهدد استقلال سلطان زنجبار [٢] ، وانتهى الأمر بالاتفاق بين الجانبين على إصدار بيان مشترك يُقران فيه التزامهما بالمحافظة على استقلال سلطان مسقط من ناحية واستقلال سلطان زنجبار من ناحية أخرى، وذلك في ٩ رمضان من عام ١٢٧٨هـ/١٠ مارس ١٨٦٢م [٣] .

وعلى أي حال فإن كثيراً من المصادر الأجنبية تؤكد أن تقسيم الدولة العمانية كان من نتيجته القضاء على تجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقية ، إلا أن الواقع التاريخي بعد عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م يبين بطلان هذه المزاعم ، إذ لم تنجح الجهود البريطانية في الحد من تجارة الرقيق إلا بعد استعمال القوة البحرية في تنفيذ المعاهدات التي تم التوصل إليها مع السلطان سعيد وأبنائه من بعده .

---

[١] جاد طة ، سياسة بريطانيا في مسقط وزنجبار ، ص١٧٠ .

[٢] السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٣٦ .

[٣] **Arch. Nat.** Declaretion Faite Par L,ambassadeur D,an Gleterre, Et Le Ministre Des Affaires Etrongeres De France, M. Thovenel , Paris Le 15 Mars 1862, Fom O.I. 33-131,

وكان من نتيجة هذا التقسيم أن بدأ ماجد يعمل على قطع كل الصلات مع عمان من خلال تعاونه مع بريطانيا في تدمير السفن العمانية ، ويحتفظ أرشيف زنجبار بعدد من الوثائق التي تؤكد هذه الحقيقة ؛ من ذلك رسالة كتبها ماجد إلى جون كيرك [1] (John Kirk) القنصل البريطاني في زنجبار في ٣ جمادى الأولى من عام ١٢٨٤هـ/ ٢ ديسمبر ١٨٦٧ ، جاء فيها [2] :

" ... وأهالي الشمال الذين يسرقون الخدام (الأرقاء) نحن لا نعطيهم أقوال بل يحرق خشبهم (سفنهم) وجنابك من غير شك مطلع على السفن التي حرقناها هذه السنة في زنجبار وربما أنك اطلعت أيضاً على الذي حرقا (هكذا) في لامو وفي ظنى أيضاً أنك مطلع على رفقتنا لهم نمنعهم عن الوصول إلى زنجبار أصلاً كل ذلك مرضاة لإدارة دولة الإنكليز ونحن إنما نبيح حمل الخدام في الحد المباح لنا فيه ونعطي أقوال للمقيمين في بلداننا لكن غير بعيد (هكذا) تغلب عليهم الشقوة ويشردوا (أي يهربوا) بالخدام إلى عمان وأما إباحتنا نحن لهم فعلى لامو فقط ، وواصلك خمس ورقات فيهم إعلان أعطيهن رؤساء المراكب حتى إذا امتنع نوخذة (أي ربان) سفينة من الركوب معهم يعرضوا عليه الإعلان..." [3] ،

---

(١) جون كيرك : دبلوماسي بريطاني قدم إلى شرق أفريقية للمرة الأولى برفقة لفنجستون عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م لدراسة نباتات المنطقة ، باعتباره متخصصاً في علم النبات ، وفي عام ١٢٨٣هـ /١٨٦٦م عين قنصلاً لبريطانيا في زنجبار خلفاً لرجبي ، واستمر في هذا المنصب نحو عشرين عاماً ، وبعد عودته إلى بريطانيا كافأته حكومته بمنحه لقب سير ، وتعتبر أوراقه الخاصة ومراسلاته مصدراً مهماً لتاريخ شرق أفريقية ؛ انظر :

صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ص١٤٤-١٤٥ .

(٢) احتوت الرسالة على عدد من الأخطاء في اللغة والأسلوب وقد آثر الباحث الحفاظ على نصها .

(٣) **أرشيف زنجبار** ، رسالة بالعربية بدون رقم من ماجد بن سعيد إلى جون كيرك ، مؤرخة في ٣ جمادى الأولى من ١٢٨٤هـ ؛ انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٦) .

وهكذا أصبح ماجد بن سعيد قوة ثانية تدعم جهود الأسطول البريطاني في حملته على تجارة الرقيق .

وبناءً على ذلك فإن الحد من تجارة الرقيق في شرق أفريقية والخليج العربي لم يكن نتيجة لتحكيم كانتج ، إذ يمكن للأساليب التي اتبعها البريطانيون أن تؤدي نتائجها مع بقاء الوحدة قائمة بين عمان وزنجبار [1] .

ومن هنا يمكن القول إن الحملة البريطانية على هذه التجارة ستحقق أهدافها إذا ما بقيت السلطنة العمانية دون تقسيم ، ولكن إقحام هذه المسألة في مسوغات التقسيم أتاح لبريطانيا السيطرة على مقدرات منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية وإبعاد القوى المنافسة عنها .

لهذا يمكن القول إن التقسيم جعل المنطقتين تكونان تحت السيطرة البريطانية بعد أن كانت تلك السيطرة ظاهرة في عهد السلطان سعيد على شكل صداقة . والواقع أن قرار التقسيم أوجد منطقتي حكم غير متكافئة ، حيث أصبحت هناك منطقة غنية هي زنجبار التي غلب عليها الطابع الأفريقي نتيجة لممارسات البحرية البريطانية ضد السفن العربية ، ومنطقة ضعيفة هي عمان التي واجهت صعوبات اقتصادية بعد التقسيم ، وأصبحت إعانة زنجبار وسيلة ضغط تستعملها بريطانيا وقت الحاجة ضد البلدين .

---

[1] عبدالرحمن بن عبدالله الشيخ ، دول الإسلام وحضارته في أفريقيا ، ط١ ، دار اللواء ، الرياض ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ص٢٨ .

رابعاً : معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م :

لم تكن الأوضاع السياسية في عمان مستقرة في أعقاب تقسيم السلطنة العمانية، بسبب الاضطرابات القبلية ، وعدم وجود حاكم قوي مثل السلطان سعيد، ولذلك كان سلاطين عمان في تلك الفترة بحاجة ماسة للدعم البريطاني الذي يضمن بقاءهم في سدة الحكم . وعلى الرغم من تقرب السلطان ثويني بن سعيد للبريطانيين بعد التقسيم إلا أن الحكومة البريطانية لم تعمل على عقد معاهدة معه لمنع تجارة الرقيق ، ولعل ذلك راجع إلى أن المسؤولين البريطانيين رأوا في تقسيم السلطنة العمانية كفاية عن إبرام معاهدة جديدة ؛ لأن ذلك سيؤدي - باعتقادهم- إلى وقف تجارة الرقيق ، خاصة إذا مورست ضغوط متعددة على سلطاني عمان وزنجبار .

إلا أن تطور الأوضاع في سلطنة عمان بعد مقتل ثويني بن سعيد وعودة المحافظين لحكم عمان من جديد ، واستمرار تجارة الرقيق في ذات الوقت ، حسب الادعاءات البريطانية [(١)] ، أدى ذلك كله إلى إعادة النظر في السياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية في محاربتها لتجارة الرقيق في منطقتي شرق أفريقية والخليج العربي بشكل عام ، لا سيما بعد تولي سلطانين جديدين في كل من عمان وزنجبار في وقت متقارب وهما تركي بن سعيد وبرغش [(٢)] بن سعيد .

---

(١) الواقع أن معظم السفن العمانية لم تكن تجرؤ على المتاجرة بالرقيق في تلك الفترة ، ذلك أن تدمير السفن العربية في ساحل شرق أفريقية من قبل ضباط الأسطول البريطاني أوقف السفن التي تعمل في التجارة المشروعة، و لم يتاجر بالرقيق إلا المغامرون فقط. انظر: عبدالعزيز عبدالغني، سياسة الأمن، ص٦٥-٦٦ .

(٢) برغش بن سعيد : هو الابن السابع للسلطان سعيد ، ولد في عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٧م ، ولاه أبوه مقاطعة بانجيبي في شرق أفريقية ، له ولدان هما : سيف وخالد ، ويذكر المغيري أنه آخر سلاطين زنجبار اسماً ومعنى ، توفي في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م .

المغيري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٦ ؛

الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١-٢٢ .

ومن هذا المنطلق أعلن في لندن في ١٨ ربيع الآخر من عام ١٢٨٨هـ/ ٦ يوليو ١٨٧١م عن تشكيل لجنة مختارة من البرلمان (Select Committee) وأوكلت رئاستها إلى راسل جرني (Russell Gurney) عضو البرلمان البريطاني، وكانت مهمة هذه اللجنة بحث واستقصاء الحقائق بشأن تجارة الرقيق ، من حيث زيادة حجمها ، وإمكانية القضاء عليها نهائياً ، وكذلك البحث في تفاصيل المعاهدات القائمة حول تجارة الرقيق بين بريطانيا والسلاطين العمانيين في منطقتي شرق أفريقية والخليج العربي ، وفي مستهل عملها استمعت اللجنة إلى شهادات بعض المعنيين بالأمر ، سواء أكانوا من موظفي الدولة المدنيين أم العسكريين ، بل وحتى المنصرين ، وكان على رأس هؤلاء بارتل فرير حاكم بومباي السابق وفيفيان (C . Vivian) رئيس قسم تجارة الرقيق بوزارة الخارجية البريطانية ، والأميرال ليوبولد هيث (Leopold Heath) ، وبعض المنصرين الآخرين [1] ، وقد اقترح بارتل فرير أمام هذه اللجنة إنشاء مستعمرة للأرقاء المحررين في شرق أفريقية مثلما حصل في غرب أفريقية ، وأشار في اقتراحه هذا إلى أنه لا يشترط وضع هذه المستعمرة تحت إدارة الحكومة البريطانية ، بل يمكن وضعها تحت نفوذ السلطان مع إشراف البريطانيين عليها [2] ، كما اقترح فرير فرض حصار تام على ساحل شرق أفريقية والخليج العربي بواسطة ثلاثين أو أربعين سفينة بريطانية ، إلا أن هذه المقترحات رفضت لأنها تُعد مخالفة لطابع السياسة الاستعمارية البريطانية في تلك الفترة ، ولهذا رأت اللجنة ضرورة الأخذ بسياسة عقد المعاهدات والعمل البحري [3] .

---

(١) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص١٣١ - ١٣٢ .

(٢) صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٧ .

(٣) السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص١٣٢ .

وبعد مناقشات مستفيضة كتبت اللجنة تقريرها بعد ذلك ، والـذي تضمـن عدداً من التوصيات من أهمها :

١ – ضرورة القضاء النهائي على تجارة الرقيق .

٢ – دعوة السلاطين العمانيين إلى التوقيع على معـاهدات جديـدة لتحقيـق هذا الهدف .

٣ – زيادة عدد الطرادات البريطانية في مياه المحيط الهندي من أجل إحكـام الرقابة على السفن العربية وتفتيشها [١] .

ومن أجل تنفيـذ هـذه التوصيـات اُختـير مـارتل فريـر مبعوثـاً خاصـاً لعقـد معاهدات جديدة مع سلطاني مسقط وزنجبار ، ولتســوية الخلافـات بينهمـا ، لا سيما فيما يتعلق بمعونة زنجبار [٢] ، ويعتبر تعيين بارتل فرير رئيسـاً لتلـك اللجنـة دليلاً على حساسية المهمة التي أنيطـت بهـا ، وقـد ضمـت اللجنـة بالإضافـة إلى بـارتل فريـر لويـس بيلـي المقيـم البريطـاني في الخليـــج العربـي ، وإيـان سمـث (C. B. Euan Smith) مستشـاراً عسـكرياً وسـكرتيراً خاصـاً ، وفيرفـاكس (Fair Fax) مستشاراً بحرياً ، وموظفين اثنين من وزارة الخارجية البريطانية [٣] ، وعلى أي حال فقد ذهبت تلك اللجنة إلى زنجبار وفي صحبتها أربع سفن حربية بريطانية ، ومن أجل موافقة سلطاني عمان وزنجبار علـى عقـد معـاهدة جديـدة لمنع تجارة الرقيق ؛ فإنه يجب إقناع هذين السلطانين بأن سياسـة الحـد مـن تجـارة الرقيق لم تنجح حتى ذلك الوقت ، ولهذا فإنه بناء على مشـروع المعـاهدة الـذي

---

(١) عمر بابكور ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٣١ .

(٢) **I. O. R.** , V/10/608, Report on the Administrtion , No. 845-170, For the year 1873-1874, p.p. 74-77 .

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٦٢٦ .
Coupland R. , Exploitation of East Africa, P.185 .

حمله بارتل فرير معه ؛ فإنه اقترح وقف تصدير الرقيق بشكل كامل عن طريق البحر ؛ حتى داخل مقاطعات هؤلاء السلاطين ، وإغلاق جميع أسواق الرقيق ، ومنع الهنود من تملك الأرقاء حتى ، ولو كان هؤلاء الهنود خاضعين للحماية البريطانية . وحينما التقت اللجنة بالسلطان برغش بن سعيد سلطان زنجبار عرض عليه بارتل فرير الموافقة على المقترحات البريطانية الآنفة الذكر مقابل التزام بريطانيا بدفع الإعانة المالية التي يدفعها هذا السلطان إلى سلطان عمان ، وحمايته من الثورات المحلية التي قد تحدث نتيجة لإذعانه للمطالب البريطانية [(١)] .

إلا أن السلطان برغش لم يوافق في بادىء الأمر على هذه المطالب [(٢)] ،

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٦٢٦ .

Sheriff, A. , Slaves, Spices Ivory in Zanzibar, P. 236.

(٢) وقف السلطان برغش في أول الأمر موقفاً قوياً في مواجهة المطالب البريطانية ، واحتج على الحكومة البريطانية بأنها تحضه على إبطال تجارة الرقيق و لم تبادر إلى ذلك في عهد أبيه أو عهد أخيه ماجد، وذكر أن زنجبار عانت من نقص الأيدي العاملة بعد وباء الكوليرا الذي أهلك عدداً من السكان ، كما أن الفيضانات التي حدثت في عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م دمرت مزارع القرنفل وجوز الهند ، وطلب السلطان برغش من الحكومة البريطانية أن تفعل مثل ما فعلت الحكومة البرتغالية والتي أبطلت تجارة الرقيق شيئاً فشيئاً ، وذكر أن الرقيق الهنود يأتون إلى زنجبار برضاهم ، وأن الأرقاء المحررين يرجعون إلى زنجبار بعد اعتاقهم بمحض إرادتهم ، وهذا يؤكد أنهم لا يشتكون من سوء المعاملة بشهادة الأجانب الذين يزورون زنجبار بين الفينة والأخرى إضافة إلى أن هؤلاء الأرقاء يحصلون على معارف دينية وحضارية ولهذا تتحسن أحوالهم أكثر مما كانوا عليه وهم أحرار في بلادهم ، وبناء على ذلك وافقت الحكومة البريطانية على جلب الأرقاء المحررين إلى زنجبار لسد النقص في اليد العاملة ، شريطة أن يكون ذلك عن طريق مراكب السلطان ، وأن يشهد على شحنهم قنصل انجليزي في السواحل التي يشحنون منها ، حتى يتحقق أن كل زنجي يدخل المركب قد اختار السفر برضاه التام ، وأن يكون هناك مترجم يشرح للرقيق المحرر حقوقه ومصلحته . وطلبت بريطانيا من السلطان برغش أن يصدر قانوناً بحقوق هؤلاء الأرقاء فوافق السلطان على ذلك اعتباراً من ١٩ ذي القعدة من عام ١٢٨٩هـ، ١٧ يناير ١٨٧٣م . انظر : مؤلف مجهول ، تاريخ إبطال الرق في زنجبار ، قسم المخطوطات بوزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، محفوظ تحت رقم ٢١٧٠ ، الورقات ١٢٨-١٣١ .

=

وهذا ما جعل بارتل فرير يغادر زنجبار إلى مسقط في ٨ محرم ١٢٩٠هـ ، ١٧ مارس ١٨٧٣م . ويذكر القنصل الأمريكي في زنجبار من أهم أسباب إخفاق مهمة بارتل فرير في رحلته الأولى إلى زنجبار هو تحريض القنصل الفرنسي في زنجبار للسلطان حتى يرفض هذه المطالب [1] .

وعلى أي حال فقد وصل بارتل فرير إلى مسقط في ١٣ صفر ١٢٩٠هـ ، ١٢ إبريل ١٨٧٣م ، في وقت كان فيه السلطان تركي بن سعيد يعاني من نقص حاد في موارده المالية نتيجة لتوقف معونة زنجبار ، ولهذا بادر السلطان العماني بالكتابة إلى أخيه برغش سلطان زنجبار يطالبه بدفع المعونة السنوية فوراً ويحذره

=

وألح السلطان برغش إلى خوفه من وقوع ثورات داخلية . وهدد البريطانيون بمحاصرة زنجبار إذا لم يوافق السلطان برغش على ما طلب منه ، وفي الوقت نفسه حاول بارتل فرير استخدام الحوافز لدفع السلطان للموافقة على عقد معاهدة جديدة لمنع تجارة الرقيق ، فأبلغه بأن بريطانيا سوف تضمن له عرش السلطنة، كما ستدفع نيابة عنه إعانة مسقط ، وهكذا تواصلت الضغوط على سلطان زنجبار حتى وافق على التوقيع على المعاهدة المذكورة في ٩ ربيع الأول من عام ١٢٩٠هـ ، ٥ يونيو ١٨٧٣م ، انظر :

Treaty between Her Majesty and the Sultan of Zanzibar, **أرشيف زنجبار**
Supplementary to the Treaty For the Suppression of Slave Trade of June 5, 1873.

محفوظة تحت رقم A. R. C. 3/24 انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٧) .

U. S. A. Consulat at Zanzibar, Report on the Trade of Zanzibar For the year Ending, jnne 1880.
Ross, E. C., op. cit . P. 38.

ويذكر أنه بعد إغلاق سوق الرقيق في زنجبار تم في العام نفسه بناء كنيسة للنصارى مكان السوق لتكون مركزاً للنصارى في شرق أفريقية ، وأصبحت الكنيسة رمزاً لنهاية عهد الرق . انظر :

Martin, E. B.,op. cit., p. 35 .

وانظر أيضاً ملحق الصور .

(1) **U. S. A.,** Consulat at Zanzibar, Letter From F. Webb to Secound Secretary of State Washington, May 15, 1873 Dispatch No. 70.

انظر ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٨) .

من أن رفضه سيؤدي حتماً إلى نشوب حرب بينهما ، وفي هذه الأثناء قام لويس بيلي المقيم البريطاني في الخليج العربي آنذاك وبصحبته مايلز بزيارة إلى السلطان، وأوضحا له الهدف الرئيس من زيارة بارتل فرير إلى مسقط ، وسلماه نسخة أولية للمعاهدة المقترح عقدها من أجل القضاء على تجارة الرقيق ، وأكد السلطان لهما رغبته التامة في الوفاء بمطالب الحكومة البريطانية بكافة الوسائل الممكنة ، ولم يقف السلطان عند هذا الحد بل قام بالموافقة على النسخة الأولية ، ووضع إمضاءه عليها وختمها بخاتمه [1] ، ولهذا وجد بارتل فرير السلطان العماني على أتم الاستعداد للتعاون معه في قمع تجارة الرقيق [2] ، خاصة إذا تعهد المسؤولون البريطانيون بضمان استمرار معونة زنجبار [3] .

وأكد بارتل فرير للسلطان تركي خلال اجتماعه به في مسقط بأن حكومة بومباي البريطانية سوف تدفع معونة زنجبار عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، وسوف يتم دفعها بأثر رجعي ابتداء من تقلده الحكم في شهر شوال من عام ١٢٨٧هـ يناير ١٨٧١م ، شريطة أن يوافق على معاهدة جديدة للقضاء على تجارة الرقيق نهائياً ، وهكذا وافق السلطان تركي بن سعيد على المعاهدة المذكورة آنفاً في ١٥ صفر من عام ١٢٩٠هـ ، ١٤ إبريل ١٨٧٣م ، وتضمنت

---

(1) **I. O. R.** , R/15/6/4, Letter From L. S. B. Milesi Polititcal Agent and Consul Mascat, To L. C. Ross Polititcal Resident in the Persian Gulf, No. 174/70, Mascat in the 18 th Aprili 1873. P. 138 .

(2) ويذكر أن مراسلات مايلز الوكيل والقنصل البريطاني في مسقط في هذه الأثناء ؛ تؤكد أن السلطان لا يأخذ أي ضريبة على الأرقاء المستوردين ، وأن تجارة الرقيق في هذه الفترة ضعيفة إلى حد كبير ، بحيث لا يوجد سوق للرقيق في مسقط ، انظر :

I. O. R. , R/15/6/4, Letter From L. S. B. Miles Polititcal Agent and consul Maskat, to L. C. Ross Polititcal Resident in the Persian Gulf No. 74/28 , Maskat in the 23 th february 1873. P. 134 .

(3) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٢٧/٢ - ٦٢٨ .

هذه المعاهدة ما يلي [١] :

إن ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا والسيد تركي بن سعيد سلطان مسقط يرغبان في تفعيل المعاهدات التي تم عقدها من قبل من أجل الإبطال الدائم لتجارة الرقيق ولهذا فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لهذا الهدف تكون ملزمة لهما ولأولياء عهدهم وخلفائهم من بعدهم ، ويمثل ملكة المملكة المتحدة في هذه المعاهدة السير هـ . ب بارتل فرير وله الصلاحية المطلقة ويمثل السلطان نفسه ، وقد اتفقا على البنود التالية :

البند الأول :

إن استيراد الرقيق من سواحل أو جزر أفريقية أو من أي مكان آخر إلى داخل أراضي مسقط سواء أكانوا متجهين للتنقل بين أجزاء السلطنة أم لتصديرهم إلى أراضٍ أجنبية يجب أن يتوقف كلياً ، وإن أي سفينة تعمل بنقل أو ترحيل الرقيق بعد هذا التاريخ ستكون عرضة للمصادرة والإدانة من قبل المسؤولين المعنيين ، مثل : الجهات البحرية ، والضباط الآخرين ، أو الممثلين السياسيين أو المحاكم التي سوف تفوض لذلك الغرض من جانب ملكة بريطانيا ، وكل الأرقاء الذين يدخلون إلى الأرضي الخاضعة للسلطان والبلاد التابعة له سوف يصبحون أحراراً .

---

(١) **I. O. R.** , R/15/6/4, Letter From L. S. B. Miles Polititcal Agent and Consul Mascat, To L. C. Ross Polititcal Resident in the Persian Gulf No. 173/69, Mascat in the 18 th Aprili 1873. P. 135-137.

انظر :ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١٩) .

AFF Etr. Treaty between H.M and Sultan of Mascat For the Suppression of the Slave Trade, Muscate date the 14th Aprili 1873, Ns. Mascte Vol.1,F 166 a67 .

البند الثاني :

يتعهد السلطان بإغلاق كل الأسواق العامة للرقيق في أراضيه إغلاقاً كلياً .

البند الثالث :

يتعهد السلطان أن يحمي بأقصى قوة يستطيعها كل الرقيق المحررين ، وأن يعاقب بشدة أي محاولة للتحرش بهم ، أو إخضاعهم مرة أخرى للعبودية .

البند الرابع :

تتعهد ملكة بريطانيا أن تمنع بشدة مواطني الولايات الهندية ، من الذين هم تحت الحماية البريطانية ، من امتلاك الرقيق أو الحصول على أرقاء جدد ، وذلك ابتداءً من تاريخ يُحدد فيما بعد .

البند الخامس :

سوف يتم تصديق هذه المعاهدة من قبل ملكة بريطانيا ، وسوف يُبعث التصديق إلى مسقط بأسرع وقت ممكن .

عقدت في مسقط في الخامس عشر من شهر صفر من عام ١٢٩٠هـ ، الرابع عشر من شهر إبريل من عام ١٨٧٣م ، وقد ترجمت إلى العربية في اليوم التالي وختمت بخاتم السلطان .

وبعد توقيع السلطان العماني هذه المعاهدة تسلم مبلغ ٤٠ ألف ريال من بارتل فرير ، كما تقرر أن يتسلم مبلغ ٢٠ الف ريال بعد انقضاء ثلاثة أشهر من توقيع هذه المعاهدة ، وقد ساعدت هذه المبالغ السلطان تركي على توسيع مناطق نفوذه في عمان [١] .

وعلى الرغم من ردود الفعل العنيفة من جانب القبائل العمانية المحافظة على

---

[١] لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٤٤ .

هذه المعاهدة ، إلا أن النتيجة الأساسية لها هي ازدياد اعتماد السلطان العماني على التأييد البريطاني ، وعظمت الهيمنة البريطانية على مياه بحر العرب والمحيط الهندي إضافة إلى الخليج العربي .

ولم تعثر السفن الحربية البريطانية بعد ذلك على سفن عمانية تتجر بالأرقاء بين شرق أفريقية وعمان إلا في حالات نادرة ، ولم يقبض في كل سنة إلا على سفينة أو سفينتين ، حيث ترسل بعد ذلك إلى محكمة الأدميرالية ، التي أقيمت في مسقط ، ومن هنا قرر مايلز في عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م أن استيراد الرقيق من شرق أفريقية قد أصبح أمراً محدوداً جداً [١] .

وفي ١٨ صفر من عام ١٢٩٠هـ ، ١٧ إبريل ١٨٧٣م أصدر السلطان تركي بياناً أعلن فيه بطلان تجارة الرقيق في الأراضي الخاضعة له ، وقد فسَّر مايلز ذلك على أنه دليل على حسن نيات السلطان وعزمه على الوفاء بتعهداته للحكومة البريطانية [٢] .

ولن يتم الإشارة هنا إلى آثار هذه المعاهدة على الأوضاع الداخلية في عمان لأن ذلك كان بمنزلة ردود فعل محلية تجاه السياسة التي اتبعتها بريطانيا لمقاومة تجارة الرقيق في المنطقة ، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل التالي بمشيئة الله .

---

(١) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص٦٧-٦٨ .

(٢) **I. O. R.** , R/15/6/4, Letter From L. S. B. Miles, op. cit., No. 173/69, Mascat in the 18 th Aprili 1873, P.136 .

المبحث الخامس :

جهود الأسطول البريطاني في محاربة تجارة الرقيق في سلطنة عمان :

لم تكن لسفن الأسطول الملكي البريطاني أو سفن الأسطول الهندي جهود تذكر في تنفيذ معاهدات تجارة الرقيق مع السلطنة العمانية قبل عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م ، وهو العام الذي تقرر فيه أن يقوم الأسطول البريطاني بدوره في القضاء على تجارة الرقيق ، وفي بداية الأمر حذر قائد أسطول الخليج وليم لاو (W. Lawe) هانيل المقيم البريطاني في الخليج من أنه قد لا يحقق نجاحاً ملحوظاً في هذه المهمة بإمكانياته المتوفرة في ذلك الوقت وهي طراد وسفينة حربية واحدة، إذ تحتاج هذه المهمة إلى ما لا يقل عن ست طرادات ، ومن الأفضل أن تكون بعضاً منها مسلحة ، وقد رفض المسؤولون في حكومة الهند دعم أسطول الخليج ، وذلك لأن سفن البحرية الهندية كانت في ذلك الوقت تؤدي مهمات متعددة ، منها اثنتان من السفن تقوم بأعمال الدورية في مياه عدن ، في وقت تزايد فيه نفوذ محمد علي باشا في البحر الأحمر ، وسفينتان تقومان بأعمال المراقبة في مياه الخليج و لم يبق سوى ذلك إلا سفينتان واحدة معطلة والأخرى تقوم بالأعمال التي يكلف بها الأسطول الهندي ، هذا إضافة إلى أن مراقب الأسطول الهندي احتج بأن منطقة زنجبار تقع خارج نطاق صلاحيات أسطوله [1] .

وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت السفن البريطانية في شهر شوال من عام ١٢٦٣هـ/ سبتمبر ١٨٤٧م من مصادرة إحدى عشر سفينة تابعة لمسقط ، كان على متنها تسع وخمسون عبداً من الأحباش، تم الإفراج عنهم ، وكانت

---

[1] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٣٤٧ – ٣٤٨ .

هذه السفن في طريقها إلى البصرة ، وتم احتجازها في ميناء بوشهر بناء على أمر صادر من لاو ، ويذكر أنه عندما تم استجواب ربابنة هذه السفن أفادوا بأنهم لا يعدون هذا انتهاكاً لمعاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، لأنهم يعتقدون أن الحظر في المعاهدة المذكورة إنما ينطبق على الأرقاء الأفارقة فقط دون الأحباش ، وتم إطلاق سراح ست سفن، وأُرسلت الخمس الباقية إلى بومباي للمحاكمة ، ولكن المسؤولين في حكومة بومباي رأوا أن المعاهدة الأخيرة مع السلطان سعيد لا تتضمن أي نص لمحاكمة السفن المصادرة ، ولذا لابد أن يقوم البرلمان البريطاني بإصدار تفسير للمعاهدة المذكورة وإجراء التعديل المطلوب حتى يتسنى للمحاكم البريطانية عامة النظر في مثل هذه القضايا ، ولم تلبث حكومة بومباي أن أفرجت عن السفن الباقية وبحارتها [١] .

وفي العام التالي أصدر البرلمان البريطاني مرسوماً منح فيه المحاكم البريطانية ، بما فيها المحاكم الواقعة في الأراضي الخاضعة لشركة الهند الشرقية ، سلطة محاكمة السفن التي تقوم بانتهاك معاهدة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م [٢] ، وأصدر البرلمان البريطاني أيضاً عدداً من القرارات التي تتعلق بالمكافآت التي تعطى لرجال الأسطول البريطاني في حال قبضهم على سفن يشتبه في أنها تتعامل بتجارة الرقيق ، كما أن هذه القرارات تبين طرق تعويض أصحاب السفن المتضررة من جراء تعسف جنود الأسطول البريطاني ، ومن أهم هذه القرارات [٣] :

١ - إذا قبض على سفينة متورطة في تجارة الرقيق فإنها تباع ؛ ويُعطى ثمنها

---

(١) المرجع نفسه ، ٢/٣٤٩-٣٥٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ٢/٣٥٠-٣٥١ .

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ٦/٣٥٧٨ ؛ دورلف سعيد، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٦-١٦٧ .

لمن استولى عليها ، كما تدفع له الحكومة البريطانية أيضاً خمس جنيهات استرلينية عن كل رقيق يطلق سراحه ، ويدفع له أيضاً ثلاثين شلناً عن كل طن من حمولة السفن التي تُدمر .

٢ - إذا حكمت المحاكم البريطانية على السفن المصادرة و لم يكن عليها رقيق فإن الحكومة البريطانية تعوض أصحاب هذه السفن ؛ بواقع أربع جنيهات على كل طن من حمولة هذه السفن .

٣ - إذا تعرضت أي سفينة إلى أي أذى و لم يكن على ظهرها أحدٌ من الرقيق ، فإن الحكومة البريطانية تدفع لأصحاب هذه السفن تعويضاً عن الأضرار التي أصابت سفنهم ، وللحكومة أن تقاضي الضباط البريطانيين الذين تسببوا في هذه الأضرار لتسديد خسارة الخزينة العامة نتيجة لأخطائهم [1] .

ويرى المدقق في هذه القرارات أنها جاءت لتؤكد ضياع حقوق أصحاب السفن العمانية من لدن البريطانيين ، ففيها بخس لحقوقهم حتى حين تثبت لدى المحاكم البريطانية براءة هذه السفن من تهمة حمل الرقيق ، ولا أدل على ذلك من أن أربع جنيهات فقط هي تعويض طن كامل من حمولة السفن العمانية ، هذا إضافة إلى أن محاكمة الضباط البريطانيين الذين تسببوا في إلحاق الضرر في هذه السفن ليس من أجل أنهم تجنوا على سفن بريئة من تهمتهم ، بل لأنهم تسببوا في خسارة الخزينة البريطانية العامة أموالاً من غير طائل ، أما حقوق أصحاب

---

[1] رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٦-١٦٧ ؛ وقد أشاد رودلف سعيد (ص١٦٧) كثيراً بهذه القرارات ، ويذكر في مغالطة واضحة أن تعاليم دينهم هي التي دفعتهم إلى إصدارها وبذل المال في سبيلها ، فقال : " وليس من اللازم أن نتوسع كثيراً في شرح آثار هذه المعاهدة وهذا التشريع معاً ، إذ لا نستطيع إلا إبداء الإعجاب والإكبار لهؤلاء القوم الذين يدفعهم تمسكهم العميق بتعاليم دينهم (!!؟) إلى الرغبة في بذل المال في سبيلها ، ومع هذا فيبلغ بهم التواضع في حماسهم إلى حد الاحتفاظ لأنفسهم بحق معاقبة موظفيهم إذا ما تجاوزوا الحد في أداء فروضهم الدينية (!!) " .

السفن العمانية فهي لا تساوى شيئاً عند الحكومة البريطانية .

. ومن هذا المنطلق كان الضباط البريطانيون يقبضون على كل سفينة عربية لنيل المكافآت المقررة ، وكانت الحكومة البريطانية قد اشترطت أن تعطي هذه المكافآت بعد تقديم السفن المقبوض عليها إلى محاكم البحرية البريطانية ، الموجودة في عدن أو في مدينة رأس الرجال الصالح [١] ، أو في بومباي ، ولكن المسافات التي يجب على ضباط الأسطول البريطاني قطعها لتقديم المتهمين بتجارة الرقيق إلى المحاكمة كانت متعبة ؛ ولهذا أخذ هؤلاء الضباط في تدمير السفن التي يستولون عليها ، وذلك بموجب المرسوم الصادر من البرلمان البريطاني بهذا الخصوص ، ولما لم تكن التعليمات تتضمن ما يجب على ضباط الأسطول البريطاني فعله حيال بحارة السفن المقبوض عليها سوى إرسالهم إلى إحدى المحاكم الثلاث المذكورة آنفاً ، فقد كان الجنود البريطانيون يطلقون سراح هؤلاء البحارة إذا ما قرروا تدمير السفن العربية [٢] . وكانت سفن الأسطول البريطاني قبل عام ١٢٨٧هـ /١٨٧٠م تجر السفن المتهمة بتجارة الرقيق للمحاكمة في محاكم البحرية البريطانية ، إلا إذا كانت غير صالحة للإبحار فيجوز حينئذ تدميرها ، وفي هذا يقول أحد الباحثين : " إن كل سفن العرب هي في نظر الضباط غير صالحة للإبحار ، ولذلك فهي خاضعة للتدمير ، أما إذا اقتيدت إحداها إلى إحدى هذه المحاكم فإن جهل العرب باللغة الإنجليزية ، وبالقوانين الإنجليزية يجعل كل سفنهم مجرمة " [٣] ، وبناءً على ذلك فإن محاكمة هذه السفن تكون عادة محاكمة صورية ، ذلك أن النتيجة معروفة قبل بدء المحاكمة ،

---

[١] عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص٦٤ .

[٢] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٠٩/٢ .

[٣] عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص٦٤ .

ولذا فإن جميع السفن العربية التي تحال إلى المحاكمة لابد أن تدان وبالتالي تكون عرضة للتدمير .

واعتباراً من عام ١٢٦٥هـ/١٨٤٩م وهو العام الذي تم فيه إبرام اتفاقية بين بريطانيا وسيف بن حمود بن عزان حاكم صحار [١] ، أدرك المسؤولون البريطانيون جيداً أن إمكانياتهم لمقاومة تجارة الرقيق في منطقة الخليج محدودة ، وأن المدة الزمنية التي تتطلبها هذه المسألة قد تكون طويلة [٢] . وفي صيف عام ١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م بدأت جهود الأسطول البريطاني في مراقبة ساحل الباطنة في السلطنة العمانية إضافة إلى أماكن أخرى يشتبه في أنها تستقبل الرقيق ، ولكن لم تؤد هذه الجهود إلى نتائج تذكر لقلة تجهيزات السفينة التجارية (Tigris) التي أوكلت بها هذه المهمة [٣]، ويعزو أحد المسؤولين البريطانيين أسباب هذا الإخفاق إلى الخطة التي عمل بها تجار الرقيق العمانيين حيث بدأوا بإنزال شحناتهم في مستودعات متفرقة على سواحل الباطنة ، ثم ينقلون إلى الداخل على هيئة مجموعات صغيرة . واقترح كامبل (Kembell) ، المقيم البريطاني بالخليج ، الذي حلَّ في العام نفسه محل هانيل في بوشهر ، إعداد نظام مراقبة فاعل على سواحل زنجبار ، وتوقع بكل ثقة بأن تجارة الرقيق في هذه الحالة سوف تتوقف خلال سنتين أوثلاث سنين [٤] .

وعلى أي حال فإنه لم يكن في منطقة الخليج في تلك السنة سوى طرادين حربيين لبريطانيا ؛ نظر لأن الجزء الأكبر من الأسطول الهندي كان مشتركاً في

---

(١) انظر المبحث الأول من الفصل الثاني من هذه الدراسة .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٣٧٠-٣٧١ .

(٣) **I . O. R** , R/15/1/171, Report on the Slave Trade in the persian Gulf Oxtending From Jonuary 1.1852 to june 30 1858, p.p.11-12,14 .

(٤) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٣٨٨ .

الحملة البريطانية [1] على بورما [2] ، ولذلك لم تستطع الطرادات البريطانية تحرير إلا رقيق واحد فقط ، ومن أبرز الصعوبات التي واجهت البريطانيين في هذا المجال أنهم لا يستطيعون التفريق بين الرقيق وطاقم السفن التي يحمل عليها ، ويذكر كامبل أن الضباط البريطانيين كثيراً ما يترددون في القيام بمطاردة سفن الرقيق والاستيلاء عليها خوفاً من اضطرارهم لدفع التعويضات إذا ما تبين أن الذين على متنها ليسوا أرقاء [3] .

وفي عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٣م أنيط بالسفينة التجارية كوين (Queen) القبض على السفن التي تحمل الأرقاء ، ولكنها لم تقم بالدور المأمول نظراً لأنها كانت تقوم في الوقت نفسه بمهمات أخرى . وإزاء هذا الوضع قدم كامبل اقتراحاً جديداً في عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٤م يقضي بإرسال طراد للقيام بدوريات في المنطقة الواقعة بين المكلا [4] وعدن ، ويكون إلى جانب هذا الطراد قارب صغير ، لتسهيل ملاحقة السفن العاملة بتجارة الرقيق ، وذكر هذا المسؤول البريطاني أنه إذا تم تنفيذ ذلك فإنه سيشكل ضربة قاضية على هذه التجارة ،

---

(1) المرجع نفسه .

(2) بورما : تقع على خليج البنغال ، وتحدها من الشرق تايلاند ، ومن الغرب بنجلاديش وأسام ، ومن الشمال الصين ، تعتمد في اقتصادياتها على الزراعة ، وسكانها خليط من السلالات المغولية خضعت للاستعمار البريطاني اعتباراً من عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م ، ثم خضعت لليابان في أثناء الحرب العالمية الثانية ، واستقلت عام ١٣٦٧هـ/١٩٤٨، وعاصمتها رانجوان انظر :
أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ١/٢٧٧ - ٢٧٨؛
الموسوعة العربية الميسرة ، ١/٤٣١-٤٣٢ .

(3) **I . O. R**, R/15/1/171, Report on the Slave Trade in the Persian Gulf Oxtending From Jonuary 1.1852 to June 30 1858, p.p.11-12,14 .

(4) المكلا : ميناء يمني على خليج عدن ، ويعتبر قاعدة محافظة حضرموت ، ويمثل محطة بحرية مهمة بين شرق أفريقية والهند . انظر : المنجد في الأعلام ، ص٥٤٣ .

ولكن قادة الأسطول الهندي لم يوافقوا على ذلك ، الأمر الذي استدعى الاستعانة مرة أخرى بالسفينة كوين ، للطواف بين البصرة ومسقط ورأس الحد، ثم استعان البريطانيون بالسفينة كورفت فوكلاند (Corvett Fokland) وذلك في عام ١٢٧١هـ/١٨٥٥م [١] ، وهو العام الذي حلّ فيه فيلكس جونز (Felix Jones) محل كامبل في منطقة الخليج ، وقد توصل جونز إلى استنتاج يقضي بضرورة القبض على سفن الرقيق عند وصولها إلى حدود عمان الجنوبية ، وبذلك يمكن إحكام الرقابة البحرية على تجار الرقيق خارج حدود منطقة الخليج، إذ يمكن من خلال ذلك تجنب العديد من المشاكل السياسية مع زعماء الخليج ، ولن يتأتى ذلك إلا بإنشاء أسطول خاص لمكافحة تجارة الرقيق مجهز بعدد من السفن البخارية لمراقبة المناطق المحيطة بجزيرتي مصيرة [٢] وزنجبار ، وقد عمل المسؤولون البريطانيون بهذا الاقتراح ابتداءً من عام ١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م .

وعلى أي حال فإن عدد الأرقاء الذين حررتهم السلطات البريطانية في منطقة الخليج عامة في الفترة الواقعة بين عامي ١٢٦٧-١٢٧١هـ / ١٨٥٢-١٨٥٥م بلغ ٧٨ رقيقاً أخذ منهم ١٥ شخصاً من سفن الرقيق [٣] .

---

(١) **I . O. R** , R/15/1/171, Report on the Slave Trade in... oP. cit. From Jonuary 30 1851 to june 30 1858, op.cit., p.p. 15-16 .

(٢) مصيرة : جزيرة تقع في بحر العرب إلى الجنوب الغربي من رأس الحد ، وتعتبر أكبر الجزر العمانية ، إذ يبلغ طولها ثمانية وثلاثين ميلاً ونصف بعرض ستة أميال تقريباً ، وأرضها رملية خالية من النباتات ، وأغلب سكانها في فترة دراستنا من قبيلة الجنبة يعيشون في أربع قرى ، ويعملون في صيد الأسماك. انظر: مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥٢ ؛

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨٧ ، ٣٩٤ .

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٣٦٠٣ - ٣٦٠٤ .

وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٢٧٢-١٢٧٦هـ / ١٨٥٦-١٨٦٠م ، كانت السفينتان دجلة وفوكلاند تقومان بعمل الدوريات في الخليج العربي بشكل عام ولم تتمكن من تحرير سوى ٩٨ رقيقاً منهم ١٥ شخصاً أخذوا من سفن الرقيق [١] ، أما في عمان فلم يُحرر في هذه الفترة إلا رقيق واحد فقط [٢]، حسب الإحصائيات المتوفرة .

وفي شهر شوال من عام ١٢٧٤هـ/مايو ١٨٥٨م استطاع فليكس جونز الحصول على موافقة ثويني بن سعيد على منح كافة السفن الحربية البريطانية الحق في الاستيلاء ومصادرة كل السفن التي تتاجر بالرقيق، سواء أكانت تخصه أم تخص رعاياه دون قيد أو شرط [٣] ، وهذا يعني اعتراف السلطان الجديد بمعاهدة عام ١٢٦١هـ /١٨٤٥م . ومن المؤكد أن ثويني وافق على هذا التنازل حتى يحظى باعتراف الحكومة البريطانية وتعمل على مساعدته في استعادة الشطر الأفريقي من السلطنة الذي أصبح تحت سلطة أخيه ماجد ، ولكن ثويني أخفق في ذلك .

ونتيجة للتطورات السياسية والعسكرية التي وقعت في السلطنة العمانية في أعقاب وفاة السلطان سعيد رأىثويني بن سعيد سلطان عمان في عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م أن أي إجراء يقوم به الأسطول البريطاني في منطقة الخليج تجاه تجارة الرقيق لن يكون ذا فاعلية ، كما أن مراقبة الساحل الشرقي لأفريقية ، والذي يزيد طوله على أربعمائة ميل ، أمرٌ يبدو مستحيلاً حسب رأي ثويني ، ولذلك اقترح ممارسة ضغوط على أخيه سلطان زنجبار ومطالبته بحظر نقل الرقيق

---

(١) المصدر نفسه ، ٣٦٠٤/٦ ، ٣٦٤٢ .

(٢) **I . O. R** , R/15/1/171, Report on the Slave Trade in ...op. cit. From January 1.1851 to june 30 1858, p. 33 .

(٣) **Ibid,** p. 26.

ضمن ممتلكاته ، والعمل في الوقت ذاته على تطبيق الحظر على شيوخ الساحل العماني لمنعهم من نقل الرقيق إلى منطقة الخليج . ولكن الاتصالات التي أجريت مع ماجد بن سعيد سلطان زنجبار أخفقت حتى ذلك الوقت في حظر تجارة الرقيق في المناطق الخاضعة له ، ولهذا تركز عمل الطرادات البريطانية في هذه الأثناء على المنطقة الواقعة بين رأس الحد وسواحل زنجبار ، ولم يتح لها العمل في خليج عمان إلا في مناسبات معينة [1] .

وفي العام نفسه أكد رجبي ، قنصل بريطانيا في زنجبار ، أن الجهود التي يقوم بها الأسطول البريطاني في منطقة الخليج لن تؤدي إلى القضاء على تجارة الرقيق ، ما لم تتخذ إجراءات مماثلة في ساحل شرق أفريقية ، خاصة في الشهور يناير ، وفبراير ، ومارس ، حيث يمكن تجهيز طرادين تجاريين مسلحين يكون مرساهما في زنجبار خلال هذه الفترة ، وتكون المهمة الأساسية لهما منع شحن أي رقيق على متن السفن الخليجية ، والقبض قدر الإمكان على السفن التي استطاعت حمل الأرقاء قبل مغادرتها الساحل الأفريقي، لأن ذلك -كما ذكر- سيؤدي إلى منع كثير من هذه السفن من حمل الأرقاء ، كما أنه في الوقت نفسه سيكون له اثر فعال في تشجيع الضباط البريطانيين الذين يخشون من مواجهة [2]

---

(1) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٣٩٩، ٤٠٧-٤٠٨ .

I . O. R , R/15/1/171, Report on the Slave Trade in...oP. cit. From January 30.1851 to june 30. 1858, p.24 .

(2) أرجع بعض المسؤولين البريطانيين ازدياد نشاط تجارة الرقيق خلال العشر سنوات الواقعة بين عامي ١٢٧١-١٢٨١هـ /١٨٥٥-١٨٦٥م إلى اعتناق بعض القبائل العمانية وقبائل أخرى في الساحل العماني مبادىء دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، الأمر الذي دفع هذه القبائل إلى مقاومة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي ، واعتقد هؤلاء المسؤولون بأن عودة الدولة السعودية إلى سابق مجدها سيؤدي إلى نتائج (شريرة) على الوجود البريطاني في المنطقة . انظر :

I. O. R. , R/15/6/4, Mimute by HisExcellency the Governor , Concurred in by the Honorable B.H. Ellis, dated the 9th October 1865, p.70 .

=

الخليجيين [١] .

وقد أيّد بعض المسؤولين البريطانيين وجود بعض الطرادات البريطانية في سواحل زنجبار ، لأن ذلك سيؤدي إلى القضاء على تجارة الرقيق الأجنبية ، التي لا تزال تمارس في تلك الفترة من قبل بعض الدول الأوروبية [٢] . وقد عملت الحكومة البريطانية بهذه التوصيات في رمضان من عام ١٢٧٧هـ / مارس ١٨٦١م ، حيث وصل طراد بريطاني إلى زنجبار وبدأ بملاحقة سفن الرقيق [٣] .

وعلى أي حال فإن أعمال الأسطول البريطاني أدت إلى توتر كبير بين شطري السلطنة العمانية ، فبالإضافة إلى تزايد الهيمنة البريطانية على ثويني وماجد أبناء السلطان سعيد ، فإن الضباط البريطانيين – التابعين للبحرية الملكية البريطانية خلال أدائهم لمهامهم المحددة في مراقبة مياه شرق أفريقية بحثاً عن الرقيق الذين أخذوا بطريقة غير مشروعة – بدأوا بممارسة أعمال تعتبر عدائية من وجهة نظر العرب ووجهة نظر أكثر الأوروبيين والأمريكيين المقيمين في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية . وفي هذا يقول المنصر جوهان كرابف (Johann Krapf)[٤]: " إن التدمير العشوائي للمتلكات هو ما يثير الأهالي ضد

=

وبعد أن هاجم السعوديون مدينة صور العمانية عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م ذكر لويس بيلي أن تجارة الرقيق بين الساحل العربي وشرق أفريقية في ازدياد ، وأن الرقيق (كله) يحمل على سفن تابعة للسعوديين ، ومن هذا المنطلق اقترح بلي مساعدة ثويني بن سعيد ضد السعوديين ، والقيام بعمل عسكري ضدهم . انظر : عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص١٢٦ .

(١) **I.O.R.** , R/15/1/171, Letter From Kinloch Forbes Acting Secretory to Government Bombay to Captain Felix Jones Political Resident Persian Gulf in 16 Aprili 1861, p65.

(٢) **I bid.**

(٣) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٤٠٢ .

(٤) كرابف : منصر ألماني بعثته جمعية الإرساليات إلى أفريقية والشرق :

=

الإنجليز وليس منـع تجـارة الرقيـق في حـد ذاتـه " . وأكـد أحـد ضبـاط البحريـة الفرنسية أن هذه التصرفات من قبل البريطانيين تعتبر قرصنة حقيقية [١] .

وفي عـام ١٢٧٨هـ /١٨٦٢م تَـمّ حـلّ الأسـطول الهنـدي ، وأصبحـت مكافحة تجارة الرقيق في منطقة الخليج وشرق أفريقية منوطـة بالأسـطول الملكـي البريطاني ، ولم تقم الحكومة البريطانية بزيادة عدد السفن العاملة في هذا المجال ، ولهذا كانت نتيجة العمليات التي قامت بها سفن الأسطول البريطاني الـتي أمكـن توفيرها محدودة جداً [٢] .

واستطاع الطراد البريطاني ليرا (Lara) في شهر شوال من عام ١٢٧٧هـ/ إبريل ١٨٦١م الاستيلاء على سفينة تابعة لتجار صور، وأخذ الضباط البريطـانيون منها ٥٩ رقيقاً [٣] ، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض السفن العمانية والقاسمية لم تغادر زنجبار ، الأمر الذي دعا ماجد بن سعيد تحت ضغط القنصل البريطـاني في

=

(Society For Missions to Africa and the East) في لنـدن في عـام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م إلى أفريقيـة الشـرقية ، وزوده أبرديـن بتوصيـة إلى السـطان سـعيد ، الـذي سـهل مهمتـه إرضـاء للحكومـة البريطانية . ويعتبر هذا المنصر من أشد المحاربين للإسلام ، وتركزت جهوده التنصرية في منطقة أوزامبارا (Usambara) ، انظر :

السيد رجب حراز ، أفريقية الشرقية ، ص١٤٣-١٤٤ .

(١) Bennett, N.R., Arab Versus Wuropean, Diplomacy and War in Nineteenth Century Africana Publishing Company, New York, 1986, p.25 .

(٢) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٠٨/٢ .

(٣) أسهمت العمليات التي قامت بها الطرادات البريطانية في زيادة معاناة الأرقاء ، وقد أشار كـامبل إلى أن الاتفاقيات والإجراءات الوقائية قد جاءت في غير صالح الذيـن عقـدت مـن أجلهـم ، ولربمـا أدت إلى أن يضاعف تجار الرقيق من نشاطهم ، مقابل أن تسوء حالة الرقيق ، ويتعرضون لمعاملة قاسية أثناء الرحلة . انظر :

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٣٨٩/٢ .

زنجبار ، وإلحاح من قائد الطراد ليرا ، إلى توجيه إنذار إلى أصحاب هذه السفن بوجوب مغادرة ميناء زنجبار خلال ثلاثة أيام ، وإلا فإنهم سيتحملون عواقب تواجدهم فيه بعد ذلك ، ونتيجة لعدم مغادرة كثير من هذه السفن حدثت بعض الاشتباكات بين أصحاب السفن وبين الطراد البريطاني ، نتج عنها تدمير ١٦ سفينة ، والإفراج عن ٢٥٠ رقيق [١] .

وأثبت ماجد بن سعيد تعاونه التام مع الحكومة البريطانية في القضاء على تجارة الرقيق ، لاسيما تلك التي يقوم بها العمانيون . ولذلك فإنه قَبِلَ في عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٤م فرض قيود جديدة أشد مما جاء في معاهدة ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م ، ومن هذه القيود [٢] :

١ – منع تجارة الرقيق بين موانيء شرق أفريقية خلال المدة من شهر يناير إلى شهر مايو ، أي في الفترة التي تهب فيها الرياح الموسمية فتدفع السفن من موانيء شرق أفريقية إلى الخليج العربي .

٢ – حظر بيع الرقيق إلى عرب عمان ، ووضع عقوبات على من يخالف ذلك منهم، بفرض غرامات كبيرة ، وسجن مرتكب المخالفة مع مصادرة المراكب التي يقبض عليها وعلى متنها أرقاء ،كل ذلك نكاية بأخيه ثويني ورغبة في تدمير اقتصاد دولته .

ولم يلبث ماجد بن سعيد أن رفع الضريبة التي تؤخذ على الأرقاء من ١,٧٥ دولار إلى ٤ دولارات حسب الميناء الذي يصدر منه الرقيق [٣] ، ولكن على الرغم من أن ماجداً نفذ كل ما توعد ضد العمانيين ، بل وأغمض عينيه

---

[١] المرجع نفسه ، ٢/٤٠٢-٤٠٣ .

[٢] السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٤٢ ؛ صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره، ص١٥٥-١٥٦ .

[٣] Bennett, N., R., AHistory of the Arab , p.81.

عما يقوم به الأسطول البريطاني ، من مصادرة وتدمير للسفن العربية والعودة بملاحيها إلى زنجبار لتقديمهم إلى المحاكمة [(١)] ، في محاكم تتولاها السلطات القنصلية البريطانية ، وعلى الرغم من إرساله الرقيق المحررين إلى المستعمرات البريطانية للعمل في مزارعها كعمال أحرار ، إلا أن الحكومة البريطانية لم تقتنع بذلك [(٢)].

ويؤكد لوريمر أن هناك نقصاً في المعلومات المتعلقة بتجارة الرقيق في منطقة الخليج خلال الفترة الواقعة بين عامي١٢٧٨-١٢٩٠هـ/١٨٦٢- ١٨٧٣م [(٣)].

وابتداء من عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م بدأ الأسطول البريطاني بشن أولى حملاته الواسعة على تجارة الرقيق في منطقة الخليج وشرق أفريقية ، ويعزو ذلك أحد الباحثين إلى ازدياد حجم تجارة الرقيق بعد أن وصل إلى زنجبار عدد من تجار الرقيق العمانيين ، وذلك بسبب الاضطرابات السياسية التي وقعت في عمان نتيجة للصراع علىالحكم بين البوسعيديين ، وإزاء ذلك تم إرسال خمس طرادات إلى المنطقة ؛ فاتخذت مواقعها في أماكن استراتيجية في المناطق الواقعه في طريق عودة السفن من شرق أفريقية ، وتوزعت على امتداد بحر العرب [(٤)] ، عند جزر كوريامور يا [(٥)] ، وعند رأس الغظروفي ، وعند خليج عدن ، كما رابطت

---

(١) في عام ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م مُنح القنصل البريطاني في زنجبار صلاحيات من أجل محاكمة تجار الرقيق الذين يقبض عليهم في مناطق نفوذ سلطان زنجبار ، ثم وسعت تلك الصلاحيات حتى شملت كل تجار الرقيق . انظر :

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٤٠٨-٤٠٩ .

(٢) السيد رجب حراز ، بريطانيا وشرق أفريقية ، ص٤٢-٤٣ .

(٣) مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٤/٦ .

(٤) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٤١٠ .

(٥) كوريا موريا : أرخبيل من الجزر في بحر العرب جنوب ساحل ظفار ، وهي تابعة لعمان ، ويسميها =

طرادات عند سواحل زنجبار ، وقام الطراد درياد (Dryad) بجولات ناجحة في المنطقة الواقعة بين رأس الحد وخليج عمان ، واستطاع اعتراض عدد من السفن القادمة من المكلا وعدن ، وخلال تلك العمليات التي قامت بها هذه الطرادات تم تدمير ١٣ سفينة ما بين عمانية وأخرى خليجية ، وتم الإفراج عن ٩٦٧ رقيقاً ، وفي العام التالي تم اعتراض ٤٠٠ سفينة وتفتيشها خلال رحلتها من شرق أفريقية إلى الخليج العربي، وتم الإفراج عن ١٠٠٠ رقيق ، وقدم ١١ تاجر رقيق للمحاكمة. إلا أن العاملين في مكافحة تجارة الرقيق يعتقدون بأن هذه الإحصائيات لا تمثل إلا عشر تجارة الرقيق السنوية ، وخلال تلك الفترة الواقعة بين عامي ١٢٨٤ - ١٢٨٦هـ /١٨٦٧-١٨٦٩م استطاع ضباط الأسطول البريطاني الإفراج عن ٢٦٤٥ رقيقاً [1] .

ويؤكد ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية اعترفت في عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م بأن الأسلوب الذي يتبعه ضباط الأسطول البريطاني ضد تجارة الرقيق في ساحل شرق أفريقية أمر لا يمكن تسويغه ، وأن أيّاً من الدول الأوربية لن تحتمل وضعاً مثل هذا لو طبق عليها لمدة شهر واحد ، وطلبت من ضباط

=

العرب أيضاً جزر بني خلفان ، أو جزائر الحلانيات ، من أهم هذه الجزر جزيرة الحلانية وهي أكبرها إذا يبلغ طولها ثمانية أميال ، وقطرها ثلاثة وعشرون ميلاً ، ومأهولة بالسكان ، ثم جزيرة السودة ، ويبلغ طولها ثلاثة أميال ، ثم جزيرة الحاكية ، التي برزت أهميتها في المنافسة الدولية لأنها غنية بالسماد الطبيعي، لذا حاول الفرنسيون الاستيلاء عليها . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٠٣-٥٠٥ ؛

ويلسون ، الخليج العربي ، ص٣٨١ ؛

المنجد في الأعلام ، ص٢٣٦ .

[1] ويلسون ، الخليج العربي ، ص٣٧٢ ؛ كيلي ، مرجع سبق ذكره ٤١٢/٢ .

Coupland, R ., East Africa and its Invaders , p. 164 .

البحرية البريطانية تقديم السفن المشتبه فيها للمحاكمة ، فأنشأت البحرية البريطانية محكمة أسطولية في زنجبار ، ولكن ذلك لم يغير من الأمر شيئاً ، فجهل العرب باللغة والقوانين الإنجليزية لا يزال مستمراً ، وبناء على ذلك دمرت أكثر السفن العربية ، وما بقي منها سالماً أصبح لا يغامر بالإبحار خوفاً من قرصنة الأسطول البريطاني ، وبذلك قضى البريطانيون على التجارة المشروعة بين شرق أفريقية والخليج العربي [1] .

وقد زود المسؤولون في الأسطول البريطاني ضباطهم بتعليمات تبين الوسائل التي تمكنهم من معرفة سفن الرقيق ، فقال أحدهم : " خلال عملية بحثكم إذا اقتنعتم بأن السفينة تعمل في تجارة الرقيق أو مهيأة بالمعدات لذلك الغرض وأنها خاضعة لسلطتكم فعليكم المضي في توقيفها . وسيكون لكم مبرر إذا قررتم أن سفينة ما تعمل في تجارة الرقيق : أ - إذا وجدتم أرقاء عليها ... ب - إذا وجدتم في جهازها أي من المعدات " التالية : مثل البلطات المفتوحة ، أو أقسام للشحن في العنبر أو على السطح أكثر من حاجة السفينة العاملة في التجارة المشروعة ، أو ألواح خشبية زائدة وأصفاد ومزاليج وقيود للأيدي " [2] . ولكن هذه التعليمات لم تنل اهتمام ضباط الأسطول البريطاني ، وإنما دمرت سفن كثيرة تعمل في التجارة المشروعة .

وفي شهر جمادى الأولى من عام ١٢٨٨هـ / يونيه ١٨٧١م أَسَرت إحدى سفن الأسطول البريطاني وتدعى ماجبي (Magpie) ثلاث سفن للرقيق في ساحل السلطنة عند رأس الحد ، وتم الإفراج عن ٦٢ رقيقاً [3] ، وفي شهر رجب من عام ١٢٨٩هـ / سبتمبر ١٨٧٢م استولت السفينة فلشر (Vulture)

---

[1] عبد العزيز عبد الغني ، سياسة الأمن ، ص٦٤ .

[2] ويلسون ، الخليج العربي ، ص ٣٦٩ .

[3] لوريمر ، مصدر سبق ذكره القسم التاريخي ، ٣٦٠٥/٦ .

على سفينة رقيق عمانية من نوع البغلة تسمى ياسمين (Yasmen) ، بعد أن أطلقت السفينة البريطانية النيران عليها ، الأمر الذي أدى إلى إصابة بعضاً من ركابها بإصابات كانت بعضها خطيرة ، وذكر القنصل البريطاني في مسقط آنذاك روس إن واحداً وعشرين رجلاً من تجار الرقيق كانوا على متن السفينة . وقام الضباط البريطانيون بإنزال البحارة والتجار على الساحل ، أما الربان (النوخذا Nakhoda) وابنه واثنان من طاقم السفينة فقد تم تسليمهم إلى السلطان العماني الذي زج بهم في السجن بناء على مشورة القنصل البريطاني ، وتم التحقيق معهم وأخذ معلومات عن تحركات تجار الرقيق الآخرين . أما السفينة فقد كتب ضباط الأسطول البريطاني تقريراً بعدم صلاحيتها للخدمة في البحر ولذا قاموا بإحراقها ، وتم أخذ الأرقاء وإرسالهم إلى بومباي [١] .

و لم يلبث المقيم البريطاني في الخليج آنذاك لويس بلي أن بعث برسالة [٢] إلى تركي بن سعيد سلطان عمان ذكر فيها أنه كتب رسالة إلى زعماء الخليج [٣] يُذَكِّرهم بوجوب اتخاذ خطوات جديدة للقضاء على تجارة الرقيق بين شرق أفريقية ومنطقة الخليج العربي ثم قال : " أذكر معاليكم بالاتفاقيات

---

(١) **I. O. R.**, R/15/6/4, Letter from L.C.Ross Political Agent and Konsul Muscit to L . C . Lewis Political Residont, in Persian Gulf on the 18 th September 1872, P. P. 118 - 119 .

(٢) **I . O . R.**, R/15/6/4 , Letter from L . C. Lewis Pelly Political Resident in the Persian Gulf to Sayed Toorkee bin Saeid Sultan of Muscat , on the 20 th August 1872, 15th Jomadi 2 1289, P. 121 .

(٣) وجهت هذه الرسالة إلى زعماء البحرين ، وأبو ظبي ، والشارقة ، ورأس الخيمة ، وعجمان ، وأم القوين ، ودبي ، وهؤلاء جميعاً وقعوا مع الحكومة البريطانية معاهدات لمنع تجارة الرقيق اعتباراً من عام ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م ، انظر نص الرسالة :

I. O. R. , R/15/6/4 , Letter from L . C. Lewis Pelly Political Resdent in the Persian Gulf to the Chiefes of Bahrain , Aboothabee , Shargah , Ras ool-Kiymah, Ejman , Amulgouain , dated in 5th Jomadi II 1289 A . M . 20th August 1872, P. 122 .

الصارمة التي ارتبطت بها الأسرة الحاكمة في عمان مع الحكومة البريطانية بهدف إلغاء تجارة الرقيق في إفريقية ، وإنني مقتنع جداً بأن رعاية معاليكم ومجهوداتكم قد انصبت من قبل في هذا الاتجاه ، وإني أشعر بنفس القدر بالاطمئنان أن معاليكم سوف يثابر في تحركات مطلقة لمنع استيراد الرقيق إلى داخل الأراضي الواقعة تحت سلطاتكم أو مرور الرقيق على طول خطكم الساحلي إلى جهة موانىء المنطقة ... العربية في الخليج " . وأبدى تركي بن سعيد موافقته التامة على جميع ما قام به الأسطول البريطاني تجاه السفن المشتبه في أنها تمارس تجارة الرقيق، ولكنه لا يملك في تلك الفترة قوة بحرية تذكر [١] لمساندة الأسطول البريطاني ، ولم تقم الحكومة البريطانية بتزويده بمثل ذلك [٢] .

وفي شهر رجب من عام ١٢٨٨هـ/سبتمبر ١٨٧٢م استولت السفينة البريطانية وولفيرون (Wolverne)مقابل الساحل الصومالي على سفينة رقيق في طريقها من بمبة إلى مسقط وعلى متنها ٧٩ رقيقاً ، وقد أحيل مالك السفينة والذين على متنها إلى محكمة البحرية البريطانية في زنجبار ، ورفض برغش بن سعيد سلطان زنجبار آنذاك منحهم أي مساعدة بل أوقع عليهم عقوبة شديدة ، وصودرت السفينة ، أما الرقيق ومعظمهم من الأطفال فقد سُلموا إلى البعثة التنصيرية الفرنسية في زنجبار [٣] .

---

(١) بعد تقسيم الدولة العمانية أصبحت القوة البحرية العمانية من نصيب ماجد سلطان زنجبار ، ولم يكن لدى تركي بن سعيد سلطان عمان في عام١٢٨٨هـ/١٨٧٢م سوى مركبين شراعيين غير قادرين على الإبحار بنفس سرعة الدهو الذي يستعمل في تجارة الرقيق . انظر :

I . O . R ., R/15/6/4 , Memarandum by Intennal C. L L Ross ..., oP., cit., in 19 November 1872, P.126 .

(٢) **I . O . R .**, R/15/6/4 , Letter from John Kirk Political Agent and Kensul in Zanzibar to C. Gonne Esquire the Secretary to the Governmant Bombay dated in Zanzibar in 17th October 1872, P . P . 131 - 133 .

(٣) **Ibid .**

وبعد المعاهدتين اللتين أبرمتهما الحكومة البريطانية في عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م مع سلطات عمان تركي بن سعيد ، ومع برغش بن سعيد سلطان زنجبار دخلت الحملة البريطانية على تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والخليج العربي مرحلتها النهائية ، حيث وصلت إلى ميناء زنجبار السفينة الملكية لندن (London) ، التي بقيت ما يقارب عشر سنوات تجوب سواحل شرق أفريقية ، وقامت بفرض رقابة مشددة لمنع تصدير الأرقاء من المنطقة [1] ، كما قامت الحكومة البريطانية بإقناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط بمصالح متعددة في شرق أفريقية بأن تتعاون معها لقمع تجارة الرقيق ، فأرسلت الولايات المتحدة السفينة الحربية يانتك (Yantic) إلى زنجبار ، فوصلتها في ذي القعدة من عام ١٢٨٩هـ / يناير ١٨٧٣م ، ولكن القنصل الأمريكي في زنجبار كان معارضاً لهذا التعاون ، لأنه يعتقد أن بريطانيا سوف تستعمل حكومته من خلال مكافحة تجارة الرقيق التي تثيرها كمخلب قط لتحقيق أهدافها الخاصة ، وأن ما تصبو إليه الحكومة البريطانية هو أن تعمل الولايات المتحدة من أجل تحقيق تلك الأهداف ليقطف البريطانيون الثمرة يانعة ، ولهذا شَكَت الحكومة البريطانية للحكومة الأمريكية عدم تعاون قنصلها في زنجبار في مكافحة تجارة الرقيق ، ويبدو أن القنصل المذكور استطاع أن يشكك حكومة بلاده بصدق نيات المسؤولين البريطانيين فيما يقومون به تجاه السفن العربية ، فأقدمت الحكومة البريطانية على سحب شكواها ضد القنصل والاعتذار عنها [2] .

وكان برغش بن سعيد قد أبدى قبيل ذلك تعاوناً مع الأسطول البريطاني

---

[1] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٧/٦ ؛
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٣٩/٢ .

[2] عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص٦٥ .

ضد السفن العمانية المتهمة بتجارة الرقيق ، وأخبر القنصل الأمريكي في زنجبار بأنه سيضع سفنه في حال استنفار لمنع تهريب الرقيق ، وأنه سيقوم بحرق الداوات التي يتم إلقاء القبض عليها ، وأشار إلى أنه طلب من قادة سفن الأسطول البريطاني أن يسعوا لمنع إبحار الداوات من الخليج العربي لأنها تأتي بحجة التجارة ولكن هدفها الحقيقي - على حد قول برغش - هو الحصول على الرقيق ، ولكن جهود برغش لم تؤد إلى نتائج تذكر نظراً لمحدودية إمكانياته كما يذكر ويب القنصل الأمريكي [١] .

وعلى أي حال فالمصادر لاتذكر بعد عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م خبر سفن تتاجر بين مسقط وزنجبار ، حيث بدأت سفن الأسطول البريطاني بملاحقة حادة للسفن العربية على إطلاقها . أما تلك السفن التي تخاطر بالعمل في تجارة الرقيق فقد نقص عددها حتى إن الوثائق البريطانية [٢] لا تذكر إلا خبر سفينة أو سفينتين يقبض عليهما في كل عام ، ثم ترسل إلى محكمة البحرية البريطانية التي أقيمت في مسقط من أجل محاكمة تجار الرقيق [٣] ، بل إنه في بعض السنوات لم تأتِ أي سفينة على متنها أرقاء من شرق أفريقية إلى سلطنة عمان ، كما حدث في الأعوام ١٢٩١هـ/١٨٧٤م ، ١٢٩٦هـ /١٨٧٩م ، ١٣١١هـ / ١٨٩٤م ، ١٣١٢هـ/١٨٩٥م ، ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م [٤].

---

(١) **U. S. A.**, Consulte at Zanzibar Letter Form F. Webb to the Deprtment of State , in 17 December 1872, No . 60.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٠) .

(٢) **I. O. R.** , Report on the Adminstratin .. op. cit. , No.CCCXV11 For the year 1896-1897 .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٣٦٠٧ .

(٣) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص٦١ .

(٤) **I . O . R .** , Report on the Adminstratin .. op. cit. , No 615-154 For the year =

وأثبتت تقارير المخابرات البريطانية في منطقة الخليج العربي أن استيراد الرقيق إلى عمان انخفض بشكل حاد ، فلم يتجاوز ٤٠ رقيقاً في عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م[١]. وتولت السفن البريطانية دافني (Daphne) ورايفلمان (Rifieman) مراقبة سواحل عمان ، ولكنها لم تعثر في العام نفسه على سفن تعمل في تجارة الرقيق . ويعزو بعض المسؤولين البريطانيين ذلك إلى بدء استعمال العلم الفرنسي [٢] ، الأمر الذي يمنع السفن الحربية البريطانية من تفتيش ومصادرة السفن العمانية التي ترفع تلك الأعلام [٣] .

وفي عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م أُبعدت السفينة لندن من الساحل الشرقي لأفريقية ، وذلك حينما أحس المسؤولون البريطانيون بإحكام سيطرتهم على مداخل الخليج العربي ، و لم تعد هناك سفن عربية تتاجر بين المنطقتين ، ومن المعتقد أن إبعاد هذه السفينة قد أدى إلى انتعاش تجارة الرقيق ، هذا إضافة إلى المجاعة الشديدة التي أصابت منطقة شرق أفريقية ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار الأرقاء حتى وصل ثمن الرقيق الواحد إلى ٦ شلنات . ومن هنا استأنفت الطرادات البريطانية عملياتها في بحر العرب ، وخليج عمان ففي ذي الحجة من عام ١٣٠١هـ / اكتوبر ١٨٨٤م قامت السفينة فيلوميل (Philomel) بمطاردة

=

1874-1875,
and No. CIXXL1 For the year 1879-1880, and
No.CCCXXV1 For the year 1894-1895, and
No. CCCXXX111 For the year 1895-1896, and
For the year 1905-1906 .

(١) عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص٦٨ .

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في المبحث الثاني من الفصل الخامس من هذه الدراسة .

(٣) المرجع نفسه .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٧/٦ .

سفينة رقيق كانت متجهة إلى ساحل الباطنة ، وأطلقت عليها نيران مدفعيتها، واستطاع ربان السفينة العربية الهرب مع خمسة من التجار، وقبض على ستة تجار آخرين ، وتم الإفراج عن ١٥٤ رقيقاً ، وصودرت السفينة بأمر من محكمة البحرية البريطانية في مسقط ، وأودع سلطان عمان تجار الرقيق المقبوض عليهم في السجن ، وشكرته الحكومة البريطانية على ذلك ؛ كما تم القبض على سفينة أخرى تابعة لأحد تجار صور وتُسمى فتح الخير وذلك قرب جزيرة مصيرة ، وتم الإفراج عن ٥١ رقيقاً بين رجل وامرأة ، وحكمت محكمة البحرية البريطانية في عدن بتحطيم السفينة العمانية ، وأرسل الربان وتجار الرقيق الذين على متنها إلى مسقط فسجنهم السلطان [١] .

وفي السنة نفسها تجددت مشكلة توفير السفن اللازمة للقيام بدوريات منتظمة في سواحل عمان ومدخل الخليج العربي ، وذلك عندما أثير موضوع تخفيض وحدات الأسطول البريطاني ، فبينما رأى روس المقيم البريطاني في الخليج في تلك الفترة ضرورة وجود قوة بحرية كافية كما كانت قبل عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ؛ كان كثير من ضباط الأسطول البريطاني يرون أن وجود طرادين كافيين للقيام بالعمل اللازم ، وفي نهاية الأمر تقرر الاحتفاظ بطراد واحد في الخليج وآخر في مياه عمان ، وَوُضِع طرادان في الهند كاحتياطيين [٢] ، ولكن روس لم يلبث أن اقتنع بوجهة نظر مايلز القنصل البريطاني في مسقط آنذاك الذي يرى أن سفينة حربية واحدة عند سواحل زنجبار تساعدها بعض القوارب الحربية يمكن أن تحقق نجاحاً ملموساً في وقف تجارة الرقيق كما حققت ذلك في الماضي ، ذلك أن مراقبة السواحل العربية من المكلا حتى الكويت أمر

---

(١) المصدر نفسه ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٨/٦ - ٣٦٠٩ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٤٨ .

بالغ الصعوبة ويلزم وجود أسطول كبير من السفن ، بينما يمكن مراقبة سواحل شرق أفريقية بسفينة واحدة وعدد من القوارب المسلحة ، كما أن هذه المراقبة أكثر إنسانية - على حد قول مايلز - حيث لا يغادر الأرقاء الساحل مسافة بعيدة إلا ويعودوا إليه مرة أخرى .

ومنذ عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٥م بدأ ضباط الأسطول البريطاني ملاحظة أن صور أصبحت في ذلك العام سوقاً رئيسة للرقيق ، فاقترح داونج (Dowing) رئيس القوة البريطانية البحرية المرابطة عند رأس الحد قيام الحكومة البريطانية بالعمل على تقوية سلطة السلطان العماني على صور ، التي كانت تعاني من الضعف بسبب معارضة القبائل العمانية في صور للسلطان [١] ، ولكن المسؤولين البريطانيين لم يروا في ذلك مصلحة لهم ، ولذا صرف النظر عن هذا الاقتراح .

وفي المواسم التالية استمرت الرقابة البريطانية على مسارات السفن العربية بشكل واسع ، حتى وصل عدد السفن العاملة في هذا المجال إلى أربع سفن هي : رندير (Reindeer) ، وودلوك (Woodlock) ، وكنجزفايتر (Kingsfifhter) ، وسفنكس (Sphinx) استمرت في التعرض للسفن العربية ، ولكنها لم تعثر على أرقاء إلا في أحيان نادرة [٢] ، إلا أن ضباط الأسطول البريطاني استمروا في تدمير السفن العمانية كما حدث في عام ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م حينما حُطمت إحدى هذه السفن في المياه العمانية بعد تبادل لإطلاق النار بين الجانبين [٣] .

وتفيد تقارير المقيمية البريطانية في الخليج في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م أن الملازم (Beville) المعتمد السياسي في مسقط قام بالقبض على سفينة رقيق

---

[١] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٣٦١٠ .

[٢] عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص٧٤ .

[٣] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٦/٣٦١١ .

بالقرب من مسقط وعلى متنها ٢٨ رقيقاً [١] ، واستطاعت السفينة سفنكس بعد ذلك بأيام قليلة القبض على مركب رقيق على متنه ١٤ رقيقاً [٢].

وفي الفترة من عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م حتى انتهاء فترة دراستنا عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م لم يكن للأسطول البريطاني دور يذكر في القبض على سفن عمانية ، ذلك أن تجارة الرقيق في عمان في تلك الفترة أخذت بعداً دولياً بعد أن بدأ بعض العمانيين باستخدام العلم الفرنسي لتهريب الأرقاء ، إضافة إلى أن تجارة الرقيق في تلك الأثناء لا يمكن تسميتها تجارة بسبب قلة من يعمل في مجالها، وبسبب إحكام السيطرة البريطانية على شرق أفريقية والخليج العربي .

وعلى أية حال يمكن هنا إجمال النتائج التي ظفرت بها بريطانيا من وراء قيام أسطولها بمحاربة تجارة الرقيق في السلطنة العمانية في النقاط التالية :

١ - تدمير الغالبية العظمى من السفن العمانية العاملة في التجارة المشروعة بين شرق أفريقية وعمان [٣] بحجة أن أغلب بحارة هذه السفن من الرقيق ، ولهذا لم يجرؤ مَنْ بقي من السفن العمانية على الإبحار خوفاً من قرصنة الأسطول البريطاني ، الأمر الذي أدى إلى قطع الصلات التجارية القائمة بين شرق أفريقية وعمان [٤] ، بل والخليج العربي بشكل عام .

---

(١) **I . O . R .**, Report on the Adminstratin .. op. cit. , For the year 1896-1897.

(٢) Saldanha, J. A. , op. cit, p. 51 .

(٣) شرح القنصل الأمريكي في زنجبار ذلك بقوله : " إنه كان يتم الصعود على ظهر السفينة .. وتمزيق أوراقه (الضمير يعود إلى مالك السفينة) حين يبرزها ، وإخراج شحنته الثمينة ، ثم يتم حرق سفينته وإنزاله مع طاقم السفينة معدمين (أي لا يملكون شيئاً) في أول ميناء يصلون إليه " . انظر :
Bennett, N. R. , Arab Versus, p. 26.

(٤) يذكر لاندن أنه لم يبق من النشاط التجاري المشروع في عمان في عام ١٣١٨/١٩٠٠م سوى الرحلات الساحلية المحدودة إلى جانب صيد الأسماك . انظر : مرجع سبق ذكره ، ص١٤٣ .

٢ – أدى وجود السفن الحربية البريطانية في سواحل عمان بحجة مقاومة تجارة الرقيق ، إلى تسهيل بسط النفوذ البريطاني في السلطنة ، وبث الهيبة والخوف في نفوس السلاطين العمانيين .

٣ – تم إبعاد النفوذ الأجنبي عن منطقة الخليج العربي من خلال الدوريات المستمرة التي تقوم بها سفن الأسطول البريطاني في بحر العرب والخليج العربي ؛ للقبض على السفن العمانية المتهمة بالمتاجرة بالأرقاء .

٤ – مصادرة البضائع التي على متن السفن العمانية بحجة وجودها على سفن تعمل في تجارة الرقيق ، وهذا ما أدى إلى إنهاك التجار العمانيين اقتصادياً .

٥ – الاستفادة من الأرقاء الذين تم أخذهم من السفن العاملة في تجارة الرقيق بعد إعلان تحريرهم ، وذلك من خلال عملهم في أراضي المستعمرات البريطانية [1]، أو إرسالهم إلى البعثات التنصيرية [2] في عدن أو في شرق أفريقية .

---

(1) جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا ، ص٢١٤ .

(2) في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م تم تأسيس أول مدرسة لتنصير الأرقاء المحررين في مسقط وذلك من قبل الإرسالية الأمريكية ، وقد بدأت هذه المدرسة عملها بـ ١٨ ولداً تتراوح أعمارهم ما بين ٧ سنوات إلى ١١ سنة ، جاءت بهم إحدى سفن الأسطول البريطاني بعد أن أخذتهم من أحدى سفن تجار الرقيق . انظر :

خالد البسام ، صدمة الاحتكاك حكاية الإرسالية الأمريكية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٢–١٩٢٥م ط١ ، دار الساقي ، لندن ، ١٩٩٨م ، ص٢٣ .

وكانت فرنسا ترسل الأرقاء الذين يلجأون إلى قنصليتها في مسقط إلى البعثة الكاثولوكية الفرنسية في عدن ، إلا أنه منذ عام ١٣١٨هـ/١٨٩٨م بدأ أوتافي في العمل على إيجاد بعثة مماثلة في مسقط ، انظر :

AFF. Etr., Lettre de M. attavi Vic-Consul de France Amascate, Au Minstre des Affares Etraneres, Mascat, Le 8 Feuriet 1898, Ns Mascate Vol. 36, F220 a 222.

AFF. Etr., Lettre de M. attavi Vic-Consul de France Amascate, Au Minstre des Affares Etraneres, Mascat, Le 8 Feuriet 1898, Ns Mascate Vol. 36, F208 a 213.

AFF. Etr., Lettre du Minstre des Affares Etraneres, Au M. attavi Vic-Consul =

ويمكن تقييم مصداقية الأسطول البريطاني في مقاومة تجارة الرقيق إذا أدركنا أنه في الوقت الذي كان الضباط البريطانيون يقومون بعملهم في القضاء على تجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي وشرق أفريقية ، كان العمال في المصانع البريطانية في ميناء ليفربول يبنون السفينة نايتنجيل (Nightingale) في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م ، ويجهزونها من أجل نقل الرقيق والاتجار به [١] .

وفيما يلي إحصائيات [٢] بعدد الأرقاء الذين أسرتهم سفن الأسطول البريطاني في البحر ، وعدد الذين لجأوا إلى السفن البريطانية ، والذين حررتهم السلطات البريطانية من أرقاء المنازل ، وذلك على مستوى منطقة الخليج العربي بشكل عام ، ولم يقف الباحث على إحصائيات خاصة بسلطنة عمان في المصادر العربية والأجنبية :

=

de France Amascat, Paris Le 14Mai 1898, Ns Mascate Vol . 36, F255 a 256.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢١) .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٠٧/٦ .

(١) Russell, C . E . B ., op. cit. , p.148.

(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٤١/٦-٣٦٤٣ .

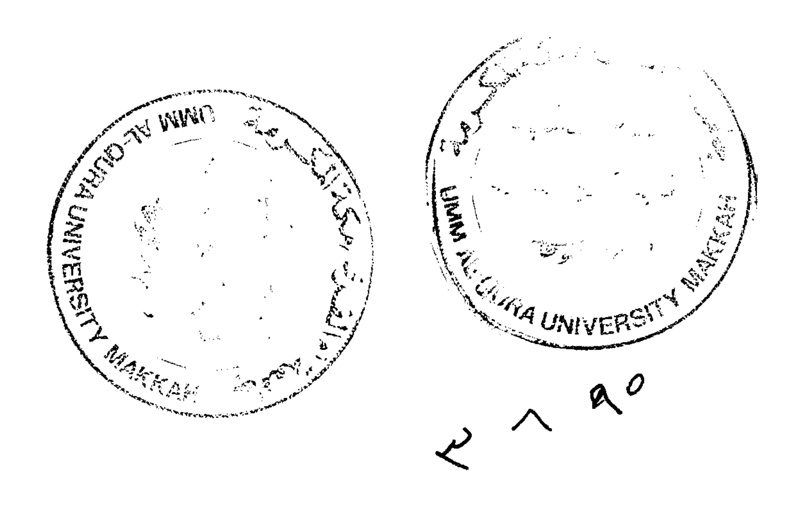
العام	عدد الأرقاء الذين أسرتهم السفن البريطانية في البحر وتم الإفراج عنهم .	عدد الأرقاء اللاجئين إلى السفن البريطانية والذين حررهم المسؤولون البريطانيون .	المجموع
١٢٦٨هـ/١٨٥٢م [1]	مجهول	٣	٣
١٢٦٩هـ/١٨٥٣م	١٥	٤٨	٦٣
١٢٧٠هـ/١٨٥٤م	مجهول	١٢	١٢
١٢٧١هـ/١٨٥٥م	لايوجد	لايوجد	لايوجد
١٢٧٢هـ/١٨٥٦م	١٥	٥٧	٧٢
١٢٧٣هـ/١٨٥٧م	مجهول	٢٤	٢٤
١٢٧٤هـ/١٨٥٨م	مجهول	٢	٢
١٢٧٥-١٢٨٧هـ/١٨٥٩-١٨٧٠م	الإحصائيات غير مؤكدة		
١٢٨٨هـ/١٨٧١م	٦٢	مجهول	٦٢
١٢٨٩هـ/١٨٧٢م	١٦٩	مجهول	١٦٩
١٢٩٠هـ/١٨٧٣م	مجهول	مجهول	مجهول
١٢٩١هـ/١٨٧٤م	مجهول	مجهول	مجهول
١٢٩٢هـ/١٨٧٥م	مجهول	مجهول	مجهول
١٢٩٣هـ/١٨٧٦م	مجهول	مجهول	مجهول
١٢٩٤هـ/١٨٧٧م	٧	غير محدد	أكثر من ٧
١٢٩٥هـ/١٨٧٨م	مجهول	٥	٥
١٢٩٦هـ/١٨٧٩م	مجهول	مجهول	مجهول
١٢٩٧هـ/١٨٨٠م	مجهول	مجهول	مجهول

(١) لم يقف الباحث على إحصائيات محددة قبل هذا العام .

(*) لمعرفة أسماء وقبائل وأعداد الذين أعيدوا إلى شرق أفريقية من هؤلاء. انظر: ملحق الوثائق، ملحق رقم (٢٢) .

العـــــام	عـدد الأرقاء الذين أسـرتهم السفن البريطانيـة في البحر وتم الإفراج عنهم .	عدد الأرقاء اللاجئين إلى السفن البريطانيـة والذيـن حررهـم المسؤولون البريطانيون .	المجمـــوع
١٢٩٨هـ/١٨٨١م	غير محدد	مجهول	غير محدد
١٢٩٩هـ/١٨٨٢م	مجهول	١	مجهول
١٣٠٠هـ/١٨٨٣م	مجهول	مجهول	مجهول
١٣٠١هـ/١٨٨٤م	٢٠٥	٣٩	٢٤٤
١٣٠٢هـ/١٨٨٥م	٧٥	مجهول	٧٥
١٣٠٣هـ/١٨٨٦م	٢١	٥	٢٦
١٣٠٤هـ/١٨٨٧م	مجهول	٢٨	٢٨
١٣٠٥هـ/١٨٨٨م	مجهول	مجهول	مجهول
١٣٠٦هـ/١٨٨٩م	مجهول	٥٣	٥٣
١٣٠٧هـ/١٨٩٠م	مجهول	٣٤	٣٤
١٣٠٨هـ/١٨٩١م	مجهول	٥٤	٥٤
١٣٠٩-١٣١٠هـ/١٨٩١-١٨٩٢م	مجهول	أكثر من ٥٣	أكثر من ٥٣
١٣١٠-١٣١١هـ/ ١٨٩٣-١٨٩٤م	مجهول	أكثر من ٢٦	اكثر من ٢٦
١٣١١-١٣١٢هـ/ ١٨٩٤-١٨٩٥م	مجهول	٤٦	٤٦
١٣١٣هـ/١٨٩٥م	أكثر من ١٢٤	ما يقرب من ٦٨	أكثر من ١٩٢
١٣١٤هـ/١٨٩٦م	مجهول	٧٧	٧٧
١٣١٥هـ/١٨٩٧م	مجهول	٤٦	٤٦
١٣١٦هـ/١٨٩٨م	مجهول	٩١	٩١
١٣١٧هـ/١٨٩٩م	مجهول	٥١	٥١
١٣١٨هـ/١٩٠٠م	مجهول	٥٨	٥٨
١٣١٩هـ/١٩٠١م	مجهول	٦٦	٦٦
١٣٢٠هـ/١٩٠٢م	مجهول	٦٤	٦٤

العـــام	عـدد الأرقـاء الذيـن أسـرتهم السفن البريطانيـة في البحر وتم الإفراج عنهم .	عدد الأرقـاء اللاجئين إلى السفن البريطانيـة والذيـن حررهـم المسؤولون البريطانيون .	المجمـــوع
١٣٢١هـ/١٩٠٣م	مجهول	١٠٠	١٠٠
١٣٢٢هـ/١٩٠٤م	مجهول	١٤١	١٤١غير مؤكد
١٣٢٣هـ/١٩٠٥م	مجهول	٢٤٠	٢٤٠



تابـع في الجــزء الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم رباعي	عبد الله بن إبراهيم بن علي التركي	كلية	الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم	الدراسات العليا التاريخية والحضارية	التخصص	تاريخ حديث
الأطروحة مقدمة لنيل درجة	الدكتوراه		

عنوان الأطروحة : تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها

١٢٣٧-١٣٢٣هـ/١٨٢٢-١٩٠٥م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد . .

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٥/١٠/١٤٢١هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه .

والله الموفق ،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف :	المناقش :	المناقش :
الاسم : أ.د.يوسف بن علي الثقفي	الاسم : د عبد الله بن سراج منسي	الاسم : د. عمر بن سالم بابكور
التوقيع : ٤/١١/١٤٢١	التوقيع : ٤/١١/١٤٢١هـ	التوقيع : ٤/١١/١٤٢١

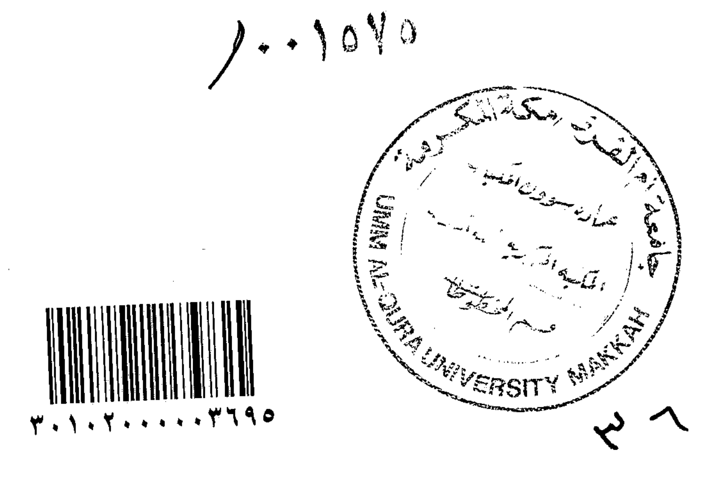
رئيس قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية

أ . د . ضيف الله بن يحيى الزهراني

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

الرقم .... التاريخ / / ١٤ هـ المشفوعات : ....

المملكـــة العربيـــة السعوديـــة
وزارة التعليـــم العـــالـــي
جـامـعـــة أم القـــرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية



تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها

١٢٣٧-١٣٢٣هـ/ ١٨٢٢-١٩٠٥م

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث

إعداد
عبدالله بن إبراهيم بن علي التركي

إشراف
الأستاذ الدكتور / يوسف بن علي بن رابع الثقفي

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

الجزء الثاني

الفصل الخامس

ردود الفعل المحلية والأجنبية على السياسة البريطانية

المبحث الأول : المعارضة المحلية ضد سلاطين عمان .

أولاً : : ثورة قبيلة الجنبة عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٦م .

ثانياً : محاولات إعادة الإمامة الأباضية .

ثالثاً : تطور الأوضاع السياسية في عمان قبيل معاهدة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م وأثره في ردود الفعل المحلية .

رابعاً : ردود الفعل المحلية في عهد السلطان تركي بن سعيد .

خامساً : ردود الفعل المحلية في عهد السلطان فيصل بن تركي .

المبحث الثاني : موقف فرنسا من سياسة بريطانيا تجاه تجارة الرقيق في سلطنة عمان .

المبحث الأول :

المعارضة المحلية ضد سلاطين عمان :

كان للمعاهدات التي أبرمها السلطان سعيد مع الحكومة البريطانية لمنع تجارة الرقيق ابتداء من عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م ، أثر بالغ في الحد من قوته العسكرية والاقتصادية ، فقد أضعفت هيمنته السياسية الداخلية والخارجية ، وأدت في النهاية إلى تقسيم سلطنته إلى دولتين منفصلتين .

وكان من نتائج هذه المعاهدات أيضاً؛ ظهور استياء التجار العمانيين، وبدأت القبائل الأباضية تنقم على السلطان سعيد ، لأن هذه القبائل تعارض التدخل الأجنبي في شؤون السلطنة لاسيما ما يتعلق بتجارة الرقيق ، وأتاحت معاهدة عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م للرعايا البريطانيين الحرية المطلقة في المتاجرة والإقامة وتوريد السلع التجارية وبيعها في جميع أرجاء السلطنة العمانية ، مما يعني فتح الباب أمام الأجانب لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية ، وهذا ما سبب غضب القبائل العمانية في الداخل [١] . ومما زاد الأمر سوءاً السياسة المتسامحة التي انتهجها السلطان سعيد مع كافة الطوائف المقيمة في دولته ، وبشكل خاص الهنود البانيان الذين سمح لهم بإنشاء معبدٍ لهم في مسقط، وضعوا فيه الأبقار التي يعبدونها [٢] .

يضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية بدأت تُضَيِّق الخناق على المراكب الشراعية العربية تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، وذلك بعد معاهدة عام ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م ، حيث أعطى البريطانيون لأنفسهم الحق في إيقاف

---

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧ .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٢ .

(٢) Wellsted, J: R., op cit, vol. 1, p.18 .

المراكب وتفتيشها بحثاً عن الرقيق ، الأمر الذي أدى إلى عرقلة التجارة العمانية المشروعة بين السلطنة وبين شرق أفريقية ومناطق الخليج المختلفة والهند . وفي أواخر القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي قامت بريطانيا بالمزيد من إجراءات التضييق الاقتصادي على السلطنة تحت ذريعة منع تهريب الأسلحة إلى أفريقية وفارس ، ومن هنا استطاعت بريطانيا تدمير النشاط التجاري البحري الذي تقوم به القبائل العمانية [١] .

وحينما عقد تركي بن سعيد معاهدة جديدة لوقف تجارة الرقيق في عمان عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م انخفضت شعبيته كثيراً بين رعاياه [٢] ، الذين رأوا في هذا العمل خضوعاً من قبله للحكومة البريطانية ، الأمر الذي أدى إلى قيام معارضيه بإعلان تمردهم عليه مرات عديدة ، وزاد من حدة هذه المعارضة التدخل المستمر من جانب المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي في جميع المشكلات السياسية والعسكرية في المنطقة ، وكان ذلك من نتائج هيمنة الأسطول البريطاني على مياه الخليج تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق [٣] .

وعندما تولى فيصل بن تركي [٤] الحكم في السلطنة عام ١٣٠٥هـ/

---

[١] محمد رياض ، الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠م ، دراسة في الجغرافيا والسكان والاقتصاد ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٦ ، السنة ٩ ، الكويت ، ١٩٨٣م ، ص٢٦٢ .

[٢] لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨٠ .

Busch B.C., Britain and Persian Gulf 1894-1914, University of California press . U. S. A. , 1967, p.14 .

[٣] صلاح العقاد ، التيارات السياسية ، ص١٦٠-١٦١ .

[٤] فيصل بن تركي : هو ثاني أبناء تركي بن سعيد ، وهم على التوالي : محمد ، فيصل ، فهد ، وقد ولد فيصل في عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م ، وعمل والياً في عهد والده ، وتولى الحكم في عمان بعد وفاة والده مباشرة عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م ، وكان عمره آنذاك أربعاً وعشرين سنة . يصفه السالمي بأنه أحسن =

١٨٨٨م كان أكثر مراعاةٍ لمشاعر القبائل العمانية في مسألة منع تجارة الرقيق ؛ وذلك من أجل كسب ودها وتأييدها ، ولهذا أعلن أنه يؤيد العمانيين في موقفهم من هذه التجارة ، ولم يُبدِ أي تعاون مع البريطانيين في بادىء الأمر تجاه هذه المسألة [1] ، ولكن ذلك لم يكن كافياً في نظر بعض القبائل العمانية التي رأت أن السلطان خضع للبريطانيين في هذه المسألة ، ومن هنا أعلنت بعض القبائل الثورة على السلطان ، الأمر الذي نتج عنه عدم بسط السلطان لنفوذه على كافة الأراضي العمانية .

وعلى أي حال لسنا بحاجة إلى الرجوع إلى الثورات المناوئة للسلاطين العمانيين قبل عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، لأن أسبابها في أغلب الأحوال لم تكن لها صلة بمنع تجارة الرقيق ، إذ لم تتخذ إجراءات ذات أثر سلبي على القبائل العمانية قبل هذا التاريخ ، ولم يقم الأسطول البريطاني بحملته على السفن العمانية إلا في عام ١٢٦٤هـ/١٨٤٨م كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

=

إخوته سياسة وحزماً، ويصفه لوريمر بأنه كان نزاعاً إلى الكسل والتسويف ، مسرفاً في نفقاته الشخصية. توفي في عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م . انظر :

السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٩٤ ؛

خير الدين الزركلي ، مصدر سبق ذكره ، ٥/١٦٤-١٦٥ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٠٩/ ٨١٨ ؛

فيلبيس ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٥ .

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣٣-٤٣٤ .

أولاً : ثورة قبيلة الجْنَبْة عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٦م :

كان أكثر أبناء قبيلة الجنبة يعملون في التجارة ، والمهن البحرية ، وبرز منهم تجار يملكون مخازن كبيرة في عمان ويتجرون مع زنجبار ، وبومباي ، وموانيء البحر الأحمر ، ولهذا فالجنبة من أكبر القبائل العمانية التي تتاجر بالرقيق بين هذه الموانيء ، حيث كان ميناء صور محطتهم الرئيسة للتجارة [1] ، ولما بدأت سفن الأسطول البريطاني دورياتها في مياه المحيط الهندي ، وبحر العرب ، والخليج العربي ، تنفيذاً لمعاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م خسرت قبيلة الجنبة وقبائل عمانية أخرى مورداً اقتصادياً مهماً بالنسبة لها ، ولا نعني بذلك تجارة الرقيق فحسب بل تعدى ضباط الأسطول البريطاني إلى التجارة العمانية المشروعة تحت ستار مكافحة تجارة الرقيق ، وبناء على ذلك فإن هذه المعاهدة أفسحت المجال لبريطانيا حتى تفرض رقابة على النشاط الملاحي للقبائل العمانية، وهذا ما لم يحظ بقبول في أوساط هذه القبائل .

وفي عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م أعلنت قبيلة الجنبة في صور الثورة على السلطان ثويني بن سعيد ، الذي خضع للإرادة البريطانية ، وشاركت قبيلة بنو بوعلي [2] الجنبة في الثورة على السلطان ، واستعان الثائرون بالأمير السعودي على منطقة البريمي ، الذي أمدهم بالرجال والسلاح ؛ فهجم الثوار على حصن

---

[1] شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٤ ؛ كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٤٦٦ .

[2] بنو بو علي : ترجع هذه القبيلة في أصولها إلى بني تميم ، وهي غافرية المذهب ، وجاءت إلى عمان من الإحساء ، ويقدر عددهم بتسعة آلاف نسمة ، وهم بادية وحاضرة ، يعمل الحضر منهم في التجارة بين مدينتي صور والأشخرة ، أما البادية فهم أصحاب ماشية . انظر :
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٣ .

المدينة ، ولم تستطع حامية السلطان أن تقاوم أكثر من يومين ، ولذلك استطاع المهاجمون الاستيلاء على المدينة، وخلال الاستيلاء على السوق تضرر بعض أصحاب المحلات التجارية ، ومعظمهم من رعايا حكومة الهند البريطانية [البانيان]، وقتل أحدهم وجردوا من كل شيء قبل أن يسمح لهم بمغادرة صور إلى مسقط، وقدَّم هؤلاء الرعايا قائمة بخسائرهم إلى الممثل السياسي البريطاني في مسقط ، والتي قدروها بسبعة وعشرين ألف دولار ، ولم يكن ثويني بن سعيد في موقف يستطيع فيه الدفاع عن هيبته [١] ، وفي هذه الأثناء كتب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط رسالة احتجاج إلى الإمام فيصل بن تركي آل سعود ونائبه على منطقة البريمي باسم الحكومة البريطانية ، كما طلب من السلطان ثويني أن يتخذ إجراءات حازمة ضد الجنبة وحلفائهم [٢] .

وإدراكاً من حكومة الهند البريطانية ، بأن السلطان لا يستطيع القيام بقمع هذه الثورة وإعادة ممتلكات رعاياها ، عزمت على التدخل حتى لا تتعرض مصالحها في المنطقة للخطر ، فأمدت السلطان بمدفعين وذخيرة ، وقامت بعمل عسكري ؛ حيث أُمر الكابتن باسلي (Pasley) قائد السفينة هاي فلاير(High Flyer) بالهجوم على ميناء العقير[٣]،

---

[١] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٣٦-٧٣٧ .

[٢] عبدا لله بن عبدالعزيز الجوير ، التطور السياسي لسلطنة مسقط وعمان من الانقسام حتى الحماية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ والحضارة ، الرياض ، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ ، ص٤٢ .

[٣] العقير : ميناء سعودي على الخليج العربي مقابل البحرين ، تصفه الوثائق البريطانية بأنه الميناء الرئيس للوهابيين ، تقدر منازله بخمسين منزلاً ، انظر :

I . O. R, V/23/217, Pirate Ports in the Persian Gulf, p.17-18 .

حمد الجاسر ، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية " المختصر " ، ط ١ ، دار اليمامة ، الرياض ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م ، ٢/٨٤٠ .

والقطيف [1]، والدمام ، وتم تدمير سفينتين شراعيتين . إلا أن هذه العملية، والتي كان الهدف من ورائها تأديب السعوديين أخفقت ؛ إذ قتل ثلاثة جنود بريطانيين وجرح ضابطان ، وكان ذلك في شهر رمضان من عام ١٢٨٢هـ/ فبراير ١٨٦٦م [2] ، وإزاء هذا الإخفاق رأى لويس بلي (Lewis Pelly)[3] أنه من الضروري القيام بعملية سريعة وحاسمة ضد قبيلة الجنبة [4] .

---

(١) القطيف : بلدة صغيرة في شرق شبه الجزيرة العربية ، تصفها المصادر البريطانية في تلك الفترة بأنها ميناء بحري مهم ، وتوجد بها قلعة حربية وهي الآن إحدى المدن في المملكة العربية السعودية . انظر :
I . O. R, V/23/217, Pirate Ports in the Persian Gulf, p.18-19 .
حمد الجاسر ، المعجم الجغرافي " المختصر " ، ٢/ ١٠٠٥ .

(٢) **I . O. R,** R/15/6/4, Letter From Lievtenant Colonel L.pelly Political Resident, Persian Gulf to C. Gonne, Esqire Secretary of Government, Bombay, in 25 Marsh 1866, p.73 .

(٣) ولد الكولونيل لويس بلي عام ١٢٤١هـ/١٨٢٥م، وبعد أن أتم تعليمه ، عمل جندياً في القوات المسلحة لحكومة الهند البريطانية في بومباي ، واشترك في الحرب الفارسية عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م ، وعمل بعد ذلك سكرتيراً في المفوضية البريطانية في طهران ، وعين بعد ذلك مقيماً سياسياً في زنجبار في ربيع ثاني ١٢٧٨هـ ، اكتوبر ١٨٦١م ، وبعد ذلك أرسل إلى الخليج العربي ليكون مقيماً لبريطانيا في بوشهر ، وظل في منصبه هذا حتى عام ١٢٩٠هـ /١٨٧٣م ، وفي عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م قام لويس بلي برحلة إلى الرياض لبحث عدد من المسائل مع الإمام فيصل بن تركي ، تأتي في مقدمتها تجارة الرقيق، وكان عضواً في بعثة فرير إلى زنجبار ، وفي عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م رفض عرضا من ليوبلد الثاني عاهل بلجيكا ليكون مديراً للكونغو ، لكن بلي فضل أن يكون عضواً في البرلماني البريطاني عن حزب المحافظين ، مات عام ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م. انظر :
لويس بلي ، رحلة إلى الرياض ، ترجمة عبد الرحمن الشيخ وعويضة الجهني ، ط١، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ١٤١١هـ/١٩٩١ ص.هـ من مقدمة الترجمة .
عبد الفتاح حسن أبو علية ، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، ب.ط، دار المريخ، الرياض ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ص١٣١.

(٤) يذكر كيلي أنه في عام ١٢٧٧هـ/١٨٦١م تآمر زعماء قبيلة الجنبة مع بعض تجار الرقيق في زنجبار لاغتيال المعتمد السياسي البريطاني هناك . انظر : مرجع سبق ذكره ، ٢/ ٤٦٦ .

وعندما وصل بلـي إلى صـور في رمضـان ١٢٨٢هـ/فـبراير ١٨٦٦م وجَّـه تحذيراً إلى زعمـاء الجنبـة بأنـه يعـتزم قصـف مدينتهـم إن لم يدفعـوا فـوراً سـبعة وعشرين ألف ريال عوضاً عما أتلفوه من ممتلكات الرعايـا البريطـانيين ، فـأبدى هؤلاء الزعماء موافقتهم على دفع هذا المبلغ ، ولكنهم طلبـوا مهلـة حتـى فصـل الربيع موعد عودة سفنهم التجارية من البحر . ولكن بلي رفـض هـذا الطلـب ، ففتحت السفينة هاي فلاير نيرانها على المدينة [١] فدمـرت قلاعهـا تمامـاً ، كمـا قامت الزوارق التابعة للسفينة بتدمير السفن الشراعية الموجودة في خليج صـور ، وأحرقت كمية كبيرة من الأخشاب المستخدمة في صناعـة السـفن ، وتم إحـراق جزء من المدينة ، وقتل عدد كبير من قبيلتي الجنبة وآل بو علي [٢] .

وهكذا قمعت الحكومة البريطانية تمرد الجنبة ضد السـلطان العمـاني ، وقـد نتج عن هذا التمرد ما يلي :

١ – تبين أن السلطان ثويني بن سعيد لايملـك نفـوذاً كـاملاً علـى ممتلكاتـه وأن بقاءه مرهون بالمساعدة البريطانية .

٢ – أن القبائل العمانية التي تضررت من جراء محاربة الأسـطول البريطـاني للسـفن المتهمـة بحمـل الرقيـق ، تتحـين الفرصـة المناسـبة لإعـلان ثورتهـا علـى

---

(١) وصف بلي ميناء صور بأنه المركز الرئيس الذي تبحر منه المراكـب العمانيـة إلى سـاحل شـرق أفريقيـة للاتجار بالرقيق ، ويشير إلى أن الصوريين وعلى رأسهم الجنبة هم من أشـجع وأشـرس البحـارة العـرب ، انظر : لويس بلي ، رحلة إلى الرياض ، ص١١٣ .

(٢) I .O. R., R/15/6/4, Letter From the Secretary of the Government, of India To, the Secretary of the Governments , Bomobay, Foreign Dept. Political, in the 14th March 1866,, p.72.

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٣٧/٢ .

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٤٦٧/٢ .

السلطان، الذي وافق - دون أن يعلم - على تدمير التجارة العمانية التي تعتمد عليها هذه القبائل - بعد الله - في كسب لقمة عيشها .

٣ - بدأت قبيلة الجنبة وحلفاؤها في صور البحث عن قوة تؤمن لها حرية ممارسة التجارة بين عمان وشرق أفريقية دون أن تتعرض إلى هجوم من قبل دوريات الأسطول البريطاني ، وهذا ما وجدته عند الحكومة الفرنسية ، التي وافقت على منح أعلامها للسفن العمانية حتى لا تتعرض للتوقيف والتفتيش من قبل الأسطول البريطاني .

ثانياً : محاولات إعادة الإمامة الأباضية :

لم يحظ سالم بن ثويني [1] ، بقبول واسع بين القبائل الأباضية في عمان ، ويعود ذلك إلى الطريقة التي توصل بها إلى الحكم ، إضافة إلى علاقته الجيدة مع السعوديين ، إلا أنه حظي بدعم بعض القبائل الغافرية ، كما أن بريطانيا رفضت في بادىء الأمر الاعتراف به سلطاناً على عمان ، بل إن بلي حاول إقناعه بالتخلي عن الحكم ، وبطبيعة الحال رفض سالم هذا الطلب ، وفي الوقت نفسه وقفت الحكومة البريطانية ضد عمه تركي وأرغمته على عدم القيام بأي عمل ضد سالم ، وقامت بنفيه إلى الهند [2] ، ويعود ذلك إلى أن تركي بن سعيد كان من المعارضين لتقسيم السلطنة العمانية ، وأنه ناضل من أجل إعادة توحيد السلطنة ، ولهذا لم تؤيده بريطانيا في ذلك الوقت [3] خاصة في حالة وجود البديل الأفضل المتمثل في سالم .

ولم يلبث سالم أن بعث في شعبان من عام ١٢٨٢هـ ، إبريل ١٨٦٦م وفداً

---

[1] هو سالم بن ثويني بن سعيد بن سلطان ، ابن أمة لثويني ، عمل مساعداً لوالده في تدبير شؤون السلطنة، ثم طمع في الحكم فاغتال والده وهو نائم في عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٦م، في ميناء صحار وسجن عمه تركي ثم ذهب إلى مسقط ، وبايعته كثير من القبائل العمانية . ويذكر السالمي أن المقيم البريطاني في الخليج حاول أن يقنع سالم بترك الحكم في أول الأمر ، ولكنه أخفق في ذلك ، ويصفه لوريمر بأنه ضعيف الشخصية وذو سلوك مزدوج ، ولم يحظ بحب أو احترام المسؤولين البريطانيين الذين عملوا معه ، ويتهمه البريطانيون بأنه حليف للسعوديين ، وفي عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م استولى عزان بن قيس على الحكم وأعلنت الإمامة ، وانتهى المطاف بسالم في الهند ، ومات بها عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م .

انظر: السالمي، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٥ ؛ خير الدين الزركلي ، مرجع سبق ذكره، ٣/٧١؛ شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٤-٣٧ .

[2] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٣٩ .

[3] السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٣٦ ، ٢٣٨ .

يلتمس الاعتراف به سلطاناً على عمان خلفاً لوالده ثويني، ويذكر أن البريطانيين في عمان سيلقون ما اعتادوا من الحماية ، وحرصاً على مصالح التجار الهنود – رعايا حكومة الهند البريطانية – سمح المسؤولون في حكومة الهند لهؤلاء التجار بالعودة إلى عمان . وفي جمادى الأولى ، سبتمبر من العام نفسه قام بلي بزيارة رسمية إلى مسقط ، وأعلن اعتراف حكومته رسمياً بسالم سلطاناً على عمان [1] .

ويبدو أن بريطانيا حرصت على الاعتراف بسالم حتى لايطمع ماجد بن سعيد سلطان زنجبار في إعادة الوحدة بين شطري السلطنة ، وذلك في ظل عدم وجود حاكم معترف به في عمان ، نظراً لعدم شرعية الطريقة التي توصل بها سالم إلى الحكم في عمان . ومن هنا فإن استمرار انفصال شطري السلطنة يسهّل على بريطانيا عقد معاهدات جديدة لقمع تجارة الرقيق .

وبناء على ذلك فإن العلاقة بين سالم بن ثويني وعمه ماجد لم تكن طيبة ، إذ حاول الأخير استغلال رغبة بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق فأرسل إلى حاكم عام الهند ليساومه في هذا الأمر ، مقابل أن يسمح له بالمسير إلى عمان لمعاقبة سالم على قتله والده ، أو إيقاف دفع المعونة المالية إلى سالم [2] . إلا أن حاكم عام الهند جون لورنس (J . Lawrence) تمسك بقرار التحكيم ، وأخبر ماجد بأن سالم أصبح الحاكم الفعلي على مسقط ، وأن عليه أن يفي بالتزماته [3] ، وبهذا حظي سالم بدعم الحكومة البريطانية .

---

[1] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٤١/٢-٧٤٢ .

[2] **أرشيف زنجبار** ، رسالة بالعربية بدون رقم من ماجد بن سعيد سلطان زنجبار إلى حاكم عام الهند جيه لورانس ، مؤرخة في ١٣ ربيع الآخر عام ١٢٨٤هـ ، الموافق ١٣ أغسطس ١٨٦٧م .
انظر ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٣) .

[3] صلاح العقاد ، وجمال قاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٨ .

وعلى الرغم من هذه المكاسب التي تحققت لسالم إلا أنه أخفق في إقامة علاقة طيبة مع القبائل العمانية ، وارتكب خطأ جسيماً يعتبر هو العامل الأساس في الإطاحة به ، وذلك حينما دبر مؤامرة للإيقاع بزعيم قبائل الهناوية صالح بن علي الحارثي الذي امتنع عن العمل مع تركي بن سعيد ضد سالم ، ولكن مؤامرة سالم أخفقت حيث علم بها صالح بن علي في اللحظة الأخيرة فنجا بنفسه ، وبدأ يعمل للإطاحة بسالم ، فحرَّض الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي أحد علماء الأباضية البارزين في منطقة الباطنة ، وحرض زعيم قبيلة بني بوحس[1] ، واتهم سالم بن ثويني بأنه يستخدم عدداً من السعوديين في قواته، وساعد في نجاح هذه المكاتبات الأموال التي جمعها الخليلي للقيام بهذه الثورة ، وإعادة الإمامة الأباضية ، وانضم إليهم في هذه الأثناء عزان بن قيس[2] حاكم الرستاق[3] .

واقترح زعماء الأباضية عقد اجتماع في بركا ، فخرج عزان من الرستاق على رأس قوة، واستولى على بركا في منتصف عام ١٢٨٥هـ، اكتوبر ١٨٦٨م، ثم تقدم الثوار من سمائل[4] إلى مطرح ، ولما علم سالم بهذه التطوارت أرسل

---

(١) بنو بوحس : قبيلة أباضية كبيرة موالية للإمامة ، تسكن في منطقة جعلان بين بلاد بو علي وميناء صور، يُقدِّر مايلز عدد أفراد هذه القبيلة في تلك الفترة بسبعة آلاف ، وتتبعها عدد من قبائل البادية . انظر : شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٢-١٤٣ .
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٨ .

(٢) هو عزان بن قيس بن عزان بن قيس بن أحمد بن سعيد البوسعيدي ، وقع اختيار القبائل الأباضية عليه ليكون إماماً بعد أن خاب رجاؤها في سالم بن ثويني . انظر :
السالمي ، مصدر سبق ذكره ٢/٢٣٥،٢٤٧ ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره، ص٣٨-٣٩ .

(٣) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٣٨-٢٤٠ .

(٤) سمائل : تقع في وادٍ يسمى باسمها ، في منتصف الطريق بين مسقط ونزوى ، وتبعد عن مسقط حوالي =

مبعوثاً إلى الثوار وعرض عليهم الصلح ووعدهم بالأموال إن رجعوا ، ولكنهم رفضوا هذه العروض ، فتقدموا حتى استولوا على مطرح بسهولة بعد هروب والي السلطان ، ونزل عزان في البيت الذي كان يقيم فيه الوالي ، واستعد الثائرون لمهاجمة مسقط [1] .

وتقدم المهاجمون بعرض إلى سالم يقضي بالتنازل عن السلطة سلماً ، إلا أنه رفض ذلك اعتماداً على الدعم البريطاني الذي كان يأمل به [2] ، فتقدم المهاجمون إلى مسقط واستطاعوا دخول المدينة بعد بذل الأموال إلى جنود السلطان [3] ، وكان بلي في ميناء مسقط فحاول القيام بعمل لنصرة السلطان إلا أنه أخفق في ذلك ، وتلقى في هذه الأثناء تعليمات بعدم استخدام القوة من أجل نصرة السلطان، وعندما أدرك سالم أن الدفاع عن ما تبقى من المدينة غير مجد، هرب من مسقط بإحدى سفنه الخاصة التي تدعى أميرة ويلز (Prince of Wales) [4]، وبهذا تم للقبائل الأباضية الداخلية الاستيلاء على السلطة في عمان .

وبعد سقوط مسقط بأيدي المحافظين اجتمع زعماء القبائل الأباضية وقرروا اختيار عزان بن قيس إماماً لهم ، وذلك يوم الجمعة ٢٢ من شهر جمادى الآخرة

=

٨٥كم ، وتشتهر بزراعة النخيل وبصناعة النسيج ، وتسمى أيضاً بالفيحاء . انظر : سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٨ .

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٤٥ .

(٢) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٤٤-٢٤٥ .

(٣) مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٤٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ٢/٢٤٥ .

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٩ .

من عام ١٢٨٥هـ، ١٠ اكتوبر ١٨٦٨م [١] ، وقد برز في حكومة عزان ثلاثة من أكبر زعماء القبائل الهناوية وهم الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي ، وصالح بن علي الحارثي ، والشيخ محمد بن سليم الغاربي ، وهؤلاء هم الذين بدأوا يُديرون شؤون الحكم الجديد في الإمامة المنبعثة [٢] .

وعلى أي حال فإن الأهداف الرئيسة لبعث الإمامة في عمان تتركز فيما يلي [٣] :

أولاً : وضع حد للنفوذ والسيطرة البريطانية على عمان ، وإلغاء الالتزامات والمعاهدات التي فرضت على عمان خلال عهد السلطنة، وعلى رأسها معاهدات محاربة تجارة الرقيق ، ومحاولة الحصول على اعتراف الحكومة البريطانية بالإمامة ، مع التأكيد على استقلال عمان وسيادتها دون تحفظ .

ثانياً : إلغاء السلطة المستقلة للقبائل التي تعارض الإمامة ، وذلك بإخضاعها من جديد للإمامة ، وإعادة تطبيق القوانين الأباضية .

ثالثاً : استعادة منطقة البريمي من السيطرة السعودية ، ووضع حد للنفوذ السعودي في عمان .

رابعاً : استعادة زنجبار ، وحل مشكلتي جوادر وبندر عباس، اللتان كانتا

---

(١) مما جاء في البيعة قولهم : " قد بايعناك على طاعة الله ورسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصبناك إماماً علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط أن لا تعقد راية ولا تنفذ حكماً ولا تقضي أمراً إلا برأي المسلمين ومشورتهم ... " . انظر : السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٤٧/٢ .

(٢) المصدر نفسه .

عبدالله الجوير ، التطور السياسي ، ص٩٠ .

(٣) حسين عبيد غباش ، عمان الديمقراطية الإسلامية ، ط١ ، دار الجديد ، بيروت ، ١٩٩٧م ص٢٢١ .

خاضعتين لعمان قبيل الثورة .

ومن هذا المنطلق فإن من أهم بواعث الإمامة هو ما عانت منه السلطنة العمانية من جراء التدخل البريطاني في شؤونها الداخلية ، وخضوع السلاطين العمانيين لما تمليه الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمكافحة تجارة الرقيق، والذي يكون غنمه لهؤلاء السلاطين ، وغرمه على القبائل العمانية التي دُمِرَتْ سفنها وقُضِيَ على تجارتها المشروعة تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، ومن المؤكد أن الحالة ازدادت سوءاً بعد تقسيم السلطنة العمانية، وتولى الحكم في عمان سلاطين ضعفاء، يكون بقاؤهم في السلطة مرهوناً بالدعم البريطاني، الذي لا يأتي إلا بتقديم العديد من التنازلات على حساب القبائل العمانية في الداخل في كثير من الأحوال .

لم تنظر حكومة الهند البريطانية إلى عزان بن قيس بعين الرضا ، وفي هذا يقول لوريمر [1] : " اسخط اغتصاب عزان الحكم في بداية الأمر السلطات البريطانية المسؤولة ربما أكثر مما كان أسخطها سلفه قاتل أبيه . وكانت أهم الاعتراضات ضده طابع العجرفة والتعصب [2] الذي كان يميز مستشاريه ، وتأثير

---

[1] مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ٧٥٤/٢ .

[2] يشير بذلك إلى ما أصدره عزان بن قيس بعد استيلائه على مسقط من أوامر تقضي بمنع التدخين ، وشرب المسكرات ، ومنع الاستماع إلى الأغاني ، والموسيقى ، والطبول ، وإلزام أهل مسقط بأداء الصلاة جماعة في المساجد بشكل منتظم ، وأمر الناس بإرخاء الذقون وحفّ الشوارب ، انظر : المصدر نفسه ، ٧٤٧/٢-٧٤٨ . وهذا في الواقع ليس تعصباً ، بل هو عودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهذا ما لا يرضي القوى الاستعمارية .

ويذكر لاندن أن تنفيذ هذه الأوامر أضعف النشاط التجاري في عمان ، وأدى إلى تحطيم البنية التجارية في البلاد ؛ لأن عزان أمر بإيقاع العقوبة على من يخالف تلك الأوامر من الأجانب ، ولذلك لم يستطع التجار الأجانب القادمون إلى مسقط مغادرة سفنهم ، ويشير لاندن إلى أن كمية الرز المسنوردة من الهند انخفضت مثلاً إلى ربع معدلها السنوي ، وإزاء هذا الوضع انتقل عدد كبير من التجار الهنود إلى زنجبار ، ونقلوا معهم تجارتهم . انظر : مرجع سبق ذكره ، ص٣٦٢-٣٦٤ .

إدارته السيئة على التجارة ، وكونه لا ينتمي إلى نسل السيد سعيد الذين كان [هكذا] المسؤولون البريطانيون يرونهم أحق الناس بحكم عمان ... " ، وهذا بطبيعة الحال لم يلق قبولاً لدى المسؤولين البريطانيين (1) .

وفي هذه الأثناء زادت بريطانيا من تحديها للنظام الجديد في عمان عن طريق اتباع سياسة الحصار الاقتصادي ، حيث لم تأل جهداً في إعاقة النشاط التجاري البحري ، فأخذت دوريات الأسطول البريطاني تزيد من توقيف المراكب العمانية وتفتيشها بحثاً عن الرقيق ، ويكون مصير هذه المراكب التدمير بحجة ممارستها لتجارة الرقيق . ولهذا ضعفت التجارة بين عمان وشرق أفريقية والهند (2) ، وزادت بريطانيا من ممارساتها العدائية تجاه حكومة عزان بن قيس ، فعندما احتل الفرس ميناء بندر عباس - الذي كان البوسعيديون قد استأجروه منهم في فترة سابقة - حاول عزان بن قيس استرجاع هذا الميناء بالقوة ، إلا أن البريطانيين عارضوه في ذلك . وعندما نجح إمام عمان الجديد في الاستيلاء على جوادر وتعيين حاكم من قبله عليها ، استطاع أحد أبناء ثويني بن سعيد الاستيلاء على المدينة ، ولم تجد النداءات التي بعثها والي الإمام على جوادر لطلب المساعدة قبولاً لدى المسؤولين البريطانيين ، بل وقفوا ضد محاولات عزان في إرسال حملة بحرية لاستعادة المدينة (3) ، وهكذا وقفت الحكومة البريطانية ضد

---

(1) حسين غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٢٥ .

(2) المرجع نفسه ، ص٢٢٦ .

(3) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٥٤/٢ .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٦٨-٣٦٩ .



محاولات الإمام الأباضي حتى تعجل بسقوطه .

وفي شهر شعبان من عام ١٢٨٦هـ ، نوفمبر ١٨٦٩م أمرت حكومة الهند البريطانية لويس بلي ، بأن يقوم بدراسة الأوضاع الداخلية ومدى استقرار الحكومة الجديدة في عمان ، حتى يمكن لبريطانيا أن تتخذ قراراً بشأن الاعتراف الرسمي بعزان حاكماً على عمان ، وكان عزان في هذه الأثناء يعمل على حلّ خلافه مع قبيلة بني بوعلي في المنطقة الشرقية من عمان ، حيث إن الاعتراف البريطاني بحكم عزان متوقف على بسط نفوذه على كافة الأراضي العمانية . وعلى الرغم من أن حكومة الهند تخشى من ازدهار تجارة الرقيق بين عمان وشرق أفريقية بعد وصول المحافظين ، وانبعاث الإمامة من جديد في عمان ، إلا أنها في ذات الوقت كانت حذرة من وصول النفوذ السعودي إلى عمان ؛ حتى لاتصل الدعوة السلفية إلى شبه القارة الهندية [١] ، هذا إضافة إلى أن المسؤولين البريطانيين ، وعلى رأسهم بلي ، مازالوا يؤكدون أن انتعاش تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والخليج العربي في الفترة ما بين عامي ١٢٧١-١٢٨١هـ/١٨٥٥-١٨٦٥م إنما يعود إلى اعتناق بعض القبائل العمانية لمبادىء دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، وبناء على ذلك فإن عودة النفوذ السعودي إلى الأراضي العمانية ليست في صالح حكومة الهند البريطانية [٢] ، ومن هذا المنطلق فإن الاعتراف بشرعية حكم عزان من قبل بريطانيا أقل ضرراً من وصول السعوديين إلى عمان .

---

[١] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ،القسم التاريخي ، ٧٥٧/٢ .

[٢] **I . O. R.** R/15/6/4, Minute by His Excellency ..., op. cit. dated the 9th October 1865, p. 70.

وحاول بلي الحصول على اعتراف حكومته بحكم عزان بن قيس حتى لا يعتبر الإمام الجديد نفسه حراً من الالتزامات التي تنطوي عليها المعاهدات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق ، والاتفاقيات التجارية ، ولكن حكومة الهند لم تقبل رأي مقيمها وردت عليه بما يلي [1] : " إن المعاهدات المعقودة بين الحكومة البريطانية ومسقط تبقى سارية المفعول بصرف النظر عن كل التغيرات التي يمكن أن تحدث في التكوين الداخلي لحكومة مسقط ، أو في شخص قائدها . ومن المستحيل أن نعتبر معاهداتنا معلقة في حين أننا أبقينا ، باستمرار ، وكيلاً مقيماً في مسقط وألححنا على الحقوق والامتيازات التي تضمنها لنا هذه المعاهدات " ، ومن المؤكد أن الحكومة البريطانية لن تتخلى عن معاهدات ظاهرها مكافحة تجارة الرقيق ، بينما احتوت في باطنها على تسهيلات لبريطانيا ، حتى تحكم سيطرتها على المنطقة ، وتبعد القوى الأجنبية المنافسة ؛ بل أنه يجب على المسؤولين البريطانيين التأكيد على هذه المعاهدات في هذه الفترة أكثر من أي وقت مضى ، حيث حرص النظام الجديد على التحلل من أي اتفاقيات سابقة .

والواقع أن هذه المعاهدات لم يكن لها أي اعتبار عند الأئمة الأباضيين [2] ، وذلك أن عزان بن قيس إمام منتخب من قبل أهل الحل والعقد في عمان ، ومن هنا فهو غير معني بقبول تعهدات فرضت على سلاطين سابقين ، وكيف يتأتى ذلك من إمام ناضل من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية .

وعلى أي حال فإن حكومة عزان لم تعلن موقفها الرسمي حيال هذه المعاهدات [3] ، حتى لا تصطدم مع الحكومة البريطانية ، ولكنها في الواقع

---

(1) حسين غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٢٨ .

(2) مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٦ .

(3) حسين غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٢٨ .

اعتبرتها لاغية لاقيمة لها .

ويبدو أن الحكومة البريطانية رأت أن وصول السفن الأوروبية [1] إلى مسقط ، واعتراف بعض الحكومات الأوروبية بحكومة عزان بن قيس يمثل خطراً على نفوذها في عمان ، وبناء على ذلك طُلب من بلي الذي كان موجوداً في ذلك الوقت في كلكتا أن يذهب على وجه السرعة إلى منطقة الخليج العربي ، ويعلن من هناك اعتراف بريطانيا رسمياً بحكومة عزان بن قيس ، وطُلب منه أن يرجىء مناقشة تعزيز المعاهدات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق وغيرها ، والتي عقدت مع سلاطين عمان السابقين إلى وقت لاحق [2] .

ولكن بلي لم يستعجل بإعلان اعتراف حكومته بحكم عزان ، وبعد زوال الظروف التي حتمت ضرورة الاعتراف رأت حكومة الهند البريطانية أن ترفع هذه المسألة إلى مجلس الوزراء البريطاني لإبداء الرأي فيها ، وبرفقتها تقرير خاص عن الضمانات التي يجب توفرها قبل إعلان الاعتراف ، ومن أهمها التأكيد على سريان جميع المعاهدات السابقة ، التي وقعها السلاطين العمانيون ، وعلى رأسها معاهدات مكافحة تجارة الرقيق ، هذا إضافة إلى تسوية مسألة استمرار الحكومة البريطانية في دفع المعونة [3] السنوية عن

---

[1] وصلت إلى مسقط في شهر ذي القعدة من عام ١٢٨٦هـ، فبراير ١٨٧٠م سفينة فرنسية يحمل قائدها اعتراف حكومته الرسمي بإمامة عزان ، ثم جاءت بعد ذلك مباشرة سفينة هولندية تحمل اعتراف هولندا بحكومة عزان . انظر ، المرجع نفسه ، ص٢٣٠ .

Serv. Hist. Marine, Extrait de divers Rapports, Adresses Parle Lieutenant de Vaisseau Al Quier, Capitaine de Bruat, Au chef de La Division, des Cotes Orientales d, Afrtque, Mascate, Le 27 Fevrier 1870, BB4 888, F435.

[2] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، ٧٥٧/٢ .

[3] يذكر هنا أن وزارة الخارجية البريطانية كانت ترى أن استمرار سلطان زنجبار في دفع المعونة السنوية لعمان – التي أقرت في تحكيم كاننج – يعني استمرار تجارة الرقيق في شرق أفريقية ، لأن السلطان ماجد سلطان زنجبار اضطر إلى الاستمرار في تجارة الرقيق حتى يتمكن من دفع تلك المعونة ، ومن هذا المنطلق =

زنجبار [1] . وبهذا تبين أن حكومة الهند ربطت بين بقاء المعاهدات الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق وبين الاعتراف رسمياً بعزان سلطاناً على عمان ، ويبدو أن ذلك خوفاً من تطلعات القبائل الأباضية التي حرصت على بعث الإمامة من جديد ؛ حتى تقف ضد التدخل البريطاني المستمر في شؤون السلطنة ، والتي تتم عادة تحت ذرائع متعددة ، تأتي مقاومة تجارة الرقيق في مقدمتها .

وعلى أي حال ففي الوقت الذي استمرت فيه المناقشات بشأن الاعتراف بإمامة عزان ظهر تركي بن سعيد من جديد على الساحة العمانية ، واستطاع القضاء على حكم عزان في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م قبل أن تعترف الحكومة البريطانية به رسمياً [2] .

هذا وقد أسهم ماجد بن سعيد في محاربة الإمامة الجديدة في عمان ، ويبدو أن ذلك كان بإيعاز من الحكومة البريطانية ، ومما يؤكد ذلك أن ماجد وجه تحذيراً إلى التجار العمانيين بأنه سوف يمنعهم من دخول زنجبار طالما بقي عزان في الحكم ، وكان هذا التحذير موجهاً في المقام الأول إلى قبائل جعلان وصور ، والتي هي من أكبر القبائل التي تعمل في تهريب الرقيق إلى منطقة الخليج ، وقد استجابت قبيلتا الجنبة وبني بوعلي لهذا التهديد ؛ خوفاً من منعهم من الاتجار بالرقيق بين شرق أفريقية وعمان ؛ وكان زعماء هاتين القبيلتين قد اجتمعوا

=

طالب المسؤولون في هذه الوزارة بإعفاء سلطان زنجبار من دفع المعونة حتى يمكنه التخلي عن تجارة الرقيق ، والتعاون مع الحكومة البريطانية في هذا ا لمجال . وبعد معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م تولى البريطانيون دفع هذه المعونة . انظر :

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٥٨ ؛

كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٤٩٩ .

[1] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٥٨ .

[2] المصدر نفسه .

بتركي بن سعيد من أجل العمل على إسقاط عزان بن قيس، وكان الاجتماع في بندر عباس في شهر ربيع الآخر من عام ١٢٨٧هـ ، يوليو ١٨٧٠م [١] ، وهكذا أصبحت تجارة الرقيق وسيلة من الوسائل التي استخدمت في محاربة نظام الإمامة الأباضية في عمان ، وكان من أهم الأسباب التي دعت سلطان زنجبار إلى دعم تركي بن سعيد هو خوفه من مطالبة عزان بن قيس [٢] بضم زنجبار إلى عمان ، وإلغاء تحكيم كاننج ، أو تدبير انقلاب جديد ضده [٣].

وليس من المهم هنا أن نتتبع عوامل سقوط الإمامة ، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن عدم اعتراف الحكومة البريطانية بحكم عزان خشية من عدم التزامه بالمعاهدات التي عقدت من أجل قمع تجارة الرقيق ؛ عجل بسقوط حكومته ، هذا إضافة إلى وجود البديل الأفضل الذي يمكن أن يضع نفسه بكل سخاء تحت تصرف الحكومة البريطانية لاسيما فيما يتعلق بمحاربة تجارة الرقيق .

---

[١] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٥٦٢ .

[٢] يذكر لوريمر أنه في عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م ترددت إشاعات عن اعتزام عزان بن قيس إرسال حملة بحرية إلى زنجبار ؛ بسبب رفض ماجد بن سعيد سلطان زنجبار دفع المعونة السنوية لإمام مسقط ، الأمر الذي دعا بريطانيا إلى توجيه تحذير إلى سلطان زنجبار من مغبة القيام بأي عملية بحرية ضد مسقط تحت ذريعة الدفاع عن النفس . انظر : مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٦٠ .

[٣] لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧١ .

ثالثاً : تطور الأوضاع السياسية في عمان قبيل معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م وأثره في ردود الفعل المحلية :

يمثل تطور الأوضاع السياسية في عمان قبيل معاهدة عام١٢٩٠هـ/١٨٧٣م أهمية خاصة في تاريخ دولة البوسعيديين ذلك أن الحكومة البريطانية لم ترض بإعادة الإمامة الأباضية في عمان ، ولهذا عملت في هذه الفترة على إعادة ترتيب الأوضاع في مسقط بما يتلاءم مع مصالحها ، وعلى الرغم من وجود عدد من أبناء البوسعيديين ، الذين يأملون في الوصول إلى سدة الحكم في عمان ، إلا أن الحكومة البريطانية اختارت من بينهم تركي بن سعيد ، وعملت على قمع الحركات التي يقوم بها مناوؤه من أبناء السلطان سعيد وأحفاده .

والواقع أن هذه التطورات في هذه الفترة تعتبر مقدمة لمعاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م ، ذلك أن الحكومة البريطانية غضت الطرف عن تركي بن سعيد ليقوم بإسقاط الإمامة والوصول إلى سدة الحكم ، ولم يكن ذلك بدون ثمن ، ويؤكد ذلك أنه ما إن نجح تركي في مسعاه حتى أمليت عليه المعاهدة المذكورة فوافق عليها دون تردد ، بل عمل بإخلاص على تنفيذ ما تقتضيه بنودها ، دون النظر في عواقب ذلك ، إذ وقفت كثير من القبائل العمانية في وجه هذه السياسة المُذِلَّة ، وفي الوقت نفسه عملت الحكومة البريطانية على دعم حليفها حتى تضمن تنفيذ سياستها في المنطقة تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق .

وكان ديسبرو الوكيل السياسي البريطاني في مسقط آنذاك يرسل التقارير المتعاقبة إلى حكومته والتي يندد فيها بسياسة عزان ورجال حكومته ويقترح رفع الرقابة عن تركي بن سعيد ، المقيم في هذه الأثناء في الهند ، حتى يتمكن من العودة إلى عمان والعمل على الإطاحة بحكم عزان ، ويؤكد ديسبرو أن القبائل

العمانية تكنُّ لتركي الولاء وستقوم بمساعدته ، لأنها رأت أن حكمه في صحار كان ناجحاً ؛ قبيل استيلاء الإمامة الأباضية على الحكم في مسقط . وإزاء هذه المكاتبات عملت حكومة بومباي على شرح رأي ديسبرو للمسؤولين البريطانيين في حكومة الهند البريطانية ، فأرسل حاكم بومباي رسائل سرية إلى نائب الملكة في الهند ؛ أشار فيها إلى أهمية وصول تركي بن سعيد إلى السلطة في عمان ، وفوائد ذلك بالنسبة للحكومة البريطانية [1] . ويبدو للباحث أن من أهم ما كان يؤمل من تركي في حال نجاحه في الاستيلاء على الحكم هو موافقة بريطانيا على سياستها الخاصة في تجارة الرقيق .

ومن هذا المنطلق رفعت السلطات البريطانية القيود على تنقلات تركي بن سعيد ، فغادر الهند إلى الخليج العربي في شهر ذي الحجة من عام ١٢٨٦هـ ، مارس ١٨٧٠م على ظهر إحدى السفن التجارية الإنجليزية ، ووصل إلى منطقة الساحل العماني ، وحاول إقناع زعماء المنطقة بدعمه . وعلى الرغم من تعاطف كثير من شيوخ الساحل معه إلا أنه أخفق في كسب تأييد شيخ أبو ظبي ، وزعماء قبيلة النعيم الذين لا يزالون يؤيدون عزان بن قيس [2] ، كما أنه أخفق في الحصول على دعم من السعوديين [3] .

ولكنه تلقى في هذه الأثناء دعماً من أخيه ماجد سلطان زنجبار [4] ، كما

---

(١) عبدا لله الجوير ، التطور السياسي ، ص١٤٣-١٤٤ .

(٢) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧٣ .

(٣) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٥٢/٢ .

(٤) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٥٦١/٢ - ٥٦٢ ، ويشير كيلي في الموضع نفسه أن ماجد زود أخاه تركي بمبلغ ٢٠ ألف روبية عن طريق أحد تجار بومباي ، وأوعز ماجد إلى هذا التاجر أن يسلم تركي مبلغ ٣٠ ألف روبية إذا تمكن الأخير من الاستيلاء على صور ، هذا إضافة إلى ١٠٠ ألف روبية إذا ما نجح تركي في إقناع الأمير عبدا لله بن فيصل بن تركي بمساعدته في الاستيلاء على صحار .

جاءته مكاتبات من بعض زعماء القبائل العمانية الغافرية ، وبعضاً من الهناويين المناوئين لنظام الإمامة ، يدعونه فيها إلى المجيء إلى عمان [1] ، وهذا ما شجعه إلى القيام بمحاولة جديدة لإسقاط نظام الإمامة ، فنزل في البريمي ، حيث انضمت إليه قبيلة بنو نعيم ، كما انضم شيوخ دبي ، وعجمان [2]، ورأس الخيمة ، بعد أن اشترى تأييدهم بالأموال التي كان يرسلها له أخوه ماجد من زنجبار [3] ، واستطاع تركي أن يجمع أربعة آلاف مقاتل [4] ، وعمل تركي في هذه الأثناء على رشوة عدد كبير من زعماء القبائل العمانية ، لاسيما أولئك الذين تسكن قبائلهم في مناطق مهمة ، وحرضهم على التخلي عن تأييدهم لعزان، فنجح في ضم قبائل الدروع [5] والجنبة ، والحبوس [6] ،

---

[1] السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٧٦ .

[2] عجمان : تقع في منطقة الساحل العماني (ساحل الإمارات العربية المتحدة حالياً) وتحدها الشارقة من ثلاث جهات ، وتقع بين أم القوين في الشمال ، ودبي في الجنوب ، تقدر مساحتها بـ ٢٠٠٠ كم٢، وتشكل إحدى الإمارات العربية المتحدة . انظر :

I. O. R., V/23/217, pirate Ports in the Persian Gulf, p.p.15-16 .

أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٩٧٤ ، المنجد في الأعلام ، ص٣٧٢ .

[3] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٥٣ .

[4] حسين غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٣١ .

[5] قبيلة الدروع : قبيلة بدوية في مجملها ، تتركز في منطقة الظاهرة ، وهي خليط من السنيين والأباضيين ، يُقدِّر مايلز عددهم في تلك الفترة بستة عشر ألفاً ، وتنتشر هذه القبيلة بين أراضي آل أبو شامس في الشمال ، والجنبة في الجنوب ، ويشتهر أبناء الدروع بالشجاعة والإقدام . انظر : مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٤ ؛ شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٦-١٤٨ .

[6] قبيلة الحبوس : من أكبر القبائل الأباضية في عمان ، ويقطن أبناؤها في المنطقة الشرقية ، وبعضهم في عمان الوسطى ، يُقدِّر مايلز عددهم في تلك الفترة بخمسة وعشرين ألف نسمة ، وينقسم الحبوس إلى أحد عشر فخذاً ، وهم خاضعون للإمامة الأباضية بشكل تام . انظر :

مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٧ ؛

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٦ .

وآل وهيبة [١] إلى جانبه [٢] ، وعلى أي حال فإنه أصبح من المؤكد أن التحذيرات التي وجهها ماجد بن سعيد لقبائل جعلان وصور ، والتي تقضي بمنع هذه القبائل من المتاجرة مع زنجبار إذا لم تتعاون مع تركي ، قد بان أثرها في هذه الظروف .

وفي شهر رجب من عام ١٢٨٧هـ، اكتوبر ١٨٧٠م التقى جيش عزان البالغ عدده حوالي ٤٠٠٠ مقاتل وجيش تركي في أحد الممرات الجبلية قرب بلدة ضنك [٣] ، وأسفرت المعركة عن نصر ساحق لقوات تركي ، وقتل في هذه المعركة عدد من شيوخ القبائل الموالين للإمامة ، أما عزان فقد استطاع الفرار مع عدد من معاونيه إلى صحار في الوقت الذي واصل فيه تركي تقدمه جنوباً إلى أواسط عمان ، فانضمت إليه قبيلة بني ريام [٤] ، ثم استولى على جعلان ، وانضمت إليه قبائل عمانية أخرى حتى بلغت قواته ما يقارب ٦٠٠٠ رجل [٥] وفي هذه الأثناء توفي ماجد بن سعيد ، وفقد تركي مورداً مالياً

---

[١] قبيلة آل وهيبة : من أكبر القبائل البدوية في عمان ، وهي أباضية المذهب ، خاضعة للإمامة بشكل تام ، ويتركز انتشار آل وهيبة في المنطقة الشرقية ، ويشتهر أبناء هذه القبيلة بتربية الإبل . انظر :
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧١-٢٧٢ ؛
شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦٥-١٦٨ .

[٢] لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧٤ .

[٣] ضنك : إحدى بلدان منطقة الظاهرة ، تشتهر بالزراعة ، انظر : سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٦ ، ٦٧ .

[٤] قبيلة بني ريام : إحدى القبائل الأباضية ، يتركز وجودها في منطقة الجبل الأخضر في عمان ، ومن أهم مدنها نزوى وأزكى ، ويقدر مايلز عددهم في تلك الفترة بأربعة عشر ألف نسمة . انظر :
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٨ ؛
شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٢-١٥٣ .

[٥] السالمي ، مصدر سبق ذكره ٢/٢٧٩-٢٨٠ .
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٥٦٤ .

مهماً كان يعتمد عليه ، ولكن لم يؤثر ذلك كثيراً في معنوياته ، فقد أدرك أن سقوط الإمامة أصبح قاب قوسين أو أدنى من ذلك .

وبادر تركي بإرسال جزء كبير من قواته إلى مطرح ومسقط ، وكان على رأس هذه القوات سيف بن سليمان البوسعيدي الذي عمل محافظاً لمطرح قبيل استيلاء الإمامة على السلطة في عمان ، وحاول عزان إرسال تعزيزات إلى مطرح عن طريق البحر ، إلا أن حكومة الهند البريطانية رفضت ذلك ، ولكن عزان لم يكن له سوى هذه المحاولة فأرسل سفينة شراعية محملة بالمعدات العسكرية من مسقط إلى حاميته في مطرح ، ولكنها أُغرقت من قبل أحد الطرادات البريطانية بأمر من المقيم البريطاني ، واستطاع في هذه الأثناء سليمان بن سيف أن يصل إلى مطرح فهاجمها بضراوة ، وعلى الرغم من مقتل سليمان هذا إلا أن جيشه انتصر على جيش الإمامة ، وقُتل عزان ، وحاول الخليلي ترشيح إبراهيم بن قيس - وهو أخو عزان - للإمامة ، إلا أن محاولته لم تنجح ، حيث هرب إبراهيم إلى صحار [1] ، وهكذا تم لتركي بن سعيد الاستيلاء على مطرح ، وأصبح الطريق مفتوحاً أمامة للاستيلاء على آخر معاقل الإمامة في مسقط .

وتقدمت قوات تركي إلى مسقط ، وحاول بعض زعماء الهناوية إقناع الخليلي الذي تزعم المقاومة في مسقط بالتنازل ، ولكنه رفض ذلك متهماً إياهم بخيانة الإمامة ، وتدخل بلي ، المقيم البريطاني في الخليج والميجر واي (Way) الذي حل محل ديسبرو ممثلاً سياسياً لبريطانيا في مسقط ، واستطاعا إقناع

---

[1] السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٨٠-٢٨١ ؛
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٥٦٥-٥٦٦ ،
فيليبس ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥١ .

الخليلي بالاستسلام ، واجتمع تركي بن سعيد بالخليلي بحضور هذين المسؤولين البريطانيين [١] ، وتم الاتفاق على ما يلي :

١ – أن لا يعتبر الخليلي مسؤولاً عن أعمال حكومة عزان ، بما في ذلك الممتلكات المصادرة .

٢ – أن يُسمح للخليلي بالإقامة في أي منطقة يختارها من عمان ، وأن يكون تركي مسؤولاً عن حياته حتى وصوله إلى مكان إقامته الجديد .

٣ – أن لا تصادر الممتلكات المباعة ، وأن تظل في حوزة أصحابها .

٤ – أن تعتبر جميع الطلبات والدعاوى ساقطة ، وأن يسري هذا الاتفاق على جميع أفراد حكومة الإمامة وأتباعهم .

٥ – أن يضمن المقيم البريطاني في الخليج [٢] تنفيذ بنود هذا الاتفاق [٣] .

وكان ذلك في ذي القعدة من عام ١٢٨٧هـ ، فبراير ١٨٧١م .

على أي حال ما أن غادر بلي ميناء مسقط ، حتى قام تركي باعتقال الخليلي وابنه وزج بهما في سجن إحدى قلاع مسقط ، متهماً إياهما بأنهما كانا على اتصال بإبراهيم بن قيس في صحار . وفي الشهر نفسه توفي الخليلي وابنه في ظروف غامضة [٤] .

---

[١] يذكر السالمي أن الخليلي نزل تحت حماية بلي بعد أن أمّنه ، ولكن هذا خانه وسلّمه إلى تركي ، انظر : مصدر سبق ذكره ، ٢٨١/٢ .

[٢] يشير لوريمر إلى أن بلي وواي أعلنا للجانبين أنهما لن يكونا مسؤولين عن متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية ، انظر : مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ٧٦٢/٢ .

[٣] **I. O. R,** R/15/6/36 , the Translated Purport of the Agreement, No.110, in 13 February 1871., p.p. 32-33.

[٤] السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٨١/٢-٢٨٢ .
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٦٢/٢ .

وهكذا تم لتركي بن سعيد الاستيلاء على السلطة في عمان بمساعدة الحكومة البريطانية ، حيث قَدَّم المقيم البريطاني في الخليج كل مساعدة ممكنة له، هذا إضافة إلى أنه منذ أن بدأ تركي هجومه على مسقط ، توقفت سفن الأسطول البريطاني عن القيام بعمليات التفتيش التي تقوم بها عادة لمنع تهريب الرقيق إلى عمان ومنطقة الخليج العربي بشكل عام [1] ، ويبدو أن ذلك كان من أجل تسهيل وصول الإمدادات حتى يتسنى له القضاء على الإمامة الأباضية .

ومهما يكن الأمر فإن السبب الرئيس لسقوط إمامة عزان بن قيس هو عدم اعتراف الحكومة البريطانية به حاكماً على عمان ، وهذا ما دفع المسؤولين البريطانيين إلى اتباع سياسة الحصار الاقتصادي ، حيث أغلقت الموانىء الهندية والأفريقية أمام التجار العمانيين ، مما أدى إلى ركود اقتصادي في عمان ، دام أكثر من سنتين ؛ الأمر الذي أرغم التجار العمانيين، والتجار البانيان على مغادرة عمان[2]، ويبدو أن بريطانيا اتبعت هذه السياسة مع الإمامة الجديدة لتحقيق الهدفين التاليين :

١ - العمل على عدم انتعاش تجارة الرقيق بعد وصول القبائل الأباضية المحافظة إلى السلطة في عمان ، وهي التي لا تعترف بالمعاهدات التي أبرمت في هذه المسألة من قبل .

٢ - التضييق على القبائل العمانية ، وتدمير تجارتها ، وقطع سبل رزقها ، من أجل أن تتبرم من حكم الإمامة ، وبالتالي تعلن الثورة عليه .

---

[1] فيلبس ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٢ .

[2] حسين غباش ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٣٦ .

رابعاً : ردود الفعل المحلية في عهد السلطان تركي بن سعيد :

حينما عقدت حكومة الهند البريطانية معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م لمنع المتاجرة بالرقيق في أراضي السلطنة العمانية مع السلطان تركي ، تعهدت له مقابل ذلك بتقديم الدعم السياسي والعسكري اللازمين للحفاظ على استقرار حكومته، وفي الوقت نفسه ألحقت بهذه المعاهدة اتفاقية لضمان الحقوق القانونية للرعايا البريطانيين داخل مناطق نفوذه [١] .

وقد أدى عقد المعاهدة المذكورة إلى ظهور معارضة قوية في فترة مبكرة [٢] من حكمه ، حيث ضعفت مكانته لدى العمانيين ، سواء أكانوا من أهالي مسقط الذين يعتبرون تجارة الرقيق مصدراً مهماً لهم ، أم من القبائل العمانية التي تسكن الأجزاء الداخلية من عمان ، فيما وراء سلسلة جبال الباطنة ، والتي تعتبر الرقيق ركناً مهماً في نظامها الاجتماعي والاقتصادي [٣] ، وفي هذا يقول كيلي: " وعلى أية حال فلابد من الاعتراف بالفضل للسيد تركي على ما أظهر من شجاعة وإخلاص في علاقته بالحكومة البريطانية . وفيما يتعلق بتجارة الرقيق فقد انتهج السيد تركي سياسة تتفق والمصالح البريطانية ، كل ذلك على حساب سمعته ومركزه بين العرب " [٤] . ويقول في موضع آخر : " إن خسارة عمان

---

(١) **I. O. R.**, R/15/6/36,Muscat Precis, Political A., Section 1. No. 1229, June 1873, p. 9.

(٢) من المهم هنا الإشارة إلى أن السلطان تركي بن سعيد أصدر بعد عقده معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م مباشرة بياناً إلى رعاياه أعلن فيه منع بيع وشراء واستيراد الأرقاء في بلاده . انظر : لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦١٨/٦ .

(٣) جمال قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص١١٣-١١٤ .

(٤) مرجع سبق ذكره ، ٦٩٤/٢ .

من تجارة الرقيق بعد خسارتها من انفصال زنجبار عن الوطن الأم وميناء بندر عباس [1] كموارد اقتصادية قد جعل القبائل العمانية ... تصب جام غضبها على المسئولين هناك . وعلى امتداد أربعين عاماً من ذلك التاريخ لم تعرف عمان طعماً للراحة والسلام ، وتعرضت أسوار مسقط ومعاقلها إلى موجات من الهجمات من جانب القبائل المتمردة " [2] .

وعلى أي حال فقد أدرك تركي بأن بقاءه في الحكم والمحافظة على وحدة البلاد مرهون بالتعاون مع المسؤولين البريطانيين في منطقة الخليج ، ولذا كوّن علاقات حسنة مع روس (Ross) المقيم البريطاني في الخليج ، الذي خلف بلي في هذا المنصب ، ومع العقيد مايلز (Miles) ، الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، ومن هنا التقت مصالح السلطان الخاصة بالمصالح البريطانية ، إلا أن هذا التقارب ، وعلى الأخص خضوعه لإرادة البريطانيين في مسألة منع تجارة الرقيق، قد سبب له مشقة عظيمة ، ولكن هذا التعاون بينه وبين البريطانيين كان يعنى له الشيء الكثير لاسيما في الأوقات الحرجة التي يتعرض فيها حكمه للخطر ، حيث

---

[1] بعد استيلاء عزان بن قيس على الحكم في عمان فقدت عمان ، ميناء بندر عباس الذي كان العمانيون قد استأجروه من قبل ، حيث ألغت الحكومة القاجارية في إيران هذا الإيجار ، كما احتلت جوادر وأراضي عمانية أخرى في إقليم مكران ، وكانت الحكومة الإيرانية قد اعتبرت أن انتقال الحكم في عمان إلى غير أبناء السلطان سعيد كفيل بسقوط شروط تأجير ميناء بندر عباس ، ويُعد فَقْدَ عمان لهذه الموانىء خسارة اقتصادية كبيرة . انظر :

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٤٩/٢ ، ٧٥٤ ؛

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٥٥-٢٥٦ ؛

صلاح العقاد ، الاستعمار في الخليج الفارسي ب . ط . ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦م ، ص١٤٩ .

[2] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٧٥٨/٢ .

تسارع حكومة الهند البريطانية بالوقوف إلى جانبه [1] .

وكان المعارضون لخضوع السلطان تركي للسياسة البريطانية في مجال محاربة تجارة الرقيق مدركين لأهمية الدعم البريطاني للسلطان ، ولهذا فقد حاول هؤلاء مرات عديدة قبل شن هجماتهم على السلطان إقناع المسؤولين البريطانيين باتخاذ موقف الحياد في هذا الصراع ، حيث كانوا يرون أن الدعم البريطاني إنما هو تدخل في شؤون عمان الداخلية ، وهو أمر ليس له ما يسوغه ، وعندما قام المناوؤن للسلطان بالهجوم على مسقط في عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م تدخلت قوة بحرية بريطانية مسلحة وعملت على صد الهجوم ، ولهذا كتب إبراهيم بن قيس خطاباً إلى المعتمد البريطاني في مسقط قال فيه : " لقد تدخلتم في حرب العرب بين الحاكم ورعاياه ، وإنكم اشعلتم حرباً بغير حق . وهذا أمر يخالف جميع القواعد والقوانين ، وما كنا ننتظره منكم . فإذا كنتم تعتقدون أن جيشكم قوي ، ودولتكم جبارة ، وشعبكم قوي ، فإن ا لله أقوى وأعظم . وعليه نعتمد وبه نستعين . ونحن لا نسعى لغير صداقتكم فلا تعادونا بغير سبب ... " [2] . وليس ثمة شك في أن المسؤولين البريطانيين كانوا مدركين للأسباب التي دفعت كثيراً من القبائل العمانية إلى مناصبة تركي بن سعيد العداء ، خاصة وأن زعماء الأباضية في عمان كانوا قد أبلغوا البريطانيين أن عداءهم للسلطان إنما يعود إلى مخالفته تعاليم الإسلام وعدم استقامته [3] ، ومن أعظم مخالفاته للإسلام تعاونه مع البريطانيين في حملاتهم للقضاء على تجارة الرقيق ، وتهريب السلاح ، حيث تعتقد القبائل الأباضية في عمان أن تجارة الرقيق مباحة في الإسلام ، ولهذا يجب

---

[1] لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ٣٨٠ .

[2] المرجع نفسه ، ص٢٦٤ .

[3] المرجع نفسه .

ألا يتعاون السلطان مع من يسعى لمنع لهذه التجارة .

وزاد من نقمة القبائل العمانية على السلطان تركي تنامي سيطرة الهنود على التجارة العمانية بسبب إجراءات التفتيش التي تقوم بها دوريات الأسطول البريطاني للسفن العمانية ، الأمر الذي نتج عنه تحول ملكية معظم السفن العمانية العاملة في التجارة إلى الجالية الهندية [1] . وذلك بتشجيع من حكومة الهند البريطانية ، فشمل النشاط التجاري للهنود عمليات الشحن البحري ، والقيام بأعمال الوكالات لشركات الملاحة البخارية الأوروبية [2] ، وبسبب ذلك اضطر عدد كبير من العائلات التجارية العمانية إلى الانتقال إلى داخل عمان للعمل في مزارعها ، تاركين ما بقي من الأنشطة التجارية للجالية الهندية ، ويعتبر ذلك نجاح كبير في نشر الهيمنة البريطانية على الاقتصاد العماني [3] .

ولم تقتصر المساعدات البريطانية للسلطان تركي على التأييد العسكري ، بل تعدى ذلك إلى المساعدات المالية ، فبعد أن وقعت معاهدة عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م تدخلت حكومة الهند البريطانية للعمل معالجة الموارد المالية السيئة التي يعاني منها السلطان العماني ، وذلك من أجل تشجيعه على الوفاء بما تقتضيه هذه المعاهدة ، وللإسهام في تخفيف حدة الثورات التي تقوم بها القبائل العمانية المتضررة من المعاهدة المذكورة ، حيث كان السلطان يعمل على توزيع هذه

---

[1] **أرشيف زنجبار** ، عقد بيع سفينة عمانية من نوع البغلة على أحد الرعايا البانيان ، مؤرخ في ٨ ربيع الآخر ١٢٦٨هـ ، الموافق ١ فبراير ١٨٥٢م ، محفوظ تحت رقم : AA12/IC .
انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٤) .

[2] Spece, Mark, Aspects of Economic Dualism in Oman 1830-1930, the Middle East Studies Association of North America, Editor Petter von Sivers, Stud 21, U. S. A., 1989 , P.504 .

[3] علي البسام ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

المساعدات على زعماء القبائل ذات النفوذ على شكل مرتبات أو مخصصات دورية ، وهذا مما أسهم في التأثير على مواقف هؤلاء الزعماء خلال الثورات التي تظهر بين الحين والآخر [١] .

ومن أجل أن يتمكن تركي بن سعيد من العمل بقوة على تنفيذ معاهدة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م ولكونه أداة طيعة في أيدي المسؤولين البريطانيين في حكومة الهند ؛ فقد عمل هؤلاء على تخليصه من منافسيه على الحكم الواحد تلو الآخر ، حيث سلموه معونة زنجبار ، وأذنوا له باستعادة صحار ، وذلك بعد شهرين فقط من توقيعه المعاهدة المذكورة [٢] ، حيث استطاع السلطان تركي جمع قواته، وانضمت إليه قوات من قبيلة النعيم ، وأسهم حكام دبي وأم القوين [٣] في دعم قوات السلطان ، وتولى قيادة جيش السلطان بدر بن سيف البوسعيدي ابن عم السلطان . وفي جمادى الأولى من عام ١٢٩٠هـ ، يوليو ١٨٧٣م حاصرت قوات السلطان صحار ، وبعد أن قصفت المدينة بالمدفعية ، وافق إبراهيم بن قيس على الاستسلام مقابل دفع ٥٠٠٠ ريال تعويضاً له ، وأن يُجرَى عليه راتب شهري ، ما يقارب مئة ريال . وبعد دخول المدينة عُيّن السلطان بدر بن سيف محافظاً على صحار ، مكافأة له على النصر الذي حققه على قوات إبراهيم بن قيس ، وهكذا تم للسلطان تركي استعادة ساحل الباطنة ،

---

[١] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٧٧/٢ .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦٥ ، ٣٨٥ .

[٢] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٦٤/٢ .

[٣] أم القوين : إحدى الإمارات العربية التي تقع على الساحل العماني (ساحل الإمارات العربية المتحدة حالياً) ، وتقع بين الشارقة في الجنوب ورأس الخيمة في الشمال ، تبلغ مساحتها حوالي ٣٠٠٠ كم٢ ، انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ١٤٤/١ .

وخرج إبراهيم بن قيس إلى الرستاق [١] .

وعندما حاول عبدالعزيز بن سعيد [٢] الاستيلاء على جوادر في جمادى الأولى من عام ١٢٩٠هـ ، يوليو ١٨٧٣م تصدت له السفن الحربية البريطانية ، حيث وصلت إلى جوادر السفينة الحربية البريطانية رايفل مان (Rifle man) ، ووجه المسؤولون البريطانيون تحذيراً إلى عبدالعزيز ، وطالبوه بالانسحاب ، وفي هذه الأثناء تضررت بعض متاجر الرعايا البريطانيين ، وحينئذ هدده البريطانيون بأنه إذا لم يخرج فإن مصيره إلى السجن ، واستجاب عبدالعزيز لهذه التحذيرات، فخرج من جوادر، وترصدت له سفن الأسطول البريطاني ، وقبضت عليه قرب ميناء صور ومعه أحد عشر رجلاً مسلحاً وأُرسل إلى كراتشي [٣] ، بعد أن تعهد ألا يعمل ضد أخيه تركي [٤] . وفي ربيع الأول من عام ١٢٩١هـ، مايو

---

[١] السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٨٨ .
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٦٤ .
لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨٦ .

[٢] عبدالعزيز بن سعيد : هو الابن الثالث عشر للسلطان سعيد ، ولد في عام ١٢٦٦هـ / ١٨٥٠م ، وماتت أمه وهو صغير وتولت إحدى أخواته رعايته . يذكر الفارسي أنه لم يكن مستقراً في تفكيره ، وكان كثيراً ما يسبب المتاعب لأسرته الحاكمة ، انضم إلى برغش في تمرده ضد أخيهما ماجد ، وسجن في بومباي عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م ، وتوفي فيها عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م . انظر : الفارسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦-٢٨ .

[٣] كراتشي : تقع على بحر العرب ، واتخذتها باكستان عاصمة لها بعد الاستقلال ، وهي من أهم الموانىء في شمال غرب شبه القارة الهندية ، وكانت تعرف في السابق باسم (الديبل) أسست أول جامعاتها في عام ١٣٧١هـ/١٩٥٢م . انظر :
هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٩ ؛
الموسوعة العربية الميسرة ، ٢/١٤٤٥ .

[٤] **I. O. R.** R/5/6/36, Further Proceedings of Abdulaziz After his Retirement From Gwader, No. 252, in 16 September, 1873, p. 32.
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٧٣ ، ٩٣٨ .

١٨٧٤م وصل عبدالعزيز إلى مسقط بعد أن وافق أخوه تركي على ذلك[1] وبهذا أمنت الحكومة البريطانية جانب واحد من أبرز خصوم السلطان ؛ حتى لا يتسبب في معارضة معاهدة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م .

ومن أجل الهدف نفسه عملت حكومة الهند البريطانية على القضاء على المحاولات التي قام بها سالم بن ثويني لاستعادة حكمه ، حيث استولى على جوادر في شوال ١٢٩٠هـ ، ديسمبر ١٨٧٣م ، وأرسلت حكومة الهند سفينتين من سفن الأسطول البريطاني ، وطلب من سالم تسليم نفسه ،ولكنه تجاهل الإنذار ، واستطاع أن يهرب إلى الأراضي الإيرانية ، وعرض عليه المسؤولون البريطانيون عرضاً تقدم به السلطان تركي يقضي بأن يدفع له راتباً شهرياً قدره ثلاثمائة روبية ؛ على أن يقيم في أرض تحت الحماية البريطانية ، إلا أن سالم رفض العرض المقدم له . وخلال مهاجمته بركا ترصدت له قوة من الأسطول البريطاني وقبضت عليه السفينة الحربية البريطانية دافن (Daphne)، ونُفي إلى حيدر آباد [2] ، وأُدخل السجن إلى أن توفي هناك مريضاً بالجدري في ذي القعدة من عام ١٢٩٣هـ ، ديسمبر ١٨٧٦م [3] .

---

(1) المصدر نفسه ، القسم التاريخي ، ، ٢/٩٤٠ .
لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ٣٩٠ .

(2) حيدر آباد : مدينة هندية تقع في أواسط جنوب الهند ، بُنيت عام ٩٩٧هـ/١٥٨٩م ، وكانت عاصمة لإحدى الممالك الهندية ، وتعتبر مركزاً تجارياً مهماً ، وفيها مراكز إسلامية ، وجامعة كبيرة . انظر :
هزاع الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٦٩ ؛
الموسوعة العربية الميسرة ، ١/٧٤٦ ؛
المنجد في الأعلام ، ص٢٢٧ .

(3) **I. O. R.** R/5/6/36, Arrest of Sayyid Salim bin Thwainee by H. M. S Daphne, No. 477 15 October 1875, p. 108.
I. O. R. R/5/6/36, Death of Sayyid Salim bin Thowainee at Hayderabad, No. 524, 7 December, 1876., P. 123.
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٩٤٠ .

إلا أن أعنف رد فعل على عقد معاهدة إلغاء تجارة الرقيق في عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م جاء من قبل بعض القبائل العمانية التي تضررت كثيراً من هذه المعاهدة، وليس الدافع الرئيس في أنها تتاجر بالرقيق ، ولكن العمليات التي يقوم بها الأسطول البريطاني بهدف تفتيش السفن التجارية العمانية التي يشتبه في أنها تتاجر بالرقيق أدت إلى تدمير التجارة العمانية المشروعة ، لأن كثيراً من السفن تتعرض للمصادرة والتدمير بسبب جهل العرب بالقوانين البريطانية في هذه المسائل ؛ الأمر الذي نتج عنه تزايد العداء الذي تُكِنُّه القبائل العمانية للحكومة البريطانية .

وكان السلطان تركي بن سعيد هو المستهدف الأول من وراء هذه الثورات القبلية ، لأنه وافق على جميع ما طلبه المسؤولون البريطانيون منه في المعاهدة المذكورة ؛ حتى يضمن لنفسه البقاء في الحكم ، وهذا لم يكن يحظ بقبول بين القبائل العمانية المحافظة .

والواقع أن التحالفات القبلية ضد السلطان بدأت بعد توقيع السلطان للمعاهدة مباشرة ، وجاءت في وقت أشارت فيه التقارير البريطانية [(١)] إلى انخفاض استيراد الأرقاء إلى عمان في الفترة الواقعة بين عامي ١٢٩٠هـ-١٣٠٠هـ، ١٨٧٣-١٨٨٣م ، إذ لم يتجاوز العدد المستورد إلى السلطنة في تلك الفترة عشرة أرقاء .

وكانت التحالفات القبلية التي تشكلت في أعقاب إبرام السلطان تركي بن

---

(١) **I. O. R.** Report on the Administration, NO. 615-154 For the year 1874-1875. p.30 .
I. O. R. Report on the Administration, NO. CLII., For the year 1877-1878 p.129.
I. O. R. Report on the Administration, NO. CXC I. A. , For the year 1882-1883 P.21.

سعيد لمعاهدة منع الاتجار بالرقيق مع بريطانيا ، قد شكلت خطراً جسيماً على هذا السلطان ، بل كادت أن تذهب بسلطته ، ففي شهر ذي القعدة من عام ١٢٩٠هـ ، يناير ١٨٧٤م كان السلطان يعاني من مرض أصابه ، وفي هذه الأثناء انتشرت إشاعة عن وفاته ، فما كان من صالح بن علي الحارثي إلا أن استغل هذه الظروف في محاولة منه للاستيلاء على السلطة في مسقط ، فحاول بعث الإمامة من جديد من خلال تعيين حمود بن عزان بن قيس إماماً جديداً للأباضيين في عمان ، كما أوعز إلى إبراهيم بن قيس [1] بأن يقوم بغارات جانبية على مقاطعة الباطنة ، بينما اتجه زعيم الحرَّث على رأس قوة من القبائل الأباضية، إلى مطرح ومسقط، وكانت هذه القوة قد تكونت من قبائل الحرث، والحبوس ، والهواجر [2] ، وآل وهيبة ، ووصل عددها إلى ثلاثمائة مقاتل ، وتمكنت خلال مسيرتها إلى مطرح من هزيمة حامية للسلطان ، كما تمكنت من تفادي الاشتباك مع القبائل الغافرية المرابطة على الطريق الذي يمر عبر وادي سمائل ، ثم استولت على مطرح ونهبت الميناء [3] ، الأمر الذي دفع السلطان إلى الاستعانة بحكومة الهند البريطانية للدفاع عنه ، فمنحت الحكومة المذكورة المقيم البريطاني في الخليج تفويضاً بتقديم كل معونة عسكرية ممكنة للسلطان ، شريطة ألا تتعدى

---

[1] يذكر هنا أن إبراهيم بن قيس بعد أن خرج من صحار تحسنت أوضاعه المالية بالأموال التي تسلمها من السلطان تركي ، فاتجه إلى الرستاق واتفق مع عمه فيصل بن حمود على تسليمه قلعة الرستاق والحزم مع عدد من مزارع النخيل مقابل مبلغ من المال ، وبذلك اتخذ من الرستاق قاعدة له ضد السلطان تركي . انظر : لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨٧ .

[2] الهواجر : قبيلة عمانية صغيرة ، أباضية المذهب ، تسكن في صور وجفا في الشرقية ، يُقَدِّر مايلز عددهم في تلك الفترة بثلاثة آلاف . انظر : مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٩.

[3] السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٩٠ .
لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨٧ .

هذه المعونة القصف المدفعي لمواقع المناوئين لأبعد مدى ممكن من الساحل، ولكن هذه التعليمات لم تصل إلا بعد انتهاء سببها [١].

وعلى أي حال لم ينتظر السلطان وصول المساعدات البريطانية ، فأرسل أحد ولاته إلى مطرح لمفاوضة الثوار ، وليعرض عليهم ما أرادوا مقابل رجوعهم، ولكن الحارثي أصر على دخول مسقط ، وتم الاتفاق على إرسال سبعين رجلاً إلى مسقط ، منهم عدد من رؤساء القبائل ، على أن تأتي بقية الجيش في اليوم التالي ، والتقى تركي بن سعيد بحمود بن سعيد الجحافي أحد زعماء آل وهيبة ، فاتفق معه على صلح يقضي برجوع الثوار وفق الشروط التالية :

١ – دفع ٦٠٠٠ ريال و ١٠٠ كيس من الأرز لصالح الحارثي ومن معه .

٢ – أن يعفو السلطان عن زعيم قبائل الحرث .

٣ – يلتزم السلطان برد ممتلكات الإمامة التي صادرها .

٤ – ألا يقوم السلطان بالهجوم على إبراهيم بن قيس ، وأن يتعهد صالح الحارثي بكبح جماحه [٢] .

وبموافقة السلطان على هذه الشروط استطاع أن ينقذ حكمه من السقوط ، واضطر إلى طلب المزيد من الأموال من الحكومة البريطانية التي وافقت على دفعها ؛ نظير تعاونه معها في محاربة تجارة الرقيق [٣] .

---

[١] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٧٣/٢ .

[٢] السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢٩٠/٢ ؛ لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٦٦/٢ ؛ كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٧٨/٢ .

[٣] لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨٨ .

وفي هذه الأثناء خرج إبراهيم بن قيس بقواته من الرستاق ، واتجه إلى ساحل الباطنة ، وعقد تحالفاً مع قبيلة آل سعد [1] ضد السلطاني العماني ، واستولى على السويق [2] ، والمصنعة [3] ، فطلب السلطان تدخل الحكومة البريطانية ، فسارع مايلز الوكيل السياسي البريطاني في مسقط إلى هناك ، خاصة بعد أن تعرض التجار الهنود – وهم من رعايا بريطانيا – إلى خسائر مالية من جراء نهب رجال إبراهيم بن قيس لمتاجرهم خلال استيلائهم على المصنعة ، فأصدر مايلز أوامره إلى السفينة فيلوميل (Philomel) بقصف قلعة المدينة ، وذلك في شهر محرم من عام ١٢٩١هـ، مارس ١٨٧٤م بعد أن طالبهم بالجلاء منها ، ثم وصل روس المقيم البريطاني في الخليج العربي على الطراد رايفلمان(Rifleman) وبرفقته السفينة المسلحة هيوروز (Heroes) ، وطلب من إبراهيم بن قيس سحب قواته من القلعة التي احتلتها مرة أخرى بعد مغادرة مايلز ، ولما تباطأ إبراهيم بن قيس في ذلك ؛ أمر روس سفنه الحربية بقصف قوات إبراهيم المتمركزة في القلعة ، حتى اضطر إلى سحب قواته من المدينة ، وبذلك انتهى تمرد إبراهيم بن قيس بعد أن رضي بإعادة المخصصات الشهرية

---

[1] آل سعد : قبيلة عمانية ، أباضية المذهب ، تسكن في منطقة ساحل الباطنة ، يُقدِّر مايلز عددهم في تلك الفترة بستة آلاف نسمة . انظر :
مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٩ .

[2] السويق : تقع على ساحل الباطنة ، وتبعد عن مسقط حوالي ١٤٠كم ، وتبعد عن الخابورة حوالي ٣٢كم وتتبعها عدد من القرى الصغيرة . انظر :
سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٤-٦٥ ؛
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٦-٣٦٧ .

[3] المصنعة : تقع على ساحل الباطنة بين الخابورة وبركا ، تتبعها عدة قرى ، ويُقدر سكانها في تلك الفترة بـ ١٥,٠٠٠ نسمة ، وتشتهر المصنعة بزراعة النخيل ، ويعمل سكانها بصيد الأسماك . انظر :
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٧-٣٦٨ .

له ، وقدرها مئة ريال، وعاد إلى الرستاق [1] .

أما حلفاء إبراهيم بن قيس من قبيلة آل سعد فلم يستسلموا ، ففي شهر ربيع الآخر من عام ١٢٩١هـ، مايو ١٨٧٤م استولت هذه القبيلة على سوق السويق ، فطلب السلطان مساعدة الحكومة البريطانية ، فغادر مايلز مسقط على ظهر السفينة الحربية ماجي (Majpie) ومعه بعض جنود السلطان ، وحينما وصل إلى المدينة طلب من آل سعد الإنسحاب منها ، فوافقوا على ذلك في الحال تحت الضغط البريطاني ، ولكنهم عادوا فاحتلوا المدينة مرة أخرى رغم التحذيرات التي وجهها لهم المقيم البريطاني في الخليج ، وإزاء هذا الوضع تلّقى روس أوامر من حكومته باتخاذ إجراءات تأديبية ضد منافسي السلطان العماني ، وكانت مناطق آل سعد في ساحل الباطنة مناطق مكشوفة لأي هجوم بحري ، لأنها عبارة عن سلسلة من القرى والمزارع التي تمتد مسافة أربعة أميال على الساحل ، فوصلت إلى هذا الساحل سفينتان حربيتان بريطانيتان في شهر جمادى الأولى من عام ١٢٩١هـ ، يوليو ١٨٧٤م ، وفي الوقت نفسه تقدمت قوات السلطان تركي ، بعد أن أعيد تنظيمها إلى شمال المنطقة ، وهذا ما دفع آل سعد إلى الاستسلام لشروط السلطان ، بعد أن أدركوا عدم قدرتهم على المقاومة ، وانتهت المفاوضات التي دارت بينهم وبين السلطان بخضوعهم لحكومة مسقط ، وعدم تآمرهم مع إبراهيم بن قيس ، ودفعوا الضرائب المستحقة عليهم للسلطان.

---

(1) **I. O. R.**,R/15/6/36 Detailed Reports of the Rising in the Batinah, No. 272, in 6th March 1874, p.p. 50-51.

السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٩٢ ؛

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٧٦٧ ؛

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨٨-٣٨٩ .

و لم تعد منطقة الباطنة تمثل مصدر تهديد لمسقط بعد ذلك [1] .

وهكذا استطاع السلطان تركي بن سعيد المحافظة على حكمه من السقوط، وكان العامل الحاسم في ذلك هو تدخل الحكومة البريطانية مقابل إخلاصه في تنفيذ بنود معاهدة منع تجارة الرقيق التي عقدتها بريطانيا معه ، خاصة وأن المسؤولين البريطانيين في المنطقة كانوا على علم بأن الدافع الرئيس لهذه الثورات؛ هو الخسائر التي تكبدتها القبائل العمانية نتيجة لتطبيق ما تقتضيه المعاهدة المذكورة .

اضطر السلطان تركي إلى مغادرة مسقط إلى جوادربقصد الاستشفاء بعد أن أصبح غير قادر على القيام بأعباء الحكم ، إضافة إلى خلافه مع أخيه عبدالعزيز الذي تولى الحكم في مسقط نيابة عنه ، واستمر غياب السلطان في جوادر حوالي أربعة أشهر، وعندما أحس بتماثله للشفاء ، واستعاد قوته ، عاد سراً إلى مسقط، واستولى على الحكم أثناء غياب أخيه عبدالعزيز في سمائل ، وذلك في عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م [2] .

وكان تركي بن سعيد قد تعهد للمقيم البريطاني في الخليج العربي بأن لا يتغيب لفترات طويلة عن عمان ، نظراً لحاجة البريطانيين إليه ، خاصة بعد التزامه لهم بتنفيذ مخططاتهم السياسية الاستعمارية في بلاده ، وكان البريطانيون يريدون أن تبقى عمان منطقة محايدة ، بحيث لا تمثل أي خطر على المواصلات الاستعمارية إلى الهند ، وبلغت مجاملة السلطان العماني للمسؤولين البريطانيين أنه

---

[1] كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٧٩/٢ ؛
لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨٩ .

[2] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٦٩/٢، ٧٧٨ .

كان يقوم دائماً بدفع تعويضات مالية للتجار الهنود الذين يتعرضون لخسائر مالية من جراء ثورات القبائل العمانية ، خاصة إذا تعذر القبض على الجناة ، ولكن السلطان اضطر في بعض الأحايين إلى إبلاغ البريطانيين عدم قدرته على توفير الحماية للتجار الهنود الذين يتوغلون في داخل الأراضي العمانية ، وطلب بأن يحصر هؤلاء التجار نشاطهم في مناطق نفوذه الفعلية [1] ، حتى تبقى علاقته مع بريطانيا في صفاء دائم .

وعلى أي حال فإن السلطان تركي بن سعيد بدأ منذ عودته من جوادر بمحاولة التقرب من القبائل الغافرية في عمان، لاسيما قبيلة آل بوعلي في جعلان، ولهذا أخذت علاقته بالقبائل الهناوية تتأزم ، فأمر باعتقال حمد بن سعيد الجحافي شيخ قبيلة آل وهيبة وزجَّ به في السجن ؛ نتيجة لتآمره ضده ، وفي صيف عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م أفرج السلطان عن الجحافي ، فبدأ الأخير يعمل على تشكيل تحالفات ضد السلطان ، واستطاع أن يضم إليه قبيلة آل بوحسن ، وفي شهر رمضان ، سبتمبر من العام نفسه أغار على بلدة السيب [2] ، ثم انتقل إلى بلدة صحم [3] ، واستولى على سلع وبضائع للتجار الهنود ، قُدِّرت أثمانها بخمسة آلاف روبية . وعلى الرغم من أن قوات السلطان العماني كانت قريبة من قوات

---

[1] لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦٨-٢٦٩ .

[2] السيب : مدينة ساحلية تقع بين مسقط وبركا ، وتبعد عن مسقط حوالي ٢٧ ميل ، ويذكر مايلز أنها في ذلك الوقت كانت غير مسورة ، ويُقدَّر عدد سكانها في تلك الفترة بـ ١٥٠٠ نسمة . انظر :
سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٧ ؛
ما يلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٩ .

[3] صحم : تقع على ساحل الباطنة ، وتبعد عن صحار حوالي ٢٧ كم ، وتبعد عن مسقط حوالي ١٨٥كم ، ويُقدر عدد سكانها في تلك الفترة بـ ٢٠٠٠ نسمة ، وتحيط بها مزارع النخيل والأشجار . انظر : سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٥ ؛ مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٥ .

الجحافي ، إلا أنها لم تقم بفعل شيء يذكر ، وهذا ما أساء إلى مايلز الذي عمل على تحذير التجار الهنود من الجحافي ، واستطاع تركي بن سعيد دفع ألفي ريال إلى القبائل المتمردة مقابل سكوتها ، وهكذا انتهت ثورة الجحافي ضد السلطان العماني [1] .

إلا أن نجاح ثورة الجحافي تلك وحصوله على الأموال شجع القبائل العمانية المناوأة للسلطان على أن تحذو حذوه ، ففي شتاء عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦-١٨٧٧م أقامت قبائل آل بوحسن ، وآل رواحة [2] ، والحجريين [3] تحالفاً فيما بينها للثورة على السلطان . وانضم إليهم زعيم الحرث صالح بن علي الذي أُسندت إليه قيادة هذا التحالف ، ويعلِّل كيلي أسباب هذه الثورة بقولة : " وفي بداية شهر يوليو (جمادى الأولى) وبتحريض من [مطاوعة عمان] علماء الدين الذين كانوا ناقمين على بعض مظاهر النظام القائم في مسقط وعلى الأخص إقدام السيد تركي على حظر تجارة الرقيق ، أعلنوا تمردهم ضد السلطان

---

(١) كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٦٩٠-٦٩١ .

(٢) آل رواحة : قبيلة أباضية كبيرة في عمان ، وهي قبيلة حضرية ، يعمل أبناؤها بالزراعة والتجارة والنقل، ويسكنون في وادي سُمي باسمهم يمتد من أزكى إلى سمائل ، ويُقدر عددهم في تلك الفترة ما بين ثمانية عشر ألف إلى عشرين ألف نسمة . انظر :
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٨ - ٢٦٩ ؛
شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٠-١٥١ .

(٣) الحجريين : إحدى القبائل الأباضية الكبيرة ، تسكن هذه القبيلة في المنطقة الشرقية ، ويُقدر عددهم في تلك الفترة بخمسة عشر ألف نسمة ، منهم بادية وحاضرة ، ويعمل الحضر منهم بالتجارة بين بومباي وزنجبار. انظر :
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٩ ؛
شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٧ .

تركي " [1] . وأعلن صالح بن علي في خطاب بعث به إلى روبرتسون (Robertson) المعتمد السياسي البريطاني الجديد في مسقط الذي خلف مايلز عزمه على الهجوم على مسقط ، وينصحه بتأمين سلامة الرعايا البريطانيين ، و لم يكن لدى روبرتسون من الخبرة في الشؤون العمانية ما يؤهله للتعامل مع مثل هذه المواقف فقرر الاستفادة من خبرات مايلز ، الذي كان لايزال موجوداً في مسقط آنذاك ، فاجتمع مع السلطان تركي ، فبادر السلطان إلى طلب العون البريطاني ، و لم تكن في ميناء مسقط أي سفينة بريطانية ، وكان الطراد الوحيد الذي كان في الميناء قد غادره للقيام بأعمال الدوريات للبحث عن السفن المتاجرة بالرقيق [2] .

وقد رفض صالح بن علي الرد على رسالة كان السلطان قد بعثها إليه ، ومعها بعض المال . وعلى الرغم من التحذيرات الشديدة التي وجهها الوكيل السياسي البريطاني في مسقط إلى صالح بن علي والتي أشار فيها إلى أنَّ أي هجوم على السلطان العماني ، حليف بريطانيا ، سيكون الحارثي مسؤولاً عنه ، إلا أن هذا الأخير لم يأبه بهذه التحذيرات ، حيث تقدم بقواته واحتل مطرح دون مقاومة تذكر ، وذلك في رجب من عام ١٢٩٤هـ ، يوليو ١٨٧٧م ، وعمل روبرتسون ومايلز على تأمين التجار الهنود ونقل بضائعهم الثمينة إلى القوارب ، وفي هذه الأثناء انضم إبراهيم بن قيس إلى هذا التحالف ضد السلطان، ثم بدأت قوات الثوار التي تربو على ألف مقاتل بالتوجه إلى مسقط ، وحاول السلطان طلب جزء من معونة زنجبار ومساعدة عسكرية لدعم قواته المدافعة عن مسقط والتي لا تتعدى مئتي رجل ، إلا أن روبرتسون رفض طلب

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ٢/٦٩١ .

[2] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٨٠ ؛ كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٢/٦٩١ .

المعونة المالية ، ولكنه وافق على تقديم الدعم العسكري ؛ إذا ما تعرضت مسقط للتهديد ، وحينما أخذت قوات الثوار تتجمع قريباً من العاصمة ، بدأت السفينة تيزر (Teazer) تطلق قذائفها على هذه القوات ، فأدرك الثوار أنهم أصبحوا في مواجهة مع بريطانيا وليس مع السلطان ، الأمر الذي أرغمهم على الانسحاب ، خاصة بعد أن بدأت القبائل المتحالفة تتذمر من القصف الذي تتعرض له . وحينما التقى صالح بن علي مع السلطان في رُوَيِّ [(١)] لمناقشة الانسحاب ، طلب منه دفع مبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال مقابل الانسحاب ، إضافة إلى دفع المرتبات الشهرية المستحقة له ولإبراهيم بن قيس ، ولكن السلطان رفض هذه الشروط بناء على مشورة روبرتسون ، ولهذا لم يجد صالح بن علي إلا الانسحاب [(٢)] إلى الشرقية ، كما عادت القبائل المتحالفة إلى مناطقها [(٣)] .

وهكذا استطاعت بريطانيا أن تقضي على أكبر تجمع قبلي وقف ضد السلطان ، وأصبح السلطان بعد انسحاب هذه القبائل ورفضه للمطالب التي تقدم بها صالح بن علي ، أقوى من ذي قبل ، كما زاد اعتماده على الدعم العسكري البريطاني ، وأصبحت كثير من القبائل العمانية على قناعة كاملة بأن

---

(١) رُوَيِّ : بلدة صغيرة مجاورة لمسقط ، وهي الآن ضاحية حديثة من ضواحي العاصمة العمانية . انظر : سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٧ .

(٢) يُذكر أن حمود الجحافي رفض الانسحاب وهدد بتدمير البيوت والنخيل ما بين بركا ومسقط ما لم يتسلم مبلغاً وقدره ٢٥٠٠ روبية من السلطان ، ولم يجد هذا الأخير بداً من الاستجابة لمطلبه . انظر : لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٨٢/٢ .

(٣) **I. O. R.,** R/15/6/36, Rising of El Sharkiyeh Tribes under Shaikh Salih bin Ali, and Sayyid Ibrahim bin Kais, No. 559-564, in 15th June 1877, P.P.130-132.
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٨٠/٢-٧٨٢ ؛
كيلي ، مرجع سبق ذكره ، ٦٩٢/٢-٦٩٤ .

ثورتها على السلطان العماني إنما هي في الواقع ثورة على الوجود البريطاني في المنطقة بشكل عام .

وفي شهر جمادى الأولى من عام ١٢٩٩هـ ، مارس ١٨٨٢م قام إبراهيم بن قيس بالاستيلاء على المصنعة ، وجعل عليها والياً من قبله ، ولكنه قام بحماية التجار الهنود من السلب والنهب ، حيث استمرت التجارة قائمة في المدينة [١] ، وكتب إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط يخبره باستيلائه على المصنعة ، وعزمه على تأمين رعايا حكومة الهند البريطانية وممتلكاتهم ، وقرر السلطان تركي على الفور استعادة المدينة ، فسار إليها عن طريق البحر ، ، وجمع قوة إضافية من بعض القبائل الموالية له ، وبعد وصوله بدأ بمهاجمة قلعة المدينة بثمانية عشر مدفعاً ، في الوقت الذي كانت فيه السفينة الحربية البريطانية ردي (Ready) تراقب الموقف عن كثب ، وفي اليوم التالي من بدء إطلاق النار استولت قوات السلطان على القلعة بعد حدوث خسائر من الجانبين ، واستطاع السلطان استعادة سيطرته على المصنعة . ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن إبراهيم ابن قيس كان موجوداً في الرستاق أثناء القتال [٢] .

وبعد انتصار السلطان تركي على إبراهيم بن قيس حاول الأول مصالحة الثاني طمعاً في إبعاده عن محالفة صالح بن علي الحارثي ، فنجح في ذلك حينما قَبِلَ إبراهيم بن قيس في شهر جمادى الأولى من عام ١٣٠٠هـ ، مارس ١٨٨٣م

---

[١] السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٩٢ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٧٨٤ .

[٢] **I. O. R.** , R/15/6/36 Capture of El Masnaah Fort by Sayyid Ibrahim bin Kais, its Recapture by Sayyid Turkie, No. 710, in 12 March 1882, p. 167.

راتباً شهرياً ثابتاً قدره مئة روبية [1] . وهكذا استطاع السلطان العماني أن يأمن جانب واحد من أعنف خصومه ، وأحد دعاة بعث الإمامة الأباضية في عمان ، التي تقف في وجه السياسة البريطانية في المنطقة .

وفي شهر ذي الحجة من عام ١٣٠٠هـ ، اكتوبر ١٨٨٣م وقع هجوم ثالث في عهد السلطان تركي بن سعيد ، وتولى قيادة هذا الهجوم عبدالعزيز بن سعيد وصالح بن علي ، وذلك في محاولة لإسقاط السلطان ، وتكونت قوات الثوار من القبائل الهناوية ، الحرث ، والحبوس ، والحجريين ، فأرسل عبدالعزيز بن سعيد إلى الوكيل السياسي البريطاني في مسقط رسالة أخبره بعزمه على الهجوم على مسقط ، ويطلب منه إبعاد الرعايا البريطانيين عن الخطر ، الأمر الذي جعل السلطان يسحب قواته من مطرح ويركز دفاعاته حول مسقط ، وطلب من القبائل الغافرية مساعدته بالرجال والسلاح ، بينما طلب الوكيل السياسي البريطاني في مسقط من رعايا حكومته نقل أمتعتهم المهمة إلى السفن الإنجليزية [2] .

وفي ١٩ من ذي الحجة ، ٢٢ اكتوبر من العام نفسه ، وصلت قوات الثوار إلى أسوار مسقط ، ووقع هجوم مباشر على ثلاث جهات من سور المدينة ، بقيادة عبدالعزيز بن سعيد ، وحاول المهاجمون تسلق أسوار العاصمة عن طريق السلالم التي أحضروها معهم ، إلا أن نيران المدافعين بقيادة السلطان حالت دون ذلك ، وطلب السلطان في هذه الأثناء مساعدة مايلز الوكيل البريطاني في مسقط ، الذي أمر السفينة فيلوميل بإطلاق بعض القذائف على مواقع المهاجمين

---

[1] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٨٥/٢ .

[2] المصدر نفسه .

من أجل منعهم من مهاجمة الأجزاء الضعيفة من سور المدينة ، وفي اليوم التالي طلب السلطان من مايلز إطلاق بعض القذائف أثناء الليل على مواقع المهاجمين فأجيب طلبه ، وحاول المهاجمون الاستيلاء على مصادر المياه العذبة حول مسقط، ولكنهم أخفقوا في ذلك ، وفي أثناء القتال وصل أسطول صغير من القوارب يحمل أكثر من سبعمائة مقاتل من القبائل الغافرية المؤيدة للسلطان ، وهذا ما رجح كِفّته ، الأمر الذي جعل صالح بن علي وعبدالعزيز بن سعيد يتراجعان بقواتهما إلى الشرقية ، بعد أن فقدوا أكثر من سبعين مقاتلاً ، بينهم عدد من زعماء القبائل ، وتعتبر هذه المعركة أخطر معركة في عمان منذ هزيمة قوات عزان بن قيس (١) .

ومهما يكن الأمر فإن هذا الهجوم كان آخر عمل قامت به القبائل العمانية المعارضة لمعاهدة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م في عهد السلطان تركي بن سعيد ، إذ تميزت الفترة الباقية من حكمه بالهدوء النسبي ، حيث أدت الهزائم التي مُنيت بها هذه القبائل إلى وصول زعمائها إلى قناعة تامة بصعوبة الإطاحة بذلك السلطان طالما بقي مخلصاً للبريطانيين (٢) في تنفيذ المعاهدة المذكورة .

---

(١) I. O. R. , R/15/6/36 Siege and Assault of Muscat by El Sharkiyeh, Rebels, No. 728-730, in 15 October 1883., p.p. 171-172.

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٧٨٥/٢ - ٧٨٧ .

(٢) من الجدير بالذكر هنا أن السلطان تركي أصدر في عام ١٣٠١هـ / ١٨٨٤م بياناً جديداً أكد فيه منع تجارة الرقيق في مناطق نفوذه ، وذلك بعد أن لوحظ انتعاش هذه التجارة في عمان آنذاك ، و لم يكتف السلطان بهذا البيان بل بعث برسالة إلى زعماء منطقة الساحل العماني طالبهم فيها بالقبض على الأرقاء الذين يُجلبون إلى موانىء الساحل بواسطة رعاياه ، ولقيت هذه الجهود تقديراً من المسؤولين البريطانيين. انظر : المصدر نفسه ، ٣٦١٩/٦ .

خامساً : ردود الفعل المحلية في عهد السلطان فيصل بن تركي :

بعد وفاة السلطان تركي بن سعيد في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٨م تولى بعده ابنه فيصل ، الذي حاول منذ توليه الحكم في السلطنة العمل على التخلص من النفوذ البريطاني ، فأبدى امتعاضه من سيطرة المسؤولين البريطانيين على شؤون دولته ، ولهذا قام بالتقرب إلى زعماء القبائل العمانية المحافظة التي كانت تناصب والده العداء ، ومن أجل تسهيل هذه المهمة قام بطرد واحد من أبرز الوزراء في عهد والده والذي عرف بولائه للانجليز [1] .

وكانت اتصالاته مع صالح بن علي زعيم الحرث أبرز ملامح ذلك التقرب، حيث بعث فيصل إلى صالح بن علي يخبره بوفاة السلطان تركي ، ويطلب منه الإنضمام إليه وترك الخلاف ، فعقد الجانبان صلحاً فيما بينهما [2] ، وهكذا استطاع السلطان الجديد أن يضم إلى جانبه - ولو مؤقتاً - أبرز الزعماء الأباضيين المعارضين للنفوذ البريطاني في عمان ، وكان من أبرز العوامل المساعدة في هذا التقارب إدراك السلطان فيصل أن القبائل الأباضية المحافظة تنظر إلى موقفه من تجارة الرقيق بحساسية شديدة ، ولهذا عمل على مراعاة هذا الجانب ، فأعلن أنه يؤيد العمانيين في موقفهم من شرعية تجارة الرقيق ، ولم يبد السلطان فيصل أي استعداد للتعاون مع المسؤولين البريطانيين في هذه المسألة ، كما رفض تقديم أي مساعدة لمنع هذه التجارة وذلك في السنتين الأوليين من حكمه ، ومن هنا ذكر المسؤولون البريطانيون بأن موقف السلطان فيصل من هذه التجارة ، إضافة إلى ازدياد حِدَّة الصراعات القبلية في المناطق الريفية من عمان يحولان دون

---

[1] لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٢٧ .

[2] السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٩٤ .

الحدّ من تجارة الرقيق في السلطنة العمانية ، كما خشي البريطانيون من أن جهودهم الرامية إلى القضاء على هذه التجارة ستلاقي عقبات كثيرة من السلطان فيصل ، ومن سكان الخليج بشكل عام إذا استمر في موقفه ذلك [1] .

والواقع أن البريطانيين اعتبروا السياسة التي انتهجها السلطان فيصل معادية لهم، ولهذا لم يعترفوا به في البداية بناء على نصيحة روس المقيم البريطاني في الخليج ، ولكن معونة زنجبار لم تتوقف [2] . وهذا يعني اعترافاً مبدئياً بالسلطان ، إلا أنه تجب الإشارة هنا إلى أن السلطان لم يعلن صراحة تحلله من المعاهدات التي أبرمها والده [3] ، ويمكن القول إنّ السلطان فيصل لم يشأ أن يخبر المسؤولين البريطانيين رسمياً بموقفه من هذه التجارة ، وأن ما أعلنه حول عدم تعاونه مع بريطانيا لمنع هذه التجارة لايعدو عن كونه محاولة منه لاستقطاب زعماء القبائل الأباضية إليه ، في وقت لم يحصل فيه على الاعتراف البريطاني بشرعية حكمه .

وحينما أصدر علي بن سعيد [4] سلطان زنجبار مرسوماً [5] في ذي الحجة

---

(1) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣٣-٤٣٤ .

(2) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، ٨١٩/٢ .

(3) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣٤ .

(4) علي بن سعيد : هو الابن الثامن عشر للسلطان سعيد من بين إخوانه الاثنين والعشرين المعروفين ، وقد ولد في عام ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م من أم كانت تلقب بنور الصباح ، وتولى الحكم في زنجبار في جمادى الآخرة من عام ١٣٠٧هـ،فبراير ١٨٩٠م ، وتوفي في شعبان من عام ١٣١٠هـ ، مارس ١٨٩٣م . انظر: الفارسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢-٢٣ .

(5) يُذكر أن هذا المرسوم ينص على تحريم تبادل وشراء أو بيع الأرقاء ، وإغلاق جميع بيوت السماسرة ، وإذا توفي مالك الرقيق الذي لا ولد له يتم تحرير أرقائه ، وأكد علىمعاقبة السيد الذي يسيء إلى رقيقه ، وعلى حق الرقيق في تقديم تظلمه إلى القاضي كالأحرار ، وينص أيضاً على منع الهنود ورعايا بريطانيا الآخرين من التعامل مع مالكي الرقيق ، إضافة إلى منع الأرقاء المحررين من امتلاك الرقيق . انظر :
Ingrons, W.H., op. cit., P. 45
=

من عام ١٣٠٧هـ ، أغسطس ١٨٩٠م يحظر فيه بشكل تام التعامل بالرقيق بيعاً وشراءً ؛ رفض السلطان فيصل في الوقت نفسه إصدار مرسوم مماثل لمرسوم سلطان زنجبار ، وحاول الوكيل السياسي البريطاني في مسقط التقليل من أهمية مثل هذا الإعلان ، فأشار إلى أنه هناك فرقاً بين الأوضاع السياسية في زنجبار وعمان ، فالسلطان فيصل لايستطيع تنفيذ هذا المرسوم فيما لو صدر ، لاسيما وأن بعضاً من المناطق التي تقع تحت نفوذ السلطان ليس له سيطرة قوية فيها ، ولذا فلا جدوى من إصدار مثل هذا المرسوم في ذلك الوقت [1] .

ومهما يكن الأمر فإن الحكومة البريطانية رأت أن الحصول على امتيازات جديدة في السلطنة العمانية لن يتم إلا عن طريق الاعتراف بفيصل سلطاناً على عمان ، لاسيما وأنه لا يوجد بديل أفضل منه ، ومن هذا المنطلق تلقى روس المقيم البريطاني في الخليج العربي رسالة من وزير الخارجية البريطاني تتضمن

=

ويشير المغيري إلى أن هذا المرسوم عُلِّق على مبنى دائرة الجمارك ، وأن العرب حينما علموا به سارعوا بتمزيقه . انظر : مصدر سبق ذكره ، ص٣٧٣ ؛ وهذا ما اضطر علياً إلى أن يصدر مرسوماً آخر في الشهر نفسه ينص على أن الرقيق الذين يسلكون سلوكاً سيئاً أو يفرون من مالكيهم سوف يعاقبون مثلما كانوا يعاقبون من قبل وفقاً للعدالة . انظر :

هولنجز وورث ، مرجع سبق ذكره ، ص٦١-٦٢ .

ويؤكد المغيري أن علي بن سعيد خاف على نفسه بعد مرسومه الأول ، وهذا ما حمله إلى اللجوء إلى القنصل البريطاني ، والطلب منه أن يكون هو وبلاده تحت الحماية البريطانية ، ولذلك أعلنت الحكومة البريطانية حمياتها على زنجبار في شهر ربيع الآخر من عام ١٣٠٨هـ ، نوفمبر ١٨٩٠م . انظر :

مصدر سبق ذكره ، ص٣٧٣ .

(١) **I. O. R.** , R/15/6/20 Letter From Colonel Ross Poltitical Resident in the Persian Gulf, To Secretary Government of India , No. 279, in 29 December 1890 , p.p. 102 - 104 .

موافقة الحكومة البريطانية على الاعتراف الرسمي بالسلطان فيصل ، بناء على توصية روس وموافقة حكومة الهند ، وذلك في شعبان من عام ١٣٠٦هـ ، إبريل ١٨٨٩م ، ولكن روس أجَّل إعلان الاعتراف انتظاراً لزوال الأخطار التي تتهدد السلطان فيصل ؛ والتي تتمثل باحتمال قيام القبائل الهناوية في المنطقة الشرقية بثورة خطيرة ضد السلطان [١] ، إلا أن حكومة الهند البريطانية رأت ضرورة سرعة إعلان الاعتراف بفيصل ؛ لأن سياسة الحكومة البريطانية تقتضي حماية مصالحها في المنطقة ، وعلى رأس هذه المصالح محاربة تجارة الرقيق ، ولا يمكن أن تتأتى هذه المصالح إلا بوجود حاكم قوي قادر على تنفيذ رغبات الحكومة البريطانية [٢] .

وفي ١٦ شعبان ١٣٠٧هـ، ٦ إبريل ١٨٩٠م أعلن روس في مسقط في احتفال كبير اعترف الحكومة البريطانية بفيصل بن تركي سلطاناً على عمان ، وأعلن فيصل في هذه المناسبة عن رغبته في العمل بنصائح الحكومة البريطانية في كل الشؤون السياسية المهمة ، ووعد روس بأنه سيعمل بالطريقة التي تضمن له استمرار صداقة ورضا الحكومة البريطانية [٣] .

وأعقب الاعتراف البريطاني بفيصل سلطاناً على عمان أنْ قَبِلَ هذا الأخير التوقيع على معاهدة الحماية البريطانية المباشرة على السلطنة ، وذلك في ٩ شعبان من عام ١٣٠٨هـ، ٢٠ مارس ١٨٩١م ، وبمقتضى هذه المعاهدة التزم السلطان أصالة عن نفسه ونيابة عن ورثته من بعده بعدم التصرف بالبيع أو الرهن أو

---

[١] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨١٩/٢ – ٨٢٠ .

[٢] عبدالله الجوير ، التطور السياسي ، ص٢٦٤ .

[٣] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٢٠/٢ .

التأجير لأي دولة أخرى دون أخذ إذن مسبق من حكومة الهند البريطانية [١] ، وبهذا دخلت عمان رسمياً تحت مظلة النفوذ البريطاني الكامل ، ولما كانت هذه المعاهدة تتناقض مع التصريح البريطاني الفرنسي المشترك عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م [٢] ، فقد ظلت هذه المعاهدة سرية ، ولم تعلن نصوصها إلا في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م ، حينما اشتدت المنافسة البريطانية الفرنسية حول عمان [٣] .

وعلى أي حال فقد اعتبرت القبائل الأباضية المحافظة في عمان موافقة السلطان فيصل على عقد هذه المعاهدة خضوعاً منه للهيمنة البريطانية ، وتراجعاً قوياً عن السياسة التي انتهجها في السنوات الأولى من حكمه ، وزادت نقمة هذه القبائل على السلطان حينما بدأ يتعاون مع البريطانيين في محاربة تجارة الرقيق ، الأمر الذي أدى إلى احتجاج شديد من صالح بن علي زعيم الحرث [٤] ، ومنذ ذلك الوقت تبدلت العلاقات بين السلطان وزعيم الحرث من علاقات ودية إلى علاقات عدائية ، حيث بدأ صالح بن علي يعمل على إنشاء تحالف ضد السلطان العماني .

ويُعلِّل السالمي [٥] ، سبب الخلاف بين السلطان وزعيم الحرث بقوله :

---

[١] معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بين سلطنة مسقط وبريطانيا ، نسخة باللغة العربية . انظر :
I. O. R. , R/15/6/252 .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٥) .

[٢] انظر : الفصل الثالث من هذه الدراسة .

[٣] مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٩ .

[٤] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦٢٠/٦ .

[٥] مصدر سبق ذكره ، ٢٩٥/٢ .

" ثم وقع بين السلطان وبين شيخنا [يريد به زعيم الحرث] [1] بعض أشياء في النفوس وكتب إليه شيخنا كتاباً ذكر فيه أنه لا يملك إلا نفسه يعني أنه لا يعطيه ذمة إلا عن نفسه ، فقيل أن السلطان استنكر الكتاب ... " ، وهذا يعني أنه لا يضمن ثورة [2] القبائل الهناوية على السلطان .

والواقع أن خضوع السلطان فيصل للهيمنة البريطانية فيما يتعلق بمحاربة تجارة الرقيق ، إضافة إلى تعاونه مع البريطانيين في تقييد تجارة السلاح ؛ كانت من أهم أسباب تفاقم الخلاف بين السلطان فيصل والقبائل الأباضية [3] .

ومنذ عام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م ساءت العلاقات بدرجة كبيرة بين السلطان العماني وصالح بن علي ، خاصة حينما بدأ السلطان يتقرب إلى زعيم آخر من زعماء الحرث ليحل محل صالح بن علي في زعامة القبيلة ، الأمر الذي دفع الأخير إلى أن يبعث برسالة احتجاج إلى السلطان ، ولكن صالح بن علي لم يتلق رداً

---

[1] المصدر نفسه ٢/٢٣٣ ، ٢٤١ .

[2] تذكر المصادر البريطانية أن حمد بن ثويني سلطان زنجبار استقبل في عام ١٣١١هـ / ١٨٩٤م عدداً من زعماء القبائل العمانية ، وكان بعضهم يُوحي إلى هذا السلطان بأن يستولي على عمان ويُعيد توحيد شطري السلطنة ، ومن بين هؤلاء الزعماء عبدا لله بن صالح الحارثي ، ومحسن بن عمر الحارثي ، وحمود ابن سعيد الجحافي ، وقدَّم سلطان زنجبار ثلاث مدافع ميدان ، و ٣٠٠ برميل بارود هدية لزعيم قبيلة الحرث ، وفور علم حكومة الهند البريطانية بذلك بادرت إلى تحذير سلطان زنجبار ؛ بأن لا يقدم لضيوفه العمانيين في المستقبل سوى الهدايا التقليدية من السيوف ، والخناجر ، والثياب . وكان ذلك تنفيذاً للسياسة البريطانية الاستعمارية والتي تقضي بضرورة المحافظة على الوضع القائم ، وتعميق الانفصال بين شطري السلطنة ، كوسيلة فعَّالة للقضاء على تجارة الرقيق . انظر :
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ٢/٨٢٤ - ٨٢٥ ؛
لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣٨ .

[3] شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص٦١ .

على رسالته تلك [1] .

وفي شهر شعبان من عام ١٣١٢هـ ، فبراير ١٨٩٥م بعث صالح بن علي ابنه عبدا لله على رأس حملة إلى مسقط ، ومن نزوى سار عبدا لله بن صالح متظاهراً بأنه يريد مناقشة الاضطرابات القبلية في نزوى مع السلطان فيصل الذي يأمل في إعادة سيطرته على المدينة ، وكان برفقة عبدا لله بن صالح محسن بن عمر أحد زعماء قبيلة الحرث وحمود الجحافي ، وهما اللذان صحباه في رحلته إلى زنجبار ، وعندما وصل هؤلاء إلى مسقط قابلوا السلطان فأكرمهم ، وقدَّم لهم الهدايا المعتادة ، والتي تقدم عند المغادرة ، والتي تعني انتهاء مهمتهم ، ولكنهم لم يغادروا مسقط ، وبعد حلول الظلام ، بدأت جماعات من البدو تدخل إلى مسقط ، الأمر الذي أثار شكوك جنود السلطان من النجديين والحضارمة ، فأسرعوا إلى تحذير السلطان ، ولكنه لم يلق بالاً لهذا الأمر ، وفي صبيحة يوم ١٧ شعبان ، ١٣فبراير من العام نفسه استطاعت جماعات من البدو من اتباع عبد ا لله بن صالح فتح أبواب العاصمة ؛ فدخل عدد كبير من انصارهم ، وأحاطت القوات المهاجمة بمنزل بدر بن سيف قائد جيش السلطان ، ليقطعوا الاتصال بينه وبين جنوده ، وهوجم قصر السلطان الجديد ، وحاول الثوار شق طريقهم إلى القصر القديم الذي كان السلطان مقيماً به لقتله ، ولكنه استطاع أن يهرب عبر سطوح البيوت المجاورة ، حتى وصل إلى الوكالة البريطانية ، وطلب من الوكيل البريطاني المساعدة ، لكنه لم يحصل عليها ، إلا أن الوكيل المذكور عرض على السلطان تقديم الحماية له ولأسرته ، وذلك بحجة التزام

---

[1] لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣٨ .

الحياد بين السلطان ومناوئيه ، واستطاع السلطان أن يصل إلى قلعة الجلالي [١] والتي كانت لا تزال بيده [٢] .

وتمكن الثوار من الاستيلاء على معظم أنحاء العاصمة ، ورفعوا العلم الأبيض [علم الإمامة] فوق قصر السلطان ، ونصبوا سعد بن عزان بن قيس رئيساً لهم ، وحرص الثوار في هذه الأثناء على عدم التعرض لرعايا حكومة الهند البريطانية ، وكتبوا إلى الوكيل البريطاني في مسقط أنهم يريدون صداقة الحكومة البريطانية [٣] ، وقال الثوار : " أنهم ما جاءوا ليغتصبوا شيئاً ، لكنهم جاءوا ليضعوا على عرش عمان حاكماً قوياً يستطيع أن يفرض هيبته واحترامه على البلاد كلها " [٤] .

وحاول الثوار التقدم نحو الحي الذي تقع فيه الوكالة البريطانية ؛ لإحكام الحصار على قلعة الجلالي ، لكنهم عدلوا عن ذلك نتيجة للتحذيرات التي وجهها لهم الوكيل السياسي البريطاني [٥] .

واستمر القتال بين الجانبين حوالي ثلاثة أسابيع ، وهبَّت كثير من القبائل

---

(١) قلعة الجلالي : بنيت هذه القلعة في عام ٩٩٧هـ /١٥٨٨م خلال الغزو البرتغالي لمنطقة الخليج العربي ، وجدد اليعاربة بناءها في عام ١٠٦٨هـ / ١٦٥٨م، وقام السلطان تركي بن سعيد بترميمها في عام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م . انظر : سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٨ .

(٢) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٩٥ .
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٢٦ .
فيليبس ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٧ - ١٥٨ .

(٣) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣٩ .

(٤) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٢٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ٢/٨٢٨ .

الغافرية لمساعدة السلطان ووصلت إمدادات جديدة إلى الثوار من القبائل الهناوية [١] ، وتمكن البريطانيون من عقد هدنة قصيرة بين السلطان ومناوئيه بعد وصول السفينة الحربية البريطانية سفنكس (Sphinex) إلى مسقط ، وتمكن الوكيل البريطاني من نقل الرعايا البريطانيين إلى المكلا [٢] ، ثم استؤنف القتال مرة أخرى ، وتم تدمير ونهب ممتلكات بعض التجار الهنود من رعايا حكومة الهند ، ولذلك قام المقيم البريطاني في الخليج بعقد هدنة جديدة بين السلطان والثوار ، لمدة ثلاثة أيام ، ثم استؤنف القتال من جديد ، وفي هذه الأثناء التقى الثوار بالمقيم البريطاني في الخليج ، والوكيل السياسي البريطاني في مسقط ، وأخبروهما بشروطهم لوقف القتال ، والتي من أهمها :

١ – عرض تولي الحكم في سلطنة عمان على حمد بن ثويني سلطان زنجبار، لأنه صديق للحكومة البريطانية ، بخلاف فيصل بن تركي ، أي إعادة توحيد شطري السلطنة .

٢ – إذا لم يتم ذلك فيتولى الحكم في عمان واحد من أبناء عزان بن قيس [٣] .

وفي ١٠ رمضان من عام ١٣١٢هـ ، ٧ مارس ١٨٩٥م أبلغ الوكيل البريطاني في مسقط الثوار أن أي اتحاد بين عمان وزنجبار هو أمر مستحيل ، وغير قابل للمناقشة ، وأنه من الواجب احترام ممتلكات الرعايا البريطانيين ، وإلا فستتخذ حكومة الهند البريطانية الإجراءات الكفيلة بحمايتها ، وإزاء هذا

---

[١] المصدر نفسه .

[٢] فيلبيس ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٨ .

[٣] **I. O. R.** , R/15/6/37, the Rebellion of 1895 .

الموقف الحازم من البريطانيين ؛ مال الثوار إلى السِلم . وفي ١٢ رمضان ، ٩ مارس من العام نفسه عقدت معاهدة سلام بين السلطان والثوار تضمنت ما يلي :

١ – أن يدفع السلطان لزعماء الثوار مبلغ ١٢ ألف روبية .

٢ – استمرار أسرة آل قيس (حكام الرستاق) في حكم البلدة .

٣ – إعادة المخصصات التي تصرف شهرياً لزعيم قبيلة الحرث .

٤ – أن يعمل السلطان على إزالة أسباب التمرد [١] .

وقَدَّم السلطان فيصل مبلغ ١٢,٠٠٠ ريال كبادرة على حسن نيته [٢] ، بينما يذكر السالمي أن المبلغ الذي قدمه السلطان هو ١٢,٠٠٠ قرش [٣] . وهكذا استطاع السلطان فيصل شراء الصلح من الثوار بالمال ، وتمكنت قواته من استعادة سيطرتها على مسقط ، بعد أن انسحب الثوار من المدينة [٤] .

وبعد عدة أسابيع توفي عبدالله بن صالح الحارثي ، ثم تبعه والده صالح بن علي الحارثي متأثراً بجروح إثر إصابة وقعت له خلال اشتباكات قَبَلِّية في وادي سمائل [٥] ، وبذلك تخلَّص السلطان من زعيمين من أبرز زعماء قبيلة الحرث الهناوية .

ومهما يكن الأمر فإنه على الرغم من إبرام السلطان فيصل معاهدة الصداقة

---

(١) Ibid .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٣٢-٨٣٣ .

(٢) فيلبيس ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٩ .

(٣) مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٩٥ .

(٤) **I. O. R.** , R/15/6/37, the Rebellion of 1895.

(٥) السالمي ، مصدر سبق ذكره ، ٢/٢٩٥-٢٩٦ .

والتجارة والملاحة مع البريطانيين عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م ، وموافقته على ما تقوم به سفن الأسطول البريطاني من تفتيش ومصادرة وتدمير السفن العمانية العاملة في التجارة المشروعة ؛ بحجة ممارستها لتجارة الرقيق ، إلا أن البريطانيين رفضوا مساعدته في وقت كاد حكمه أن ينتهي في ثورة عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م ويبدو أن ذلك راجع إلى علاقة السلطان فيصل بالبريطانيين قبل عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م لاسيما موقفه من تجارة الرقيق ، وتقربه من القبائل العمانية المحافظة ، ولهذا رأى المسؤولون البريطانيون في حكومة الهند أن يقفوا على الحياد حتى تنتهي هذه الثورة ، فإن انتهت بانتصار السلطان فسيدرك حينئذ أهمية وقوف البريطانيين إلى جانبه ، وهذا لا يتأتى إلا بتنفيذ رغباتهم ، وعلى رأسها تعاون السلطان معهم في محاربة تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة ، وإن انتهت الثورة بانتصار القبائل الهناوية ، وهذا ما لا يريده البريطانيون ، فسيعمل المسؤولون البريطانيون في الخليج على أن يتولى الحكم في مسقط من تضمن تعاونه معها ، لاسيما بعد أن أبدى الثوار رغبتهم في صداقة الحكومة البريطانية .

وعلى أي حال فقد نتج عن هذه الثورة ازدياد حدة المنافسة بين فرنسا وبريطانيا حول عمان ، وكان ذلك بمنزلة رد فعل أجنبي على السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق في عمان ، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث القادم .

المبحث الثاني :

موقف فرنسا من سياسة بريطانيا تجاه تجارة الرقيق في سلطنة عمان :

منذ مطلع القرن الثاني عشر الهجري ، الثامن عشر الميلادي بدأ التنافس واضحاً بين الدول الأوروبية الاستعمارية ، مثل البرتغال ، وهولندا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وذلك في المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية ، إلا أن الوجود الفرنسي في هذه المناطق كان محدوداً في تلك الفترة إذ ماقورن بالدول الأوروبية الاستعمارية الأخرى[1]، وبناءً على ذلك لم تستطع فرنسا أن تقف موقفاً متكافئاً مع الوجود الهولندي أو البريطاني في منطقة الخليج ، ومع مطلع القرن التالي استطاعت بريطانيا أن تبعد القوى الأوروبية المنافسة عن منطقة الخليج ؛ إلا أنها في الوقت نفسه بدأت تواجه النفوذ الفرنسي المتنامي في منطقة غرب المحيط الهندي ، وذلك منذ أن استطاعت فرنسا الاستيلاء على على جزيرة موريشيوس في عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م ، وأصبحت هذه الجزيرة بالإضافة إلى جزيرة البوربون التي سبق أن استولت عليها فرنسا مركزاً لمدِّ النفوذ الفرنسي في سواحل المحيط الهندي ، والخليج العربي [2] .

وعلى الرغم من ذلك فلم تكن هناك اتصالات نشطة بين فرنسا وعمان ، إذ لم يستطع الفرنسيون في تلك الفترة التوسع في العلاقات التجارية مع منطقة الخليج العربي بشكل عام ، بسبب عدم وجود وكالات تجارية لهم في المنطقة ، تماثل الوكالات التجارية البريطانية في بندر عباس ، وبوشهر ، والبصرة [3] ،

---

(١) سلوت ، ب ج ، عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤ ، ترجمة عايدة خوري ، نشر المجمع الثقافي في أبو ظبي، ١٩٩٣ ، ص٨٨ .

(٢) جمال قاسم ، الخليج العربي ، ص١٧٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص١٧٦ .

ولكن السلطان أحمد بن سعيد الذي تولى الحكم في عمان في الفترة من ١١٦٠-١١٩٧هـ/ ١٧٤٧-١٧٨٣م أدرك أهمية العلاقات التجارية مع الفرنسيين؛ فعمل على تعزيزها ، وبعث هدايا إلى الحاكم الفرنسي لجزيرة موريشيوش ، فرد عليه بالمثل [١] .

وعندما وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر في عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م حاول نابليون بونابرت استمالة الأمراء العرب إلى جانبه لاسيما أمراء الخليج العربي، من أجل الوصول إلى هذه المنطقة ، وبالتالي العمل على قطع الطريق بين بريطانيا ومستعمراتها في شبه القارة الهندية ، ولمواجهة هذه التطلعات بعث المسؤولون في شركة الهند الشرقية مرزا مهدي علي خان ، المقيم البريطاني في الخليج آنذاك للعمل على عقد معاهدة مع سلطان عمان من أجل إبعاد الفرنسيين وإيجاد امتيازات خاصة للبريطانيين ، وتم عقد هذه المعاهدة في ١ جمادى الأولى من عام ١٢١٣هـ ، ١٢ أكتوبر ١٧٩٨م ، تضمنت معظم بنودها ما يهدف إلى طرد الفرنسيين من عمان ، والسماح للبريطانيين بإنشاء وكالة لهم في بندر عباس [٢].

ورداً على ذلك استطاعت فرنسا في شهر جمادى الآخرة من عام ١٢٣٧هـ، مارس ١٨٢٢هـ عقد معاهدة تجارية مع السلطان سعيد ، والتي استمر العمل بها حتى عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م [٣] . وفي عام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م عقد القبطان البريطاني مورسبي معاهدة مع السلطان العماني للحدّ من تجارة الرقيق ، ومنذ

---

(١) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٩ .

(٢) **I. O. R.** , V/23/217, Treaty Concluded between the Honorable East India Company and His Highness the Imaum of Muscat, date the 12th October 1798, p.p. 248-249.

(٣) رودلف سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٩-١٥٠ .

ذلك الوقت بدأ التنافس البريطاني الفرنسي جلياً في السلطنة العمانية ، وأصبحت تجارة الرقيق وسيلة قوية لتلك المنافسة .

وعندما عقدت حكومة الهند البريطانية معاهدة تجارية مع السلطان سعيد في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م استنفرت فرنسا جهودها حتى عقدت مثلها في عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ، ولكن حكومة الهند البريطانية حصلت على المزيد من الامتيازات بموجب المعاهدة التي عقدتها مع السلطان سعيد في عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م تحت ذريعة مكافحة تجارة الرقيق ، وهي مسألة لم تكن تتبناها الحكومة الفرنسية ، وازداد النشاط الفرنسي [١] في هذه الأثناء في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية ، إلا أن الفرنسيين أخفقوا في تعيين قنصل لهم في عهد السلطان سعيد ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الهيمنة البريطانية على السلطنة .

وعندما تدخلت بريطانيا بين أبناء السلطان سعيد وفرضت عليهم تقسيم السلطنة إلى دولتين منفصلتين أرادت أن تضمن موافقة فرنسا على ذلك التقسيم، من أجل تعميق الانفصال بين الدولتين العمانيتين في آسيا وأفريقية ، فأصدرت بريطانيا وفرنسا إعلاناً [٢] مشتركاً في عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م تعهدت فيه الدولتان باحترام استقلال مسقط وزنجبار ، وبذلك أصبح وضع كل من الدولتين في مسقط وزنجبار متساوياً من الناحية القانونية [٣] .

---

[١] انظر : المبحث الخامس من الفصل الثالث من هذه الدراسة .

[٢] **Arch. Nat.** , Declaration faite par L,Ambassadeur, D, Angleterre Et Le Ministre Des Affaires Etrangeres De France, M. Thouvenel, Paris, Le 15 mars 1862, Fom o. I. 33-131 .

[٣] جمال قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص٣٥٤ .

وبناءً على ما سبق يتبين أنه لم تكن هناك ردود فعل أجنبية تذكر [1] تجاه السياسة البريطانية لمنع تجارة الرقيق في سلطنة عمان إلا ما كان من فرنسا التي رأت أن بريطانيا حققت مكاسب متعددة في السلطنة ؛ بعد عقدها معاهدات متعددة معها ، تحت ذريعة منع تجارة الرقيق ، وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تتخذ من هذه التجارة وسيلة للحدِّ من النفوذ البريطاني في منطقة الخليج بشكل عام ، وعمان بشكل خاص ، لاسيما في الفترة بين عامي ١٢٧٦هـ-١٣٢٣هـ /١٨٦٠- ١٩٠٥م .

والواقع أن مقاومة فرنسا للسياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق في السلطنة العمانية بدأت منذ عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م عندما أخذت السلطات الفرنسية في أبواك [2] (Obokh) ، ومدغشقر ، وجزر القمر تمنح الأعلام الفرنسية لبعض السفن العمانية ، من أجل أن تتمتع بالحماية الفرنسية ؛ فلا تستطيع سفن الأسطول البريطاني إيقافها ولا تفتيشها ، وقدَّمت الحكومة البريطانية في عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م احتجاجها على ذلك الإجراء ؛ لأنه كما قالت يشجع على المتاجرة بالرقيق ، إلا أن فرنسا رفضت هذا الاحتجاج ، ولم تكتف بذلك بل

---

[1] يرى ويب (weeb) ، القنصل الأمريكي في زنجبار ، أن بريطانيا عندما حاولت إقناع الحكومة الأمريكية لتتعاون معها في محاربة تجارة الرقيق ؛ إنما هي تستخدم الحكومة الأمريكية كمخلب قط لتحقيق أهدافها. وعندما احتجت لندن لدى واشنطن من عدم تعاون القنصل الأمريكي في زنجبار ، ساندت الحكومة الأمريكية موقف قنصلها ، وأجبرت حكومة لندن على سحب شكواها . انظر : عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص٦٥ .

[2] أبواك: ميناء على الساحل الأفريقي الشرقي بين ميناء زيلع ومضيق باب المندب ، في الجهة المقابلة لعدن، خضع للاستعمار الفرنسي منذ ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م . انظر :

L/p & S/7/63, lettre From C. E. Mockler , Political Agent Muskat, to the Officiating political Resident in the Persian Gulf, no 79, in the 6th April 1891.

جلال يحيى ، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص٣٦٦، ٣٦٩ .

زادت من منح الأعلام الفرنسية للسفن العمانية ، حيث قامت في عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م بمنح الأعلام الفرنسية لعدد كبير من سفن تجار صور الذين كانوا يناصبون السلطان العماني العداء [١] ، بسبب موافقته على الإجراءات البريطانية الخاصة بقمع تجارة الرقيق ؛ وردت بريطانيا على ذلك سريعاً حين أوعزت إلى مسؤول الجمارك في زنجبار – وهو من البانيان رعايا بريطانيا – بأن يفرض رسوماً مقدارها عشرة في المائة على حمولات السفن العربية التي ترفع الأعلام الفرنسية ، إلا أن المسؤول الفرنسي المكلف بإدارة شؤون القنصلية الفرنسية في زنجبار نجح في إرجاع هذه الرسوم إلى نسبتها السابقة (خمسة في المائة) وذلك حينما قام بتذكير السلطان ماجد بن سعيد بما تقتضيه بنود معاهدة عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م والتي أبرمتها فرنسا مع والده [٢] .

وفي عام ١٢٩٨هـ/١٨٨١م عيَّنت الحكومة الفرنسية أحد التجار البريطانيين وكيلاً قنصلياً لها في مسقط ، وكان في الوقت نفسه قنصلاً للولايات المتحدة الأمريكية [٣] .

ومنذ عام ١٣٠٢هـ /١٨٨٥م عملت بريطانيا على الاستفادة من المانيا التي

---

[١] عبدالعزيز عبدالغني ، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧م ، ط ١ ، دار المريخ، الرياض ، ١٤٠٢هـ/١٩٨١م ، ص٤٦ . ومما يجب ذكره هنا أن الحكومة الفرنسية واصلت تقديم حمياتها للرعايا العمانيين معتمدة في ذلك على المادة الرابعة من معاهدة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ، التي تمنح الرعايا العمانيين الذين يعملون في خدمة الفرنسيين نفس الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون العاملون في السلطنة العمانية ، انظر : بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات في تاريخ الخليج العربي ، ط ١ ، نشر مكتبة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، ص١٤٣ .

[٢] **Arch . Nat.,** Lettre De M. Driuyn de Lhuys, Ministre des Affaires etrangeres, Au Ministre de L, Agricuiture, du Commerce et des Travaux Publics, Parise Le 4 Mars 1865, F12 b458 .

[٣] ويلسون ، تاريخ الخليج ، ص١٧٤ .

بدأت متأخرة في ميدان التسابق الاستعماري عن الدول الأوروبية الأخرى ، فسعت للاستفادة من القوة الألمانية في الحد من انتشار السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية ، فقامت الحكومتان البريطانية والألمانية بممارسة ضغوط متنوعة على سلطان زنجبار ؛ حتى اضطر إلى الموافقة على قرار يقضي بالسماح لضباط الأسطولين البريطاني والألماني بالصعود إلى أي سفينة أو قارب تابع لرعايا السلطان ، داخل المياه الأقليمية لزنجبار وبمبا ، وذلك من أجل إيقاف تجارة الرقيق والسلاح [١] ، كما تم تفويضهم بإذن الحكومة الفرنسية بتفتيش القوارب العربية التي ترفع الأعلام الفرنسية وذلك في عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م [٢] .

وفي عام ١٣٠٧هـ /١٨٩٠م أرسل الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط رسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج ، أشار فيها إلى أن المراكب الصورية (Suree Vessels) تقوم منذ أربع سنوات بجلب الرقيق إلى منطقة الخليج بكميات كبيرة، وذلك تحت الأعلام الفرنسية [٣] ، وذكر أن السلطان فيصل بن

---

[١] Tribural D, Arbbitrage Le 13 October 1904, Bourtres Mascatais Francises Conclusion Pour Le Gouvernment De La, Republique Froncaise Paris Imprimerie National, p.p.82-84.

[٢] عائشة المسند ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٢٤ .

[٣] يذكر أن تصاريح رفع الأعلام الفرنسية التي تصدرها القنصليات الفرنسية ، تمنح باسم أصحاب السفن الذين يتقدمون إليها ، ويُذكر في التصريح مواصفات السفينة ، ومدة استعمال هذه التصاريح ، وهو بمثابة إعلان من القنصلية موجه إلى من يهمه الأمر ، ومثال ذلك ما يلي : " تعلن إدارة القنصل الفرنسي المساعد في عدن أن السيد علي بن رشيد ، التاجر العربي ، الذي يسكن في صور ... ، وأن كونه مالك للمركب المسمى " فتح الباري " فإنه يرغب في القدوم إلى ميناء عدن . وقد تم قياس المركب المذكور الذي سعته ما يلي : الطول ٢٧ متراً ، العرض ٦ أمتار ، العمق ٣,٥متر . وبناء على هذه المقاييس فإن المركب المذكور ذو حمولة ١٢٦ طن رسمياً ... وإن القرار الحالي لإضفاء الصفة الفرنسية (الفرنسة Francisation) المؤقتة قد منحت لهذا المركب من جهتنا نحن مدير القنصلية الفرنسية المساعدة في عدن؛ بهدف منح الحق لهذا المركب للإبحار تحت العلم الفرنسي ، وعليه فإننا نلتمس من كل الدول =

تركي وعد بمناقشة زعماء القبائل في صور عن الأسباب التي دعت هذه السفن إلى تغيير أعلامها الوطنية وتبحر تحت أعلام أجنبية [١] .

وابتداءً من عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م ظهر تذمر المسؤولين الفرنسيين علناً من جراء الهيمنة البريطانية على عمان ، ففي ذلك العام اشتكى السفير الفرنسي في لندن من أن الحكومة البريطانية تتدخل في وراثة الحكم في عمان [٢] .

وفي شهر شعبان من ١٣٠٨هـ ، مارس ١٨٩١م أشار القنصل البريطاني في مسقط الكولونيل موكلر (Mocler) إلى أن الرقيق بدأ يصل إلى مسقط ومطرح، على متن سفن ترفع الأعلام الفرنسية ، على الرغم من عدم وجود مصالح تجارية لفرنسا في مسقط آنذاك ، وبيّن أن أفضل السبل لوقف تجارة الرقيق على متن السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية هو توجيه النصح للسلطان العماني بشأن ما يجب عليه القيام به ، مثل لفت نظر رعاياه إلى عدم شرعية هذا العمل ، إضافة إلى تنبيه قادة السفن الحربية البريطانية إلى الخطوات التي يجب عليهم القيام

=

ذات السيادة ، والدول الصديقة والحليفة لفرنسا والبلدان الخاضعة لها ، وكل العاملين الرسميين ، وقادة سفن الدولة، وكل ذوي الصلة بالأمر من الآخرين ، نلتمس بالسماح لهذا المركب بالمرور بحرية دون أي إعاقة ، أو وضع أي صعاب أمامه أو منعه ، وإنما عكس ذلك نلتمس منحه كل سبل النجدة والعون ، متى ما دعت الحاجة لذلك . مُنح هذا التصديق في عدن في السابع والعشرين من فبراير عام ألف وثمانمائة وواحد وتسعون ١٨٩١م ، ويَسْري مفعوله لمدة عام من تاريخه . مدير القنصلية المساعدة (Sd.) E. Labouseiri " . انظر :

L/p & S/7/63, lettre From Foreign Department to the Right Hon,Ble V.Cross, G. C. B. Secretary of State For India. , in 4th March 1891.

(١) **L/P & S/7/63,** lettre From S..M. A. S. Jayakar Britannic Majesty,s Her Acting Political Agent and Consul Muskat, to C. E C. Ross C. S. L. Political Resident in the Parsian Gulf, No 294, dated maskat the 15th November 1890.

(٢) ويلسون ، تاريخ الخليج ، ص١٧٦ .

بها عندما يجدون مثل هذه السفن (١) . ولكن السلطان فيصل بن تركي أخبر القنصل البريطاني في مسقط بأنه لن يتدخل لمنع المراكب التي ترفع الأعلام الفرنسية ، حتى ولو كانت تتاجر بالرقيق ، ويعمل عليها رعاياه ، إلا أن السلطان أبدى تعاونه مع القنصل البريطاني حينما سلّمه قائمة بأسماء (٢) أصحاب المراكب الصورية من قبيلتي الجنبة وآل بو علي (٣) ، كما قدّم السلطان أيضاً قائمة أخرى بأسماء أكثر من ثلاثين مركباً شراعياً من القوارب الصورية التي تحمل الأعلام الفرنسية ، واقترح على القنصل البريطاني إرسال رسالة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية ، ورسالة أخرى إلى حكومة الهند البريطانية ؛ لإطلاعها على هذه المسألة ، وأخذ رأيها حول ما يتوجب القيام به ، حتى يستطيع فرض سيادته على مياهه الإقليمية (٤) ، ورداً على ذلك رأى المسؤولون

---

(١) L/P & S/7/63, Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. C. Ross C. S. I.,Political Resident in the Persian Gulf No.54, in the 8th March 1891.

(٢) تضمنت القائمة سبعة من الجنبة وستة من آل بوعلي كما يلي :

م	الجنبة	آل بوعلي
١	سالم بن سليم ولد صوبيلة	راشد بن خميس
٢	محمد بن سليم ولد عبود	محمد بن راشد
٣	راشد ولد طيبه	حمد بن مطر
٤	مبارك بن سالم بن سعيد	خميس بن سالم
٥	مسلم بن علي بن سيف	خميس بن علي
٦	مسلم بن ناصر	سالم بن سعيد
٧	عبدالله بن العبد	

انظر : L/P & S/7/63, Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. C. Ross C. S. I.,Political Resident in the Persian Gulf No.63 in the 14th March 1891.

(٣) **Ibid .**

(٤) عبدالله بن عبدالعزيز الجوير ، التاريخ السياسي لمسقط وعمان ١٣٠٨-١٣٣٩هـ/١٨٩١-١٩٢٠م ، =

البريطانيون في حكومة الهند ألا يبعث السلطان فيصل برسالة [1] احتجاج مباشرة إلى الحكومة الفرنسية؛ إذ يمكن أن يتمَّ ذلك بطريقة مناسبة عن طريق الحكومة البريطانية ، ولذلك يجب إبلاغ السلطان بأن الأمر محل اهتمام المسؤولين البريطانيين ، أما فيما يتعلق باستعادة سيادته على مياهه الإقليمية وأراضيه فإن حكومة الهند تؤكد أن له كامل الحق في التحري حول أي تجاوزات من قبل رعاياه لقوانين بلاده ، ومعاقبة المخالفين ، حتى ولو كانوا يحملون ترخيصاً أو علماً فرنسياً أو غيره [2].

إلا أن السلطان العماني لم يتخذ أي إجراء لمنع الاتجار بالرقيق تحت الأعلام الفرنسية حتى عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م ويرجع ذلك إلى أمرين :

الأول : أن السلطان العماني لا يملك الوسائل الكافية لتعزيز سيادته على صور .

=

رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، ص٢٨٣-٢٨٤ .

[1] **L/P & S/7/63,** letter From Major A. A. Talbot C. I. E. OFFG. Political Resident in the persian Gulf, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, No. 106, in 22 june 1891 .

[2] بعث السلطان فيصل برسالة الاحتجاج التي يزمع تقديمها إلى الحكومة الفرنسية إلى القنصل البريطاني في مسقط لترجمتها وأخذ رأيه حولها ، ومما جاء في رسالة الاحتجاج تلك قوله : " إنه إذا جاز أن تُغطى سفن الرعايا العمانيين بالعلم الفرنسي في المياه الإقليمية العمانية فإنه يمكن للعلم الفرنسي في يوم ما أن يستخدم لغطاء مساكن هؤلاء الرعايا وممتلكاتهم على اليابسة ... ولا نعتقد أن لهم(أي الرعايا العمانيين) هدفاً من أخذها (أي الأعلام) إلا من أجل أن يتجروا بالرقيق ، ولقد وافقنا على ما هو مطلوب منا لمنع تجارة الرقيق كما تعلمون .... " انظر :

L/P & S/7/63, letter From Colonel E. Mockler , H. B. M.,S. Political Agent Muscat, to Major A. C. Taibat, C. I. E. ,S offg Politica Resident in the Persian Gulf , No . 139 in the 11 th june 1891 .

الثاني : ولو افترضنا أن السلطان يملك تلك الوسائل فإن استخدامها لمثل هذا الهدف يمكن أن يُفهم على أنه تحدٍ لفرنسا الأمر الذي لم يكن السلطان ليقوم به بدون دعم قوي من الحكومة البريطانية .

وبناءً على ما سبق فإن الإجراء الذي يمكن أن يتخذه السلطان في هذه المسألة هو تقديم شكوى إلى الحكومة الفرنسية يعترض فيها على منح التراخيص الفرنسية إلى رعاياه ، وهذا لا يقوم به عادة إلا بعد استشارة القنصل البريطاني في مسقط والمسؤولين البريطانيين الآخرين في الخليج العربي [١] .

وفي هذه الأثناء عَبَّر بعض المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي عن خشيتهم من وجود رغبة شديدة لدى بعض سكان جانبي الخليج ؛ للحصول على أعلام وتصاريح فرنسية ؛ من أجل العمل علىاستيراد الرقيق [٢] ، خاصة بعد أن رفضت الطلبات التي تقدم بها بعضهم إلى المفوضية البريطانية في المنطقة ، للسماح باقتناء ثلاث أرقاء [٣] ، ولعل ذلك ما دفع حكومة الهند البريطانية إلى الإسراع بإنجاز اتفاقيات الحماية مع زعماء الخليج ؛ حتى تتمكن من الوقوف ضد الوجود الفرنسي في المنطقة .

وعلى أي حال فقد نتج عن الاتصالات التي تمت بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في عامي ١٣٠٨هـ /١٨٩١م ، ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م أن استنكرت

---

(١) **L/p & S/7/102,** letter From Major C. G. F. Fagan Political Agent, and Consul Mascat, to Political R. in Persian Gulf , Bushire , No 25., Mascat in11 Januory 1898.

(٢) **L/P & S/7/64,** letter From Major A. C. E. Talbot C. I. E. Offg. Political Resident in the Persian Gulf, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, No. 152, in the 15 th Septamber 1891 .

(٣) **L/P & S/7/64,** letter From the Residency Agent, Shargah , to the Political Resident, Persian Gulf, No. 78 in 3 September 1891 .

الأخيرة أعمال قنصلها في عدن ، والذي قام بمنح عدد من الرعايا العمانيين أعلاماً فرنسية ، وفي خطوة لاحقة قامت فرنسا بسحب الأعلام من الذين تسلموها في عدن ، وعلى الرغم من أن الحكومة الفرنسية كانت قد صدَّقت على قرارات مؤتمر بروكسل لمحاربة تجارة الرقيق [(١)] ، ووعدت ألا تسلم أعلامها إلا لبحارة من الرعايا الفرنسيين ، أو رعايا دولة تحت الحماية الفرنسية ، إلا أنها لم تلتزم بتلك القرارات فقامت من جديد بتوزيع الأعلام الفرنسية للرعايا العمانيين ، حتى أصبح عدد الذين يرفعوا الأعلام الفرنسية في عام ١٣١١هـ/١٨٩٤م ٢٣ شخصاً منهم ١١ من قبيلة الجنبة ، و ١٢ من قبيلة بني بو علي ، ينقلون الرقيق إلى موانيء شمال الخليج العربي [(٢)] .

وفي شهر رجب من عام ١٣١٠هـ ، فبراير ١٨٩٣م نشر في صحيفة (Saturday Review) البريطانية تقريراً عن تجارة الرقيق ، أعدَّه الميجور تالبوت (Talbot) ، القنصل البريطاني في بوشهر في تلك الفترة ، ذكر فيه أن تجارة الرقيق تتواصل في الخليج العربي بنشاط متزايد على الرغم من تعاون زعماء المنطقة مع الحكومة البريطانية ، وأشار أحد المسؤولين البريطانيين إلى أن ذلك التقرير أحدث صدمة لدى الرأي العام البريطاني ، ومن هنا دعت الحكومة البريطانية فرنسا إلى أن تتنازل عن شيء من كبريائها ، وتشترك مع سفن الأسطول البريطاني من أجل البحث عن السفن التي تتاجر بالرقيق ، لأن العديد من السفن العمانية ترفع العلم الفرنسي وتمارس هذه التجارة بكل حرية [(٣)] .

---

(١) انظر : المبحث الثاني من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

(٢) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٤٢ ، ٨٤٣ .

(٣) **L/P & S/7/65,** Letter From Government of India Foreign Department, to th Right Hoxele Viscount criss G. C. B. her Majesty,s Secratury of State For India, No 46, in the 23 March 1892, Confidential dated in the 15th February 1892.

وفي رسالة بعثهـا القنصـل البريطـاني في سـاحل الصومـال في شـهر شـعبان من عام ١٣٠٩هـ ، مارس ١٨٩٢م إلى المقيم البريطاني في عدن ، أشار فيها إلى أن خمس مراكب قدمت من ميناء صور ، وحصلت على رخص وأعلام فرنسـية من حاكم أبواك ، وهي مسلحة تسليحاً ثقيلاً ، وأنها تتجه للمتاجرة بالرقيق[١].

والواقع أن فرنسا عزمت في هذه الأثناء على إنشاء قنصلية لهـا في مسـقط ؛ حتى تكون اتصالاتها مع السلطان العماني مباشرة ، ومن أجل مؤازرة أصحـاب السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية ، لا سيما في مدينة صور ، حيـث توجـد أهـم المصالح الفرنسية في المنطقة[٢] ، إضافـة إلى أن فرنسـا أدركـت في ذلـك الوقـت الأهمية (القصوى) لعمان ، خاصة وأن الإنجليز يسعون لفرض هيمنتهم عليها، وفي هذا المجال يؤكد المسؤولون الفرنسيون على أن تعيين ممثل قنصلي في مسـقط يقصـد منـه تـأكيد الحقـوق الـتي منحـت لفرنسـا بموجـب اتفاقيـة ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م[٣] .

وخلال اجتماع الجمعيـة الوطنيـة الفرنسـية في شـهر ربيـع الثـاني مـن عـام ١٣١٠هـ ، نوفمـبر ١٨٩٢م حـرض النـائب الفرنسـي المسـيو دي لانجـل (Deloncle) – والذي يعتبر أحد رواد النشاط الاستعماري الفرنسي – حكومته

---

(١) **L/P & S/7/55,** letter From Colonel E.V. Stace, Political Agent and Consul, Somali Coast, to the political Resdent at Aden, No. 380 Aden in 17 march 1892.

(٢) **SERV.Hist.Marine,** Lettre du Lieutenant de Vaisseau Cotigny, Commandant L, Etoile, au Ministre de la Marine, Le 18 decembre 1892, BB4 1256, do c.n 191 .

(٣) **AFF. Etr ,** " Mascate : Nos droits et les Convoitises Anglaises " , Rapport Fait Par M. Ottovi , Vice - Consul de France A Mascate, Le 7 November 1892, NS Mascate, vol. I F 23a 26 .

على الاهتمام بمسائل منطقة الخليج العربي ، وأعلن أن كرامة فرنسا تتطلب أن يكون لها قنصلية في مسقط [1] لتسجيل أسماء المواطنين المتمتعين بالحماية الفرنسية [2] ، وأشار إلى أن مصلحة فرنسا دعم التوجه الاستعماري الروسي في منطقة الخليج ، وتقديم سائر التسهيلات لتسجيل السفن الأهلية في الخليج ومنحها الأعلام الفرنسية [3] .

ويذكر بعض الباحثين أن الحكومة الفرنسية عقدت في تلك الفترة حلفاً مع روسيا قصد منه مواجهة التحالف الألماني البريطاني ، وهو الذي مهّد لبريطانيا تبني سياسة أكثر شجاعة في الخليج العربي[4] ، وبذلك دخلت منطقة الخليج العربي في دائرة المنافسة الدولية من جديد .

وحينما عقد مجلس النواب الفرنسي جلسة لمناقشة ميزانية الدولة في عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م ألَّح دي لانجل مجدداً على أهمية الوجود القنصلي لفرنسا في مسقط ، وطلب تخصيص مبلغ سبعة آلاف فرنك فرنسي لتغطية نفقات فتح قنصلية فرنسية بالنيابة في مسقط ، فوافق وزير الخارجية الفرنسي على ذلك [5].

---

[1] يذكر هنا أن بعضاً من المسؤولين الفرنسيين كانوا في الوقت نفسه لا يحبذون إنشاء نيابة قنصلية فرنسية في مسقط ، وكان السفير الفرنسي في لندن على رأس هؤلاء ؛ حول هذه المسألة انظر :

AFF. Etr. , lettre de M. Waddington, Ambassadeur de France a Londres A. M. Ribot, Ministre des AFFires Etrangeres, Londres, Le 29 Novembre 1892, Ns Mascate Vol. 1, F33.

[2] لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩١ .

[3] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٤٠/٢ .

[4] عبدالعزيز عبدالغني ، سياسة الأمن ، ص٢٧٥ ؛

Peterson, J. E. , Oman in the Twentieth Century,Totowa, New Jersey, 1978, p.29.

[5] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٣٩/٢ ..

=

وفي شهر رجب من عام ١٣١١هـ ، يناير ١٨٩٤م وافق البرلمـان الفرنسـي على فتح نيابـة قنصلية في مسـقط وأسـندت الحكومـة الفرنسـية منصـب نـائب القنصل في مسقط إلى أوتافي (Ottavi) [١] ، الذي طُلب منه أن يأتي إلى بـاريس ليزود بالتعليمات [٢] المناسبة [٣] .

ومهما يكن الأمر فقد وصل أوتافي إلى مسقط في شـهر جمـادى الأولى مـن عام ١٣١٢هـ ، نوفمبر ١٨٩٤م وباشر عمله ، ولم تسـتطع الحكومـة البريطانيـة أن تعترض على هذا الإجراء الفرنسـي ، علـى الرغـم مـن معـاهدة الحمايـة الـتي

=

خالد بن ناصر الوسمي ، عمان بين الاسـتقلال والاحتـلال ، ط١ ، نشـر مؤسسـة الشـراع ، الكويـت ، ١٩٩٣م ، ص٢٤٤-٢٤٥ .

(١) أوتافي : دبلوماسي فرنسي من أصل كورسيكي ، يجيـد التحـدث باللغـة العربيـة ، وسـبق لـه العمـل في زنجبار ، كما شغل مناصب أخـرى في المستعمرات الفرنسـية في منطقـة المحيـط الهنـدي ، ويملـك براعـة دبلوماسية ، وهو متحدث بارع ، تصفه المصادر بأنه رجل هـادئ ومثقـف لا يميـل إلى العـداء، ولكنـه قادر على تحريك المؤامرات ، وكان همه الرئيس محاربة النفوذ البريطاني في مسقط . انظر :

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩١ .

AFF. Etr., instructions Donnees A M. Ottavi, Vice - Consul de Mascate, Paris, Le Octobre 1894, Ns Mascate Vol. 18 F1 17-18.

(٢) **Ibid.**

(٣) مما جاء في هذه التعليمات :

١ - يجب أن يسير نائب قنصل فرنسا في مسقط على هدي اتفاقية ١٨٤٤م ، ومعـاهدة ١٨٦٢م وقـرار مؤتمر بروكسل .

٢ - يقوم بمفرده بتفقد السفن التي يرفرف عليها العلم الفرنسي .

٣ - يجب أن تتسم علاقاته مع السلطان بالرغبة في الحفاظ على حقوق فرنسا السياسية والتجارية ، وتجديـد روابط الصداقة بين البلدين . انظر :

AFF. Etr., Note de M. Lafargye , Directeur du Cabinet Et du Personnel, Pour la direction Politique, Paris, Le 29 janvier 1874, NS Mascate Vol. 18, F1 4-5

أبرمتها بريطانيا مع السلطان العماني في عـام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م ، والـتي تعهَّـد فيها السلطان بعدم التنازل عن أية قطعة أرض مـن ممتلكاتـه لأيـة قـوة أجنبيـة أو ممثليها ، وبما أن فرنسا سبق وأن عقدت معاهدة تجارية مـع السـلطنة العمانيـة في عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م فقد أتاح لها ذلك حرية العمل التجاري بيعاً وشـراء ، وحق إقامة الأفراد الفرنسيين ، واستئجار المسـاكن لهـم في مسـقط ؛ ولهـذا فقـد أُجبر البريطانيون على السكوت دون رضاهم [١] .

إلا أن المندوب الفرنسي لم يحظ في أول الأمر بترحيب السلطان فيصل ، إذ خشي الأخير أن الهدف من إرسال ممثل فرنسي إلى مسقط هو العمل على بسـط النفوذ الفرنسي في المنطقة ، وإعلان الحماية على سـكان صـور الذيـن سـبق وأن قبلوا رفع الأعلام الفرنسية على قواربهم ، ولهذا ساورت الشكوك السـلطان مـن أن تحاول فرنسا فصل ميناء صور عن بقية أجزاء دولته [٢] ، ومن أجل دفع هـذه الشكوك بادر أوتافي إلى بعث رسالة في شهر جمادى الآخرة من عام ١٣١٢هـ، ديسـمبر ١٨٩٤م إلى هـانوتو (A. M. Hanotaux) وزيـر الشـؤون الخارجيـة الفرنسي، أشار فيها إلى أنـه لم يحصـل بعـد علـى موافقـة السـلطان فيصـل علـى تعيينه، وأن ذلك ربما يستغرق شـهراً ، وذكـر أوتـافي أنـه لـن يسـتطيع أن يقـوم بعمله بصفة مرضية إلا بعد أن تلبى رغبتين عبَّر عنهمـا السـلطان وهمـا : إيفـاد سفينة حربية فرنسية لأداء التحية لمدينة مسقط ، وتسـليمه رسـالة مـن الحكومـة

---

(١) عبدالعزيز عبدالغني ، علاقة ساحل عمان ، ص٣١١ .
مديحة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٠ .

(٢) محمود علي الداود ، الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠-١٩١٤م ب . ط ، نشر معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٠م ، ص٨٩ .

الفرنسية في هذه المناسبة حتى يتبين أن الحكومة الفرنسية لا تترفع عن مراسلة سلطان عمان [١] .

هذا وقد عمل أوتافي منذ وصوله إلى مسقط على إقامة علاقات طيبة مع المسؤولين البريطانيين هناك من أجل إبعاد الشكوك التي تحوم حوله ، ففي رسالة بعثها أوتافي في شهر رجب من عام ١٣١٢هـ ، يناير ١٨٩٥م إلى هانوتو وزير الشؤون الخارجية الفرنسي آنذاك قال فيها : " لقد عمدت منذ وصولي إلى إقامة علاقات مع الإنجليز المقيمين هنا على مستوى الصداقة قدر الإمكان ، وهذه هي الطريقة المثلى لإبعاد بعض الشكوك ، ولإعطاء الحوادث - عندما لا نستطيع منعها - وجهاً أقل قساوة وأقل ألماً " [٢]، وذكر أنه أقام علاقة حسنة مع ماكيردي (Makuirde) المندوب البريطاني وقنصل الولايات المتحدة ، كما وطد علاقته مع القائد بلي (Belly) قائد السفينة الحربية البريطانية سفنكس (Sphinx) وذلك بفضل معرفته باللغة الإنجليزية ، وقال عن القنصل البريطاني : " أما عن قنصل انجلترا الميجور سادلير (Sadlier) [٣] ، فهو الوحيد الذي يستطيع قول بعض الكلمات الفرنسية هنا ... وقد ساعد ذلك بقوة على إزالة الشعور بعدم الثقة والذي أوحى له به قدومي إلى هنا .. وفي إجابة على خطابي الرسمي بمباشرتي للعمل ، قال المندوب البريطاني : " مع الأمل برؤية علاقاتنا تتواصل

---

(١) **AFF.Etr.**, lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etranges, Mascate, Le 2 decembre 1894, N S Mascate, vol. 18, F126a30 .

(٢) **AFF.Etr.**, lettre de Ottavi, Vice – Consul de France Amascate, AM Honotaux, Ministre des Affaires Etrangeres , Mascate, Le 22 janvier 1895 NS. Mascate Vol 1 f 75a 76 .

(٣) تولى سادلير عمله في مسقط بعد موكلر عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م وبقي في عمله حتى عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م . انظر : الملاحق ، الملحق " رابعاً " .

على نحو من المودة ، ومن حسن الحظ أن بوادر ذلك ظهرت جلية ... " [١] .

واستطاع أوتافي في تلك الفترة الحصول على ثقة زعماء القبائل العمانية ، فقد اعتاد أن يلبس الملابس العربية ويتجول في مناطق السلطنة ، وساعده في ذلك إجادته للغة العربية ، واستطاع أوتافي كسب تعاطف العمانيين مع فرنسا ، وذلك كرهاً للهيمنة البريطانية على السلطنة ، ومن هنا تقدم كثير من العمانيين لتسجيل أنفسهم كأشخاص يتمتعون بالحماية الفرنسية ، ولكن أوتافي كان يرفض ذلك ؛ خشية من أن يؤثر ذلك في علاقاته مع السلطان والمسؤولين البريطانيين [٢] .

واستعان أوتافي بشخص يدعى عبدالعزيز ، وهو أحد العمانيين الذين طردوا من زنجبار عام ١٣١٠هـ/١٨٩٣م بعد وقوفهم ضد المخططات البريطانية هناك ، وقد عيَّنه أوتافي سكرتيراً ومترجماً خاصاً له ، وكان عبدالعزيز هذا يعمل في الوقت نفسه كاتباً خاصاً للسلطان ، ومن هنا بدأ هذا الرجل بتقريب العمانيين المناوئين لبريطانيا ، وقام بتوثيق العلاقات بين السلطان ونائب القنصل الفرنسي [٣] ، وهذا ما أدى إلى ازدياد قلق المسؤولين البريطانيين من تنامي النفوذ الفرنسي في عمان .

كما شهدت علاقات السلطان فيصل مع حكومة الهند البريطانية فتوراً في عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م ، حيث لم يقم البريطانيون بنجدة السلطان عندما

---

(١) **Ibid.**

(٢) سلطان القاسمي ، العلاقات العمانية الفرنسية ، ص١٥٥-١٥٦ .

(٣) جمال قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص٣٦٠-٣٦١ .

لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩٣ .

استطاع الثوار بقيادة صالح بن علي الحارثي دخول مسقط ، في شهري شعبان ورمضان ، فبراير ومارس من ذلك العام ، ولم يقف البريطانيون عند ذلك ، بل طالبوا السلطان بدفع تعويضات مالية للرعايا البريطانيين المتضررين . أما أوتافي فقد عرض على السلطان المساعدة العسكرية وأرسل بطلب السفينة الحربية الفرنسية لوترود (Le Troude) ، إلا أن السفينة وصلت متأخرة ، فلم تقدم للسلطان مساعدة تذكر ، وقد أدى هذا الموقف إلى تأكد السلطان من حسن نية الحكومة الفرنسية، والإمكانيات التي تمتلكها ، ولهذا شهدت عمان نمواً في الوجود الفرنسي خلال السنوات الخمس التالية [1] .

وعلى أي حال فإن السلطان لم يخضع للضغوط البريطانية في مسألة استخدام رعاياه للأعلام الفرنسية ، على الرغم من امتعاضه من هذه المسألة . ففي شتاء عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م بعث أوتافي رسالة إلى وزير خارجيته أشار فيها إلى أن وكلاء حكومة الهند البريطانية في عمان طالبوا السلطان فيصل بأن يقوم بمنع فرنسة السفن التي يملكها مواطنون عمانيون ، إلا أن السلطان لم يتخذ قراراً في هذه المسألة حتى ذلك الوقت . واقترح أوتافي اتخاذ الإجراءات الضرورية التي يمكن من خلالها تفادي الأضرار التي قد يتسبب بها ضابط الأسطول البريطاني لأصحاب السفن العمانية المفرنسة [2] .

ولتحقيق هذه الغاية أمر وزير البحرية الفرنسي السفينة الحربية (لوترود) بأن

---

(١) **AFF.Etr.**,Lettre de L,amiral Besnard, Ministre de La Marine, au Ministre des Affaire Etrangeres, Paris, Le 21 Fevrier 1895, N S Mascate Vol. 1 , f 100.
لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩٢ .

(٢) **AFF.Etr.**, Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A mascate A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangres, Mascate, Le 2 Janvier 1895, N S Mascate vol 1, f 46 a 51 .

تتحول إلى صور ، للاطمئنان على وضع السفن التي تتمتع بالحماية الفرنسية ؛ ولتأكيد حق الرقابة الذي منح لفرنسا بموجب مؤتمر بروكسل [١] . وبعد وصول تلك السفينة إلى صور قوبلت باستقبال حار من الصوريين ، ولهذا رأى المسؤولون الفرنسيون أن أفضل طريقة لتحفيز رغبة السكان في الحصول على الحماية الفرنسية هو الإكثار من زيارات السفن الحربية الفرنسية لمسقط وصور [٢] .

إلا أن وزير الشؤون الخارجية الفرنسي خشي أن يفهم من تلك الزيارات أن فرنسا سوف تتدخل في الشؤون العمانية الداخلية ، ولهذا بعث ببرقية عاجلة إلى أوتافي جاء فيها : " يوصي السيد هانوتو بتجنب أية مبادرة أو أي تصريح قد يحمل السلطان على الاعتقاد بأن فرنسا مستعدة للتدخل في شؤون بلاده " [٣] ، والواقع أن هناك ما يسوغ قلق السلطان في تلك الفترة ، إذ استطاع أوتافي أن يجري اتصالات مباشرة مع المدعو محمد بن أحمد والي صور الذي عبَّر لهذا المسؤول الفرنسي عن رغبته في أن يكون صديقاً للحكومة الفرنسية ، كما أعرب أصحاب السفن العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية رغبتهم في تجديد انتمائهم لفرنسا ؛ لأن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يضمن لهم الأمن والسلامة،

---

(١) **AFF.Etr.** , Lettre de L, Amiral Besnard , Ministre de La Marine, Au Ministre des Affaires Etrangeres, Parise Le 26 Mars 1895 N S Mascate vol. 1, f 160-161.

(٢) **AFF.Etr.** , Lettre de M. Chevalier, Copitaine de Fregate , Au Ministre de La Marine , Abord du Troude, Le 28 mars 1895, N S mascate Vol. 1 , F 218 ..a 222 .

(٣) **AFF.Etr.** , Depeche TelegraphiQue, du Ministre des Affaires Etrangeres, au Vice – Consul de France A Mascate, Paris, Le 2 avril 1895, N S Mascate vol. 1, F 171.

اللذين لايقدر السلطان العماني على توفيرهما [1] .

والواقع أن هذه الأسباب هي التي دفعت بأوتافي إلى أن يطلب من حكومته تنظيم رقابة من قبل إحدى السفن الحربية الفرنسية على القوارب التي ترفع الأعلام الفرنسية ؛ خشية من استغلال هذه الأعلام في عمل لا يخدم العلاقات العمانية الفرنسية ، خاصة الاتجار بالسلاح والرقيق ، فاقترح أوتافي أن يتم تنظيم رقابة سنوية على فترتين ، الأولى : من شهر إبريل إلى يونيو ، والثانية : من شهر أغسطس إلى أكتوبر ، ففي الفترة الأولى تنشط تجارة الرقيق بين شرق أفريقية وصور ، ولهذا اقترح أوتافي أن تنتقل نيابة القنصلية الفرنسية إلى صور في هذه الفترة حتى تتمكن من تفعيل الرقابة ، وأن يكون هناك مندوب دائم لفرنسا ؛ لمراقبة عمليات إنزال الرقيق ، الذي يجلب تحت الأعلام الفرنسية ، وفي الفترة الثانية ربما يتم نقل الرقيق من صور إلى موانىء الخليج العربي الأخرى [2]. إلا أن هذه الاقتراحات لم تجد استجابة من وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ؛ ويبدو أن ذلك راجع إلى أمرين :

الأول : أن المسؤولين الفرنسيين رأوا أن مثل هذه المراقبة لو تمت فإنها سوف تصرف المواطنين العمانيين الذين يرفعون الأعلام الفرنسية عن طلب الحماية ، وهذا يقلل من فرص التدخل الفرنسي في الشؤون العمانية .

الثاني : التكلفة المالية التي تتطلبها هذه الرقابة ، دون فائدة تذكر لفرنسا،

---

(1) **AFF. Etr.** , Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangeres, Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol . 1, F 199 a 202 .

(2) **AFF. Etr.** , Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangeres, Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol . 1, 64 a 67.

بل على العكس من ذلك ستكون بمنزلة تصديق فرنسي على شرعية المعاهدات التي أبرمتها حكومة الهند البريطانية مع سلاطين عمان ، لاسيما المعاهدات الخاصة بمحاربة تجارة الرقيق .

ومهما يكن الأمر ففي شهر ذي الحجة من عام ١٣١٢هـ، يونيو ١٨٩٥م طلب هانوتو وزير الشؤون الخارجية الفرنسي من زميله وزير شؤون المستعمرات الإفادة عن جدية الاتهامات بممارسة تجارة الرقيق ، والتي يوجهها المسؤولون البريطانيون ضد الصوريين الذين يرفعون الأعلام الفرنسية ، فأجابه وزير المستعمرات بإرفاق تقرير كتبه لوغارد (Logarde) حاكم أبواك الذي ذكر أن هذه الاتهامات ليست إلا جزءاً من الحملة التي تقوم بها بريطانيا ضد النفوذ الفرنسي في تلك المناطق ، ويدلل لوغارد على ذلك بأنه حينما قام قائد السفينة الحربية الفرنسية (لوترود) بزيارة إلى عمان " لم يجد القائد وفرقته في صور بعض الزنوج البائسين ، بل وجد سكاناً نبلاء وأغنياء ، يعلنون بأنهم فرنسيون ويقومون بتجارة مشروعة "، وأشار إلى أن نمو النفوذ الفرنسي في عمان - والتي يعتبرها الإنجليز منطقة خاصة بهم - كان بسبب الحركة التجارية التي يقوم بها أصحاب القوارب المفرنسة ، وأكد على أن السفن الحربية الفرنسية لم تسجل أي حالة لممارسة تجارة الرقيق ، على متن السفن التي ترفع العلم الفرنسي ، على الرغم من الزيارات التي قام بها الضباط الفرنسيون للسفن الصورية المفرنسة ، ولكن لوغارد لم يستبعد في الوقت نفسه وجود بعض قوارب المهربين التي ترفع العلم الفرنسي في المحيط الهندي ؛ حتى تستفيد من المميزات التي تُمنح لها بموجب ذلك من قبل المسؤولين البريطانيين ، والسلطان العماني [١] .

---

(١) **AFF. Etr.** Lettre de Ministre de La Marine et des Colonies au Ministre des Affaires Etrangeres, Paris Le 9 Juillet 1895, N. S. Mascate, Vol 1., f40 .37a39.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٦) .

ومنذ مطلع عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م بدأ المسؤولون البريطانيون يعملون على تحسين علاقاتهم مع السلطان ، من خلال تقديم عروض الأسلحة والمساعدات المالية ، وتحسين أسطوله البحري [١] ، وذلك من أجل استعادة ثقة السلطان بهم التي ضعفت بسبب موقفهم من ثورة عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م .

وبدأ السلطان فيصل يعود مرة أخرى للارتماء في أحضان المسؤولين البريطانيين بعد أن أهدته حكومة الهند مدفعين وكمية من الذخيرة ، كما وعدته بمساعدة بحرية من أجل قمع التمرد في إقليم ظفار [٢] ، هذا إضافة إلى مساعدته في تنظيم ميزانية دولته [٣] .

وأدى هذا التقارب بين المسؤولين البريطانيين والسلطان العماني إلى زيادة نشاط دوريات الأسطول البريطاني في المياه الإقليمية العمانية ، ففي شهر ربيع الآخر من عام ١٣١٤هـ ، سبتمبر ١٨٩٦م قبضت السفينة الحربية البريطانية (سفنكس) في المياه الإقليمية لمسقط على مركبين صوريين يرفعان الأعلام الفرنسية ، وعلى متنهما شحنتان من الرقيق ، وقد تم تسليم المركبين مع أصحابهما إلى أوتافي ، وقد حكمت المحكمة الفرنسية في جزيرة البوربون الفرنسية (ريونيون Reunion) على قائدي المركبين بالسجن ، وتم سجنهما

---

(١) لاندن ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩٢ .

(٢) ظفار : تقع في أقصى الجهة الجنوبية لعمان ، على ساحل حضرموت ، وتحيط بها الصحراء ، غير أن هذه المنطقة تحتوي على جبال تمتد إلى البحر من الجهتين الشرقية والغربية ، وتضم سهلاً مليئاً بالمزروعات ، وتتميز بإنتاج اللبان ، وتتمتع بمناخ لطيف . انظر :
عبدالله الجوير ، التاريخ السياسي لمسقط وعمان ، ص٦٦ .
سعود العنسي ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٣ .

(٣) ويلسون ، تاريخ الخليج ، ص١٧٧ .

في مسقط ؛ لأن جريمتهما ارتكبت داخل ممتلكات السلطان العماني [1] ، وأدت هذه الحادثة إلى عودة المراسلات من جديد بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حول هذه المسألة [2] .

ويتهم القنصل البريطاني في مسقط أوتافي بأنه قام بعد هذه الحادثة مباشرة بزيارة إلى صور ، وأخبر جميع أصحاب السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية بأنهم سيكونون بمأمن من أي تهديد بريطاني جديد ، حيث لن تجرؤ السفن الحربية البريطانية على التدخل في شؤونهم مرة أخرى [3] .

وعلى أي حال فإن كثيراً من المسؤولين الفرنسيين يرون أن ازدياد النفوذ الفرنسي في عمان يقوم على أمرين :

١ - وجود السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية ، حيث تعتبر وسيلة مهمة لإظهار العلم الفرنسي بصفة متكررة .

٢ - المكانة الخاصة التي حظي بها القنصل الفرنسي في مسقط ، حيث نجح أوتافي في كسب ودِّ السلطان في كثير من الفترات .

ومن هنا فإن الفرنسيين يرون أن المحافظة على استمرار التأثر الفرنسي في عمان مرهون بدعم أصحاب السفن المفرنسة [4] .

---

(1) **L/P & S/7/102,** Lettre From Major C. G. Fagan... op. cit, No. 25 . in 11 januray 1898 .

(2) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٤٣/٢ .

(3) **L/P & S/7/102,** Lettre From Major C. G. Fagan... op. cit, No. 25 . in 11 januray 1898 .

(4) **Serv. His. Marine,** Lettre du Lieu Tenant de Yaissau Caron, Commandant La Canonniere La Sur Prise, au Ministre de La Marine, En mer, Le 15 Mars 1897, BB4 1300, doc. n 69 .

وفي شهر ذي الحجة من عام ١٣١٤هـ ، مايو ١٨٩٧م أخبر السلطان العماني المقيم البريطاني في الخليج العربي بأن كل المراكب الصورية التي تزور زنجبار باتت تُمنح الأعلام الفرنسية بعد دفع خمسة دولارات ، وعبَّر السلطان من جديد عن رغبته في تقديم احتجاج رسمي إلى نائب القنصل الفرنسي في مسقط، ولكنه قبل ذلك يود معرفة رأي حكومة الهند البريطانية بشأن الرعايا العمانيين الذين يحملون أوراق حماية من السلطات البريطانية [1] ، مخافة أن يكون

---

[1] من الجدير بالذكر هنا أن حكومة الهند البريطانية كانت تضفي حمايتها على الرعايا العمانيين الذين يقيمون ولو لفترة قصيرة في إحدى المستعمرات البريطانية ، و لم يكن السلطان العماني يمانع في ذلك في بداية الأمر ، ولكن بعد تعيين أوتافي نائباً قنصلياً لفرنسا في مسقط أخذ يمنح بعض الرعايا العمانيين في صور حق استعمال العلم الفرنسي ، وعندما احتج السلطان العماني على ذلك تذرع أوتافي بأن حكومة الهند البريطانية تقوم بمنح بعض الرعايا العمانيين حمايتها ، ومثَّل على ذلك بأحد المواطنين العمانيين ويدعى : علي بن جمعة . ولهذا كتب السلطان العماني رسالة إلى القنصل البريطاني في مسقط جاء فيها: " ما نود ذكره لكم بشأن علي بن جمعة ، والذي وُلد هو ووالده في بلادنا ، ولذا نأمل أن تبعدوه عن حمايتكم ، وهو يقع تحت مظلة حمايتنا ، طالما أنه أمر معروف أن يرجع المرء إلى قوميته الأصلية ، والسلام " ورد عليه القنصل البريطاني بقوله : " ... إن اسم علي بن جمعة ، أحد مواطني مسقط ، والذي يقع تحت سلطاتكم القضائية ، قد أُبعد عن قائمة الأشخاص تحت حماية هذه القنصلية ؛ بناءً على طلب معاليكم ، وليكن مفهوماً لدى معاليكم أنه إذا غادر علي بن جمعة سلطاتكم القضائية في أي وقت فهو بالتالي حر أن يعود إلى حالته كأحد الرعايا البريطانيين المطيعين " ، وبعد ذلك كتب القنصل البريطاني رسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي بيَّن فيها أسباب إبعاد المواطن العماني المذكور عن الحماية البريطانية فقال : " إن السبب وراء رغبة معالي السلطان إبعاد علي بن جمعة من حمايتنا ، هو نتيجة لتحققه من أن هذه القضية وقضايا أخرى ذات طبيعة مشابهة قد ذكرت من جهة المسيو أوتافي ، نائب القنصل الفرنسي ، تسويغاً لتصرفه الخاص في منح الحماية الفرنسية لعدد من رعايا السلطان في صور ، والذين منحوا حق استخدام العلم الفرنسي ، بعد الإقامة القصيرة في أبواك والمستعمرات الفرنسية الأخرى ، وبما أن طلب معاليه يبدو طلباً منطقياً ، ويتماشى مع حكم حكومة الهند ... ، وبناءً عليه قمت بحذف اسم علي بن جمعه من سجل الرعايا البريطانيين في مسقط " فوافق المقيم البريطاني على هذا الإجراء وكتب بدوره إلى حكومة الهند التي وافقت على ذلك مسبقاً . انظر :

L/P & S/7/102, Letter From His Highness Seyyid Feysal Bin Turkee Sultan of Mascat to the Political Agent, Maskat in the 15 th jemadi el awal 1315/12 =

هذا العمل من جانب حكومة الهند البريطانية مشابهاً لما قامت به السلطات الفرنسية في عدن، وأبواك ، وزنجبار ، وبالتالي سيكون ذريعة قوية لأوتافي من أجل نشر نفوذ حكومته في المنطقة [1] .

واضطر السلطان تحت إلحاح المسؤولين البريطانيين في مسقط إلى تقديم أول احتجاج إلى أوتافي نائب القنصل الفرنسي في مسقط ، وذلك في ٢٥ ذي الحجة من عام ١٣١٤هـ ، ٢٣ مايو ١٨٩٧م، وذكر السلطان في رسالة الاحتجاج التي بعثها إلى أوتافي أن بعضاً من رعاياه في صور ومنطقة الباطنة ، والذين اعتادوا زيارة سواحل شرق أفريقية ، وعدن ، يطلبون من ضباط الحكومة الفرنسية الأعلام حتى يصبحوا رعايا فرنسيين ، ويتم ذلك من خلال شراء بعض الممتلكات الثابتة في تلك الأماكن ، أو يعيشون مدة معينة هناك ، وأشار السلطان في رسالته إلى أن المسؤولين الفرنسيين على علم بأن هذا العمل متعارض مع القوانين الدولية ، لأن هؤلاء الرعايا يرجعون إلى القوانين القضائية

=

October 1897.

(مترجم من العربية إلى الإنجليزية) .

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٧) .

L/P & S/7/102, Letter From Major C.G.F. Fagan, Political Agent and Consul, Maskat, to His Highness Seyyid Feysal Bin Turkee, Sultan of Maskat, No. 17, in 17th jemadi el awal 1315/14th October 1897.

L/P&S/7/102, Letter From Major C.G.F, Fagan, Her Britannic Majesty,s Political Agent and Consul, Maskat, to the Political Resident in the Persian Gulf, No. 313, in. the 25th November 1897 .

L/P & S/7/102, Letter From Lievtenant Colonel M. J. Meade Officiating Political Resident, Persian Gulf, to the Secretary to the Government of India , Foreign Department, No. 125, in the 5th December 1897.

(1) **L/P & S/7/102,** Letter From Major C. G. F. Fagan... op. cit, No. 25 . in 11 januray 1898 .

في بلدهم الأصلي ، ومن هنا فإن استقرار هؤلاء الرعايا في مكـان معين ، حتى ولـو كـان لمـدة طويلة ، وامتلاكهم الممتلكات الثابتة لا يعني أنهم يمكن أن يكونوا رعايا دول أخرى ، وذكر السلطان أن الأضرار التي نتجت عن هذه المسألة أصبحت واسعة وعامة ؛ وهذا ما دعاه إلى أن يتقدم بهذه الشكوى ، وذلك من أجل أن يعود كل شيء إلى " صفته القومية " وأن تقوم الحكومة الفرنسية بمنع ضباطها من أي عمل مناقض للقانون ، وأن يتم تفعيل الاتفاقية التجارية القائمة بين السلطنة وفرنسا ، وأن ذلك سيلقى الشكر والتقدير من جانبه [١] .

وصادف حين بعث السلطان رسالته تلك ، أن كان أوتافي خارج مسقط ، ولهذا لم يتلق رداً منه إلا في ١٤ صفر عام ١٣١٥هـ، ١٥ يوليو ١٨٩٧م، حيث قال : " ... إنني أعتذر لأنه ليس من الممكن الاستجابة لرغبتكم " [٢] ، وذكر أن الأجانب الذين يطلبون الحماية ، يمكنهم الحصول عليها عند التزامهم بشروط محددة ، تختلف باختلاف البلد الذي تطلب فيه الحماية ، وأشار إلى أن العمانيين الذين حصلوا على الحماية والأعلام الفرنسية ، ظلوا يزورون المستعمرات الفرنسية منذ أربعين سنة ، وأن بعضهم اختار العيش هناك ، وأن ما حصلوا عليه تمَّ بأسلوب سليم طبقاً لقوانين تلك المستعمرات ، والقوانين الصادرة من وزير الشؤون البحرية الفرنسي ، وليس لأحد حق الاعتراض على ذلك [٣] .

---

(١) **L/P & S/7/102,** Purport of Rough draft, dated 25 th Dhil Hijjah 1314 /28th May 1897.

(٢) **L/P & S/7/102,** Purport of Letter, dated the 15 th july 1897/ 14th Safar 1315, from Mon. ottavi, to His Highness the Sultan, Mascat .

(٣) **I bid .**

وعدَّد أوتافي جهوده التي قام بها من أجل منع استخدام أعلام دولته ذريعة للاتجار بالرقيق وقال : " ذهبت إلى صور لعامين متتاليين من أجل مراقبة السفن الفرنسية " وأضاف نائب القنصل الفرنسي : " الأمر الذي يكون مغايراً للعرف هو أن نأمر ضباطنا أن يغيروا قوانين حماية ومنح الأعلام وخاصة إلى أولئك الذين جاءوا أصلاً من صور ومن الباطنة ، وذلك لأنها قوانين تنطبق على الجميع " [1] وذكر أنه ليس بالإمكان منع من هم تحت الحماية الفرنسية من زيارة أي ميناء، بناء على أصلهم، أو منعهم من امتلاك العديد من السفن ، وبيَّن أوتافي أنه لم يطرأ زيادة على أعداد الذين يحملون الأعلام الفرنسية ، ولكنهم حصلوا على أعلام جديدة ، وأعرب عن استنكاره لوجود عقبات تواجه من يحملون الأعلام الفرنسية خلال رحلاتهم البحرية ومعاملاتهم التجارية وتمنى في ختام رسالته أن تبقى الصداقة دائمة بين السلطان والحكومة الفرنسية [2] .

وتواصلت الضغوط البريطانية على السلطان العماني حتى بعث برسالة احتجاج جديدة إلى أوتافي في ٢٧ جمادى الأولى من عام ١٣١٥هـ، ٢٥ أكتوبر ١٨٩٧م ، طلب فيها بعث احتجاجه الأول إلى الحكومة الفرنسية ؛ لأنها - حسب تقدير السلطان - فوق التدخل في شؤون الرعايا المحليين ، وذكر أنه بناءً على اتفاقية عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م فإن كل مواطن يعود إلى جنسيته الأصلية ، ولا يعني عدم الاحتجاج على إضفاء الحماية الفرنسية على الرعايا العمانيين منذ سنوات ، أو شراء بعض الممتلكات الثابتة ، أن هؤلاء الرعايا قد خرجوا عن تبعيتهم للسلطان ، وأشار السلطان العماني إلى أن حكومة الهند

---

(١) **I bid .**

(٢) **I bid .**

البريطانية رفعت حمايتها عن علي بن جمعة بعد مطالبتها بذلك ، بعد أن اقتنعت بأنه عماني المولد والجنسية [(١)] .

ورد أوتافي على السلطان بقوة ، بقوله : " ... إنه ليس من حق أي شخص أن يتدخل في شأن أولئك الذين هم تحت طائلة قوانيننا القضائية ، والتي هي في أيدي الضباط الفرنسيين فقط ، والذين يقومون بأنفسهم بممارسة سلطاتهم على تلك المراكب ، وعلى أولئك الذين على متنها طالما ظلوا تحت العلم الثلاثي اللون في بحر عمان والبحار الأخرى " [(٢)] . وذكر أوتافي أن الحماية الفرنسية ظلت مستمرة على أولئك الذين يرفعون الأعلام الفرنسية منذ عهود حكام عمان وزنجبار ، الذين لم يعترضوا على ذلك ، ولهذا فإنه من الاستحالة – على حد تعبير أوتافي – أن تتغير ، خاصة وأنه لم يظهر ما يؤثر على أواصر الصداقة القائمة بين الجانبين منذ زمن بعيد [(٣)] .

والواقع أن السلطان فيصل أخذ يتجاوب بسلبية كاملة مع ما تمليه عليه الحكومة البريطانية ، وبدأ يُعرِّض دولته للتهديدات الفرنسية ، فهو حينما بعث الاحتجاجات المتتالية إلى فرنسا طالباً منها عدم التدخل في شؤون بلاده الداخلية إنما كان يعمل على تنفيذ مطالب المسؤولين البريطانيين في المنطقة ، وهذا أمر كان يدركه المسؤولون الفرنسيون جيداً ، ولذلك لم يكونوا يأبهون به ،

---

(١) **L/P & S/7/102,** Puport of Letter From the Sultan of Mascat, to Mon. Ottavi Consul of France, dated the 27th jemadi 1 / 25th October 1897.

(٢) **L/P & S/7/102,** Purport of Letter From the Consul of France, to His Highness the Sultan, dated the 7 th Decemer 1897 / 1st Rajab 1314 .

(٣) **I bid .**

فاستمروا في سياستهم الرامية إلى نشر نفوذهم في عمان [١].

وبذلك أصبح السلطان العماني أُلعوبة بين المسؤولين البريطانيين والفرنسيين؛ وليس أدلَّ على ذلك من أن السلطان عندما أراد حصار ظفار بعد تمردها عليه بعث رسالة [٢] إلى نائب القنصل الفرنسي من أجل أن يبلغ أصحاب السفن الصورية ، التي ترفع الأعلام الفرنسية ، بأن لا يقتربوا من المنطقة المذكورة .

ويذكر أنه في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م حصلت حوالي ٣٨ سفينة عمانية على تصاريح رفع الأعلام الفرنسية من قنصلية فرنسا في زنجبار [٣] .

ومنذ عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م رأى المسؤولون البريطانيون في الخليج العربي أن أفضل وسيلة للتعامل مع مسألة الأعلام الفرنسية هي الاتصالات الهادئة مع الحكومة الفرنسية ، والتي يتم من خلالها إبلاغ فرنسا بأن هذه الأعلام تستخدم لحماية تجارة الرقيق ، تلك التجارة التي أعلنت الحكومة الفرنسية بطلانها ، وإذا أصرت الحكومة المذكورة على تبني آراء قنصلها في مسقط فيمكن حينئذ - كما اقترح المسؤولون البريطانيون في الخليج العربي - أن توجه الحكومات التي وقعت على اتفاقية بروكسل احتجاجاً قوياً إلى الحكومة الفرنسية ، خاصة وأن منح الأعلام الفرنسية للرعايا العمانيين يتعارض مع القانون الدولي ، ومع الإعلان البريطاني الفرنسي المشترك عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م [٤] .

---

[١] عائشة المسند ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٣٤-٣٣٥ .

[٢] **L/P & S/7/102,** Purprt of Letter From the Sultan , to the Consul For France, dated 4th Rajab 1314/15 th December 1897.

[٣] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٤٤ .

[٤] **L/p & S/7/102,** Letter From Lieutenant Colonel M. J. Meade, Offg. Political Persian Gulf, to the Secretary to the Government of Indi Foreign Department No. 4A, in the 22th january 1898.

وعلى الرغم من التجاوب الكبير الذي أبداه السلطان فيصل مع المطالب البريطانية ، وتوجيهه الاحتجاجات المتكررة إلى نائب القنصل الفرنسي ، إلا أن بعض السياسيين البريطانيين يرون أن السلطان لا يزال يسلك سلوكاً غير ودي تجاه حكومتهم ، ولعلهم يشيرون بذلك إلى استقبال السلطان للسفينة الحربية الفرنسية قابس (Gabes) في شهر رمضان من عام ١٣١٥هـ ، فبراير ١٨٩٨م، حيث بقيت في ميناء مسقط ما يقارب شهراً [١] ، وقدَّم الفرنسيون مدفع ميدان هدية للسلطان، وعقد السلطان اجتماعاً مع قائد السفينة الفرنسية بحضور أوتافي، وأهدى السلطان سيفاً مذهباً قديماً إلى قائد السفينة ، وقدَّم هدية أخرى لنائب القنصل الفرنسي[٢].

وكانت السفن الفرنسية التي تزور مسقط تُعرِّج على صور بعد ذلك ؛ باعتبارها المركز التجاري الثاني في عمان بعد مسقط . ومن هنا كان ضباط السفن الفرنسية يقرون حقيقة أن السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية تسهم في خدمة مصالح فرنسا التجارية ، من خلال ترددها على المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي ، ولهذا فهم يُوصُونَ ، حكومتهم بالعمل على تنمية هذا النشاط التجاري من خلال الدفاع بكل حزم وجدية عن السفن المفرنسة [٣] .

ومهما يكن الأمر فإنه يمكن القول إن استيراد الرقيق عن طريق السفن العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية لم يحظ باهتمام كبير من الجانب البريطاني ؛

---

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٥٢/٢ .

(٢) **Serv. His. Marine,** Lettre du Lieuenant de Vaisseau Pinel, Commandant Le Gabes, au Ministre de La Marine, En mer. Le 12 mars 1898, BB4 11311, doc. N34.

(٣) **Ibid .**

بعد أن قبضت السفينة الحربية البريطانية سفنكس على سفينتين ترفعان الأعلام الفرنسية ، وعلى متنها أرقاء في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م ، نظراً لما تسبب به ذلك من تأزم العلاقة بين فرنسا وبريطانيا ، هذا إضافة إلى ازدياد المنافسة بين الدولتين في شرق أفريقية ، ونتج عن ذلك أن توقفت الرقابة على تجارة الرقيق حتى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م [١] .

وفي شهر جمادى الآخرة من عام ١٣١٧هـ ، اكتوبر عام ١٨٩٩م تم تعيين برسي كوكس (P. Cox) [٢] قنصلاً ووكيلاً لبريطانيا في مسقط ، ومنذ وصوله إلى هناك بدأ تكوين علاقات شخصية وطيدة مع السلطان فيصل [٣] ، وعمل على تبصير السلطان العماني بخطورة مسألة الأعلام الفرنسية ، حيث إن رفع هذه الأعلام على سفن الرعايا العمانيين يعني خروج صور عن قبضة السلطان إلى غير رجعة [٤] . وحينما اشتدت الأزمة بين السلطان العماني وبريطانيا بسبب منح السلطان فرنسا محطة للفحم في بندر جصة [٥] وجَّهت الحكومة

---

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٣٦١٤/٦ .

(٢) كان كوكس في الرابعة والثلاثين من عمره حين عُيِّن قنصلاً وممثلاً لبريطانيا في مسقط ، وكان يعمل قبل ذلك ضابطاً في الجيش البريطاني ، يصفه أحد الباحثين بأنه ترك أثراً واضحاً في الخليج العربي بصورة لم يسبقه إليها سياسي بريطاني آخر ، وحققت الحكومة البريطانية على يديه نصراً دبلوماسياً على فرنسا . انظر : جمال قاسم ، دارسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص٣٦٨-٣٦٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٦٩ .

(٤) عبدالعزيز عبدالغني ، السلام البريطاني ، ص٤٧ .

(٥) بندر جصة : قرية صغيرة عبارة عن ميناء ، تبعد عن مسقط حوالي ستة أميال من جهة الجنوب .انظر: مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧٦ .

ومن الجدير بالذكر هنا أن السلطان فيصل وقَّع في عام ١٣١٥هـ/١٨٩٨م عقد إيجار مع الفرنسيين ، يخولهم حق استخدام هذا المرفأ لشحن السفن بالفحم الحجري ، واعتبر البريطانيون ذلك مخالف لمعاهدة الحماية التي عقدوها مع السلطان عام ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م ، كما اعتبروه تهديداً لهم ، ولهذا توعَّد المسؤولون البريطانيون باستخدام القوة ضد السلطان ، إن لم يبطل هذا العقد ، فاضطر السلطان إلى =

البريطانية إنذاراً إلى السلطان في عام ١٣١٧هـ /١٨٩٩م نصحته من خلاله أن يأمر رعاياه باستخدام علم مميز لهم ، وأن يبين لهم أن استعمال علم دولة أجنبية وخضوعهم لحمايتها ، أمران يُخلان باستقلال البلاد ، وقد رفض السلطان ذلك في بداية الأمر ، ولكنه لم يلبث أن طلب من حاملي الأعلام الفرنسية في صور تسليم أعلامهم ، وأبلغ في الوقت نفسه نائب القنصل الفرنسي عدم اعترافه بحق الفرنسيين في ممارسة تشريعاتهم على رعاياه داخل بلاده ؛ لأن ذلك يعتبر خرقاً لبيان عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م ، وأنه في المستقبل لن يعترف بهذه الحماية على أحد من رعاياه ، إلا أن ذلك لم يؤد إلى نتيجة تذكر [١] .

ويبدو أن السلطان أراد من خلال ذلك تخفيف حدة الغضب الذي بدأ على المسؤولين البريطانيين في المنطقة ، بسبب مسألة بندر جصة ، ونتج عن ذلك أن اشتكت الحكومة الفرنسية من أن القنصل والممثل البريطاني في مسقط طلب من السلطان أن يجبر رعاياه على عدم استخدام الأعلام الفرنسية، واعداً إياه بمساعدة سفينة حربية بريطانية ، هذا إلى جانب تشكيكه في قيمة الأعلام الفرنسية . ويشير لوريمر أن هذه الشكوى استندت إلى معلومات غير صحيحة [٢] .

ومنذ عام ١٣١٨هـ / ١٩٠٠ م هدأت حدة التذمرات الفرنسية من

=

إلغائه . انظر :

Serv. Hist. Marine, Le Capitaine de Vaisseau Kiesel, Commandant Le Division Navale, de L,ocean Indien, au Ministre de La Marine, Le 24 November 1900, BB4 1331, doc. N 11115.

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٥٣-٨٥٨ .

شركة الزيت العربية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٥ .

[١] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٦٠ .

[٢] المصدر نفسه ، ٢/٨٦١ .

التدخل البريطاني في الشؤون العمانية ، ويعود ذلك إلى أن تيوفايل دلكاسي (Theophile Delcasse) ، الذي حلَّ محل هانوتو وزيراً للشؤون الخارجية في فرنسا عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م ، اتبع سياسة ترمى في المقام الأول إلى تأمين سلامة فرنسا في القارة الأوروبية ، عن طريق مجابهة القوة الألمانية المتنامية ، وذلك من خلال تقوية أواصر العلاقة مع بريطانيا حتى ولو كان على حساب روسيا [١] . ولهذا بادر دلكاسي إلى تخفيف حِدَّة التوتر بين فرنسا وبريطانيا . ولكن ذلك لا يعني التخلي عن مقاومة الهيمنة البريطانية في عمان ومنطقة الخليج العربي بشكل عام .

ويتهم البريطانيون أوتافي ، الذي وصل إلى درجة قنصل في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م ، بأنه حاول في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠ م فرض الحماية الفرنسية على صور ، باعتبارها المركز الرئيس لتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي [٢] ، والتي يعتقد الفرنسيون أنهم ربما يتمكنون من مقاومة النفوذ البريطاني من خلال فرض الحماية عليها .

وكانت تلك المحاولة من أوتافي كفيلة بإثارة غضب كوكس ، الذي صحب السلطان في زيارته لصور على متن السفينة الحربية سفنكس ، في شهر صفر من عام ١٣١٨هـ ، يونيو ١٩٠٠م ، حيث التقى السلطان هناك بعدد من حملة الأعلام الفرنسية ، الذين تعهدوا له بإعادة تلك الأعلام إلى الجهات التي سلمتهم إياها ، وذلك بعد أن أعلن السلطان عدم اعترافه بسيادة أي دولة أجنبية على ميناء صور، إلا أن كثيراً من أولئك المتعهدين لم يفوا بما تعهدوا به

---

[١] مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٥ .

[٢] جمال قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص٣٧٢ .

للسلطان [1] .

و لم تلبث الحكومة الفرنسية أن أبلغت الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها في لندن بأنها لن تصدر تصاريح جديدة للسفن في المستقبل ، كما سيتم تشكيل لجنة لإعادة النظر في التصاريح الموجودة ، من أجل إلغاء ما صدر منها دون مبرر قوي، ولهذا أرسلت البحرية الفرنسية السفينة دروم (Drome) من أجل التحري عن تجارة الرقيق التي تمارس تحت الأعلام الفرنسية [2] .

و لم يشهد عام ١٣١٩هـ/١٩٠١م نشاطاً فرنسياً مهماً في الخليج العربي[3]، إلا أن السفينة الحربية الفرنسية لانفرنيت (Linfernet) قامت بعمليات تفتيش للسفن العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية ، وكتب قائد السفينة إلى وزير البحرية الفرنسي يقول : " وقد سمح تفتيش السفن المفرنسة من التأكد من أنها في وضع قانوني ، وأنها لا تمارس تجارة الرقيق إذ إن الغالب أن تجري هذه المتاجرة في البحر الأحمر " [4] . واتهم المسؤولون الفرنسيون في منطقة الخليج السلطات البريطانية بأنها وراء التعهد الذي انتزعه السلطان من حاملي الأعلام الفرنسية ، وقد رفع القنصل الفرنسي ونائبه مذكرة بهذا الشأن إلى حكومتهما ، وذكرا فيها أيضاً أن اتهام السفن العمانية المفرنسة بالمتاجرة بالرقيق إنما هو اتهام

---

[1] عبدالعزيز عبدالغني ، السلام البريطاني ، ص٤٧-٤٨ .
لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٦١/٢ .

[2] المصدر نفسه ، ٨٦٢/٢ .

[3] عبدالعزيز عبدالغني ، السلام البريطاني ، ص٥٠ .

[4] **Serv. Hist. Marine,** Le Capitaine de Fregate D Hespel, Commandant Le Croiseur L,infernet, au Ministre de La Marine, Colombo, Le 31 mai 1901, BB4 1338, doc. n 2568.

باطل لايقوم على دليل [١] .

وفي شهر ذي الحجة من عام ١٣١٩هـ ، مارس ١٩٠٢م قام القنصل الفرنسي في مسقط بزيارة إلى السلطان فيصل ، وأخبره عن عزمه على زيارة صور ، وأنه سوف يُبلِّغ حاملي الأعلام الفرنسية بسيادة السلطان على أراضيه ، وعند إبلاغ القنصل البريطاني في مسقط بذلك كتب إلى حكومة الهند البريطانية، واقترح أن يقوم بزيارة إلى صور لمراقبة التطورات عن كثب [٢] ، إلا أن حكومة الهند أبلغت قنصلها في مسقط بأنها لا تحبذ ذلك لأن مثل هذا العمل قد يثير غضب الحكومة الفرنسية ، في وقت أصبحت فيه على وشك أن تُلغي أو تقلِّل من تدخلها في المنطقة [٣] .

وفي الشهر نفسه ذكر نائب القنصل الفرنسي في مسقط في رسالة بعثها إلى القنصل البريطاني هناك أن حكومته ليس لها نية في إخضاع الرعايا العمانيين للحماية الفرنسية ، وأن هذا لم يكن موضع نقاش في يوم من الأيام ، وما يضطلعون به من دور في عمان لايعدو أن يكون تنفيذاً لما جاء في اتفاقية بروكسل [٤] ، لاسيما حق المراقبة والتفتيش على المراكب التي تحمل العلم الفرنسي [٥] .

---

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٨٦٣/٢ .

(٢) **L/p & S/7/149,** Telegram From The Political Agent Maskat, to the Foreign Secretary, Calcutta, in the 4th march 1902.

(٣) **L/p & S/7/149,** Telegram From the Foreign Secretary, Culcutta, to the Political Agent, Maskat, in the 5 th March 1902 .

(٤) للاستزادة : حول بنود هذه الاتفاقية انظر ملحق الوثائق ، ملحق رقم (١١) .

(٥) **L/P & S/7/149,** Lettre de M. Laronce Vice - Consul de France A Mascate, A. M. Le Capition Cox Consui Angleterre A, Mascate, Mascat Le 5 mars 1902
(هذه الوثيقة مترجمة من الفرنسية) .

وطالب القنصل البريطاني في مسقط بأن يقوم المسؤولون الفرنسيون في عمان بتفتيش المراكب الصورية ، التي ترفع الأعلام الفرنسية في المياه الإقليمية لمسقط ، تحت نظر السلطان العماني بدلاً من ذهاب السلطان إلى صور ، لأن المراكب المفرنسة التي تتاجر بالرقيق ستعمل حينئذٍ على تفريغ حمولاتها من الأرقاء عند رأس الحد أو في الأشخرة [1] (AL ashkarah) ، وبعد القيام بتنظيف هذه المراكب ، وكتابة تقارير تفيد بعدم متاجرتها بالرقيق ، يكتب القنصل الفرنسي بدوره تقريراً مرضياً إلى المكتب الدولي في زنجبار (Bureau International) ، وبالتالي استمرار تجارة الرقيق تحت الأعلام الفرنسية [2] .

إلا أن الحكومة الفرنسية أوعزت إلى سفيرها في لندن لينفي تهمة الاتجار بالرقيق ، والتي وجهت إلى المراكب الصورية حاملة الأعلام الفرنسية ، فاتصل السفير المذكور بوزير الخارجية البريطاني وأكد له براءة أصحاب هذه المراكب من المتاجرة بالرقيق ، وأن ذلك قد ثبت بعد تحريات طويلة ودقيقة ، وكرَّر السفير التزام حكومته بالوعد الذي قدمته في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م بعدم إصدار تراخيص جديدة . إلا أن المسؤولين البريطانيين يعتقدون أن الحكومة الفرنسية تقوم بتجديد التراخيص الموجودة ، ولهذا أعادوا مطالبتهم للحكومة

---

[1] الأشخرة : تقع في المنطقة الشرقية من عمان ، إلى الجنوب من رأس الحد ، وهي قرية صغيرة على البحر، ويذكر مايلز أن سكانها في تلك الفترة يُقدِّرون بألف نسمة ، ومعظمهم من الجعافرة من بني بو علي ، ويشير إلى أنهم يملكون ثلاثين مركباً من طراز البدن . انظر :
مايلز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩١-٣٩٢ .

[2] **L/p & S/7/149,** Letter From Major P. Z. Cox, His Britannic Majesty,s Consul and Political Agent at Mascat, to the Secretary to the Governmen of India in the Foreign Department, No. 126, Mascat in the 8th March 1902.

الفرنسية بأن تبلغ السلطان العماني ، والقنصل البريطاني في مسقط بأسماء أصحاب السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية ، وبناءً على ما سبق يمكن القول إن مسألة الأعلام الفرنسية كانت تتجه نحو التسوية النهائية ، حيث بدأت فرنسا بالتخلي عن سياستها تلك [١] .

وحينما استولى حاكم موزمبيق البرتغالي على عدد من السفن العمانية التي كانت تقوم بشراء الرقيق من قبائل موزمبيق في عام ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م ، استغلت حكومة الهند تلك المناسبة ، واقترحت على الحكومة البريطانية في لندن إعادة طلب قائمة بأسماء أصحاب المراكب العمانية والذين يحملون أعلاماً فرنسية كما اقترح كوكس القنصل والممثل البريطاني في مسقط تعيين ممثل لبريطانيا في صور ، إلا أن هذا الطلب لم يلق قبولاً لدى حكومة الهند ، لأن الحكومة البريطانية تأمل في الوصول إلى حل مرض مع الحكومة الفرنسية [٢] .

إلا أنه في ربيع عام ١٣٢١هـ/١٩٠٣م دخلت مسألة الأعلام الفرنسية في عمان منعطفاً خطيراً بسبب حادثتين ، الأولى : أن سفينة عمانية تدعى خضرة (Khazrah) ترفع العلم الفرنسي ويملكها رجل يدعى مبارك بن حامد الرازقي كانت راسية في ميناء صور ، وعندما أرادت تلك السفينة مغادرة الميناء تمَّ رفع العلم الفرنسي استعداداً للإبحار إلى بومباي ، وفي هذه الأثناء أمر رجال عبدالله بن سالم ، شيخ قبيلة بني بوعلي ، طاقم السفينة ألا يرفعوا العلم ، ثم أطلق هؤلاء النار على العلم بأمر من عبدالله بن سالم حتى تمزق ، وحينما حاولت

---

[١] لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٦٤ .

[٢] **L/P & S/7/149** , Letter From Government of india, Foreign Department " Secret " , to the lord George F. Hamilton, His Majesty,s Secretary Of Stata of India , No. 184, Simla in the 9th October 1902 .

الإبحار أعادوها قسراً إلى الميناء [١] ، وهذا ما جعل صاحب السفينة يذهب إلى مسقط ؛ ليعرض أمره على دور فيل (Dorville) نائب القنصل الفرنسي في مسقط ، الذي كتب رسالة إلى السلطان طالبه فيها بمعاقبة عبدالله ابن سالم [٢]، وردَّ عليه السلطان في اليوم نفسه برسالة قوية قال فيها: " ... ولا يخفى عليكم أن أراضي صور وخلجانها هي جزء من أراضينا ومياهنا الإقليمية ، ومن المستحيل أن أعترف بأن للعلم الفرنسي الحق داخلها ... إن قبائل عمان قبائل مضطربة وتتقاتل دائماً فيما بينها ، فكيف إذن أسمح للعلم الفرنسي بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلادي والتي لا تخصُّ أحداً غيري ... " [٣] ، وساند كوكس السلطان في موقفه ذلك ، واعترض على موقف نائب القنصل الفرنسي ، واعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية للسلطان ، وذلك مناقض للإعلان البريطاني الفرنسي المشترك عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م [٤].

إلا أن نائب القنصل الفرنسي طالب السلطان بدفع مبلغ ١٥٠٠ دولاراً

---

(١) **L/p & S/7/155,** Translated Purport of anews Letter of in Formatiom From the Confidential Agent at Sur the Political Agent at Maskat, (sub- enclosure 1 to enclosure No.12) in the 27th march 1903 ,
SERV. His. Marine, Lettre du consul de France A Mascate au ministre des Affaires Etrangere Mascat, Le 8 avril 1903, BB4 1669, doc. n 23 .

(٢) **L/P & S/7/155,** Translated of an Arabic Letter addressed to the Sultan of Maskat by Mons. C, Dorville Vice - Consul For France at Maskat, (Sub - enclosure 2 to enclosure No. 12 .) in the 6th April 1903 .

(٣) **L/P & S/7/155,** Translated of a Letter From the Sultan of Maskat to the French Vice - Consul at Maskat, (Sub - enclosure 3 to enclosure No 12.) in the 6 th April 1903 .

(٤) **L/P & S/7/155,** Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E. Consul and Political Agent at Maskat, to Mons. C. Dorville, Vice- Consul For France at Maskat, No. 124 in the 8 th April 1903.

تعويضاً عن تأخير سفينة مبارك الرازقي، وهـو أمر طالب بـه صاحب السفينة أيضاً، أما فيما يتعلق بتمزيق العلم الفرنسي فقد رفع إلى الحكومة الفرنسية لإبداء الرأي حيال ذلك [١] .

أما الحادثة الثانية فهي قيام خمسة من العمانيين ، كانوا قادمين على متن باخرة بريطانية كانت تحمل البريد من بومباي إلى مسقط بخرق إجراءات الحجر الصحي (الكرنتينة) ، والهروب عبر أحد المراكب الأهلية إلى صور ، فطلب السلطان المشورة من القنصلية البريطانية ، فأمر القنصل البريطاني بملاحقة الهاربين، و لم يستطع هؤلاء الابتعاد كثيراً عن مسقط بسبب هدوء الرياح ؛ لذلك استطاع أحد الزوارق البريطانية القبض عليهم ، وإعادتهم إلى مسقط ، وعند التحقيق معهم ادعى ثلاثة منهم أنهم رعايا فرنسيون ، ولكن السلطان أمر بسجن كل منهم ثلاثة أشهر [٢] ، الأمر الذي دعا نائب القنصل الفرنسي إلى أن يبعث باحتجاج إلى السلطان ، وطلب منه الإفراج فوراً عن الرعايا الفرنسيين [٣]، إلا أن السلطان العماني رفض ذلك بشدة و لم يخضع لنائب القنصل الفرنسي ، وعامل هؤلاء العمانيين باعتبارهم من رعاياه [٤] ، وهكذا وقفت الحكومة البريطانية إلى جانب السلطان بل أرسلت السفينة الحربية نايـاد (Naiad) إلى مسقط لتنضم إلى السفينة بيرسس (Persaus) لمساندة

---

(١) **L/P & S/7/155,** Translation of aletter addressed to the Sultan of Mascat by the French Vice - Consul , "enclosure No14" in the 11th April 1903.

(٢) **L/P & S/7/155,** Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E. Consul and Political Agent at Mascat, to the Secretary to the Government of India in the Foreign Department No. 133, Mascat in the 11th April 1903.

(٣) **L/P & S/7/155,** Letter From Mons C. Dorville, Vice- Consul For France at Maskat,to the Sultion of Mascat "enclosure No14" in the 11 th April 1903.

(٤) **L/P & S/7/155,** Translation of aLetter addressed by the Sultan, to the French Consul at Mascat " Enclosure No14" in the 12th April 1903.

السلطان إذا ما تعرض لتهديدات فرنسية [1] .

أما الحكومة الفرنسية فقد أرسلت إلى مسقط السفينة الحربية لانفرنيت (Linfernet) ، وفي الوقت الذي تشير فيه الوثائق البريطانية [2] إلى أن قائد السفينة الفرنسية المذكورة وجّه تهديدات خطيرة إلى السلطان ، فإن الوثائق الفرنسية [3] تذكر أن ذلك القائد وضباط السفينة الآخرين لقوا قبولاً حسناً لدى السلطان العماني ، وتورد الوثائق البريطانية المشار إليها آنفاً تفاصيل كثيرة ، حول المناقشات التي دارت بين قائد السفينة الحربية الفرنسية والسلطان العماني ، ولكن تلك المناقشات لم تؤد إلى خضوع السلطان لإرادة الفرنسيين ، وذلك بإطلاق سراح الرعايا العمانيين الثلاثة ، الذين تَدَّعي فرنسا حمايتها لهم ، نظراً لثقته بوقوف الحكومة البريطانية إلى جانبه [4] ، وهكذا وصلت الأزمة بين فرنسا وبريطانيا إلى ذروتها بسبب منح فرنسا أعلامها للرعايا العمانيين .

وفي هذه الأثناء قدّم السفير الفرنسي في لندن طلباً عاجلاً إلى الحكومة البريطانية لإطلاق سراح المساجين الخمسة في عمان ، وبذلك انتقلت الأزمة إلى الحكومتين الفرنسية والبريطانية مباشرة ، وتوقفت المناقشات حول هذه المسألة في عمان ، وردّت الحكومة البريطانية على الطلب الفرنسي بتقديم اقتراح يقضي

---

(1) **L/P & s/7/155,** Telegram From the Naval Commander -in- Chif , East Indian Station, Troncomallee, to the Foreign Secretary , " Enclosure No. 20" Simla, in the 2nd may 1903.

(2) **L/P & S/7/155,** Telegram From the Foreign Secretary, to Rear - Admiral, East Indias, Trincomalee, No. 979 E Simla, in the 14 th may 1903;
L/p & S/7/149,Telegram, From the Political Agent Mascat, to the Foreign Secretary, "enclosure No. 29" Simla, in the 15th may 1903 .

(3) **Serv. Hist. Marine,** Lettre du Capitaine de Fregate D, Hespel, Commandant Le croiseur L,inFernt, au Ministre de La Marine, Suez., Le 6 avril 1903, B.B. 4 1669, Doc. N83.

(4) **L/p & S/7/149,** Telegram, From the Political Agent Mascat, to the Foreign Secretary, "Enclosure No. 28" Simla, in the 14th may 1903 .

برفع مسألة الأعلام الفرنسية إلى محكمة لاهاي [١] (Tribunal of the Hague) ، فإذا ما قبلت الحكومة الفرنسية بذلك فإن الحكومة البريطانية سوف تنصح السلطان بإطلاق سراح السجناء ، فَقَبِلَ السفير الفرنسي في لندن بتعهد يقدمه السلطان يلتزم فيه بالإفراج عن السجناء بمجرد عرض هذه المسألة على محكمة لاهاي ، إلا أنه طلب مهلة حتى يتسنى له عرض الأمر على دلكاسي وزير الشؤون الخارجية الفرنسي [٢] . وعلى أي حال فقد وافقت الحكومة الفرنسية على ذلك الاقتراح ، وبالتالي بعث كوكس برسالة إلى السلطان فيصل ينصحه فيها بالإفراج عن السجناء الصوريين بعد أن قبلت الحكومة الفرنسية بعرض المسألة على محكمة لاهاي [٣] ، فوافق السلطان العماني على ذلك ، وكتب إلى القنصل الفرنسي في مسقط رسالة أعرب فيها عن سروره بعرض هذا النزاع على تلك المحكمة ، وأخبره بإطلاق سراح السجناء الصوريين [٤] ، لأن مسألة الأعلام الفرنسية أصبحت في طريقها للتسوية .

---

(١) محكمة لاهاي : ظهرت هذه المحكمة بعد أن عُقد مؤتمر دولي في مدينة لاهاي الهولندية في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م ، ونتج عن الاتفاقية المعروفة باتفاقية لاهاي الأولى تكوين هيئة دائمة للتحكيم ، عرفت أولاً بمحكمة التحكيم الدولية ،وهي التي طُوِّرت فيما بعد باسم محكمة العدل الدولية ، وتهدف إلى تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية . انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ٢/١٣٠١-١٣٠٢ .

(٢) **L/P & S/7/155,** Telegram From the Foreign Secretary, to the Major P. Z. Cox C. I. E. Consul and Political Agent Mascat, No. 1057 E, in the 22nd may 1903 .

(٣) **L/P & S/7/155,** Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E. Consul and Political Agent at Mascat, to Saiyid Feysal -Bin- Turki, Sultan of Mascat, No. 234, in the 28th May 1903.

انظر : ملحق الوثائق ، ملحق رقم (٢٨) .

(٤) **L/P & S/7/155,** Translation of aLetter addressed by the Sultan to the French Consul , “enclosure No48 ”, in 1st Robi ul Awal CorresPonding to 28th May 1903 .

وفي شهر شعبان من عام ١٣٢٢هـ ، اكتوبر ١٩٠٤م تم توقيع اتفاقية بين وزير الخارجية البريطاني ممثلاً لحكومته ، وبين السفير الفرنسي في لندن ممثلاً لحكومة بلاده ، تقضي بإحالة القضية إلى المحكمة الدولية في لاهاي ، وحُددت المسائل التي يجب تسوية الخلاف حولها ، وعيَّنت الدولتان مندوبين لهما في هذه المحكمة [(١)] ، ثم عرضت الدولتان مذكرة تتعلق بالقوارب العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية على هيئة التحكيم ، وحاولت كل دولة أن تدعم موقفها بالأدلة والمواثيق الدولية حتى تتمكن من كسب القضية لصالحها [(٢)] .

وليس من المهم هنا الإحاطة بسائر الحجج التي تقدمت بها كل من فرنسا وبريطانيا ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن الأخيرة ادعت أن منع تجارة الرقيق سيكون مستحيلاً طالما أن الحكومة الفرنسية تمنح أعلامها لأصحاب السفن العمانية ، ودعَّمت ذلك بعدد من الأدلة ، التي تؤكد مشاركة أصحاب السفن المفرنسة بالمتاجرة بالرقيق بشكل فاعل [(٣)] .

وردَّت الحكومة الفرنسية على هذا الاتهام بالقول : " تفخر فرنسا بأنها كانت من أوائل الدول التي رفضت هذه التجارة المشبوهة ، المشينة للكرامة الدولية .... كما أن لفرنسا الشرف أيضاً في أنها كانت الأولى التي منعت تجارة الرقيق داخل مستعمراتها ، وأعلنت بأنها ستسخر كل إمكاناتها لمنع هذه التجارة في بقية أنحاء العالم ... ، والجميع يعرف الهمَّة التي واصلت بها فرنسا عملها الحضاري ، ومن جانب آخر لا ننسى أن المكتب البحري الدولي في

---

(١) لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٦٦-٨٦٧ .

(٢) Tribunal D, Arbbitrge Constitue ...,op. cit , Le 13 Octobre 1904.

(٣) **Ibid .** , p.55 .

زنجبار ، والذي تم إنشاؤه طبقاً لقرار بروكسل ، قد سجل في مرات عديدة أعمال متاجرة بالرقيق ، قامت بها قوارب يمتلكها عرب تحت الحماية الإنجليزية، أما فيما يتعلق بعمان فإن رغبة فرنسا في التعاون لمنع تجارة الرقيق كانت واضحة بصورة مستمرة من خلال أفعالها " [1] . وأكدت فرنسا أنها تقوم بالتحقيق في كل مرة يتهم فيها أصحاب القوارب المفرنسة بالاتجار بالرقيق وأن نتائج هذه التحقيقات تكون في كثير من الأحايين في مصلحة هؤلاء المتهمين[2] .

وعلى أي حال فقد صدر الحكم في مسألة منح الأعلام الفرنسية للرعايا العمانيين في ٨ جمادى الآخرة من عام ١٣٢٣هـ ، ٨ أغسطس ١٩٠٥م وذلك بعد دراسة الحجج المقدمة من بريطانيا وفرنسا ، وكان أبرز ما جاء فيه ما يلي :

١ - يستمر أصحاب السفن العمانية الذين يرفعون الأعلام الفرنسية بالتمتع بحماية هذه الدولة ، طالما أنهم حصلوا على تلك الأعلام قبل ١ جمادى الآخرة من عام ١٣٠٩هـ ، ٢ يناير ١٨٩٢م ، وهو اليوم الذي صُودِق فيه على قرارات مؤتمر بروكسل ، ولا يحدُّ من استعمال العلم الفرنسي إلا التشريعات الفرنسية ، أما الذين يثبت أنهم حصلوا على الأعلام الفرنسية بعد ذلك التاريخ ؛ فليس لهم الحق في التمتع بالحماية الفرنسية .

٢ - يتمتع أصحاب السفن الذين خولت لهم الحكومة الفرنسية رفع العلم الفرنسي ، بحق رفعه والاستفادة من مزاياه ، طالما قامت فرنسا بتجديدة .

---

(١) **Ibid .**, p.60 .

(٢) **Ibid .**, p.61.

٣ – يمنع نقل العلم الفرنسي من شخص إلى آخر ، ومن سفينة إلى أخرى.

٤ – للسفن العمانية التي ترفع الأعلام الفرنسية قبل ١ جمادى الآخرة من عام ١٣٠٩هـ ، ٢ يناير ١٨٩٢م التمتع بالحماية المنصوص عليها بالمعاهدة العمانية الفرنسية عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م ، وللسلطان العماني الحق في تطبيق أحكامه القضائية في مياهه الإقليمية على رعاياه حتى ولو كانوا يرفعون الأعلام الفرنسية [١] .

ذلك هو أبرز ما جاء في أحكام محكمة لاهاي . والواقع أن هذه الأحكام جاءت في مجملها لصالح الحكومة البريطانية ، لاسيما ما يتعلق بعدم نقل تراخيص رفع الأعلام من شخص لآخر ، ولهذا فإن النفوذ الفرنسي أخذ يضعف بعد عام ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م ، وقُدِّر له أن يختفي بعد سنوات قليلة ؛ حيث اتفقت الحكومتان على أن يقوم قنصل كل منهما في مسقط بوضع قائمة بالسفن التي ترفع العلم الفرنسي ، ووضعت هذه القائمة في عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م ، واشتملت على ثلاث وعشرين سفينة فقط، وفي عام ١٣٣٥هـ/١٩١٧م بقي من هذه السفن اثنتا عشرة سفينة عمانية ترفع العلم الفرنسي[٢] . وبذلك بدأ النفوذ الفرنسي ينحسر من منطقة الخليج العربي بشكل عام .

أما بريطانيا فقد أتاحت لها هذه الأحكام الحدَّ بشكل فعلي من تجارة الرقيق بين شرق أفريقية ، وساحل مكران ، وبلوشستان ، وسواحل الهند الغربية من

---

[١] **I. O. R.** , Report on the Administration in the Persian Gulf , For the year 1905 -1906, p.p. 70-71 .

عبدالعزيز عبدالغني ، السلام البريطاني ، ص٥٤ .

لوريمر ، مصدر سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ٢/٨٦٨-٨٦٩ .

[٢] جمال قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ص٣٧٦ .

جهة، وبين عمان خاصة ومنطقة الخليج العربي عامة من جهة أخرى .

وتؤكد تقارير المقيمية البريطانية في بوشهر ذلك ، حيث لم تعثر دوريات الأسطول البريطاني في عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م على مراكب عمانية تتاجر بالرقيق[1]، وما وجد بعد ذلك فلا يعدو عن كونه حالات نادرة تمارس بشكل سري، الأمر الذي يصعب من خلاله الوصول إلى دراسة دقيقة حول هذه التجارة .

وهكذا تحدثت الحكومة البريطانية في محكمة لاهاي دفاعاً عن السلطان في الظاهر ، إلا أنه في الواقع حماية لمصالحها في عمان من المنافسة الفرنسية ، وأصبح السلطان العماني فيصل بن تركي بعد ذلك تحت الهيمنية البريطانية الكاملة .

---

(1) **I. O. R.** , Report on the Administration in the Persian Gulf , For the year 1906 1907, p61 .

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة فصول هذه الدراسة التي تناولت : (**تجارة الرقيق في سلطنة عمان وموقف بريطانيا تجاهها ١٢٣٧-١٣٢٣هـ /١٨٢٢-١٩٠٥م**)، فإن الباحث سيقوم هنا باستعراض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها ، ذلك أن كثيراً منها مبثوث في ثنايا كل فصل من فصول هذه الدراسة ، وهذه النتائج جاءت - بحمد الله - معبرة عن الأهداف المحددة لهذا الموضوع .

وبناء على ما سبق مناقشته والإشارة إليه في فصول هذه الدراسة ، التي اعتمد الباحث فيها على وثائق عربية ، وانجليزية ، وفرنسية ، ومصادر أولية مهمة ، وعدد من المراجع العربية والأجنبية ، فإنه يمكن إيجاز النتائج على النحو التالي :

- أوضحت الدراسة أن الإسلام ظهر في وقت كان فيه الرق نظاماً عالمياً معترفاً به في سائر الأديان والمذاهب السابقة ، وله مصادر متعددة ، فعمل الإسلام على تضييق مصادر الرق ، فحرم الاسترقاق لمجرد الحرب ، وحرَّم الاسترقاق بسبب الفقر وعدم الوفاء بالدين ، ومنع الاسترقاق بسبب الإساءة إلى طبقة الأشراف والنبلاء ، وحرَّم الاسترقاق بسبب الوراثة في جنس معين ، إضافة إلى أنه فتح أبواباً واسعة للحرية فجعل كفارة بعض الذنوب عتق رقبة ، وتنوعت الوسائل التي يمكن للرقيق أن ينال حريته من خلالها ؛ لأن الإسلام اعتبر الرق حالة طارئة عن الإنسان ، فالأصل في الإنسان الحرية .

- وفيما يتعلق بالمعاملة فقد تبين أن الإسلام اعتبر أن العلاقة بين السيد ورقيقه إنما هي علاقة أخوة ومودة ، تقوم على مبدأ التكافل والتراحم ، ورفع الإسلام شأن الأرقاء حتى قرن معاملتهم والإحسان إليهم بالإحسان إلى الوالدين، وقرر الإسلام وجوب الرفق بالرقيق وترك ظلمه والإساءة إليه .

• تبين من خلال هذه الدراسة أن تكاثر الرقيق في المجتمعات الإسـلامية في فـترات تاريخيـة مختلفـة سـواء أكـان عـن طريـق الخطـف ، أم عـن طريـق شـراء المسلمين الذين لا يجـوز اسـترقاقهم أصـلاً أنـه إنحـراف عـن المنهـج الإسـلامي ، ولايجب أن ينسب إلى الإسلام ولا عامة المسلمين ، ذلك أنه من المسـلم بـه أنـه ليس كل ما يفعله المسلمون حجة على الإسلام ، فمثل هذه الأعمال لم تظهر في المجتمعات الإسلامية إلا بعد أن ابتعد المسلمون عن دينهم ، وهـذه المسـألة يجـب في كل الأحوال ألا تعد ظاهرة بارزة في التاريخ الإسلامي .

• وقفـت بريطانيـا إلى جـانب السـلطان سـعيد في صراعـه مـع خصومـه السياسيين لأنها رأت أنـه الحـاكم الـذي يمكـن أن يكـون حليفـاً لهـا في المنطقـة وبالتالي يسهل عليها الاستيلاء على منطقة الخليج العربـي وشـرق أفريقيـة تحـت ذرائع متعددة ، وهي في الوقت نفسه حرصت إلى إطالة النزاعـات المحليـة حتـى يُضعف الخصوم بعضهم بعضاً ، ويؤكد ذلك أنه على الرغم من وجود عدد مـن الزعماء الذين حاولوا كسـب ودَّ ورضـا الحكومـة البريطانيـة ، سـواء في عمـان خاصة أم في منطقة الخليج عامة ، فإنهم أخفقوا في كثير من الأحايين في كسـب ودَّ الحكومة البريطانية ورضاها . ومن نجح في ذلك فإنه لم يصل إلى المكانة الـتي وصل إليه السلطان سعيد لدى بريطانيا .

• لم تكن العلاقات الوثيقة الـتي كـانت قائمـة بـين السـلطان سـعيد وبـين بريطانيا قائمة على المصلحة المتبادلة بين دولتين متكافئتين ، بل كانت قائمة على المصلحة الشخصية للسلطان العماني ، الأمر الذي جعله يوافق على ما يمليه عليه المسؤولون البريطانيون في سبيل المحافظة على عرشه من المنـاوئين ، وبالتـالي فـإن ذلك أدى إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد العماني ، وإن لم يظهر ذلـك إلا بعـد وفاة السلطان سعيد .

• اتخذت الحكومة البريطانية من علاقاتها الوثيقة مع السلطان سعيد وسيلة فاعلة لطرد النفوذ الفرنسي لاسيما من منطقة شرق أفريقية ، وذلك في الربع الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي .

• كانت تجارة الرقيق تمثل مظهراً من مظاهر النشاط الاقتصادي الذي كان سائداً آنذاك في منطقتي شرق أفريقية والخليج العربي ، إلا أن هذه التجارة لم تكن إلا مجرد دعامة ثانوية من دعائم ذلك النشاط ، خلافاً لما تذكره المصادر الأجنبية والتي تتهم العرب والعمانيين بشكل خاص بأنهم أقاموا اقتصادهم على مكاسب تلك التجارة .

• خلصت الدارسة إلى أن تجارة الرقيق في أفريقية ظهرت في العصر الحديث عندما بدأت الدول الأوروبية بالاتجاه نحو الاستعمار ، وبناء على ذلك فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الاستعمار وتجارة الرقيق ، وهذا يؤكد أن ارتباط المسلمين بالقارة الأفريقية والذي يعود إلى مئات السنين لم يكن ذا طابع اقتصادي ، فلم تصل تجارة الرقيق في تلك القارة إلى ما وصلت إليه عند الدول الأوروبية في العصور الحديثة .

• تبين أن العمانيين والعرب بشكل عام كانوا يتمتعون باحترام معظم القبائل الأفريقية سواء على الساحل أو في داخل القارة ؛ ومن أهم أسباب ذلك أنهم لم يكونوا يستخدمون القوة في سبيل الحصول على الأرقاء ، كما يفعل الأوروبيون والقبائل الأفريقية بعضها مع بعض ، هذا إضافة إلى ما كانوا يتحلون به من معاملة حسنة لاسيما مع من هو تحت أيديهم ، وهذا ما جعل بعض القبائل الأفريقية ترضى بأن يتزعمها أحد التجار العرب المستوطنين في أفريقية .

• تعتبر كلوة وزنجبار أهم مراكز تجارة الرقيق في شرق أفريقيـة ، وتوجـد مراكز أخرى في بانجاني ، وممبسة ، ولامو ، ومقديشيو ، وقـد ازدهـرت بعض هذه الموانىء بعد ازدياد دوريات الأسطول البريطاني في المحيط الهندي ، ولم تكن الطرق البحرية التي تسلكها سفن الرقيق بين هذه الموانئ ومنطقة الخليج مستقرة، حيث لجأ تجار الرقيق العمانيون بشكل خاص إلى سلوك طرق جديدة حتى يتمكنوا من تضليل دوريات الأسطول البريطاني خاصة منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي .

• كشفت هـذه الدراسـة أن الهنـود قـاموا بـدور رئيس في تجارة الرقيـق فبالإضافة إلى اقتنائهم للأرقاء فإنهم هم الممولون الرئيسون للقوافـل العربيـة الـتي تجلب الرقيق من داخل القارة الأفريقية ، بل كان لهم مكانة مؤثـرة في الاقتصـاد العماني ، وذلك راجع إلى السياسة الاقتصادية التي سلكها السلطان سعيد والتي تستهدف جلب التجار الأجـانب إلى دولتـه ، إضافـة إلى تعيـين أحدهـم ملتزمـاً للجمارك ، وكذلك فعل أبناؤه من بعده ، ومن أهم العوامل التي مكنـت الهنـود من بلوغ هذه المكانة أن حكومة الهند البريطانية تعتـبرهم في كثير مـن الأحـايين من رعاياها ، ومن هذا المنطلق فـإن السـلطان سـعيد كـان يـأمل مـن وراء فتـح أبواب بلاده للهنود وتسهيل أعمالهم التجارية أن يكون هنـاك اتصـال دائـم بينـه وبين حكومة الهند البريطانية .

• أظهرت الدراسـة أن الهنـود في السـلطنة العمانيـة لم يكونـوا مـن كبـار التجار فحسب ، بل كانوا من صغار الرأسماليين والمرابين ، حيث قاموا بتوظيـف أموالهم في المشروعات التجارية الصغيرة ، وفي تمويـل القوافـل العربيـة إلى وسـط القارة الأفريقيـة ، وهـذا لا يتـم عـادة إلا عـن طريـق رهـن ممتلكـات العمـانيين العقارية ، حيث قُدرت الأموال الثابتة (غير المنقولة) التي بيد الهنود أو مرهونـة

لديهم بثلاثة أرباع ما يملكه العمانيون وذلك في عام ١٢٧٨هـ / ١٨٦١م على سبيل المثال .

• توثقت العلاقات التجارية بين السلطنة العمانية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من جهة أخرى بسبب الاتفاقيات التجارية التي عقدها السلطان سعيد مع هاتين الدولتين ، وكان للقنصل الأمريكي والممثل الفرنسي علاقات تجارية واسعة مع ملتزم الجمارك الهندوسي ، الذي لا يألو جهداً في سبيل تحصيل المصلحة له ولطائفته في شتى ضروب التجارة بما فيها تجارة الرقيق.

• وأوضحت الدراسة أن للجالية الهندية دوراً بارزاً في نوع جديد من تجارة الرقيق وهو المتاجرة بالفتيات الهنديات ، وقد ذكر هامرتون أن الرقيق كانوا يشحنون بانتظام على السفن من الهند إلى شرق أفريقية ، فينقلون على متن هذه السفن كخدم لأشخاص من ركاب السفينة ، ويتم إنزالهم في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية وفق هذا الاعتبار ، والضحية في هذه التجارة فتيات هنديات يافعات .

• حين النظر في الأعمال التي قام الأرقاء بها في السلطنة العمانية في فترة الدراسة تبين أنها لا تتعارض بشكل عام مع الدين الإسلامي ، لأن الغالبية العظمى من أعمالهم تأتي لتسهيل ظروف الحياة ، ولتوفير معيشة أرغد للسيد ومن يعول ، وعلى رأسهم الأرقاء أنفسهم ، ولذلك تنوعت الأعمال التي كانوا يقومون بها ، وهي أعمال لا تعني بالضرورة السيطرة والإجبار ، بل كان الأرقاء في السلطنة بشقيها الأفريقي والآسيوي يؤدون أعمالهم بقناعة واضحة ، و لم تشر التقارير التي يكتبها القناصل البريطانيون سواء في مسقط أو في زنجبار إلى أن هروب الأرقاء من أسيادهم العرب نتيجة لقسوة الأعمال التي يؤدونها ، بل إنه كثيراً ما يخصص السادة أياماً ليعمل بها الأرقاء لأنفسهم ، أو ليأخذوا

قسطاً من الراحة .

• أكدت الدراسة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين محاولات بريطانيا الأولى لقمع تجارة الرقيق في سلطنة عمان والتوسع الزراعي في السلطنة واستخدام الأرقاء للعمل في المزارع الجديدة ، خاصة مع وجود محاصيل زراعية جديدة شكلت فيما بعد مصدراً مهماً من مصادر الدخل في السلطنة .

• بينت الدراسة أن العمل في إنتاج التمور والعناية في مزارع النخيل من الأعمال المهمة التي كان يقوم بها الأرقاء في الجزء الأسيوي من السلطنة العمانية، أما في الجزء الأفريقي فإن العمل في مزارع القرنفل وقصب السكر من أهم مجالات عمل الأرقاء إضافة إلى العمل في البيوت والمتاجر ، والعمل في البحر لاستخراج اللؤلؤ وصيد الأسماك .

• ثبت من خلال هذه الدراسة أن معظم سكان شرق أفريقية يعتقدون أن معاملة العرب عامة للأرقاء لم تكن حسنة ، وذلك لأنهم تشبعوا بما يردده كثير من الساسة البريطانيين خلال سعيهم لمكافحة تجارة الرقيق بين منطقتي شرق أفريقية والخليج العربي ، ولم يقتصر هذا التشويه المتعمد على رجال السياسة بل شاركهم في ذلك جهات مشبوهة منها الجمعيات التنصيرية ، والرحالة الغربيون الذين جابوا هاتين المنطقتين .

• كشفت الدراسة أن معاملة العمانيين لأرقائهم في فترة البحث تميزت بالشفقة والرحمة حتى في أقسى الظروف التي تواجههم ، وقد أكد هذه الحقيقة كثير من الكتاب والدبلوماسيين الغربيين ، وتبين أن ما قد حصل في بعض الأحوال النادرة من أعمال تشق على الأرقاء فإن ذلك في الواقع بسبب الإجراءات التعسفية التي يقوم بها المسؤولون البريطانيون تحت ذريعة مكافحة

الاتجار بالرقيق .

• تبين من خلال الحديث عن حجم تجارة الرقيق في السلطنة العمانية خلال فترة الدراسة أن حجمها لم يكن ثابتاً بل كان عرضة للزيادة والنقصان تبعاً للسياسة البريطانية في هذا المجال ، إلا أنها كانت تتجه نحو الانحسار في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، ولهذا فلم تكن تجارة الرقيق تشكل مصدراً أولياً من مصادر الاقتصاد العماني كما يزعم عدد من الباحثين الغربيين .

• تقرر في هذه الدراسة أن فرنسا قامت بدور فعال في ممارسة تجارة الرقيق خلال فترة الدراسة ، لاسيما في الشطر الأفريقي من السلطنة العمانية ، وهذا مما حفز الحكومة البريطانية كي تمارس مزيداً من الضغوط على السلاطين العمانيين حتى يوقعوا معاهدات متعاقبة لمنع تجارة الرقيق ، والذي يتم من خلالها العمل على قمع الهيمنة الفرنسية على تلك المنطقة .

• حاول السلطان سعيد العمل على إيجاد نوع من التوازن في علاقاته الخارجية من خلال عقد معاهدات تجارية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، إلا أنه في نهاية المطاف وثق علاقاته مع الانجليز لأسباب متعددة .

• تأكد من خلال الحديث عن تجارة الرقيق الأوروبية أن المحطات التجارية التي أنشأها الانجليز على شواطىء غرب أفريقية أصبحت نواة لاستعمار تلك المناطق ، وبالتالي الاستفادة من هذه المحطات في بداية الأمر بالحصول على الأرقاء ، ولم تمض إلا مدة يسيرة حتى أصبحت مناطق نفوذ أوروبية .

• برهنت الدراسة أن القارة الأفريقية تعرضت لعملية تهجير واسعة شملت

العناصر القوية القادرة على العطاء ، وهذه العملية يمكن اعتبارها أكبر عملية تهجير في التاريخ الحديث ، إذ ترتب عليها تغيير جذري في توزيع الأجناس البشرية ، كان هدفها الأول والأخير تحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمعات الأوروبية .

• أوضحت الدراسة أن بريطانيا اتخذت من مكافحة تجارة الرقيق ذريعة لتحقيق عدد من المكاسب السياسية سواء أكانت هذه المكاسب عالمية أم إقليمية، فنجحت في إبعاد القوى المنافسة ، وأَمَّنَتْ خطوط مواصلاتها إلى الهند ، واستحوذت على سلطنة عمان من خلال سياسة عقد المعاهدات الخاصة بمنع تجارة الرقيق معها .

• تبين من خلال الحديث عن معاهدة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢٢م أنها فتحت أبواباً واسعة للتدخل في شؤون السلطنة العمانية سواء في القسم الأسيوي أو الأفريقي، وكشف عن حاجة السلطان سعيد إلى الدعم البريطاني ، كما تبين أن هذه المعاهدة لم تؤد إلى الحد من تجارة الرقيق ، ولذلك قامت الحكومة البريطانية بتضمين معاهدة عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بنوداً جديدة تخص هذه المسألة ، وأدى اختلاف وجهات النظر بين المسؤولين في حكومة بومباي وحكومة مورشيوس البريطانيتين حيال أسلوب تطبيق بنود معاهدة ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م إلى الكشف عن تخبط السياسة البريطانية تجاه تجارة الرقيق ، الأمر الذي يؤكد أن منع هذه التجارة لم يكن إلا وسيلة واهية للتدخل في شؤون السلطنة ؛ للسيطرة على مقدرتها والاستفادة من موقعها في محاربة النفوذ الفرنسي وإبعاده عن المنطقة .

• كشفت هذه الدراسة أن الإجراءات التي قام بها ضباط الأسطول البريطاني بموجب معاهدة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ضد السفن العمانية التي تتهم بأنها تعمل بتجارة الرقيق قد أدت إلى القضاء على السفن العمانية التي تعمل في نقل

التجارة المشروعة بين شرق أفريقية وسلطنة عمان ، ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من حمولتها ، تحت ذريعة وجودها على سفن تعمل في تجارة غير مشروعة، وترتب على ذلك تدهور التجارة العمانية ، وانتقال ملكية السفن التجارية الكبيرة إلى الهنود وذلك منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر الميلادي ، وتبين أن البريطانيين إذا وجدوا أرقاء على متن السفن العمانية فإنهم يأخذونهم ، ويعملون على تدريبهم للعمل في الزراعة ، فيستغلون الأرقاء فترة زمنية معينة دون دفع أي ثمن مقابل ذلك .

• تبين من خلال الحديث عن أثر تقسيم السلطنة العمانية على تجارة الرقيق أن هذا التقسيم كان لتحقيق أهداف بريطانيا الاستعمارية في السيطرة على منطقتي الخليج العربي وشرق أفريقية ، وأصبح وقف تجارة الرقيق ؛ وملاحقة السفن العمانية ، وقطع سبيل الاتصال بين المنطقتين وسيلة لتأكيد الانفصال بين شطري السلطنة ، وعلى الرغم من الخلاف الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا إلا أن هاتين الدولتين اتفقتا على تقسيم السلطنة لتحقيق أهدافهما وإن كانت متناقضة .

• كشفت الدراسة أن من أهم نتائج المعاهدات العمانية البريطانية للقضاء على تجارة الرقيق ظهور استياء القبائل الأباضية من جراء خضوع السلاطين العمانيين للسياسة البريطانية في هذه المسألة ؛ لأن هذه القبائل تعارض أي تدخل أجنبي في شؤون السلطنة ، لا سيما بعد أن أتاحت معاهدة عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م للرعايا البريطانيين الحرية المطلقة في المتاجرة والإقامة وتوريد السلع التجارية وبيعها في جميع أرجاء السلطنة العمانية ، مما يعني فتح الباب أمام الأجانب لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية ، ومما زاد الأمر سوءاً السياسة المتسامحة التي انتهجها السلاطين العمانيون مع كافة الطوائف المقيمة في أرجاء السلطنة ، وبشكل خاص الهنود البانيان الذين سمح لهم بإنشاء معبدٍ لهم في

مسقط وضعوا فيه الأبقار التي يعبدونها .

• أكدت معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م ، التي أبرمها السلطان تركي بن سعيد مع بريطانيا ، أن عمان ستدخل منعطفاً خطيراً ، حيث حدثت ردود فعل محلية عنيفة من جانب القبائل العمانية ، التي حاولت مرات عديدة الاستيلاء على مسقط والقضاء على حكم البوسعيديين، إلا أنها لم تنجح في ذلك لأسباب متعددة .

• تبين من خلال الحديث عن ردود الفعل الأجنبية على السياسة البريطانية أن فرنسا عملت منذ عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م على مقاومة النفوذ البريطاني في عمان من خلال منح الأعلام الفرنسية لبعض سفن ميناء صور العماني حتى تتمتع بالحماية الفرنسية فلا تستطيع سفن الأسطول البريطاني إيقافها أو تفتيشها ، ونتج عن ذلك أن ضعفت سيطرة السلطان العماني على ميناء صور فانتعشت تجارة الرقيق في العقد الثاني من القرن الرابع عشر الهجري، العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي .

• توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من حدة المنافسة البريطانية الفرنسية حول عمان إلا أنهما اتفقتا على عدم وصول القبائل الأباضية المحافظة إلى السلطة .

وإجمالاً يمكن القول إن هذا البحث كشف أن مسألة تجارة الرقيق استغلت من جانب بريطانيا حتى يتسنى لها السيطرة على مقدرات المنطقة ، فنجحت في ذلك إلى حد بعيد ، كما أن تبني بريطانيا لهذه المسألة أحدث فجوة بين العرب والأفارقة بسبب التشويه المتعمد الذي بثه المنصرون والرحالة الأوربيون في شرق أفريقية والذين اتهموا فيه العرب بأنهم هم الذين استرقوا الأفارقة وأذلوهم ، وتنامى شعور الحقد والكراهية لدى هؤلاء حتى ظهرت أقوى علامات ذلك في

الانقلاب الدموي الذي وقع في زنجبار في شهر رجب من عام ١٣٨٣هـ ، ديسمبر ١٩٦٣م حيث استهدف القضاء على كل ما هو عربي، وأعمل الثائرون الأفارقة السيف في رقاب أشراف العرب ، واقتادوا النساء العربيات إلى الأسر والاغتصاب ، وباعوهن في أسواق النخاسة بأبخس الأثمان .

الملاحـــــق

وتشتمل على :

أولاً : ملحق الوثائـــق .

ثانياً : ملحق الخرائـــط .

ثالثاً : ملحق الصـــــور .

رابعاً : ملحق بأسماء الوكلاء البريطانيين في مسقط خلال فترة الدراسة .

أولاً : ملحق الوثائق

14

Zanzibar 24th July 1844

Gentlemen

I have the honor to acknowledge the receipt of your letter with enclosure of yesterday's date and in reply to state as follows

1st Having attentively read and considered the statement contained in the enclosure I am of opinion that the same is in substance correct and although I have no positive evidence of some of the facts set forth in the enclosure yet from all I have from time to time heard I cannot but consider the whole to be generally correct

2d [illegible] the nature of the conversation had with [illegible] the acting customer

To J. L. Webb and W. B. Bates Esqrs

ملحق رقم (١)

رسالة من هامرتون القنصل البريطاني في زنجبار إلى تاجرين أمريكيين في زنجبار مؤرخة في ٢٤ يوليو ١٨٤٤م ، تبين الدور التجاري الذي قام به الهنود في القسم الأفريقي من السلطنة العمانية.

المصدر : أرشيف زنجبار تحت رقم AA12/IC .

on the evening of the 27th of
April last — when he positively
stated that Mr Waters had exerted
his influence with the Imaum to induce ~~the Imaum to~~ His Highness to cause
a Banian Ramjee Pragjee either
to break contracts or engagements
which he was then under to other
people to furnish them with gum
copal or to quit the Island of
Zanzibar and the same having
been also stated and at the same time by the Banian
himself Ramjee Pragjee ~~and~~
further that he had received his
Highness orders to either break
his contracts or leave the country
~~I cannot~~ doubt but such was
the case because Ebjee the acting
Customs Master and the Banian
Ramjee made no secret of the
matter, but both freely declared
that the Imaum had order them

AA 12/IC

126

Zanzibar Tuesday 11th February 1851

Received from Ahmed bin Naaman His Highness the Imam's Secretary, the Sum of Dollars 29 twenty nine being the Property a Jemadar Ramzan Khan a British Subject deceased lately in the Service of His Highness the Imam of Maskat

Atkins Hamerton
Major H M Consul
in the dominions of HH
the Imam of Maskat

8th Febry 1851
Recd for the house of Ramzan Khan
10 ten dollars

ملحق رقم (٢)

إيصال استلام مبلغ من سكرتير السلطان سعيد لصالح رامجان خان البانياني ، مأمور الجمارك في زنجبار ، وكشف بمبيعات المذكور ، مؤرخ في ١١ فبراير ١٨٥١م .

المصدر : أرشيف زنجبار محفوظة تحت رقم AA12/IC .

A12/1C

12A

Account Sales, of the effects of the late Zemadar Ramzan Khan British subject deceased at Zanzibar on Thursday 13th Rubee ul Awal 1267 = 16th January 1851 said to have a house in Dunkin Shoal, Kawa Talao Kupas in Bombay

20 Cooking pots & dishes of sorts	9	60
3 pieces of Cotton cloth	"	94
Glass ware of sorts 38 pieces	2	19
1 Empty chest Jungle Wood	1	50
4 Empty bottles	1	19
1 Red cotton cloth curtain	"	62
9 Garments Cotton cloth old and soiled	1	87
2 Hatchets	"	19
2 cots, charpaee	"	50
4 Earthen pots	"	31
1 Keg white lead (paint) old & dry	1	6
2 umbrellas (chattree)	"	36
6 planks about 5 feet long 8 inches wide ½ inch	"	31
1 Bed and 3 pillows	1	22
1 cotton carpet	"	34
1 water stand (Garancha)	"	15
2 Tawas, Iron	"	37
1 pestee & Matar Iron	"	19
1 writing box (push takhta)	"	37
3 date leaf Mats	"	27
1 Spear	"	12
1 Wooden box, teak wood	1	
carried forward	24	74

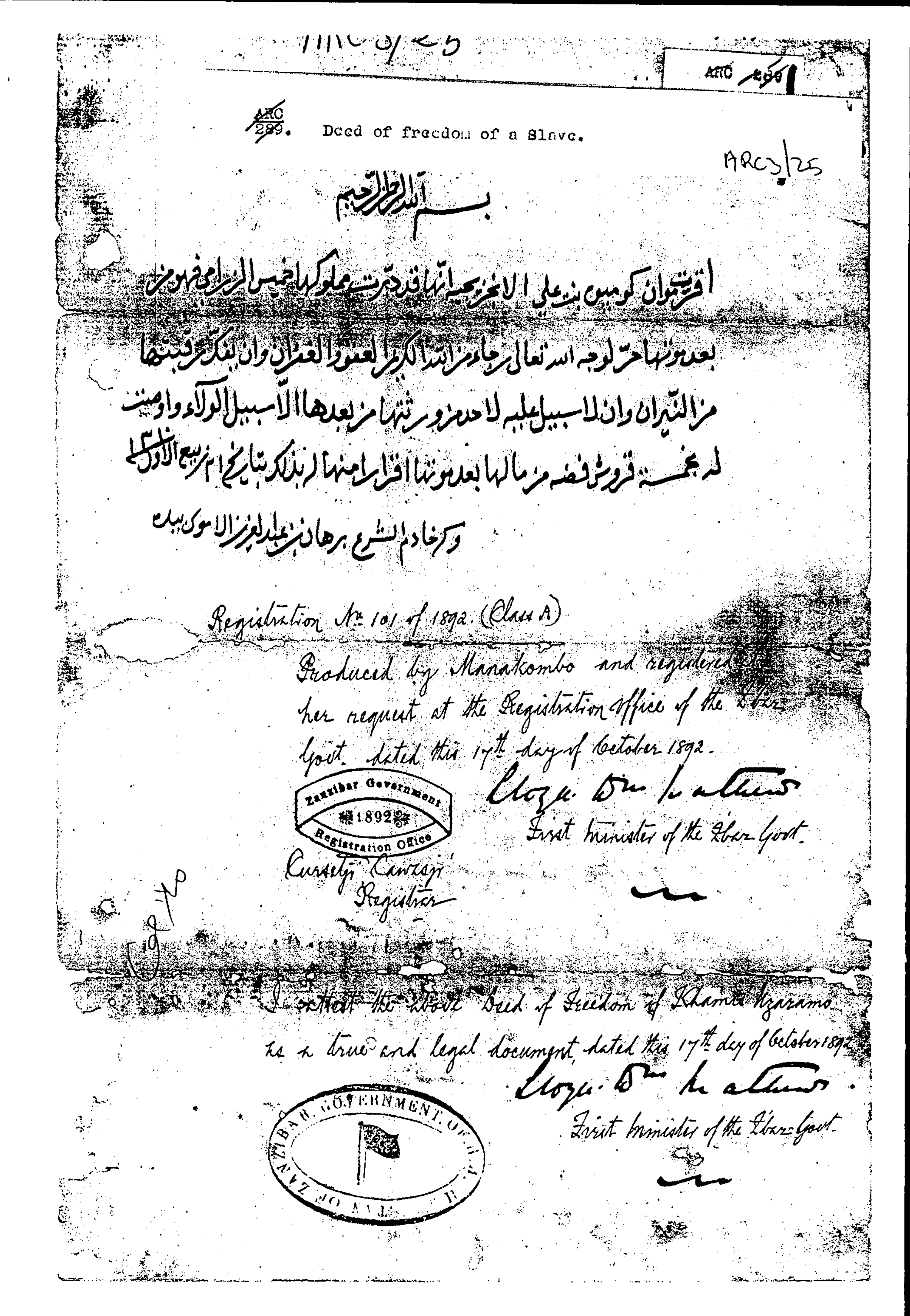
AA12/1C

Account sales of Estate of Ismadai Ramzan Khan, British Subject deceased 16th January 1851 at Zanzibar

Account sales of Effects of Ismadan Ramzan Khan British Subject deceased 16 January 1851.

Brought over	24	74
2 Hand Mills	1	25
on sale of Chow chow needles thread &c	"	50
Coin found	"	05
Total from sale	26	54
Deduct portrage — 0 — 25		
" Brokerage — 1 — 25	1	50
Total, Twenty five Dollars	25	04
Deduct, amount paid to Suliman Bin Abdul Rahman Borah for provisions furnished to Deceased from time to time	7	00
Total	18	04
Add, Received from Ahmed bin Noman H.H. the Imams Mirza, on account of Deceased, 11th February 1851	29	00
" — Received from Ahmed bin Noman H.H. the Imams Mirza amount of sale of Deceased's house at Matowni 28 February 1851	10	00
Fifty seven dollars, Total	57	00

Atkins Hamerton
Major H.B.M. Consul



ARC 289. Deed of freedom of a Slave.

ARC3/25

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرت مُوان كومبو بنت علي الامزيجية انها قد دبرت مملوكها خميس الزرامي فهو من

بعد موتها حر لوجه الله تعالى رجاء من الله الكريم العفو والغفران وان يفك رقبتها

من النيران وان لا سبيل عليه لاحد من ورثتها من بعدها الا سبيل الولاء واوصت

له بخمسة قروش فضة من مالها بعد موتها اقرارا منها له بذلك بتاريخ ١٣ من ربيع الاول

وكتبه خادم الشرع برهان بن عبد العزيز الاموي بيده

Registration No. 101 of 1892. (Class A)

Produced by Manakombo and registered at her request at the Registration Office of the Zbar Govt. dated this 17th day of October 1892.

First Minister of the Zbar Govt.

Zanzibar Government 1892 Registration Office

Cursetji Cawasji
Registrar

I attest the above Deed of Freedom of Khamis Nzaramo as a true and legal document, dated this 17th day of October 1892.

First Minister of the Zbar Govt.

Zanzibar Government

ملحق رقم (٣)

وثيقة تحرير رقيق مؤرخة في عام ١٣١٠هـ / ١٨٩٢م .

المصدر : أرشيف زنجبار محفوظة تحت رقم ARC3/25 .

ARC3/25 ARC3/25(?)

* الانسان حر *

من حمد بن ثويني بن سعيد نوجه امرنا العالي الى كل من اراد تحرير رقبة تدبيرا او منجزا ان لا يكتب خط التحرير الا في هذه القراطيس الرسمية ولا قيمة لها خصوصاً بل هي خالصة تؤخذ مجانا من حضرة الجنرال سر لويد وليم مثيوس والمواخذة لشديده على كل من خالف هذا القانون الشريف

ONE ANNA

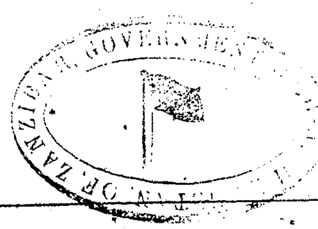
بسم الله الرحمن الرحيم

ليعلم الواقف على هذا الكتاب بان بركة المكامي كان عبداً والآن صار حراً من الاحرار لا سبيل عليه لاحد وذلك بامر الجنرال الحرلو بيد لير متيوز بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٣١٣ وكتبه خادم الشرع برهان بن عبد العزيز ١٠ الاموي بيده

Registration No 252 of 1895 (Freedom)
I General Sir Lloyd Wm Mathews K.C.M.G.
First Minister of the Z'bar Govt. do hereby certify that the above is a true copy of the Deed of Freedom of Baraka Mkame No 252 in the Freedom Register book of this office witness my Hand & Govt. seal this 20th day of July 1895.

C.W. Strickland
for First Minister of the Z'bar Govt.

...etji Cawasji
Registrar



ARC 3/25

ملحق رقم (٤)

أمر من سلطان زنجبار بأن تكون كتابة وثيقة العتق بورقة رسمية ، مؤرخ في عام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م ، ووثيقة تحرير رسمية مؤرخة في العام نفسه .

المصدر : أرشيف زنجبار محفوظة تحت رقم ARC3/25 .

Translation of a Proclamation dated 16th December 1872, issued by His Highness the Rao of Kutch to his subjects in Muscat.—

Maharaja Dhiraj Mirza Maha Rao Shree Prugmuljee Bahadoor to all the Kutch subjects residing at Muscat.—

To wit—that it has come to our knowledge that you carry on at Muscat the trade of buying and selling in slaves. This is a most horrible thing and by the desire of the Honorable Government to put a stop to this practice. We as well as our Revered father have before this time issued Proclamations notwithstanding these you have not abandoned this horrible trade, which is very bad on your part. You are, therefore, hereby commanded not to persist in this trade at all events, and if you are practising it, to abandon it at once on receipt of this command. He, who, in spite of this, shall follow this trade or in any way abet or assist in the same, shall be punished severely by the Honorable British Government, considering him to be their own subject by virtue of the power given them for the purpose, and this Durbar will confiscate all his property situated in Kutch. Therefore take strict warning. Given in His Highness' presence this Monday the 1st Mugsur Vud Sumvut 1929 of the Vikram era (corresponding with 16th December 1872).—

True Translation
(Signed) G. R. Goodfellow
Acting Political Agent, Kutch.

True Copy
[illegible] Capt.
H.M.'s Acting Political Agent and Consul, Muscat

ملحق رقم (٥)

ترجمة للبيان الذي أصدره رأس [حاكم] كتش يأمر فيه رعاياه في مسقط بالكف عن المتاجرة بالرقيق مؤرخ في ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م .

Second Enclosure in No. 85.

Extract from the Instructions of His Highness the Imaum of Muscat to Ali Bin Nasir, Envoy on a Special Mission to Her Majesty the Queen of Great Britain, dated at Zanzibar in the month of February, 1842.

In the name of God!

We command our friend Ali Bin Nasir as follows:—Let him proceed to the presence of the Illustrious Vizier Lord Aberdeen, (may God Most High protect him!) and say to him thus:—

Sáeed has desired me to say to you,—"Has there appeared any breach on our part of the agreements which passed between us through *Captain Moresby* as to the prohibition of the selling of slaves to all sects of Christians?"

If they say, "There has not," then tell them Sáeed says,—"From the time when an agreement was formed between us and you, through the Governor of Bombay, *Duncan*, in the 1223d year of Hejrah (1808), being now nearly 34 years ago, we do not think we have opposed you in anything which you desired of us; nor did we indeed experience on your part anything but perfect honour and respect, during 22 years of that time.

But during the last 12 years, we bear witness to having received treatment the reverse of what it was before, and we are not aware of any fault on our part, nor are we conscious of any blame. Neither do we know that any one has reported to you anything concerning us, which we did not do.

And, in return, we expect from you such friendship as formerly existed, unless indeed some fault has been committed by us, such as should give occasion for such treatment, and that we deserve it.

And further, as to the prohibition of slaves being shipped; if you ordered us

ملحق رقم (٦)

مقتطفات من تعليمات السلطان سعيد لمبعوثه إلى الحكومة البريطانية علي بن ناصر تمهيداً لعقد معاهدة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

quit the country, we would quit it. But then it is necessary that you should nsider our condition, at present, and for the future. Now, if slaves be prohibited, the whole of the inhabitants of the country will be injured, and the venue will entirely disappear.

First. They bring down ivory from the country of Quilwah and the coast, ıd they bring down the ivory and slaves together. So that if you prohibit ople from dealing in slaves, you will prohibit them from coming down, and lling ivory.

Secondly. They bring beads from the quarters of Yemen and India. But if e bringing down of ivory and the dealing in slaves be forbidden, they will cease bring those articles.

Thirdly. They come from Oman and from the upper country, and in this way ost of them will cease to come, and there will no longer remain any purchasers r the goods which come from Europe, such as cotton, cloth, &c., for the people ' Zanzibar are satisfied with little: and if this takes place there will no longer : any revenue at all.

We mention this, by no means out of any unwillingness to proclaim the wishes ' the Great Queen and her people; but it is necessary that we should inform ɔu of our condition, and it is requisite that you should yourselves reflect on our ate.

And, in the letter of the Great Queen to the "Lord-General" of Calcutta last ear, it is said, that you will assist us every year with *two thousand pounds* for iree years, in compensation for our losses: but if we knew that our losses and eficiency of revenue would only amount annually to *ten thousand pounds*, we ould not have mentioned this.

It is also stated in the Great Queen's letter, that it is your wish they should earch vessels; therefore, those which go from Zanzibar and the quarters of ıman and Yemen shall be searched on suspicion—fear it not. But, as to those hich go to India, it is certain that they do not carry slaves; and it is well known ıat those coming from Oman and Yemen do not bring slaves. And it is necesıry that the captains should be prohibited from giving trouble or annoyance to ıe crews of vessels not carrying slaves.

And if the Great Vizier says to you,—"What will satisfy Sâeed with regard ɔ the loss which will come upon him?" say to him, "Sâeed cannot say anything n this subject which personally concerns himself. The decision as to this rests rith you; but, if it be possible, and if it be not disagreeable to you, retake possesion for him of his Island of *Bahrein*, and let the defence of it, against the sects f Islam particularly, be upon you. I think Sâeed will be satisfied with this, as ompensation for his loss."

Also, Sâeed has desired me to tell you, that if you are satisfied with respect to im, then he hopes from you, that those persons who are stationed on your part, rhether in Zanzibar or in Muscat, shall be people of discretion, who shall treat s kindly, and not with harshness and annoyance; for we are certain that you rill not approve of what we experience at present from your agents, unless we ıad done anything wrong that we should deserve it.

It is also necessary that you enjoin him who shall be stationed with us on our art, that he do not listen to the idle talk of the Arabs, or others, in any respect rhatever.

If he should say,—"What has taken place on the part of our agents?" say to iim: "If we were to detail it, a month would not suffice."

Also, that we wish of the Great Vizier, that he would strengthen and improve ur relations with the Government of India. And if he says,—"For what eason?" say to him: "I cannot explain more than this, lest there should happen o us more than has happened: and our thoughts towards you (please God!) are ltogether good.

Mention also to the Grand Vizier with regard to the French, and what we now of them with respect to the Island of Nosbey.

And now the French have made us their enemies; and there is no doubt that vhen they are able to do anything to hurt us they will not delay it.

But let the whole injury which may happen to us from the French be upon he English Government. And if this be disagreeable to you, and you abandon ıs, then we will repair our condition with the French in the best way we can. But this shall be by your consent.

(True Extracts.) (Signed) ALI BIN NASIR.

CLASS D. L



الى جناب المستطاب معدن الوسماء والالقاب الكريم الاحشم المحب كولير كورنر الفخيم امين

حرس الله تعالى شمس ذاته من الكسوف وهلال سعده من المحاق والخسوف ولا زال في العز والاقبال بحرمة النبي المتعال

ان سالت عنا فانا من فضل ذو الجلال في كمال الاستقلال كثير السؤال عن صحة تلك الذات المحروسة والاوقات المانوسة

وبعده كتابك الشريف وصل الذي بصحبة قبطان بانج في الفرقد المسمى مدكاسكار وجميعا ذكرته فهم محبك معناه

ومن طرف المطالب الذي ذكرتوها ومن طرف الوادم الذي ليصلون الى جزيرة زنجبار لاجل الزراعة في البلد بلدكم ومكان

مكانكم ومن قبل الارض الذي هية موجودة معنا فقد نظرها قبطان المذكور يخبركم عنها وعن صفتها وتذكر الذي

ليصلوا للزراعة لا يكون ناخذ منهم عشور الى مدة عشر سنين فهذا لا يمكن بل يمكن انه محصول الزراعة الاولة لا

عليها عشور الى ان تتم ان تمت في سنة او في عشر سنين ومحصول الزراعة الثانية يكون عليها عشور مثلما

صار القرار بيننا وبين جناب كورنر المتقدم ان عشور الفرنسيس في المائة اربعة وعشور العرب في بلدان

الفرنسيس في المائة اربعة والمكاتبة في ذلك موجودة معكم واما من طرق الذي ليصل فيكون مطمين الخاطر

لا عليه محاذرة من شئ بالكلية ولكن يحتاج تخبر الذي ليصلوا باربع حالات اولا بركيبهم لا تطرح الا في البندر

لا يمكن تطرح عند البساتين والثاني جميع من يريد ليسكن في هذا المكان لا يمكن يحمل خدام الى مكان الذي هو

غير تحت بيرق العرب والثالث تعديرا اذا اراد انسان يتحول ولا اراد ليسكن لا يمكن يحمل الخدام معه يحتاج

يبيعهم ويتحول بنفسه الرابع من طرف الخدام الذي ليشروهم انا احد من الخدام شرد نحن نكون معذورين من قبل

ذلك وتذكر انكم تريدون ترسلون رجلا من اهل الكونسل ليكون قايما على جميع الفرنسيس الذي ليصلوا فالى الان

ما جرت عادة انه الذي ليريد السكون معنا يكون مستقل بنفسه بل الذي ليريد السكون معنا ليكون تحت بيرق

العرب خلا حال التجار الذي ساكنين من غير بلدان العرب مثل اهل الهند وغيرهم وانتم ولله الحمد عارف بجميع

الاحوال ومحبة الفرنسيس مع العرب قديمة وانشاء الله الان تكون زيادة عن السابق والذي تفضلت بارسال

ملحق رقم (٧)

رسالة من السلطان سعيد إلى الوزير الفرنسي كولير كورنر ، مؤرخة في ٧ محرم ١٢٤٠هـ تتعلق بتصدرير الأرقاء من القسم الأفريقي من السلطنة العمانية إلى المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي للعمل هناك .

المصدر : **AFF. Etr.,** Memoires et Documents, Afrique, Mascat, Zanzibar Vol. 1, 1834-2839 Tome 147, Paris.

الى الأعز
ناس
افرس
اف فار
كنسر منستر
اف دى
برسدنت

الجناب المستطاب الطود الأشم والركن الأتم ... الوزير بلا نظير حرسه الله وأيده

وقد هل الله سبحانه شمس ذاته المنيرة من الكسوف وهلال سعده المشرق اللامع من المحاق والخسوف وأمنه عواصف

الأكدار وحوادث الأخطار بحق محمد سيد الأبرار وعيسى والأنبياء الغر الأطهار آمين رب العالمين

أما بعد فالغرض الأهم والمطلب الأتم من تحرير رقيمة الوداد وابقية الأتحاد هو السؤال عن أحوال سلامة

ذاتك الحميدة الصفات وفي أبرك الأوقات وأشرف الساعات ورد علينا كتابك الكريم المبني عن الود القويم

والأتحاد المستقيم فأسر الخاطر وأقر الناظر وجميع ما اشتمل عليه من غرر المعاني ودرر المباني فقد اتسم

في الخاطر وإن الجناب العالي مسير نويل وصل بصحبة الأخشم كبتان جيلا صاحب وذكرتم أن جناب

مسير نويل يكون يجلس في زنجبار فذكرنا له مرحبا يجلس والبلاد واحدة والحال واحد ولكن

نحن نريد نعرف جلوسه معنا على أي نوع وأي شيء مطلوب جناب السلطان منا فالمأمول من جنابك

أن تعرفنا بالمطلوب أي شيء حتى نعرف الحقيقة لأن جلوس كونسل بغير شيء معروف كيف يصير وأنتم

ولله الحمد أهل عقل وهذا الذي عارفين بجميع الأحوال نؤمل منكم الجواب الصريح وأنت تعلم أن صحبة الفرنسيس

مع العرب قديم الزمان وكل حاجة أو غرض يبدو بعون الله نقضي وأنتم سالمين في خير وسرور ...

هذا من المحب الودود الواثق بالله عبده سعيد بن سلطان بتحريره ٢٤ في جمادى الآخرة ١٢٤٢

ملحق رقم (٨)

رسالة من السلطان سعيد إلى الوزير الفرنسي برستيندت أودي كنس منستر أف فارنز أفيجرس مؤرخة في ٢٤ جمادى الآخرة عام ١٢٤٢هـ تتعلق بتعيين قنصل فرنسي في زنجبار.

المصدر : **AFF. Etr.,** Memoires et Documents, Afrique, Mascat, Zanzibar Vol. 111, 1842-1844, Tome 149 .

India Board

D. } June 14. 1842.
R. }

1 Inclosure

Report from Captain Hamerton on the proceedings of the French at Nosbeh: the grounds of the Imaum of Muscat's Claims to that Island: and the general state of the Imaum's affairs.

154

ملحق رقم (٩)

تقرير من هامرتون حول عمليات الفرنسيين تجاه جزيرة نوسيبي ومزاعم إمام مسقط حول تلك الجزيرة ، مؤرخ في ١٤ يونيه ١٨٤٢م .

218

Report on the proceedings of the French with respect to their aggressions on part of the territory of the Imam of Muskat.

1st. The fears of the Imam for the loss of what His Highness considers as part of his African possessions, were first excited by the arrival at Zanzibar in May 1840 of the French Corvette La Dordogne Captain Guellan, when His Highness' son Saïd Khaled who was in charge as Governor of Zanzibar and the Imam's African possessions, learned that the Corvette La Dordogne had been to the Island of Nos* Beh which was considered as subject to the Dominion of His Highness the Imam, and that the people of

*Nos Beh - is [an Is]land on [the N]orth West [of the] Island [of Ma]dagascar, [dist]ance about [...] from the

Copy — رجب [illegible] — AA12

اضافة في شروط المحافظة المؤرخة ٣ ابريل سنة ١٨٤٣ المكتوبة فيما بين موسيو [illegible] ان يضاف
ذلك بارادة جناب جورنر بوربون وجناب السيد الهمام [illegible]

الشرط الاول

وعبيد السيد الذي يعتقوهم من الرق العبودية الذين يجلبوا ويخدموا الزراعة في بوربون للاحرار لا يكون
يسكنوا في بلد بوربون ازيد من عشر سنين واذا انقضت المدة المذكورة او قبل هذه المدة يجب باهوايهم يرجعوا
في المكاتبة التي فيها الطرفين فيما يخص العتقاء الاحرار ليرجعونهم الى بلدان السيد وخرجهم على الانسان الذي
وفر بعد دخولهم اذا ارادوا ان يطوعوا المدة الذي يقدرون عليها

الشرط الثاني

زيادة لوكلاء المذكورين في الشرط الثالث في المكاتبة المؤرخة ٣٠ ابريل ١٨٤٣
كوفنت الفرانسيس لهم ان يجعلوا كونسلية او وكلاء منظر الكونسلية في بلدان السيد لاجل المراكب الذي
يصلوا للساعوة الكونسلية او الوكلاء الذي منظر الكونسلية لتكون لهم الحشمة والمراعاة والحماية كمثل
طائفة التي هي اقرب بالحوزة المراكب والساعوة وعبيد الفرانسيس لا يكون لهم من الحشمة والمراعاة والحماية في
في بلدان السيد اقل من حماية وحشمة الذي تعينت او تتعين الى الطائفة التي اقرب لهم بالحوزة

الشرط الثالث

يقر ويحقق ان جورنر بوربون لتحترم ويراعي ويحمي وعبيد السيد الذي يصلوا اليها او الكر
كمثل الذي تعين في هذه البلد بوربون ١ ابريل ١٨٢٢ و ١١ مي سنة ١٨٢٩ وبعد هذا وعدهم
بالحشمة والمراعاة كمثل ما تعينت او ليتعين في هذه البلد ونواحيها الى الطائفة التي هي اقرب لهم بالحوزة

الشرط الرابع

لتكون زيادة قوة للمحبة والود والصداقة فيما بين المتشاركين والمعطي لشركا الفرانسيس رخصة ليشتروا
في زنجبار او في مكان آخر في بلدانه بخاخير لطرح وانيا الصخام لمراكب الدخان

الشرط الخامس

هذه الاضافة في المكاتبة لتجري اذا صححها جناب سلطان الفرانسيس او وكيله جناب جورنر بوربون
ولنجبر مناف السيد في اسرع وقت واقل ما كتبوا ونصححوا ٣ قرطاسات في زنجبار

ملحق رقم (١٠)

جزء من المعاهدة التي أبرمها السلطان سعيد مع فرنسا في ٢٠ إبريل ١٨٤٣م من أجل تصدير الأرقاء من شرق أفريقية إلى المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي .

المصدر : أرشيف زنجبار ، محفوظة تحت رقم AA12/IC .

No. 4046 of 1892.

Political Department:

Bombay Castle, 21st June 1892.

97/42

From

W. LEE-WARNER, Esq., C.S.I.,

Secretary to Government,

Bombay;

To

The Political Resident in the Persian Gulf and Her Britannic Majesty's Consul-General for Fars, &c.

Sir,

I am directed to acknowledge the receipt of your letter No. 235, dated the 30th of April 1892, and in reply to transmit herewith 6 English copies of the "General Act of the Brussels Conference".

I have the honor to be,

Sir,

Your most Obedient Servant,

W. Lee-Warner

Secretary to Government.

Copy for use of Resident

— 1st Asst

— W. Treas

— to Muscat

Memoranda

9/42

ملحق رقم (١١)

لائحة مؤتمر بروكسل ١٥ ذي القعدة ١٣٠٧هـ / ٢ يوليو ١٨٩٠م

POLITICAL DEPARTMENT.

Bombay Castle, 8th June 1891.

No. 4567.—The Governor in Council is pleased to republish for general information a translation of the General Act of the Brussels Conference, reprinted from pages 20 to 37 of the Parliamentary Blue Book, Africa, No. 7 (1890) :—

General Act of the Brussels Conference.

In the Name of God Almighty.

His Majesty the German Emperor, King of Prussia, in the name of the German Empire;

His Majesty the Emperor of Austria, King of Bohemia, &c., and Apostolic King of Hungary;

His Majesty the King of the Belgians;

His Majesty the King of Denmark;

His Majesty the King of Spain, and in his name Her Majesty the Queen Regent of the Kingdom;

His Majesty the Sovereign of the Independent State of the Congo;

The President of the United States of America;

The President of the French Republic;

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India;

His Majesty the King of Italy;

His Majesty the King of the Netherlands, Grand Duke of Luxemburg, &c.;

His Majesty the Shah of Persia;

His Majesty the King of Portugal and the Algarves, &c.;

His Majesty the Emperor of All the Russias;

His Majesty the King of Sweden and Norway, &c.;

His Majesty the Emperor of the Ottomans and His Highness the Sultan of Zanzibar;

Equally animated by the firm intention of putting an end to the crimes and devastations engendered by the Traffic in African Slaves, protecting effectively the aboriginal populations of Africa, and insuring for that vast continent the benefits of peace and civilization;

Wishing to give a fresh sanction to the decisions already taken in the same sense and at different epochs by the Powers, to complete the results obtained by them, and to draw up a collection of measures guaranteeing the accomplishment of the work which is the object of their common solicitude;

Have resolved, on the invitation addressed to them by the Government of His Majesty the King of the Belgians, in agreement with the Government of Her Majesty the Queen of Great Britain and Ireland, Empress of India, to assemble with this object a Conference at Brussels, and have named as their Plenipotentiaries:

[*Note.*—The names will be inserted when the Act is printed with the Protocols.]

B 235—1

Who, furnished with full powers which have been found in good and due form, have adopted the following provisions :—

CHAPTER I.—SLAVE TRADE COUNTRIES.—MEASURES TO BE TAKEN IN THE PLACES OF ORIGIN.

ARTICLE I.

The powers declare that the most effective means for counteracting the Slave Trade in the interior of Africa are the following :—

1. Progressive organization of the administrative, judicial, religious, and military services in the African territories placed under the sovereignty or protectorate of civilized nations.

2. The gradual establishment in the interior by the Powers to which the territories are subject of strongly occupied stations, in such a way as to make their protective or repressive action effectively felt in the territories devastated by slave-hunting.

3. The construction of roads, and in particular of railways, connecting the advanced stations with the coast, and permitting easy access to the inland waters, and to such of the upper courses of the rivers and streams as are broken by rapids and cataracts, in view of substituting economical and rapid means of transport for the present means of carriage by men.

4. Establishment of steam-boats on the inland navigable waters and on the lakes, supported by fortified posts established on the banks.

5. Establishment of telegraphic lines, insuring the communication of the posts and stations with the coast and with the administrative centres.

6. Organization of expeditions and flying columns, to keep up the communication of the stations with each other and with the coast, to support repressive action, and to insure the security of high roads.

7. Restriction of the importation of fire-arms, at least of modern pattern, and of ammunition throughout the entire extent of the territories infected by the Slave Trade.

ARTICLE II.

The stations, the inland cruizers organized by each Power in its waters, and the posts which serve as ports of register for them shall, independently of their principal task, which is to prevent the capture of slaves and intercept the routes of the Slave Trade, have the following subsidiary duties :—

1. To support and, if necessary, to serve as a refuge for the native populations, whether placed under the sovereignty or the protectorate of the State to which the station is subject, or independent, and temporarily for all other natives in case of imminent danger; to place the populations of the first of these categories in a position to co-operate for their own defence; to diminish inland wars between tribes by means of arbitration; to initiate them in agricultural works and in the industrial arts so as to increase their welfare; to raise them

to civilization and bring about the extinction of barbarous customs, such as cannibalism and human sacrifices.

2. To give aid and protection to commercial undertakings; to watch over their legality by controlling especially contracts of service with natives, and to lead up to the foundation of permanent centres of cultivation and of commercial establishments.

3. To protect, without distinction of creed, the Missions which are already or are about to be established.

4. To provide for the sanitary service, and to grant hospitality and help to explorers and to all who take part in Africa in the work of repressing the Slave Trade.

ARTICLE III.

The Powers exercising a sovereignty or a protectorate in Africa confirm and give precision to their former declarations, and undertake to proceed gradually, as circumstances permit, either by the means above indicated, or by any other means which they may consider suitable, with the repression of the Slave Trade, each State in its respective possessions and under its own direction. Whenever they consider it possible, they will lend their good offices to the Powers which, with a purely humanitarian object, may be engaged in Africa upon a similiar mission.

ARTICLE IV.

The States exercising sovereign powers or protectorates in Africa may in all cases delegate to Companies provided with Charters all or a portion of the engagements which they assume in virtue of Article III. They remain, nevertheless, directly responsible for the engagements which they contract by the present Act, and guarantee the execution thereof. The Powers promise to receive, aid, and protect the national Associations and enterprises due to private initiative which may wish to co-operate in their possessions in the repression of the Slave Trade, subject to their receiving previous authorization, such authorization being revocable at any time, subject also to their being directed and controlled, and to the exclusion of the exercise of rights of sovereignty.

ARTICLE V.

The Contracting Powers undertake, unless this has already been provided for by their laws in accordance with the spirit of the present Article, to enact or propose to their respective Legislatures in the course of one year at latest from the date of the signature of the present General Act a Law for rendering applicable, on the one hand, the provisions of their penal laws concerning the graver offences against the person, to the organizers and abettors of slave-hunting, to perpetrators of the mutilation of adults and male infants, and to all persons who may take part in the capture of slaves by violence; and, on the other hand, the provisions relating to offences against individual liberty, to carriers, transporters, and dealers in slaves.

The associates and accessories of the different categories of slave captors and dealers above specified shall be punished with penalties proportionate to those incurred by the principals.

Guilty persons who may have escaped from the jurisdiction of the authorities of the country where the crimes or offences have been committed shall be arrested either on communication of the incriminatory evidence by the authorities who have ascertained the violation of the law, or on production of any other proof of guilt by the Power on whose territory they may have been discoverd, and shall be kept without other formality at the disposal of the Tribunals competent to try them.

The Powers will communicate to each other within the shortest possible delay the Laws or Decrees existing or promulgated in execution of the present Article.

ARTICLE VI.

Slaves liberated in consequence of the stoppage or dispersal of a convoy in the interior of the continent shall be sent back, if circumstances permit, to their country of origin; if not, the local authorities shall facilitate as much as possible their means of living, and, if they desire it, help them to settle on the spot.

ARTICLE VII.

Any fugitive slave claiming on the continent the protection of a Signatory Power shall obtain it, and shall be received in the camps and stations officially established by such Power, or on board the vessels of such Power plying on the lakes and rivers. Private stations and boats are only permitted to exercise the right of asylum subject to the previous sanction of such Power.

ARTICLE VIII.

The experience of all nations who have intercourse with Africa having shown the pernicious and preponderating part played by fire-arms in Slave Trade operations as well as in internal war between the native tribes; and this same experience having clearly proved that the preservation of the African populations whose existence it is the express wish of the Powers to safeguard is a radical impossibility if restrictive measures against the trade in fire-arms and ammunition are not established, the Powers decide, in so far as the present state of their frontiers permits, that the importation of fire-arms, and especially of rifles and improved weapons, as well as of powder, balls, and cartridges, is, except in the cases and under the conditions provided for in the following Article, prohibited in the territories comprised between the 20th parallel of north latitude and the 22nd parallel of south latitude, and extending westward to the Atlantic Ocean and eastward to the Indian Ocean, and its dependencies, comprising the islands adjacent to the coast as far as 100 nautical miles from the shore.

ARTICLE IX.

The introduction of fire-arms and ammunition, when there shall be occasion to authorize it in the possessions of the Signatory Powers which exercise rights of sovereignty or of protectorate in Africa, shall be regulated, unless identical or more rigorous Regulations have been already applied, in the following manner in the zone laid down in Article VIII:—

All imported fire-arms shall be deposited, at the cost, risk, and peril of the importers, in a public warehouse placed under the supervision of the

Administration of the State. No withdrawal of fire-arms or imported ammunition shall take place from such depôts without the previous authorization of the Administration. This authorization shall be, except in cases hereinafter specified, refused for the withdrawal of all arms of precision, such as rifles, magazine-guns, or breech-loaders, whether whole or in detached pieces, their cartridges, caps, or other ammunition intended for them.

At the seaports and under conditions affording the needful guarantees the respective Governments may permit private depôts, but only for ordinary powder and flint-lock muskets, and to the exclusion of improved arms and their ammunition.

Independently of the measures directly taken by Governments for the arming of the public force and the organization of their defence, individual exceptions shall be admitted for persons affording sufficient guarantees that the arm and ammunition delivered to them will not be given, assigned, or sold to third persons, and for travellers provided with a declaration of their Government stating that the weapon and ammunition are destined exclusively for their personal defence.

All arms in the cases provided for in the preceding paragraph shall be registered and marked by the authorities appointed for the supervision, who shall deliver to the persons in question licences to bear arms, indicating the name of the bearer and showing the stamp with which the arm is marked. These licences are revocable in case of proved improper use, and will be issued for five years only, but may be renewed.

The rule above set forth as to placing in depôt shall also apply to gunpowder.

From the depôts can be withdrawn for sale only flint-lock guns, with unrifled barrels, and common gunpowders, called trade powders ("poudres de traite"). At each withdrawal of arms and ammunition of this kind for sale, the local authorities shall determine the regions in which these arms and ammunition may be sold. The regions infected by the Slave Trade shall always be excluded. Persons authorized to take arms or powder out of the public depôts (warehouses) shall present to the Administration every six months detailed lists indicating the destinations of the arms and powder sold, as well as the quantities still remaining in the store-houses.

ARTICLE X.

The Governments shall take all measures they may deem necessary to insure as complete a fulfilment as possible of the provisions respecting the importation, the sale, and transport of fire-arms and ammunition, as well as to prevent either the entry or exit thereof by their inland frontiers, or the passage thereof to regions where the Slave Trade is rife.

The authorization of transit within the limits of the zone specified by Article VIII cannot be withheld when the arms and ammunition are to pass across the territory of a Signatory or adherent Power in the occupation of the coast, towards inland territories placed under the sovereignty or protectorate of another Signatory or adherent Power, unless this latter Power have direct access to the sea through its own territory. If this access be completely interrupted, the authorization of transit can no longer be withheld. Any demand of transit must be accompanied by a declaration emanating from the Government of the Power having the inland possessions, and certifying that the said arms and ammunition are not destined for sale, but are for the use of the authorities of such Power, or of the military forces necessary for the protection of the missionary or commercial stations, or of persons mentioned by name in the declaration. Nevertheless, the territorial Power of the coast retains the right to stop, exceptionally and provisionally, the transit of arms of precision and ammunition across its territory, if in consequence of inland disturbances or other serious danger there is ground for fearing that the dispatch of arms and ammunition might compromise its own safety.

ARTICLE XI.

The Powers shall communicate to each other the information relating to the traffic in fire-arms and ammunition, the licences granted, and the measures of repression in force in their respective territories.

ARTICLE XII.

The Powers undertake to adopt or to propose to their respective Legislatures the measures necessary to insure the punishment everywhere of infringers of the prohibitions laid down in Articles VIII and IX, and that of their accomplices, besides the seizure and confiscation of the prohibited arms and ammunition, either by fine or by imprisonment, or by both penalties together, in proportion to the importance of the infraction, and in accordance with the gravity of each case.

ARTICLE XIII.

The Signatory Powers who have in Africa possessions in contact with the zone specified in Article VIII bind themselves to take the necessary measures for preventing the introduction of fire-arms and ammunition across their inland frontiers into the regions of the said zone, at least that of improved arms and cartridges.

ARTICLE XIV.

The system stipulated in Articles VIII to XIII shall remain in force during twelve years. In case none of the Contracting Parties shall have notified, twelve months before the expiration of this period, its intention of putting an end to it, or shall have demanded its revision, it shall continue to remain obligatory for two more years, and shall thus continue in force from two years to two years.

CHAPTER II.—CARAVAN ROUTES AND THE LAND TRANSPORT OF SLAVES.

ARTICLE XV.

Independently of the repressive or protective action which they exercise in the centres of the Slave Trade, the stations, cruizers, and posts the establishment of which is provided for in Article II, and all other stations established or recognized by Article IV by each Government in its possessions, will furthermore have the mission of supervising so far as circumstances will permit, and in proportion to the progress of their administrative organization, the roads followed on their territory by the slave-dealers, there to stop the convoys in their march, or to pursue them wherever their action can be legally exercised.

ARTICLE XVI.

In the regions of the coast known to serve habitually as places of passage or terminal points for Slave Traffic coming from the interior, as well as at the points of intersection of the principal caravan routes crossing the zone contiguous to the coast already subject to the influence of the Sovereign or Protective Powers, posts shall be established under the conditions and with the reservations mentioned in Article III by the authorities to whom the territories are subject, with the purpose of intercepting the convoys and liberating the slaves.

ARTICLE XVII.

A rigorous watch shall be organized by the local authorities at the ports and places near the coast in view of preventing the sale and shipping of the slaves brought from the interior, as well as the formation and departure landwards of the bands of slave-hunters and dealers.

Caravans arriving at the coast or in its vicinity, as well as those arriving in the interior at a locality occupied by the territorial Power, shall, on their arrival, be submitted to a minute inspection as to the persons composing them. Any such person being ascertained to have been captured or carried off by force or mutilated, either in his native place or on the way, shall be liberated.

ARTICLE XVIII.

In the possessions of each of the Contracting Powers the Administration shall have the duty of protecting the liberated slaves, to repatriate them if possible, to procure for them means of existence and, in particular, to take charge of the education and subsequent employment of abandoned children.

ARTICLE XIX.

The penal arrangements provided for in Article V shall be applicable to all offences committed in the course of the operations connected with the transport and Traffic of Slaves on land whenever such offences may be ascertained.

Any person having incurred a penalty in consequence of an offence provided for by the present Act shall incur the obligation of providing security before being able to undertake any commercial operation in countries where the Slave Trade is carried on.

Chapter III.—Repression of the Sea-borne Slave Trade.

§ I. *General Provisions.*

ARTICLE XX.

The Signatory Powers acknowledge the opportuneness of taking steps in common for the more effective repression of the Slave Trade in the maritime zone in which it still exists.

ARTICLE XXI.

The zone extends, on the one hand, between the coasts of the Indian Ocean (those of the Persian Gulf and of the Red Sea included) from Beluchistán to Cape Tangalane (Quilimane), and, on the other hand, a conventional line which first follows the meridian from Tangalane till it meets the 26th degree of south latitude; it is then merged in this parallel, then passes round the Island of Madagascar by the east, keeping 20 miles off the east and north shore, till it crosses the meridian at Cape Ambre. From this point the limit of the zone is determined by an oblique line which extends to the coast of Beluchistán, passing 20 miles off Cape Ras-el-Had.

ARTICLE XXII.

The Signatory Powers of the present General Act, among whom exists special Conventions for the suppression of the Slave Trade, have agreed to restrict the clauses of these Conventions concerning the reciprocal right of visit, of search, and of capture (" droit de visite, de recherche, et de saisie") of vessels at sea in the above-mentioned zone.

ARTICLE XXIII.

The same Powers have also agreed to limit the above-mentioned rights to vessels of smaller tonnage than 500 tons. This stipulation shall be revised as soon as experience shall have shown the necessity of such revision.

ARTICLE XXIV.

All other provisions of the Conventions concluded for the suppression of the Slave Trade between the aforesaid Powers shall remain in force in so far as not modified by the present General Act.

ARTICLE XXV.

The Signatory Powers undertake to adopt effective measures for preventing the usurpation of their flag, and for preventing the transport of slaves on vessels authorized to fly their colours.

ARTICLE XXVI.

The Signatory Powers undertake to adopt all measures necessary for facilitating the rapid exchange of information calculated to bring about the discovery of persons taking part in Slave Trade operations.

ARTICLE XXVII.

At least one International Bureau shall be created; it shall be established at Zanzibar. The High Contracting Parties undertake to forward to it all the documents specified in Article XLI, as well as all information of any kind likely to assist in the suppression of the Slave Trade.

ARTICLE XXVIII.

Any slave who may have taken refuge on board a ship of war bearing the flag of one of the Signatory Powers shall be immediately and definitively liberated; such liberation, however, cannot operate to withdraw him from the competent jurisdiction if he have been guilty of any crime or offence at common law.

ARTICLE XXIX.

Every slave detained against his wish on board a native vessel shall have the right to claim his liberty. His liberation may be pronounced by any Agent of any of the Signatory Powers, on whom the present General Act confers the right of ascertaining the status of persons on board such vessels, without this liberation having the effect of withdrawing him from the competent jurisdiction if he have committed any crime or offence at common law.

§ II. *Regulation concerning the Use of the Flag and Supervision by Cruizers.*

1. *Rules for the Grant of the Flag to Native Vessels, and as to the Crew Lists and Manifests of Black Passengers on board.*

ARTICLE XXX.

The Signatory Powers undertake to exercise a rigorous watch ("surveillance") over the native vessels authorized to carry their flag in the zone indicated in Article XXI, and over the commercial operations carried on by such vessels.

ARTICLE XXXI.

The term "native vessel" applies to vessels fulfilling one of the following conditions :—

1. It shall present the outward appearance of native build or rigging.

2. It shall be manned by a crew of whom the captain and the majority of the seamen belong by origin to one of the countries on the coast of the Indian Ocean, the Red Sea or the Persian Gulf.

ARTICLE XXXII.

The authorization to carry the flag of one of the said Powers shall in future only be granted to such native vessels as shall satisfy at the same time the three following conditions :—

1. Fitters-out or owners of ships must be either subjects of or persons protected by the Power whose flag they claim to carry.

2. They shall be obliged to prove that they possess real estate situated in the district of the authority to whom their application is addressed or to supply a solvent security as a guarantee of the payment of the fines which might be incurred.

3. The above-named fitters-out or owners of ships, as well as the captain of the vessel, shall prove that they enjoy a good reputation, and that in particular they have never been condemned for acts of Slave Trade.

ARTICLE XXXIII.

This authorization granted shall be renewed every year. It can at any time be suspended or withdrawn by the authorities of the Power whose colours the vessel carries.

ARTICLE XXXIV.

The act of autnorization shall bear the indications necessary to establish the identity of the vessel. The captain shall have the keeping thereof. The name of the native vessel and the indication of its tonnage shall be inlaid and painted in Latin characters on the stern, and on the place where the initials of the name of the port of registry, as well as the registration number in the series of the numbers of that port, shall be printed in black on the sails.

ARTICLE XXXV.

A list of the crew shall be issued to the captain of the vessel at the port of departure by the authorities of the Power whose colours it carries. It shall be renewed at every fresh venture of the vessel, or, at latest, at the end of a year, and in conformity with the following provisions :—

1. The list shall be examined at the departure of the vessel by the authority which has issued it.

2. No negro can be engaged as a seaman on a vessel without having been beforehand questioned by the authority of the Power whose colours it carries, or, in default thereof, by the territorial authority, with a view to ascertain the fact of his having contracted a free engagement.

3. This authority shall see that the proportion of seamen and boys is not out of proportion to the tonnage or rigging.

4. The authorities who shall have questioned the men before their departure shall inscribe them on the list of the crew in which they shall be mentioned, with the summary description of each of them alongside his name.

5. In order the more effectively to prevent any substitution the seamen may, moreover, be provided with the distinctive mark.

ARTICLE XXXVI.

If the captain of a vessel should desire to embark negro passengers he shall make his declaration thereof to the authority of the Power whose colours he carries, or in default thereof, to the territorial authority. The passengers shall be interrogated, and after it has been ascertained that they embarked of their own free will they shall be inscribed in a special manifest, bearing the description of each of them alongside their names, and indicating specially the sex and the height. Negro children shall not be admitted as passengers unless they are accompanied by their relations, or by persons whose respectability is well known. At the departure the passenger roll shall be *visé* by the above-said authority after having been called over. If there be no passengers on board, this shall be specially mentioned on the crew list.

ARTICLE XXXVII.

At the arrival at any port of call or of destination the captain of the vessel shall show to the authority of the Power whose flag he carries, or, in default thereof, to the territorial authority, the crew list and, if need be, the passenger roll last delivered. The authority shall check the passengers arrived at their destination or stopping at a port of call, and shall mention their landing in the roll. At the departure of the vessel the same authority shall affix a fresh *visa* to the list and roll, and call over the passengers.

ARTICLE XXXVIII.

On the African coast and on the adjacent islands no negro passenger shall be shipped on board a native vessel except in localities where there is a resident authority belonging to one of the Signatory Powers.

In the whole extent of the zone mentioned in Article XXI of the preceding Act no negro passenger shall be landed from a native vessel except at a place in which there is a resident authority belonging to one of the High Contracting Powers, and unless such authority is present at the landing.

The cases of main force which may have caused an infraction of these provisions shall be examined by the authority of the Power whose colours the vessel carries, or, in default thereof, by the territorial authority of the port at which the vessel in question calls.

ARTICLE XXXIX.

The provisions of Articles XXXV, XXXVI, XXXVII and XXXVIII are not applicable to vessels only partially decked, having at most a crew of ten men, and satisfying one of the two conditions following :—

1. That it be exclusively used for fishing within the territorial waters.

2. That it be occupied in the small coasting trade between the different ports of the same territorial Power, and never go further than 5 miles from the coast.

These different boats shall receive, according to the case, from the territorial or Consular authority, a special licence to be renewed every year, and subject to withdrawal under the conditions provided for in Article XL, and the uniform model of which annexed to the present General Act shall be communicated to the International Information Office.

ARTICLE XL.

All acts or attempted acts of Slave Trade legally brought home to the captain, fitter-out or owner of a ship authorized to carry the flag of one of the Signatory Powers, or who may have obtained the licence provided for in Article XXXIX, shall entail the immediate withdrawal of the said authorization or licence. All offences against the provisions of paragraph 2 of Chapter III shall be punished, besides being subject to the penalties enacted by the special Laws and Ordinances of each of the Contracting Powers.

ARTICLE XLI.

The Signatory Powers undertake to deposit at the International Information Office the specimen forms of the following documents :—

1. Licence to carry the flag ;
2. The list of the crew ;
3. The list of the negro passengers.

These documents, the tenour of which may vary according to the different Regulations of each country, shall necessarily contain the following particulars, drawn up in one of the European languages :—

1. As regards the authorization to carry the flag :—

(*a*.) The name, tonnage, rig, and the principal dimensions of the vessel ;

(*b*.) The register number and the signal letter of the port of registry ;

(*c*.) The date of obtaining the licence and the office held by the person who has issued it.

2. As regards the list of the crew :

(*a*.) The name of the vessel, of the captain, and of the fitter-out or of the owner ;

(*b*.) The tonnage of the vessel ;

(*c*.) The register number and the port of registry, its destination, as well as the particulars specified in Article XXV.

3. As regards the list of the negro passengers : The name of the vessel which conveys them, and the particulars indicated in Article XXXVI, for the proper identification of the passengers.

The Signatory Powers shall take necessary measures so that the territorial authorities or their Consuls may send to the same office certified copies of all authorizations to carry their flag as soon as such authorizations shall have been granted, as well as notices of the withdrawal of any such authorization.

The provisions of the present Article only concern the papers intended for native vessels.

2. *The Stopping of Suspected Vessels.*

ARTICLE XLII.

When the officers in command of war-vessels ("bâtiments de guerre") of any of the Signatory Powers have reason to believe that a vessel of tonnage less than 500 tons, and found navigating in the above-indicated zone, takes part in the Slave Trade, or is guilty of the fraudulent use of a flag, they may proceed to the verification of the ship's papers.

The present Article does not imply any change in the present state of things as regards jurisdiction in territorial waters.

ARTICLE XLIII.

To this end a boat commanded by a naval officer in uniform may be sent on board the suspected vessel after it has been hailed and informed of this intention.

The officer sent on board the vessel which has been stopped shall proceed with all possible consideration and moderation.

ARTICLE XLIV.

The verification of the ship's papers shall consist in the examination of the following documents :—

1. As regards native vessels, the papers mentioned in Article XLI.

2. As regards other vessels, the documents required by the different Treaties or Conventions remaining in force.

The verification of the ship's papers only authorizes the calling over of the crew and passengers in the case and in accordance with the conditions provided for in the following Article.

ARTICLE XLV.

The investigation of the cargo or the search can only take place with respect to a vessel navigating under the flag of one of the Powers which have concluded, or may conclude, special Conventions as mentioned in Article XXII, and in accordance with the provisions of such Conventions.

ARTICLE XLVI.

Before quitting the vessel stopped, the officer shall draw up a minute according to the forms and in the language in use in the country to which he belongs.

This minute shall be dated and signed by the officer, and relate the facts.

The captain of the vessel stopped, as well as the witnesses, shall have the right to cause to be added to the minutes any explanations they may think expedient.

ARTICLE XLVII.

The Commander of a man-of-war who may have stopped a vessel under a foreign flag shall in all cases make a report thereon to his own Government, and state the grounds upon which he acted.

ARTICLE XLVIII.

A summary of this report, as well as a copy of the minute drawn up by the officer sent on board the vessel stopped, shall be sent as soon as possible, to the International Information Office, which shall communicate the same to the nearest Consular or territorial authority of the Power whose flag the vessel in question had shown. Duplicates of these documents shall be kept in the archives of the Bureau.

ARTICLE XLIX.

If, in carrying out the supervision mentioned in the preceding Articles, the officer in command of the cruizer is convinced that an act of Slave Trade has been committed on board during the passage, or that irrefutable proofs exist against the captain, or fitter-out, for accusing him of fraudulent use of the flag, of fraud, or participation in Slave Trade, he shall conduct the arrested vessel to the nearest port of the zone where there is a competent authority of the Power whose flag has been used.

Each Signatory Power undertakes to appoint in the zone, and to make known the same at the International Information Office, the territorial or Consular authorities or Special Delegates who are competent in the above-mentioned cases.

The suspected vessel can also, should the case occur, be handed over to a cruizer of its own nation if the latter consents to take charge of it.

3. Of the Examination into and Trial of Vessels seized.

ARTICLE L.

The authority referred to in the preceding Article, to which the arrested vessel has been handed over, shall proceed to make a full investigation, according to the Laws and Rules of his country, in the presence of an officer belonging to the foreign cruizer.

ARTICLE LI.

If it is proved by the inquiry that the flag has been fraudulently used, the arrested vessel shall remain at the disposal of its captor.

ARTICLE LII.

If the examination shows that an act of Slave Trade, made clear by the presence on board of slaves destined for sale, or any other Slave Trade offence provided for by special Convention, the vessel and cargo shall remain sequestrated in charge of the authority who shall have directed the inquiry.

The captain and crew shall be handed over to the Tribunals fixed by Articles LIV and LVI. The slaves shall be set at liberty as soon as the Judgment has been delivered.

In the cases provided for by this Article, liberated slaves shall be disposed of in accordance with the special Conventions concluded or to be concluded between the Signatory Powers. In default of such Conventions, the said slaves shall be handed over to the local authority, to be sent back, if possible, to their country of origin; if not, this authority shall facilitate for them, in so far as may be in its power the means of livelihood, and, if they desire it, of settling on the spot.

ARTICLE LIII.

If it should be proved by the inquiry that the vessel has been illegally arrested, clear title will have been shown to an indemnity in proportion to the damages suffered by the vessel being taken out of its course. The amount of this indemnity shall be fixed by the authority which has directed the inquiry.

ARTICLE LIV.

In case the officer of the capturing vessel do not accept the conclusions of the inquiry carried on in his presence, the matter shall be handed over to the Tribunal of the nation whose flag the captured vessel had borne.

No exception shall be made to this rule, unless the disagreement arises in respect of the amount of the indemnity stipulated in Article LIII, and this shall be fixed by arbitration, as specified in the following Article.

ARTICLE LV.

The capturing officer and the authority which has directed the inquiry shall each appoint a referee within forty-eight hours, and the two arbiters shall have twenty-four hours to choose an umpire. The arbiters shall, as far as possible, be chosen from among the Diplomatic, Consular, or Judicial officers of the Signatory Powers. Natives in the pay of the Contracting Governments are formally excluded. The decision shall be taken by the majority of votes, and be considered as final. If the Court of Arbitration is not constituted in the time indicated, the procedure in respect of the indemnity, as in that for the damages, shall be in accordance with the provisions of Article LVIII, paragraph 2.

ARTICLE LVI.

The cases shall be sent forward with the briefest possible delay to the Tribunal of the nation whose colours have been used by the accused. However, the Consuls or any other authority of the same nation as the accused, specially commissioned to this end, may be authorized by their Government to deliver Judgment instead of the Tribunal.

ARTICLE LVII.

The procedure, and judgment of offences against the provisions of Chapter III shall always be conducted in as summary a manner as is permitted by the Laws and Regulations in force in the territories subject to the authority of the Signatory Powers.

ARTICLE LVIII.

Any Judgment of the national Tribunal or authorities referred to by Article LXI declaring that the seized vessel did not carry on Slave Trade shall be immediately put in force, and the vessel shall be altogether free to continue its course.

In this case the captain or owner of any vessel seized without legitimate ground of suspicion, or which has been subjected to annoyance, shall have the right of claiming damages, the amount of which shall be fixed by agreement between the Governments directly interested, or by arbitration, and

shall be paid within a period of six months from the date of the Judgment acquitting the captured vessel.

ARTICLE LIX.

In case of condemnation, the sequestered vessel shall be declared lawfully seized for the benefit of the captor.

The captain, crew, and all other persons found guilty shall be punished according to the gravity of the crimes or offences committed by them, and in accordance with Article V.

ARTICLE LX.

The provisions of Articles L to LIX do not affect in any way the jurisdiction or procedure of existing special Tribunals, or of those which may hereafter be formed to take cognizance of Slave Trade offences.

ARTICLE LXI.

The High Contracting Parties undertake to make known to each other reciprocally the instructions which they shall give to carry out the provisions of Chapter III to the Commanders of their men-of-war navigating the seas of the zone referred to.

CHAPTER IV.—COUNTRIES TO WHICH SLAVES ARE SENT, WHOSE INSTITUTIONS RECOGNIZE THE EXISTENCE OF DOMESTIC SLAVERY.

ARTICLE LXII.

The Contracting Powers whose institutions recognize the existence of domestic slavery, and whose possessions, in consequence thereof, in or out of Africa, serve, in spite of the vigilance of the authorities, as places of destination for African slaves, pledge themselves to prohibit their importation, transit, and departure, as well as Trade in Slaves. They shall organize the most active and the strictest supervision at all places where the arrival, transit, and departure of African slaves takes place.

ARTICLE LXIII.

Slaves liberated under the provisions of the preceding Article shall, if circumstances permit, be sent back to the country from whence they came. In all cases they shall receive letters of liberation from the competent authorities, and shall be entitled to their protection and assistance for the purpose of obtaining means of subsistence.

ARTICLE LXIV.

Every fugitive slave arriving at the frontier of any of the Powers mentioned in Article LXII shall be considered free, and shall have the right to claim letters of liberation from the competent authorities.

ARTICLE LXV.

Any sale or transaction to which the slaves referred to in Articles LXIII and LXIV may have been subjected through circumstances of any kind whatsoever shall be considered as null and void.

ARTICLE LXVI.

Native vessels bearing the flag of one of the countries mentioned in Article LXII, if there is any indication that they are employed in Slave Trade, shall be submitted by the local authorities in the ports frequented by them to a rigorous verification of their crew and passengers both at arrival and departure. Should African slaves be on board, judicial proceedings shall be taken against the vessel and against all persons who may be implicated. Slaves found on board shall receive letters of liberation through the authorities who have carried out the seizure of the vessels.

ARTICLE LXVII.

Penal provisions in connection with those provided for by Article V shall be published against persons importing, transporting, and trading in African slaves, against the mutilators of children or of male adults, and those who traffic in them, as well as against their associates and accomplices.

ARTICLE LXVIII.

The Signatory Powers recognize the great importance of the Law respecting the prohibition of the Slave Trade sanctioned by His Majesty the Emperor of the Ottomans of the 4th (16th) December 1889 (22 Rebi-ul-Akhir, 1307), and they are assured that an active supervision will be organized by the Ottoman authorities, especially on the west coast of Arabia and on the routes which place this coast in communication with the other possessions of His Imperial Majesty in Asia.

ARTICLE LXIX.

His Majesty the Shah of Persia consents to organize an active supervision in the territorial waters and those off the coast of the Persian Gulf and Gulf of Oman which are under his sovereignty, and on the inland routes which serve for the transport of slaves. The Magistrates and other authorities shall, with this view, receive the necessary powers.

ARTICLE LXX.

His Highness the Sultan of Zanzibar consents to give his most effective support for the repression of crimes and offences committed by African slave-traders on land as well as at sea. The Tribunals created for this purpose in the Sultanate of Zanzibar shall rigorously apply the penal provisions mentioned in Article V. In order the better to insure the freedom of liberated slaves, both in virtue of the provisions of the present General Act and of the Decrees adopted in this matter by His Highness and his predecessors, a Liberation Office shall be established at Zanzibar.

ARTICLE LXXI.

Diplomatic and Consular Agents and the naval officers of the Contracting Powers shall, within the limits of existing Conventions give their assistance to the local authorities in order to assist in repressing the Slave Trade where it still exists. They shall be entitled to be present at trials for slave-trading brought about at their instance, without being, however, entitled to take part in the deliberations.

ARTICLE LXXII.

Liberation Offices, or institutions in lieu thereof, shall be organized by the Administrations of the countries to which African slaves are sent, for the purposes specified by Article XVIII.

ARTICLE LXXIII.

The Signatory Powers having undertaken to communicate to each other all information useful for the repression of the Slave Trade, the Governments whom the present Chapter concerns shall periodically exchange with the other Governments statistical data, relating to slaves intercepted and liberated, and to the legislative and administrative measures which have been taken for suppressing the Slave Trade.

CHAPTER V.—INSTITUTIONS INTENDED TO INSURE THE EXECUTION OF THE GENERAL ACT.

§ I. *Of the International Maritime Office.*

ARTICLE LXXIV.

In accordance with the provisions of Article XXVII, an International Office is instituted at Zanzibar, in which each of the Signatory Powers may be represented by a Delegate.

ARTICLE LXXV.

The Office shall be constituted as soon as three powers have appointed their Representatives.

It shall draw up Regulations fixing the mode of exercising its functions. These Regulations shall immediately be submitted for the approval of those Signatory Powers who shall have notified their intention of being represented in this Office. They shall decide as to their intention within the shortest possible time.

ARTICLE LXXVI.

The expenses of this institution shall be divided in equal parts among the Signatory Powers mentioned in the preceding Article.

ARTICLE LXXVII.

The object of the Office at Zanzibar shall be to centralize all documents and information of a nature to facilitate the repression of the Slave Trade in the maritime zone. For this purpose the Signatory Powers undertake to forward within the shortest possible time:—

1. The documents specified in Article XLI.

2. Summaries of the Reports and copies of the Minutes referred to in Article XLVIII.

3. The list of the territorial or Consular authorities and special Delegates competent to take action as regards vessels seized according to the terms of Article XLIX.

4. Copies of Judgments and condemnations in accordance with Article LVIII.

5. All information which might lead to the discovery of persons engaged in the Slave Trade in the above-mentioned zone.

ARTICLE LXXVIII.

The archives of the Office shall always be open to the naval officers of the Signatory Powers authorized to act within the limits of the zone defined in Article XXI, as well as to the territorial or judicial authorities, and to Consuls specially appointed thereto by their Governments.

The Office shall supply to foreign officers and agents authorized to consult its archives translations into a European language of documents written in an Oriental language. It shall make the communications provided for in Article XLVIII.

ARTICLE LXXIX.

Auxiliary Offices in communication with the Office at Zanzibar may be established in certain parts of the zone, on agreement beforehand between the interested Powers.

They shall be composed of Delegates of these Powers, and established in conformity with Articles LXXV, LXXVI, and LXXVIII.

The documents and information specified in Article LXXVII, in so far as relating to a part of the zone specially concerned, shall be sent to them direct by the territorial and Consular authorities of the region in question without this dispensing the latter from the duty of communicating the same to the Zanzibar Head Office, as provided for by the same Article.

ARTICLE LXXX.

The Office at Zanzibar shall draw up in the two first months of every year a Report upon its own operations, and those of the auxiliary Offices, during the past twelve months.

§ II. *Of the Exchange between the Governments of Documents and Information relating to the Slave Trade.*

ARTICLE LXXXI.

The Powers shall communicate to each other to the fullest extent and in the briefest delay which they shall consider possible:—

1. The texts of the Laws and Regulations of the Administration, whether existing or enacted, in application of the Present General Act.

2. Statistical information concerning the Slave Trade, slaves arrested and liberated, and the traffic in fire-arms, ammunition, and alcoholic liquors.

ARTICLE LXXXII.

The exchange of these documents, and information concerning them shall be centralized in a special office attached to the Foreign Office in Brussels.

ARTICLE LXXXIII.

The Office at Zanzibar shall forward to it every year the Report mentioned in Article LXXX on its operations during the past year, and upon those of the auxiliary Offices which shall have been established in accordance with Article LXXIX.

ARTICLE LXXXIV.

The documents and information shall be collected and published periodically, and addressed to all the Signatory Powers. This publication shall be accompanied every year by an analytical Table of the legislative, administrative, and statistical documents mentioned in Articles LXXXI and LXXXIII.

ARTICLE LXXXV.

The Office expenses, as well as those incurred in correspondence, translation, and printing, shall be shared by all the Signatory Powers, and shall be recovered through the agency of the Department of the Foreign Office at Brussels.

§ III. *Of the Protection of Liberated Slaves.*

ARTICLE LXXXVI.

The Signatory Powers, having recognized the duty of protecting liberated slaves in their respective possessions, undertake to establish, if they should not already exist in the ports of the zone determined by Article XXI, and in such parts of their said possessions as may be places for capture, passage, and arrival of African slaves, as many offices and institutions as are deemed sufficient by them, whose business will specially consist in liberating and protecting them in accordance with the provisions of the Articles VI, XVIII, LII, LXIII, and LXVI.

ARTICLE LXXXVII.

The Liberation Offices or the authorities charged with this service shall deliver letters of liberation, and keep a register thereof.

In case of the denunciation of an act of Slave Trade or of illegal detention, or at the instance of the slaves themselves, the said Offices or authorities shall exercise all necessary diligence to insure the liberation of the slaves and the punishment of the offenders.

The delivery of letters of liberation should in no case be delayed if the slave be accused of a crime or offence against the ordinary law. But after the delivery of the said letters an investigation shall be proceeded with in the form established by the ordinary procedure.

ARTICLE LXXXVIII.

The Signatory Powers shall favour in their possessions the foundation of establishments of refuge for women and of education for liberated children.

ARTICLE LXXXIX.

Freed slaves shall always be able to resort to the Offices to be protected in the enjoyment of their freedom. Whoever shall have used fraudulent or violent means to deprive a free slave of his letters of liberation or of his liberty shall be considered as a slave-dealer.

CHAPTER VI.—RESTRICTIVE MEASURES CONCERNING THE TRAFFIC IN SPIRITUOUS LIQUORS.

ARTICLE XC.

Justly anxious about the moral and material consequences which the abuse of spirituous liquors entails on the native populations, the Signatory Powers have agreed to apply the provisions of Articles XCI, XCII, and XCIII, within a zone extending from the 20th degree north latitude to the 22nd degree south latitude, and bounded by the Atlantic Ocean on the west and by the Indian Ocean on the east, with its dependencies, comprising the islands adjacent to the mainland, up to 100 sea miles from the shore.

ARTICLE XCI.

In the districts of this zone where it shall be ascertained that, either on account of religious belief or from other motives, the use of distilled liquors does not exist or has not been developed, the Powers shall prohibit their importation. The manufacture of distilled liquors there shall be equally prohibited.

Each Power shall determine the limits of the zone of prohibition of alcoholic liquors in its possessions or Protectorates, and shall be bound to notify the limits thereof to the other Powers within the space of six months. The above prohibition can only be suspended in the case of limited quantities destined for the consumption of the non-native population and imported under the regime and conditions determined by each Government.

ARTICLE XCII.

The Powers having possessions or exercising protectorates in the region of the zone which are not placed under the action of the prohibition, and into which alcoholic liquors are at present either freely imported or pay an import duty of less than 15 fr. per hectolitre at 50 degrees Centigrade, undertake to leavy on these alcoholic liquors an import duty of 15 fr. per hectolitre to 50 degrees Centigrade for three years after the present General Act comes into force. At the expiration of this period the duty may be increased at 25 fr. during a fresh period of three years. At the end of the sixth year it shall be submitted to revision, taking as a basis the average results produced by these Tariffs, for the purpose of then fixing, if possible, a minimum duty throughout the whole extent of the zone where the prohibition referred to in Article XCI is not in force.

The Powers have the right of maintaining and increasing the duties beyond the minimum fixed by the present Article in those regions where they already possess that right.

ARTICLE XCIII.

The distilled liquors manufactured in the regions referred to in Article XCII, and intended for inland consumption, shall be subject to an excise duty.

This excise duty, the collection of which the Powers undertake to insure as far as possible, shall not be lower than the minimum import duty fixed by Article XCII.

ARTICLE XCIV.

Signatory Powers having in Africa possessions contiguous to the zone specified in Article XC undertake to adopt the necessary measures for preventing the introduction of spirituous liquors within the territories of the said zone by their inland frontiers.

ARTICLE XCV.

The Powers shall communicate to each other, through the Office at Brussels, and according to the terms of Chapter V, information relating to the traffic in alcoholic liquors within their respective territories.

CHAPTER VII.—FINAL PROVISIONS.

ARTICLE XCVI.

The present General Act repeals all contrary stipulations of Conventions previously concluded between the Signatory Powers.

ARTICLE XCVII.

The Signatory Powers, without prejudice to the stipulations contained in Articles XIV, XXIII, and XCII, reserve the right of introducing into the present General Act later on, and by common agreement, such modifications or improvements as experience may prove to be useful.

ARTICLE XCVIII.

Powers who have not signed the present General Act shall be allowed to adhere to it.

The Signatory Powers reserve the right to impose such conditions as they may deem necessary to their adhesion.

If no conditions should be stipulated, adhesion implies acceptance of all the obligations and admission to all the advantages stipulated by the present General Act.

The Power shall concert among themselves as to the steps to be taken to procure the adhesion of States whose co-operation may be necessary or useful in order to insure the complete execution of the General Act.

Adhesion shall be effected by a separate Act. It shall be notified through the Diplomatic channel to the Government of the King of the Belgians, and by them to all the Signatory and adherent States.

ARTICLE XCIX.

The present General Act shall be ratified within the shortest possible period, which shall not in any case exceed one year.

Each Power shall address its ratification to the Government of the King of the Belgians, who shall give notice thereof to all the other Signatory Powers to the present General Act.

The ratifications of all the Powers shall remain deposited in the archives of the Kingdom of Belgium.

As soon as all the ratifications shall have been furnished, or at latest one year after the signature of the present General Act, their delivery shall be recorded in a Protocol which shall be signed by the Representatives of all the Powers which have ratified.

A certified copy of this Protocol shall be forwarded to all the Powers interested.

ARTICLE C.

The present General Act shall come into force in all the possessions of the Contracting Powers on the sixtieth day, counting from the day on which the Protocol provided for in the preceding Article is drawn up.

In witness whereof the respective Plenipotentiaries have signed the present General Act, and have thereto affixed their seal.

Done at Brussels the 2nd day of the month of July 1890.

Annex to Article XXXIX.

LICENCE to ply the Coasting Trade on the East Coast of Africa in conformity with Article XXXIX.

Name of Vessel, with description of Form of Build and Rig.	Nationality.	Tonnage.	Port of Register.	Name of Captain.	Number of Crew.	Maximum Number of Passengers.	Limits within which Vessel is entitled to ply.	General Remarks.

The present licence must be renewed on the......

Rank of Official who has issued the Permit:

Declaration.

The Powers assembled in Conference at Brussels who have ratified the General Act of Berlin of the 26th February 1885, or who have acceded thereto,

After having drawn up and signed in concert, in the General Act of this day, a collection of measures intended to put an end to the Slave Traffic by land as well as by sea, and to improve the moral and material conditions of existence of native races,

Taking into consideration that the execution of the provisions which they have adopted with this object imposes on some of them who have possessions or Protectorates in the conventional basin of the Congo, obligations which absolutely demand new resources to meet them,

Have agreed to make the following Declaration:—

The Signatories or acceding Powers who have possessions or Protectorates in the said Conventional basin of the Congo shall be able, so far as authority is required to this end, to establish duties upon imported goods, the scale of which shall not exceed a rate equivalent to 10 per cent. *ad valorem* at the port of entry, always excepting spirituous liquors, which are regulated by the provisions of Chapter VI of the General Act of this day.

After the signing of the said General Act, negotiations shall be opened between the Powers who have ratified the General Act of Berlin or who have acceded to it, in order to draw up, within a maximum limit of the 10 per cent. *ad valorem*, the system of Customs Regulations to be established in the conventional basin of the Congo.

Nevertheless it is understood:—

1. That no differential treatment or transit duty shall be established;

2. That in applying the Customs Regulations which are to be agreed upon, each Power will undertake to simplify formalities as much as possible, and to facilitate trade operations;

3. That the arrangement resulting from the proposed negotiations shall remain in force for fifteen years from the signing of the present Declaration.

At the expiration of this term, and failing a fresh Agreement, the Contracting Powers will return to the conditions provided for by Article IV of the General Act of Berlin, retaining the power of imposing duties up to a maximum of 10 per cent. upon goods imported into the conventional basin of the Congo.

The ratifications of the present Declaration shall be exchanged at the same time as those of the General Act of this day.

In faith of which the undersigned Plenipotentiaries have drawn up the present Declaration, and have affixed hereto their seal.

Done at Brussels, the 2nd day of the month of July 1890.

[*Note.*—The signatures will be inserted when the Act is printed with the Protocols.]

(Signed) H. M. DURAND,
Secretary to the Government of India."

By order of His Excellency the Right Honourable the Governor in Council,

W. LEE-WARNER,
Secretary to Government.

... having exactly
fulfilled your wishes

His M. Ship Menai
at Sea 11th Sept. 1822

I have &c.
(Signed) F. Moresby
Captain

A

Sketch of the Articles proposed by Captain Moresby to His Highness the Imaum of Muscat for the prevention of the foreign Slave traffic.

Article 1st. The Imaum to agree that all external traffic in Slaves shall cease and be abolished for ever from his Dominions and Dependencies.

... The Imaum to
... carrying

ملحق رقم (١٢)

بنود معاهدة ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م التي عقدتها حكومة الهند البريطانية مع السلطان سعيد لمنع تجارة الرقيق .

belonging to or navigated by his subjects, found or convicted of being engaged in the traffic of Slaves to other places than his Dominions, shall be considered as pirates and confiscated; the Owners, Captain and Officers shall be treated as Pirates, and have their goods and property forfeited to the Imaum.

5th That all other persons serving on Board such Vessels as seamen, or in any capacity who shall not give information of such unlawful transactions to the Imaum or his Governors within three months after the period of the termination of the

[illegible] shall be punished by
fine, Imprisonment and corporeal
infliction

4th His Highness to
engage to deliver up (or cause to be delivered up) all British
subjects who shall attempt to
traffic in Slaves, and the
Imaum shall imprison such —
English subjects, until an opportunity
may offer to deliver them over
with proof of their crime to
any of His Britannic Majesty's
Cruizers, or those of the East
India Company, or others appointed
to receive them; it being understood
that such British Subjects so
[illegible] shall have been actually
[illegible] trafficking Slaves or
having

having them on Board as Cargo

5th That no Individual may plead ignorance of the limit, within which the Slave Trade is confined, the Imaum to agree that all Vessels under His Highness's flag commanded or owned by any of his subjects found trading in Slaves to the Southward of the Parallel of Cape Delgado his Highness's most Southern Possessions in Africa, or to the Eastward of a line drawn from that Cape past the East point of the Isle of Socotra on to the Persian Shore shall be liable to seizure and confiscation by any of His Britannic Majesty's

[illegible] or Officers of Customs, or
others deputed by any of His
Britannic Majesty's Governors and
dealt with the same as if such
Ship or Vessel seized was navigated
under the English Flag.

6th His Highness the Imaum
must engage to publish in all
the Dominions and Dependencies of
his Government the present Treaty
and to consider it equally binding
on them all.

And finally to agree that
the Treaty is provisional until
ratified and confirmed by His
Majesty's Ministers on the part
of the King of Great Britain
[illegible] to be the foremost
[illegible]

without loss of time to His Highness the Imaum. Nevertheless the Treaty is to be carried into full effect from the present date.

Done at Muscat } (Signed) F. Moresby
29th August 1822 } Captn. H. M. Ship Menai

Fourth Article marked B substituted for the fourth Article in Paper A the latter having been objected to by the Imaum.

4th His Highness engages to appoint at such places as His Majesty the King of Great Britain may wish, habitations for the residence of Consuls Agents and others charged with the

of the Slave Trade by English Subjects, such Consuls Agents or others, are to receive the assistance on application, of His Highness the Imaum or his Lieutenant Governor or others, for the apprehension & detention of all English Subjects who may attempt the traffic.

Done at Muscat
29th August 1822 } (Signed) F. Moresby
Captn H. M. Ship Menai

C.

Additional Requisition made by Captain Moresby to His Highness the Imaum of Muscat

That it may be [illegible] the most comprehensive [illegible] Ships are liable [illegible]

to seizure by English Cruizers
after the expiration of four
months, the Imaum to make
Known, that any Vessel found
with Slaves on Board as Cargo
by British Cruizers, to the
Eastward of a line drawn from
Cape Delgado, passing East of
Socotra and on to Diu Head, the
Western point of the Gulph of
Cambay (unless driven by stress
of Weather) shall be treated by
the English in the same manner
as if they were under the
English Flag, and navigated by
English Subjects.

Done at Muscat
8th September 1822 } (Signed) F. Moresby
Capt. [illegible]

D

Additional Requisition altered from the first proposal in Paper C. to His Highness the Imaum of Muscat by Captain Moresby

That it may be understood in the most comprehensive manner, when Arab Ships are liable to seizure by the King of Englands Ships, employed to prevent the Illicit Traffic in Slaves, after the expiration of four months from the date of the Treaty, the Imaum to proclaim, that all Ships under his Flag [illegible] with Slaves on Board as [illegible] by the King of Englands [illegible] in the prevention of

of the Traffic, to the Eastward of a line drawn from Cape Dalgado passing 60 Miles to the East of Isle Socotra and on to Cape Dieu (the Western point of the Gulph of Cambay,) unless driven by stress of weather, shall be treated in the same manner as if such Vessels were under the English Flag and navigated by English Subjects.

Done at Muscat 10th September 1822 } (Signed) F. Moresby Captn. H. M. Ship Menai

L. S

Additional

[illegible] Requisition by Captn Moresby to the Imaum of Muscat.

1. — That it may be understood in the most comprehensive manner where Arab Ships are liable to seizure by His Majesty the King of Englands Cruizers after the expiration of four months, the Imaum to authorize that the King of Englands Cruizers seizing Arab [illegible]

His Highness the Imaum of Muscats Answer.

I permit to the Captains of His Majesty's the King of Englands Cruizers to seize Vessels to the Eastward of the line drawn by Captn Moresby, but confine the permission to the King of Englands Cruizers and not to the [illegible]

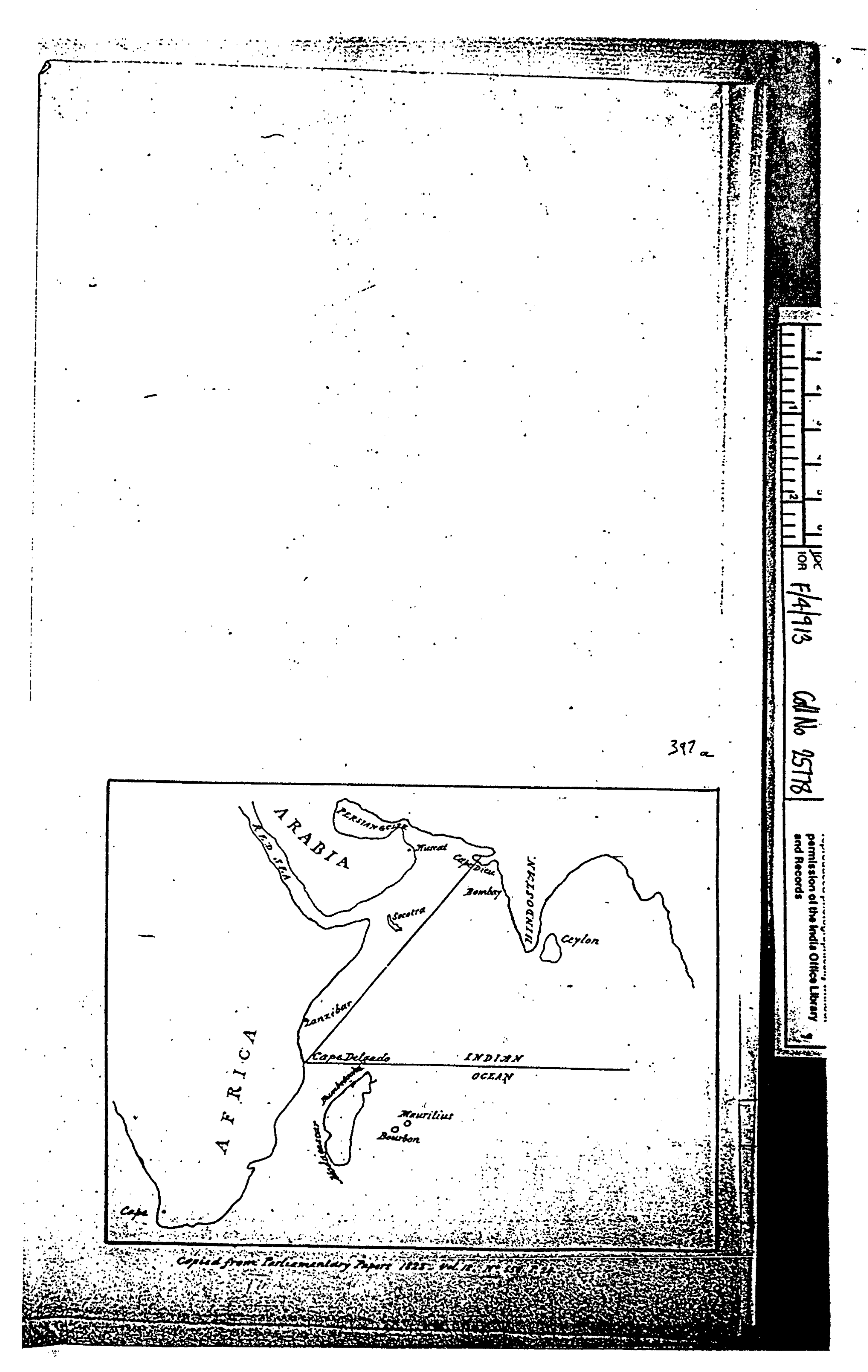
397

Eastward of a line drawn from Cape Delgado, passing (60) sixty miles east of Socotra, on to Diu Head, forming the Western point of the Gulfh of Cambay. (unless driven by stress of Weather) shall be seized and treated by His Majesty's Cruizers, in the same manner, as if they were under the English Flag

(A true Copy)

(Signed) F. Moresby
Capt. H.M. Ship Menai

[illegible]


ARABIA
RED SEA
PERSIAN GULF
Muscat
Cape Dieu
Bombay
HINDOSTAN
Ceylon
Socotra
Zanzibar
Cape Delgado
INDIAN
OCEAN
AFRICA
Mauritius
Bourbon
Madagascar
Cape
397 a
Copied from Parliamentary Papers 1825
IOR F/4/913 Coll No 25778
permission of the India Office Library and Records

No. V.

TRANSLATION of ADDITIONAL ARTICLES regarding the SUPPRESSION of the FOREIGN SLAVE TRADE entered into by HIS HIGHNESS SAEED SYUD BIN SULTAN, the IMAM of MUSCAT,—1839.

I agree that the following Articles be added to the above Treaty concluded by Captain Moresby on the aforesaid date :—

ARTICLE 1.

That the Government cruizers, whenever they may meet any vessel belonging to my subjects beyond a direct line drawn from Cape Delgado passing two degrees seaward of the Island of Socotra and ending at Pussein, and shall suspect that such vessel is engaged in the slave trade, the said cruizers are permitted to detain and search it.

ARTICLE 2.

Should it on examination be found that any vessel belonging to my subjects is carrying slaves, whether men, women, or children, for sale beyond the aforesaid line, then the government cruizers shall seize and confiscate such vessel and her cargo. But if the said vessel shall pass beyond the aforesaid line owing to stress of weather, or other case of necessity not under control, then she shall not be seized.

ARTICLE 3.

As the selling of males and females, whether grown up or young, who are "Hoor" or free, is contrary to the Mahomedan religion, and whereas the Soomalees are included in the Hoor or free, I do hereby agree that the sale of males and females, whether young or old, of the Soomalee tribe, shall be considered as piracy, and that four months from this date, all those of my people convicted of being concerned in such an act shall be punished as pirates.

Dated 10th Showal 1255 A. H., corresponding to the 17th December A.D. 1839.

SEAL OF SYUD BIN SULTAN.

ملحق رقم (١٣)

البنود الخاصة بمكافحة تجارة الرقيق ، والتي أُدرجت ضمـن المعاهدة التجارية التي عقدتها حكومة الهند البريطانية مع السلطان سعيد عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م .

المصدر : Aitchison, C. U., op. cit. Vol. X1, p.p.299-300 .

No. 84.

The Earl of Aberdeen to Saeed Ali Bin Nasir.

THE Undersigned, &c. has the honour to inform Saeed Ali Bin Nasir, &c., that Her Majesty's Government have recently received information that slaves are continually carried to Kurachee and Deevil from places in the dominions of the Imaum of Muscat: and the Undersigned will now proceed to give to Saeed Ali Ben Nasser the particulars of several cases of this nature, and which the Undersigned requests may be brought to the knowledge of his Highness the Imaum, in the hope that he will use his endeavours to put an end to practices so much at variance with the letter and spirit of the articles which, by the consent of his Highness the Imaum, were added, on the 17th December, 1839, to the Treaty concluded with his Highness by Captain Moresby, on the 29th August, 1822.

In the first of the cases above referred to, a boat belonging to the people of Kurachee, with a Kuranee named Nadeer Allee Lootijan, carried from Muscat to Kurachee 18 slaves, seven of whom belonged to Nadeer Allee Lootijan, four to a Muscat Banian merchant named Kokeel, agent of Asso, and seven to Kankoo, a Banian, residing at Kurachee.

Secondly; on the 16th of January, 1842, a bugla, belonging to Mahomet Ben Sooleman, of Kisheen, proceeded to Kurachee with an inhabitant of Hyderabad and 13 slaves. Nine of these slaves were Abyssinians, and four of them Negroes. These slaves had been purchased by Mahomet Ben Sooleman.

Thirdly; on the 20th January, 1842, a bugla, belonging to Ally Causim of Kisheen, sailed to Kurachee with three Scindians and 35 slaves. These slaves were partly Abyssinians and partly Negroes, and had been purchased by the Scindians, for whose account they were put on board the bugla.

Her Majesty's Government regret to have to observe that these acts are in direct contravention of the engagements of the Imaum; for, by the additional articles of the 17th December, 1839, the Imaum empowered British Government cruizers to seize and confiscate vessels belonging to his subjects found engaged in Slave Trade beyond a direct line drawn from Cape Delgado, passing two degrees seaward of the Island of Socotra, and ending at Passein.

Now, in all the cases above cited, the slaves were purchased in Muscat, and were carried from thence to a place beyond the prescribed limits.

It is true, that in the first mentioned case, the transport was effected in a boat of Kurachee, yet the subjects of the Imaum were implicated in the transaction; and in the two cases last cited the vessels in which the slaves were transported actually belonged to subjects of his Highness residing at Kisheen.

Now although, as stated by the Undersigned in his note to Saeed Ali Ben Nasser of the 12th ult., Her Majesty's Government would, on the extinction of the Slave Trade of Muscat, be willing to assist the Imaum in meeting the first

ملحق رقم (١٤)

رسالة من إيرل أبردين إلى علي بن ناصر مبعوث السلطان سعيد إلى الحكومة البريطانية تمهيداً لعقد معاهدة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، وقد ذكر أبردين في رسالته أن الأرقاء يُنقلون من أراضي السلطان سعيد إلى موانىء غرب الهند . والرسالة مؤرخة في ٦ أغسطس ١٨٤٢م .

deficiency which may arise from the loss of duties hitherto levied on that Slave Trade, the Undersigned begs that Saeed Ali Ben Nasser will distinctly understand that such assistance can be given only on condition that the export trade in slaves from the dominions of his Highness, whether to Christian or Pagan countries, shall be entirely prohibited; and that the Imaum will, in addition to the power which he has conferred upon British cruizers, exert his own authority in punishing those of his subjects who may be found carrying on the Slave Trade in places beyond the dominions of his Highness.

The Undersigned, &c.,
(Signed) ABERDEEN.

Foreign Office, August 6, 1842.

require assistance from us, shall receive it accordingly. Whatever you may require, let us know ; and peace on you.

Dated 4th Shaban 1261 A. H. (*corresponding with the 18th August* 1845 A. D.).

(Signed) SYUD SAEED.

(True translation)

(Signed). A. HAMERTON, Captain,
Her Majesty's Consul, and Honorable Company's Agent
in the Dominions of the Imaum of Muskat.

Further Agreement concluded at Zanzibar with His Highness the* IMAUM OF MUSKAT, *on the 2nd October* 1845, *by Captain* ATKINS HAMERTON, *of the 15th Regiment Bombay N. I., on behalf of Her Britannic Majesty, for the Suppression, from and after the 1st January* 1847, *of the Exportation of Slaves from His Highness' African Dominions.*

Agreement between Her Majesty the QUEEN OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND IRELAND, *and His Highness* SYUD SAEED *bin* SULTAN, *the Sultan of Muskat, for the termination of the export of Slaves from the African Dominions of His Highness the Sultan of Muskat.*

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, being earnestly desirous that the export of slaves from the African dominions of His Highness the Sultan of Muskat should cease, and His Highness the Sultan of Muskat, in deference to the wishes of Her Majesty and of the British nation, and in furtherance of the dictates of humanity which have heretofore induced him to enter into Engagements with Great Britain to restrict the export of slaves from his dominions, being willing to put an end to that trade, and Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and His Highness the Sultan of Muskat having resolved to record with due form and solemnity this further restriction of the export of slaves, and Her Majesty having given due authority to Captain Hamerton, her representative at the Court of the Sultan of Muskat, to conclude an Agreement with His Highness accordingly, His Highness Syud Saeed bin Sultan, for himself, his heirs and successors, and Captain Hamerton,

* Under date the 5th September 1848 an Act was passed by the British Parliament, for giving effect to the provisions of this Agreement. A copy of this Act (Cap. CXXVIII. Anno Undecimo et Duodecimo Victoriæ Reginæ) is annexed.—*Editor.*

ملحق رقم (١٥)

مواد معاهدة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م التي عقدها هامرتون نيابة عن الحكومة البريطانية مع السلطان سعيد لمنع تجارة الرقيق .

on behalf of the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, her heirs and successors, have agreed upon and concluded the following Articles :—

ARTICLE I.

His Highness the Sultan of Muskat hereby engages to prohibit, under the severest penalties, the export of slaves from his African dominions, and to issue orders to his officers to prevent and suppress such trade.

ARTICLE II.

His Highness the Sultan of Muskat further engages to prohibit, under the severest penalties, the importation of slaves from any part of Africa into his possessions in Asia; and to use his utmost influence with all the Chiefs of Arabia, the Red Sea, and the Persian Gulf, in like manner to prevent the introduction of slaves from Africa into their respective territories.

ARTICLE III.

His Highness the Sultan of Muskat grants to the ships of Her Majesty's Navy, as well as to those of the East India Company, permission to seize and confiscate any vessels, the property of His Highness or of his subjects, carrying on Slave Trade, excepting only such as are engaged in the transport of slaves from one port to another of his own dominions in Africa, between the port of Lamoo to the north, and its dependencies, the northern limit of which is the north point of Kaghoo Island, in 1° 57′ (one degree and fifty-seven minutes) south latitude, and the port of Keelwa to the south, and its dependencies, the southern limit of which is the Songa Munara, or Pagoda Point, in 9° 2′ (nine degrees and two minutes) south latitude, including the islands of Zanzibar, Pemba, and Monfea.

ARTICLE IV.

This Agreement to commence and have effect from the 1st day of January 1847 (one thousand eight hundred and forty-seven) of the year of Christ, and the 15th day of the month of Mohurum 1263 (twelve hundred and sixty-three) of the Hijree.

Done at Zanzibar, this 2nd (second) day of October 1845 *(one thousand eight hundred and forty-five) of the year of Christ, and 29th day of Rumzan* 1261 *(twelve hundred and sixty-one) of the Hijree.*

(Signed) SYUD SAEED.

Seal of His Highness the Imaum of Muskat.

الجناب العالي الأكرم الأحشم الأفخم المحترم جون كرك كنسل حضرة جناب ملكة الانكليز المعظمة

عمر الله شمس سعده وحماه لا لمجد آمين كتابك الكريم وصل وفهمنا منه كما ذكرت ولقد أسرني

غاية السرور ما ذكرته في كتابك من زوال الأحوال التي كانت تصدر من رؤساء مراكب دولة الانكليز

على سفن رعايانا من الحرق والتخريب وغير ذلك وفرحت بالأوامر الجديدة الصادرة الآن من

دولة الانكليز بعدم حرق خشب رعايانا إلا ما كانت مملوة بالخدام وفرعين الصلاح

إثبات السفينه والنوخذة وفرعها إلى زنجبار للفحص ونفعل نحن أيضا ذلك الآن

الإعلان لا بد لم بلاغه جميع أهل السفن من رعايانا في مدة بين للشياع مملكتنا

وإنما أهالي زنجبار ليعلمهم وهنا حالا واحد يحتمل من نوخذة السفينه إن يقول أردتم

أركب مع قبطان المركب وأبا ان يحملني فينبغي جنابك ان تخبر رؤساء المراكب المنزرة

لهذه المياه ان يحضروا السفينه ونوخذاها إلى زنجبار لينظر في امرهم وذكرت انك حكمت

بتعويض قيمة الأموال المفقودة في السفن المحروقة من المركب لمن تسترني أيضا ذلك لأنهم

أهالي الأموال والسفن نقلوا وأخذت أموالهم وحرقت سفنهم من غير حجة ولا سبب وصاحب

البدن فرسا را إلى بخاو لكن أمر الشيخ سليمان بفحص الدوكيل في زنجبار فإن وجد ليصل إليك

وان لم يوجد فيما تتفقوا عليه انت والشيخ سليمان لي رضا به ويسرني أيضا كونك من الآن وقبل التجربة

في الأحكام على مقتضى الأوامر الجديدة الصادرة من دولة الانكليز تفسير إن شاء الله بذلك تزول

الأحوال الشاقة السابقه وأهالي الشمال الذين يسرقوا الخدام نحن لا نعطيهم أقوال

بل نحرق خشبهم ومعلوم جنابك من غير شك مطلع على السفن التي حرقناها هذه السنه في زنجبار وربما

انك اطلعت ايضا على الذي حرقنا في لامو وفي ظني ايضا انك مطلع على رفقتنا لهم ومنعهم عن

الوصول إلى زنجبار اصلا كل ذلك مرضاة لإرادة دولة الانكليز ونحن إنما نبيح حمل الخدام في الحد

المباح لنا فيه ونعطي أقوال للمقيمين في بلداننا لكن غير بعيد تغلب على بعضهم الشقوة ويشردوا

بالخدام إلى عمان وإنما أباحتنا نحن لهم في لامو فقط وواصلك خمس ورقات فيهن

إعلان أعطهن رؤساء المراكب حتى إذا امتنع نوخذة سفينة من الركوب معهم يعرضوا عليه

الإعلان وإنما أمر واللام حرر في ٣ جمادى الأولى ١٢٨٤ من المحب المؤد ماجد بن سعيد

بخط عامر سالم ...

ملحق رقم (١٦)

رسالة من ماجد بن سعيد سلطان زنجبار إلى القنصل البريطاني في زنجبار يُبين فيها الجهود التي قام بها لمنع تصدير الأرقاء إلى السلطنة العمانية ، مؤرخة في ٣جمادى الأولى ١٢٨٤هـ.

المصدر : أرشيف زنجبار ، بدون رقم .

TREATY

BETWEEN

HER MAJESTY

AND

THE SULTAN OF ZANZIBAR,

SUPPLEMENTARY TO THE

TREATY FOR THE SUPPRESSION OF THE SLAVE TRADE OF JUNE 5, 1873.

Signed at London, July 14, 1875.

Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty.
1876.

LONDON:
PRINTED BY HARRISON AND SONS.

[C.—1387.] *Price 1d.*]

ملحق رقم (١٧)

معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٢٧٣م بين سلطنة زنجبار وبريطانيا لمنع تجارة الرقيق .

المصدر : أرشيف زنجبار ، محفوظة تحت رقم ARC3/24 .

ZANZIBAR. No. 1 (1876).

Treaty between Her Majesty and the Sultan of Zanzibar, supplementary to the Treaty for the Suppression of the Slave Trade of June 5, 1873.

Signed at London, July 14, 1875.

Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty. 1876.

LONDON:
PRINTED BY HARRISON AND SONS.

Treaty between Her Majesty and the Sultan of Zanzibar, supplementary to the Treaty for the Suppression of the Slave Trade of June 5, 1873.

Signed at London, July 14, 1875.

HER Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, and His Highness the Seyyid Barghash-bin-Said, Sultan of Zanzibar, having concluded a Treaty at Zanzibar on the 5th June, 1873, corresponding to the 9th of the month of Rabia-el-Akhir, A.H. 1290, for the abolition of the Slave Trade, and whereas doubts have arisen or may arise in regard to the interpretation of that Treaty, Her Britannic Majesty and His Highness the Sultan of Zanzibar have resolved to conclude a further Treaty on this subject, and have for this purpose named as their Plenipotentiaries, that is to say:

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, the Right Honourable Edward Henry, Earl of Derby, Baron Stanley of Bickerstaffe, a Peer and a Baronet of England, Her Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, &c., &c., &c.;

And His Highness the Seyyid Barghash-bin-Said, Sultan of Zanzibar, Nâsir-bin-Saîd-bin-Abdalla;

Who, after having communicated to each other their respective full powers, have agreed upon and concluded the following Articles:—

ARTICLE I.

The presence on board of a vessel of domestic slaves in attendance on or in discharge of the legitimate business of their masters, or of slaves *bonâ fide* employed in the navigation of the vessel, shall in no case of itself justify the seizure and condemnation of the vessel, provided that such slaves are not detained on board against their will. If any such slaves are detained on board against their will they shall be freed, but the vessel shall, nevertheless, not on that account alone be condemned.

ARTICLE II.

All vessels found conveying slaves (other than domestic slaves in attendance on or in the discharge of the legitimate business of their masters, or slaves *bonâ fide* employed in the navigation of the vessels) to or from any part of His Highness' dominions, or of any foreign conntry, whether such slaves be destined for sale or not, shall be deemed guilty of carrying on the Slave Trade, and may be seized by any of Her Majesty's ships of war and condemned by any British Court exercising Admiralty jurisdiction.

[68]

ARTICLE III.

The present Treaty shall be ratified, and the ratifications shall be exchanged at Zanzibar as soon as possible.*

In witness whereof the respective Plenipotentiaries have signed the same, and have affixed thereto their seals.

Done at London the fourteenth day of July, in the year of Grace one thousand eight hundred and seventy-five.

(L.S.) DERBY.
(L.S.) NASIR-BIN-SAID-ABDALLAH.

This is ratified.
(L.S.) BARGHASH-BIN-SAID.

* The Sultan of Zanzibar's Ratification is attached to the original Treaty. That of Her Majesty was delivered to the Sultan in Zanzibar, September 20, 1875.

Dispatch
No 70

U.S. Consulate
at Zanzibar

Mr Francis R. Webb
Acty Vice Consul

To the
Department of State

Subject

A Conversation with Dr Kirk Her Majesty's Consul in reference to mission of Sir Bartle Frere

ملحق رقم (١٨)

رسالة من القنصل الأمريكي في زنجبار إلى سكرتير وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن ، مؤرخة في ١٥ مايو ١٨٧٣م حول مهمة بارتل فرير عام ١٢٩٠هـ/١٨٨٣م .

المصدر : وثائق القنصلية الأمريكية في زنجبار .

Dispatch No 70

U.S. Consulate At Zanzibar
May 15, 1873

To the
Hon. Second Ass't Secretary of State
Washington

Sir:

With reference to my Dispatch No 65 of April 16th 1873 I have the honor to inform the Department that on the return of Dr Kirk, H. M's Consul at Zanzibar from a trip on the Coast, he informed me (April 28th) that very shortly previous to the departure of Sir Bartle Frere for Muscat, both the envoy of Her Majesty and himself had strong hopes that the treaty for the abolition of the Slave-trade would be satisfactorily arranged, the Sultan showing a disposition to cooperate therein, but after the arrival of the French Consul on the 9th of March 1873 His Highness expressed a decided change of views and refused to negotiate further and Sir Bartle Frere left on the 17th of March having accomplished nothing.

I have the honor to be, Sir
Very Resp'y Your Obdt Servant
Francis R. Webb
Actg U.S. V. Consul

No. 175 of 1873.
69

135

From,

Captain S. B. Miles
H. B. M. Acting Political Agent
and Consul Muskat

To,

Lieutenant Colonel E. C. Ross
H. B. M. Acting Political Resident
in the Persian Gulf
Dated Muskat Political
Agency and Consulate
18th April 1873.

Sir,

I do myself the honor to forward herewith for your information Copy of the Treaty in Arabic and English entered into by His Highness Seyyid Turkee with His Excellency Sir H. B. E. Frere H. M. Special Envoy to Zanzibar and Muskat for the more complete suppression of the Slave Trade in His Highness dominions

2. His Excellency Sir B. Frere before his departure gave me certain instructions with regard to this Treaty, requesting me at the same time to furnish you with a Memorandum of them, to the effect that until the Treaty had been submitted to and ratified by Her Most Gracious Majesty the Queen and until further orders and directions had been received from Government on the subject I was not to consider the provisions of it in force or to act upon it in any way.

3

ملحق رقم (١٩)

معاهدة عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م التي عقدتها الحكومة البريطانية مع السلطان تركي بن سعيد من أجل منع تجارة الرقيق في السلطنة العمانية .

136A

Further that as His Highness Seyyid Toorkee had so frankly and unhesitatingly responded to the wishes of H. M's Government in this matter it was advisable he should be met in the same spirit when carrying the Treaty into effect. That it was not intended to authorize any unnecessary interference or intrusion or generally any precipitate and arbitrary measures calculated to cause disaffection among His Highness' subjects and embarrassment to him in his relations with them and that I was to be careful to avoid as far as possible any annoyance or irritation to His Highness.

4. I need hardly observe that His Excellency's instructions will be most carefully observed by me.

5. His Highness yesterday issued a proclamation abolishing all traffic in Slaves in his dominions from henceforth Copy and translation of which are herewith appended. As this has been entirely spontaneous on the part of His Highness I trust it will be taken as an indication of his full and earnest intentions to carry out his engagements to the utmost.

I have the honor to be &c.

Captain
H. M's Acting Political Agent and Consul Muskat

Treaty

Preamble

H. M. the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and H. H. the Seyyid Toorkee bin Said Sultan of Muscat being desirous to give more complete effect to the Engagement entered into by the Sultan and his Predecessors for the perpetual abolition of the Slave Trade. They have agreed to conclude a a Treaty for this purpose which shall be binding upon themselves their Heirs and Successors and H. M. the Queen &c having appointed as Her Plenipotentiary (x) i Sir H. B. E. Frere K. C. B. & G. C. S. I. He having communicated to the Sultan of Muscat his full Powers found in good and due form and the aforesaid Sultan of Muscat Seyyid Toorkee bin Said acting on his own behalf they have agreed upon and concluded the following Articles.

Art. I.

The Import of Slaves from the Coasts or Islands of Africa

or

or elsewhere into the Dominions of Muscat whether destined for transport from one part of the Sultan of Muscat's Dominions to another or for conveyance to foreign parts shall entirely cease and any vessels engaged in the transport or conveyance of Slaves after this date shall be liable to Seizure and condemnation by all such Naval and other officers or Agents and such Courts as may be authorized for that purpose on the part of H.B.M. and all persons hereafter entering the Sultan's Dominions and Dependencies shall be free.

Art. II

The Sultan engages that all Public Markets in his Dominions for Slaves shall be entirely closed.

Art. III

The Sultan engages to protect to the utmost of his power all liberated slaves and to punish severely any attempt to molest them or reduce them again to Slavery.

Art. IV

Art. IV

H. B. M. engages that Natives of Indian States under British Protection shall from and after a date to be hereafter fixed be prohibited from possessing slaves and in the meanwhile from acquiring any fresh slaves.

Art. V.

The present Treaty shall be ratified by Her Majesty and the Ratification shall be forwarded to Muscat as soon as possible.

=

In witness whereof Sir H. B. E. Frere on behalf of H. M. the Queen &ca and Seyyid Toorkee bin Said Sultan of Muscat on his own behalf have signed the same and have affixed thereto their respective Seals.

Done at Muscat this fourteenth day of April 1873.

(Signed) H. B. E. Frere [L. S.]

An Arabic Translation of the same by His Highness Mirza and Certified to be correct by Captain Miles

Miles Acting Political Agent at Muscat and by Mr Luccas Translator to the Agency was signed and sealed on the same day by H. H. Seyyid Toorkee.

True Copy

(Signed) Clement A. Hill
Secretary to Sir B. Frere's Mission.
Muscat April 15/73

"True Copy"

Captain
H.B.M's Acting Political Agent and Consul Muskat

138

No 174/70 of 1873

From

Captain S. B. Miles
H. B. M's Acting Political Agent
and Consul Muskat-

To

Lieutenant Colonel E. C. Ross
H. B. M's Acting Political Resident
in the Persian Gulf

Dated Muskat Political
Agency and Consulate
18th April 1873

Sir,

I have the honor to report for your information the following events and proceedings connected with the visit of His Excellency Sir H. B. E. Frere G. C. S. I. and K. C. B. on a Special Mission to Muskat.-

2. H. M's "Enchantress" with His Excellency and suite on board arrived in Muskat harbour on Saturday the 12th Instant at 3 P.M. and was received with salutes from H. M's "Vulture" and His Highness' forts.-

3. The same afternoon Colonel Pelly

(١)

A. 26

No. 60.
Mr. F. F. Webb.

U. S. Consulate Zanzibar
to the Department of State.

Subject: Relation to the Departments despatches Nos. 35 and 36, pertaining to Slave-Trade between Zanzibar and Muscat.

ملحق رقم (٢٠)

رسالة من القنصل الأمريكي في زنجبار فرنسيس ويب إلى سكرتير الدولة في واشنطن، مؤرخة في ١٧ ديسمبر ١٨٧٢، وقد بين فيها تعاون السلطان برغش مع الأسطول البريطاني من أجل القضاء على تصدير الأرقاء إلى الخليج العربي.

المصدر : وثائق القنصلية الأمريكية في زنجبار.

(2)

No. 60.

United States Consulate
Zanzibar Dec. 17. 1872.

Hon Second Assistant Secretary of State
Washington D. C.

Sir:

I have the honor to acknowledge the receipt of your despatches as follows - Nos. 32, 33, 34, 35, 36, 37, & 39 and the Departments Circulars Nos. 14, 15, 16, 18, 19 & 20.

In regard to Nos. 35 & 36. wherein I am instructed to intimate to His Highness Said Bergash bin Said the Sultan of this place - my Governments views respecting the Slave-trade as it is now carried on by treaty with Great Britain, between this port, and the port of Muscat - I have the honor to state. That I called upon His Highness and was cordially, and politely received. His Highness informed me that whenever his subjects wished to transport their domestic servants from this place to Muscat, they were obliged to take them before a priest, and free

(3)

them, after which he (His Highness) granted them passes, which were countersigned by the British Consul. What disposition is made of these people on their arrival at Muscat, whether they continue freemen, or are again pressed into bondage, I cannot say — but there is certainly an opportunity afforded for transporting slaves to a very large extent, under this privilege.

A large part of the slaves which find their way to Muscat from this place are stolen here. His Highness assured me that during the North-East Monsoon dhows come from the Persian Gulf ports for the express purpose of kidnapping slaves in Zanzibar — and that he was strongly opposed to it — and did all in his power to prevent it; but they smuggled their slaves on board at night from different parts of the island; thus evading his soldiers.

He also informed me that during the coming season for dhows to leave here for the Northern ports — he should keep

his two steamers on guard to endeavor to prevent their escape - and all dhows thus captured to be burned.

His Highness also stated that last year he requested the English Admiral who was then here to endeavor to prevent the sailing of these dhows from the Persian Gulf for this - They come with the avowed purpose of trade, but in reality their only object is to Kidnap Slaves.

So far as I know His Highness does all he can to break up this Kidnapping - but with his limited means, it is not to be surprised at, that many Escape -

I have to report the arrival of the U.S.S. "Yantic" Commander Byron Wilson, at this place on the 10th inst. On the morning of the 11th I called with Commander Wilson upon His Highness, and were most cordially received. His Highness took the opportunity to express his high esteem and regard and the wish that friendly relations which have heretofore existed between our Governments may long continue - I have the honor to be

Sir

Your Obdt. Servt.

J. F. Webb Vice Consul

2.8 a 213

208

…E-CONSULAT DE FRANCE

À

MASCATE

…tion Politique

n° 4

Mascate, le 8 Février 1898.

Monsieur le Ministre,

En me référant à mes lettres n° 34 de 1896 et n° 15 de 1897 et à la Dépêche de Votre Excellence en date du 12 Juillet 1897 (S.d. du Nord n° 3) j'ai l'honneur d'envoyer sous ce pli à Votre Excellence la copie d'une lettre qui m'a été adressée d'Aden par le Vicaire Apostolique d'Arabie

…n Excellence
…onsieur Hanotaux,
…inistre des Affaires Etrangères
P…

ملحق رقم (٢١)

رسالة من أوتافي القنصل الفرنسي في مسقط إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، مؤرخة في ٨ فبراير ١٨٩٨م تبين الجهود التي قامت بها فرنسا من أجل الإسهام في تنصير الأرقاء المحررين.

المصدر: AFF. Etr. N. S. Mascate, Vol. 36 F208 a213.

(c)

au sujet des jeunes libérés noirs du Vice-Consulat, ainsi que celle de la réponse que j'y ai faite autant pour rétablir la vérité de certains faits que pour donner à Monseigneur Lasserre les renseignements qu'il me demandait et que j'étais en mesure de lui fournir. Votre Excellence m'ayant informé par sa lettre précitée qu'Elle me ferait connaître ultérieurement la décision qui aurait été prise au sujet de la destination définitive à donner à ces enfants, il ne me restait qu'à engager l'évêque d'Aden à s'adresser à Votre Excellence, s'il le jugeait à propos, relativement à l'éventualité de la remise des jeunes noirs en question à la station de missionnaires catholiques qu'il paraît désireux d'établir à Mascate.

Il résulterait en outre du contenu de sa lettre que le Vicaire

Apostolique d'Arabie, au cas où il
ne pourrait envoyer aussitôt
des missionnaires à Mascate
pour y recueillir les enfants
noirs du Vice-Consulat, deman-
derait à les recevoir à Aden
et qu'il espérerait de la générosité
du Gouvernement de la République
l'allocation d'une subvention
à la mission projetée.

Je verrais des inconvénients
à l'envoi de nos jeunes libérés
à Aden. Quant à la création
d'une mission à Mascate
chargée de les recueillir, mon
avis que j'ose soumettre à Votre
Excellence en toute déférence
et respect, serait de ne la favoriser
que si les missionnaires établis à
Mascate doivent être Français./.

Veuillez

ARC3/39

Register of freed Slaves landed in Zanzibar from H.M.s of War.

Note This Register excludes slaves of Indians freed under Consular Jurisdiction

N.B. The status of those entered in this Register is at present undefined if they are employed in Zanzibar otherwise than in the service of a British subject in which case they would be entitled to the fullest British protection.

John Kirk
3 October 1871

ملحق رقم (٢٢)

أمثلة لأسماء بعض الأرقاء المحررين الذين تمت إعادتهم إلى زنجبار بواسطة سفن الأسطول البريطاني .

المصدر : أرشيف زنجبار ، محفوظة تحت رقم ARC3/39 .

1872 ARC3/39 (11)

No.	Name & Surname	Sex	Age	Date of decree in V.A. Court	Tribe	Sto…
183	Diruma		14	[illegible]	Zanzibar	
184	Kalidinla		14		M'Nyassa	
185	Soudi		15		Unyamwezi	
186	Boumtzeni		15		M'Zikoua	
187	Minoudi		15		M'Nyassa	
188	Barudi		13		M'Gindo	
189	Sonedi		14		—"—	
190	Eclinkakone		14		M'Nyassa	
191	Kazonera		13		M'Nyassa	
192	Hilavon		13		Idem	
193	Kazounkoulouko		12		—"—	
194	Sopafagna		14		—"—	
195	Upateni		13		—"—	
196	Makovele		13		Makoua	
197	Manfodji		12		M'Zao	
198	Soledi		13		M'Nyassa	
199	Sonatani		13		Idem	
200	Malbzooki		12		Makoua	
201	Konangnan		11		M'Nyassa	
202	Kapalda Eretze		11		M'Zao	
203	Ulindi		11		M'Gindo	
204	Saidii		10		M'Zao	
205	Mfumon		10		M'Nyassa	
206	Muindi		9		Muindi	
207	Katzoneni		10		M'Nyassa	
208	Madchipatchipa		8		M'Gindo	
209	M'toka		8		M'Nyassa	
210	Kaukalema		23		Idem	
211	Saoumba		8		M'Zao	
212	Mkuinza		8		Idem	
213	Ezakantja		7		Kumanka	

No.	Name & Surname	Sex	Approximate Age	Date of Decree of V. Ad. Court	1872 Tribe
214.	Kamberria		7	5th October	M'Yao
215.	Ezuankou.		22		M'Nyassa
216.	Sivema		40		Kanjanika
217.	Mnianmandona		29		Unyamwezi
218.	Kulipandje		20		M'Nyassa
219.	Zaulandje		18		Doem
220.	Mambone		23		Upissa
221.	Konpontitzatji		35		M'Yao
222.	Anapondea		14		M'Gindo
223.	Salama		14		M'Yao
224.	Sizankoula		12		M'Nyassa
225.	Zurezi		11		Doem
226.	Soumbrôza		11		M'Kaucke
227.	Kalindja		7		M'Nyassa
228.	Schaouzikou		14		Zanzibar
229.	Sahara		14		M'Nyassa
230.	Sapahani		12		Ubemba
231.	Saoumba		10		M'Nindi
232.	Upankoni		10		M'Nyassa
233.	Nadchamtera		10		M'Gindo
234.	Kanke		16		Makoua
235	Schaousikou		2		Zanzibar
236.	Songoro		11		M'Nyassa
237.	Aly		12		Darra Salam
238	Marsouk		13		M'Nyassa
239	Sabouri		12		"
240	Salmini		10		M'Sigoua
241.	Songoro		10		M'Nyassa
242	Matora		25		"
243	Mariamou		20		M'Nindi
244.	Sapharani		15		M'Nyassa

ARC3/39

1877

Book
charge of H.M. Consul Genl Zanzibar.

Sex	Tribe	Discharged		Remarks.
	N. B. Quarterly Return of Disposal of Freed Slaves condemned & forfeited to Her Majesty to be sended to F.O. see Despatch No 46. of Sep 19. 1877.			
m	Yao.	Sept	21.	[illegible]
m	"	Octo	5.	On hand for disposal at date of Report of 14 Septr 1877.
m	"	"	"	
f	"	"	"	
m	Mazafsa	"	"	
"	"	"	"	
"	"	"	"	
"	"	"	"	
m	Mjindo	Octo	5.	
m	Mjagua	"	"	
m	Mkami	"	"	
m	Msambara	"	"	
m	"	"	"	
f	Mjindo	"	"	
f	Msambara	"	"	
f	Galla	"	"	
m	Ukami	[illegible]	25.	Restored of [illegible] having been wrongly removed.
m	Mrima	Sept	25.	
m	Mjindo	"	"	
~~m~~				~~Criminal case No 50 [illegible]~~
m	Mnyasa	Octo	19	To Protector of Immigrants.
m	~~Hiowa~~ Mjindo	"	29	freed in town
m	Miao	Sept	25	working for Mr. Scott
m	Miao	"	"	(~~[illegible]~~) [illegible]

ARC30 1877

Received		No. of Case	Names	How disposed of
Nov.	24	Case 40	Halima	
Nov.	"	" "	Zafarani	
Jany. 1878	11	Case No. 1 1878	Bora Afia	Natal
"	11	" "	Kupala	Natal
"	11	" "	Mkadi	In town
"	11	" "	Songoro	In town
"	11	" "	Mabruki	In town
"	11	" "	Kalorafili	Cape of Good Hope
"	24	" "	Farjala (alias Ngozi)	In town
March	13	" " 4	Nasibu	Seychelles
"	26	" " 3	Muftah	In town
"	26	" " 3	Feradusiah	In town
April	5	Case No. 5	Makalimali	Do.
"	5	" "	Marashi	Do.
"	5	" "	Furia	Do.
"	5	" "	Zafrani	Do.
"	5	" "	Bahati	Do.
"	5	" "	Taufiki	Do.
May	10	" " 10	Faida	French Mission, Zanzibar
May	9	" " 7	Alilema	Church Miss. Soc. Mombasa
"	"	" " 7	Feruzi	
"	"	" 7	Chanaitzi	Church Mission Mombasa
"	"	" 7	Mhondoghea	Do. Do.
"	"	" 7	Barasukius	Do. Do.
"	"	" 7	Bora Afia	Do. Do.
"	"	" 7	Salimbu	Do. Do.
"	"	" 7	Fiedi	Do. Do.
"	"	" 7	Mabruki	Do. Do.
"	"	" 7	Saadalla	Do. Do.
"	"	" 7	Bahati	

1883 ARC3/39

Received 1883		No. of Case	Names	How disposed of
Jan.y	29	Case No. 1 of 83	Maiinga	Freed in Town
"	"	"	Mulyao	Do. Do.
"	"	"	Sihaba	Do. Do.
"	"	"	Safi	Do. Do.
"	"	"	Jaruf	Do. Do.
March	3	No. 2 of 83	Almas	Do. Do.
"	"	"	Mtumra	Do. Do.
"	"	"	Rhehani	Do. Do.
"	"	"	Tawfiki	Do. Do.
			Kipanya	Do. Do.
			Fatima	Do. Do.
~~June~~ April	2	No. 4 of 1883	Feruzi	Universities Mission
			Mambo	Do. Do.
April	24	No. 5 of 83	Maryook	Freed in Town
June	1	No. 6 of 83	Sidahari	"
"	"	"	Haizura	"
"	"	"	Istahamile	"
"	"	"	Babati	"
"	17	7	Mambo	"
"	"	"	Bokhate	"
"	26	No. 8 of 83	Hassina	Freed in Town

ARC 3/39

1883

	Sex	Tribe	Date of Discharge	
	F	Unyamwezi	Jan	29
	F	Do	"	"
	F	Do	"	"
	F	Do	"	"
	Fem	Jaraium	"	"
	boy	Unyamwezi	March	3
	F	Do	"	"
	Fem	Mphipa	"	"
	M.	Mjindo	"	"
	F	Myao	"	"
	F.	Unyamwezi	"	"
issaron	M.	Makuas	M.	3
	M	—	"	"
	M.	Mgindo	"	24
	F.	Zanzibar		
	M.	Mkamu		
	F	Mgindo		
	F	Miao		
	M.	Nyassa		
	M.	—		
	F	Mariuma.		

1884 ARC 3/39

Received		No. of Case	Name	How disposed of
May	16	No. 1	Mualim	In Town
"	21	No. 2	Uledi	
"	"	"	Mabruki	U. Mission
"	"	"	Jara	Do.
"	"	"	Fereji	In Town
"	"	"	Harufu	"
"	"	"	Mpanga	"
"	20	No. 3	Mkwambaba	In Town
"	"	"	Mabruki	"
"	"	"	Sarengeh	"
"	"	"	Ibraim	"
"	"	"	Jaha	"
Nov.	15	No. 4	Halima	"
Nov.	18	No. 5	Malima	"
"	"	"	Minjuma	"
"	"	"	Mlamdae	"
"	"	"	~~Dead~~ Nongoraka child of the above	"
"	"	"	Mlahangwe	"
"	"	"	Mkirima child of the above	"
"	"	"	Mlampangwe	"

AKC 3/59

1884

How disposed of	Sex	Tribe	Date of discharge		Remarks
In Town	M	Mbisa	May	16.	Gl. Matthews
	M	Mgindo	"	21	Mr. Hosmajee
U. Mission	M	Nyassa	"	"	
Do.	M	Kwala boy	"	"	
In Town	M	Yao	"	"	
"	M	Do.	"	"	
"	M	Ngindo	"	"	
In Town	M	Makua	"	"	
"	M	Makonde	"	"	
"	M	Nyasa	"	"	
"	M	Makonde	"	"	
"	M	Mdonde	"	"	
"	F	Mazali of Kilwa	Nov.	15	
"	M	Mzaramo	"	18	
"	M	Do.	"	18	
"	F.	Do.	"	18	Manchiji
"	F.	Do.	"	"	Manchiji
"	F.	Do.	"	"	Manchiji
"	F.	Do.	"	"	Manchiji

AP (3) 39

1884 1884

Received		No. of case	Name	How disposed of
Nov	20	No. 6	Chikoo	In Town
"	21	No. 7	Mal ya Bwana	Do.
"	27	No. 9	Hambua	Mombasa Mission
Decr.	6	No. 10	Mchege	C. M. Society Mombasa
"	6	No. 11	163 ~~Male~~ slaves viz 63. Men 35 women 37 boys 28. girls 163 6 died before landed from H.M.S. "Osprey"	C. M. Society Mombasa
"	6	No. 12	Mwalimu	In Town
"	"	"	Silimuni	"
Nov	22	8	Nindahi	Momb: Mission
"	"	"	Kinyama	"
"	"	"	Umika	"
"	"	"	Nyeka	"
"	"	"	Iunna	In Town

Date of Receipt	No of Case	Name	How disposed of	Sex
28/1/1887	No 1 of 87	Mlangeni	In Town	F.
—"—	—"—	Mlambena	Do	Do
21/2/87	—"— 2 —"—	Chausiku	C. Mission Mombasa	Do
—"—	—"— 2 —"—	Patim	—"—	Do
—"—	—"— 3 —"—	Faida	—"—	Do
—"—	—"— —"—	Idinyani	In Town	Do
7/5/87	—"— 4 —"—	Salim	In Town	M
—"—	—"— —"—	Said	Do	M
—"—	—"—	Chande	Do	M.
—"—	—"—	Baraka		M
—"—	—"—	Mwanyamwemi	Do	F.
—"—	—"— 4 —"—	Sufiana —		F
	~~— 6 of 1887~~	~~Mbaraka~~	In Town	M
14 7/5/87	—"— 5 —"—	Abdulla	In Town	Male
—"—	—"—	Faraji	—"—	Do.
—"—	—"—	Sectumi	—"—	M
—"—	—"—	Kesanimi	—"—	F
~~—"—~~	~~—"— 6 —"—~~	~~Mbaraka~~	~~—"—~~	M
—"—	—"— 6 —"—	Mbaraka	In Town	M

ARC3/39

1887

1887

1887

...w disposed of	Sex	Tribe	Date of Discharge	Remarks
Town	F.	Mzarano	18/1/87	To Mr Ali bin Saleh
do	do	do		
Mission Mombasa	Do	Minyomwezi	21/2/87	
"	do	Mshambala	"	
"	Do	Mgindo	"	
Town	Do	Mdigo	"	
Town	M	Mzagalume		
do	M	Mbisa		
do	M.	Mziza		
	M	Msenga		
Do.	F.	Mzaza		
	f	Mziza	reported (by Mr Ali bin Saleh) to have died soon after she came into charge of (ma...)	
Town	M	Mzao		
Town	Male	Mzigua		
"	do.	Mniuna		
	M	"		
"	F	Mnanyema		
	M	Mzao		
Town				

Date of Receipt	No. of Case	Name	How disposed of
4/1/88	3 of 1888	Nangufu	U. Mission
-"-	-"-	Bahati	do
-"-	-"-	Mbuye	-"-
-"-	-"-	Badagi ki	In Town
26/1/88	5 of 1888	Marzook	Do
-"-	-"-	Baruti	do
-"-	-"-	Simba	do
-"-	-"-	Jarufu	do
-"-	-"-	Mtumana	do
-"-	-"-	Rehani (boy)	do
-"-	-"-	Hapendeki	do
-"-	-"-	Wasanga	do
-"-	4 of 1888	Maganga	In Town
-"-	-"-	Baruti	Do
-"-	-"-	Msagata	Do
-"-	-"-	Mwingwana	do
-"-	-"-	Kayomkili	Do
-"-	-"-	Mbirawa	do
-"-	-"-	Ramazani (boy)	U. Mission
-"-	-"-	Abdalla (boy)	-"-

ARC3 | 39

1888

...posed	Sex	Tribe	Date of Discharge	
...ssion	f.	Mpwani	4/6/88	
	f.	Laikipia	— " —	
	f	Mdigo	— " —	
	f.	Mnyamwezi	— " —	
	m	Nyassa	— " — 26/6/88	
	m.	Mnyamwezi	— " —	(A. M. & Co.)
	m	— " —	— " —	(Do.)
	m	— " —	— " —	(do.)
	m	Mzaramo	— " —	
	m.	Mdigo	— " —	A. M. & Co.
	f.	Nyassa	— " —	
	f.	Mkami	— " —	(A. M. & Co.)
...m.	m.	Mzigua	— " —	
	m.	Mnyamwezi	— " —	
	m	Mkami	— " —	(M. House)
	m	Mpwani	— " —	A. M. & Co.
	m	Mkami	— " —	
	m	Mzigua	— " —	
...ssion	m	Mbonde	— " —	
	m	Mdigo	— " —	

1888

17/2/88.	Ord 10 of 88 –	Farahni –	In Town
– " –	– " –	Suedi	Do
– " –	– " –	[illegible] –	Do
– " –	– " –	Kheri ———	Do
– " –	– " –	Harani	Do
– " –	– " –	[illegible] ———	Do
– " –	– " –	Kitendo –	Do
– " –	– " –	Sadalla –	Do

ARC 3/39

1888

Town	M—	Mwende	— S. M. & Co.
"	M.	Mrunda	Mr. Muncherji
"	M—	Mzao —	———
"	M.	Mbesa	S. M. & Co.
"	M—	Ag~~uid~~ —	———
"	M—	Mkuki —	S. M. & C.
"	M.	Mkamba —	U. House
"	M—	Usagara —	U. House

Majid bin Saeed
dated 13th Rabee El thani 1284

ان تنقص في الحك[illegible]

جد فالمعروض لحضرتكم طلبتم منا باسم الدوله ان تنقص في الحك

[illegible] تحميل الخدام بموجب المكاتبة التي بين الدوله ووالدنا الامام وان

[illegible] لنا الان من نيتنا المسير الى عمان مع الجابريه ومن زنجبار وشوله وان

[illegible] افاد الدوله ان وجدت سفينه على يميه فيها خدام وما بها

[illegible] ولا ورقه بالاذن في تحميل الخدام تمسكها وتحضرها الى [illegible]

بنابكم وان نعين سفاين معلومه لحمل الخدام الى شوله بقدر [illegible]

[illegible] عن نيتنا وان بهذا الترتيب تنكف فراقد الدوله عن [illegible]

[illegible] ايانا فيما بين الحدين المعلومين فحضرنا اهل مشورتنا واخبرناهم

[illegible] ان في ذلك ضرر عظيم من عدة وجوه يطول تعدادها ولكن [illegible]

فنحن كذلك نطلب [illegible]

[illegible] مراعاة ما يبتر دولة الانكليز

[illegible] ما عليها فيه ضرر ولا خسارة وهو ان لا تمنعنا [illegible]

[illegible] باه وان شق على الدوله ترخيصنا بالمسير لعمان [illegible]

[illegible] من المسعاه ولا فيما بعد لان لنا لعمان ما يقابل [illegible]

[illegible] في ١٣ ربيع الثاني ١٢٨٤ من محب الود ماجد بن سعيد

[illegible] الدولة العليه الذي جنابك اردته منا والذي اردناه [illegible]

[illegible] به مكون النظر عندهم نثبت ذلك في المكاتبة [illegible]

والمكاتبه [illegible] المحب الود ماجد بن سعيد

demand, that the limit in which alone the slave trade, to being close

ملحق رقم (٢٣)

رسالة من ماجد بن سعيد سلطان زنجبار إلى حاكم عام الهند ، مؤرخة في ١٣ ربيع الآخر ١٢٨٤هـ حاول ماجد بن سعيد من خلال رسالته هذه استغلال رغبة بريطانيا في محاربة تجارة الرقيق من أجل السماح له بالمسير إلى عمان من أجل معاقبة سالم بن ثويني على قتله والده .

المصدر : أرشيف زنجبار ، بدون رقم .

ملحق رقم (٢٤)

عقد بيع سفينة عمانية من نوع البغله على أحد الرعايا الهنود مؤرخ في ٨ ربيع الآخر ١٢٦٨هـ ، الموافق ١ فبراير ١٨٥٢م ، وهو يبين كيف تحول الأسطول التجاري العماني إلى الجالية الهندية .

المصدر : أرشيف زنجبار ، محفوظة تحت رقم AA12/IC .

VIII/65.

COMMERCIAL
TREATY 1891

MUSCAT ORDER IN COUNCIL
1915

ملحق رقم (٢٥)

معاهدة التجارة والملاحة التي وقعتها الحكومة البريطانية مع السلطان فيصل بن تركي عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م.

الحمد لله وحده

(1)

المقصود من تحرير هذه الحجة الشرعية المعتبرة المرعية هو ان بهذه الكلمات قد
انعقدت المعاهدة المرضية بين سعادة السيد فيصل بن تركي بن سعيد
سلطان مسقط وعمان اصالة لنفسه من طرف وكرنيل ادورد
جارلس راص الحايز الرتبة الاولى من النيشان المتازي كوكب
الهند والآن وكيل جلالتها البريطانية في خليج فارس من جانب
الدولة البريطانية من طرف آخر بان سعادة السيد فيصل بن تركي
بن سعيد سلطان مسقط وعمان المومى اليه يتعهد ويلتزم لنفسه
ولورثته ولخلفائه ان ابداً لا يترك و يبيع ولا يرهن ولا يعطى
للتصرف بنوع ما ممالك مسقط وعمان او شيأ من متعلقاتهما
لمن عدا الدولة البريطانية - ولاجل علامة اختتام هذه الحجة
الشرعية المعتبرة المرعية سعادة السيد فيصل بن تركي بن سعيد
سلطان مسقط وعمان وكرنيل ادورد جارلس راص
الحايز الرتبة الاولى من النيشان المتازي كوكب الهند و
الآن وكيل جلالتها البريطانية في خليج فارس الاول المومى
اليه لنفسه ولورثته ولخلفائه الثاني المومى اليه من جانب الدولة
البريطانية كل واحد منهما بمحضر الشهود ويسجل امضائه بيده -
في هذا اليوم التاسع من شهر شعبان في سنة الف وثلاثمائة وثمانية من الهجرة
الطابق ليوم العشرين من شهر مارچ في سنة الف وثمانمائة واحدى وتسعين المسيحية

صحيح سيد فيصل بن تركي (Signed) E. Mockler

صحيح / درويش بن احمد

True copy

١

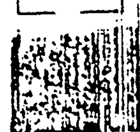
ترجمة

ورقة صحة المعاهدة الودادية والتجارية وعلى ما يختص بالسفار الماء البحرية بين
جلالة ملك البريطانية العظمى وجناب العالي السيد فيصل بن تركي - جي سي اس -
آئي - اي سلطان المسقط -

فبناء على رغبة كل من جلالة ملك البريطانية العظمى ايرلاند والممالكات البريطانية
الاتي وراء البحور وقيصر الهند وسعادة سيد فيصل ابن السيد تركي ابن السعيد
جي سي اس آئي - اي سلطان المسقط والعمان في الاقامة وتاكيد العلاقة الودادية
الكائنة الآن بين الدولتين وفي احكامها وكذلك في ترويج علائقهما التجارية واتساعها
فلاجل حصول هذا المرام كل من جلالة ملك الدولة البريطانية وايرلاند المتحدة والممالكات
البريطانية الاتي وراء البحور وقيصر الهند وسعادة السيد فيصل بن تركي قد عين الوكلاء
مرخصا لابرام المعاهدة الآتي ذكرها نيابة عن جلالة ملك الدولة البريطانية العظمى
وايرلاند والممالكات البريطانية الاتي وراء البحور وقيصر الهند وسعادة سلطان مسقط
بينهما اتفقا على الشروط الآتية وعقداها

الشرط الاول

ان المعاهدة التي كانت منعقدة بين الدولة البريطانية وجناب العالي سلطان المسقط
والعمان في اليوم الثالث عشر من شهر مارث من سنة الف وثمانمائة وتسعين وواحد
ميلاديه مطابقا اليوم الثامن من شهر شعبان من سنة الف وثلاثمائة وثمان هجريه - وكان
انقضاؤها اليوم العشرين من شهر فبروري من سنة الف وثمانمائة وتسعين وثاني ميلاديه
تعين منسوخة وتقرر باطلة متروكة من اليوم الذي تنفذ فيه هذه المعاهدة الحالية ...



الشرط الثاني

ان يقتضي هذه المعاهدة رعايا ملوك الهندية المتعاهدين مع الدولة البريطانية يكونون ايضاً محسوبين على الدولة الفخيمة المزبورة وتكون لجميع رعايا الدولة البريطانية الفخيمة ان يتمتعوا بالابدون شرط في كافة ممالك سعادة سلطان مسقط نظراً الى التجارة والاسفار السفاين وممارسة البضايع والحرف وكذلك من كل الوجوه بجميع الحقوق والامتيازات والمعافات من الضرايب والمنافع والحماية من اي قبيل كانت يحوزونها ويتمتعون بها والتي تستعمل في المستقبل وسيتمتعون بها والذي سيفترضون بها فيما بعد لرعايا مسقط او العمان او الاولادهما او لرعايا افضل الملل او الاولادها - وخصوصاً لا يكون عليهم رسومات او ضرايب او شروط والتزامات من اي صنف غير او زايد عن التي يسلمونه رعايا مسقط او عمان او اولادهما او يلتزمون بها رعايا افضل الامم او اهاليها الآن او التي يسلمونها او يلتزمون بها فيما بعد -

الشرط الثالث

ان كل من الدولتين الفخيمتين المتعاهدتين تقبل حق الاخرى لتعيين قناصل في ممالكهما حيثما تحتاج اقامتهم فيهما لامور [illegible] بترويج التجارة - والقناصل المذكورة يحسبون في الممالك التي يسكنون فيهما قرناء لقناصل افضل الامم في المرتبة - ثم ان كلاً من المتعاهدين الفخيمين [illegible] ان يرخص لرعاياه [illegible] الاجانب اخر ولكن ليس لها او للقناصل ان يروجوا شغل التجارة [illegible] الا بعد تحصيل الاستيذان من دولة المتبوعة - ان اصحاب المناصب من الطرفين المقيمين في ممالك الطرف الاخر سيتمتعون بامتيازات ومعافات واستثناءات كما يتمتعون بها اصحاب المناصب المقيمين هناك لغير الدول

الشرط الرابع

ان تكون حرية كاملة بين الطرفين الفخيمين المتعاهدين جهة التجارة وسير السفاين

نمبر

في البحر وكل منهما يعتبر رعايا الاخر بان يدخلوا جميع البنادر والخيران والانهار المختصة بالدولتين ويخرجوا منها [illegible] ايضا بان يترددوا او يقيموا او يباشروا التجارة البيع والشراء بالجملة او بالمفرق في ممالك كلاهما وبان يستاجروا او او يشتروا [illegible] المنازل والمخازن والدكاكين والذخاير والاراضي على شروط [illegible] من جميع الوجوه شروط مختصة لرعايا مملكة مختصة بعينها [illegible]

لرعايا الدولة البريطانية في كل مكان ان يشتروا او [illegible] او يبادلوا او يبيعوا ذلك راسا او بواسطة عمالهم جميع الاجناس من الامتعة المجتلبة من مملكة من ممالك حضرة جلالته او من محصولات البلدية للبيع كانت في ممالك سعادته او للنقل الى الممالك الاجنبية ويسوغ لهم ايضا ان [illegible] اعلى اسعار تلك البضايع او المحصولات مع صاحبها او عاملها بدون ادنى مداخلة من طرف مامورين سعادته و[illegible] سعادة سلطان متعهد بانه لا ياذن بالاحتكار والامتياز فيما يتعلق بالتجارة في ممالك دولته [illegible] او الشركة او [illegible]

الشرط الخامس

يسوغ لرعايا الدولة البريطانية في ممالك سعادة سلطان جميعها ان يقتنوا الاراضي و[illegible] والاملاك من كل قبيل تنتقل او لا تنتقل وذلك بطريق [illegible] او بالارث [illegible] وصية او [illegible] او باي طريقة شرعية كانت وان يملكوها ويتصرفوا فيها [illegible] واختيارا بالبيع او بالمعاوضة او بالهبة او بطريق اخر [illegible]

الشرط السادس

يسوغ لسعادة سلطان ان ياخذ رسم دخول لا يتجاوز خمسة في المائة من ثمن جميع البضايع والسلع التي تجلب بحرا من البلدان الاجنبية الى ممالك سعادته فهذا الرسم يدفع في البندر الذي تنزل فيه البضايع اولا في ممالك سعادته وعند دفعه تكون تلك البضايع معافة في ممالك سعادته من ساير الرسومات والعوايد الاخرى التي توخذ من طرف سعادة السلطان باي اسم كانت ولذلك [illegible] لرعايا البريطانية رسم دخول يزيد على رسم الذي يوخذ من رعايا او اولاد بلاد [illegible] ثم ان هذا الرسم اذا دفع مرة واحدة يعفي عن جميع العوايد

٣

الاخرى من [illegible] السعادة السلطان - كل جنس من البضايع التي تجلب من مملكة من
من ممالك حضرة جلالة الملك [illegible] الملك [illegible] الى مكان اخر او للتصرف
في البلد جملة او منفصلا وكانت باقية على حال جلبها او صارت مصنوعة - واما الامتعة
الآتية ذكرها فتكون معافية من الرسوم قاطبة - [illegible] الامتعة والبضايع التي
مقصدها بندر من البنادر الاجنبية وهي التي تنتقل من سفينة الى سفينة اخرى في اي بندر
بنادر السعادة سلطان مسقط - او [illegible] نزلت لاجل اجراء هذا المقصد فاستودعت
موقتا في احدى الفرض للسلطان انتظارا لوصول سفينة تنتقل فيها ثانيا الى الخارج -
فاذا انزلت البضايع بهذا المنوال لا تكون معافية الا ان اودع المرسل او عامله عند وصول
السفينة البضايع المذكورة للحفظ في الفرضة - واقر انها نزلت لاجل النقل الى سفينة غيرها -
واخبر باسم البندر في الخارج الذي ستنقل اليه البضايع - وكذلك لا تكون معافية تلك
البضايع الا اذا انقلت حقيقة الى البندر المذكور في الاقرار الاول في مدة لا تجاوز ستة اشهر من
تنزيلها وبشرط ان لم يصير في اثناء ذلك تغير الملك فيها -

ثانيا - ان جميع البضايع والامتعة التي [illegible] مرسولة لغير البنادر السلطان فنزلت خطاءً
ولكن على الشرط ستحمل ثانيا في تلك السفينة وتنتقل الى الخارج في ضمن شهر - اذا فتحت البضايع
المذكورة او حولت من حفظ مامورية الفرضة فحينئذ تكون متعرضة لدفع رسم الدخول عليها بالتمام

ثالثا - الفحم الحجري والمونة البحرية والذخاير والملحقات المختصة بدولة جلالة الملك الذي
تنزل في ممالك سعادته لاستعمالها المراكب الحربية المختصة بجلالته -

رابعا - جميع البضايع والامتعة التي [illegible] الى مراكب اخرى والتي تنزل في البر لاجل مرمة العوار
الحاصلة من الطوفان او غيره من المصائب التي تقع في البحر والامن على الشرط ان البضاعة المذكورة
تحمل ثانيا وتنتقل في تلك السفينة وتجاب الى البندر [illegible]

الشرط السابع

ان البضاعة من كل جنس تكون فليس عليها منع دخولاً في ممالك السلطان او خروجا منها و
ولا يكون رسم على الاموال تخرج من ممالك سعادته الابرضاء الدولة البريطانية العظمى وذلك الرضا
سيتعلق بالشروط التي تصدر في الاعلانات المنجزة بذلك الرسم -

الشرط الثامن

من المفهوم والمقبول عند الطرفين المعظمين المتعاهدين انه اذا حصل اتفاق بين معاهدة والدول المعاهدات مع دولة مسقط والدولة البريطانية العظمى تكون مع اولئك الدول راضية لهذا الاتفاق على اخذ رسوم الحمل او المطرحانية او الرسومات التي توخذ بموجب التن من المراكب التي تدخل بندر مسقط او رسم اخر ويكون تدبير واجراء تلك الرسوم في يد ادارة مختصة بالامور المتعلقة بتصليح البندر وبناء المنارات وقيامها وغير ذلك فلا تدل الشروط المتقدم ذكرها على ان المراكب التجارية للبريطانية تكون معافية عن تلك الرسوم الحمل او المطرحانية او الرسومات التي توخذ بموجب التن او رسومات اخرى التي تتفق عليها الدول في المستقبل

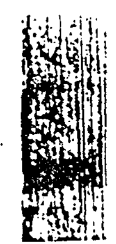
الشرط التاسع

سيدفع الضرائب الواجبة بموجب حساب المائة المشترط في شرط السادس من المعاهدة اما بنقود رايج الوقت في هند البريطانية او من عن تراض بين التاجر والة [illegible] سعادته العالي اتفق اتفاقا على ان يكون الدفع تدريج التشغي من كل الضرائب بتسليم حصة من عشرين حصة من قيمة المائة [illegible] المجتلبة وان يكون دفع مبلغ الرسوم [illegible] الامتعة او البضايع التي توخذ عليها الضرائب بحسبما تباع البضايع [illegible] وقت اخذ الضرائب عليها ثم اذا حدثت مشاجرة بين رعية بريطانية وماموري الجمرك نظرا الى قيمة تلك البضايع فتنتهي هذه المناقشة بشراء دولة الامتعة بقيمة تزيد عشرة على كل مائة على قيمة قررها التاجر

الشرط العاشر

ثم ان سعادة السلطان المسقط بموجب هذه المعاهدة يعهد على انه سيرتب ترتيبا في مرور البضايع حتى [illegible] ولا تتعطل في الطريق بالتكليفات والالتزامات المفتحرة وغير اللازمة وكذلك يعاهد سعادته ان تحصل البضايع تسهيلات في النقل وان يعتمد المكيلل والاوزان المعينة العيارة الكيل والوزن في كل بندر من بنادر العمان حيثما يسكنون تجار البريطانية





الشرط الحادي عشر

ثم اذا دخلت سفينة بريطانية بندرا من بنادر السلطان مسقط وهي في شدة فعلى مامورين المحل ان يساعدوها بجهد طاقتهم في كل ما يحتاج اليها لكي يصيدوا و تتزودوا ولتجهز حتى يتسهل [illegible] اذا انكسرت سفينة بريطانية على سواحل البر من ممالك السعادة فعلى مامورين ان يساعدوا السفينة المنكسرة على قدر طاقتهم الى تنجو السفينة وشحنها واليها وكذلك عليهم ان يساعدوا الذين يخرجون الغرق و يعينوهم على الوصول الى القنصلية البريطانية اقرب بهم وكذلك عليهم ان يهتموا غاية الاهتمام ان البضائع التي سلمت من الغرق توضع امانة في المخازن لاجل تسليمها الى اصحابها او الى القبطان او الى وكيل السفينة او الى القنصل البريطاني ولاكن تلك البضايع اذا زالت تكون منعرضة لاجرة خاصة [illegible] وفضلا عن ذالك ان يكون على مامورين سعادته عند بلوغ الخبر لهم عن [illegible] [illegible] لمصائب المذكورة انهم يخبرون القنصلية البريطانية الاقرب لهم واذا انكسرت سفينة بريطانية على سواحل البر في ممالك سعادته ثم نهبت فعلى مامورين سعادته عند بلوغ الخبر اليهم من الواقعة ان يبذلوا جهدهم و يتخذوا التدابير اللازمة للتلاحق وتعاقب النهاب لاسترجاع الاشياء المنهوبة ولذلك اذا دخلت [illegible] من [illegible] [illegible] مسقط او من رعاياه ببندر بريطانيا وهي في شدة او انكسرت على جانب من ممالك جلالة الملك فعلى مامورية البريطانية ان يقدموا لها المساعدة والاعانة المذكورتين [illegible]

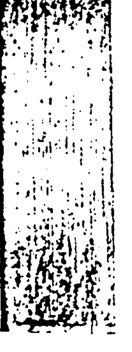
الشرط الثاني عشر

ثم اذا فرت بحرية او [illegible] من مركب من المراكب الحربية للدولة البريطانيا او من سفن التجارية والجار الى بر مسقط او الى [illegible] من سفن سلطان مسقط فعلى مامورية سعادته بحسب مطالبة مامورة من قنصلية ان [illegible] على الشاردين و [illegible] ان يتشبثوا بالوسايط اللازمة للقبض على الشاردين و [illegible] [illegible] [illegible] حاضرا او بالمطالبة قبطان السفينة او وكيله ان [illegible] [illegible] [illegible] مامورية القنصلية او الى القبطان [illegible] الازم على مامورية القنصلية [illegible] [illegible] [illegible]

الشرط الثالث عشر

[illegible] الملك البريطانيه القاطنين في ممالك سعادة سلطان مسقط ان يتمتعوا بحقوق اوطانهم نظرا الى التحاكمهم [illegible] فبناء على ذالك الاختيار لمامورين سعادة سلطان ان يتداخلوا في المشاجرات التي حدثت بين رعايا جلالة ملك البريطانيه او بينهم وبين غيرهم من اهل النصرانيه فان الحكم فيها بداية كانت او [illegible] يختص بحكمة المامورية القنصلية البريطانية كذلك المجازات من جميع الجنايات والذنوب التي اتتهم بها في ممالك سعادة السلطان وايضا استماع والفصل من جميع المسائل الحقوقية والدعاوي والمشاجرات التي تصير في رعايا بريطانيه مشكيا عليهم لحقوق مخصوص لمامورين القنصليه ولمحاكمتها ومن ثم يكونون مامورين [illegible] سلطان [illegible] [illegible] ذالك ثم اذا حدثت مشاجرة بين احد رعية [illegible] او رعية دولة فرنساوية

4



لم يكن لها تبعة من مسقط واحد رعية دولة جلالة ملك البريطانية ويكونون مستعدين ان يتعاونوا في المادة الى مندوب السلطان او نائب مع كل من جانب سعادته في ذلك واجراء العمل في امتثال الامر دون الاعلان [illegible] ثابتة الا ان يعلن ان العمل البريطانية او نائبه تتخذ احد ما الذمة [illegible] [illegible]

الشرط الرابع عشر

ان رعايا سعادة السلطان ورعايا دول ليست نصرانية ولا يكون لها قنصل [illegible] منها في مسقط اذا كانوا في خدمة حقيقية لدى رعايا بريطانية في ممالك سعادته فانهم سيتمتعون بذات الحمايات التي يتمتع بها الرعايا البريطانية واما اذا اشتكى عليهم بجناية او جنحة كبيرة خلافا لدولة السلطان فعند ايراد شهادة كافية لتبرير اقامة الدعوى عليهم يسلمهم سعادة البريطانية من تلقاء انفسهم او بالامر [illegible] البريطاني الى مامورين سعادة السلطان الاجل [illegible] [illegible]

الشرط الخامس عشر

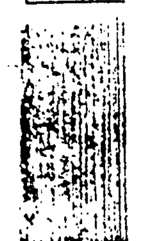
ثم اذا افلس احد من رعايا البريطانية القاطنين في ممالك سعادة السلطان مسقط فعلى القنصل البريطاني ان يلزم [illegible] البريطانية اموال المفلس ويحصرها بنفسه ويتصرف بالجملة ويوزعها على موجب [illegible] [illegible] [illegible]

الشرط السادس عشر

ثم اذا ابى احد رعية سعادة سلطان مسقط ان يدفع الدين المعتدل الحلال الذي [illegible] احد من رعايا البريطانية فعلى مامورين سعادة السلطان ان يساعد والداين بان [illegible] ويعاونوه في تحصيل حقه وكذلك على القنصل البريطاني ان يساعد رعايا سعادة السلطان [illegible] المستوجبة لهم على احد رعية بريطاني وفي حالات حتما يكونون مدعي عليهم من رعايا احد للتساعدين الذين يتشبثون بحجة انهم في الافلاس الذي سيتعرفون اداء الدين ففي حالات مثل هذه يلزم ان ينعقد مجلس مركبا لا يكون اركانه اقل من ثلاثة نفر ولا ازيد من خمسة ويكون هذا الاركان منتخبا من معتبرين التجار بسعادة السلطان والقنصل البريطانية [illegible] صداقة مدعي عليهم قبل اصدار حكم في شانهم

الشرط السابع عشر

ان مات احد رعية بريطاني في ممالك سعادة سلطان مسقط او في غير ممالكه وخلف جايز على عقار او مال ينقل او لا ينقل من سعة القنصل البريطاني ان يجمع متروكاته ويقبضها لكي يتصرف بها بموجب قوانين الشرع الانكليزي



الشرط الثامن عشر

ان دخول البيوت والمساكن والمخازن وغيرها من الاماكن المختصة بالرعايا البريطانية في ممالك سعادة السلطان مسقط او المختصة باشخاص الذين في خدمتهم المطرود وكذلك التفتيش فيها باية جهة كانت بجبر على مامورين سعادته بدون رضاء المقيمين بها الا باطلاع [illegible] قنصل البريطاني او نائبه -

الشرط التاسع عشر

قد اتفق الطرفان الفخيمان المعاهدان فيما اذا سعادة سلطان مسقط والدول المتعاهدين مع سعادته ومنها البريطانية العظمى التي لا بد من رضائها تراضوا بينهم على القاء الضرائب المحلية على قاطنين في ايالته او في بلدة - تكون ذالك الضرائب لعموم القاطنين بدون ملاحظة بتبعيتهم الدولة - وتكون الضرائب المذكورة لاجل اغراض البلدية وصفايه وتحديدها وتعيينها يكون على مقتضى نظامات بمجلس مخصوص وتحت ادارته - ولا شي في هذه المعاهدة يدل على ان رعايا البريطانية الساكنين تلك النواحي يكونون معافين من الضرائب المذكورة التي يدفعها رعايا سعادة سلطان في حالات مثل ذلك -

الشرط العشرون

ان رعايا الطرفين الفخيمين الساكنين في ممالك كليهما سيتمتعون حرية في اديانهم [illegible] وتكون لهم رخصة في تبع مذاهبهم واجراء مناسك الاديان ظاهرا وكذالك في بناء المعابد -

الشرط الحادي والعشرون

ان جميع ما اتفق عليه في هذه الشروط العهدية سيكون جاريا على البلدان المستعمرة وعلى الاملاك الخارجية المختصة بجلالة الحضرة البريطانية على قدر امكان اقتضاء القوانين الا في شان هذه الاماكن الآتي ذكرها - سوث استرليا - وسترن استرليا - نيوزيلند - مملكة كانديا - نيوفولند - الكيب اللود [illegible] الناتال - نيوسوث ولس - وكتوريا - كوئنسلند - تسمانيه - فهذا الاتفاق العهدي انما يتعلق بهؤلاء المذكورين اذا اعطوا اعلاما لسعادة سلطان مسقط لو الكلته وكيل جلالة الحضرة البريطانية القيم في مسقط وذالك يكون قبل سنتين من مدة التبادل والتصديق المختص بهذه الشروط العهدية



الشرط الثاني والعشرون

هذه المعاهدة منصوصة في اربع نسخ اثنتان منها بالعربية واثنتان باللغة الانكليزية والظن انها باسرها تحوي على معنى واحد وتاويل واحد ولاكن اذا حدث فيما بعد شك في النص الانكليزية او العربي او في تاويل الشروط المتضمنة في هذه المعاهدة فيرافع الشك الى مضمون النص الانكليزي لبت الخلاف فستجري المعاهدة هذه بعد شهر عقب يوم المبادلة -

الشرط الثالث والعشرون

لا تتغير هذه المعاهدة الا بعد انقضاء مدة عشر سنة من يوم اجرائها ويجب اعلان الاعلام لذالك حتى ينتهي [illegible] شهرا كاملا من وقت الاعلام فتكون المعاقدة موقع الاصلاح للوكلاء والمقترين المامورين لذالك من الطرفين - للمقتدرين ان يعزموا على ان يختاروا [illegible] بالتجربة الاخيرة

الشهداء لهذه

نحن طرف جلالة ملك الدولتين المتحدتين البريطانية العظمى وايرلاندة والممالك البريطانية وراء البحور وقيصر الهند ومن طرف سعادته العالي سار السيد فيصل بن تركي بن سعيد جي سي - آئي - اي السلطان مسقط وعمان بنفسه قد وضعا امضاءهما واختامهما المختصة لطالعهما على [illegible]

d'entraver la ~~commerce~~ traite des
Esclaves dans le Golfe Persique./.

J'ai l'honneur d'être ..

.. etc –

ملحق رقم (٢٦)

رسالة من وزير المستعمرات الفرنسي إلى زميله وزير الخارجية رداً على رسالته التي طلب فيها الإفادة عن صحة الاتهامات بممارسة تجارة الرقيق ، والتي يوجهها المسؤولون البريطانيون ضد سكان صور من الذين يرفعون الأعلام الفرنسية . مؤرخة في ٩ يوليو ١٨٩٥م .

المصدر : **AFF. Etr.** N. S. Mascate, Vol.1 F40, 43-39 .

ISTÈRE
DES
ONIES

DIRECTION
ET COMMERCIALE

L'AFRIQUE

PROTECTORATS
SÉRIE 5 CARTON 4 DOSSIER 4

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
LIBERTÉ — ÉGALITÉ — FRATERNITÉ

DIRECTION
POLITIQUE
11 JUIL 1885

Paris, le 9 Juillet 1885

Monsieur le Ministre et cher Collègue,

[Par lettre du 18 Mai dernier, vous avez bien voulu me faire part d'une communication de l'Ambassadeur d'Angleterre à Paris, relative à des boutres de Sour dont plusieurs auraient Obock pour port d'attache et qui seraient soupçonnés de se livrer à la traite des esclaves sous nos couleurs dans la mer d'Oman et le golfe Persique.

J'ai prié M. Lagarde, gouverneur d'Obock, actuellement en France, de me renseigner sur les faits visés par le gouvernement britannique, et j'ai l'honneur de vous transmettre ci-joint, copie du rapport qu'il vient de me faire parvenir à ce sujet. Ainsi que vous le verrez, d'après

...

Monsieur le Ministre
Affaires Etrangères.

M. Lagarde, les bâtiments de not[re]
marine militaire n'auraient jusqu'[à]
ce jour constaté aucun fait de trai[te à la]
charge des « Boutriers » de Sour. Il [n'est]
pas impossible néanmoins que des [boutres]
de contrebande arborent illégalem[ent]
notre pavillon pour se livrer à la tr[aite]
avec plus de facilité. Les faits de ce g[enre]
seraient dans tous les cas manifest[ement]
exagérés par le gouvernement britan[nique]
qui serait surtout préoccupé, d'après [M.]
Lagarde, d'en tirer argument cont[re nous]
au détriment de notre influence d[ans]
l'Océan Indien.]

Agréez, Monsieur le Minist[re et]
cher Collègue, les assurances de ma [haute]
considération.

Le Ministre des Colon[ies]

Pour le Ministre et par Ordre:
Le Directeur des Affaires Politiques
et Commerciales

[signature]

...ie d'Obock
...limet
du
...uverneur
...ille

Le 6 Juin 1895

Copie

Monsieur le Ministre,

[En réponse à la lettre que vous avez bien voulu me communiquer le 4 Juin, j'ai l'honneur de vous informer, qu'à mon sentiment, l'importance que l'Angleterre donne, de nouveau, aux prétendus faits de traite reprochés à des boutres de Sour portant le pavillon français, n'est que la suite de la campagne dirigée contre notre influence dans ces parages,] et je ne puis, d'une façon générale, que me référer à ce sujet à mon rapport du 2 Novembre 1892. J'ajouterai ~~même~~ que ce que je prévoyais il y a trois ans, s'est déjà produit en partie, car lors du récent voyage du croiseur le « Fronde » à Mascate, le commandant et l'état major de ce navire ont trouvé à Sour, non point quelques négriers misérables, mais une population considérable et riche se proclamant française et faisant honorablement un

un commerce légitime.

Il est certain que depuis dix [...]
notre influence pacifique a fait [...]
considérables progrès dans ces ré[gions]
où les Anglais se croyaient les seuls [...]
et que c'est grâce au mouvement [...]
sur créé par les boutriers de Sour [...]
notre influence s'est développée.

Du reste, à plusieurs reprises [...]
canonnières ou nos croiseurs ont [...]
des boutres et n'ont constaté aucun [...]
de traite.

Il peut se trouver cependant [...]
des boutres de contrebande arborent [...]
l'Océan Indien notre pavillon, san[s que]
la concession leur en ait été faite p[ar les]
autorités régulières, mais il est prob[able]
que ces usurpations sont moins nom[breuses]
qu'on ne le dit, et, en tous cas, la n[écessité]
pour ces bâtiments de relâcher dan[s un]
certain nombre de ports où se trou[vent]
des consuls ou des agents consulaire[s fran-]
çais, les ferait facilement découvri[r].

Quoi qu'il en soit, il est cert[ain]
qu'au point de vue de nos intérêts [...]
il y aurait une réelle utilité à ce q[ue]
un[...]

navire de guerre français aille de temps en temps dans le Golfe Persique pour y surveiller les événements et il lui serait loisible de s'assurer que les boutres portant légitimement le pavillon français ne se livrent pas à la traite.

Nous donnerions donc ainsi satisfaction officielle aux grands principes de civilisation que l'Angleterre croit devoir nous rappeler, mais nous obtiendrions, en même temps, ce résultat imprévu pour elle, que nous aurions dans le Golfe Persique un navire de guerre dont la présence donnerait confiance à vos partisans et associerait plus solidement encore notre influence à Sour et dans les régions avoisinantes.

Veuillez, etc...

Signé : Lagarde

Enclosure No. 3.

No. 125, dated Bushire, the 5th December 1897.

From—LIEUTENANT-COLONEL M. J. MEADE, Officiating Political Resident, Persian Gulf,

To—The Secretary to the Government of India, Foreign Department.

With reference to the previous correspondence regarding the status of Ali bin Juma, I have the honour to forward, for the information of the Government of India, copy of a letter No. 313, dated the 25th ultimo, with enclosures, from the Political Agent, Maskat, reporting that, in compliance with His Highness the Sultan's request, he has struck off Ali bin Juma's name from the list of persons under British protection.

2. I trust that Major Fagan's action will meet with the approval of the Government of India.

No. 313, dated Maskat, the 25th November 1897.

From—MAJOR C. G. F. FAGAN, Her Britannic Majesty's Political Agent and Consul, Maskat,

To—The Political Resident in the Persian Gulf.

With reference to your office endorsement No. 20, dated the 13th April 1895, forwarding copy of the Government of India letter No. 478-E., in the Foreign Department, I have the honour to submit herewith a copy of His Highness the Sultan's letter in translation and my reply thereto regarding the removal of Ali bin Juma from the protection of this Consulate.

2. The reason for His Highness wishing to remove Ali bin Juma from our protection is due to the fact that this case and others of a similar nature have been quoted by Mons. Ottavi, the French Vice-Consul, in justification of his own action in according French protection to a number of His Highness's Sooree subjects, who have been granted the right to fly the French flag after a short residence in Obok and other French possessions.

3. As His Highness's request appears to be a reasonable one and accords with the ruling of the Government of India as laid down in paragraph 2 of a letter No. 473-E., dated 2nd March 1895, from the Under-Secretary, to your address, I have considered it expedient to comply therewith and have accordingly struck off the name of Ali bin Juma from the Register of British subjects at Maskat.

I trust that my action in this matter will meet with your approval.

[TRANSLATION.]

Dated the 15th Jemadi-el-awal 1315—12th October 1897.

From—HIS HIGHNESS SEYYID FEYSAL BIN TURKEE, Sultan of Maskat,

To—The Political Agent, Maskat.

After compliments.—What we have to represent to you is regarding Ali bin Juma, who and whose father were born in our country. We hope you will remove him from your protection; he falls under our protection, as it is customary one should be subject of one's own country; and salaam.

No. 17, dated the 17th Jemadi-el-awal 1315—14th October 1897.

From—MAJOR C. G. F. FAGAN, Political Agent and Consul, Maskat,

To—HIS HIGHNESS SEYYID FEYSAL BIN TURKEE, Sultan of Maskat.

After compliments.—I have the honour to acknowledge the receipt of Your Highness's letter, dated 15th Jemadi-el-awal 1315—12th October 1897, regarding Ali bin Juma, and to inform Your Highness in reply that the name of Ali bin Juma, a native of Maskat residing in Your Highness's jurisdiction, has been struck off the list of persons under the protection of this Consulate at Your Highness's request.

Your Highness will understand that, should Ali bin Juma leave Your Highness's jurisdiction at any time, he is then at liberty to revert to his status as a naturalized British subject.

Ed.—P. M. M.

Government of India Central Printing Office—No. 747 F. D.—2-2-98—40.

ملحق رقم (٢٧)

ترجمة رسالة من السلطان فيصل بن تركي إلى الممثل والوكيل السياسي البريطاني في مسقط حول منح بعض المواطنين العمانيين الحماية البريطانية. والرسالة مؤرخة في ١٥ جمادى الأولى ١٣١٥هـ/١٢ أكتوبر ١٨٩٧م.

المصدر : L/P. & S/7/102.

No. 234, dated the 28th May 1903.

From—MAJOR P. Z. COX, C.I.E., His Britannic Majesty's Consul and Political Agent at Maskat,

To—HIS HIGHNESS SAIYID FEYSAL-BIN-TURKI, Sultan of Maskat.

After compliments.—Just after I had left Your Highness this morning I received a telegram from Government on the subject of the French flag question, and have the honour to acquaint Your Highness with its purport.

As I informed Your Highness verbally, a lengthy exchange of views has taken place between the Ministers of our two Governments. It has had the result explained below.

Your Highness is, perhaps, aware that in the year 1899, after a discussion between representatives of all the European Powers, a Tribunal was instituted with a view to the prevention of war in the world and for the peaceful settlement of differences occurring between the various Powers. This peace convention became known as the "*Hague Convention*", that is, the Tribunal of the Hague; and it got this name because the place where it first took place was at the Hague in Holland.

The French Government has at our instance agreed to the reference of the entire flag question to the said Tribunal forthwith, and in view of that fact the British Government has undertaken to advise Your Highness to release the imprisoned Suris of your own accord at an early date, and has instructed me to inform Your Highness accordingly.

By the arrangement above set forth Your Highness's dignity will not suffer, and this important matter will arrive at a settlement without further trouble.

I trust, therefore, Your Highness will approve of the course, and may you be preserved and salaam!

Translation of letter addressed by His Highness the Sultan to the French Consul, dated 1st Rabi-ul-Awal—corresponding to 28th May 1903.

After compliments.—I have the honour to inform Your Honour that I have recently learnt that the Governments of Great Britain and France have agreed that the question of the immunity of those of my subjects, who possess French flags, from my authority and jurisdiction, and the question of the flag in its entirety has been referred to the impartial Tribunal instituted among the great Powers, namely, the Hague Tribunal. This course commends itself to me, but probably a considerable time will elapse before a definite decision is arrived at. Meanwhile Your Honour is aware that on 11th April I gave orders, on the advice of my doctor, for the imprisonment of five Suris for absconding from quarantine, and three of them claimed the protection of the French flag, *as you informed me in your letter of 11th April*, and whereas the whole question of the French flag is now in a fair way of settlement, according to my information, I do not see any necessity to give them any longer imprisonment than they have already undergone, and it is my pleasure to release them at the earliest opportunity.

I have considered it expedient to let you know this. May you be preserved and salaam!

NOTE.—The Sultan's letter to the British Consul was, *mutatis mutandis*, in the same terms.

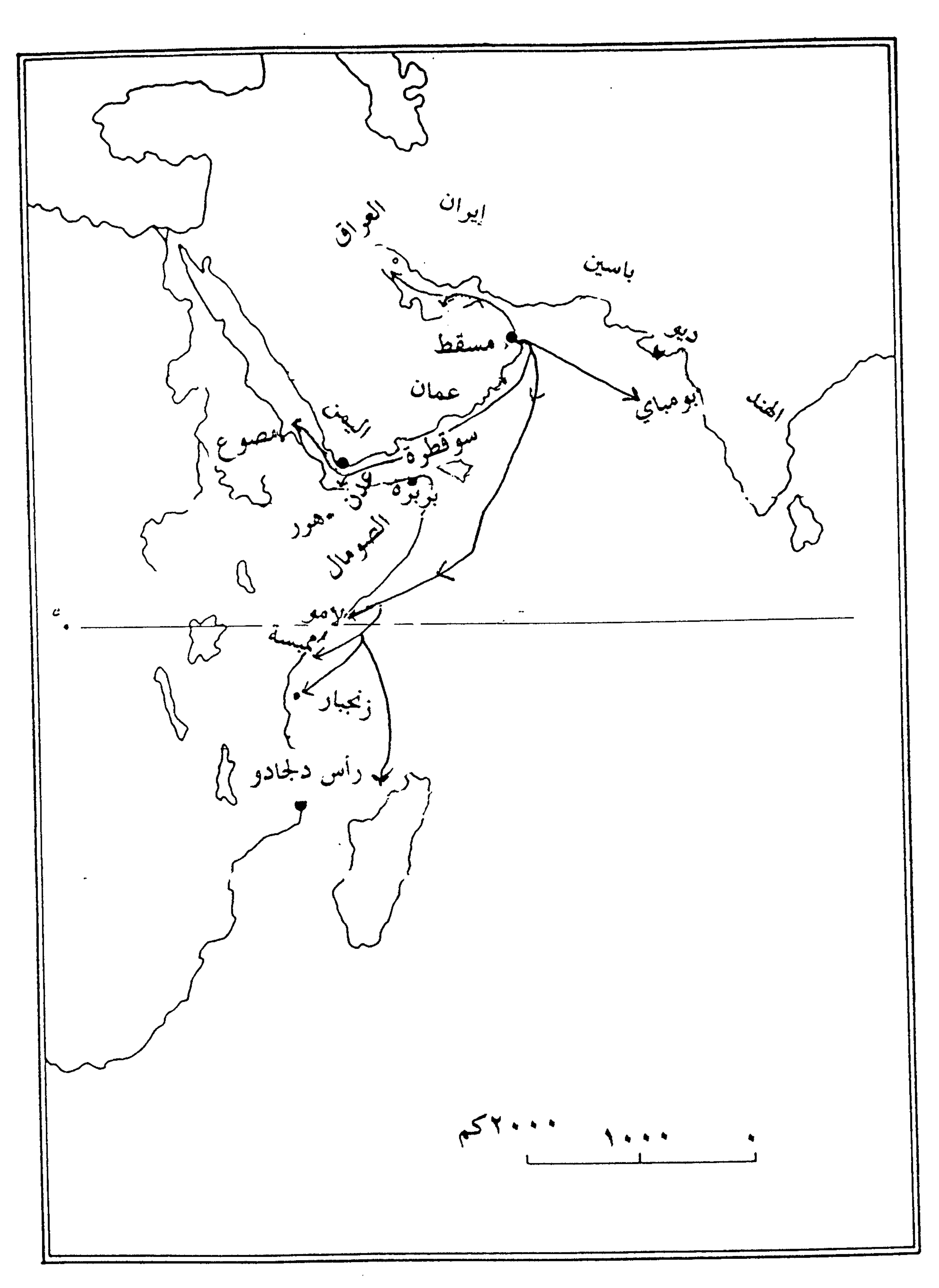
ملحق رقم (٢٨)

رسالة من كوكس القنصل والممثل البريطاني في مسقط إلى السلطان فيصل بن تركي يخبره فيها بقبول الحكومة الفرنسية عرض النزاع الفرنسي البريطاني حول عمان على محكمة لاهاي .

ورسالة أخرى بنفس التاريخ من السلطان فيصل بن تركي إلى القنصل الفرنسي في مسقط ، يعبر فيها عن سروره بعرض المسالة على محكمة لاهاي ، ويخبره بإطلاق سراح السجناء الصوريين .

المصدر : L/P & S/7/155, No. 234 .

ثانياً : ملحــق الخرائــط



طرق تجارة الرقيق من وإلى سلطنة عمان

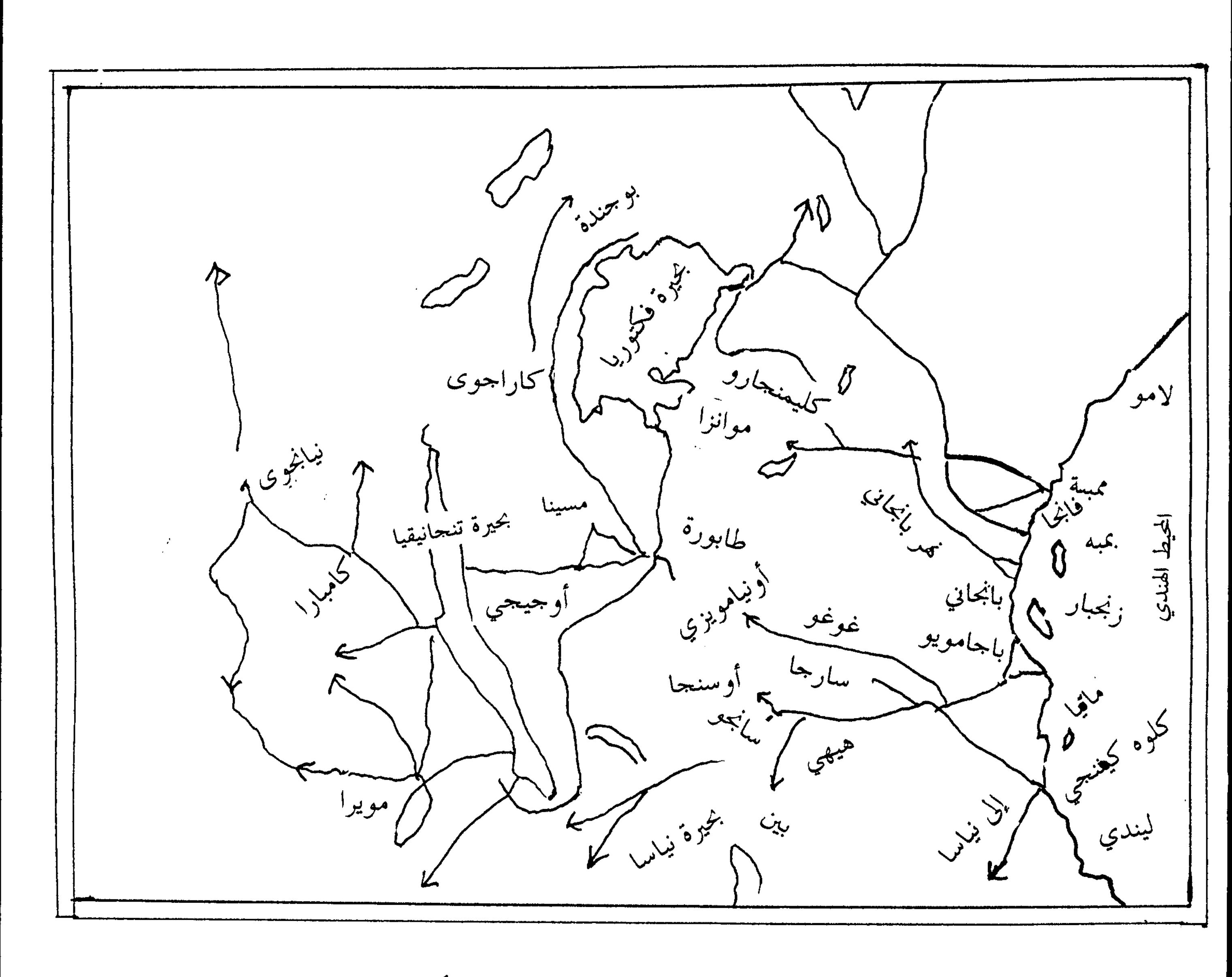


المدن المهمة في عمان



ساحل شرق أفريقية

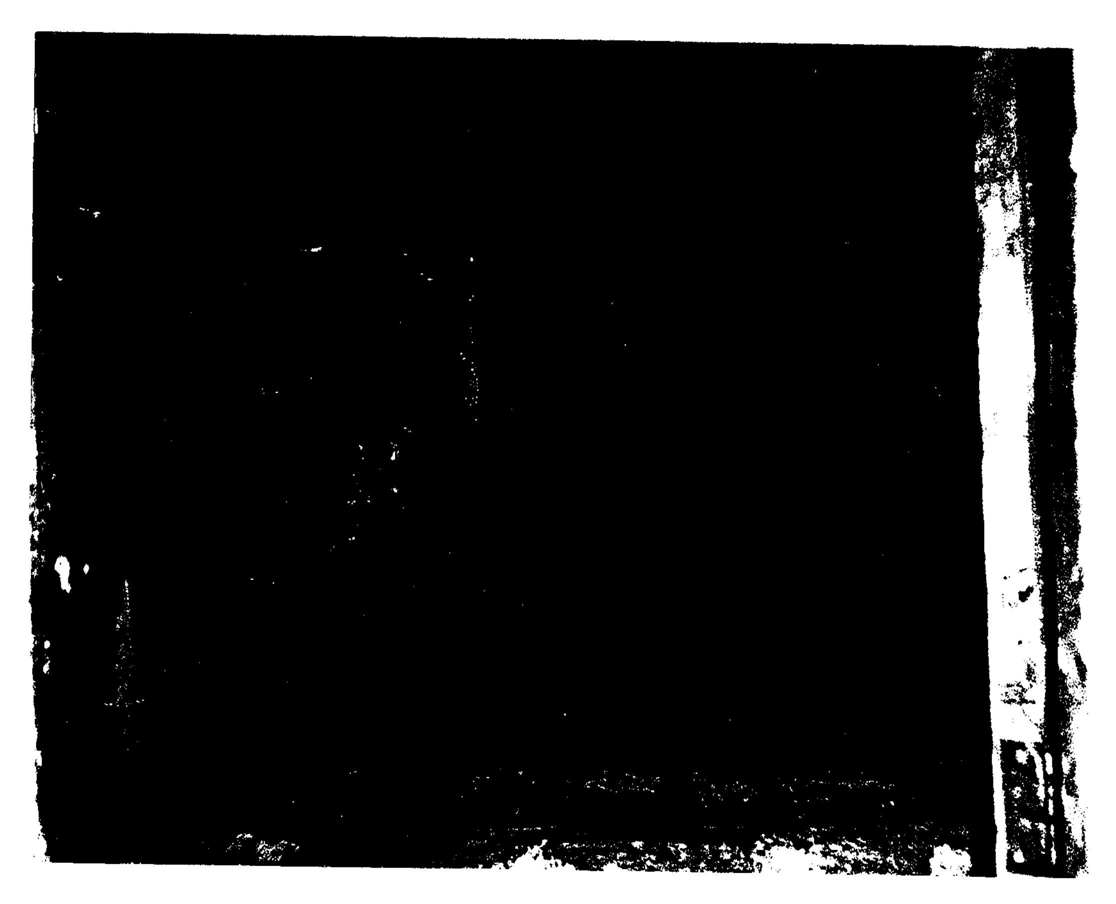
المصدر : Sheriff ,A., slaves , Sbicas and I vory in Zanzibar,. P25



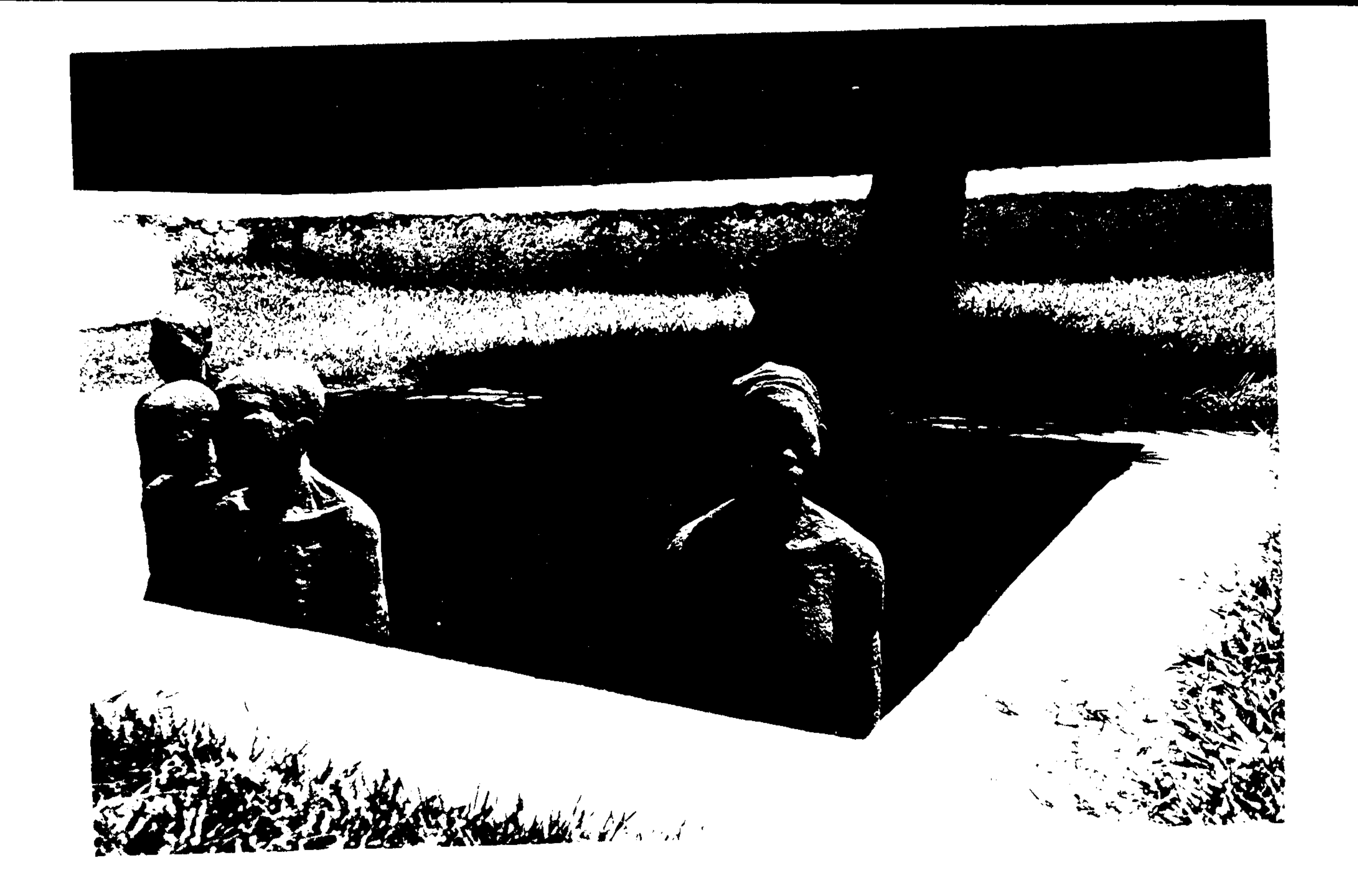
طرق التجارة العربية في شرق أفريقية

ثالثاً : ملحــق الصــور

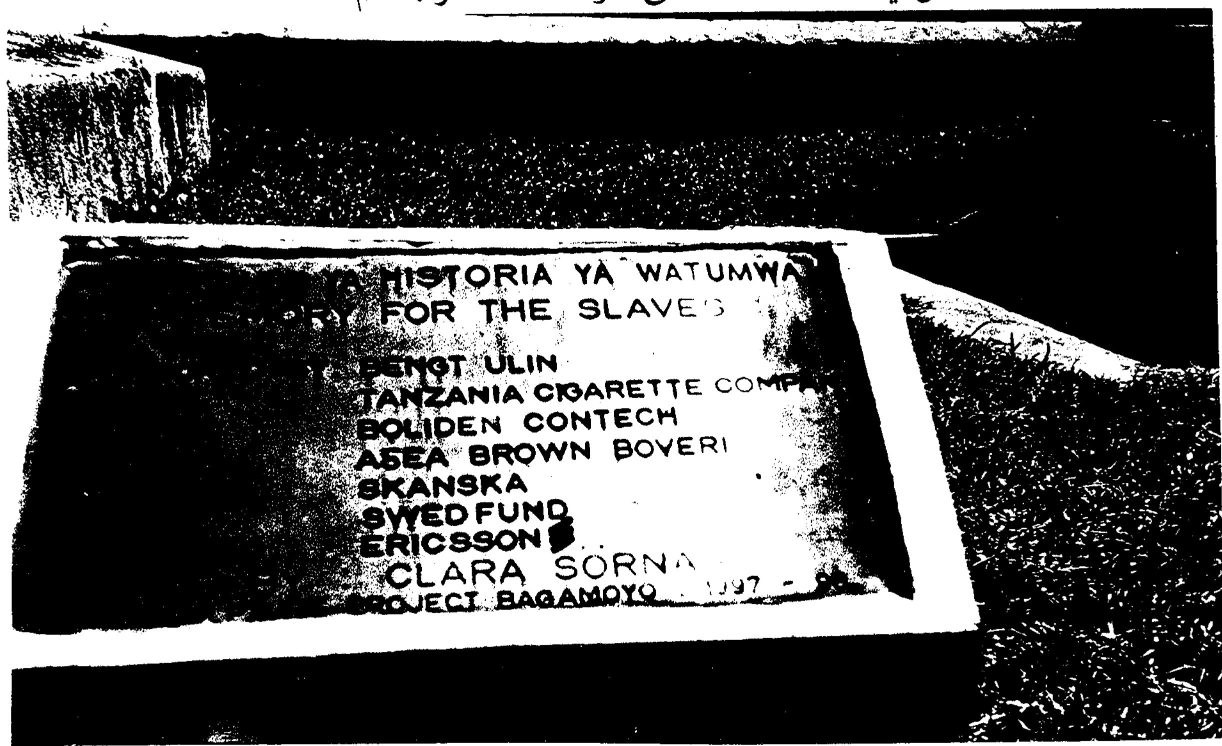
صورة رقم (١) لموقع سوق الرقيق في زنجبار الذي أغلق في عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م .



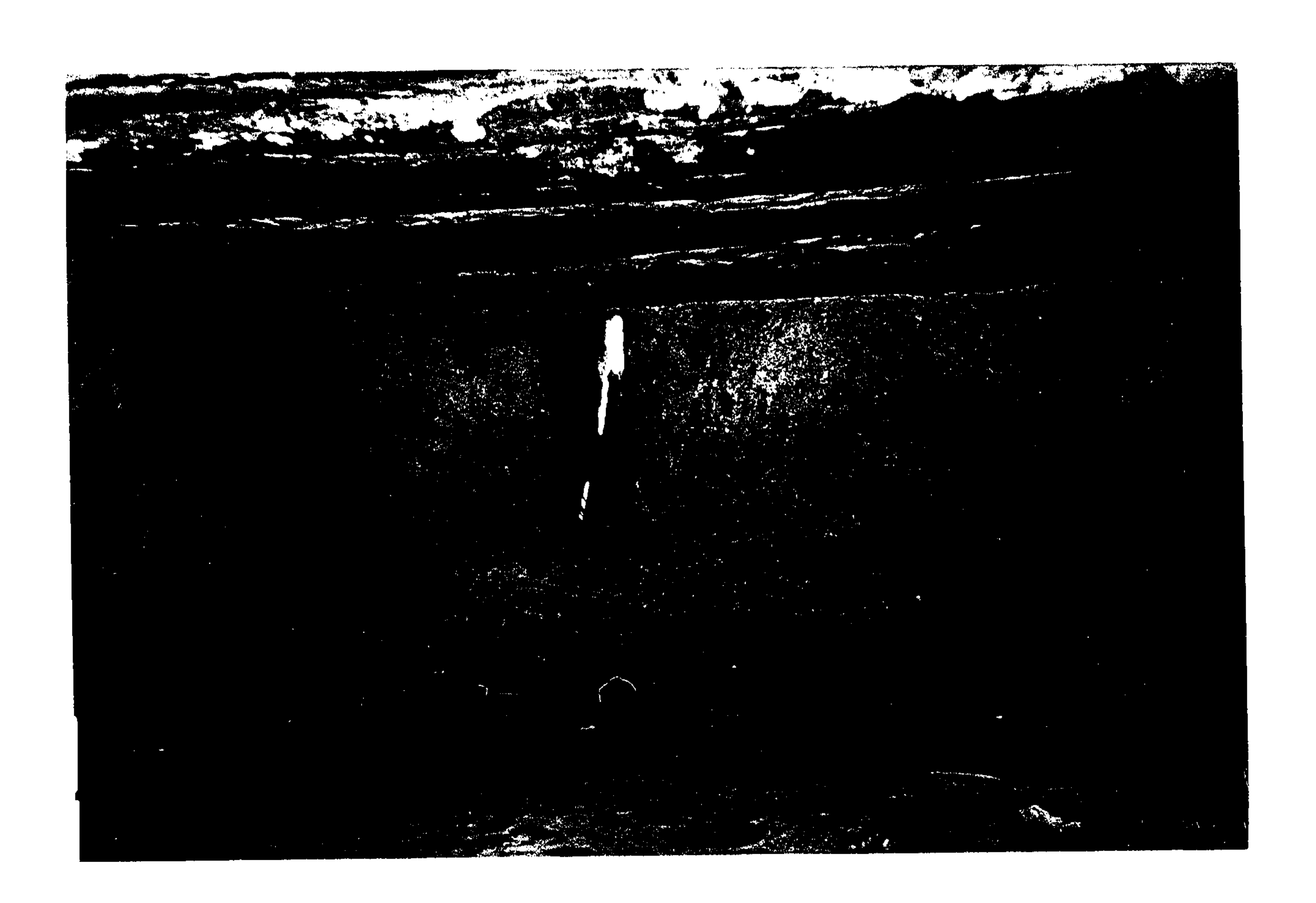
صورة رقم (٢) المدخل إلى المكان الذي يدعي سكان زنجبار أن الأرقاء كانوا يسجنون فيه قبل عرضهم في سوق مواكينزي (**Mukuanizi**) في زنجبار .



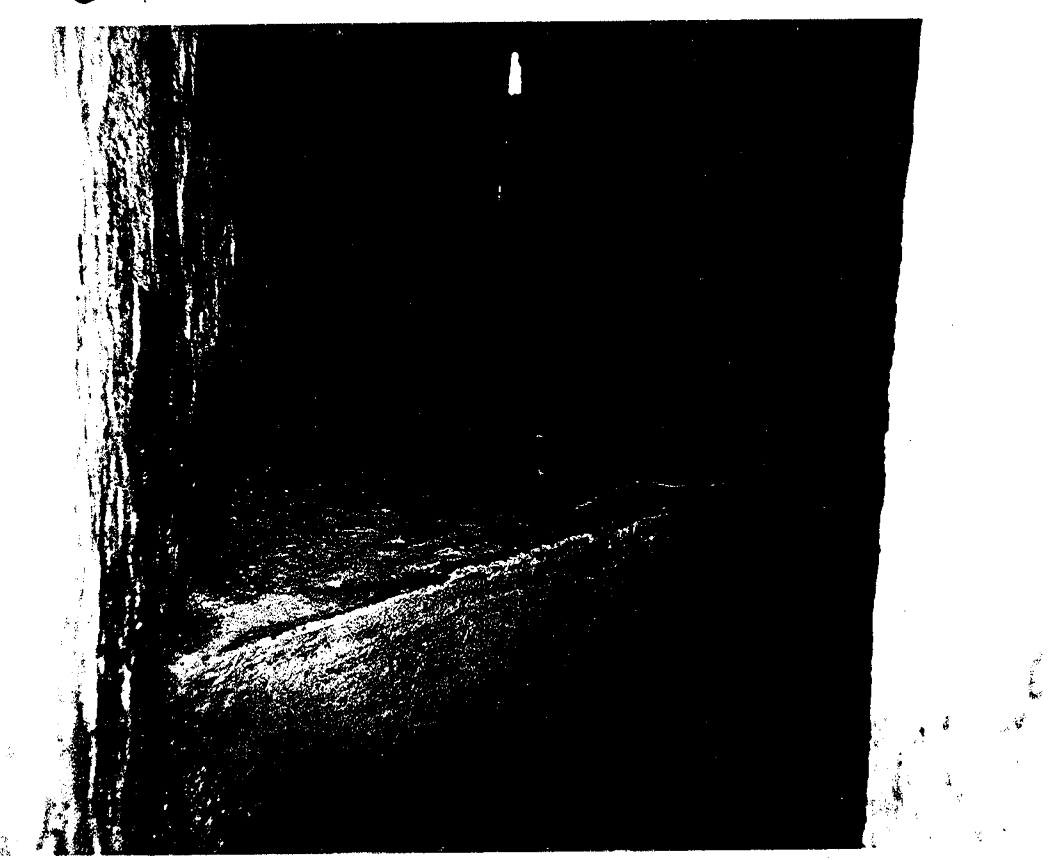
صورة رقم (٣) من داخل سوق الرقيق وقد تم نحت تماثيل لامرأتين وثلاثة رجال من الأرقاء، وتلاحظ السلاسل في الأعناق دلالة على سوء معاملة العرب لهم .



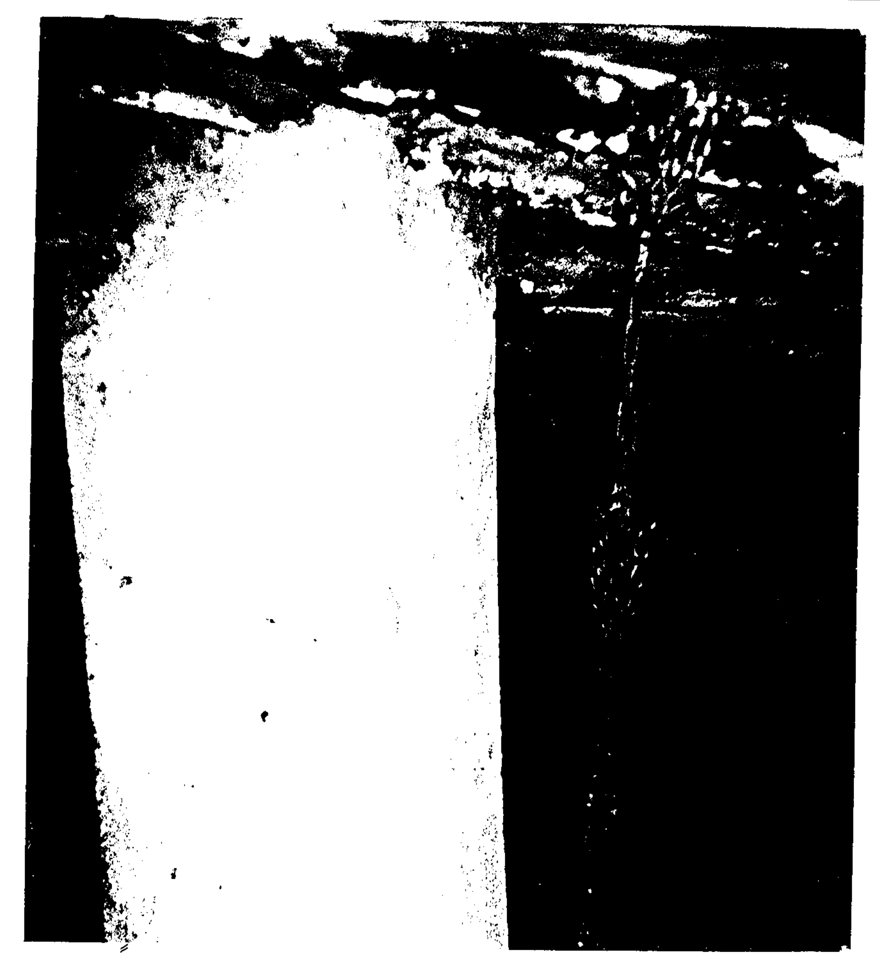
صورة رقم (٤) من داخل فناء سوق الرقيق في زنجبار ويلاحظ اللوحة التذكارية لتماثيل الأرقاء التي رسمت من قبل : كلارا سورناس (Clara Sarnas) .



صورة رقم (٥) لمكان تجميع الرقيق داخل سوق مواكينزي قبل عرضهم للبيع .



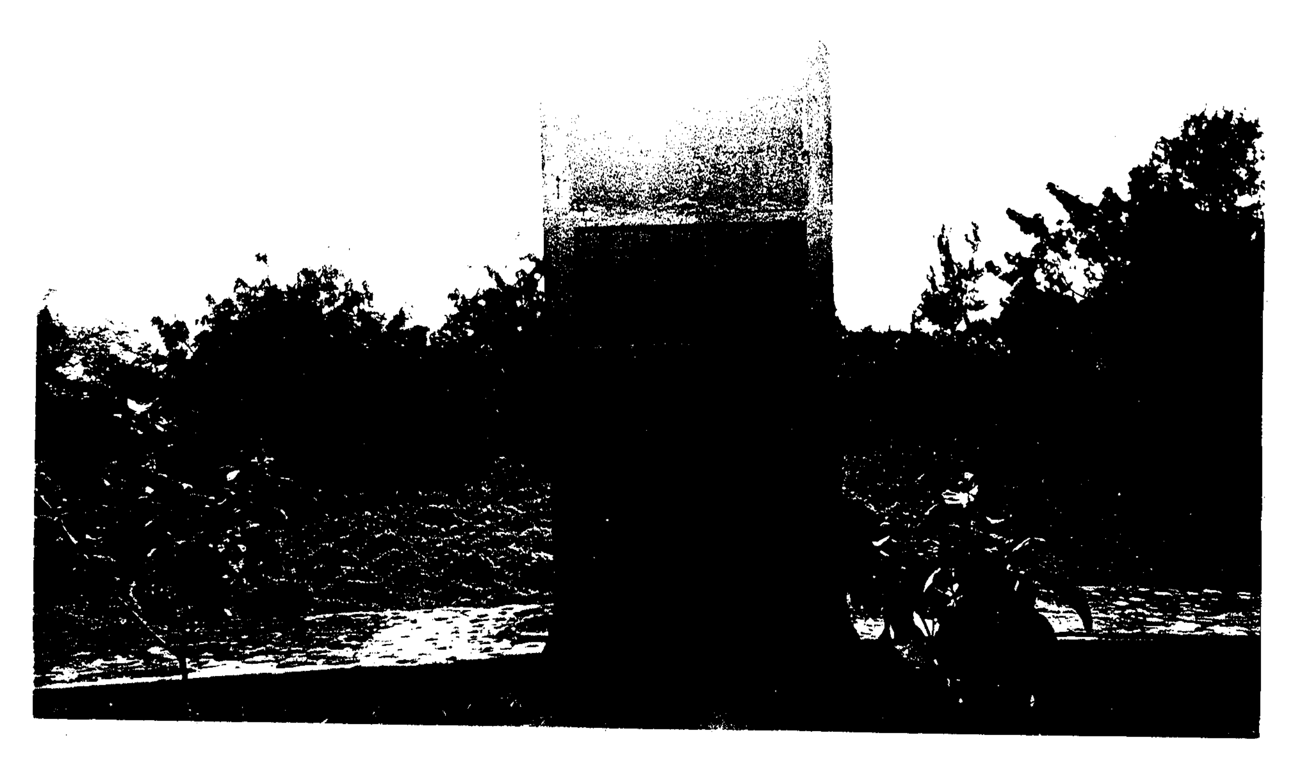
صورة رقم (٦) يقول الزنجباريون إن هذا المكان داخل قلعة الدهو كان محبساً لما يزيد على ٣٥ أمة قبل عرضهن في سوق مواكينزي .



صورة رقم (٧) لعمود داخل سوق الرقيق ، ويبدو أنه وضع به حديثاً سلاسل ترمز إلى سوء معاملة الأرقاء .



صورة رقم (٨) لساحل جزيرة زنجبار ، وتبدو من بعيد الجزيرة التي تسمى بجزيرة السجن (Prison Island) حيث يجمع فيها الأرقاء قبل بيعهم .



صورة رقم (٩) من هنا وفي السابع والعشرين من يونيو ١٨٥٧م شـرع بـيرتون (Burton) واسبيك (Spake) برحلتهم التجسسية والتنصيرية [الاستكشافية] إلى بحيرة تانجنيقا .



صورة رقم (١٠) للكنيسة الكاثوليكية في بجامويو ، والتي لا تزال تقوم بدور مهم في تشـويه سمعة العرب [المسلمين] بسبب دورهم في تجارة الرقيق .

رابعاً : ملحق بأبرز الوكلاء والممثلين السياسيين البريطانيين في سلطنة عمان خلال فترة الدراسة

م	الاســـم	الفتـرة
١	الكابتن اثكنز هامرتون	١٢٥٧هـ/١٨٤١-١٢٧٣هـ/١٨٥٧م وهو أول قنصل بريطاني لدى السلطنة
٢	الجنزال رجبي	١٢٧٤هـ١٨٥٢م - ١٢٧٧هـ/١٨٦١م
٣	الملازم بنجيلي دبليو أم	١٢٧٧هـ/١٨٦١م - ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م
٤	الكولونيل لفتنانت ديسبرو	١٢٨٠هـ/١٨٦٣م - ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م
٥	اتكنس أ جي	١٢٨٤هـ/١٨٦٧م - ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م
٦	كوتن واي	١٢٨٧هـ/١٨٧٠م - ١٢٨٨هـ/١٨٧١م
٧	الكولونيل لفتنانت أس بي مايلز	١٢٨٩هـ/١٨٧٢م -١٢٩٦هـ/١٨٧٩م
٨	مايجور سي بي سميث	١٢٩٦هـ/١٨٧٩م - ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م
٩	مايجور شارلز جرانت	١٢٩٧هـ/١٨٨٠م - ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م
١٠	الكولونيل لفتنانت أس بي مايلز	١٢٩٧هـ/١٨٨٠م - ١٢٩٨هـ/١٨٨١م
١١	مايجور شارلز جرانت	------
١٢	الكولونيل لفتنانت أس بي مايلز	١٣٠٣هـ/١٨٨٦هـ-١٣٠٤هـ/١٨٨٧م
١٣	الكولونيل لفتنانت أي موكلر	١٣٠٤هـ/١٨٨٧م - ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م
١٤	لفتنانت دبليو ستراتوم	١٣٠٦هـ/١٨٨٩م - ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م
١٥	مايجور سي أي يت	١٣٠٦هـ/١٨٨٩م - ١٣٠٧هـ/١٨٩٠م
١٦	الكولونيل لفتنانت أي موكلر	١٣٠٧هـ/١٨٩٠م - ١٣٠٨هـ/١٨٩١م
١٧	ما يجور جي أج سادلر	١٣٠٩هـ/١٨٩٢م - ١٣١٣هـ/١٨٩٥م
١٨	كابتن أف أي بافيل	١٣١٤هـ/١٨٩٦م - ١٣١٥هـ/١٨٩٧م
١٩	مايجور فاجان	١٣١٥هـ/١٨٩٧م - ١٣١٧هـ/١٨٩٩م
٢٠	مايجور بي زد	١٣١٧هـ/١٨٩٩م - ١٣١٧هـ/١٨٩٩م
٢١	الكولونيل السير برسي كوكس	١٣١٧هـ/١٨٩٩م - ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م
٢٢	ما يجور دبليو جي جري	١٣٢٢هـ/١٩٠٤م - ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م

* انظر : هولي روث ، لمحة تاريخية عن المباني الأثرية في مسقط ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، ط٢ ، طبع ونشر وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ب . ت ، ص٣١-٣٤ .

فهــــرس

المصادر والمـراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية والمعربة :

١ - وثائق أرشيف زنجبار[غير منشورة] :

* رسالة من هامرتون القنصل البريطاني في زنجبار إلى تاجرين أمريكيين مؤرخة في ٢٤يوليو ١٨٤٤م الموافق ٧ رجب ١٢٦٠هـ ، محفوظة تحت رقم AA12/1C (بالإنجليزية) .
* إيصال استلام مبلغ من سكرتير السلطان سعيد لصالح راجمان البانياني مؤرخ في ١١ فبراير ١٨٥١م ، الموافق ٩ ربيع الآخر ١٢٦٧هـ ، محفوظ تحت رقم AA12/1C (بالإنجليزية) .
* كشف حسابات راجمان خان البانياني مؤرخ في ١١ فبراير ١٨٥١م ، الموافق ٩ ربيع الآخر ١٢٦٧ هـ ، محفوظ تحت رقم AA12/1C (بالإنجليزية) .
* وثيقة تحرير رقيق مؤرخة في عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م ، محفوظة تحت رقم ARC3/25 .
* إعلان صادر من السلطان حمد بن ثويني يتضمن طريقة كتابة وثيقة التحرير ، مؤرخ في عام ١٣١٣هـ / ١٨٩٥م ، محفوظ تحت رقم ARC3/25 .
* وثيقة تتضمن خمسة شروط إضافية للمعاهدة الموقعة بين السلطان سعيد ولماف دكرووا ودا بتاريخ ٢٠ إبريل ١٨٤٣م ، الموافق ٢٠ ربيع الأول ١٢٥٩هـ ، محفوظة تحت رقم ARC3/25 .
* رسالة بالعربية من ماجد بن سعيد إلى جون كيرك مؤرخة في ٣ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ ، الموافق ٣ سبتمبر ١٨٦٧م ، بدون رقم .
* بنود معاهدة عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م التي عقدتها الحكومة البريطانية مع السلطان برغش بن سعيد ، محفوظة تحت رقم A. R. C. 3/24 (بالإنجليزية) .

* رسالة بالعربية من ماجد بن سعيد إلى حاكم عـام الهند مؤرخة في ١٣ ربيع الآخر عام ١٢٨٤هـ ، الموافق ١٣ أغسطس ١٨٦٧م ، بدون رقم حفظ .

* عقد بيع سفينة عمانية من نوع البغلة على أحد الرعايا البانيان ، مؤرخ في ٨ ربيع الآخر عام ١٢٦٨هـ ، الموافق ١ فبراير ١٨٥٢م ، محفوظ تحت رقم AA12/1C .

* قوائم بأسماء الأرقاء المحررين الذين أعادتهم سفن الأسطول البريطاني إلى زنجبار، محفوظة تحت رقم ARC3/39 .

٢ - المخطوطات :

* الأمين بن علي المزروعي ، تاريخ ولاية المزارعة في شرق أفريقية ' مخطوط ، مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، محفوظ تحت رقم (٢٠٩٤) .

* مؤلف مجهول ، تاريخ إبطال الرق في زنجبار ، مخطوط ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، قسم المخطوطات ، مسقط ، محفوظ تحت رقم (٢١٧٠).

* مؤلف مجهول ، نبذة تاريخية مخطوطة عن تاريخ نجد ، في (٢٤) ورقة ، بدون رقم ، مصورة من أحد طلبة العلم .

٣ - وثائق منشورة :

* ج . ج . لوريمر ، دليل الخليج ، ب . ط ، ترجمة ونشر مكتب أمير قطر ، الدوحة ، ب . ت .

* سلطان محمد القاسمي ، الوثائق العربية العمانية في مراكز الإرشيف الفرنسية ، ط١ ، ب . ن ، ب . م ، ١٩٩٣م .

٤ - الرسائل الجامعية (غير منشورة) :

- أفراح بنت علي الحميضي ، سلطنة زنجبار من الانقسام حتى الحماية البريطانية ١٢٧٧-١٣٠٧هـ/١٨٦١-١٨٩٠م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية التربية للبنات بالرياض ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- الجوهرة بنت عبداللطيف العيسى ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسلطنة زنجبار خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٥٦-١٨٩٤م (١٢٧٣-١٣١٢هـ) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م .
- جرجس عريان مرقص ، التنافس بين البعثات التبشيرية في أوغنده وأثره في استعمارها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة .
- سعدية محمد سعيد عمر ، عمان والنفوذ البريطاني في عهد السيد سعيد بن سلطان ١٢٢٠-١٢٧٣هـ/١٨٠٦-١٨٥٦م ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ ، كلية التربية للبنات بجدة ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- عائشة المسند ، التنافس البريطاني الفرنسي حول عمان (١٢١٣-١٣٢٣هـ / ١٧٩٨-١٩٠٤م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب للبنات ، الرياض ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .
- عبد الرحمن بن علي السديس ، العمانيون والجهاد الإسلامي في شرق أفريقية ١٠٣٤ -١١٢٣هـ/١٦٢٤-١٧١١م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
- عبدالرحمن علي العريني ، الحياة الاجتماعية عند حضر نجد منذ القرن العاشر

الهجري إلى قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ٩٠٠/١٤٩٤ - ١١٥٧هـ/١٧٤٤م رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ والحضارة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

- عبدالله بن عبدالعزيز الجوير ، التاريخ السياسي لمسقط وعمان ١٣٠٨-١٣٣٩هـ/١٨٩١-١٩٢٠م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
- عبدالله بن عبدالعزيز الجوير ، التطور السياسي لسلطنة مسقط وعمان من الانقسام حتى الحماية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ والحضارة ،كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ .
- علي بن حسين البسام ، الملاحة في سلطنة مسقط وتجارتها الخارجية ١٢٩٠-١٣٢٢هـ/ ١٨٧٢-١٩١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ والحضارة، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .
- علي بن دخيل الله الحازمي ، التجارة والملاحة في الخليج العربي . (١٢٣٦-١٢٩٠هـ / ١٨٢٠ - ١٨٧٣م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م .
- فاطمة السيد سباك ، التاريخ السياسي لسلطنة زنجبار الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى،

قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ناجية محمد الخريجي ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسلطنة زنجبار الإسلامية في شرق أفريقية ١٢٣١-١٣٦٧هـ/١٨٠٦-١٩٤٧م ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ، مكة المكرمة ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣ .
- يواقيم مرقص رزق، حميد بن محمد المرجبي والوجود العربي في الكونغو، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م .

٥ - الكتب والأبحاث العربية والمعربة :

- إبراهيم حركات :

- تجارة الرق في أفريقيا من خلال الموقفين العربي والأوروبي ، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، ب . ط ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٩م .

- إبراهيم بن عبدا لله بن إبراهيم :

- العذب الفائض شرح عمدة الفارض ، ب. ط ، طبع على نفقة الملك فيصل رحمه الله ، ب . ن ، ب . ت .

- أبو بكر الجزائري :

- أيسر التفاسير ، ط١ ، النادي الأدبي في المدينة النبوية ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

- أبو الحسن بن الحسين المسعودي :

- مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تحقيق محيي الدين عبدالحميد ، ط٥،

دار الفكر ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م .
– أبو الفداء إسماعيل ابن كثير :
– تفسير القرآن العظيم ، ب. ط ، نشر عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م .
– أحمد إبراهيم دياب :
– الاستعمار الأوروبي ونتائجه على العلاقات العربية الأفريقية ، ط١ ، مركز دراسات العالم الإسلامي ، مالطه ، ١٩٩١م .
– لمحات من التاريخ الأفريقي الحديث ، ط١ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
– أحمد بن حمود المعمري :
– عمان وشرق أفريقية ، ترجمة محمد عبدالله ، ب . ط ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ب . ت .
– أحمد زين الدين المليباري :
– تحفة المجاهدين في أحول البرتغاليين ، تحقيق وتقديم سعيد الطريحي ، ط١، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
– أحمد شفيق باشا :
– الرق في الإسلام ، ترجمة أحمد زكي ، ب.ط ، ب . ن ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
– أحمد بن علي بن حجر :
– الإصابة في تمييز الصحابة ، ب . ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ب . ت .

- **أحمد محمد جلي :**

- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ، ط١ ، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

- **أحمد محمد جمال :**

- مفتريات على الإسلام ، ط٢ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

- **أحمد بن محمد بن خلكان :**

- وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، ب . ط ، دار صادر ، بيروت، ب . ت .

- **أرنولد ويلسون :**

- الخليج العربي ، ترجمة عبدالقادر يوسف ، ب . ط ، مكتبة الأمل ، الكويت ، السالمية ، ب . ت .

- تاريخ الخليج ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، ط٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ١٤٠٩هـ /١٩٨٨م .

- **إسماعيل الأمين :**

- العمانيون رواد البحر ، ط١ ، طبع ونشر رياض الريس ، لندن ، ١٩٩٠م .

- **السيد رجب حراز :**

- أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي ، ب . ط ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

- **السيد غلاب ، وآخرون :**

- البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر ، ب . ط ،

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، الرياض ، ١٩٧٩م.

– أكرم ضياء العمري :

– السيرة النبوية الصحيحة ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .

– إلهام ذهني :

– سياسة فرنسا التوسعية في شرق أفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ب . ط ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

– أمير عبدالعزيز :

– الإنسان في الإسلام، ط١، دار الفرقان، عمان، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

– أمين الريحاني :

– ملوك العرب ، ط٨ ، دار الجيل ، بيروت ، ب . ت .

– أنور العقاد :

– الوجيز في إقليمية القارة الأفريقية، ط١ ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م .

– بازل دافيد سون :

– أفريقيا تحت أضواء جديدة، ترجمة جمال حمد ، ب . ط ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٥م .

– بدر الدين عباس الخصوصي :

– دراسات في تاريخ الخليج العربي ، ط١ ، نشر مكتبة ذات السلاسل، الكويت ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

- **بدر العبري :**

- إرشاد الإخوان في معرفة الزراعة في عمان ، ب . ط ، مطابع النهضة، مسقط ، ١٩٩٢م .

- **بياتر يتشه نيكو ليني :**

- جزيرة زنجبار التاريخ والاستراتيجيا في المحيط الهندي١٧٧٩-١٨٥٦م، ترجمة نزار أغري ، ط١ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٩٨م .

- **جاد طه :**

- بريطانيا وتقسيم سلطنة زنجبار في ضوء الوثائق البريطانية ، ضمن أبحاث ندوة عمان في التاريخ ، جامعة السلطان قابوس ، سبتمبر ١٩٩٤م ، نشر دار أميل للنشر ، لندن ، ب . ت .

- سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية ، ط٣ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ب . ت .

- **جلال الدين بن أحمد السيوطي :**

- تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد عبدالحميد ، ب . ط ، ب . ن ، ب . م، ب . ت .

- **جلال يحيى :**

- التنافس الدولي في شرق أفريقية، ط١ ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٥٩م.

- تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ب . ط ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م .

- **جمال الدين الديناصوري وآخرون :**

- جغرافية العالم دراسة إقليمية ، أفريقيا واستراليا ، ب . ط ، مكتبة

الأنجلو المصرية ، ا لقاهرة، ب . ت .

- جمال زكريا قاسم :

- استقرار العرب في ساحل شرق أفريقية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، العدد العاشر ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

- الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، ب . ط ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٤١٦هـ /١٩٩٦ .

- الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ، ب . ط ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ب . ت .

- الروابط العربية الأفريقية قبل حركة الكشوف الجغرافية ، بحث ضمن العلاقات العربية الأفريقية ، ب . ط ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

- العرب والرق في أفريقيا ، ب . ط ، ضمن بحوث ندوة مسألة الرق في أفريقيا ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٩م .

- دراسة لتاريخ الإمارات العربية١٨٤٠-١٩١٤م ، ط٢ ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٤م .

- دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقية ، ١٧٤١-١٨٦١م ، ب . ط ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

- عمان في شرق أفريقية ، بحث ضمن حصاد ندوة الدراسات العمانية ، ب . ط ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

- الخليج العربي١٥٠٧-١٨٤٠م، ب.ط، دار الفكر، القاهرة، ب .ت.

- دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقية ، ب . ط ، مكتبة القاهرة

الحديثة، القاهرة ، ب . ت .

- جورج فاضلوا حوراني :

- العرب والملاحة في المحيط الهندي ، ترجمة السيد يعقوب بكر ، ب . ط، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م .

- جورج ماكسويل :

- مذكرة ماكسويل عن وضع العبيد في البلاد العربية، ضمن كتاب أحمد العناني المعالم الأساسية لتاريخ الخليج ، ط١ ، مؤسسة الشرق للنشر ، الدوحة ، ١٩٨٤م .

- جون كيلي :

- بريطانيا والخليج١٧٩٥/١٨٧٠م ، ترجمة محمد أمين عبدالله،ب.ط، مطبعة عيسى الحلبي ، نشر وزارة التراث القومي بسلطنة عمان ، ب . ت .

- جون هنريك كلارك :

- وفينسنت هاردنج ، تجارة الرق والرقيق ، ترجمة مصطفى الشهابي ، ب. ط ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٤٠١هـ /١٩٨١م .

- جوهان لودفيج بروكهارت :

- مواد لتاريخ الوهابيين، ترجمة عبدالله العثيمين ، ط١ ، طبع شركة العبيكان ، الرياض ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

- جي كيركمان :

- التاريخ المبكر لعمان الإسلامية في شرق أفريقيا ، ضمن بحوث ندوة الدراسات العمانية، نشر وطبع وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م .

- جيمس دفي :

- الاستعمار البرتغالي في أفريقيا، ترجمة الدسوقي حسنين المراكبي، ب.ط

مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م .

- حسن إبراهيم حسن :

- انتشار الإسلام في القارة الأفريقية ، ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٣م .

- انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى ، ط١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

- حسن أحمد محمود :

- الإسلام والثقافة العربية في أفريقية ، ب . ط ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م .

- حسن السخي :

- الإسلام والرق رؤية إسلامية معاصرة، ط١ ، نشر دار الكنوز الإسلامية، القليوبية ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

- حسين عبيد غباش :

- عمان الديمقراطية الإسلامية ، ط١ ، دار الجديد ، بيروت ، ١٩٩٧م .

- حمد بن إبراهيم الحقيل :

-كنز الأنساب ومجمع الآداب، ط١٢، مطابع الجاسر، الرياض ١٤١٣هـ /١٩٩٣م .

- حميد بن محمد بن رزيق :

- الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين ، تحقيق عبدالمنعم عامر وآخر، ط٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

- بدر التمام في سيرة السيد الهمام سعيد بن سلطان ، ملحق بكتاب

الفتح المبين للمؤلف نفسه ، ط٤ ، طبع ونشر وزارة التراث القومي والثقافة في عمان، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

– خالد البسام :

– صدمة الاحتكاك حكاية الإرسالية الأمريكية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٢– ١٩٢٥م ، ط١ ، دار الساقي ، لندن ، ١٩٩٨م .

– خالد بن ناصر الوسمي :

– عمان بيت الاستقلال والاحتلال ، ط١ ، نشر مؤسسة الشراع ، الكويت ، ١٩٩٣م .

– خطاب صكار العاني :

– دور حركات الاستكشاف البحري والحركة التجارية الأوروبية في تجارة الرقيق ، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، ب . ط ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٩م .

– دونالد ويدنر :

– أفريقيا جنوب الصحراء ، ب . ط ، مكتبة الوعي العربي ، ب . م ، ب. ت .

– تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة على أحمد فخري وشوقي عطا الله الجمل ، ط١ ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

– ديورانت ول :

– قصة الحضارة ، ترجمة زكي نجيب محمود ، ط٣ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

– راشد البراوي :

– الرق الحديث في أفريقية البرتغالية، ط١ ، دار النهضة العربية ،

القاهرة، ١٩٦٢م .
- راشد توفيق أبو زيد ، ووداد خليفة النابودة :
- تاريخ الخليج العربي منذ العصور الإسلامية حتى أواخر القرن التاسع عشر ، ط١ ، مطبعة دبي ، دبي ، ١٩٩٨م.
- رأفت غنيمي الشيخ :
- دور عمان في بناء حضارة شرق أفريقية ، ضمن بحوث ندوة الدراسات العمانية ، ط٢، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .
- دور عمان في بناء حضارة شرقي أفريقية ، بحث مقدم إلى ندوة الدراسات العمانية ، ط٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- صلات عمان بالولايات المتحدة الأمريكية ، ط٢ ، نشر وزارة التراث القومي في عمان ، مسقط ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- صلات عمان بالولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكم السيد سعيد بن سلطان، ط٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٩٨٣م.
- رجب حراز :
- بريطانيا وشرق أفريقية من الاستعمار إلى الاستقلال، ب . ط ، ب.ن ، القاهرة ، ١٩٧١م .
- روبرت جيران لاندن :
- عمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً ، ترجمة محمد أمين عبدا لله ، ط٥، وزارة التراث القومي والثقافة ، عمان ، مسقط ، ، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م .

- روبن بدول :

- الرحالة الغربيون في الجزيرة العربيـة ، ترجمـة عبـدا لله نصيـف ، ط١ ، الرياض ، ب . ن ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

- رودلف سعيد روث :

- السيد سعيد سلطان ١٧٩١-١٨٥٦م ط٢ ، ترجمة عبدالمجيد القيسـي، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨م .

- زاهر رياض :

- تاريخ غانة الحديث ، ط١ ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦١م .

- استعمار أفريقيا ، ب . ط ، ب . ن ، القاهرة ، ١٩٧٢م .

- زهدي عبدالمجيد سمور :

- تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ط١ ، نشر ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

- سافليف ، ي . وفاسلييف ، ج . :

- موجز تاريخ أفريقيا ، تعريب أمين الشـريف ، ، ب . ط٢ ، مؤسسـة ميجدونا موسكو ، ومؤسسة العصر الحديث ، القاهرة ، ب . ت .

- سالم بن حمود السيابي :

- إيضاح المعالم في تاريخ القواسم، مراجعة أحمد التدمري ، ط١، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٣٩٦هـ ، ١٩٧٦م .

-عمان عبر التاريخ، ط٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/٩٩٤م .

- سالمة بنت السيد سعيد بن سلطان :

- مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي، ب .ط ، نشر

وزارة التراث القومي في عمان ، مسقط ، ب . ت .

- سبنسر ترمنجهام :

- الإسلام في شرق أفريقية ، ترجمة محمد عاطف النواوي ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

- سرحان بن سعيد الأزكوي :

- تاريخ عمان المقتبس من كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ، تحقيق عبدالمجيد القيسي ، ط٢ ، وزارة التراث القومي في عمان، مسقط ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

- سعود بن سالم العنسي :

- العادات العمانية ، ط١ ، وزارة التراث القومي في عمان ، مسقط ، ١٤١٢هـ /١٩٩١م .

- سعيد بن علي المغيري :

- جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار ، تحقيق عبدالمنعم عامر، ب . ط ، وزارة التراث القومي في سلطنة عمان ، مسقط ، ب . ت.

- سعيد المرصفي :

- محاكمة اليهود ، ط١ ، نشر مكتبة آلاء ومكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

- سلطان بن محمد القاسمي :

- العلاقات العمانية الفرنسية ، ١٧١٥-١٩٠٥م ، ط١ ، دار الغرير للطباعة والنشر ، دبي ، ١٩٩٣م .

- تقسيم الامبراطورية العمانية ١٨٥٦-١٨٦٢م ، ط٢ ، مطابع البيان التجارية ، دبي ، ١٩٨٩م .

- سلوت ، ب ج :

- عرب الخليج ١٦٠٢-١٧٨٤م ، ترجمة عايدة خوري ، نشر المجتمع الثقافي في أبو ظبي ، ١٩٩٣م .

- سليمان إبراهيم العسكري :

- التجارة والملاحة في الخليج العربي ، ب . ط ، مطبعة المدني ، القاهرة، ١٩٧٢م .

- سليمان بن الأشعث الأزدي :

- سنن أبي داود ، تعليق محمد عبدالحميد ، ب . ط ، المكتبة الإسلامية، استانبول ، ب . ت .

- سمير محمد أبو ياسين :

- العلاقات العمانية البريطانية ، ب . ط ، نشر مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨١م .

- سيد حامد حريز :

- المؤثرات العربية في الثقافة السواحلية في شرق أفريقيا ، ب . ط ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

- سيد سابق :

- فقه السنة ، ط٤ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

- سيد عبدالمجيد بكر :

- الأقليات المسلمة في أفريقيا ، ب . ط ، إدارة الصحافة في رابطة العالم الإسلامي ، العدد ٤٢ ، السنة ٤ ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

- سيد قطب :

- في ظلال القرآن، ط٧، دار الشروق ، القاهرة ، بيروت ، ١٤١٢هـ،

١٩٩٢م .

– شركة الزيت العربية الأمريكية :

– عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ، ب . ط ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٢م .

– شهاب حسن صالح :

– فن الملاحة عند العرب، ب . ط ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٨٢م .

– شوقي عبدالقوي عثمان :

– تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية ، ب . ط ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١ ، إصدار ونشر المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت ، ١٩٩٠م .

– شوقي عطا الله الجمل :

– تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ب . ط ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ب . ت .

– دور المجتمع الغربي في تطور تجارة الرقيق ، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا ، ب . ط ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٩م .

– صالح العابد :

– دور القواسم في الخليج العربي١٧٤٧-١٨٢٠م ، ط١، ب . ن، بغداد ، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م .

– صالح بن عبدا لله بن حميد :

– تلبيس مردود في قضايا إسلامية حية، ط١، مكتبة المنارة ، مكة المكرمة ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م .

- صالح محمد العابد :
- موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠م، ب . ط ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٩م .
- صلاح العقاد :
- الاستعمار في الخليج الفارسي ، ب . ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦م .
- التيارات السياسية في الخليج العربي ، ب . ط ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ب . ت .
- صلاح العقاد ، جمال قاسم :
- زنجبار ، ب . ط ، مكتبة الانجلوا المصرية ، ب . ت .
- عائشة السيار :
- دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقية ١٦٤٤ و ١٧٤١م ، ط ١ ، دار القدس ، بيروت ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
- عباس محمود العقاد :
- حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ، ب. ط ، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، ب. ت .
- عبدالحميد البطريق :
- إبراهيم باشا في بلاد العرب ، ضمن كتاب ذكرى البطل الفاتح ، ب. ط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
- عبدالحميد محمد إبراهيم :
- الرق بين الإسلام والأمم الأخرى ، ط ١ ، مكتبة متبولي ، القاهرة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م

- **عبدالرحمن زكي :**

- الإسلام والمسلمون في شرق أفريقية، ب . ط ، مطبعة يوسف ، القاهرة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م .

- **عبدالرحمن عبدالكريم العاني :**

- دور العمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية ، ط٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

- **عبدالرحمن بن عبدا لله الشيخ :**

- دول الإسلام وحضارته في أفريقيا ، ط١ ، دار اللواء ، الرياض ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

- **عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي :**

- الوفاء بأحوال المصطفى ، تحقيق : مصطفى عطا ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م .

- **عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم :**

- الدولة السعودية الأولى، ط٥، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م .

- معالم التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر ، ط٢ ، دار المتنبي للنشر ، الدوحة ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

- **عبدالسلام الترمانيني :**

- الرق ماضيه وحاضره ، ب.ط ، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

- **عبدالعزيز سليمان نوار :**

- الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث ، ب . ط ، ب . ن ، ب . م،

ب . ت .

- عبدالعزيز سليمان نوار ، وعبدالمجيد نعنعي :

- التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، ب . ط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م .

- تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، ب . ط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م .

- عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم :

- السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧م ، ط١ ، دار المريخ، الرياض ، ١٤٠٢هـ/١٩٨١م .

- سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج ، ب . ط ، طبع ونشر دارة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

- علاقة ساحل عمان ببريطانيا، ب . ط ، طبع ونشر دارة الملك عبدالعزيز الرياض ، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م .

- عبدالفتاح أبو علية :

- دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، ب . ط ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

- تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، ب. ط ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.

- عبدالفتاح مقلد الغنيمي :

- الإسلام والمسلمون في شرق أفريقية ، ط١ ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

- عبدا لله بن أحمد بن قدامة :

- الكافي ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

- المغني، ب.ط، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

- عبدا لله بن صالح العثيمين :

- تاريخ المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ب . ن ، ب . م ، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م .

- عبدا لله بن صالح الفارسي :

- البوسعيديون حكام زنجبار ، ترجمة محمد أمين عبدا لله ، ط٣ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

- عبدا لله ناصح علوان :

- نظام الرق في الإسلام ، ط٤ ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م .

- عبدالمالك بن خلف التميمي :

- الكويت والخليج العربي المعاصر ، ب . ط ، دار الشراع العربي ، الكويت ، ب . ت .

- عبدالملك بن هشام :

- السيرة النبوية ، ب.ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب.ت .

- عبدالهادي التازي :

- ابن ماجد والبرتغال ، ط٢ ، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م .

- عبدالوهاب أحمد عبدالرحمن :

- الخليج العربي والمحرمات البريطانية الثلاث ١٧٧٨-١٩١٤م ، ط١ ،

دار القلم ، دبي ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

- عثمان بن عبدا لله بن بشر :

- عنوان المجد في تاريخ نجد، ب.ط، مكتبة الرياض الحديثة ، ب . ت .

- علي بن محمد ابن الأثير :

- الكامل في التاريخ، ط٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

- علي بن محمد الماردوي :

- الأحكام السلطانية، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

- علي شحاته :

- الرق بيننا وبين أمريكا، ط١ ، دار الفكر الإسلامي ، دمشق ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .

- علي عبدالواحد وافي :

- حقوق الإنسان في الإسلام ، ب . ط ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٩م.

- علي يحيى عمر :

- الأباضية بين الفرق الإسلامية ، ط٢ ، وزارة التراث القومي ، القاهرة، ب . ت .

- عمر سالم بابكور :

- الإسلام والتحدي التنصيري في شرق أفريقيا ١٢٦١هـ-١٣٦٩هـ ، ١٨٤٤-١٩٥٠م ، ب . ط ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ .

- **غانم محمد رميض :**

- الصراع البحري العماني البرتغالي في البحار الشرقية١٦٥٠-١٧٢٠م، ضمن أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية ، محرم ١٤٠٨هـ/ أغسطس ١٩٨٧م ، ب . ط، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة ، ب . ت.

- **فاروق عثمان أباظة :**

- عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨م ب . ط، طبع ونشر الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

- **فؤاد زكريا :**

- جمهورية أفلاطون ، ب.ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

- **فؤاد سعيد العابد :**

- سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣- ١٩١٤م ، ط١ ، دار ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

- سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع ب . ط ، نشر ذات السلاسل ، الكويت ، ب . ت .

- **فخري رشيد مهنا :**

- النظام القانوني للملاحة في المضائق الدولية وتطبيقه على مضيق هرمز، ب . ط ، ب . ن ، بغداد ، ١٩٨٠م .

- **فرانكلين أشر :**

- موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة مهيبة المالكي ، ب . ط ، دار الثقافة ، بيروت ، ب . ت .

- **فيج جي . دي . :**

- تاريخ غرب أفريقيا ، ترجمة السيد يوسف نصر ، ط١ ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٢م .

- **فينزنزو :**

- تاريخ السيد سعيد سلطان عمان ، ترجمة محمود فاضل ، ط١ ، الـدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨م .

- **كتاب اليهود والنصارى المحرَّف " الكتاب المقدس " :**

- ب . ط ، نشر دار الكتاب المقدس ، ب . م ، ب . ت .

- **كمال مظهر أحمد :**

- الرأسمالية وتجارة الرق ، ضمن كتاب مسألة الرق في أفريقيا، ب . ط، ضمن بحوث ندوة مسألة الرق في أفريقيا، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ، ١٩٨٩م .

- **لفنجستون :**

- مملكة السود البيضاء ، تعريب جبري تاوضروس ، ط١ ، مطبعـة النيـل المسيحية ، القاهرة ، ١٩٢٧م .

- **ل . و . هولنجزووث :**

- زنجبار ، ٨٩٠ - ١٩١٣م ، ترجمة وتعليق حسن حبشي ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

- **لويس بلي :**

- رحلة إلى الرياض ، ترجمة عبدالرحمن الشيخ ، وعويضة الجهني ، ط١، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤١١هـ/١٩٩١م .

- **مايلز ، س . ب :**

- الخليج بلدانه وقبائله ، ترجمة محمد أمين عبدا لله ، ط٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م .

- **مجموعة من الباحثين :**

- ندوة عمان في التاريخ ، سبتمبر ١٩٩٤م ، نشر دار أميل للنشر ، لندن ، ب . ت .

- **محمد أبو اليسر عابدين :**

- القول الوثيق في أمر الرقيق ، ط١ ، دار البشائر ، دمشق ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م .

- **محمد بن أبي بكر بن القيم :**

- زاد المعاد في هدي خير العباد ، ط٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ب.ت .

- **محمد بن أحمد الذهبي :**

- سير أعلام النبلاء ، ط٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

- **محمد بن أحمد القرطبي :**

- الجامع لأحكام القرآن ، ب . ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ب . ت .

- **محمد بن أحمد المقدسي :**

- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ب . ط ، ليدن ، ١٩٠٩م .

- **محمد بن إسماعيل البخاري :**

- صحيح البخاري، ط٤ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

- **محمد حسن العيدروس :**

- تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ط١ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

- **محمد بن حسين الفراء :**

- الأحكام السلطانية، تحقيق : محمد الفقي ، ب . ط ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م .

- **محمد رشيد الفيل :**

- الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ، ط٢ ، نشر مكتبة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م .

- **محمد صفي الدين :**

- أفريقيا بين الدول الأوروبية ، ط ١ ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

- **محمد عبدا لله دراز :**

- دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولة، ب.ط ، دار القلم، الكويت ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م .

- **محمد بن عبدا لله النقيرة :**

- انتشار الإسلام في شرق أفريقية ومناهضة الغرب له ، ب . ط ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م .

- **محمد بن عبدالمنعم يونس :**

- أفريقيا بين الاسترقاق والتحرير " سيراليون " ، ب . ط ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١م .

- **محمد بن عبدالوهاب ، وابنه عبدا لله :**

- مختصر سيرة الرسول صلى ا لله عليه وسلم، ب.ط ، دار الفكر ،

بيروت، ب. ت .

- **محمد بن علي الشوكاني :**

- فتح القدير ، ب . ط ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، ب.ط ، ا لرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والدعوة والإرشاد ، الرياض ، ب . ت .

- **محمد بن عمر الفاخري :**

- الأخبار النجدية ، دراسة وتحقيق د . عبدالله الشبل ، طبع ونشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ب . ت .

- **محمد بن عمر الواقدي :**

- المغازي ، تحقيق ، مارسدن جونس ، ط٤ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م .

- **محمد قرقش :**

- المدخل إلى تاريخ الإسلام في أفريقية مع دراسة للدور العماني ، ب . ط مكتبة ابن كثير ، مسقط ، ب . ت .

- **محمد قطب :**

- شبهات حول الإسلام ، ط١٠ ، دار الشروق ، بيروت ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

- **محمد بن محمد الإدريسي :**

- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، ط١ ، نشر دار عالم الكتب ، بيروت، ١٤٠٩هـ /١٩٨٩م .

- **محمد متولي ، ومحمود أبو العلا :**

- جغرافية الخليج العربي ، ط٢ ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ب . ت .

- **محمد مختار باشا :**

- التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقطبية ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

- **محمد محمد أمين :**

- تطور العلاقات العربية الأفريقية في العصور الوسطى ، بحث ضمن كتاب العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة ، ب . ط ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨م .

- **محمد بن ناصر الجعوان :**

- القتال في الإسلام ، ط١ ، ب . ن ، ب . م ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .

- **محمد بن ناصر الدين الألباني :**

- ضعيف سنن ابن ماجه، ط١ ، المكتب الإسلامي، بيروت ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- **محمد بن يزيد القزويني :**

- سنن ابن ماجه ، ب . ط ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ب . ت .

- **محمود توفيق محمود :**

-المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ب.ط ، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٣م .

- **محمود شاكر :**

- التاريخ الإسلامي ، ط٤ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

- **محمود علي الداود :**

- الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠-١٩١٤م ، ب . ط ، نشر

معهد الدراسات العالمية العربية العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٠م .
- محاضرات في التطور السياسي لقضية عمان ، ب . ط ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
- محمود متولي ، ورأفت غنيمي الشيخ :
- أفريقيا في العلاقات الدولية ، ب . ط ، ب. ن ، القاهرة ، ١٩٧٥م .
- محيي الدين محمد مصيلحي :
- النشاط التجاري العربي في شرق أفريقيا في القرن التاسع عشر حتى بداية السيطرة الأوروبية على المنطقة ، ضمن بحوث ندوة العرب في أفريقيا ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- مديحة أحمد درويش :
- سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ط١، دار الشروق ، جدة ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- مرعي بن يوسف الكرمي :
- غاية المنتهى، ط٢، المؤسسة السعيدية، الرياض ، ١٤٠١هـ /١٩٨١م.
- مسلم بن الحجاج القشيري :
- صحيح الإمام مسلم، ب.ط، المكتبة الإسلامية، استانبول، ب . ت .
- منصور بن يونس البهوتي :
- كشاف القناع ، تعليق هلال مصطفى ، ب. ط ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض ، ب.ت .
- مؤلف مجهول :
- لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب ، تحقيق عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ ، دارة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ب . ت .

– ميشل دوفيز :

– أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر، ترجمة إلياس مرقص ، ط١، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٨٠م .

– نبيل داد بهادر البلوشي :

– الجوهر المنقوش في تاريخ البلوش ، ب . ط ، دار الوسام ، بيروت ، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م .

– نور الدين عبدا لله بن محمد السالمي :

– تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان ، ب . ط ، مكتبة الإمام نور الدين السالمي ، مسقط ، ب . ت .

– هربرت فيشر :

– أصول التاريخ الأوروبي الحديث ، ب . ط ، دار المعارف ، القاهرة ، ب . ت .

– هولي روت :

– لمحة تاريخية عن المباني الأثرية في مسقط، ترجمة محمد أمين عبدا لله، ط٢، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ب . ت .

– هيرمان فردريك إيلتس :

– سلطانة في نيويورك ، ط٤ ، ترجمة ونشر وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .

– عمان والولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة محمد كامل ، ب . ط ، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

– وزارة الإعلام والثقافة في عمان :

– عمان وتاريخها البحري ، ب . ط ، مسقط ، ١٩٧٩م .

- **وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان :**

- عمان وأمجادها البحرية ، ط٣ ، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

- **وفيق الخشاب وإبراهيم المشهداني :**

- أفريقيا جنوب الصحراء ، ب . ط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق ، بغداد ، ١٩٧٨م .

- **وندل فيلبس :**

- تاريخ عمان ، ترجمة محمد أمين عبدا لله ، ط٤ ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

- رحلة إلى عمان ، ب . ط ، ترجمة محمد أمين عبدا لله ، وزارة التراث القومي والثقافة في عمان ، مسقط ، ١٤٠٦هـ .

- **وهبة الزحيلي :**

- الفقه الإسلامي وأدلته، ط٢، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ط٣، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- **يحيى بن شرف الدين النووي :**

- روضة الطالبين ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- **يواقيم رزق مرقص :**

- العرب والكونغو في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، ضمن بحوث ندوة العرب في أفريقيا ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

- **يوسف فضل حسن :**

- الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ، ضمن كتاب العرب وأفريقيا ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- **يوسف القرضاوي ، وأحمد العسال :**

- الإسلام بين شبهات الضالين وأكاذيب المفترين ، ب. ط ، مطبعة الجامع الأزهر ، القاهرة، ب . ت .

٦ - الأطالس والقواميس والمعاجم :

- **أحمد عطية الله :**

- القاموس السياسي ، ط٤ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

- **بطرس البستاني :**

- محيط المحيط ، ب . ط ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- **حمد الجاسر :**

- المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية " المختصر " ، ط١ ، دار اليمامة، الرياض ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .

- **خير الدين الزركلي :**

- الأعلام ، ط٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦م .

- **مجموعة مؤلفين :**

- المنجد في اللغة ، ط٣ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٩٢م .

- **مجموعة مؤلفين :**

- المنجد في الأعلام، ط١٩ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- **محمد بن أبي بكر الرازي :**
- مختار الصحاح ، ب. ط ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، بيروت ، ب.ت .
- **محمد سيد نصر ، وآخرون :**
- أطلس العالم ، ب . ط ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ب . ت .
- **محمد بن مكرم بن منظور :**
- لسان العرب، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .
- **محمد بن يعقوب الفيروزآبادي :**
- القاموس المحيط ، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
- **هزاع بن عيد الشمري :**
- المعجم الجغرافي في دول العالم ، ط٤ ، دار أمية للنشر ، الرياض ، ١٤١٠هـ /١٩٩٠م .
- **ياقوت بن عبدا لله الحموي :**
- معجم البلدان، ب.ط ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب . ت.

٧ - الموسوعات العلمية :

- **أحمد شلبي :**
- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ /١٩٦٦م .
- **مجموعة مؤلفين :**
- الموسوعة العربية العالمية، ط١، مؤسسة أعمال الموسوعة للثقافة

والتوزيع، الرياض ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

- مجموعة مؤلفين :

- الموسوعة الفقهية ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت ، ط٢ ، مكتبة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م .

- مجموعة مؤلفين :

- الموسوعة العربية الميسرة ، ب . ط ، دار نهضة لبنان ، بيروت ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

- مجموعة مؤلفين :

- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، ط٢ ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، الرياض ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

٨ - المقالات والدوريات :

- أحمد جلال التدمري، الصراع الدولي حول الخليج، قراءة في الوثائق الهولندية، مجلة الوثيقة العدد ١٢، السنة السادسة، مركز الوثائق التاريخية في البحرين، جمادى الأولى١٤٠٨هـ/يناير ١٩٨٨م .
- إسماعيل ياغي ، بريطانيا وتجارة الرقيق ، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد ١٨ ، السنة ٦ ، تصدر عن مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- إسماعيل ياغي ، العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر ، مجلة الدارة ، السنة السادسة، العدد الثالث ، الرياض ، جماد الآخرة ، ١٤٠١هـ/ إبريل ١٩٨١م .
- بنيان سعود تركي ، الجالية الهندية في شرق أفريقية بين هامرتون والسلطان

سعيد (١٨٢٣-١٨٥٦م) مجلة المؤرخ المصري ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، العدد ١٣ ، يوليو ١٩٩٢م .
- توفيق بن عامر ، أحكام الرق في التشريع الإسلامي ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ١٧ ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
- جاد طه ، سياسة بريطانيا في مسقط وزنجبار ١٨٥٦-١٨٧٣م ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الحادي والعشرون ، القاهرة ، ١٩٧٤م .
- جمال زكريا قاسم ، استقرار العرب في ساحل شرق أفريقية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، العدد العاشر - القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- جمال زكريا قاسم ، دراسة للترجمة العربية لكتاب دليل الخليج ، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس عشر ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٦٩م .
- جهاد مجيد محي الدين ، تجارة الرقيق في أفريقية ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣١ ، السنة ١٣ ، بغداد ، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م .
- حمد الجاسر ، في بلاد عمان ، مجلة العرب عدد ٥ ، ٦ ، السنة ٢٢ ، ذو القعدة وذا الحجة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، الرياض .
- سعد زغلول عبدربه ، تجارة الرقيق وأثرها في استعمار غرب أفريقية ، المجلة التاريخية المصرية، المجلد العشرون ، القاهرة ، ١٩٧٣م .
- شوقي عطا الله الجمل، دور العرب الحضاري في شرق أفريقية ، مجلة الوثيقة، العدد الثالث عشر ، السنة السابعة ، البحرين ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- صحيفة الرياض اليومية ، العدد ١١٣٢٠ ، السنة ٣٦ ، الرياض ، الثلاثاء ٨ ربيع الأول ١٤٢٠ / ٢٢ يونيوا ١٩٩٩م .
- عبدالمالك خلف التميمي، بريطانيا وتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي،

١٨٢٠هـ-١٩٢٨هـ ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، عدد ١-٢ ، يناير ١٩٩٠م ، تونس ، زغوان .

- عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد الأول ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- عبدالوهاب عبدالرحمن ، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإمارات ، العدد الأول ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- محمد حسن العيدروس ، السلطان سعيد والعلاقات العربية الأفريقية ، مجلة المؤرخ العربي ، بغداد ، السنة ١٤، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م .
- محمد رضا عبدالعال محمد ، الموالي والرقيق في نجد والحجاز في العصر الأموي، مجلة المؤرخ المصري ، جامعة القاهرة ، العدد الثالث عشر ، يوليو ١٩٩٤م .
- محمد رياض ، الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠م دراسة في الجغرافيا والسكان والاقتصاد ، مجلة دراسات الخليج والجزير العربية ، العدد ٣٦ ، السنة ٩ ، الكويت ، ١٩٨٣م .
- محمد سيد محمد ، سلطنة زنجبار الإسلامية بين الإنجليز والألمان ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، مكة المكرمة، العدد الثاني ، جمادى الآخرة ١٣٩٨هـ ، مايو ١٩٧٨م .
- نوره بنت خالد السعد ، العنصرية الغربية ، مقال في صحيفة الرياض اليومية، العدد ١١٣٧٨، السنة ٣٦ ، الرياض ، ٨ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩ أغسطس ١٩٩٩م .

ثانياً : المصادر والمراجع الأجنبية

١ - الوثائق البريطانية :

أ - سجلات دار الوثائق البريطانية العامة (وثائق وزارة الخارجية) :

<u>***(Foreign Office) (F. O.)***</u>

F. O., 54/4,

Extract From The Instruction of His Highness The Imaum of Muscat To Ali Bin Nasir, Envoy on Aspecial Mission To Her Majesty The Gueen of Great Britain , No. 85., Dated at Zanzibar in The Month of February , 1842.

F.o. 54/4,

Letter from Captain Hamerton to the Earl of Aberdeen, No. 82 Bombay, in 21 may 1842 .

F.o., 54/4,

Report from Captan Hamerton on the Prowdings of the french at Nossabe the growh of the Imaum of Muscat, . Clajmris that Island , Bombay , dated in. 14 June 1842.

F. O. , 54/4,

Letter FromThe Earal of Aberdeen To Saeed Ali Bin Nasir, No. 83, Foreign Office, July 12 1842.

F. O. , 54/4,

Trnslation of The Substance of a Letter From Saeed Sueed Bin Sultan Imaum

of Muscat, To The Earl of Aberdeen, Her Britannic Majesty,s Principal Secretary of State For Foreign , Affairs, Zanzibar 9th Jamadell owal 1258, 19th June 1842.

F. O.,54/4,

Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the Earl of Aberdeen, No. 85, London, in 3 November 1842, Enclosure 1.

F. O. 54/4,

Letter From Saeed Ali Bin Nasir To the Earl of Aberdeen, No. 85, London , in 3 November 1842 .

F. O. , 54/4,

Letter FromThe Earal of Aberdeen To Saeed Ali Bin Nasir, No.
87, Foreign Office, in 9th November 1842 .

ب - سجلات مكتب الهند :

<u>(India Office Record) (I. O. R.)</u>

I. O. R. , R/15/6/4,

Mimute by HisExcellency the Governor, Concurred in by the Honorable B.H. Ellis, dated the 9th October 1865.

I . O. R., R/15/6/4,

Letter From the Secretary of the Government, of India To, the Secretary of the Governments , Bomobay, Foreign Dept. Political, in the 14th March 1866.

I . O. R., R/15/6/4,

Letter From Lievtenant Colonel L.pelly Political Resident, Persian Gulf to C.

Gonne, Esqire Secretary of Government, Bombay, in 25 Marsh 1866.

I. O. R. , R/15/6/4,

Letter From col. Herbert Disbrowr, Political Agent, Muscat, To C. Gonne Esquire, Secretary to Government, Bombay , in 13th September 1866 .

I. O. R. , R/15/6/4 ,

Letter from L . C. Lewis Pelly Political Resident in the
Persian Gulf to Sayed Toorkee bin Saeid Sultan of Muscat , on the 20 th August 1872, 15th Jomadi 2 1289.

I. O. R., R/15/6/4,

Letter from L.C.Ross Political Agent and Konsul Muscit
to L . C . Lewis Political Residont, in Persian Gulf on the 18 th September 1872.

I. O. R., R/15/6/4 ,

Letter from John Kirk,Esquire Acting political Agent
in Zanzibar. to C. Gonne Esquire Secretary to the Government of
Bombay , 17 Octobar 1872.

I. O. R., R/15/6/4 ,

Memorandum by internal Colonel L.L. Ross Acting as political Resident in the persianglulfon the Subject of information by his Excellency Sir , H. Bartle, E. yera, Y. B. S. , J. K, L, R, in his letter to the Address of the political agent at Muscat, dated London 19th

November 1872 .

I. O. R., R/15/6/4,

Translation of A Jrodlamation Date 16th December 1872 Issuid Jy His Highness The Ras Of Katch To his Sulyecta in Muscat .

I. O. R. , R/15/6/4,

Letter From Captain J. R. Good Fellow Acting Political Agent Kutch, To The Political Agent Muscat , in 17th December 1872 .

I. O. R. , R/15/6/4,

Letter From L. S. B. Miles Politítcal Agent and Consul Mascat, to L. C. Ross *Polititcal Resident in the Persian Gulf No. 74/28 , Mascat in the 23 th february 1873.*

I. O. R. , R/15/6/4,

Letter From L. S. B. Miles Polititcal Agent and Consul Mascat, To L. C. Ross Polititcal Resident in the Persian Gulf No. 173/69, Mascat in the 18 th Aprili 1873.

I. O. R. , R/15/6/4,

Letter From L. S. B. Miles Polititcal Agent and Consul Mascat, To L. C. Ross Polititcal Resident in the Persian Gulf, No. 174/70, Maskct in the 18 th Aprili 1873.

I. O. R. , R/15/6/20 ,

Letter From Colonel Rosa Poltitical Resident in the Persian Gulf, To

Secretary Government of India No. 279, in 29 December 1890 .

I, O, R. R/15/6/36 ,

the Translated Purport of the Agreement, 13 February 1871.

I. O. R, R/15/6/36,

Muscat Precis, Political A., Section 1 . No. 1229, June 1873.

I. O. R. R/5/6/36,

Further Proceedings of Abdulaziz After his Retirement From Gwader, No. 252, in 16 September, 1873,

I. O. R.,R/15/6/36,

Detailed Reports of the Rising in the Batinah, No. 272, 6th March 1874.

I. O. R. R/5/6/36,

Arrest of Sayyid Salim bin Thwainee by H. M. S Daphne, No. 477, 15 October 1875,

I. O. R. R/5/6/36,

Death of Sayyid Salim bin Thowainee at Hayderabad, No.524,7 December, 1876.

I. O. R., R/15/6/36,

Rising of El Sharkiyeh Tribes under Shaikh Salih bin Ali and Sayyid Ibrahim bin Kais, No. 559-564, 15th June 1877.

I. O. R. , R/15/6/36,

Capture of El Masnaah Fort by Sayyid Ibrahim bin Kais, its Recapture by Sayyid Turkie, No. 710, in 12 March 1882.

I. O. R. , R/15/6/36,

Siege and Assault of Muscat by El

Sharkiyeh Rebels, No. 728-730, in 15 October 1883.

I. O. R. , R/15/6/37,

the Rebellion of 1895 .

I. O. R.R/15/1/97,

Letter from Captan Athkins Hamerton British Agent , Muscat on mission Zanzibar to I.P. Milloughby Esquire Secretary to Government Bombay, No 7, Zanzibar, 1. Fabruary 1842.

I . O. R, R/15/1/171,

Report on the Slave Trade in the Persian Gulf Oxtending
From Jonuary 1.1852 to June 30, 1858 .

I. O. R. , R/15/1/171,

Letter From Kinloch Forbes Acting Secretory to Government Bombay to Captain Felix Jones Political Resident Persian Gulf in 16 Aprili 1861 .

I . O . R .,R /15/1/199.,

Political de Partment, " Gererd act of the Brussels Conference " , 2 july 1890.

I. O. R., R/15/1/199.,

Abstracts from station order Book East Indies Squadron , with refrance to fugitire slaves . from Cox. political Resident , Persian Gilf , to R. N. litchfeld senior Naral officer H.M.S.
Sphinx, may 24, 1909.

I. O. R. R/15/1/199,

Letter from Litchfeld Senior Naral officer H.M.S. Sphinx, to Major Cox: political Resident , Persain Gulf, 4th

June , 1909.

I. O. R., R/15/203. رسالة بالعربية من المقيم البريطاني في الخليج العربي إلى الشيخ صقر بن زايد حاكم أبو ظبي ، مؤرخة في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٦م .

I. O. R. , V/23/217,

Treaty Concluded between the Honorable East India Company and Highness the Imaum of Muscat date the 12th October 1798.

I. O. R. , V/23/217,

Treaties With the Arab Tribes of the Persian Gulf, dated 8 th January 1820.

I . O . R . V/23/217,

Treaty between the united ststes of American and his highness the imaum of Muscat , concluded on the 21st september 1833.

I. O. R., V/23/217,

Treaty of Commerce, Concluded the 17 th November 1844 , between his highness the Imaum of Muscat and the King of the French.

I . O . R ., V/23/217,

Engogement entered into by Syud Suif bin Humood Chief of Sohar,for the abolition of the Slave Trade at his ports, dated the 22nd May 1849, 20th day of Jumadee ool,. akhur 1265 A.H.

I. O. R. V/23/217,

Conclusion to the year 1853, by Lieutenant Disbrow, Assistant, Persian Gulf.

I. , O . R, V/23/217 ,

Suppressin of the Slave Trade in the

Persian Gulf.

I . O . R . , V/23/217,

Engagements Entered into by His Highess the Imaum of Muscat With the British Government, For The Suppression of the Slave Trade.

I. O. R., V/23/217,

Extracts from the Residency of Bushire.

I. O. R., V/23/217,

Memoir Descriptive of the Navigation of the Gulf of Persian .

I. O. R., V/23/217,

pirate Ports in the Persian Gulf .

I. O. R., R/15/6/252 ,

File No. v111/65, Commercal Treaty 1891, Muscat order in cuncit 1815 .

I. O. R., R/15/6/252 . نسخة بالعربية من معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة بين سلطنة مسقط وبريطانيا.

I . O . R ., F/4/913,

Letter from farifax Moresby Caption Majaty,s ship menai to Sir Robertt Fanguhar, in 29th August 1822 .

I. O. R., F/4/913,

Letter from the Imamum of Muscat to the Momtstuart Willmstone Governor Bombay , Dated in 22th Dhu,l Hijjah 1237 A. H., 9 the September 1822. p.p. 403-405 .

I. O. R., F/4/913,

Translation of aletter from the Imaum of muscat to the Governor of Zanzibar Ahmad bin syed Ebbo Soyedy , N. D.

I. O. R., F/4/913,

Translation of aletter from the Imaum of muscat to the Governor of the Isle France ,N. D.

L/P & S/7/55,

letter From Colonel E.V. Stace, Political Agent and Consul, Somali Coast, to the political Resdent at Aden, No. 380 Aden in 17 march 1892.

L/P & S/7/63,

lettre From S..M. A. S. Jayakar Britannic Majesty,s Her Acting Political Agent and Consul Muskat, to C. E C. Ross C. S. L. Political Resident in the Parsian Gulf, No 294, dated mascat the 15th November 1890.

L/P & S/7/63,

Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. C.
Ross C. S. I.,Political Resident in the Persian Gulf No.54, in the 8th March 1891.

L/p & S/7/63,

lettre From Foreign Department to the Right Hon,Ble V.Cross, G. C. B. Secretary of State For India. , in 4th March 1891.

L/P & S/7/63,

Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. C. Ross C. S. I.,Political Resident in the Persian Gulf No.54, in the 8th March 1891.

L/P & S/7/63,

Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. C. Ross C. S. I.,Political Resident in the Persian Gulf No.63 in the 14th March 1891.

L/P & S/7/63,

Letter From C. E. Mockler Political Agent, Muscat, to C. E. C. Ross C. S. I.,Political Resident in the Persian Gulf No.63 in the 14th March 1891.

L/p & S/7/63,

lettre From C. E. Mockler , Political Agent Muskat, to the Officiating political Resident in the Persian Gulf, no 79, in the 6th April 1891.

L/P & S/7/63,

letter From Colonel E. Mockler , H. B. M.,S. Political Agent Muscat, to Major A. C. Taibat, C. I. E. ,S offg Politica Resident in the Persian Gulf , No . 139 in the 11 th june 1891 .

L/P & S/7/63,

letter From Major A. A. Talbot C. I. E. oFFG. Political Resident in the persian Gulf, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, No. 106 in 22 june 1891 .

L/P & S/7/64,

letter From the Residency Agent, Shargah , to the Political Resident, Persian Gulf, No. 78 in 3 September

1891 .

L/P & S/7/64,

letter From Major A. C. E. Talbot C. I. E. Offg. Political Resident in the Persian Gulf, to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, No. 152, in the 15 th Septamber 1891 .

L/P & S/7/65,

Letter From Government of India Foreign Department, to th Right Hoxele Viscount criss G. C. B. her majesty,s Secratury of State For India, No 46, in the 23 March 1892, confidential dated in the 15th February 1892.

L/P & S/7/102,

Purport of Rough draft, dated 25 th Dhil Hijjah 1314 /28th May 1897.

L/P & S/7/102,

Purport of Letter, dated the 15 th july 1897/ 14th Safar 1315, from Mon. ottavi, to His Highness the Sultan, Mascat .

L/P & S/7/102,

Letter From His Highness Seyyid Feysal Bin Turkee Sultan of Maskat to the Political Agent, Maskat in the 15 th jemadi el awal 1315/12 October 1897.

L/P & S/7/102,

Letter From Major C.G.F. Fagan, Political Agent and Consul, Maskat, to His Highness Seyyid Feysal Bin Turkee, Sultan of Maskat, No. 17, in 17th jemadi

el awal 1315/14th October 1897.

L/P & S/7/102,

Puport of Letter From the Sultan of Mascat, to Mon. Ottavi Consul of France, dated the 27th jemadi 1 / 25th October 1897.

L/P&S/7/102,

Letter From Major C.G.F, Fagan, Her Britannic Majesty,s Political Agent and Consul, Maskat, to the Political Resident in the Persian Gulf , No. 313, in. the 25th November 1897 .

L/P & S/7/102,

Purport of Letter From the Consul of France, to His Highness the Sultan, dated the 7 th Decemer 1897 / 1st Rajab 1314 .

L/P & S/7/102,

Letter From Lievtenant Colonel M. J. Meade Officiating Political Resident, Persian Gulf, to the Secretary to the Government of India , Foreign Department, No. 125, in the 5th December 1897.

L/P & S/7/102,

Purprt of Letter From the Sultan , to the Consul For France, dated 4th Rajab 1314/15 th December 1897.

L/p & S/7/102,

letter From Major C. G. F. Fagan Political Agent, and Consul Mascat, to Political R. in Persian Gulf, Bushire ,

No 25., Mascat in11 Januory 1898.

L/p & S/7/102,

Letter From Lieutenant Colonel M. J. Meade, Offg. Political Persian Gulf, to the Secretary to the Government of Indi Foreign Department No. 4A, in the 22th january 1898.

L/p & S/7/149,

Telegram From The Political Agent Maskat, to the Foreign Secretary, Calcutta, in the 4th March 1902.

L/p & S/7/149,

Telegram From the Foreign Secretary, Culcutta, to the Political Agent, Mascat, in the 5 th March 1902 .

L/P & S/7/149,

Lettre de M. Laronce Vice - Consul de France A Mascate, A. M. Le Capition Cox Consui Angleterre A, Mascate, Mascat Le 5 mars 1902

L/p & S/7/149,

Letter From Major P. Z. Cox, His Britannic Majesty,s Consul and Political Agent at Mascat, to the Secretary to the Governmen of India in the Foreign Department, No. 126, Mascat in the 8th March 1902.

L/P & S/7/149 ,

Letter From Government of india, Foreign Department " Secret " , to the lord George F. Hamilton, His Majesty,s Secretary Of Stata of India , No. 184, Simla in the 9th October

1902 .

L/p & S/7/149,

Telegram, From the Political Agent Mascat, to the Foreign Secretary, "enclosure No. 28" Simla, in the 14th may 1903 .

L/p & S/7/149,

Telegram, From the Political Agent Mascat, to the Foreign Secretary, "enclosure No. 29" Simla, in the 15th may 1903 .

L/p & S/7/155,

Translated Purport of anews Letter of in Formatiom From the Confidential Agent at Sur the Political Agent at Maskat, (sub- enclosure 1 to enclosure No.12), 1903

L/P & S/7/155,

Translated of an Arabic Letter addressed to the Sultan of Maskat by Mons. C, Dorville Vice - Consul For France at Maskat, (Sub - enclosure 2 to enclosure No. 12 .) ,1903 .

L/P & S/7/155,

Translated of a Letter From the Sultan of Maskat to the French Vice - Consul at Maskat, (Sub - enclosure 3 to enclosure No 12.) ,1903 .

L/P & S/7/155,

Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E. Consul and Political Agent at Maskat, to Mons. C. Dorville, Vice- Consul For France at Maskat, No. 124 ,1903.

L/P & S/7/155,

Translation of aletter addressed to the Sultan of Mascat by the French Vice - Consul , "enclosure No14" , 1903.

L/P & S/7/155,

Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E. Consul and Political Agent at Mascat, to the Secretary to the Government of India in the Foreign Department No. 133, Mascat, 1903.

L/P & S/7/155,

Letter From Mons C. Dorville, Vice-Consul For France at Maskat,to the Sultion of Mascat "enclosure No14" , 1903.

L/P & S/7/155,

Translation of aLetter addressed by the Sultan, to the French consul at Mascat " enclosure No14" , 1903.

L/P & S/7/155,

Telegram From the Naval Commander - in- Chif , East Indian Station, Troncomallee, to the Foreign Secretary , " enclosure No. 20" Simla, 1903.

L/P & S/7/155,

Telegram From the Foreign Secretary, to Rear - Admiral, East Indias, Trincomalee, No. 979 E Simla, 1903;

L/P & S/7/155,

Telegram From the Foreign Secretary, to the Major P. Z. Cox C. I. E. Consul and Political Agent Mascat, No. 1057 E, 1903 .

L/P & S/7/155,

Letter From Major P. Z. Cox, C. I. E. Consul and Political Agent at Mascat, to Saiyid Feysal -Bin- Turki, Sultan of Mascat, No. 234, 1903.

L/P & S/7/155,

Translation of aLetter addressed by the Sultan to the French Consul , "enclosure No48 ", in 1st Robi ul Awal CorresPonding,1903 .

٢ - وثائق بريطانية مطبوعة (تقارير المقيمية البريطانية في الخليج) :

<u>(The Persian Gulf Adminstration Reports)</u>

1 - *No. 845-170, For The Year 1873-1874.*
2 - *No. 615-154, For The Year 1874-1875.*
3 - *No. CL11, For The Year 1877-1878.*
4 - *No. CIXXL1, For The Year 1879-1880.*
5 - *No. CIXXX1, For The Year 1880-1881.*
6 - *No. CXC1, A. For The Year 1882-1883.*
7 - *No. CCCXXV1, For The Year 1894-1895.*
8 - *No. CCCXXX111, For The Year 1895-1896.*
9 - *No. CCCXV11, For The Year 1896-1897.*
10 - *No. CCCIV, For The Year 1902-1903.*
11 - *I. O. R. Report On Adminstration in The Persian Gulf For The Year 1905-1906 .*
12 - *I. O. R. Report On Adminstration in The Persian Gulf For The Year 1906-1907 .*

٣ - وثائق بريطانية مطبوعة على هيئة كتب ومذكرات :

(Published Documents)

- Aitchison, C.U.,

A Collection Of Treaties Engagements and Sands Relating to India and Neighbouring Countries ,Vol. X1, delhi, 1933. .

- Armstrong , J., R. N. ,

East African Slave Trade , J. Wing Feld , Jux , printer , 104, Great port land Street. W. London, 1871.

- Bailex , R.W ,

(Selected and edited) , Records of oman 1876-1947, Archive Editions, First Published, London, 1988.

- Christie , James ,

Cholerea , Epidemics in East Africa , London , macmillan and co., 1875 .

- Church Missionary Society ,

the Slave Trade of East Africa , Salisbury Squar , London , 1868 .

- Fraser , H. A. , E. Al. ,

The East Africa Slave Trade , Harrison, 59 pall mall , London , 1871.

- Nyaki Casimir,

Guide to the historical Museum of Bagamoyo Catholic Mission , Tabora Tunzania , N. D.

- Ross , E. C. ,

Report on the Administion of the persian

Gulf , political Residency and Muscat Agency for the year 1880-1881, published by department press , Calcutta, 1881 .

- Russell, E. B.,

Genral Rigby , Zanzibar and the Slave Trade , London , 1935.

- Saldanha, J. A. ,

Precis on Slave Trade in The Gulf of Oman The Persian Gulf 1873-1905 Archive Edition, England , 1986.

٤ - الوثائق الأمريكية (الأرشيف الوطني الأمريكي) :

(The National Archives of The U. S. A.)

The National FromUnited States Consuls in Zanzibar 1834-1906 .
Vol. B 2 February 1870-25 October 1882.

U. S. A.,

Consulte at Zanzibar Letter Form F. Webb to the Deprtment of State , in 17 December 1872, No . 60.

U. S. A.,

Consulat at ZanZibar, Letter From F. Webb to Secound Secretary of State Washington, May 15, 1873 Dispatch No. 70.

U. S. A.,

Consulat of Zanzibar Report on the Trade of the Zanzibar Coast for the tuo year Ending by francis R. webb. Acting U.S. Consul, Septembar 30th 1873.

U. S. A.,

Consulat at Zanzibar, Report on the Trade of Zanzibar For the year Ending, jnne 1880.

٥ - الوثائق الفرنسية :

أ - أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في باريس :

(Archives Dipomatiques, Ministere des Affaires Etrangers, Paris)(AFF. Etr.).

AFF. Etr.,

Instructions Remises par le Governehy de Bourbon, M.Cuvillier Au Lieutenant de vaisseau vailhen, capitaine de la Gabore le Madagascar, Saint- Denis, le 15 Janvier 1834, MD. Afriqua 197, F4a 18.

AFF. Etr.,

Memoires Et Documents Afrique, Mascat , Zanzibar , vol. 1 1834- 1839 Tome 147, paris.

AFF. Etr.,

Rapport de M.laplace sur Moke et sur gl commerce de L,Arabie, 1838, MD Asia 26, fo la 3 .

AFF. Etr.,

Lettre de M. Duperre, Ministre de La Marine et des Cdonies at Ministre des Affaires Etrangeres, parise, Le 12 Juillet 1839, MD Afriqua 147, F160.

AFF. Etr.,

Rapport de M. Guilain commandant de la corvette la dordogne abord De la Dordogne , Bombay , le 31 Octobre 1840. MD Afrique 148 , f 17 a 20.

AFF. Etr.,

Convention Au sujet d''une Cession de Terrain

falte pap Syed said, Sultan d''Oman Au Gouvernmeur De bourbon , etdes privileges St devoiors des Colons qui seront envoyes par la Gouverneur a Zanzibar , 1840 , MD afrique 148 f 42-43.

AFF. Etr.,

Lettre de sultan said (original et traduction) , au ministre des affalres etrangeres , mascat le 26 djemadi al akhir 1256 (1841) , md afrique 148 , f 45 a 47 .

AFF. Etr.,

Lettre du contr - amiral de hell , Governeur de bourbon , au ministre de la marine et des colonies , saint denis , le 1er avril 1841 , MD afrique 148, fo 55 a 57.

AFF. Etr.,

Memoires et Documents , Afrique, Mascat , Zanzibar , III, 1842-1844. Tome 149.

AFF. Etr.,

Convention passee entre said ibn sultan Imam De Mascate et le lieutenant de vaisseau lemauff de Kerdudal , le 20 avril 1843 , md afrique 149 , f 98 a 100 .

AFF. Etr.,

Lettre Du contre - Amiral Bazoche, Governeur de Bourbon,

Au Minstre De la Marine , saint- Denis , le 4 aout 1843 , MD Afrique 149 , f 101 a 103 .

AFF. Etr.,

Lettre Du Baron de Mackau , Minstre de la Marine au Ministre des affaires Etrangeres , Paris , le 5 Janvier 1844 , MD Afrique 149 , f 59 a 61 .

AFF Etr.,

Treaty between H.M and Sultan of Mascat For the Suppression of the Slave Trade, Muscate date the 14th Aprili 1873, Ns. Mascte Vol.1,F 166 a67.

AFF. Etr.,

Note de M. Lafargye , Directeur du Cabinet Et du Personnel, Pour la direction Politique, Paris, Le 29 janvier 1874, NS Mascate vol. 18, F1 4-5 .

AFF . Etr.,

" Mascate : Nos droits et les Convoitises Anglaises " , Rapport Fait Par M. Ottovi , Vice - Consul de France A Mascate, Le 7 November 1892, NS Mascate, vol. I F 23a 26 .

AFF. Etr.,

instructions Donnees A M. Ottavi, Vice - Consul de Mascate, Paris, Le Octobre 1894, Ns Mascate vol. 18 F1 17-18.

AFF.Etr.,

lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etranges, Mascate, Le 2 decembre 1894, N S Mascate, vol. 18, F126a30 .

AFF. Etr.,

Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A mascate A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangres, Mascate, Le 2 Janvier 1895, N S Mascate vol 1, f 46 a 51 .

AFF. Etr.,

lettre de ottavi, vice – Consul de France Amascate, AM Honotaux, Ministre des Affaires Etrangeres , Mascate, Le 22 janvier 1895 NS. Mascate vol 1 f 75a 76 .

AFF. Etr.,

Lettre de L,amiral Besnard, Ministre de La Marine, au Ministre des Affaire Etrangeres, Paris, Le 21 Fevrier 1895, N S Mascate vol. 1 , f 100.

AFF. Etr.,

Lettre de L, Amiral Besnard , Ministre de La Marine , Au Ministre des Affaires Etrangeres, Parise Le 26 Mars 1895 N S Mascate vol. 1, f 160- 161.

AFF. Etr. ,

Lettre de M. Chevalier, Copitaine de Fregate , Au Ministre de La Marine , Abord du Troude, Le 28 mars 1895, N S mascate Vol. 1 , F 218 . a 222 .

AFF. Etr.,

Depeche TelegraphiQue, du Ministre des Affaires Etrangeres, au Vice – Consul de France A Mascate, Paris, Le 2 avril 1895, N S Mascate vol. 1, F 171.

AFF. Etr. ,

Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangeres, Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol . 1, F 199 a 202 .

AFF. Etr. ,

Lettre de M. Ottavi, Vice – Consul de France A Mascate, A M. Hanotaux, Ministre des Affaires Etrangeres, Mascate, Le 17 avril 1895, N S Mascate vol . 1, 64 a 67.

AFF. Etr.,

Lettre de Ministre de La Marine et des Colonies au Ministre des Affaires Etrangeres, Paris Le 9 Juillet 1895, N. S. Mascate, Vol 1., f40 .37a39

AFF. Etr.,

Lettre de M. attavi Vic-Consul de France Amascate, Au Minstre des Affares Etraneres, Mascat, Le 8 Feuriet 1898, Ns Mascate Vol. 36, F220 a 222.

AFF. Etr.,

Lettre de M. attavi Vic-Consul de France Amascate, Au Minstre des Affares Etraneres, Mascat, Le 8 Feuriet 1898, Ns Mascate Vol. 36, F208 a 213.

AFF. Etr.,

Lettre du Minstre des Affares Etraneres, Au M. attavi Vic-Consul de France Amascat, Paris Le 14Mai 1898, Ns Mascate Vol . 36, F255 a 256.

ب - وثائق المكتبة البحرية الفرنسية في باريس :

(Serv. His. Marine.).

Serv. Hist . Marine,

Lettre du Lieutenant de Vaisseau Cotigny, Commandant L, Etoile, au Ministre de la Marine, Le 18 decembre 1892, BB4 1256, do c.n 191 .

Serv. His. Marine,

Lettre du Lieu Tenant de Yaissau Caron, Commandant La Canonniere La Sur Prise, au Ministre de La Marine, En mer, Le 15Mars 1897, BB4 1300, doc. n 69.

Serv. His. Marine,

Lettre du Lieuenant de Vaisseau Pinel, Commandant Le Gabes, au Ministre de

La Marine, En mer. Le 12 mars 1898, BB4 11311, doc. N34.

Serv. Hist. Marine,
Le Capitaine de Vaisseau Kiesel, Commandant Le Division Navale, de L,ocean Indien, au Ministre de La Marine, Le 24 November 1900, BB4 1331, doc. N 11115.

Serv. Hist. Marine,
Le Capitaine de Fregate D Hespel, Commandant Le Croiseur L,infernet, au Ministre de La Marine, Colombo, Le 31 mai 1901, BB4 1338, doc. n 2568.

SERV. His. Marine,
Lettre du consul de France A Mascate au ministre des Affaires Etrangere Mascat, Le 8 avril 1903, BB4 1669, doc. n 23 .

جـ - وثائق المكتبة الوطنية الفرنسية في باريس :

(Arch. Nat.).

Arch. Nat.,
Rapport Du Ministere de la marine , (Bureau des colonies orientales et cotes D'afrique) , A SA majeste L'empereur , Paris, Mars 1808, af IV 1215, dossier 4.

Arch. Nat.,
Lettre Du ministre des affaires etrangeres au minstre du commerce , Paris , le 26 Juillet 1845, f 12 8972 .

Arch. Nat.,

Lettre De M. Guilain commandant par interim de la station de Bourbon Et De Madagascar, at sultan De Mascate , seyid - Said , abord Du couedic , le 7 Octobre 1847, fom 0.1.2 10 (1) .

Arch. Nat.,

Declaretion Faite Par L,ambassadeur D,an Gleterre, Et Le Ministre Des Affaires Etrongeres De France, M. Thovenel , Paris Le 15 mars 1862, Fom O.I. 33-131.

Arch. Nat. ,

Declaration faite par L,Ambassadeur, D, Angleterre Et Le Ministre Des Affaires Etrangeres De France, M. Thouvenel, Paris, Le 15 mars 1862, Fom o. I. 33-131 .

Arch . Nat.,

Lettre De M. Driuyn de Lhuys, Ministre des Affaires etrangeres, Au Ministre de L, Agricuiture, du Commerce et des Travaux Publics, Parise Le 4 Mars 1865, F12 b458 .

د - مذكرة فرنسية رسمية مقدمة إلى محكمة لاهاي :

Tribural D, Arbbitrage Le 13 October 1904, Bourtres Mascatais Francises Conclusion Pour Le Gouvernment De La, Republique Froncaise Paris Imprimerie National .

٦ - المصادر والمراجع الأجنبية :

<u>**(Resource & References).**</u>

Ballard G. A.,

Rulers of the India Ocean London , 1927 .

Bennett , N , R,

A History of the Arab state of Zanzibar, Methuen and Coltd, First Published in 1978 .

Arab Versus European Diplomacy and war in Nineteenth Century Publishing Company New York, 1986 .

Burns A.S.,

History of Nigeria, London, 1965 .

Busch B. C. ,

Britain and Persian Gulf 1894-1914, University of California prss . U. S. A. , 1967.

Colomb, R. N. ,

Slave Catching in the India Ocean, London, 1968.

Coupland , R.

- The British Anti-Slavery Movement , London , 1933.

- East Africa and its Invaders. Oxford , 1965 .

- Exploitation of East Africa, 1850-1890, London, 1939 .

Davidson , B. ,

The Growth of African Civistion , Longman , London, 1967.

Dennis , R.,

obock Muscat , Bauchair Bassorah, paris, 1883 .

Edward, j.,
History of west indies, NewYork 1920.

Fisher, G. B. ,
Slavery and Muslim Society Africa, New York, 1971.

goodell W.,
Slavery and Anti Slavery , London, 1852.

Granvill , F. ,
The Medival History of the Coast of Tanganiyka, Oxford , 1962 .

Gray , J. M.,
- History of Zanzibar ,From the Middle Ages To 1856, Oxford University Press, London, 1962 .
- The British in Mombasa 1824 - 1826 , London 1957.

Grenivill F.,
the East African Coast , Clarendon Press Oxford, 1962 .

Henschel Cssp, H. A. E. T. AL.
Tears of fear Tears of joy the Story of the Slave Girl Siwema, Bagamoyo, N. D.

Ingrams , W, H,
-Zanzibar New Impressin , London Frank cass and co. Ltd. 1967 .
-Zonaibar its History and its People, Frank cass and co. Ltd., London, 1967.

Koplan, I. ,
Tanzania a country study the Amarcan , University washington D. C., 1978 .

Liffi, j.,
Amodern History of Tanganyika, London, 1977 .

Martin , E.B.,

Zanzibar Tradition and Revdution , London , 1978 .

Martineau, J,

life of Sir Bartel Frere , London, 1923.

Nicholls , C.S.

the Swahili Coast , politics, Diplomacy and Trade on the East African Littoral , 1798-1856 Georg Allen and Unwin L.t.d., London, N. D.

Nyirenda, H. D.

Aspects of African History , Dar E5 Salaum univrsity Press.Dar Es Salaum, 1994.

Ommanney, F.D.,

Isle of cloves aview of Zanzibar , Iongman , London , 1955.

Pearce , F.B, Zanzibar The Island Metropolis of Eastern Africa London 1920 .

Peterson, J. E.,

Oman in the Twentieth Century, Tolowa, New Jerser, 1978.

Richard Burton , F.

Zanzibar city Island and Coust, London Tinslex Brothers , 1875 .

Richmond H.,

the Navy in India 1763-1783, London 1931 .

Roland Oliver and Gervase Mathew ,

East Africa , London clarendon press, 1963.

Salim , A. I.,

The Swahili Speakinl Peoples of Kenya Coast, Neirobi ,1973 .

***Sheriff*, *A.*,**

-Zanzibar under Colonial Rule, James Currey, London, 1991.

-Slaves, Spiecs and Lvory in Zanzbar Integration of on East Africa Commercial Empire in to the world Economy, 1770- 1873, London, 1987.

Smith , W.G. C. ,

the Econoics of the Indian Ocean Slave Trade in the Nineteenth Century , frank Cass London. N. D.

Stigand , C.H. ,

The Land of Zing, Cambridg 1913 .

Townsend, J.,

Oman The Making of Modern State, C. Room Helm, London, N. D.

Wellested J. R.,

Travels in Arabia, London 1838 .

Willis , J.R.,

slaves and slavery in muslim Africa Frank Cass, London, 1967 .

Zomarsh ,

East Africa, cambridg unversity Press, London,1961 .

٧ - الدوريات :

(Periodicals).

Bennett , N. R. ,

France and Zanzibar 1844 to the 1860 , S .7 , international jornal of Africa Historcal studies 1974.

Spece, Mark,

Aspects of Economic Dualism in Oman 1830-1930, the Middle East Studies Association of North America, Editor Petter von Sivers, Stud 21, U. S. A., 1989 .

فهرس

الموضوعات

الموضوع	الصفحة